

مَطَالِبُ الْبَيْتِ وَالْمَنْهَى

فِي

شَرْحِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى

فِي جَمْعِ الْأَقْنَاعِ وَالْمُسْتَهَى

(١٤)

حُقوق الطَّبْع محفوظة لِدَارِ التَّوَادِرِ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى
١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

قامت بمبلياً: النّفس الضّريّة والإخراج الفني والطباعة

دار التّوَادِرِ

لبنان - بيروت

ص.ب: 4462/14

هاتف: 009611652528

فاكس: 009611652529

E-mail: info@daralnawader.com

Website: www.daralnawader.com

طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ

هَذَا الْكِتَابُ

وَقَفَّ لِلَّهِ تَعَالَى

طُبِعَ عَلَى نَفَقَةٍ

وِزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

وَهُوَ يُوزَعُ مَجَّاناً وَلَا يُجُوزُ بَيْعُهُ

turathuna@islam.gov.qa

إِدَارَةُ الشُّؤُنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

ص.ب: ٤٢٢

ISBN 978-9933-527-21-1





مِطَايِبُ الْإِسْلَامِ وَالْحَيَاةِ النَّهْيِ
فِي
تَرْجُومَةِ غَايَةِ الْمُنْتَهَى
فِي جَمْعِ الْإِقْنَاعِ وَالْمُنْتَهَى

تَأَلَّفَ
الْعَلَّامَةُ مُصْطَفَى السُّيُوطِي الرَّحْيَايَّ
مُصْطَفَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ السُّيُوطِي الرَّحْيَايَّ الدِّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ
(١١٦٥ هـ - ١٢٤٣ هـ)

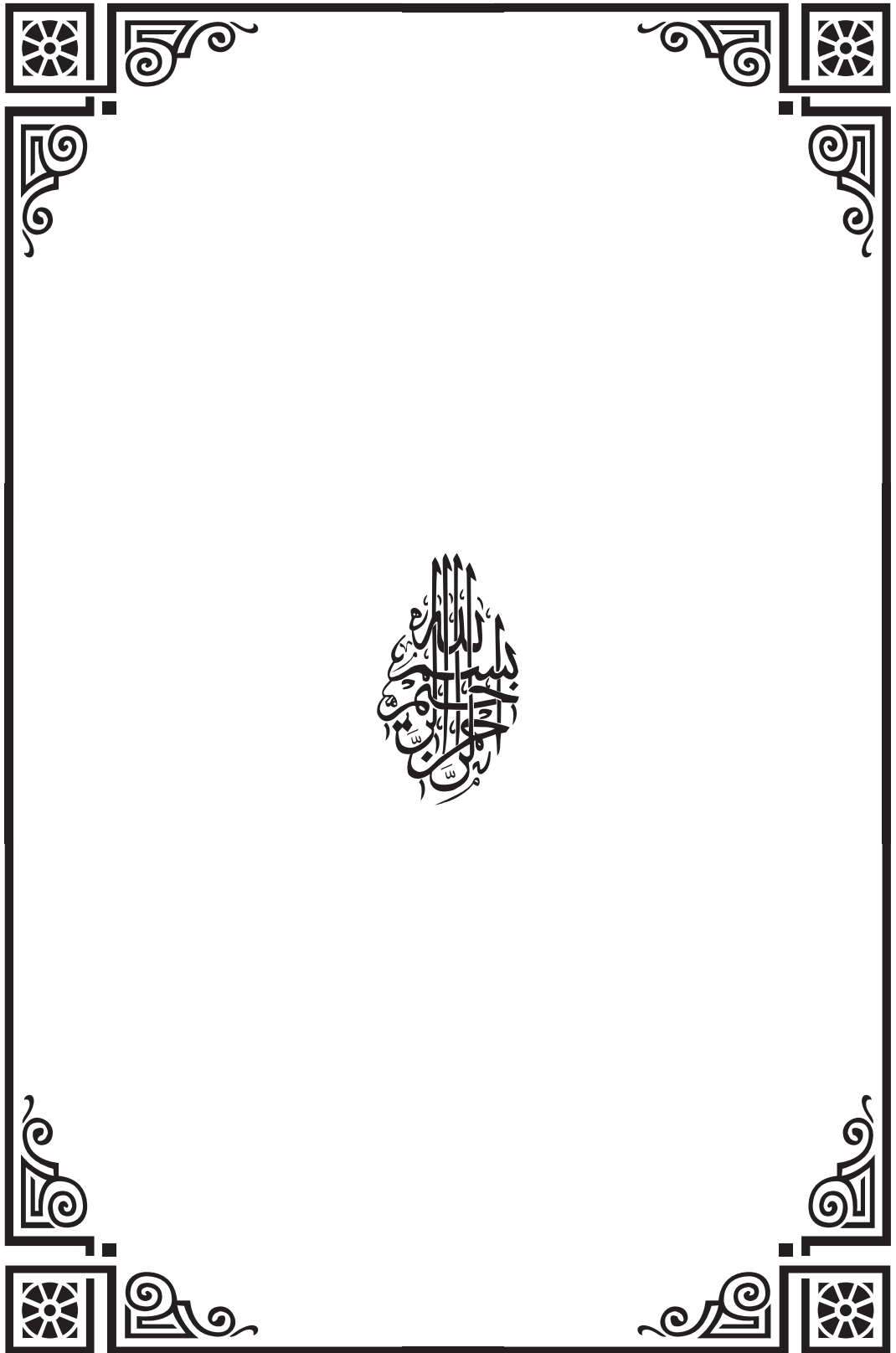
وَمَعَهُ
مِنْحَةُ مُوَلِّي الْفَتْحِ
فِي تَحْقِيقِ زَوَايِدِ الْغَايَةِ وَالشَّرْحِ

تَأَلَّفَ
الْعَلَّامَةُ حَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَعْرُوفِ الشَّطِّي الدِّمَشْقِيِّ الْحَنْبَلِيِّ
(١٢٠٥ هـ - ١٢٧٤ هـ)

تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ
مِنْ خِصَاصَاتِ
بِأَيْشِرَافِ
مَنْشُورِ الدِّمَشْقِيِّ الرَّحْيَايَّ

الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ عَشَرَ
وَزَاوَةُ الْإِقْنَاعِ وَالشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

إِدَارَةُ الشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ
بِمُؤَيِّلِ الْإِدَارَةِ الْعَامَةِ لِلْأَوْقَافِ
دَوْلَةُ قَطَرِ



تابع

(٣٦)

كِتَابُ الْقَضَاءِ وَالْفِتْيَا

فصل

وَيُعْتَبَرُ فِي الْبَيِّنَةِ الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا، وَكَذَا بَاطِنًا، لَا فِي عَقْدِ نِكَاحٍ،
وَفِي مُزَكِّينَ مَعْرِفَةِ حَاكِمٍ خَبَرَتْهُمَا الْبَاطِنَةُ بِصُحْبَةٍ أَوْ مَعَامَلَةٍ^(١)، وَمَعْرِفَتُهُمْ
كَذَلِكَ لِمَنْ يُزَكُّونَهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا، وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي
الْمُسْلِمِينَ الْعَدَالَةُ،

(فصل)

(وَيُعْتَبَرُ فِي الْبَيِّنَةِ الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا، وَكَذَا) تُعْتَبَرُ (بَاطِنًا)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وَقَوْلِهِ: ﴿مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]،
وَقَوْلِهِ: ﴿إِنْ جَاءَكَ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وَالْفَاسِقُ لَا يُؤْمَنُ كَذِبُهُ، (لَا فِي
عَقْدِ نِكَاحٍ)، فَتَكْفِي الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا، فَلَا يَبْطُلُ لَوْ بَانَ فَاسِقَيْنِ، وَتَقَدَّمَ.

(و) يُعْتَبَرُ (فِي) قَبُولِ (مُزَكِّينَ مَعْرِفَةِ حَاكِمٍ خَبَرَتْهُمَا الْبَاطِنَةُ) لِمَنْ يُزَكُّونَ^(٢)
(بِصُحْبَةٍ، أَوْ مُعَامَلَةٍ)، أَوْ جَوَارٍ، (و) يُعْتَبَرُ (مَعْرِفَتُهُمْ)؛ أَيِ: الْمُزَكِّينَ (كَذَلِكَ)؛
أَيِ: كَالْمَعْرِفَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ (لِمَنْ يُزَكُّونَهُ) مِنَ الشُّهُودِ، (فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا)؛ أَيِ:
الْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّهَا شَرْطُ، (وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُسْلِمِينَ الْعَدَالَةُ)، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ:

(١) فِي «ف»: «بِصُحْبَتِهِ أَوْ مُعَامَلَتِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «الْبَاطِنَةُ لِمَنْ يُزَكُّونَ» سَقَطَ مِنْ «ق».

أَوْ لَمْ يَطْعَنَ فِيهَا الْخَصْمُ، قَالَ الشَّيْخُ: مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِنْسَانِ
الْعَدَالَةُ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِ الْجَهْلُ وَالظُّلْمُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ
كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وَعَنْهُ: تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مُسْلِمٍ لَمْ تَظْهَرْ
مِنْهُ رِيْبَةٌ،

لَأَنَّ الْغَالِبَ الْخُرُوجُ عَنْهَا^(١)، (أَوْ لَمْ يَطْعَنَ فِيهَا)؛ أَي: الْبَيِّنَةُ (الْخَصْمُ)، فَيَجِبُ
الْعِلْمُ بِالْعَدَالَةِ؛ كَالْإِسْلَامِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: (مَنْ قَالَ: إِنَّ
الْأَصْلَ فِي الْإِنْسَانِ الْعَدَالَةُ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِ الْجَهْلُ وَالظُّلْمُ؛ لِقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، انْتَهَى^(٢).

فَالْفِسْقُ وَالْعَدَالَةُ كُلُّهُمَا يَطْرَأُ عَلَى الْآخَرِ، (وَعَنْهُ)؛ أَي: الْإِمَامُ أَحْمَدُ:
(تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مُسْلِمٍ لَمْ تَظْهَرْ مِنْهُ رِيْبَةٌ)؛ لِقَبُولِهِ ﷺ شَهَادَةَ الْأَعْرَابِيِّ بِرُؤْيِيَةِ
الْهَلَالِ^(٣)، وَقَوْلِ عُمَرَ: الْمُسْلِمُونَ عُذُولٌ^(٤)، وَلَأَنَّ ظَاهِرَ الْمُسْلِمِ الْعَدَالَةَ؛ لَأَنَّهَا
أَمْرٌ خَفِيٌّ سَبَبُهَا الْخَوْفُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، دَلِيلُهُ الْإِسْلَامُ، فَإِذَا وُجِدَ اكْتَفَى بِهِ مَا لَمْ يَقُمْ
دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِهِ، فَإِنْ جُهِلَ إِسْلَامُهُ، رُجِعَ إِلَى قَوْلِهِ، وَقَوْلُهُمْ: ظَاهِرُ الْمُسْلِمِ
الْعَدَالَةُ مَمْنُوعٌ، بَلِ الظَّاهِرُ عَكْسُهُ؛ لَأَنَّ الْعَادَةَ إِظْهَارُ الطَّاعَةِ وَإِسْرَارُ الْمَعْصِيَةِ،
وَقَوْلُ عُمَرَ مُعَارِضٌ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَى بِشَاهِدَيْنِ، فَقَالَ لَهُمَا: لَسْتُ أَعْرِفُكُمَا،
وَلَا يَضُرُّكُمَا أَنِّي لَمْ أَعْرِفُكُمَا^(٥)، وَالْأَعْرَابِيُّ الَّذِي قَبِلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شَهَادَتَهُ

(١) انظر: «شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (٣ / ٣٧٥).

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٢ / ٤٥١).

(٣) رواه النسائي (٢١١٣)، وابن ماجه (١٦٥٢)، من حديث ابن عباس ؓ.

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ١٩٧).

(٥) عزاه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤ / ١٩٧) للعقيلي والخطيب في «الكفاية»، =

وَيَكْفِي فِي تَرْكِيةٍ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ، وَيَكْفِي فِيهَا الظَّنُّ، بِخِلَافِ الْجَرْحِ، وَتَجِبُ فِيهَا الْمُشَافَهَةُ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ، فَلَا تَكْفِي فِيهَا رُقْعَةُ الْمُزَكِّي؛ لِأَنَّ الْخَطَّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الشَّهَادَةِ، وَلَوْ رَضِيَ أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ فَاسِقٍ، لَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ بِهَا، وَبَيِّنَةُ بَجْرَحٍ مُقَدَّمَةٍ، وَتَعْدِيلُ الْخَصْمِ وَحْدَهُ أَوْ تَصْدِيقُهُ لِلشَّاهِدِ تَعْدِيلٌ لَهُ،

برؤية الهلال صحابي، وهم عدول.

(ويكفي في تركية) الشاهد عدلان يقولان كل منهما: (أشهد أنه عدل)، ولو لم يقل: أَرْضَاهُ لِي وَعَلَيَّ؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا، لَزِمَ قَبُولُهُ عَلَى مُزَكِّيهِ وَغَيْرِهِ، وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا خَيْرًا، (ويكفي فيها)؛ أَي: التَّرْكِية (الظَّنُّ، بخلاف الجرح، وتجب فيها المشافهة؛ لأنها شهادة) لا إخبار، (فلا تكفي فيها رُقْعَةُ الْمُزَكِّي؛ لِأَنَّ الْخَطَّ لَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي الشَّهَادَةِ) وهذه منها، (ولو رَضِيَ) مشهود عليه (أَنْ يُحْكَمَ عَلَيْهِ بِشَهَادَةِ فَاسِقٍ، لَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ بِهَا)؛ لِأَنَّ التَّرْكِيةَ حَقٌّ لِلَّهِ، (وبَيِّنَةُ بَجْرَحٍ مُقَدَّمَةٍ) على بَيِّنَةٍ بِتَعْدِيلٍ؛ لِأَنَّ الْجَارِحَ يُخْبِرُ بِأَمْرِ بَاطِنٍ خَفِيَ عَلَى الْعَدْلِ، وَشَاهِدَ الْعَدَالَةِ يُخْبِرُ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ، وَلِأَنَّ الْجَارِحَ مُثْبِتٌ لِلْجَرْحِ وَالْمُعَدِّلُ نَافٍ لَهُ، وَالْمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، وَإِذَا عَصَى فِي بَلَدِهِ فَانْتَقَلَ، فَجَرَحَهُ اثْنَانِ فِي بَلَدِهِ وَعَدَلَهُ اثْنَانِ فِي الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ، قُدِّمَتِ التَّرْكِيةُ، (وتعديل الخصم وحده) لشاهد عليه تعديل له؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ عَنْ عَدَالَتِهِ لِحَقِّهِ، وَلِأَنَّ إِقْرَارَهُ بَعْدَالَتِهِ إِقْرَارٌ بِمَا يُوجِبُ الْحُكْمَ عَلَيْهِ لَخَصْمِهِ، فَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ، (أو تَصْدِيقُهُ)؛ أَي: الْخَصْمِ (لِلشَّاهِدِ) عَلَيْهِ (تَعْدِيلٌ لَهُ)، فَيُؤْخَذُ بِتَصْدِيقِهِ الشَّاهِدَ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِدُونِ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ.

= والحديث رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ١٢٥) عن خرشة بن الحر قال: شهد رجل عند عمر بن الخطاب.

وَلَا يَصِحُّ مِنْ نِسَاءِ تَرْكِهٍ وَتَجْرِيعٍ، وَلَا تَرْكِهٍ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ، ك: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَدْلٌ فِي شَهَادَتِهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ، وَمَنْ ثَبَّتَ عَدَالَتَهُ مَرَّةً لَزِمَ الْبَحْثُ عَنْهَا مَعَ طُولِ الْمُدَّةِ عُرْفًا، وَمَتَى ارْتَابَ مِنْ عَدْلَيْنِ لَمْ يَخْتَبِرْ قُوَّةَ ضَبْطِهِمَا وَدِينَهُمَا؛ لَزِمَهُ الْبَحْثُ بِسُؤَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مُنْفَرِدًا عَنْ كَيْفِيَّةِ تَحْمِلِهِ: هَلْ هُوَ رُؤْيِيٌّ أَوْ سَمَاعٌ أَوْ إِقْرَارٌ، وَمَتَى، وَأَيْنَ، وَهَلْ تَحْمَلُ.

(ولا يصح من نساء تركه وتجرع)؛ لقصور معرفتهن، (ولا) تصح (تركه في واقعة واحدة؛ ك) قول مُزك: (أشهد أنه عدل في شهادته في هذه القضية) فقط؛ لأن الشرط العدالة المطلقة، ولم توجد.

(ومن ثبت عدالته مرة)؛ بأن شهد فعدل، ثم شهد في قضية أخرى، (لزم البحث عنها)؛ أي: العدالة (مع طول المدة) بين الشهادتين (عرفاً)؛ لأن الأحوال تتغير مع طول الزمان، فإن لم تطل^(١) عرفاً، لم يُبحث عن عدالته؛ لأن الظاهر بقاؤها.

(ومتى ارتاب) الحاكم (من عدلين لم يختبر قوة ضبطهما و) قوة (دينهما؛ لزمه البحث) عما شهدا به (بسؤال كل واحدٍ منهما) منفرداً عن كيفية تحمُّله؛ بأن يقول: (هل هو)؛ أي^(٢): ما شهدت به، أو أخبرت به، أو أُفِّرَ عندك به (رؤي، أو سماع، أو إقرار؟ ومتى) تحمَّلت الشهادة؟ ليدكر تاريخ التحمُّل، (وأين) تحمَّلتها في مسجد، أو سوق، أو بيت، ونحوه^(٣)، (و) يسأله: (هل تحمَّل) الشهادة

(١) في «ق»: «تبطل».

(٢) سقط من «ق».

(٣) سقط من «ق».

وَحَدَهُ أَوْ مَعَ صَاحِبِهِ، فَإِنْ اتَّفَقَا وَعَظَّمَهَا وَخَوَّفَهُمَا، فَإِنْ ثَبَتَا حَكَمَ، وَإِلَّا لَمْ يَقْبَلْهُمَا، وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً - لَا إِنْ لَمْ يُقِمَّهَا - وَسَأَلَ حَبْسَ خَصْمِهِ . . .

(وحده)؛ بأن لم يكن^(١) معه غيره حين التَّحْمُلِ، (أو) كان (مع صاحبه؟ فإن اتَّفَقَا) في جوابهما عن ذلك (وَعَظَّمَهَا وَخَوَّفَهُمَا)؛ لحديث أبي حنيفة، قال: كُنْتُ عِنْدَ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ^(٢) وَهُوَ قَاضِي الْكُوفَةِ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَادَّعَى عَلَى رَجُلٍ حَقًّا، فَأَنْكَرَهُ، فَأَحْضَرَ الْمُدَّعِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا لَهُ، فَقَالَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ: وَالَّذِي تَقُومُ بِهِ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ! لَقَدْ كَذَبَا عَلَيَّ، وَكَانَ مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ مُتَّكِئًا، فَاسْتَوَى جَالِسًا وَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ^(٣): سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الطَّيْرَ لَتَخْفُقُ بِأَجْنَحَتَيْهَا، وَتَرْمِي بِمَا^(٤) فِي حَوَاصِلِهَا مِنْ هَوْلِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنْ شَهِدَ الزُّورِ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يَتَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، فَإِنْ صَدَقْتُمَا فَاثْبُتَا، وَإِنْ كَذَبْتُمَا فغَطِّيًا رُؤُوسَكُمَا وَانْصَرِفَا، فغَطِّيًا رُؤُوسَهُمَا وَانْصَرِفَا^(٥)، (فإن ثَبَتَا) بعدَ وَعَظَّمَهَا، (حَكَمَ) بشهادتهما بسؤالٍ مُدَّعٍ، (وإِلَّا) يَثْبُتَا، (لَمْ يَقْبَلْهُمَا)، قال أحمد: ينبغي للقاضي أَنْ يَسْأَلَ عَنْ شُهوْدِهِ كُلِّ قَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَنْتَقِلُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ^(٦).

(وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً) بدعواه، (لَا إِنْ لَمْ يُقِمَّهَا، وَسَأَلَ حَبْسَ خَصْمِهِ) في غير

(١) في «يذكر».

(٢) الإمام أبو دثار محارب بن دثار بن كردوس السدوسي، روى عن جابر بن عبد الله، وابن عمر رضي الله عنهما، وغيرهما، ذكره ابن حبان في «الثقات»، وروى له الجماعة، توفي سنة (١١٦هـ). انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٢٥٥).

(٣) قوله: «سمعت ابن عمر يقول» سقط من «ق».

(٤) في «ق»: «مما».

(٥) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٢٢).

(٦) روى هذا عنه حنبل كما في «تهذيب الأجوبة» لابن حامد (ص: ١١٠)، و«الأحكام السلطانية» لأبي يعلى (ص: ٦٦).

أَوْ كَفِيلًا بِهِ فِي غَيْرِ حَدٍّ، أَوْ جَعَلَ مُدَّعَى بِهِ بَيْدَ عَدْلٍ، أَوْ تَجَنَّبَ مُطْلَقَهَا
بَائِنًا إِيَّاهَا حَتَّى تُزَكَّى، أَوْ أَقَامَ شَاهِدًا بِمَالٍ وَسَأَلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْآخَرَ،
أُجِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، لَا إِنْ أَقَامَهُ بِغَيْرِ مَالٍ، أَوْ سَأَلَ حَبْسَهُ لِعَيْنِهِ بَيْتَتِهِ، لَكِنْ
يُجَابُ لِلْمُلَازِمَةِ، وَيَأْتِي، وَإِنْ جَرَحَهَا الْخَصْمُ بَعْدَ تَعْدِيلِهَا، أَوْ أَرَادَ
جَرَحَهَا، كُلَّفَ بِهِ بَيِّنَةٌ^(١)، وَيُنْظَرُ لَجَرَحٍ وَإِرَادَتِهِ ثَلَاثَةَ

حَدٌّ حَتَّى تُزَكَّى بَيْتَتُهُ = أُجِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَيُقَالُ لَهُ: إِنْ جِئْتَ بِالْمُزَكِّينَ فِيهَا وَإِلَّا
أَطْلَقْنَاهُ، (أَوْ) أَقَامَ بَيِّنَةً وَسَأَلَ (كَفِيلًا بِهِ)؛ أَي: بِخَصْمِهِ (فِي غَيْرِ حَدٍّ) حَتَّى تُزَكَّى
شُهوْدُهُ، أُجِيبَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، (أَوْ) أَقَامَ بَيِّنَةً وَسَأَلَ (جَعَلَ مُدَّعَى بِهِ) مِنْ عَيْنِ
مَعْلُومَةٍ (بَيْدَ عَدْلٍ) حَتَّى تُزَكَّى بَيِّنَةٌ^(٢)، أُجِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، (أَوْ) أَقَامَتِ امْرَأَةٌ بَيِّنَةً
بَطْلَانِهَا، وَسَأَلَتْ (تَجَنَّبَ مُطْلَقَهَا بَائِنًا إِيَّاهَا) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (حَتَّى تُزَكَّى) بَيْتَتَهَا، أُجِيبَتْ
إِلَى ذَلِكَ، وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا احْتِيَاظًا، وَإِنْ أَقَامَتْ شَاهِدًا وَاحِدًا، لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا؛
لَأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَثْبُتُ بِهِ طَلَاقٌ، فَأَشْبَهَ عَدَمَهُ، (أَوْ أَقَامَ) مُدَّعٍ (شَاهِدًا) عَلَى خَصْمِهِ
(بِمَالٍ وَسَأَلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْآخَرَ، أُجِيبَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)؛ لَتَمَكُّنِهِ مِنَ الْبَحْثِ فِيهَا،
فَلَا حَاجَةَ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهَا، بَلْ فِي حَبْسِهِ أَكْثَرَ مِنْهَا ضَرَرٌ كَثِيرٌ، وَلَا يَتَعَدَّرُ عَلَى الْمُدَّعِي
إِحْضَارُ الْمُزَكِّينَ، أَوْ الشَّاهِدِ الثَّانِي فِيهَا، وَ(لَا) يُحْبَسُ مُدَّعَى عَلَيْهِ (إِنْ أَقَامَهُ)؛
أَي: الشَّاهِدَ مُدَّعٍ (بِغَيْرِ مَالٍ) وَسَأَلَ حَبْسَهُ حَتَّى يُقِيمَ الْآخَرَ، (أَوْ سَأَلَ حَبْسَهُ لِعَيْنِهِ
بَيِّنَةً)، فَلَا يُجِيبُهُ، (لَكِنْ يُجَابُ) الْمُدَّعِي (لِلْمُلَازِمَةِ) لَخَصْمِهِ، (وَيَأْتِي، وَإِنْ
جَرَحَهَا)؛ أَي: الْبَيِّنَةَ (الْخَصْمُ بَعْدَ تَعْدِيلِهَا، أَوْ أَرَادَ جَرَحَهَا، كُلَّفَ) الْخَصْمُ (بِهِ)؛
أَي: الْجَرَحَ (بَيِّنَةً)؛ لِحَدِيثٍ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي»^(٣)، (وَيُنْظَرُ لَجَرَحٍ وَإِرَادَتِهِ ثَلَاثَةَ

(١) فِي «ح»: «بَيِّنَةٌ».

(٢) فِي «ق»: «بَيِّنَتُهُ».

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٤١)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

أَيَّامٍ، وَيُلَازِمُهُ الْمُدَّعِي، فَإِنْ أَتَى بِهَا^(١) وَإِلَّا حُكِمَ عَلَيْهِ.
وَيَتَّجِهْ: ثُمَّ إِنْ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ بَبَيِّنَةٍ، عُمِلَ بِهَا، وَلَا يُسْمَعُ
جَرْحٌ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ، وَيَتَّجِهْ احْتِمَالٌ: لَا مَعَ اتِّحَادٍ مَذْهَبٍ حَاكِمٍ
وَمُجَرَّحٍ^(٢)،

أَيَّامٍ؛ لِقَوْلِ عُمَرَ فِي كِتَابِهِ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: وَاجْعَلْ لِمَنْ أَدْعَى حَقًّا غَائِبًا
أَمَدًا يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَإِنْ أَحْضَرَ بَيِّنَةً، أَخَذْتَ لَهُ حَقَّهُ، وَإِلَّا؛ اسْتَحْلَلْتَ الْقَضِيَّةَ عَلَيْهِ؛
فَإِنَّهُ أَنْفَى لِلشَّكِّ وَأَجْلَى لِلْغَمِّ^(٣)، (وَيُلَازِمُهُ الْمُدَّعِي) فِي الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ؛ لثَلَاثَ يَهْرُبَ،
فَيُضَيِّعُ حَقَّهُ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُجْبَسُ فِيهَا، (فَإِنْ أَتَى بِهَا)؛ أَي: بَيِّنَةُ الْجَرْحِ، عُمِلَ
بِهَا، (وَإِلَّا) يَأْتِ بِهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ، (حُكِمَ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّ عَجْزَهُ عَنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ فِيهَا
دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ مُدَّعَاهُ مِنَ الْجَرْحِ، (وَيَتَّجِهْ: ثُمَّ إِنْ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ)؛ أَي: بَعْدَ الثَّلَاثَةِ
أَيَّامٍ (بَبَيِّنَةٍ) جَرْحٍ، (عُمِلَ بِهَا)؛ لِأَنَّهَا أُثْبِتَتْ أَمْرًا مُمَكِّنًا سَابِقًا عَلَى الْحُكْمِ، وَهُوَ
مُتَّجِهٌ^(٤).

(وَلَا يُسْمَعُ جَرْحٌ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَهُ، وَيَتَّجِهْ) ب (احْتِمَالٍ) قَوِيٌّ: أَنَّهُ (لَا) يُسْمَعُ
جَرْحٌ لَمْ يُبَيِّنْ جَارِحٌ سَبَبَهُ إِنْ اخْتَلَفَ مَذْهَبُ قَادِحٍ وَحَاكِمٍ، أَمَّا (مَعَ اتِّحَادٍ مَذْهَبٍ
حَاكِمٍ وَمُجَرَّحٍ)؛ بِأَنَّ كَانَا يَرَيَانِ عَدَمَ بَيَانِ سَبَبِ الْجَرْحِ، فَيُسْمَعُ الْجَرْحُ، وَلَا يُكَلَّفُ

(١) فِي «ف»: «بِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَيَتَّجِهْ احْتِمَالٌ . . . وَمُجَرَّحٌ» سَقَطَ مِنْ «ح».

(٣) رَوَاهُ ابْنُ شُبَّةَ فِي «أَخْبَارِ الْمَدِينَةِ» (١ / ٤١١)، وَالِدَارِقُطْنِي فِي «سُنَنِهِ» (٤ / ٢٠٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ
فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١٠ / ١٥٠).(٤) أَقُولُ: لَمْ أَرْ مِنْ صَرَحَ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ، لِأَنَّ الْحُكْمَ يَبْطُلُ لِفَقْدِ شَرْطِهِ وَهُوَ عَدَالَةُ الْبَيِّنَةِ، كَمَا
صَرَحُوا بِذَلِكَ، انْتَهَى.

بِذِكْرِ قَادِحٍ فِيهِ عَنْ رُؤْيَا أَوْ اسْتِفَاضَةٍ، فَلَا يَكْفِي: أَشْهَدُ أَنَّهُ فَاسِقٌ، أَوْ
لَيْسَ بِعَدْلٍ، أَوْ بَلَغَنِي عَنْهُ كَذًا، بَلْ: أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُهُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ، أَوْ
سَمِعْتُهُ^(١) يَقْدِفُ، وَيُعَرِّضُ جَارِحُ بَرْنًا، فَإِنْ صَرَحَ.....

جَارِحُ بَيَانِ السَّبَبِ؛ لِعَدَمِ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٢)، (بِذِكْرِ قَادِحٍ فِيهِ عَنْ رُؤْيَا أَوْ
اسْتِفَاضَةٍ)؛ بَأَن يَسْتَفِيضَ عَنْهُ ذَلِكَ؛ لِاِخْتِلَافِ النَّاسِ فِي أَسْبَابِ الْجَرَحِ؛ كَشَارِبِ
يَسِيرِ النَّبِيذِ، فَقَدْ يَجْرَحُهُ بِمَا لَا يَرَاهُ الْقَاضِي جَرَحًا، (فَلَا يَكْفِي) قَوْلُ شَاهِدٍ: (أَشْهَدُ
أَنَّهُ فَاسِقٌ، أَوْ أَنَّهُ (لَيْسَ بِعَدْلٍ، أَوْ بَلَغَنِي عَنْهُ كَذًا)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا مَنَ شَهِدَ بِالْحَقِّ
وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، (بَلْ) يَقُولُ: (أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُهُ يَشْرَبُ الْخَمْرَ)، أَوْ رَأَيْتُهُ
يَظْلِمُ النَّاسَ بِأَخْذِ أَمْوَالِهِمْ، أَوْ ضَرْبِهِمْ، أَوْ يُعَامِلُ بِالرِّبَا، (أَوْ) عَنْ سَمَاعٍ مِنْهُ؛ بَأَن
يَقُولُ: (سَمِعْتُهُ يَقْدِفُ) وَنَحْوَهُ، (وَيُعَرِّضُ جَارِحُ بَرْنًا)، أَوْ لِيَوَاطِ، (فَإِنْ صَرَحَ)

(١) فِي «ح»: «وَسَمِعْتُهُ».

(٢) أَقُولُ: قَوْلُ شَيْخِنَا: (بَأَن كَانَ يَرِيَانُ إِلَى آخِرِهِ) لَيْسَ مُرَادًا فِي الْاِتِّجَاهِ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ
جَرَحَ لَمْ يَبِينِ سَبَبَهُ مَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ، لَا مَعَ الْاِتِّحَادِ فِيهِ؛ بَأَن كَانَ الْجَارِحُ مُوَافِقًا
لِلْقَاضِي فِي الْمَذْهَبِ، وَكَانَ الْجَارِحُ عَالِمًا بِالْأَحْكَامِ، فَإِذَا جَرَحَ، لَا يَلْزِمُهُ بَيَانُ سَبَبِ
جَرَحِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي لُزُومِ بَيَانِ السَّبَبِ - وَهِيَ قَدْ يَجْرَحُهُ
بِمَا لَا يَرَاهُ الْقَاضِي جَرَحًا - مَفْقُودَةٌ فِي مَسْأَلَةِ الْاِتِّحَادِ؛ لِأَنَّ الْجَارِحَ الْمُوَافِقَ لِلْقَاضِي فِي
الْمَذْهَبِ لَا يَجْرَحُ إِلَّا فِي شَيْءٍ يَجْرَحُ بِهِ عَلَى مَذْهَبِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُفْتَرِقِينَ: الْجَارِحُ
وَالْقَاضِي فِي الْمَذْهَبِ؛ فَإِنَّ الْعِلَّةَ تَجْرِي، فَيَلْزِمُهُ بَيَانُ السَّبَبِ، وَهَذَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنَ الْاِتِّجَاهِ،
وَقَدْ صَرَحَ بِهِ فِي «الْإِنْصَافِ» حَيْثُ قَالَ: وَلَا يَسْمَعُ الْجَرَحَ إِلَّا مُفَسَّرًا، فَلَا يَكْفِي مُطْلَقُ
الْجَرَحِ، وَهَذَا الْمَذْهَبُ، وَقِيلَ إِنْ اتَّحَدَ مَذْهَبُ الْجَارِحِ وَالْحَاكِمِ، أَوْ عَرَفَ الْجَارِحُ أَسْبَابَ
الْجَرَحِ قَبْلَ إِجْمَالِهِ، وَإِلَّا فَلَا، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَهُوَ حَسَنٌ، انْتَهَى.
فَهُوَ صَرِيحٌ فِي بَحْثِ الْمُصَنِّفِ، لَكِنَّهُ عَلَى قَوْلِ كَمَا تَرَى، انْتَهَى.

وَلَمْ تَكْمُلْ بَيِّنَتُهُ^(١) حُدًّا، وَإِنْ جَهِلَ حَاكِمُ لِسَانِ خَصْمٍ تَرْجَمَ لَهُ مَنْ يَعْرِفُهُ،

بالرَّمْيِ بِالزُّنَا، (وَلَمْ تَكْمُلْ بَيِّنَتُهُ^(٢))؛ بَأَنْ لَمْ يَشْهَدْ مَعَهُ ثَلَاثَةٌ، (حُدًّا) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، وَإِنْ أَقَامَ مُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنَّ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ شَهِدَا بِهَذَا الْمُدَّعَى بِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ، فَرُدَّتْ شَهَادَتُهُمَا لِفُسْقِهِمَا بَطَلَتْ^(٣) شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا رُدَّتْ لِفُسْقٍ، لَمْ تُقْبَلْ مَرَّةً ثَانِيَةً.

* تِمَمَةٌ: وَإِنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ فَأَكْثَرَ وَجَرَحَهُ وَاحِدٌ، قُدِّمَ التَّعْدِيلُ؛ لِتِمَامِ نَصَابِهِ، وَإِنْ عَدَّلَهُ اثْنَانِ وَجَرَحَهُ اثْنَانِ، قُدِّمَ الْجَرَحُ وَجُوبًا، وَإِنْ قَالَ الَّذِينَ عَدَّلُوهُ: مَا جَرَحَاهُ بِهِ قَدْ تَابَ مِنْهُ، قُدِّمَ التَّعْدِيلُ؛ لِمَا مَعَ بَيِّنَتِهِ مِنْ زِيَادَةِ الْعِلْمِ.

(وَإِنْ جَهِلَ حَاكِمُ لِسَانِ خَصْمٍ، تَرْجَمَ لَهُ)؛ أَيِ: الْحَاكِمِ عَنِ الْخَصْمِ (مَنْ يَعْرِفُهُ)؛ أَيِ: لِسَانِ الْخَصْمِ.

قَالَ أَبُو جَمْرَةَ^(٤): كُنْتُ أُتْرَجَمُ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥)، وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْدَ ابْنِ ثَابِتٍ فَتَعَلَّمَ كِتَابَ الْيَهُودِ، قَالَ: حَتَّى كُنْتُ أَكْتُبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ كُتُبَهُ، وَأَقْرَأُ لَهُ كُتُبَهُمْ إِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالٍ^(٦).

(١) فِي «ف»: «بَيِّنَةٌ».

(٢) فِي «ق»: «الْبَيِّنَةُ».

(٣) فِي «ق»: «بَطْلَتْ».

(٤) أَبُو جَمْرَةَ نَصْرَ بْنَ عَمْرَانَ بْنِ عَصَامِ الضَّبْعِيِّ الْبَصْرِيِّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي «الثَّقَاتِ»، وَرَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: مَاتَ سَنَةَ (١٢٨هـ). انْظُرْ: «تَهْذِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (٢٩ / ٣٦٢).

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٨٧).

(٦) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥ / ١٨٥)، وَابْنُ خَالٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٦ / ٢٦٣١) تَعْلِيلًا.

وَلَا يُقْبَلُ فِي تَرْجَمَةٍ وَجَرَحٍ وَتَعْدِيلٍ وَرِسَالَةٍ وَتَعْرِيفٍ عِنْدَ حَاكِمٍ فِي زِنَا إِلَّا أَرْبَعَةً، وَفِي غَيْرِ مَالٍ إِلَّا رَجُلَانِ، وَفِي مَالٍ إِلَّا رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، وَذَلِكَ شَهَادَةٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ وَفِي مَن رَّبَّهُ حَاكِمٌ يَسْأَلُ سِرًّا عَنِ الشُّهُودِ لَتَرْكِئَةٍ أَوْ جَرَحٍ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ، وَتَحِبُّ الْمُشَافَهَةُ،

(ولا يُقبلُ في ترجمة و) في (جرَح، و) في (تعدِيل، و) في (رسالة)؛ أي: مَنْ يُرسلُهُ الحاكمُ يَحِثُّ^(١) عن حالِ الشُّهُودِ، (و) في (تعريف عند حاكم)، وأَمَّا التَّعْرِيفُ عِنْدَ شَاهِدٍ: فَيَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ^(٢)، (فِي) حَدِّ (زِنَا) وَلِوَاطِ (إِلَّا أَرْبَعَةً) رِجَالٍ عُدُولٍ كَشُّهُودِ الْأَصْلِ، (و) لَا يُقْبَلُ فِي تَرْجَمَةٍ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا (فِي غَيْرِ مَالٍ)؛ كِنِكَاحٍ، وَنَسَبٍ، وَطَلَاقٍ، وَقَذْفٍ، وَقِصَاصٍ (إِلَّا رَجُلَانِ، و) لَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ (فِي) مَالٍ إِلَّا رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ؛ لِأَنَّهُ نَقَلَ مَا يَخْفَى عَلَى الْحَاكِمِ بِمَا يَسْتَنِدُ إِلَيْهِ، أَشْبَهَ الشَّهَادَةَ، (وَذَلِكَ شَهَادَةٌ يُعْتَبَرُ فِيهِ)؛ أَي: فِيمَنْ يُتَرَجَّمُ، أَوْ يَجْرَحُ، أَوْ يُعَدَّلُ، أَوْ يُرْسَلُ، أَوْ يُعَرَّفُ، (وَفِي مَن رَّبَّهُ حَاكِمٌ يَسْأَلُ سِرًّا عَنِ الشُّهُودِ لَتَرْكِئَةٍ أَوْ جَرَحٍ شُرُوطُ الشَّهَادَةِ) الْآتِيَةُ، (وَتَحِبُّ الْمُشَافَهَةُ) فِيمَنْ يُعَدَّلُ، أَوْ يَجْرَحُ وَنَحْوُهُ؛ فَلَا تَكْفِي كِتَابَتُهُ: أَنَّهُ عَدْلٌ، أَوْ ضِدُّهُ، وَنَحْوُهُ؛ كَالشَّهَادَةِ.

وَإِذَا رَتَّبَ الْحَاكِمُ مَنْ يَسْأَلُ سِرًّا عَنِ الشُّهُودِ، فَإِذَا شَهِدَ عِنْدَهُ مَنْ جَهِلَ عَدَالَتَهُ، كَتَبَ اسْمَهُ وَنَسَبَهُ وَكُنْيَتَهُ، وَحِلْيَتَهُ وَصَنْعَتَهُ، وَسُوقَهُ وَمَسْكَنَهُ، وَمَنْ شَهِدَ لَهُ وَعَلَيْهِ، وَمَا^(٣) شَهِدَ بِهِ فِي رِقَاعٍ، وَدَفَعَهَا إِلَى أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ، وَيَجْتَهِدُ أَنْ لَا يَعْرِفَهُمُ الْمَشْهُودُ لَهُ، وَلَا الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ، وَلَا الشُّهُودُ، وَيَدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ رُقْعَةً، وَلَا يَعْلَمُ

(١) فِي «ق»: «لِيَحِثُّ».

(٢) فِي «ق»: «الشَّهَادَةُ».

(٣) فِي «ق»: «وَمَنْ».

وَمَنْ نُصِّبَ لِلْحَكَمِ بِجَرْحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ، أَوْ سَمَاعٍ بَيِّنَةٍ؛ فَنَعِ الْحَاكِمُ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عِنْدَهُ، وَإِنْ سَأَلَهُ حَاكِمٌ عَنْ تَرْكِيبَةٍ مِنْ شَهِدٍ عِنْدَهُ أَخْبَرَهُ، وَإِلَّا لَمْ يَحِبْ.

* * *

فصل

وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: مَا لِي بَيِّنَةٌ، فَقَوْلُ مُنْكَرٍ بَيِّنَةٍ، إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ فَقَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ، فَيُعْلِمُهُ حَاكِمٌ بِذَلِكَ،

بَعْضُهُمْ بَعْضٍ؛ لِيَسْأَلُوا عَنْهُ، فَإِنْ رَجَعُوا بِتَعْدِيلِهِ، قَبْلَهُ مِنْ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ، وَيَشْهَدَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ.

(وَمَنْ نُصِّبَ لِلْحَكَمِ بِجَرْحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ، أَوْ نُصِّبَ لـ (سَمَاعٍ بَيِّنَةٍ؛ فَنَعِ الْحَاكِمُ بِقَوْلِهِ وَحْدَهُ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ حَاكِمٌ أَشْبَهَ غَيْرَهُ مِنَ الْحُكَّامِ، (وَإِنْ سَأَلَهُ حَاكِمٌ عَنْ تَرْكِيبَةٍ مِنْ شَهِدٍ عِنْدَهُ، أَخْبَرَهُ) وَجُوباً بِالْوَقَاعِ، (وَإِلَّا) يَسْأَلُهُ الْحَاكِمُ عَنْهُ، (لَمْ يَحِبْ) عَلَيْهِ الْإِخْبَارُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنَنَّ عَلَيْهِ.

(فصل)

(وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي: مَا لِي بَيِّنَةٌ، فَقَوْلُ مُنْكَرٍ بَيِّنَةٍ)؛ لِلْخَبَرِ^(١)؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ، (إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ) إِذَا ادَّعَى عَلَى غَيْرِهِ؛ أَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَحَدٌ، (فَقَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ)؛ لِعِصْمَتِهِ.

قَالَ فِي «شرح الإقناع»: قُلْتُ: وَكَذَا سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِتَعْلِيلِهِمْ بِالْعِصْمَةِ، وَالْكُلُّ مَعْصُومُونَ قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا^(٢)، (فَيُعْلِمُهُ)؛ أَيِ: الْمُدَّعِي (حَاكِمٌ بِذَلِكَ)؛ أَيِ:

(١) تقدم تخريجه (٥٠١ / ٩).

(٢) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٣٣٧ / ٦).

فَإِنْ سَأَلَ^(١) إِخْلَافَهُ وَلَوْ عَلِمَ عَدَمَ قُدْرَتِهِ عَلَى حَقِّهِ، وَيُكْرَهُ، أُحْلِفَ عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ مِنْ نَحْوِ: لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ، وَخُلِّيَ، وَحُرِّمَ دَعْوَاهُ ثَانِيًا، وَتَحْلِفُهُ كِبَرِيٍّ، وَتَخْتَصُّ الْيَمِينَ بِمُدَّعَى عَلَيْهِ دُونَ مُدَّعٍ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ، وَمَعَ الشَّاهِدِ، وَلَا يُعْتَدُّ بِيَمِينٍ إِلَّا بِأَمْرِ حَاكِمٍ بِسُؤَالٍ مُدَّعٍ طَوْعًا،

أَنَّ لَهُ الْيَمِينَ عَلَى خَصْمِهِ؛ لَأَنَّهُ مَوْضِعُ حَاجَةٍ، (فَإِنْ سَأَلَ)؛ أَيِ: الْمُدَّعِي (إِخْلَافَهُ)؛ أَيِ: الْمُنْكَرِ، (وَلَوْ عَلِمَ) وَقْتَ إِخْلَافِهِ (عَدَمَ قُدْرَتِهِ)؛ أَيِ: الْمُنْكَرِ (عَلَى حَقِّهِ)، جَزَمَ بِهِ فِي «الْمُنْتَهَى»^(٢)، وَهُوَ^(٣) الْمَذْهَبُ، (وَيُكْرَهُ)؛ لَهُ إِخْلَافُهُ إِذَنْ؛ لَثَلَا يَضْطَرُّهُ إِلَى الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ؛ لَخَوْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ الْحَبْسِ إِذَا أَقْرَ؛ لِعُسْرَتِهِ (أُحْلِفَ عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ) نَصًّا (مِنْ نَحْوِ: لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ) لَا عَلَى صِفَةِ الدَّعْوَى؛ لَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ الْجَوَابِ، فَيَحْلِفُ عَلَيْهِ، (و) إِذَا حَلَفَ، (خُلِّيَ) سَبِيلُهُ؛ لَانْقِطَاعِ الْخُصُومَةِ، (وَحُرِّمَ دَعْوَاهُ)؛ أَيِ: الْمُدَّعِي (ثَانِيًا، وَتَحْلِفُهُ) أَيْضًا؛ (كِبَرِيٍّ)؛ أَيِ: كَمَا تَحْرُمُ دَعْوَاهُ عَلَى بَرِيٍّ وَتَحْلِفُهُ؛ لَأَنَّهُ ظَلَمَ لَهُ، (وَتَخْتَصُّ الْيَمِينَ بِمُدَّعَى عَلَيْهِ دُونَ مُدَّعٍ) بَلَا نِزَاعٍ (إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ) إِذَا تَوَفَّرَتْ شُرُوطُهَا، (و) إِلَّا (مَعَ الشَّاهِدِ) فَعَلَى^(٤) مُدَّعٍ، وَتَقَدَّمَ.

(وَلَا يُعْتَدُّ بِيَمِينٍ) مُنْكَرٍ (إِلَّا) إِنْ كَانَتْ (بِأَمْرِ حَاكِمٍ)، وَ(بِسُؤَالٍ)^(٥) مُدَّعٍ طَوْعًا،

(١) فِي «ف»: «وإن سئل».

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٥ / ٢٩٢).

(٣) فِي «ق»: «هذا» بدل «وهو».

(٤) فِي «ق»: «على».

(٥) فِي «ق»: «لا بسؤال».

وَلَا يَصِلُهَا بِاسْتِثْنَاءٍ، وَحَرَمَ تَوْرِيئَهُ وَتَأْوِيلُ، إِلَّا لِمَظْلُومٍ، وَحَلَفَ مُعْسِرٍ خَافَ حَبْسًا أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ نَوَى السَّاعَةَ، وَمَرَّ فِي (الْحَجَرِ)، وَحَلَفَ مَنْ عَلَيْهِ مُؤَجَّلٌ أَرَادَ غَرِيمَهُ مَنَعَهُ مِنْ سَفَرٍ،

فَإِنْ حَلَفَ بِلا أَمْرٍ حَاكِمٍ، أَوْ حَلَفَهُ حَاكِمٌ بِلا سُؤَالٍ مُدَّعٍ، أَوْ سُؤَالِهِ كَرْهًا، لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ الْيَمِينُ، فَإِذَا سَأَلَ الْمُدَّعِي الْحَاكِمَ إِعَادَتَهَا، أَعَادَهَا.

وكذا لو أَحْلَفَهُ^(١) الْمُدَّعِي، أَوْ حَلَفَ هُوَ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ الْمُدَّعِي، لَمْ يُعْتَدَ بِيَمِينِهِ، (وَلَا يَصِلُهَا)؛ أَي: الْيَمِينَ مُنْكَرٌ (بِاسْتِثْنَاءٍ)؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ حُكْمَهَا، قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: وكذا بما لَا يُفْهَمُ^(٢)، قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: لَا يَنْفَعُهُ الِاسْتِثْنَاءُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهُ الْحَاكِمُ الْمُحْلَفُ لَهُ.

(وَحَرَمَ تَوْرِيئَهُ) فِي حَلَفٍ، وَهِيَ إِطْلَاقُ لَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ: قَرِيبٌ وَبَعِيدٌ، وَيُرَادُ الْبَعِيدُ اعْتِمَادًا عَلَى قَرِينَةٍ خَفِيَّةٍ، (و) يَحْرُمُ (تَأْوِيلُ) فِي حَلَفٍ؛ بِأَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِهِ مَا يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، (إِلَّا ل-) حَالِفٍ (مَظْلُومٍ)، فَتَجُوزُ^(٣) لَهُ التَّوْرِيئَةُ وَالتَّأْوِيلُ؛ لِدَفْعِ الظُّلْمِ عَنْهُ.

(و) يَحْرُمُ (حَلَفُ مُعْسِرٍ خَافَ حَبْسًا) إِنْ أَقَرَّ بِمَا عَلَيْهِ (أَنَّهُ)؛ أَي: الْمُدَّعِي (لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ نَوَى) لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ (السَّاعَةَ)؛ لَكُونِهِ مُعْسِرًا، خَافَ حَبْسًا أَوْ لَا، (وَمَرَّ فِي الْحَجَرِ) مُسْتَوْفَى.

(و) يَحْرُمُ (حَلَفُ مَنْ عَلَيْهِ) دَيْنٌ (مُؤَجَّلٌ أَرَادَ غَرِيمَهُ مَنَعَهُ مِنْ سَفَرٍ)، فَأَنْكَرَ وَحَلَفَ: لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ، وَلَوْ نَوَى السَّاعَةَ، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ دَفْعُهُ السَّاعَةَ،

(١) فِي «ق»: «حَلَفَهُ».

(٢) انظر: «الْمَغْنِي» لابن قدامة (١٠ / ٢١٨).

(٣) فِي «ق»: «فَيَجُوزُ».

وَلَا يَحْلِفُ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَعْتَقِدُهُ، نَصًّا، وَحَمَلَهُ الْمُؤَفَّقُ عَلَى الْوَرَعِ .
وَيَتَّجُهُ: صِحَّةُ حَمَلِهِ عَلَى مَا إِذَا حَكَمَ بِهِ مَنْ يَرَاهُ، أَوْ قَلَدَهُ فِيهِ حَالٌ
فَعَلِهِ .

وَنُقِلَ عَنْهُ: لَا يُعْجِبُنِي،

لَمْ يَصِحَّ نَفْيُهُ؛ لِثَبُوتِهِ فِي ذِمَّتِهِ؛ فَهُوَ كَاذِبٌ فِي يَمِينِهِ .
(وَلَا يَحْلِفُ) مُدَّعَى عَلَيْهِ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ (فِي) شَيْءٍ (مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَعْتَقِدُهُ)
مُدَّعَى عَلَيْهِ حَقًّا، (نَصًّا، وَحَمَلَهُ)؛ أَي: النَّصَّ (الْمُؤَفَّقُ عَلَى الْوَرَعِ) دُونَ التَّحْرِيمِ؛
لَأَنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ^(١) لَا يَعْتَقِدُ أَنَّ فِي ذِمَّتِهِ شَيْئًا^(٢) .
(وَيَتَّجُهُ: صِحَّةُ حَمَلِهِ؛ أَي: النَّصِّ (عَلَى مَا إِذَا حَكَمَ بِهِ)؛ أَي: الشَّيْءِ
الْمُخْتَلَفِ فِيهِ (مَنْ)؛ أَي: حَاكِمٍ (يَرَاهُ، أَوْ) عَلَى مَا إِذَا (قَلَدَهُ)؛ أَي: قَلَدَ مُدَّعَى عَلَيْهِ
(فِيهِ)؛ أَي: الْمُخْتَلَفِ فِيهِ (حَالٌ فَعَلِهِ) .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَلَا يَصِحُّ الْحَمْلُ، وَهُوَ مُتَّجُهُ^(٣) .
(وَنُقِلَ عَنْهُ)؛ أَي: الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَنَّهُ قَالَ: (لَا يُعْجِبُنِي)؛ أَي: أَنْ يَحْلِفَ
عَلَى مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَعْتَقِدُهُ، فَلَوْ بَاعَ شَافِعِي حَنْبَلِيًّا لَحَمًّا مَثْرُوكَ التَّسْمِيَةِ بِدِينَارٍ مَثَلًا،
ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ بِهِ، فَأَجَابَ الْحَنْبَلِيُّ بِأَنْ لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ، فَالْتَمَسَ الْمُدَّعَى يَمِينَهُ عَلَى
حَسَبِ جَوَابِهِ، فَمُقْتَضَى نَصٌّ^(٤) الْإِمَامَ لَا يَحْلِفُ؛ لِأَنَّهُ يَقْطَعُ بِهِذِهِ مَا يَعْتَقِدُهُ الْمُدَّعَى

(١) فِي «ق»: «المدعى» بدل «المدعى عليه» .

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق» . وَانْظُرْ: «الْمَغْنِي» لابن قدامة (١٧٩ / ٥) .

(٣) أَقُولُ؛ لَمْ أَرْ مَنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَكَمَ بِهِ مَنْ يَرَاهُ، فَحَيْثُ لَا خِلَافَ، وَإِنْ
قَلَدَ حَالُ فَعَلِهِ، فَهُوَ يَعْتَقِدُهُ إِذَنْ، فَلَا يَحْلِفُ، انْتَهَى .

(٤) سَقَطَ مِنْ «ق» .

وَتَوَقَّفَ فِيهَا فِيمَنْ عَامِلٌ بِحِيلَةٍ كَعَيْنَةٍ، فَلَوْ أُبْرِيَ مِنْهَا بَرِيٌّ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى، فَلَوْ جَدَّدَهَا وَطَلَبَ الْيَمِينَ، كَانَ لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ أَمْسَكَ عَنْ إِحْلَافِهِ وَأَرَادَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِدَعْوَاهُ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَلَهُ ذَلِكَ، وَمَنْ لَمْ يَحْلِفْ قَالَ لَهُ حَاكِمٌ: إِنْ لَمْ تَحْلِفْ قَضَيْتُ عَلَيْكَ بِالنُّكُولِ، وَيُسْنُ تَكَرَّارُهُ... ما لا عنده.

(وتوقف) الإمام أحمد (فيها)؛ أي: في اليمين (فيمن عامل بحيلة) ربويّة؛ (كعينه) إذا أنكر الزيادة وأراد الحلف عليها، هل يحلف أن ما عليه إلا رأس مالهِ؟ نقله حرب.

قال القاضي: لأنَّ يمينه هنا على القطع، ومسائل الاجتهاد ظنيّة، (فلو أُبرِيَ) مُدَّعَى عليه (منها)؛ أي: اليمين؛ بأن قال له مُدَّعٍ: أُبْرَأْتُكَ مِنَ الْيَمِينِ، (بري) المُدَّعَى عليه منها^(١) (في هذه الدعوى) فقط، فليس له تحليفه فيها لإسقاطه، (فلو جددتها)؛ أي: استأنف الدعوى عليه، فأنكر (وطلب) المُدَّعَى (اليمين)، كان له ذلك؛ لعدم ما يسقطه، فإذا حلف، لم يحلف مرةً أخرى، (ولو أمسك) مُدَّعٍ (عن إحلافه)؛ أي: المُدَّعَى عليه بعد الدعوى، (وأراد)؛ أي: أراد المُدَّعَى إحلافه (بعد ذلك بدعواه المُتَقَدِّمَةِ، فله)؛ أي: المُدَّعَى (ذلك)^(٢).

(ومن) أنكر فوجّهت عليه اليمين ف (لم يحلف) وامتنع، (قال له حاكم: إن لم تحلف، قضيتُ عليك بالنُّكُولِ)، نصّاً، (ويُسْنُ تَكَرَّارُهُ)؛ أي: قوله^(٣): إن لم

(١) كذا في «ق» بزيادة: «أي: اليمين».

(٢) سقط من «ق».

(٣) في «ق»: «قول».

ثَلَاثًا، فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ قَضَى عَلَيْهِ بِسُؤَالِ مُدَّعٍ، وَهُوَ كِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ،
لَا كِإِقْرَارٍ، فَيَرْجِعُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ، وَلَا كَبَذَلٍ
فِيْحَسَبِ مَنْ رَأْسِ مَالٍ مَرِيضٍ،

تَخْلِفُ، قَضَيْتُ عَلَيْكَ بِالنُّكُولِ (ثَلَاثًا) قَطْعًا؛ لِحُجَّتِهِ، (فَإِنْ لَمْ يَخْلِفْ، قَضَى عَلَيْهِ
بِالنُّكُولِ (بِسُؤَالِ مُدَّعٍ) ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عُثْمَانَ قَضَى عَلَى ابْنِ عُمَرَ بِنُكُولِهِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ^(١).

ولقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(٢)، فَحَصَرَهَا فِي
جِهَتِهِ؛ فَلَمْ تُشْرَعْ لغيرِهِ.

(وهو)؛ أَي: النُّكُولُ (كِإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ لَا كِإِقْرَارٍ) بِالْحَقِّ؛ لِأَنَّ النَّاكِلَ قَدْ صَرَّحَ
بِالْإِنْكَارِ، وَب أَنَّ الْمُدَّعَى لَا يَسْتَحِقُّ الْمُدَّعَى بِهِ، وَهُوَ مُصِرٌّ عَلَى ذَلِكَ، مُتَوَرِّعٌ عَنِ
الْيَمِينِ.

فَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُقَرَّرٌ مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى الْإِنْكَارِ، وَيُجْعَلُ مُكَذِّبًا لِنَفْسِهِ، (فَيَرْجِعُ)
مَقْضِيٌّ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ (بِمَا أَخَذَ مِنْهُ لَوْ أَقَامَ) بَعْدَ ذَلِكَ (بَيِّنَةً بِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ)، وَلَوْ كَانَ
مُقَرَّرًا، لَمْ تُسْمَعْ مِنْهُ بَيِّنَةٌ بِالْإِبْرَاءِ أَوْ الْإِدَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ مُكَذِّبًا لِنَفْسِهِ.

وأيضاً الإقرارُ إخبارٌ، وشهادةُ المرءِ على نفسه، فكيفَ يكونُ مُقَرَّرًا شَاهِدًا
عَلَى نَفْسِهِ بِسُكُوتِهِ، (وَلَا كَبَذَلٍ) الْحَقُّ؛ لِأَنَّ الْبَذَلَ قَدْ يَكُونُ تَبَرُّعًا، وَلَا تَبَرُّعَ هُنَا
(فِيْحَسَبِ مَنْ رَأْسِ مَالٍ مَرِيضٍ) مَرَضَ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ، وَلَوْ كَانَ النُّكُولُ بَذَلًا،
لَا عَتَبَرَ خُرُوجُ الْمُدَّعَى بِهِ مِنَ الثُّلُثِ، وَحَيْثُ انْتَفَى أَنْ يَكُونَ كَالْإِقْرَارِ وَالْبَذَلِ، تَعَيَّنَ
أَنْ يَكُونَ كَالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ لِمَا يُبَيِّنُ الْحَقَّ، وَنُكُولُهُ عَنِ الْيَمِينِ الصَّادِقَةِ الَّتِي يَبْرَأُ

(١) والحديث رواه عبدالله بن أحمد في «مسائله» (ص: ٢٧٦)، قال ابن الملقن في «البدر

المنير» (٦/ ٥٥٨): وهذا الأثر صحيح.

(٢) رواه البخاري (٢٥٢٤)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

لَكِنْ لَا يُشَارِكُ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِهِ عَلَى مَحْجُورٍ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ غُرْمَاءَهُ، وَإِنْ قَالَ مُدَّعٍ: لَا أَعْلَمُ لِي بَيِّنَةٌ، ثُمَّ أَتَى بِهَا، أَوْ قَالَ عَدْلَانِ: نَحْنُ نَشْهَدُ لَكَ، فَقَالَ: هَذِهِ بَيِّنَتِي؛ سَمِعْتُ، لَا إِنْ قَالَ: مَا لِي بَيِّنَةٌ، ثُمَّ أَتَى بِهَا، أَوْ قَالَ: كَذَبَ شُهودِي، أَوْ قَالَ: كُلُّ بَيِّنَةٍ.....

بها مع تَمَكُّنِهِ مِنْهَا دَلِيلٌ ظَاهِرٌ^(١) عَلَى صِحَّةِ دَعْوَى خَصْمِهِ.

(لَكِنْ لَا يُشَارِكُ مَنْ قُضِيَ لَهُ بِهِ؛ أَي: النُّكُولِ^(٢))، (عَلَى مَحْجُورٍ عَلَيْهِ لِفَلْسٍ غُرْمَاءَهُ؛ أَي: الْمُفْلِسِ الثَّابِتِ حَقُّهُمُ بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ الْإِفْرَارِ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ؛ لِاحْتِمَالِ تَوَاطُرِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ مَعَ الْمُدَّعِي عَلَى الدَّعْوَى وَالْإِنْكَارِ وَالنُّكُولِ عَنِ الْيَمِينِ؛ لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ حَقَّ الْغُرْمَاءِ مِنْ مَالِ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً، فَإِنَّهُ يُشَارِكُهُمْ عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ فِي (الْحَجْرِ).

(وَإِنْ قَالَ مُدَّعٍ) سُئِلَ عَنِ الْبَيِّنَةِ وَقَدْ أَنْكَرَ خَصْمُهُ: (لَا أَعْلَمُ لِي بَيِّنَةٌ، ثُمَّ أَتَى بِهَا)؛ أَي: الْبَيِّنَةِ، سَمِعْتُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لَهُ بَيِّنَةٌ لَا يَعْلَمُهَا ثُمَّ عَلِمَهَا، وَنَفْيُ الْعِلْمِ لَا يَنْفِيهَا؛ فَلَا تَكْذِيبَ لِنَفْسِهِ.

(أَوْ قَالَ) مُدَّعٍ سُئِلَ عَنِ بَيِّنَةٍ: لَا أَعْلَمُ لِي بَيِّنَةٌ، فَقَالَ (عَدْلَانِ: نَحْنُ نَشْهَدُ لَكَ، فَقَالَ: هَذِهِ بَيِّنَتِي، سَمِعْتُ)؛ لِمَا سَبَقَ، وَ(لَا) تُسْمَعُ (إِنْ قَالَ) مُدَّعٍ: (مَا لِي بَيِّنَةٌ ثُمَّ أَتَى بِهَا) نَصًّا^(٣)؛ لِأَنَّهُ مُكَذِّبٌ لَهَا.

(أَوْ قَالَ) مَنْ قَامَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ: (كَذَبَ شُهودِي، أَوْ قَالَ) الْمُدَّعِي^(٤): (كُلُّ بَيِّنَةٍ

(١) سقط من «ق».

(٢) في «ق»: «بالنكول».

(٣) سقط من «ق».

(٤) في «ق»: «مدع».

أَقِيمَهَا فَهِيَ زُورٌ؛ أَوْ بَاطِلَةٌ، أَوْ لَا حَقَّ لِي فِيهَا، وَلَا تَبْطُلُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ، وَلَا تُرَدُّ الْبَيِّنَةُ بِذِكْرِ السَّبَبِ، بَلْ بِذِكْرِ سَبَبِ ذِكْرِ الْمُدَّعِي غَيْرَهُ، وَمَتَى شَهِدَتْ بَغَيْرِ مُدَّعَى بِهِ فَهُوَ مُكَذَّبٌ لَهَا، وَمَنْ ادَّعَى شَيْئاً أَنَّهُ لَهُ الْآنَ؛ لَمْ تَسْمَعْ بَيِّنَتُهُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ أَمْسٍ، أَوْ فِي يَدِهِ أَمْسٍ حَتَّى تُبَيِّنَ سَبَبَ يَدِ الثَّانِي كَغَضَبٍ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ كَانَ مِلْكُهُ بِالْأَمْسِ اشْتَرَاهُ مِنْ

أَقِيمَهَا، فَهِيَ زُورٌ، أَوْ) فَهِيَ (بَاطِلَةٌ، أَوْ) ف (لَا حَقَّ لِي فِيهَا)، فَلَا تَسْمَعْ بَيِّنَتُهُ بَعْدُ؛ لِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ، (وَلَا تَبْطُلُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَنْ بَطْلَانِ الدَّلِيلِ بَطْلَانُ الْمُدَّعَى، فَلَهُ تَحْلِيلُ خَصْمِهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مُحِقٌّ، وَلَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ.

(وَلَا تُرَدُّ الْبَيِّنَةُ بِذِكْرِ السَّبَبِ) إِذَا سَكَتَ عَنْهُ الْمُدَّعَى فِي دَعْوَاهُ؛ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ حِينَئِذٍ، (بَلْ) تُرَدُّ (بِذِكْرِ سَبَبِ ذِكْرِ الْمُدَّعَى) فِي دَعْوَاهُ سَبَباً (غَيْرَهُ)؛ كَأَنِّ طَالِبٌ^(١) بَأْلَفٍ قَرْضاً فَأَنْكَرَهُ، فَشَهِدَتْ بَأْلَفٍ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ أَوْ أَجْرَةٍ أَوْ غَضَبٍ؛ لِلتَّنَافِي.

(وَمَتَى شَهِدَتْ) بَيِّنَةُ (بَغَيْرِ مُدَّعَى بِهِ)؛ كَأَنِّ ادَّعَى دِينَاراً فَشَهِدَتْ بِدَرَاهِمٍ، أَوْ فِضَّةً فَشَهِدَتْ بِفُلُوسٍ، أَوْ غَضَبَ فَرَسٍ فَشَهِدَتْ بِغَضَبِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ، (فَهُوَ)؛ أَيِ: الْمُدَّعَى (مُكَذَّبٌ لَهَا)؛ أَيِ: لِشَهَادَتِهَا^(٢)، نَصّاً، فَلَا تَسْمَعُ.

(وَمَنْ ادَّعَى شَيْئاً أَنَّهُ لَهُ)؛ أَيِ: يَمْلِكُهُ (الْآنَ)؛ لَمْ تَسْمَعْ بَيِّنَتَهُ) إِنْ شَهِدَتْ (أَنَّهُ كَانَ لَهُ أَمْسٍ، أَوْ) أَنَّهُ (فِي يَدِهِ أَمْسٍ)؛ لِعَدَمِ التَّطَابُقِ، (حَتَّى تُبَيِّنَ) الْبَيِّنَةَ (سَبَبَ يَدِ الثَّانِي)؛ كَغَضَبٍ، أَوْ اسْتِعَارَةٍ.

(بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَتْ) الْبَيِّنَةُ (أَنَّهُ كَانَ مِلْكُهُ بِالْأَمْسِ، اشْتَرَاهُ مِنْ

(١) فِي «ق»: «طَالِبُهُ».

(٢) فِي «ق»: «لِشَهَادَتِهَا».

رَبِّ الْيَدِ، فَيُقْبَلُ.

قَالَ^(١) الشَّيْخُ: لَا يُعْتَبَرُ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ قَوْلُهُ: وَإِنَّ الدَّيْنَ بَاقٍ فِي ذِمَّةِ الْغَرِيمِ إِلَى الْآنَ، بَلْ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ سَبْقُ الْحَقِّ إِجْمَاعًا، وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ، فَأَقَرَّ بغيرِهِ؛ لَزِمَهُ إِذَا صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ.....

رَبِّ الْيَدِ، فَيُقْبَلُ)، و(قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدَّيْنِ: إِنْ قَالَ: وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مُزِيلًا؛ قَبْلَ. وقال: (لَا يُعْتَبَرُ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ بِالْدَّيْنِ (قَوْلُهُ)؛ أَيِ: الشَّاهِدِ: (وَإِنَّ الدَّيْنَ بَاقٍ فِي ذِمَّةِ الْغَرِيمِ إِلَى الْآنَ، بَلْ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِاسْتِصْحَابِ الْحَالِ إِذَا ثَبَتَ عِنْدَهُ سَبْقُ الْحَقِّ إِجْمَاعًا)^(٢)؛ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ.

وقالَ فِيمَنْ بِيَدِهِ عَقَارٌ، فَادَّعَى رَجُلٌ بُيُوتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ أَنَّهُ كَانَ لَجَدِّهِ إِلَى مَوْتِهِ، ثُمَّ لَوَرَّثَتْهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ مُخْلَفٌ عَنْ مُورَثِهِ: لَا يُنْتَزَعُ مِنْهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَيْنِ تَعَارَضَا، وَأَسْبَابُ انْتِقَالِهِ أَكْثَرُ مِنَ الْإِرْثِ، وَلَمْ تَجِرِ الْعَادَةُ بِسُكُوتِهِمَا الْمُدَّةَ الطَّوِيلَةَ، وَلَوْ فُتِحَ هَذَا؛ لَانْتَزَعَ كَثِيرٌ مِنْ عَقَارِ النَّاسِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ^(٣).

وقالَ فِي بَيْتَةٍ شَهِدَتْ لَهُ بِمُلْكِهِ إِلَى حِينٍ وَفَقِهِ، وَأَقَامَ الْوَارِثُ بَيْتَةً أَنَّ مُورَثَهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْوَاقِفِ قَبْلَ وَفَقِهِ: قُدِّمَتْ بَيْتُهُ وَارِثٍ؛ لِأَنَّ مَعَهَا مَزِيدَ عِلْمٍ؛ كَتَقْدِيمِ مَنْ شَهِدَ أَنَّهُ وَرَثَتُهُ مِنْ أَبِيهِ، وَآخَرَ أَنَّهُ بَاعَهُ^(٤).

(وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ فَأَقَرَّ بغيرِهِ؛ لَزِمَهُ) مَا أَقَرَّ بِهِ (إِذَا صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ)؛

(١) فِي «ح»: «وقال».

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٤٥).

(٣) قوله: «ولو فتح... الطريق» سقط من «ق».

(٤) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٣٠).

وَالدَّعْوَى بِحَالِهَا، وَإِنْ سَأَلَ مُدَّعٍ لَهُ بَيِّنَةٌ إِحْلَافُهُ وَلَا يُقِيمُهَا فَحَلَفَ،
فَلَهُ إِقَامَتُهَا تَامَّةً، لَا حَلِفُهُ مَعَ شَاهِدٍ،

مُؤَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ؛ لِحَدِيثٍ: «لَا عُذْرَ لِمَنْ أَقَرَّ»^(١)، (وَالدَّعْوَى) بَاقِيَةٌ (بِحَالِهَا)
نَصًّا، فَلَهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ بِهَا، أَوْ تَحْلِيفُهُ.

(وَإِنْ سَأَلَ مُدَّعٍ لَهُ بَيِّنَةٌ بِدَعْوَاهُ (إِحْلَافُهُ)؛ أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، (وَلَا يُقِيمُهَا)؛
أَي: الْبَيِّنَةَ، (فَحَلَفَ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، (فَلَهُ إِقَامَتُهَا)؛ أَي: الْبَيِّنَةَ (تَامَّةً)؛ لِأَنَّهَا
لَا تَبْطُلُ بِالاسْتِحْلَافِ، كَمَا لَوْ غَابَتْ عَنِ الْبَلَدِ، وَ(لَا) يُقْبَلُ مِنْهُ (حَلِفُهُ مَعَ) إِقَامَةِ
(شَاهِدٍ) وَاحِدٍ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى إِقَامَةِ شَاهِدٍ آخَرَ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْ إِقَامَتِهَا تَامَّةً.

وَإِنْ كَانَ لِمُدَّعٍ شَاهِدٌ وَاحِدٌ بِالْمَالِ وَأَقَامَهُ، عَرَفَهُ الْقَاضِي أَنَّ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ
شَاهِدِهِ وَيَسْتَحِقَّ، فَإِنْ قَالَ: لَا أَحْلِفُ وَرَضِيَ بِيَمِينِهِ، اسْتَحْلِفَ لَهُ وَانْقَطَعَ النَّزَاعُ،
فَإِنْ عَادَ الْمُدَّعَى وَقَالَ: أَحْلِفُ مَعَ شَاهِدِي، لَمْ يُسْمَعْ مِنْهُ، نَقْلَهُ فِي «الشَّرْحِ» عَنْ
الْقَاضِي^(٢)؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ فِعْلُهُ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا، فَأَمَّا كُنْهُ أَنْ يُسْقِطَهَا، بِخِلَافِ الْبَيِّنَةِ.

* تَبْصِيحٌ: قَوْلُ الْبُهَوْتِيِّ فِي «شَرْحِهِ عَلَى الْمُنتَهَى» فِي هَذَا الْمَحَلِّ: وَقَطَعَ فِي
«الْمُبْدَعِ»، وَ«الْإِقْنَاعِ»، وَ«الْإِنْصَافِ»^(٣) فِي أَحْكَامِ الْمَشْهُودِ بِهِ يُسْتَحْلَفُ^(٤)؛ فِيهِ
نَظَرٌ؛ إِذْ صَاحِبُ «الْإِقْنَاعِ»، وَ«الْمُنتَهَى» لَمْ يَقْطَعْ بِذَلِكَ، وَصَاحِبُ «الْمُبْدَعِ» جَعَلَ
الْأَشْهَرَ عَدَمَ الْاسْتِحْلَافِ، فَلْيُسَبِّحْهُ لَذَلِكَ.

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ مَلَا عَلِي الْقَارِي فِي «الْأَسْرَارِ الْمَرْفُوعَةِ فِي الْأَخْبَارِ الْمَوْضُوعَةِ» (ص: ٣٨٣):

قَالَ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ صَحِيحًا.

(٢) انْظُرْ: «الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي عَمْرٍ (١١ / ٤٣٠).

(٣) فِي «ج»: «وَالْمَصْنَفِ».

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْبُهَوْتِيِّ (٣ / ٥٢٧).

وإن قال: لي بيّنة وأريدُ يمينه، فإن كانت حاضرةً بالمجلس، فليس له إلاّ إحداهما، وإلاّ فله ذلك، وإن سأل مُلَازِمَتَهُ حتّى يُقيّمَهَا أُجِيبَ في المجلس فقط،

وإن عادَ قَبْلَ حَلْفِ مُدَّعَى عَلَيْهِ، فَبَدَلَ اليمين، لم يَكُنْ لَهُ ذلك في هذا^(١) المجلس، وإن وَجَدَ مُدَّعٍ معَ شاهِدِهِ آخَرَ، فَشَهِدَا عِنْدَ الْقَاضِي بِحَقِّهِ، كَمَلْتُ بَيِّنَتَهُ، وَقَضَى لَهُ بِهَا.

(وإن قال) مُدَّعٍ: (لي بيّنة وأريدُ يمينه، فإن كانت البيّنة حاضرةً بالمجلس، فليس له إلاّ إحداهما)؛ أي: البيّنة، أو تحليفُ خَصْمِهِ؛ لحديث: «شاهدك أو يمينه»^(٢).

و(أو) للتخيير، فلا يُجمعُ بينهما، ولإمكانِ فَضْلِ الخصومةِ بالبيّنة، فلم يُشرَعْ غيرها معَ إرادةِ مُدَّعٍ إقامتها وحضورها، ولأنَّ اليمينَ بَدَلٌ، فلا يُجمعُ بينها وبينَ بَدَلِهَا؛ كسائرِ الأبدالِ معَ مُبَدَلَاتِهَا، (وإلاّ) تكن البيّنة حاضرةً بالمجلس، (فله ذلك)؛ أي: تحليفه ثم إقامة البيّنة؛ لقولِ عُمَرَ: البيّنة الصّادقةُ أحبُّ إليّ منَ اليمينِ الفاجرةِ^(٣)، ويلزمُ منَ صدَقِ البيّنةِ فُجُورُ اليمينِ المُتقدِّمةِ، فتكونُ أَوْلَى، ولأنَّ كُلَّ حالٍ يَجِبُ عَلَيْهِ^(٤) الحقُّ فيها بإقرارِهِ يَجِبُ عَلَيْهَا بالبيّنة، كما قَبَلَ اليمين.

(وإن سأل) مُدَّعٍ (مُلازِمَتَهُ)؛ أي: المُدَّعَى عَلَيْهِ (حتّى يُقيّمَهَا)؛ أي: البيّنة، (أُجِيبَ في المجلس فقط) حيثُ أَمَكُنَ إحصارُهَا فِيهِ؛ لأنَّه منَ ضرورةِ إقامتها،

(١) سقط من «ق».

(٢) رواه البخاري (٢٣٨٠)، ومسلم (١٣٨ / ٢٢١)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) ذكره ابن حجر في «فتح الباري» (٥ / ٢٨٨) وعزاه لابن حبيب في «الواضحة».

(٤) سقط من «ق».

فَإِنْ لَمْ يُحْضِرْهَا فِيهِ صَرْفَهُ، وَلَا مُلَازِمَةً بِكَفِيلٍ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنْ سَكَتَ مُدَّعَى عَلَيْهِ، أَوْ قَالَ: لَا أَقِرُّ وَلَا أَنْكِرُ، أَوْ: لَا أَعْلَمُ قَدَرَ حَقِّهِ، وَلَا بَيِّنَةَ لِمُدَّعٍ، قَالَ الْحَاكِمُ: إِنْ أَجَبْتَ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاكِلاً، وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ، وَسُنَّ تَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا،

ولا ضررَ فيه على المدعى عليه، بخلاف ما إذا بُعدت أو لم يمكن إحضارها؛ فإنَّ إلزامه الإقامة إلى إحضارها يحتاج إلى حبس، أو ما يقوم مقامه، ولا سبيل إليه، (فإن لم يحضرها) المدعي (فيه)؛ أي: المجلس، (صرفه)؛ أي: المدعى عليه، (ولا ملزمة) لغريمه، نصاً، ولا للحاكم إلزامه (بكفيل ولا غيره) كرهن؛ لأنه لم يثبت^(١) قبله حقُّ يحبس به، أو يُقيم به كفيلاً، أو يوثق برهن^(٢)، ولأنَّ الحبس عذابٌ، فلا يلزم معصوماً ما لم يتوجه عليه حقٌّ، ولو جاز ذلك، لتمكَّن كلُّ ظالمٍ من حبس مَنْ شاء من النَّاسِ من غيرِ حقٍّ.

(وإن سكت مدعى عليه)؛ بأن لم يقرَّ بالدَّعوى ولم ينكرها، (أو قال) المدعى عليه: (لا أقِرُّ ولا أنكرُ، أو قال: (لا أعلم قدرَ حقِّهِ، ولا بيِّنَةَ لمُدَّعٍ) بدعواه، (قال) له^(٣) (الحاكم: إن أجبت، وإلَّا جعلتُكَ ناكِلاً، وقضيتُ عليك) بالنُّكُولِ، (وسنَّ تَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا)، فإن أجاب، وإلَّا قضى عليه^(٤)؛ لأنه ناكِلٌ عمَّا توجَّه إليه^(٥) من الجواب، فيحكم عليه بالنُّكُولِ عنه، كالنُّكُولِ عن اليمين.

(١) في «ق»: «يثبت له».

(٢) في «ق»: «أو يوثق به رهن».

(٣) سقط من «ق».

(٤) كذا في «ق» بزيادة: «بالنُّكُولِ».

(٥) سقط من «ق».

فَلَوْ قَالَ: لِي حِسَابٌ أُرِيدُ أَنْ أَنْظُرَ فِيهِ، أَوْ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّعْوَى بَيِّنَةً:
قَضَيْتُهُ، أَوْ: أَبرَأَنِي وَلِي بَيِّنَةٌ بِهِ - يَعْنِي: غَيْرَ غَائِبَةٍ - وَسَأَلَ الْإِنظَارَ، لَزِمَ
إِنْظَارُهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَطْ، وَلِمُدَّعٍ مُلَازِمَتُهُ،

ولو أقام المدعي شاهداً واحداً ولم يحلف مع شاهده، وطلب يمين^(١) المدعي
عليه، فأحلف له، ثم أقام شاهداً آخر بعد ذلك، كملت بيئته، وقضي له بها؛
كما لو لم يكن استحلفه المدعي.

(فلو قال) مدعى عليه في جواب الدعوى: (لي حساب أريد أن أنظر
فيه) وسأل الإنظار، أنظر ثلاثة أيام، ويلازمه المدعي فيها؛ لإمكان ما يدعيه،
وتكليفه الإقرار في الحال إلزام له بما لا يتحققه؛ لأنه يجوز أن يكون له حق
لا يعلم قدره، أو يخاف أن يحلف عليه كاذباً، أو لا يكون عليه حق، فيقر بما
لا يلزمه، فوجب إنظاره ما لا ضرر على المدعي في إنظاره إليه؛ جمعاً بين
الحقين.

(أو) قال مدعى عليه (بعد ثبوت الدعوى) عليه (بيئته: قضيتُهُ)؛ أي: المدعى
به، ولي بيئته بقضائه.

(أو) قال: (أبرأني) من المدعى به (ولي بيئته به)؛ أي: إبرائه؛ (يعني: غير
غائبة، وسأل الإنظار، لزم إنظاره ثلاثة أيام فقط)؛ لأن إلزامه في الحال تضيق
عليه؛ وإنظاره أكثر من ذلك تأخير للحق عن مستحقه بلا ضرورة؛ فجمع بين
الحقين، (ولمُدَّعٍ مُلَازِمَتُهُ) زمن الإنظار؛ لئلا يهرّب، وظاهره: لا يحبسُهُ، وعملُ
الحكام على خلافه.

(١) في «ق»: «اليمين».

وَلَا يُنْظَرُ إِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ تَدْفَعُ دَعْوَاهُ، فَإِنْ عَجَزَ حَلْفَ الْمُدَّعِي عَلَى نَفْيِ دَعْوَاهُ، وَاسْتَحَقَّ، فَإِنْ نَكَلَ حُكْمَ عَلَيْهِ وَصَرِفَ، هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْكَرَ سَبَبِ الْحَقِّ، فَإِنْ أَنْكَرَهُ ثُمَّ ثَبِتَ فَادَّعَى قَضَاءً أَوْ إِبْرَاءً سَابِقًا عَلَى إنْكَارِهِ، لَمْ يُقْبَلْ وَلَوْ بَيِّنَةً،

(ولا يُنْظَرُ إِنْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ تَدْفَعُ دَعْوَاهُ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْ سَبَبَ الدَّفْعِ، (فَإِنْ عَجَزَ) مُدَّعِي الْقَضَاءِ وَالْإِبْرَاءِ عَنْ بَيِّنَةٍ تَشْهَدُ بِهِ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْإِنْظَارِ، (حَلْفَ الْمُدَّعِي عَلَى نَفْيِ دَعْوَاهُ) مَنْ قَضَاءً أَوْ إِبْرَاءً، (وَاسْتَحَقَّ) مَا ادَّعَى بِهِ، (فَإِنْ نَكَلَ) عَنْ الْيَمِينِ عَلَى ذَلِكَ، (حُكْمَ عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمُدَّعَى بِنُكُولِهِ، (وَصَرِفَ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى إِذَنْ مُنْكَرٌ وَجَبَتْ عَلَيْهِ يَمِينٌ، فَنَكَلَ عَنْهَا؛ فَحُكْمَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ، كَمَا لَوْ كَانَ مُدَّعَى عَلَيْهِ ابْتِدَاءً، (هَذَا)؛ أَي: مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِنْظَارِ مُدَّعِي الْقَضَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ، وَقَبُولِ بَيِّنَتِهِ إِنْ أَحْضَرَهَا بِذَلِكَ، (إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْكَرَ سَبَبِ الْحَقِّ) ابْتِدَاءً.

(ف) أَمَّا (إِنْ) كَانَ (أَنْكَرَهُ، ثُمَّ ثَبِتَ فَادَّعَى قَضَاءً، أَوْ إِبْرَاءً) مُدَّعٍ لَهُ (سَابِقًا عَلَى) زَمَنِ (إِنْكَارِهِ)؛ أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَا ادَّعَاهُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَلْفًا مِنْ قَرْضٍ أَوْ ثَمَنِ مَبِيعٍ، فَقَالَ: مَا اقْتَرَضْتُ مِنْهُ، وَمَا اشْتَرَيْتُ مِنْهُ، فَثَبِتَ أَنَّهُ اقْتَرَضَ مِنْهُ أَوْ اشْتَرَى بَيِّنَتَهُ أَوْ إِقْرَارٍ، فَقَالَ: قَضَيْتُهُ أَوْ أَبْرَأْنِي قَبْلَ هَذَا الْوَقْتِ = (لَمْ يُقْبَلْ) مِنْهُ ذَلِكَ (وَلَوْ) أَتَى (بَبَيِّنَةٍ) نَصًّا؛ لِأَنَّ إِنْكَارَ الْحَقِّ يَقْتَضِي نَفْيَ الْقَضَاءِ أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا عَنْ حَقٍّ سَابِقٍ، فَيَكُونُ مُكَذِّبًا لِنَفْسِهِ.

وَإِنْ ادَّعَى قَضَاءً أَوْ إِبْرَاءً بَعْدَ إِنْكَارِهِ، قُبِلَ مِنْهُ بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّ قَضَاءَهُ بَعْدَ إِنْكَارِهِ كَالْإِقْرَارِ بِهِ؛ فَيَكُونُ قَاضِيًا لِمَا هُوَ مُقَرَّرٌ بِهِ؛ فَتُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِهِ؛ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ، وَإِبْرَاءُ الْمُدَّعَى بَعْدَ إِنْكَارِهِ إِقْرَارٌ بَعْدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ، فَلَا تَنَافِي.

وإن قال مدعى عليه بعين: كانت بيدك - أو لك - أمس؛ لزمه إثبات^(١)
سبب زوال يده، فإن عجز، انتزعت منه.

* * *

فصل

ومن ادعى عليه بعين بيده فأقر بها.....

(وإن قال مدعى عليه بعين) جواباً لمُدَّعيها: (كانت بيدك) أمس، (أو) كانت
(لك) أمس، لزمه؛ أي: المدعى عليه (إثبات سبب زوال يده)؛ أي: المدعى عن
العين المدعى بها؛ لأن الأصل بقاء اليد أو الملك، (فإن عجز) عن إثباته، حلف
مدعى على بقاءه وأن العين لم تخرج عنه بوجه، و(انتزعت) العين (منه)؛ أي: من
المدعى.

* تيممة: وإن شهدت البينة للمدعى بما ادَّعاه، فقال المدعى عليه: أحلفوه:
أنه يستحق ما شهدت به البينة، لم يحلف؛ لقوله ﷺ: «شاهدك أو يمينه»^(٢).
ولأن فيه تهمه للبينة، وإن ادعى أحد المتبايعين على الآخر أنه أقاله في بيع
وأنكره، فله تخليفه؛ لأن الأصل عدم الإقالة.

وإن قال: قتلت دابتي ولي عليك قيمتها ألف، وقال: لا يلزمني، أو
لا تستحقه علي ولا شيء منه، فقد أجاب.

(فصل)

(ومن ادعى عليه بعين بيده) ولا بينة لمُدَّعيها، (فأقر) مدعى عليه (بها)؛

(١) في «ف»: «بيان».

(٢) تقدم تخريجه (٢٥ / ١٤).

لِحَاضِرٍ مُّكَلَّفٍ جُعِلَ الْخَصْمُ فِيهَا إِنْ صَدَقَ^(١)، وَحَلَفَ مُدَّعَى عَلَيْهِ،
فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَ مِنْهُ بَدْلُهَا، ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ فَهُوَ كَأَحَدٍ مُدَّعِيَيْنِ عَلَى
ثَالِثٍ أَقَرَّ لَهُ الثَّالِثُ عَلَى مَا يَأْتِي، وَإِنْ قَالَ: لَيْسَتْ لِي، وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ
هِيَ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ الْمُقَرَّرُ لَهُ وَجْهٌ لِمَنْ هِيَ؛ سَلَّمْتُ لِمُدَّعٍ، فَإِنْ كَانَ
اِثْنَيْنِ اقْتَرَعَا عَلَيْهَا، وَلَزِمَ الْمُقَرَّرَ يَمِينٌ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ، وَإِنْ عَادَ
ادَّعَاها لِنَفْسِهِ،

أي: العَيْنُ (لِحَاضِرٍ مُّكَلَّفٍ) غَيْرِ الْمُدَّعِي، (جُعِلَ) الْمُقَرَّرُ لَهُ (الْخَصْمُ فِيهَا إِنْ صَدَقَ)
الْمُقَرَّرُ لَهُ الْمُقَرَّرُ؛ لِعَرْتِافِ صَاحِبِ الْيَدِ بِنَبَايَةِ يَدِهِ عَنْ يَدِ الْمُقَرَّرِ لَهُ، وَإِقْرَارِ الْإِنْسَانِ بِمَا
فِي يَدِهِ لغيرِهِ صَحِيحٌ، سَوَاءٌ قَالَ: أَنَا مُسْتَأْجِرٌ مِنْهُ، أَوْ مُسْتَعِيرٌ، أَوْ لَا، (وَحَلَفَ
مُدَّعَى عَلَيْهِ): أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهَا لِمُدَّعٍ، (فَإِنْ نَكَلَ) مُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ، (أَخَذَ
مِنْهُ) لِلْمُدَّعِي (بَدْلُهَا)؛ كإِقْرَارِهِ بِهَا لِلْمُدَّعِي بَعْدَ إِقْرَارِهِ بِهَا لغيرِهِ، (ثُمَّ إِنْ صَدَّقَهُ)؛
أَي: الْمُقَرَّرُ (الْمُقَرَّرُ لَهُ) بِالْعَيْنِ أَنَّهَا مِلْكُهُ، (فَهُوَ)؛ أَي: الْمُقَرَّرُ لَهُ؛ (كَأَحَدٍ مُدَّعِيَيْنِ
عَلَى ثَالِثٍ أَقَرَّ لَهُ الثَّالِثُ عَلَى مَا يَأْتِي) فِي (بَابِ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ).

(وَإِنْ قَالَ) مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعِيْنٌ فِي يَدِهِ: (لَيْسَتْ لِي، وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ)،
وَجْهٌ لِمَنْ هِيَ؛ سَلَّمْتُ لِمُدَّعٍ.

(أَوْ قَالَ ذَلِكَ)؛ أَي: لَيْسَتْ لِي، وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ (الْمُقَرَّرُ لَهُ، وَجْهٌ لِمَنْ
هِيَ، سَلَّمْتُ لِمُدَّعٍ) بِلَا يَمِينٍ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِيهَا، وَلَا مُنَازَعَ لَهُ فِيهَا، (فَإِنْ كَانَ)؛ أَي:
مُدَّعِيَاها (اِثْنَيْنِ، اقْتَرَعَا عَلَيْهَا)، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقِرْعَةُ أَخَذَهَا وَحَلَفَ لَصَاحِبِهِ^(٢)،
(وَلَزِمَ الْمُقَرَّرَ يَمِينٌ: أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ، وَإِنْ عَادَ) الْمُقَرَّرُ بِالْعَيْنِ (وَادَّعَاها لِنَفْسِهِ،

(١) فِي «ح»: «صَدَّقَهُ».

(٢) قَوْلُهُ: «فَمَنْ خَرَجَتْ . . . لَصَاحِبِهِ» سَقَطَ مِنْ «ق».

أَوْ لثَالِثٍ، أَوْ عَادَ الْمُقَرَّرُ لَهُ أَوَّلًا إِلَى دَعْوَاهُ وَلَوْ قَبْلَ ذَلِكَ، لَمْ يُقْبَلْ،
وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِغَائِبٍ أَوْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ، فَهِيَ لَهُ بِلاَ يَمِينٍ .
وَيَتَّحِجُّهُ: وَتُقَدَّمُ عَلَى بَيِّنَةٍ مُدَّعَى عَلَيْهِ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمُدَّعٍ بَيِّنَةٌ فَأَقَامَ مُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنَّهَا لِمَنْ سَمَّاهُ،
لَمْ يَخْلِفْ.....

(أَوْ ادَّعَاهَا (لثالث) غير مُدَّعِيهَا وغير المُقَرَّرُ لَهُ أَوَّلًا؛ لَمْ يُقْبَلْ، (أَوْ عَادَ الْمُقَرَّرُ لَهُ
أَوَّلًا إِلَى دَعْوَاهُ) الْعَيْنَ (ولو قبل ذلك)؛ أَي: قَبْلَ أَنْ يَدَّعِيَهَا الْمُقَرَّرُ لِنَفْسِهِ،
(لَمْ يُقْبَلْ)؛ لِأَنَّهُ مُكَذَّبٌ لِهَذِهِ الدَّعْوَى، أَوْ الْإِقْرَارِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: هِيَ لِفُلَانٍ، أَوْ
بِقَوْلِهِ: لَيْسَتْ لِي وَلَا أَعْلَمُ لِمَنْ هِيَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَفْيٌ لَهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ؛ فَلَا
يُسْمَعُ مِنْهُ خِلَافُهُ.

(وَإِنْ أَقَرَّ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعَيْنٍ (بِهَا لِغَائِبٍ) عَنِ الْبَلَدِ، (أَوْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ) مِنْ
صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ، (وَلِلْمُدَّعِي بَيِّنَةٌ) شَهِدَتْ بِأَنَّهَا مِلْكُهُ، (فَهِيَ)؛ أَي: الْعَيْنُ (لَهُ)؛
لِتَرْجُحِ جَانِبِهِ بِالْبَيِّنَةِ (بِلاَ يَمِينٍ)؛ اكْتِفَاءً بِالْبَيِّنَةِ؛ لِخَيْرِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي،
وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(١).

(وَيَتَّحِجُّهُ: وَتُقَدَّمُ) بَيِّنَةُ مُدَّعٍ (عَلَى بَيِّنَةِ مُدَّعَى عَلَيْهِ)؛ لِلْخَبَرِ^(٢)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٣)،
(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمُدَّعٍ بَيِّنَةٌ فَأَقَامَ مُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً أَنَّهَا)؛ أَي: الْعَيْنَ الْمُدَّعَى بِهَا
(لِمَنْ سَمَّاهُ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِهَا، (لَمْ يَخْلِفْ)؛ اكْتِفَاءً بِالْبَيِّنَةِ، وَسُمِعَتْ؛ لِزَوَالِ

(١) رواه الترمذي (١٣٤١)، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بلفظ: «واليمين
على المدَّعى عليه».

(٢) انظر التعليق السابق.

(٣) أقول: لم أر من صرح به، وهو الذي يقتضيه كلامهم في الدَّعَاوِي والْبَيِّنَات، فتأمل،
انتهى.

وَلَا^(١) تَثْبُتُ لِغَائِبٍ، وَإِنْ لَمْ يُقِمَّ بَيِّنَةٌ، اسْتُحْلِفَ، فَإِنْ نَكَلَ غَرِمَ بِدَلَّهَا لِمُدَّعٍ، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَبَدَلَانِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لِمَجْهُولٍ قَالَ حَاكِمٌ: عَرَفَهُ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاكِلاً، وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ، فَإِنْ عَادَ ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ؛ لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا.

* * *

التَّهْمَةُ، وَسُقُوطُ الْيَمِينِ عَنْهُ، (وَلَا تَثْبُتُ) الْعَيْنُ (لِغَائِبٍ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدَّعِهَا هُوَ وَلَا وَكِيلُهُ.

(وَإِنْ لَمْ يُقِمَّ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (بَيِّنَةٌ) أَنَّ الْعَيْنَ لِمَنْ سَمَّاهُ، (اسْتُحْلِفَ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْعَيْنِ لِمُدَّعِيهَا، وَأُقِرَّتْ بِيَدِهِ؛ لِانْدِفَاعِ دَعْوَى الْمُدَّعَى بِالْيَمِينِ، (فَإِنْ نَكَلَ) مُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ، (غَرِمَ بِدَلَّهَا)؛ أَي: مِثْلَ الْعَيْنِ إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَقِيمَتَهَا إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً (لِلْمُدَّعِ)؛ لِمَا سَبَقَ، (فَإِنْ كَانَا)؛ أَي: الْمُدَّعِيَانِ لَهَا (اثْنَيْنِ) كُلُّ مِنْهُمَا يَدَّعِي جَمِيعَهَا، (ف) عَلَى نَاكِلٍ (بَدَلَانِ)، لِكُلِّ مِنْهُمَا بَدَلٌ.

(وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا) مُدَّعَى عَلَيْهِ بِعَيْنِ بِيَدِهِ (لِمَجْهُولٍ)؛ بِأَنْ قَالَ: هِيَ لِإِنْسَانٍ لَا أَسْمِيهِ وَلَا أَعْرِفُهُ، (قَالَ) لَهُ (حَاكِمٌ: عَرَفَهُ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاكِلاً، وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ) بِالنُّكُولِ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ بِهَا لِمَجْهُولٍ عُذُولٌ عَنِ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ الْخُصْمَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ، فَيُقَالُ لَهُ: إِمَّا أَنْ تُعَيِّنَ الْمُقَرَّرَ لَهُ؛ لِتَنْتَقِلَ الْخُصُومَةُ إِلَيْهِ، أَوْ تَدَّعِيَهَا لِنَفْسِكَ لِتَكُونَ الْخُصُومَةُ مَعَكَ، أَوْ تُقَرَّرَ بِهَا لِلْمُدَّعَى؛ لِتَنْدَفِعَ الْخُصُومَةُ عَنْكَ، فَإِنْ عَيَّنَ الْمَجْهُولَ، وَإِلَّا؛ قَضَى عَلَيْهِ بِهَا، (فَإِنْ عَادَ) الْمُقَرَّرُ (ادَّعَاهَا لِنَفْسِهِ، لَمْ يُقْبَلْ) مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا (فَدَعَوَاهَا ثَانِيًا لِنَفْسِهِ مُخَالَفَةً لِدَعْوَاهُ الْأُولَى).

(١) فِي «ح»: «وَلَمْ».

فَصْلٌ

وَمَنْ ادَّعى عَلَى غَائِبٍ مَسَافَةً قَصْرَ بَعْمَلِهِ أَوْ لَا، أَوْ مُسْتَتِرٍ بِالْبَلَدِ،
أَوْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ، أَوْ مَيِّتٍ، أَوْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَلَهُ بَيِّنَةٌ - وَيَتَّجِهُ:
لَا شَاهِدٌ وَيَمِينٌ - سُمِعَتْ وَحُكِمَ بِهَا،

(فَصْلٌ)

(وَمَنْ ادَّعى عَلَى غَائِبٍ) عَنِ الْبَلَدِ (مَسَافَةً قَصْرَ بَعْمَلِهِ)؛ أَي: الْقَاضِي (أَوْ لَا)؛ أَي: بغيرِ عَمَلِهِ، (أَوْ) ادَّعى عَلَى (مُسْتَتِرٍ بِالْبَلَدِ، أَوْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ، أَوْ عَلَى (مَيِّتٍ، أَوْ) عَلَى (غَيْرِ مُكَلَّفٍ، وَلَهُ بَيِّنَةٌ) كَامِلَةٌ.

(وَيَتَّجِهُ: لَا شَاهِدٌ وَيَمِينٌ) وَلَوْ فِيمَا يُقْبَلُ فِيهِ؛ لَضَعْفِهِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، (سُمِعَتْ، وَحُكِمَ بِهَا) فِي حُقُوقِ الْأَدَمِيِّينَ؛ لِحَدِيثِ هِنْدٍ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، وَلَيْسَ يُعْطِينِي مِنَ التَّقَةِ مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١).

فَقَضَى لَهَا، وَلَمْ يَكُنْ أَبُو سُفْيَانَ حَاضِرًا، وَلِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ هُنَا لَهُ بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ، فَجَازَ الْحُكْمُ بِهَا، كَمَا لَوْ كَانَ الْخَصْمُ حَاضِرًا.

وَأَمَّا تَقْيِيدُ الْغَيْبَةِ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ، فَلِأَنَّ مَا دُونَهَا فِي حُكْمِ الْإِقَامَةِ، وَأَمَّا الْمُسْتَتِرُ، فَلِأَنَّهُ مُتَعَذِّرُ الْحُضُورِ، أَشْبَهَ الْغَائِبَ، بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْغَائِبَ قَدْ يَكُونُ مَعْدُورًا، بِخِلَافِ الْمُسْتَتِرِ، وَالْمَيِّتُ كَالْغَائِبِ، [بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْغَائِبَ قَدْ يَحْضُرُ، بِخِلَافِ الْمَيِّتِ وَالصَّغِيرِ، وَالْمَجْنُونُ كَالْغَائِبِ]^(٢)؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ.

(١) رواه البخاري (٥٠٤٩)، ومسلم (١٧١٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ق».

لَا فِي حَقِّ اللَّهِ^(١)، فَيُقْضَى فِي سَرِقَةٍ بَغْرَمٍ فَقَطْ، وَيَتَّجِهْ: وَفِي زِنَاهُ بِأَمْتِهِ بِمَهْرٍ فَقَطْ.

* تَنْبِيْهُ: صَرِيحُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهَا تُسْمَعُ بِعَمَلِهِ كغَيْرِهِ.

وفي «الإقناع»: ولو في غير عَمَلِهِ^(٢)، فمُقْتَضَاهُ كَالْمُصَنِّفِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بِعَمَلِهِ تُسْمَعُ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ أُولَى، وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي كَلَامِ «الاختيارات»، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ غَيْرِهِ، وَقَيَّدَ فِي «الْمُنْتَهَى» بِمَا إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ^(٣).

وَقَالَ فِي «شَرْحِهِ»: لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِعَمَلِهِ، أَحْضَرَهُ؛ لِيَكُونَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ مَعَ حُضُورِهِ^(٤)، وَالنَّفْسُ تَمِيلُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَ«الإقناع»؛ لِمُوَافَقَتِهِ لِكَلَامِهِمْ، وَكَانَ عَلَيْهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْخِلَافِ^(٥).

و(لَا) تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ، وَلَا يُحْكَمُ عَلَى غَائِبٍ وَنَحْوِهِ (فِي حَقِّ اللَّهِ) تَعَالَى، (فَيُقْضَى فِي سَرِقَةٍ) ثَبَّتَ عَلَى غَائِبٍ (بَغْرَمٍ) مَالٍ مَسْرُوقٍ (فَقَطْ) دُونَ قَطْعٍ، (وَيَتَّجِهْ: وَ) يُقْضَى (فِي زِنَاهُ)؛ أَي: الْغَائِبِ (بِأَمْتِهِ) الْمَرْوُجَةِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَلَيْهِ (بِمَهْرٍ فَقَطْ) دُونَ

(١) فِي «ف»: «اللَّهُ تَعَالَى».

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٤ / ٤٤٩).

(٣) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٥ / ٢٩٩).

(٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣ / ٥٣١).

(٥) أَقُول: الْإِتِّجَاهُ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْبَهَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُنْتَهَى»، وَ«الْحَاشِيَّةُ»، وَنَقَلَهُ عَنْ ابْنِ قُنْدُسٍ، وَتَبَعَهُ مِنْ بَعْدِهِ فِي قَوْلِهِ: (وَلَوْ شَاهِدًا وَيَمِينًا فِيمَا يَقْبَلُ فِيهِ)، انْتَهَى.

وَتَأْيِيدُ شَيْخَنَا لَهُ بِقَوْلِهِ: (الضَّعْفُ) غَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ خِلَافٌ، وَإِنْ كَانَ مَرَادُهُ ضَعْفُهُ؛ لِعَدَمِ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ كُلَّ مَا لَا إِجْمَاعَ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَهُوَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، وَمَا قَالَهُ الْبَهَوِيُّ جَارٍ عَلَى الْقَاعِدَةِ، وَعُمُومُ قَوْلِهِمْ: (وَلَهُ بَيِّنَةٌ) تَشْمَلُهُ؛ فَإِنَّ الْيَمِينَ مَعَ الشَّاهِدِ فِيمَا يَقْبَلُ فِيهِ قَائِمٌ مَقَامَ الشَّاهِدِ، فَتَأْمَلُهُ، انْتَهَى.

وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ يَمِينٌ عَلَى بَقَاءِ حَقِّهِ إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ. الْمُنْقَحُ:
وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ، وَلَهُ تَحْلِيفُهُ احْتِيَاظًا.

حدّ؛ لحديث: «ادْرؤوا الحدودَ بالشُّبُهَاتِ ما اسْتَطَعْتُمْ»^(١).

ولأنَّ مَبْنَى حَقِّ اللَّهِ عَلَى الْمُسَامَحَةِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقَضَاءُ بِالْمَالِ لِأَنَّهُ حَقٌّ
أَدْمِيٌّ، وَلَيْسَ تَقَدُّمُ الْإِنْكَارِ فِي الدَّعْوَى عَلَى غَائِبٍ وَنَحْوِهِ شَرْطًا؛ إِذِ الْغَيْبَةُ وَنَحْوُهَا
كَالسُّكُوتِ، وَالْبَيِّنَةُ تُسَمَّعُ عَلَى سَاكِتٍ، لَكِنْ لَوْ قَالَ: هُوَ مُعْتَرِفٌ وَأَنَا أُقِيمُ الْبَيِّنَةَ
اسْتَظْهَارًا، لَمْ تُسَمَّعْ، قَالَهُ الْأَدْمِيُّ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٢).

(وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمَحْكُومُ لَهُ عَلَى غَائِبٍ وَنَحْوِهِ (يَمِينٌ عَلَى بَقَاءِ
حَقِّهِ) فِي ذِمَّةِ غَائِبٍ، أَوْ عَلَى مَيِّتٍ، أَوْ مُسْتَتِرٍ؛ لِحَدِيثِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي،
وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»^(٣).

فَحَصَرَ الْيَمِينَ فِي جَانِبِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهَا بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ، فَلَا تَجِبُ مَعَهَا
الْيَمِينُ؛ كَمَا لَوْ كَانَتْ عَلَى حَاضِرٍ (إِلَّا عَلَى رِوَايَةٍ)، قَالَ (الْمُنْقَحُ): وَالْعَمَلُ عَلَيْهَا
فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ، انْتَهَى^(٤)؛ لِفَسَادِ أَحْوَالِ غَالِبِ النَّاسِ، (وَلَهُ تَحْلِيفُهُ احْتِيَاظًا)؛
لَا حَتَمًا أَنْ يَكُونَ اسْتَوْفَى مَا شَهِدَتْ لَهُ بِهِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ مَلَكَهُ الْعَيْنُ الَّتِي شَهِدَتْ لَهُ بِهَا

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨ / ٣١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أقول: لم أر من صرَّح به، وهو ظاهرٌ، وقياسٌ ما قبله، والمراد بقوله: (أُمْتُهُ)؛ أَي: ذات
المحرم من النسب ممَّنْ تَعْتَقُ عَلَيْهِ؛ كَأُمِّهِ، وَأَخْتِهِ، وَعَمَّتِهِ، أَوْ أُمَّتِهِ الْمَبِيعَةِ، وَكَانَ الْوَطءُ
فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ عَلَى مَا فَصَّلَ فِي بَابِهِ، فَهَذَا يُقْضَى عَلَيْهِ بِالْمَهْرِ فَقَطْ، وَلَا يُقْضَى بِالْحَدِّ؛
كَالسَّرْقَةِ، وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا: (أُمْتُهُ الْمَزُوجَةُ): فغَيْرُ ظَاهِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَطَّئَهَا، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ،
وَلَا مَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَ مَهْرٌ، لَكَانَ لِنَفْسِهِ، فَتَأْمَلْ، انْتَهَى.

(٣) تقدم تخريجه (٩ / ٥٠١).

(٤) انظر: «التتقيح» للمرداوي (ص: ٤٨٤).

ثُمَّ إِذَا^(١) كُلفَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ وَرَشَدَ أَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ، أَوْ ظَهَرَ الْمُسْتَتِرُ؛
فَعَلَى حُجَّتِهِ، فَإِنْ جَرَحَ الْبَيِّنَةَ بِأَمْرِ بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ أَوْ مُطْلَقًا، لَمْ يَقْبَلْ،
وَبِأَمْرِ سَابِقٍ قَبْلَ، وَالْغَائِبُ دُونَ الْمَسَافَةِ غَيْرُ مُسْتَتِرٍ لَا تَسْمَعُ عَلَيْهِ
دَعْوَى وَلَا بَيِّنَةٌ حَتَّى يَحْضُرَ كَحَاضِرٍ،

الْبَيِّنَةُ، (ثُمَّ^(٢)) إِذَا كُلفَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ وَرَشَدَ) بَعْدَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، فَهُوَ عَلَى حُجَّتِهِ،
(أَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ، أَوْ ظَهَرَ الْمُسْتَتِرُ؛ (فَ) هُوَ (عَلَى حُجَّتِهِ) إِنْ كَانَتْ؛ لَزَوَالِ
الْمَانِعِ، وَالْحُكْمُ بِثُبُوتِ أَصْلِ الْحَقِّ لَا يُبْطَلُ دَعْوَى الْقَضَاءِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ، وَنَحْوِهِ
مِمَّا يُسْقِطُ الْحَقَّ.

وإِنْ حَضَرَ قَبْلَ الْحُكْمِ، وَقَفَ عَلَى حُضُورِهِ، وَلَا تَجِبُ إِعَادَةُ الْبَيِّنَةِ، بَلْ
يُخْبِرُهُ الْحَاكِمُ بِالْحَالِ، وَيُمْكِّنُهُ مِنَ الْجَرَحِ، (فَإِنْ جَرَحَ) مَحْكُومٌ عَلَيْهِ (الْبَيِّنَةُ بِأَمْرِ
بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ، أَوْ مُطْلَقًا)؛ بَأَنْ جَرَحَهَا، وَلَمْ يَقُلْ: بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ وَلَا قَبْلَهُ (لَمْ
يُقْبَلْ) تَجْرِيعُهُ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ آدَاءِ الشَّهَادَةِ لَا يُبْطَلُهَا، وَإِذَا أُطْلِقَ، احْتَمَلَ الْأَمْرَانِ،
فَلَا يُبْطَلُ الْحُكْمُ؛ لِحُجُوزِ حَدُوثِ الْجَرَحِ بَعْدَهُ.

(و) إِنْ جَرَحَهَا (بِأَمْرِ سَابِقٍ) عَلَى الْآدَاءِ، (قَبْلَ) تَجْرِيعِهِ، وَتَبَيَّنَ بُطْلَانُ
الْحُكْمِ؛ لِفَوَاتِ شَرْطِهِ، وَهُوَ عَدَالَةُ الْبَيِّنَةِ.

(وَالْغَائِبُ دُونَ الْمَسَافَةِ)؛ أَي: مَسَافَةِ الْقَصْرِ^(٣) إِنْ كَانَ (غَيْرُ مُسْتَتِرٍ لَا تَسْمَعُ
عَلَيْهِ دَعْوَى وَلَا بَيِّنَةٌ حَتَّى يَحْضُرَ) مَجْلِسَ الْحُكْمِ (كَحَاضِرٍ)؛ لِحَدِيثِ عَلِيٍّ: «إِذَا

(١) سقط من «ح».

(٢) سقط من «ق».

(٣) في «ق»: «أَي: ما دون مسافة القصر».

إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ، فَيُسْمَعَانِ^(١)، وَلَا يُهْجَمُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالًا وَفَّاهُ مِنْهُ، وَإِلَّا قَالَ لِمُدَّعٍ: إِنْ عَرَفْتَ لَهُ مَالًا وَثَبْتَ عِنْدِي وَفَيْتُكَ مِنْهُ، وَالْحُكْمُ لِلْغَائِبِ لَا يَصِحُّ إِلَّا تَبَعًا؛ كَمَنْ ادَّعَى مَوْتَ أَبِيهِ عَنْهُ وَعَنْ أَخٍ لَهُ غَائِبٍ أَوْ غَيْرِ رَشِيدٍ، وَلِلْمَيِّتِ عِنْدَ فُلَانٍ.....

تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ، فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخَرِ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا تَقْضِي، حَسَنَةُ التِّرْمِذِيِّ^(٢).

وَلَأَنَّهُ أَمُكِّنَ سُؤْلُهُ، فَلَمْ يَجْزِ الْحُكْمُ عَلَيْهِ قَبْلَهُ، بِخِلَافِ الْغَائِبِ الْبَعِيدِ، (إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ) الْحَاضِرُ بِالْبَلَدِ، أَوِ الْغَائِبُ دُونَ الْمَسَافَةِ عَنِ الْحُضُورِ، (فَيُسْمَعَانِ)؛ أَي: الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ؛ كَمَا تَقَدَّمَ، (وَلَا يُهْجَمُ عَلَيْهِ فِي بَيْتِهِ)، بَلْ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، جَزَمَ بِهِ فِي «التَّرْغِيبِ».

وَحَيْثُ سُمِعَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ بَبَيِّنَةٍ، فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهَا؛ لِتَعَدُّرِ حُضُورِهِ؛ كَالْغَائِبِ الْبَعِيدِ، (ثُمَّ إِنْ) كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ عَلَى الْغَائِبِ عَيْنًا، سَلَّمَهَا الْقَاضِي لِلْمُدَّعِي؛ كَمَا لَوْ حَضَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا؛ فَإِنْ (وَجَدَ) الْحَاكِمُ (لَهُ مَالًا، وَفَّاهُ)؛ أَي: دَيْنَهُ (مِنْهُ)؛ لِأَنَّهُ تَأَخَّرَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ ظُلْمٌ لَهُ، (وَإِلَّا) يَجْزِ لِلْغَائِبِ مَالًا، (قَالَ) لِمُدَّعٍ: إِنْ عَرَفْتَ لَهُ؛ أَي: الْغَائِبِ (مَالًا، وَثَبْتَ عِنْدِي) أَنَّهُ مَالُهُ، (وَفَيْتُكَ مِنْهُ) دَيْنَكَ.

(وَالْحُكْمُ لِلْغَائِبِ لَا يَصِحُّ)؛ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ الدَّعْوَى مِنْهُ وَمِنْ وَكِيلِهِ، (إِلَّا) أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ لِلْغَائِبِ (تَبَعًا) لِمُدَّعٍ حَاضِرٍ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ؛ (كَمَنْ ادَّعَى مَوْتَ أَبِيهِ)، أَوْ ادَّعَاهُ وَكِيلُهُ أَوْ وَلِيُّهُ (عَنْهُ وَعَنْ أَخٍ لَهُ غَائِبٍ، أَوْ غَيْرِ رَشِيدٍ، وَلِلْمَيِّتِ عِنْدَ فُلَانٍ

(١) فِي «ف»: «فَيُسْمَعَانِ».

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٣١)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ، فَتَبَتَ بِإِقْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ، فَيَأْخُذُ الْمُدَّعِي نَصِيْبَهُ، وَالْحَاكِمُ نَصِيْبَ الْغَائِبِ، وَكَالْحُكْمِ بِوَقْفٍ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يُخْلَقْ تَبَعًا، وَكَائِثَاتِ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ الْوَكَالَةَ فِي غَيْبَةِ الْآخَرِ، فَتَثْبُتُ لَهُ تَبَعًا، وَسُؤَالُ أَحَدِ الْغَرَمَاءِ الْحَجَرَ كَالْكُلِّ، فَالْقَضِيَّةُ الْوَاحِدَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى مُتَعَدِّدٍ كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ فِي الْمَشْرَكَةِ الْحُكْمُ فِيهَا لِوَاحِدٍ أَوْ عَلَيْهِ يَعْمُهُ وَغَيْرُهُ،

عَيْنٌ أَوْ دَيْنٌ، فَتَبَتَ) الْمُدَّعَى بِهِ عَلَى فُلَانٍ (بِإِقْرَارٍ، أَوْ بَيِّنَةٍ)، أَوْ نُكُولٍ، (فَيَأْخُذُ الْمُدَّعِي) أَوْ وَكِيْلُهُ أَوْ وَلِيُّهُ (نَصِيْبَهُ، وَ) يَأْخُذُ (الْحَاكِمُ نَصِيْبَ الْغَائِبِ) أَوْ غَيْرِ الرَّشِيدِ فَيَجْعَلُهُ فِي يَدِ أَمِينٍ أَمَانَةً، وَيُكْرِيه لَهُ إِنْ كَانَ مِمَّا يُكْرَى، أَوْ يَحْفَظُهُ لَهُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَهُ بِيَدِ الْغَرِيمِ أَوْ ذِمَّتِهِ مُعَرَّضٌ لِلتَّلَفِ بَغْيِيَّتِهِ، أَوْ مَوْتِهِ، أَوْ فَلَاسِهِ، وَعَزْلُ الْحَاكِمِ، وَتَعَدُّرِ الْبَيِّنَةِ عِنْدَ حُضُورِ الْغَائِبِ وَنَحْوِهِ، وَلَيْسَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذْنُ الطَّلَبِ بَضْمِينٍ؛ لِأَنَّهُ طَعَنٌ عَلَى الشُّهُودِ.

(وَالْحُكْمُ بِوَقْفٍ يَدْخُلُ فِيهِ)؛ أَي: الْحُكْمُ بِذَلِكَ الْوَقْفِ (مَنْ لَمْ يُخْلَقْ) مَنْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ (تَبَعًا) لِمَحْكُومٍ لَهُ الْآنَ، (وَكَائِثَاتِ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ الْوَكَالَةَ فِي غَيْبَةِ الْوَكِيلِ الْآخَرِ، فَتَثْبُتُ لَهُ)؛ أَي: لِلْغَائِبِ (تَبَعًا)، فَلَا تُعَادُ الْبَيِّنَةُ إِذَا حَضَرَ، (وَسُؤَالُ أَحَدِ الْغَرَمَاءِ الْحَجَرَ) عَلَى الْمُفْلِسِ (كَ) سُؤَالِ (الْكُلِّ)؛ أَي: كُلِّ الْغَرَمَاءِ، (فَالْقَضِيَّةُ الْوَاحِدَةُ الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى مُتَعَدِّدٍ)، أَوْ عَلَى أَعْيَانٍ مَحْكُومٍ بِهَا؛ (كَوَلَدِ الْأَبَوَيْنِ فِي) الْمَسْأَلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بـ (الْمَشْرَكَةِ)، وَهِيَ زَوْجٌ وَأُمٌّ وَوَلَدَاهَا وَعَصْبَةُ شَقِيقٍ، (الْحُكْمُ فِيهَا لِوَاحِدٍ) مَنْ الْعَصْبَةِ بِأَنَّهُ يُشَارِكُ الْإِخْوَةَ لِأُمٍّ وَفَاقًا لِلْمَالَكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، (أَوْ) الْحُكْمُ (عَلَيْهِ) بِأَنَّهُ سَاقِطٌ؛ لِاسْتِغْرَاقِ الْفُرُوضِ التَّرَكَةِ وَفَاقًا لِأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ (يَعْمُهُ)؛ أَي: الْمَحْكُومَ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ، (وَ) يَعْمُ (غَيْرُهُ) مَنْ الْعَصْبَةِ؛ لِتَسَاوِيهِمْ فِي

وَحُكْمُهُ لِبَطْقَةِ حُكْمٍ لِلثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ الشَّرْطُ وَاحِدًا، ثُمَّ مَنْ أَبْدَى مَا يَمْنَعُ بِهِ الْأَوَّلُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ لَوْ عَلِمَهُ؛ فَلِثَانِ الدَّفْعِ بِهِ.

* * *

الحُكْمُ، (وَحُكْمُهُ)؛ أي: الحاكم (لِبَطْقَةِ) مَنْ أَهْلِ الْوَقْفِ (حُكْمٌ لـ) الطَّبَقَةِ (الثَّانِيَةِ) إِنْ كَانَ الشَّرْطُ وَاحِدًا) غَيْرَ مُخْتَلَفٍ، (ثُمَّ مَنْ أَبْدَى) مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ (مَا)؛ أي: أَمْرًا يُمْكِنُ أَنْ (يَمْنَعَ بِهِ الْأَوَّلُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ)؛ أي: الْمُسْتَحَقُّ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى؛ أي: لَوْ عَلِمَ الْأَوَّلُ ذَلِكَ الْأَمْرَ الَّذِي يُمْكِنُ الدَّفْعُ بِهِ^(١) (لَوْ عَلِمَهُ؛ فَلِثَانِ)؛ أي: الْمُبْدِي لِدَلَالَةِ الْأَمْرِ (الدَّفْعُ بِهِ) كَالأَوَّلِ لَوْ عَلِمَهُ^(٢)؛ لِأَنَّ كُلَّ بَطْنٍ يَتَلَقَّاهُ عَنْ وَاقِفِهِ؛ فَهُوَ أَصْلٌ.

وقد ذكر الأصحاب أنَّ الحاكمَ يَقْضِي عَلَى الْغَائِبِ وَيَبِيعُ مَالَهُ، فلا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ أَنَّهُ لِلْغَائِبِ، وَأَعْلَى طُرُقِهِ الْبَيِّنَةُ، فَيَكُونُ مِنَ الدَّعْوَى لِلْغَائِبِ تَبَعًا أَوْ مُطْلَقًا، لِلْحَاجَةِ إِلَى إِيفَاءِ الْحَاضِرِ وَبَرَاءَةِ ذِمَّةِ الْغَائِبِ.

(١) قوله: «أي: لو علم... به» كذا جاء في «ج، ق»، ولعلَّ الأنسب مجيئه بعد قوله: «لو علمه».

(٢) في هامش «ج»: «وصورة ذلك أن يدعي زيدُ الأجنبي - أي: الذي ليس من أهل الوقف - على عمرو الذي هو من أهله، لكن في الطبقة الأولى، باستحقاق العقار الموقوف الواضع يده عليه بسبب دعوى استحقاقه لذلك، فيقيم [بعض] ولد عمرو - الذين هم من أهل الطبقة الثانية - بينة تشهد بأن جدَّهم - وهو أبو عمرو الواقف - قد وقف العقار وهو في ملكه على ولده عمرو، ثم على أولاده، ولم يعلم عمرو بتلك البينة حين الدعوى عليه، فإن لولد عمرو المذكور دفع دعوى المدَّعي بالبينة المذكورة». انظر: «حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات» (٧/ ١٣٢)، وما بين معقوفين منها.

فصل

وَمَنْ ادَّعى أَنَّ الْحَاكِمَ حَكَمَ لَهُ بِحَقٍّ، فَصَدَّقَهُ، قَبْلَ وَحْدَهُ؛ كَقَوْلِهِ
 ابْتِدَاءً: حَكَمْتُ بِكَذَا^(١)، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ فَشَهِدَ بِهِ عَدْلَانِ قَبْلَهُمَا وَأَمْضَاهُ،
 وَكَذَا لَوْ شَهِدَا أَنَّ فُلَانًا وَفُلَانًا شَهِدَا عِنْدَكَ بِكَذَا، مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ صَوَابَ
 نَفْسِهِ فِيهِمَا،

(فصل)

(وَمَنْ ادَّعى أَنَّ الْحَاكِمَ حَكَمَ لَهُ بِحَقٍّ، فَصَدَّقَهُ) الْحَاكِمُ فِي دَعْوَاهُ ذَلِكَ،
 (قَبْلَ) قَوْلِ الْحَاكِمِ (وَحْدَهُ) فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ عَدْلًا، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ رَجُلَانِ
 بِالْحُكْمِ، وَيُلْزَمُ خَصْمُهُ بِمَا حُكِمَ بِهِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ حُكْمًا بِالْعِلْمِ، بَلْ إِمْضَاءً لِلْحُكْمِ
 السَّابِقِ؛ (كَقَوْلِهِ)؛ أَي: الْحَاكِمُ^(٢) (ابْتِدَاءً: حَكَمْتُ بِكَذَا)، فَيُقْبَلُ مِنْهُ (وَإِنْ لَمْ
 يَذْكُرْهُ)؛ أَي: الْحُكْمَ حَاكِمًا، (فَشَهِدَ بِهِ)؛ أَي: بِحُكْمِهِ (عَدْلَانِ)، فَقَالَا لِلْحَاكِمِ:
 نَشْهَدُ عِنْدَكَ أَنَّكَ حَكَمْتَ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا، (قَبْلَهُمَا) الْحَاكِمُ (وَأَمْضَاهُ)؛ أَي:
 حُكْمَهُ.

(وَكذَا لَوْ شَهِدَا أَنَّ فُلَانًا وَفُلَانًا شَهِدَا عِنْدَكَ بِكَذَا) قَبْلَ شَهَادَتِهِمَا، وَأَمْضَى
 حُكْمَهُ؛ لَقُدْرَتِهِ عَلَى إِمْضَائِهِ، (مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ صَوَابَ نَفْسِهِ فِيهِمَا)؛ أَي: الْمَسْأَلَتَيْنِ؛
 لَأَنَّهُمَا إِذَا شَهِدَا عِنْدَهُ بِحُكْمٍ غَيْرِهِ، قَبْلَهُمَا.

فَكَذَا إِذَا شَهِدَا عِنْدَهُ بِحُكْمِهِ، وَإِنْ تَيَقَّنَ صَوَابَ نَفْسِهِ، لَمْ يَقْبَلْهُمَا، وَلَمْ
 يُمَضِّهِ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ إِنَّمَا تُفِيدُ غَلَبَةَ الظَّنِّ، وَالْيَقِينُ أَقْوَى.

(١) في هامش «ح»: «قال في «الانتصار» وغيره: كل من صحَّ منه استثناء أمر صحَّ إقراره به».

(٢) سقط من «ق».

بِخِلَافٍ مَنْ نَسِيَ شَهَادَتَهُ، فَشَهِدَا عِنْدَهُ بِهَا فَلَا يَشْهَدُ إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ^(١)،
وَأِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِحُكْمِهِ أَحَدٌ، وَوَجَدَهُ وَلَوْ فِي قِمَظَرِهِ تَحْتَ خَتْمِهِ، أَوْ وَجَدَ
شَهَادَتَهُ بِخَطِّهِ، وَتَيَقَّنَهُ وَلَمْ يَذْكُرْهُ، لَمْ يُعْمَلْ بِهِ كَخَطِّ أَبِيهِ بِحُكْمٍ أَوْ
شَهَادَةٍ إِلَّا عَلَى مَرْجُوحٍ،

(بِخِلَافٍ مَنْ نَسِيَ شَهَادَتَهُ، فَشَهِدَا)؛ أي: العَدْلَانِ (عِنْدَهُ)؛ أي: النَّاسِي
لشَهَادَتِهِ (بِهَا)؛ بَأَنَّ قَالَا: نَشْهَدُ أَنَّكَ شَهِدْتَ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِكَذَا، (فَلَا يَشْهَدُ)
بِذَلِكَ (إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ)؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِمْضَاءِ شَهَادَتِهِ، وَإِنَّمَا يُمَضِّيهِهَا
الْحَاكِمُ، فَفَارَقَ الْحَاكِمُ بِذَلِكَ.

(وَأِنْ لَمْ يَشْهَدْ بِحُكْمِهِ أَحَدٌ)؛ يَعْنِي: عَدْلَيْنِ (وَوَجَدَهُ)؛ أي: حُكْمَهُ مَكْتُوبًا
(وَلَوْ فِي قِمَظَرِهِ تَحْتَ خَتْمِهِ)، وَلَمْ يَذْكُرْهُ، لَمْ يُعْمَلْ بِهِ؛ لِأَنَّهُ حَكَمَ حَاكِمٌ لَمْ يَعْلَمْهُ،
فَلَمْ يَجْزِ إِنْفَاذُهُ إِلَّا بَبَيِّنَةٍ^(٢) كَحُكْمٍ غَيْرِهِ، وَلِجَوَازِ أَنْ يُزَوَّرَ عَلَيْهِ، وَعَلَى خَطِّهِ وَخَتْمِهِ،
وَالْخَطُّ يُشْبِهُ الْخَطَّ، (أَوْ وَجَدَ) شَاهِدٌ (شَهَادَتَهُ بِخَطِّهِ، وَتَيَقَّنَهُ)؛ أي: الْخَطَّ (وَلَمْ
يَذْكُرْهُ)؛ أي: الْمَشْهُودَ بِهِ، (لَمْ يُعْمَلْ بِهِ)؛ أي: بِمَا وَجَدَهُ بِخَطِّهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ نَصًّا؛
لَا حَتِّمَالِ أَنَّهُ زُورٌ عَلَيْهِ، وَقَدْ وَجَدَ ذَلِكَ كَثِيرًا؛ (ك) وَجْدَانِ (خَطَّ أَبِيهِ بِحُكْمٍ) لِأَبِيهِ؛
أَي: لَوْ وَجَدَ الْحَاكِمُ حُكْمَ أَبِيهِ مَكْتُوبًا بِخَطِّ أَبِيهِ، فَلَيْسَ لَهُ إِنْفَاذُهُ، (أَوْ) وَجْدَانِ خَطَّ
أَبِيهِ (بِشَهَادَةٍ)، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهَا عَلَى شَهَادَةِ أَبِيهِ؛ كَشَهَادَةِ غَيْرِهِ إِذَا وَجَدَهَا بِخَطِّهِ،
وَلَوْ تَيَقَّنَهُ، (إِلَّا عَلَى) قَوْلٍ (مَرْجُوحٍ)، قَالَ الْمُتَّقِحُ: وَهُوَ أَظْهَرُ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ^(٣).

قَالَ الْمُؤَوَّقُ: وَهَذَا الَّذِي رَأَيْتُهُ عَنْ أَحْمَدَ فِي الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي قِمَظَرِهِ

(١) فِي «ف»: «يَذْكُرْ».

(٢) قَوْلُهُ: «لِأَنَّهُ حَكَمَ حَاكِمٌ... بَبَيِّنَةٍ» سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) انْظُرْ: «التَّقِيحُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (ص: ٤٨٤).

وَمَنْ تَحَقَّقَ الْحَاكِمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ أَوْ يَعْتَمِدَ عَلَى
مَعْرِفَةِ الْخَطِّ، لَمْ يَجْزُ قَبُولُ شَهَادَتِهِ، وَإِلَّا حَرَّمَ أَنْ يَسْأَلَهُ عَنِ الْحَالِ،
وَلَا يَجِبُ أَنْ يُخْبِرَهُ بِالصِّفَةِ.

* * *

فصل

وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا.....

وتحت ختمه، لم يحتمل إلا أن يكون صحيحاً^(١).

(وَمَنْ تَحَقَّقَ الْحَاكِمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ أَنْ يَذْكُرَ الشَّهَادَةَ) التي يشهد بها،
(أَوْ يَعْتَمِدَ عَلَى مَعْرِفَةِ الْخَطِّ)، فيتساهل بعدم الفرق بين الحالين، (لَمْ يَجْزُ) للحاكم
المُتَحَقِّقُ لذلك (قَبُولُ شَهَادَتِهِ)؛ كَمُغْفَلٍ، (وَالْأَيُّ) يتحقق الحاكم منه ذلك^(٢)، (حَرَّمَ
أَنْ يَسْأَلَهُ عَنِ الْحَالِ)؛ لَقَدْحِهِ فِيهِ، (وَلَا يَجِبُ) على الشاهد (أَنْ يُخْبِرَهُ بِالصِّفَةِ)
التي شهد بها؛ أي: أنه ذكر الشهادة، أو اعتمد على خطه.

(فصل)

(وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ)؛ أي: يُحِيلُهُ (عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا) ولو عقداً أو
فسخاً؛ لحديث: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ
الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِشَيْءٍ
مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئاً؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣).

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠ / ١١٧).

(٢) سقط من «ق».

(٣) رواه البخاري (٢٥٣٤)، ومسلم (١٧١٣)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

- وَيَتَّجِهْ: هَذَا فِيمَا يُنْقَضُ - فَمَتَى كَانَتْ كَاذِبَةً لَمْ يَنْفُذْ وَلَوْ فِي عَقْدٍ
وَفَسَخَ، فَمَنْ حَكَمَ لَهُ بَبَيْتَةِ زُورٍ بِزَوْجِيَّةِ امْرَأَةٍ^(١)، فَوُطِئَ مَعَ الْعِلْمِ
فَرِنًا، يُحَدِّثُ مَعَ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ،

(وَيَتَّجِهْ: هذا)؛ أي: كَوْنُ حُكْمِ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا
(فِيمَا)؛ أي: فِي الْحُكْمِ الَّذِي (يُنْقَضُ)، وَهُوَ الْحُكْمُ الْمُتَزَلُّ مُنْزِلَةَ الْفَتْوَى كَمَا
يَأْتِي، وَكَذَا لَوْ بَانَ بَعْدَ الْحُكْمِ كُفْرُ الشُّهُودِ، أَوْ فُسُقُهُمْ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٢).

(فَمَتَى كَانَتْ) الْبَيْتَةُ (كَاذِبَةً) وَحَكَمَ بِهَا مَعَ عِلْمِهِ بِكَذِبِهَا، (لَمْ يَنْفُذْ) حُكْمَهُ
حَتَّى (وَلَوْ فِي عَقْدٍ وَفَسَخَ) وَطَلَّاقٍ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ، (فَمَنْ حَكَمَ لَهُ) حَاكِمٌ
(بَبَيْتَةِ زُورٍ بِزَوْجِيَّةِ امْرَأَةٍ)، فَلَا تَحِلُّ لَهُ بَاطِنًا، وَيَلْزُمُهَا حُكْمُهُ فِي الظَّاهِرِ؛ لِعَدَمِ
مَا يَدْفَعُهُ.

(ف) إِنْ (وُطِئَ مَعَ الْعِلْمِ) بِالْحَالِ، (فَرِنًا يُحَدِّثُ مَعَ أَنَّهُ) حُكْمٌ (مُخْتَلَفٌ فِيهِ)،
وَمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ نِكَاحًا، فَرَفَعَا إِلَى عَلِيٍّ، فَشَهِدَ شَاهِدَانِ
بَذَلِكَ، فَقَضَى بَيْنَهُمَا بِالزَّوْجِيَّةِ، فَقَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا تَزَوَّجَنِي، اعْقِدْ بَيْنَنَا عَقْدًا حَتَّى
أَحِلَّ لِي، فَقَالَ: شَاهِدَاكَ زَوْجَاكَ^(٣)، فَبِتَقْدِيرِ صِحَّتِهِ لَا حُجَّةَ فِيهِ لِلْمُخَالَفِ؛ لِأَنَّهُ
أَضَافَ التَّزْوِيجَ إِلَى الشَّاهِدَيْنِ لَا إِلَى حُكْمِهِ، وَلَمْ يُجِبْهَا إِلَى التَّزْوِيجِ؛ لِأَنَّ فِيهِ طَعْنًا
عَلَى الشُّهُودِ، لَكِنَّ اللَّعَانَ يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ بِهِ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا كَاذِبًا؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ

(١) فِي «ف»: «امْرَأَتِهِ».

(٢) أَقُولُ: لَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِهِ، لَكِنَّهُ كَالصَّرِيحِ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ،
وَفِي آخِرِ (بَابِ أَدَبِ الْقَاضِي)؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ فِيمَا يَنْقُضُ لَا يَرْفَعُ خِلَافًا، وَإِذَا لَمْ
يَرْفَعُ خِلَافًا، لَا يَزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بِخِلَافِهِ فِيمَا لَا يَنْقُضُ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (١٣ / ١٧٦): لَمْ يَثْبُتْ عَنْ عَلِيٍّ.

وَيَحِبُّ امْتِنَاعَهَا مِنْهُ، فَإِنْ أَكْرَهَهَا فَهُوَ الْإِثْمُ، وَيَصِحُّ نِكَاحُهَا غَيْرُهُ، وَإِنْ حَكَمَ بِطَلَاقِهَا ثَلَاثًا بِشُهُودٍ^(١) زُورٍ، فَهِيَ زَوْجَتُهُ بَاطِنًا، وَيُكْرَهُ لَهُ اجْتِمَاعُهُ بِهَا ظَاهِرًا، وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا غَيْرُهُ مِمَّنْ يَعْلَمُ بِالْحَالِ، وَمَنْ حَكَمَ لِمُجْتَهِدٍ أَوْ عَلَيْهِ بِمَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ؛ عَمِلَ بِالْحُكْمِ حَتَّى بَاطِنًا، لَا بِاجْتِهَادِهِ بِهِ، وَإِنْ بَاعَ حَنْبَلِيُّ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ فَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ شَافِعِيٌّ نَفَذَ،

وَضَعَهُ لِسِتْرِ الزَّانِيَةِ وَصِيَانَةِ النَّسَبِ، فَتَعَقَّبَهُ الْفَسْخُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ الْإِنْفِكَاءَ إِلَّا بِهِ، وَلَيْسَ كَمَسْأَلَتِنَا، (وَيَحِبُّ امْتِنَاعَهَا مِنْهُ) مَا أَمَكَّنَهَا، (فَإِنْ أَكْرَهَهَا) وَوَطَّئَهَا، (فَهُوَ الْإِثْمُ) لَا هِيَ؛ لِأَنَّهَا مُكْرَهَةٌ، (وَيَصِحُّ نِكَاحُهَا)؛ أَي: الْمَرْأَةُ الْمَحْكُومُ بِنِكَاحِهَا لِرَجُلٍ بَيِّنَةٌ زُورٍ (غَيْرُهُ)؛ لَخُلُوقِهَا مِنَ النِّكَاحِ.

(وَإِنْ حَكَمَ) حَاكِمٌ (بِطَلَاقِهَا ثَلَاثًا بِشُهُودٍ زُورٍ، فَهِيَ زَوْجَتُهُ^(٢) بَاطِنًا)، نَصًّا، (وَيُكْرَهُ لَهُ اجْتِمَاعُهُ بِهَا ظَاهِرًا)؛ خَوْفًا مِنْ مَكْرُوهِه يَنَالُهُ بِسَبَبِ^(٣) طَعْنِهِ عَلَى الْحَاكِمِ، (وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا غَيْرُهُ مِمَّنْ يَعْلَمُ بِالْحَالِ) مِنَ الشَّاهِدِينَ أَوْ غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ فِي عِصْمَةِ الْأَوَّلِ.

(وَمَنْ حَكَمَ لِمُجْتَهِدٍ، أَوْ) حَكَمَ (عَلَيْهِ بِمَا يُخَالِفُ اجْتِهَادَهُ، عَمِلَ) الْمُجْتَهِدُ (بِالْحُكْمِ حَتَّى بَاطِنًا لَا بِاجْتِهَادِهِ)؛ لِرَفْعِ حُكْمِهِ الْخِلَافَ فِي الْمَحْكُومِ (بِهِ، وَإِنْ بَاعَ حَنْبَلِيٌّ) لِحَمًا (مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ) عَمْدًا، (فَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ)؛ أَي: الْبَيْعَ حَاكِمٌ (شَافِعِيٌّ، نَفَذَ) حُكْمَهُ، فَيَدْخُلُ الْحُكْمُ بِالطَّهَارَةِ أَوْ النَّجَاسَةِ تَبَعًا لَا اسْتِقْلَالًا، وَكَذَا إِنْ حَكَمَ

(١) فِي «ح»: «شُهُود».

(٢) فِي «ق»: «زَوْجَةٌ».

(٣) فِي «ق»: «السَّبَب».

وإن ردَّ حاكمٍ شهادةَ واحدٍ برَمضانَ لم يُؤثِّرْ؛ كَمَنْ شَهِدَ بِمِلْكٍ مُطْلَقٍ
وَأُولَى؛ لَأَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِحُكْمِهِ فِي عِبَادَةِ وَوَقْتٍ، وَيَتَّجِهُ: وَلَا فِي طَهَارَةٍ
وَتَنْجِيسٍ كُلِّهِمْ مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ.....

حَنَفِيٌّ لِحَنْبَلِيٍّ بِشُفْعَةٍ جَوَارٍ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَالتَّحْقِيقُ فِي هَذَا: أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَطْلُبَ مِنَ
الْإِمَامِ مَا هُوَ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ أَنْ يَحْكُمَ لَهُ بِشُفْعَةٍ أَوْ مِيرَاثٍ وَهُوَ
فِي حَالٍ طَلَبِهِ يَرَى أَنَّ ذَلِكَ حَرَامٌ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ طَلَبِ شَيْءٍ وَبَيْنَ اعْتِقَادِ
تَحْرِيمِهِ.

قَالَ: لَكِنْ لَوْ كَانَ الطَّالِبُ غَيْرَهُ، أَوْ ابْتَدَأَ الْإِمَامُ بِحُكْمٍ أَوْ قَسَمٍ، فَهُنَا يَتَوَجَّهُ
الْقَوْلُ بِالْحِلِّ لَهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَصُدِّرْ مِنْهُ فِعْلٌ مُحَرَّمٌ، ثُمَّ قَالَ: وَالْأَشْبَهُ أَنَّ هَذَا لَا يَحْرُمُ
عَلَيْهِ^(١).

(وإن ردَّ حاكمٍ شهادةَ واحدٍ ب) رُؤْيَا هِلَالِ (رَمضانَ، لم يُؤثِّرْ) ذلك في
الحُكْمِ بَعْدَ لَيْتِهِ، وَيَلْزَمُ الصَّوْمُ مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ؛ (ك) ردَّ شهادةِ (مَنْ شَهِدَ بِمِلْكٍ مُطْلَقٍ)،
فَلَا يُؤثِّرُ ذَلِكَ، (و) عَدَمُ التَّأثيرِ بِرَدِّ شَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ بِهِلَالِ رَمضانَ (أُولَى) مِنْ عَدَمِهِ
بَرَدِّهَا بِالْمِلْكِ الْمُطْلَقِ؛ (لَأَنَّهُ)؛ أَي: الْحَاكِمِ (لَا مَدْخَلَ لِحُكْمِهِ فِي عِبَادَةِ وَوَقْتٍ).

(وَيَتَّجِهُ: وَلَا) مَدْخَلَ لِحُكْمِ الْحَاكِمِ (فِي طَهَارَةٍ وَتَنْجِيسٍ؛ ك) مَا لَوْ حَكَمَ
حَنْبَلِيٌّ بِنَجَاسَةِ (لَحْمٍ) مَذْبُوحِ (مَثْرُوكِ التَّسْمِيَةِ) عَمْدًا؛ فَلَا يَصِيرُ مُتَنَجِّسًا بِحُكْمِهِ،
أَوْ حَكَمَ شَافِعِيٌّ بِطَهَارَتِهِ، فَلَا يُؤثِّرُ حُكْمُهُ فِي طَهَارَتِهِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٢)؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ:

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٣٢ - ٦٣٣).

(٢) أقول: هو مصرَّح به في كلامهم كما في «شرح المنتهى» وغيره، والمراد: لا مدخل =

وَأِنَّمَا هُوَ فَتْوَى، فَلَا يُقَالُ: حَكَمَ بِكَذِبِهِ، أَوْ بَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ.
 قَالَ الشَّيْخُ: أُمُورُ الدِّينِ وَالْعِبَادَاتِ لَا يَحْكُمُ فِيهَا إِلَّا اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 إِجْمَاعًا. وَلَوْ رُفِعَ إِلَيْهِ حُكْمٌ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ - لَا يَلْزَمُهُ نَقْضُهُ - لَيُنْفِذُهُ،
 لَزِمَهُ تَنْفِيزُهُ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ، وَكَذَا إِنْ كَانَ نَفْسُ الْحُكْمِ مُخْتَلَفًا فِيهِ؛ كَحُكْمِهِ
 بِعِلْمِهِ، وَتَرْوِيحِهِ يَتِيمَةً،

(وَأِنَّمَا هُوَ)؛ أي: رَدُّ شهادته برَمضانَ (فَتْوَى، فَلَا يُقَالُ: حَكَمَ بِكَذِبِهِ، أَوْ) حَكَمَ
 (بَأَنَّهُ لَمْ يَرَهُ)؛ أي: الِهلال، فَيَلْزَمُ مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ الصَّوْمُ، وَلَوْ شَهِدَ عِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ
 يَرَى قَبُولَ الْوَاحِدِ، ثَبَتَتْ رُؤْيِيَّتُهُ.

(قَالَ الشَّيْخُ) تَقْيُّ الدِّينِ: (أُمُورُ الدِّينِ وَالْعِبَادَاتِ لَا يَحْكُمُ فِيهَا إِلَّا اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 إِجْمَاعًا)^(١)، قَالَ الْغَزِّيُّ: طَهَارَةُ الشَّيْءِ وَنَجَاسَتُهُ لَا يَدْخُلُهَا الْحُكْمُ اسْتِقْلَالًا، لَكِنْ
 يَدْخُلُهَا تَضَمُّنًا؛ كَمَنْ عَلَّقَ عِتْقًا أَوْ طَلَقًا عَلَى طَهَارَةِ شَيْءٍ أَوْ نَجَاسَتِهِ، فَإِذَا ثَبَتَ
 وَقُوعُ الطَّلَاقِ لَوْجُودِ الصِّفَةِ وَحُكْمِ بَصِيحَةِ الطَّلَاقِ، أَوْ بِمُوجِبِ مَا صَدَرَ مِنَ الْمُعْلَقِ
 وَوُجُودِ الصِّفَةِ = كَانَ مُتَضَمِّنًا لِلْحُكْمِ بِذَلِكَ.

(وَلَوْ رُفِعَ إِلَيْهِ)؛ أي: الْحَاكِمِ (حُكْمٌ فِي مُخْتَلَفٍ فِيهِ لَا يَلْزَمُهُ نَقْضُهُ)؛
 لَعَدَمَ مُخَالَفَتِهِ كِتَابًا، أَوْ سُنَّةً، أَوْ إِجْمَاعًا، أَوْ مَا يَعْتَقِدُهُ؛ (لَيُنْفِذُهُ) مُتَعَلِّقٌ بِـ (رُفِعَ)،
 (لَزِمَهُ)؛ أي: الْحَاكِمِ (تَنْفِيزُهُ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ) الْمَرْفُوعَ إِلَيْهِ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ حُكْمٌ
 سَاغَ الْخِلَافُ فِيهِ، فَإِذَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ، لَمْ يَجْزُ نَقْضُهُ؛ فَوَجِبَ تَنْفِيزُهُ، (وَكَذَا إِنْ
 كَانَ نَفْسُ الْحُكْمِ مُخْتَلَفًا فِيهِ؛ كَحُكْمِهِ بِعِلْمِهِ، وَتَرْوِيحِهِ يَتِيمَةً) بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ،

= لِلْحَاكِمِ فِي ذَلِكَ ابْتِدَاءً، أَمَا تَبْعًا، فَيَحْكُمُ بِالنَّجَاسَةِ أَوْ الطَّهَارَةِ كَمَا صَرَحُوا بِذَلِكَ، فَارْجِعْ
 إِلَيْهِ، انْتَهَى.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٥ / ٣٨٧).

وَعَلَى غَائِبٍ، وَإِنْ رَفَعَ إِلَيْهِ خَصْمَانِ عَقْدًا فَاسِدًا عِنْدَهُ فَقَطَّ وَأَقْرَأَ بِأَنْ نَافِذَ الْحُكْمِ حَكَمَ بِصَحَّتِهِ وَلَمْ^(١) يُقِيمَا بِذَلِكَ بَيِّنَةً؛ فَلَهُ الْزَامُهُمَا ذَلِكَ، وَلَهُ رَدُّهُ وَالْحُكْمُ بِمَذْهَبِهِ، وَمَنْ قَلَّدَ مُجْتَهِدًا فِي صِحَّةِ نِكَاحٍ لَمْ يُفَارِقْ بِتَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ؛ كَحُكْمِ.....

(و) كَحُكْمِهِ (على غائبٍ)، أو بِنُكُولِ الْخَصْمِ، أو بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ، أو بِالتَّبَوُّتِ بِطَرِيقِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ، وظاهرُ هذا أَنَّ الْحُكْمَ بِشَيْءٍ حُكْمٌ بِصِحَّةِ الْحُكْمِ بِهِ. وفي «شرح المُحرَّر»: نَفْسُ الْحُكْمِ بِشَيْءٍ لَا يَكُونُ حُكْمًا بِصِحَّةِ الْحُكْمِ، لَكِنْ لَوْ أَنْفَذَهُ حَاكِمٌ آخَرُ، لَزِمَهُ إِنْفَاذُهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ الْمُخْتَلَفَ فِيهِ صَارَ مَحْكُومًا بِهِ، فَلَزِمَ تَنْفِيزُهُ كَغَيْرِهِ، انتهى.

وهو مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيزَ حُكْمٌ، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيهِ.

(وإن رفع إليه)؛ أي: الحاكم (خَصْمَانِ عَقْدًا فَاسِدًا عِنْدَهُ)؛ أي: الحاكم (فَقَطَّ) دُونَ غَيْرِهِ؛ بِأَنْ كَانَ صَحِيحًا عِنْدَ غَيْرِهِ؛ كِنِكَاحِ بِلَا وَلِيٍّ، (وَأَقْرَأَ)؛ أي: الْخَصْمَانِ (بِأَنَّ) حَاكِمًا (نَافِذَ الْحُكْمِ)؛ كَحَنْفِيٍّ (حَكَمَ بِصَحَّتِهِ)؛ أي: بِكَوْنِ ذَلِكَ الْعَقْدِ صَحِيحًا، (وَلَمْ يُقِيمَا بِذَلِكَ بَيِّنَةً، فَلَهُ الْزَامُهُمَا ذَلِكَ) الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَقْرَأَ بِهِ، فَلَزِمَهُمَا؛ كَمَا لَوْ أَقْرَأَ بِغَيْرِهِ، (وَلَهُ رَدُّهُ)؛ أي: قَوْلُهُمَا، (وَالْحُكْمُ) عَلَيْهِمَا (بِمَذْهَبِهِ) مِنْ فَسَادِ الْعَقْدِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِهِ لَا يَتَّبَعُ بِقَوْلِهِمَا بِلَا بَيِّنَةٍ، فَلَا يَلْزِمُهُ الْعَمَلُ بِهِ؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ عِنْدَهُ.

(وَمَنْ قَلَّدَ مُجْتَهِدًا فِي صِحَّةِ نِكَاحٍ) زَوْجَتِهِ، (لَمْ يُفَارِقْ) لَهَا (بِتَغْيِيرِ اجْتِهَادِهِ)؛ أي: الْمُجْتَهِدِ الَّذِي قَلَّدَهُ فِي صِحَّتِهِ (كَحُكْمِ)؛ أي: كَمَا لَوْ حَكَمَ لَهُ حَاكِمٌ مُجْتَهِدٌ

(١) فِي «ف»: «وَلَمْ».

بِخِلَافٍ مُّجْتَهِدٍ نَكَحَ ثُمَّ رَأَى بُطْلَانَهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِعْلَامُ مُقْلَدِهِ بِتَغْيِيرِهِ، وَإِنْ
بَانَ خَطْوُهُ فِي إِتْلَافٍ بِمُخَالَفَةِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ، أَوْ خَطَأً مُّفْتٍ لَيْسَ أَهْلًا،
ضَمِنَا.

* * *

بِصِحَّةِ نِكَاحٍ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ^(١)، فَلَا يُفَارِقُ، (بِخِلَافٍ مُّجْتَهِدٍ نَكَحَ) امْرَأَةً بَعْدَ
أَدَاةِ اجْتِهَادِهِ إِلَى صِحَّتِهِ (ثُمَّ رَأَى بُطْلَانَهُ)؛ أَي: أَدَاةُ الاجْتِهَادِ إِلَى بُطْلَانِ النِّكَاحِ،
فَيَلْزَمُهُ فِرَاقُ زَوْجَتِهِ؛ لِاعْتِقَادِهِ تَحْرِيمَ وَطْئِهَا، (وَلَا يَلْزَمُهُ)؛ أَي: الْمُجْتَهِدُ الَّذِي
قَلَّدَهُ الْعَامِّيُّ فِي صِحَّةِ نِكَاحٍ إِذَا تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ (إِعْلَامُ مُقْلَدِهِ) فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ
(بِتَغْيِيرِهِ)^(٢)؛ أَي: الْاجْتِهَادِ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْفِرَاقُ بِتَغْيِيرِ^(٣) اجْتِهَادِ مَنْ
قَلَّدَهُ.

(وَإِنْ بَانَ خَطْوُهُ)؛ أَي: الْحَاكِمُ فِي حُكْمِهِ (فِي إِتْلَافٍ بِمُخَالَفَةِ دَلِيلٍ قَاطِعٍ)
لَا يَحْتَمِلُ التَّأْوِيلَ، (أَوْ) بَانَ (خَطَأً مُّفْتٍ لَيْسَ أَهْلًا) لِلْفُتْيَا بِإِتْلَافٍ؛ كَقَتْلٍ فِي
شَيْءٍ ظَنَّهُ رِدَّةً، أَوْ قَطْعٍ فِي سَرِقَةٍ لَا قَطْعَ فِيهَا، أَوْ جَلْدٍ بِشُرْبٍ حَيْثُ لَمْ يَجِبْ
جَلْدٌ^(٤)؛ كَشَارِبٍ مُّكْرَهٍ عَلَيْهِ حَدَّهُ، فَمَاتَ، (ضَمِنَا)؛ أَي: الْحَاكِمُ وَالْمُفْتِي مَا تَلَفَ
بِسَبَبِهِمَا؛ كَمَا لَوْ بَاشَرَاهُ، وَعُلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَخْطَأَ فِيمَا لَيْسَ بِقَاطِعٍ مِمَّا يَقْبَلُ الْاجْتِهَادَ،
لَا ضَمَانٌ.

(١) كَذَا فِي «ق» بِزِيَادَةِ: «إِلَى صِحَّتِهِ».

(٢) فِي «ق»: «بِتَغْيِيرِهِ».

(٣) فِي «ق»: «بِتَغْيِيرِ».

(٤) سَقَطَ مِنْ «ق».

فصل

وَمَنْ غَصَبَهُ إِنْسَانٌ مَالًا جَهْرًا أَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَيْنٌ مَالِهِ، فَلَهُ أَخْذُ قَدْرِ
الْمَغْصُوبِ جَهْرًا، وَعَيْنِ مَالِهِ وَلَوْ قَهْرًا، لَا أَخْذُ قَدْرِ دَيْنِهِ مِنْ مَالٍ مَدِينٍ
تَعَدَّرَ أَخْذُ دَيْنِهِ مِنْهُ بِحَاكِمٍ أَوْ حُجَّةٍ أَوْ غَيْرِهِ،

(فصل)

(وَمَنْ غَصَبَهُ إِنْسَانٌ مَالًا جَهْرًا، أَوْ كَانَ عِنْدَهُ عَيْنٌ مَالِهِ؛ أَي: عَيْنُ مَالٍ غَيْرِهِ،
(فَلَهُ)؛ أَي: الْمَغْصُوبِ مَالَهُ جَهْرًا (أَخْذُ قَدْرِ) مَالِهِ (الْمَغْصُوبِ) مِنْ مَالٍ غَاصِبٍ
(جَهْرًا)، ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ^(١) .

(و) لَهُ أَخْذُ (عَيْنِ مَالِهِ) مِمَّنْ هِيَ عِنْدَهُ (وَلَوْ قَهْرًا)، قَالَ فِي «التَّرْغِيبِ»: مَا لَمْ
يُفْضَ إِلَى فِتْنَةٍ، (لَا أَخْذُ قَدْرِ دَيْنِهِ) الَّذِي لَهُ بِذِمَّةٍ غَيْرِهِ (مِنْ مَالٍ مَدِينٍ تَعَدَّرَ أَخْذُ دَيْنِهِ
مِنْهُ بِحَاكِمٍ أَوْ حُجَّةٍ)؛ أَي: بَيِّنَةٍ، (أَوْ غَيْرِهِ)؛ كَسُكَّانِ بَوَادٍ يَتَعَدَّرُ إِخْضَارُ الْخُصُومِ
مِنْهَا، نَصًّا؛ لِحَدِيثِ: «أَدَّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»، رَوَاهُ
الْتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ^(٢)، وَأَخَذَهُ مِنْ مَالِهِ قَدْرَ حَقِّهِ بِلَا إِذْنِهِ خِيَانَةً لَهُ، وَحَدِيثِ: «لَا يَحِلُّ
مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا عَنْ طِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ»^(٣)، وَلِأَنَّهُ إِنْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ دَيْنِهِ، فَهُوَ
مُعَاوَضَةٌ بَغَيْرِ تَرَاضٍ، وَإِنْ أَخَذَ مِنْ جِنْسِهِ، فَلَيْسَ لَهُ تَعْيِينُ حَقِّهِ بَغَيْرِ رِضَا صَاحِبِهِ .
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ: لَا أَخْذُ حَقِّي إِلَّا مِنْ هَذَا الْكَيْسِ دُونَ هَذَا،
وَلِأَنَّ كُلَّ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ تَمْلُكُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دَيْنٌ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ إِذَا كَانَ لَهُ دَيْنٌ،

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣٧٢ / ٣٠).

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٦٤)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٢ / ٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُرَّةٍ الرَّقَاشِيِّ عَنْ عَمِّهِ .

إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى ضَيْفٍ أَخَذَ حَقَّهُ بِحَاكِمٍ^(١)، أَوْ مَنَعَ زَوْجٌ أَوْ قَرِيبٌ أَوْ سَيِّدٌ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ نَفَقَةٍ^(٢)،

فَإِنْ أَخَذَ شَيْئًا بغيرِ إِذْنِ الْمَدِينِ، لَزِمَهُ رُدُّهُ إِنْ بَقِيَ، وَبَدَلُهُ إِنْ تَلَفَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ دَيْنِهِ تَقَاصًا.

وعنه: يَجُوزُ لِرَبِّ الدَّيْنِ إِذَا تَعَذَّرَ عَلَيْهِ أَخْذُهُ مِنَ الْمَدِينِ بِالْحَاكِمِ؛ لَجَحْدٍ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَدِينُ مُعْسِرًا بِهِ، أَوْ لَمْ يَكُنِ الدَّيْنُ مُؤْجَلًا = الْأَخْذُ، فَيَأْخُذُ قَدَرَ حَقِّهِ مِنْ جِنْسِهِ إِنْ وُجِدَ، وَإِلَّا قَوْمَهُ وَأَخَذَ بِقَدْرِهِ فِي الْبَاطِنِ مُتَحَرِّيًا لِلْعَدْلِ فِي ذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ هِنْدٍ، وَتَقَدَّمَ^(٣)، وَلِحَدِيثِ: «الرَّهْنُ مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ بِنَفَقَتِهِ»^(٤).

وَالأَوَّلُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ هِنْدٍ قَدْ أَشَارَ أَحْمَدُ إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ؛ بِأَنَّ حَقَّهَا وَاجِبٌ عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ، بِخِلَافِ الدَّيْنِ.

وَالْحَاصِلُ^(٥) أَنَّهُ مَتَى قَدَرَ الْمَدِينُ عَلَى اسْتِخْلَاصِ دَيْنِهِ بِالْحَاكِمِ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْأَخْذُ بغيرِ خِلَافٍ.

(إِلَّا إِذَا تَعَذَّرَ عَلَى ضَيْفٍ أَخَذَ حَقَّهُ بِحَاكِمٍ) فَيَأْخُذُهُ، وَتَقَدَّمَ بِدَلِيلِهِ فِي (الْأَطْعِمَةِ)، (أَوْ مَنَعَ زَوْجٌ أَوْ^(٦) قَرِيبٌ، أَوْ سَيِّدٌ) وَمُعْتَقٌ وَجَبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ قَرِيبِهِ وَمَوْلَاهُ (مَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ نَفَقَةٍ)؛ كَكِسْوَةٍ، فَلِمَنْ وَجَبَتْ لَهُ الْأَخْذُ لِحَدِيثِ

(١) فِي «ف»: «بِحَكَمٍ».

(٢) كَذَا فِي «ف» بزيادة: «اثنين».

(٣) تقدم تخريجه (١٤ / ٣٣).

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦ / ٣٨).

(٥) فِي «ق»: «بخلاف المدين فحاصل».

(٦) سقط من «ق».

وَلَوْ كَانَ لِكُلِّ مِمَّنِ اثْنَيْنِ عَلَى الْآخِرِ دَيْنٌ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَجَحَدَ أَحَدُهُمَا،
فَلَيْسَ لِلْآخِرِ أَنْ يَجْحَدَ؛ لِأَنَّهُ كَبَيْعِ دَيْنٍ بِدَيْنٍ.

هِنْدٌ^(١)، (ولو كان لكل واحدٍ من اثنين على الآخر دينٌ من غير جنسه)؛ أي:
الدين على الآخر؛ بأن كان دينٌ أحدهما ذهباً ودينٌ الآخر فضةً، (فجحد أحدهما)
دين صاحبه، (فليس للآخر أن يجحد) دين الجاحد؛ (لأنه كبيع دينٍ بدَيْنٍ)، قال
في «الترغيب»: لا يجوز ولو رَضِيَ، فإن كان الدينان من جنسٍ، تقاصاً بشرطه.

* * *

(١) تقدم تخريجه (٣٣ / ١٤).

بَابُ حُكْمِ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي

يُقْبَلُ فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ حَتَّى مَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ؛ كَقَوْدٍ
وَقَذْفٍ.....

(بَابُ حُكْمِ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي)

وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِ الْمُكَاتَبَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي أُلْقِيَ إِلَى كِتَابٍ كَرِيمٍ﴾ ٣١ إِنَّهُ مِنْ
سُلَيْمَانَ ﴿الْآيَةُ﴾ [النمل: ٣٠ - ٣١].

وَكَتَبَ ﷺ إِلَى النَّجَاشِيِّ، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَكِسْرَى، وَمُلُوكِ الْأَطْرَافِ يَدْعُوهُمْ
إِلَى الْإِسْلَامِ^(١)، وَكَانَ يَكْتُبُ إِلَى عُمَالِهِ وَسُعَاتِهِ، وَالْحَاجَّةُ دَاعِيَةً إِلَى قَبُولِهِ؛ فَإِنَّ
مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي غَيْرِ بَلَدِهِ لَا يُمْكِنُ إِثْبَاتُهُ وَالطَّلَبُ بِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ؛ إِذْ يَتَعَدَّرُ عَلَيْهِ
السَّفَرُ بِالشُّهُودِ، وَرُبَّمَا كَانُوا غَيْرَ مَعْرُوفِينَ بِالْبَلَدِ الَّذِي يُسَافِرُونَ إِلَيْهِ، فَيَتَعَدَّرُ إِثْبَاتُ
الْحَقِّ عِنْدَ حَاكِمِهِمْ، فَوَجِبَ أَنْ تُقْبَلَ الْمُكَاتَبَةُ فِيهِ.

(يُقْبَلُ) كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي (فِي كُلِّ حَقٍّ لَادِمِيٍّ)؛ كَبَيْعٍ، وَقَرْضٍ،
وَعُصْبٍ، وَإِجَارَةٍ، وَصُلْحٍ، وَوَصِيَّةٍ بِمَالٍ، وَرَهْنٍ، وَجَنَائَةٍ تَوْجِبُ مَالًا؛ لِأَنَّهُ فِي
مَعْنَى الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، (حَتَّى^(٢)) مَا لَا يُقْبَلُ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ؛ كَقَوْدٍ، وَقَذْفٍ،

(١) رَوَى مُسْلِمٌ (١٧٧٤) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى وَإِلَى قَيْصَرَ وَإِلَى النَّجَاشِيِّ
وَإِلَى كُلِّ جَبَارٍ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

(٢) كَذَا فِي «ق» بِزِيَادَةِ: «يُقْبَلُ».

وَطَلَّاقٍ وَنَسَبٍ وَعِتْقٍ، لَا فِي حَدِّ اللَّهِ؛ كَزِنًا وَشُرْبٍ، وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ: أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي حُكْمُهُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، وَذَكَرُوا فِيهَا إِذَا تَغَيَّرَ حَالُهُ: أَنَّهُ أَصْلٌ، وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَرْعٌ؛ فَلَا يَسُوعُ نَقْضُ حُكْمٍ مَكْتُوبٍ إِلَيْهِ بِإِنْكَارِ كَاتِبٍ، وَلَا يَقْدَحُ فِي عَدَالَةِ بَيِّنَةٍ، بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ الْحُكْمَ كَمَا يَمْنَعُهُ رُجُوعُ شُهُودِ الْأَصْلِ، فَدَلَّ أَنَّهُ فَرْعٌ لِمَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ، وَأَصْلٌ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ.....

وَطَلَّاقٍ، وَنَسَبٍ، وَعِتْقٍ، وَنِكَاحٍ، وَتَوَكُّلٍ، وَإِصْأَاءٍ فِي غَيْرِ مَالٍ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ لَا يُدْرَأُ بِالشُّبْهَةِ^(١)، وَ(لَا) يُقْبَلُ (فِي حَدِّ اللَّهِ) تَعَالَى؛ (كَزِنًا وَشُرْبٍ) مُسْكِرٍ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى السَّتْرِ وَالذَّرْعِ بِالشُّبْهَةِ؛ وَلِهَذَا لَا تُقْبَلُ فِيهَا الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ، فَكَذَا كِتَابُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهَا.

(وَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ)؛ أَي: كَوْنَهُ يُقْبَلُ فِي غَيْرِ حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى (ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ كِتَابَ الْقَاضِي) إِلَى الْقَاضِي (حُكْمُهُ كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ)؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةُ الْقَاضِي عَلَى شَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ، (وَذَكَرُوا)؛ أَي: الْأَصْحَابُ (فِيهَا إِذَا تَغَيَّرَ حَالُهُ)؛ أَي: الْقَاضِي الْكَاتِبُ بَفْسُقٍ، أَوْ نَحْوِهِ (أَنَّهُ أَصْلٌ) لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ، (وَمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ فَرْعٌ) لَهُ، (فَلَا يَسُوعُ نَقْضُ حُكْمٍ مَكْتُوبٍ إِلَيْهِ بِإِنْكَارِ) قَاضٍ (كَاتِبٍ) كِتَابَهُ، (وَلَا يَقْدَحُ) إِنْكَارُهُ (فِي عَدَالَةِ بَيِّنَةٍ)؛ كإِنْكَارِ شُهُودِ الْأَصْلِ بَعْدَ الْحُكْمِ، (بَلْ يَمْنَعُ إِنْكَارُهُ)؛ أَي: الْقَاضِي الْكَاتِبُ لِكِتَابِهِ (الْحُكْمَ) مِنَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ إِذَا أَنْكَرَهُ قَبْلَ حُكْمِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ (كَمَا يَمْنَعُهُ)؛ أَي: الْحُكْمَ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ (رُجُوعُ شُهُودِ الْأَصْلِ) قَبْلَ الْحُكْمِ، (فَدَلَّ) مَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ مِمَّا تَقَدَّمَ (أَنَّهُ)؛ أَي: الْقَاضِي الْكَاتِبُ (فَرْعٌ لِمَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ، وَأَصْلٌ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ، وَ) دَلَّ ذَلِكَ أَيْضاً (أَنَّهُ يَجُوزُ

(١) فِي «ق»: «بِالشُّبْهَاتِ».

أَنْ يَكُونَ شُهُودُ فَرْعٍ أَصْلًا لِفَرْعٍ، وَيُقْبَلُ فِيمَا حَكَمَ بِهِ لِيُنْفِذَهُ وَإِنْ كَانَ
بِبَلَدٍ وَاحِدٍ، لَا فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ إِلَّا فِي مَسَافَةٍ قَصْرٍ، وَكَذَا لَوْ
سَمِعَ الْبَيِّنَةَ وَجَعَلَ تَعْدِيلُهَا لِآخَرَ،

أَنْ يَكُونَ شُهُودُ فَرْعٍ أَصْلًا لِفَرْعٍ آخَرَ؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

(وَيُقْبَلُ) كِتَابُ الْقَاضِي (فِيمَا حَكَمَ بِهِ) الْكَاتِبُ (لِيُنْفِذَهُ) الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ (وَإِنْ
كَانَا)؛ أَيِ: الْكَاتِبُ وَالْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ (بِبَلَدٍ وَاحِدٍ)؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَجِبُ إِمضَاؤُهُ بِكُلِّ
حَالٍ، وَ(لَا) يُقْبَلُ (فِيمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ)؛ أَيِ: الْكَاتِبُ (لِيَحْكُمَ بِهِ) الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ (إِلَّا
فِي مَسَافَةٍ قَصْرٍ) فَأَكْثَرُ؛ لِأَنَّهُ نَقْلُ شَهَادَةٍ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَجْزُ مَعَ الْقُرْبِ؛
كَالشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ، (وَكَذَا: لَوْ سَمِعَ) الْكَاتِبُ (الْبَيِّنَةَ) وَلَمْ يُعْدِلْهَا^(١) (وَجَعَلَ
تَعْدِيلُهَا لـ) قَاضٍ (آخَرَ)، وَهُوَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ، وَتَقَدَّمَ
أَنَّ الثُّبُوتَ لَيْسَ بِحُكْمٍ، بَلْ خَبَرٌ بِالثُّبُوتِ؛ كَشَهَادَةِ الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ أَمْرٌ وَنَهْيٌ
يَتَضَمَّنُ الزَّمَامَ.

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: وَيَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى مَسَافَةٍ قَصْرٍ فَأَكْثَرَ وَلَوْ كَانَ الَّذِي ثَبَتَ
عِنْدَهُ لَا يَرَى جَوَازَ الْحَكْمِ بِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي ثَبَتَ عِنْدَهُ^(٢) ذَلِكَ الشَّيْءُ يُخْبِرُ بِثُبُوتِ ذَلِكَ
عِنْدَهُ.

قَالَ: وَلِلْحَاكِمِ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ ذَلِكَ الثُّبُوتُ الْحُكْمُ بِهِ إِذَا كَانَ يَرَى صِحَّتَهُ^(٣).
قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ: لَوْ أَثْبَتَ حَاكِمٌ مَالَكِيٌّ وَقَفًا لَا يَرَاهُ؛ كَوَقْفِ
الْإِنْسَانِ عَلَى نَفْسِهِ بِالشَّهَادَةِ عَلَى الْخَطِّ، فَإِنْ حَكَمَ لِلْخِلَافِ فِي الْعَمَلِ بِالْخَطِّ كَمَا

(١) قوله: «ولم يعدلها» سقط من «ق».

(٢) قوله: «لا يرى... عنده» سقط من «ق».

(٣) انظر: «المستدرک علی مجموع الفتاوی لابن تیمیة» (٥/ ١٨٢).

وَلَا فِي عَيْنٍ مُدَّعَىٰ بِهَا بِلَدِ الْحَاكِمِ ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا أَوْ عَيْنًا بِبَلَدٍ آخَرَ
كَتَبَ ،

هُوَ الْمُعْتَادُ؛ فَلِحَاكِمِ حَنْبَلِيٍّ يَرَى صِحَّةَ الْحُكْمِ أَنْ يُنْفِذَهُ فِي مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ، وَإِنْ لَمْ
يُحْكَمْ، بَلْ قَالَ: ثَبَتَ هَذَا، فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الثُّبُوتَ عِنْدَ الْمَالِكِيِّ حُكْمٌ، ثُمَّ إِنَّ^(١)
رَأَى الْحَنْبَلِيُّ الثُّبُوتَ حُكْمًا، نَفَّذَهُ، وَإِلَّا؛ فَالْخِلَافُ فِي قُرْبِ الْمَسَافَةِ، قَالَ:
وَلِلْحَاكِمِ الْحَنْبَلِيِّ الْحُكْمُ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ مَعَ بُعْدِ الْمَسَافَةِ^(٢)، وَمَعَ قُرْبِهَا
الْخِلَافُ^(٣).

(وَلَا) يُقْبَلُ كِتَابُ الْقَاضِي (فِي عَيْنٍ مُدَّعَىٰ بِهَا بِلَدِ الْحَاكِمِ)، بَلْ يُسَلِّمُهَا
بَعْدَ ثُبُوتِهَا عِنْدَهُ لِلْمُدَّعَى، وَلَا حَاجَةَ إِلَى كِتَابٍ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ وَلَايَةً عَلَى الْغَائِبِ
وَالْمُمْتَنِعِ، فَيَقُومُ مَقَامَهُ فِي تَسْلِيمِ الْعَيْنِ؛ كَوَلِيِّ الصَّغِيرِ.

(وَإِنْ كَانَ) الْمَحْكُومُ بِهِ (دَيْنًا أَوْ عَيْنًا بِبَلَدٍ آخَرَ) غَيْرِ بَلَدِ الْحَاكِمِ، (كَتَبَ) إِلَيْهِ؛
لِأَنَّ الْأَمْرَ يَقِفُ عَلَى الْكِتَابِ؛ لِيُسَلَّمَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ الْعَيْنَ لِرَبِّهَا، أَوْ يَأْمُرَ الْمَحْكُومَ
عَلَيْهِ بِوَفَاءِ الدَّيْنِ.

* تَبْيِيهُ: هُنَا ثَلَاثُ مَسَائِلَ مُتَدَاخِلَاتٍ: مَسْأَلَةُ إِحْضَارِ الْخَصْمِ إِذَا كَانَ غَائِبًا
بِعَمَلِ الْقَاضِي وَلَوْ بُعِدَتِ الْمَسَافَةُ، وَمَسْأَلَةُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ إِذَا كَانَ مَسَافَةً قَصْرًا
فَأَكْثَرَ، أَوْ مُسْتَتِرًا وَلَوْ بِالْبَلَدِ، وَمَسْأَلَةُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي، وَتَقَدَّمَ بَعْضُهُ.

قَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: وَلَوْ قِيلَ: إِنَّمَا يُحْكَمُ عَلَى الْغَائِبِ إِذَا كَانَ الْمَحْكُومُ
بِهِ حَاضِرًا؛ لِأَنَّ فِيهِ فَائِدَةً، وَهِيَ تَسْلِيمُهُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحْكُومُ بِهِ غَائِبًا، فَيَنْبَغِي

(١) فِي «ق»: «إِذَا».

(٢) فِي «ق»: «مَعَ بَعْدِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ».

(٣) انْظُرْ: «الْفُرُوعُ» لابْنِ مَفْلَحٍ (٦/٤٣٣).

وَلَهُ أَنْ يَكْتُبَ لِقَاضٍ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِهِ كَالِي مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ قُضَاةِ
الْمُسْلِمِينَ، وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ أَنْ يُقْرَأَ عَلَى عَدْلَيْنِ، وَيُعْتَبَرُ ضَبْطُهُمَا لِمَعْنَاهُ،
وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ فَقَطْ، ثُمَّ يَقُولُ: هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ أَوْ إِلَى (١) مَنْ
يَصِلُ إِلَيْهِ مِنَ الْقُضَاةِ، وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِمَا، فَإِذَا وَصَلَ دَفَعَاهُ إِلَى الْمَكْتُوبِ
إِلَيْهِ، وَقَالَ: نَشْهَدُ أَنَّهُ.....

أَنْ يُكَاتِبَ الْحَاكِمُ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ مِنْ شَهَادَةِ الشُّهُودِ حَتَّى يَكُونَ الْحُكْمُ فِي بَلَدِ
التَّسْلِيمِ = لَكَانَ مُتَوَجِّهًا (٢).

(وله)؛ أي: القاضي الكاتب (أَنْ يَكْتُبَ لِقَاضٍ مُعَيَّنٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ كد) أَنْ يَكْتُبَ (٣)
(إِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ) الْكِتَابُ (مِنْ قُضَاةِ الْمُسْلِمِينَ) وَحُكَّامِهِمْ بِلَا تَعْيِينَ، وَيَلْزَمُ مَنْ
وَصَلَ إِلَيْهِ قَبُولُهُ؛ لِأَنَّهُ كِتَابُ حَاكِمٍ مِنْ وَلَايَتِهِ وَصَلَ إِلَى حَاكِمٍ، فَلَزِمَ قَبُولُهُ، كَمَا
لَوْ كَانَ إِلَيْهِ بَعِيْنُهُ.

(وَيُشْتَرَطُ لِقَبُولِهِ)؛ أي: كِتَابِ الْقَاضِي وَالْعَمَلِ بِهِ (أَنْ يُقْرَأَ) الْكِتَابُ (عَلَى
عَدْلَيْنِ، وَيُعْتَبَرُ ضَبْطُهُمَا لِمَعْنَاهُ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ) مِنْهُ (فَقَطْ)؛ أي: دُونَ
مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْحُكْمُ، نَصًّا؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، (ثُمَّ يَقُولُ) الْقَاضِي الْكَاتِبُ بَعْدَ
الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِمَا: (هَذَا كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ) بَنِ فُلَانٍ، (أَوْ إِلَى مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنَ الْقُضَاةِ،
وَيَدْفَعُهُ إِلَيْهِمَا)؛ أي: الْعَدْلَيْنِ الْمَقْرُوءِ عَلَيْهِمَا، (فَإِذَا وَصَلَ) بِالْكِتَابِ إِلَى عَمَلِ
الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، (دَفَعَاهُ إِلَى الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، وَقَالَ: نَشْهَدُ أَنَّهُ)؛ أي: هَذَا الْكِتَابُ

(١) في «ف»: «أَوْ إِلَى فُلَانٍ».

(٢) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (١/ ٦٣٦).

(٣) في «ق»: «يَكَاتِب».

كِتَابُ فُلَانٍ إِلَيْكَ، كَتَبَهُ بِعَمَلِهِ، وَالْاِحْتِيَاظُ خَتْمُهُ بَعْدَ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِمَا، وَلَا يُشْتَرَطُ، وَلَا قَوْلُهُمَا: وَقُرِئَ عَلَيْنَا، أَوْ أَشْهَدْنَا عَلَيْهِ، وَلَا قَوْلُ كَاتِبٍ: أَشْهَدَا عَلَيَّ، وَإِنْ أَشْهَدَهُمَا عَلَيْهِ مَذْرُوجاً مَخْتُوماً لَمْ يَصِحَّ، وَكِتَابُهُ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ أَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ كَخَبْرِهِ،

(كِتَابُ) الْقَاضِي (فُلَانٍ إِلَيْكَ، كَتَبَهُ بِعَمَلِهِ)، وَأَشْهَدْنَا عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ نَقِيُّ الدِّينِ: وَتَعَيَّنَ الْقَاضِي الْكَاتِبُ كَتَعَيَّنَ شُهَدَا الْأَصْلِ؛ أَيِ: فَيُشْتَرَطُ^(١).

(وَالْاِحْتِيَاظُ خَتْمُهُ بَعْدَ أَنْ يُقْرَأَ عَلَيْهِمَا)؛ صَوْنًا لِمَا فِيهِ، (وَلَا يُشْتَرَطُ) الْخَتْمُ؛ لِأَنَّ الْأَعْتِمَادَ عَلَى شَهَادَتِهِمَا لَا عَلَى الْخَتْمِ، وَكَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا إِلَى قَيْصَرَ وَلَمْ يَخْتَمْهُ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ كِتَابًا غَيْرَ مَخْتُومٍ، فَاتَّخَذَ الْخَاتَمَ^(٢)، وَاقْتَصَارُهُ أَوَّلًا عَلَى الْكِتَابِ دُونَ الْخَتْمِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ لِيُقْرَأَ كِتَابُهُ، (وَلَا) يُشْتَرَطُ لِقَبُولِ الْكِتَابِ (قَوْلُهُمَا)؛ أَيِ: الْعَدْلَيْنِ: (وَقُرِئَ عَلَيْنَا، أَوْ أَشْهَدْنَا عَلَيْهِ) اعْتِمَادًا عَلَى الظَّاهِرِ، (وَلَا قَوْلُ كَاتِبٍ: أَشْهَدَا عَلَيَّ) بِمَا فِيهِ كَسَائِرُ مَا يُتَحَمَّلُ بِهِ الشَّهَادَةُ، (وَإِنْ أَشْهَدَهُمَا)؛ أَيِ: الْعَدْلَيْنِ (عَلَيْهِ)؛ أَيِ: الْكِتَابِ (مَذْرُوجاً مَخْتُوماً، لَمْ يَصِحَّ)؛ لِأَنَّ مَا أَمُكِنَ إِثْبَاتُهُ بِالشَّهَادَةِ، لَمْ يَجْزِ الْاِقْتِصَارُ فِيهِ عَلَى الظَّاهِرِ؛ كإِثْبَاتِ الْعُقُودِ، وَلِأَنَّ الْخَطَّ يَشْتَبِهُهُ، وَكَذَا الْخَتْمُ، فَيُمْكِنُ التَّزْوِيرُ عَلَيْهِ.

(وَكِتَابُهُ)؛ أَيِ: الْقَاضِي (فِي غَيْرِ عَمَلِهِ، أَوْ) كِتَابُهُ (بَعْدَ عَزْلِهِ كَخَبْرِهِ) بِغَيْرِ عَمَلِهِ، أَوْ بَعْدَ عَزْلِهِ؛ أَيِ: فَيُقْبَلُ عَلَى قَوْلٍ، وَالْمَذْهَبُ خِلَافُهُ.

(١) انظر: «المستدرک علی مجموع الفتاوی لابن تیمیة» (٥/ ١٨٣).

(٢) رواه البخاري (٥٥٣٧).

وإن وصله الكتابُ في غير محلٍّ ولايته؛ لم يقبله حتى يصل لمحلِّه،
ويقبل كتابه في حيوانٍ بالصفة اكتفاءً بها كمشهودٍ عليه، لا له، فإن لم
تثبت مشاركته له في صفته أخذه مدعيه مختوماً عنقه،

قال في «الشرح»: الشرط الثاني: أن يكتب القاضي من محلِّ عمله ولايته،
فإن كتبه من غير ولايته؛ لم يجز قبوله ولا تنفيذه؛ لأنه لا يجوز له في غير ولايته
حكم. انتهى^(١).

ويُشترط أن يصل الكتابُ إلى المكتوب إليه في موضع ولايته؛ لأنَّ الشهادة
لا يسمعها في غيره، (وإن وصله الكتابُ في غير محلٍّ ولايته، لم يقبله^(٢)) حتى
يصل لمحلِّه؛ لأنه محلُّ نفوذ حكمه، (ويقبل كتابه)؛ أي: القاضي (في حيوانٍ
بالصفة؛ اكتفاءً بها)؛ أي: الصفة؛ لأنه ثبت في الذمة بعقد السلم كالدين؛ (كمشهودٍ
عليه) بالصفة، فيقبل كتاب القاضي فيه؛ لأنه يبعد مجيء إنسان بصفته^(٣) فيقول:
أنا المشهود عليه، و(لا) تكفي الصفة في المشهود (له)؛ بأن يقول: نشهد
لشخصٍ صفته كذا وكذا؛ لاشتراط تقدم دعواه، (فإن لم تثبت مشاركته له)؛
أي: العبد والحيوان المشهود فيه بالصفة (في صفته)؛ بأن زال اللبس بعدم
ما يشاركه في صفته، (أخذه مدعيه) المشهود له به^(٤) بكفيل (مختوماً عنقه)؛
أي: العبد أو الحيوان^(٥) المشهود فيه بالصفة، بأن يجعل في عنقه نحو خيط،

(١) قوله: «على قول والمذهب . . . انتهى» سقط من «ق». وانظر: «الشرح الكبير» لابن قدامة
(٢٣ / ٢٩).

(٢) في «ق»: «يقبل».

(٣) في «ق»: «في صفته».

(٤) سقط من «ق».

(٥) في «ق»: «والحيوان».

فَيَأْتِي بِهِ الْقَاضِي الْكَاتِبَ لِتَشْهَدَ الْبَيِّنَةُ عَلَى عَيْنِهِ، وَيَقْضِي لَهُ بِهِ، وَيَكْتُبُ لَهُ كِتَاباً آخَرَ لِيَبْرَأَ كَفِيلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ فَكَمَغْصُوبٍ، فَيَلْزَمُهُ رَدُّهُ وَمُؤَنَّتُهُ وَنَقْصُهُ وَأُجْرَتُهُ مُنْذُ تَسَلَّمَهُ إِلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ، وَلَا يَحْكُمُ عَلَى مَشْهُودٍ عَلَيْهِ بِالصَّفَةِ حَتَّى يُسَمَّى وَيُنْسَبَ، أَوْ تَشْهَدَ الْبَيِّنَةُ عَلَى عَيْنِهِ، وَإِذَا وَصَلَ الْكِتَابُ وَأَحْضَرَ الْخَصْمُ الْمَذْكُورُ فِيهِ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَحَلِيِّهِ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِالْمَذْكُورِ، قُبِلَ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ، فَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِالْأَسْمِ وَالنَّسَبِ، أَوْ ثَبَتَ بَبَيِّنَةٍ فَقَالَ: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ غَيْرِي، لَمْ.....

وَيُخْتَمَ عَلَيْهِ بِنَحْوِ شَمْعٍ.

(فَيَأْتِي بِهِ الْقَاضِي الْكَاتِبَ؛ لِتَشْهَدَ الْبَيِّنَةُ عَلَى عَيْنِهِ) لِزَوَالِ الْإِشْكَالِ، (وَيَقْضِي لَهُ بِهِ، وَيَكْتُبُ لَهُ كِتَاباً آخَرَ)؛ أَي: إِلَى الْقَاضِي الَّذِي سَلَّمَهُ لَهُ بِكَفِيلٍ؛ (لِيَبْرَأَ كَفِيلُهُ) مِنَ الطَّلَبِ بِهِ بَعْدُ، (وَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ مَا ادَّعَاهُ)؛ بِأَنْ قَالَ الشُّهُودُ: إِنَّهُ لَيْسَ الْمَشْهُودُ بِهِ، (ف) هُوَ فِي يَدِهِ؛ (كَمَغْصُوبٍ يَلْزَمُهُ رَدُّهُ وَمُؤَنَّتُهُ وَنَقْصُهُ وَأُجْرَتُهُ مُنْذُ تَسَلَّمَهُ إِلَى رَدِّهِ لِرَبِّهِ)؛ لَوْضَعِهِ يَدَهُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

(وَلَا يَحْكُمُ) الْقَاضِي (عَلَى مَشْهُودٍ عَلَيْهِ بِالصَّفَةِ)؛ بِأَنْ قَالَا: نَشْهَدُ عَلَى رَجُلٍ صِفَتَهُ كَذَا وَكَذَا أَنَّهُ اقْتَرَضَ مِنْ هَذَا كَذَا، (حَتَّى يُسَمَّى وَيُنْسَبَ)، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الْجَدِّ إِنْ عُرِفَ بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، (أَوْ) حَتَّى (تَشْهَدَ الْبَيِّنَةُ عَلَى عَيْنِهِ)؛ لِيُزُولَ اللَّبْسُ، (وَإِذَا وَصَلَ الْكِتَابُ) إِلَى الْقَاضِي الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ، (وَأَحْضَرَ الْخَصْمُ الْمَذْكُورُ فِيهِ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ وَحَلِيِّهِ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِالْمَذْكُورِ) فِي الْكِتَابِ = (قُبِلَ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ)؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ، (فَإِنْ نَكَلَ) عَنِ الْيَمِينِ، (قُضِيَ عَلَيْهِ) بِكُؤْلِهِ، (وَإِنْ أَقَرَّ بِالْأَسْمِ وَالنَّسَبِ، أَوْ ثَبَتَ) اسْمُهُ وَنَسَبُهُ (بَبَيِّنَةٍ، فَقَالَ: الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ غَيْرِي، لَمْ

يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ أَنَّ بِالْبَلَدِ آخَرَ كَذَلِكَ، وَلَوْ مَيِّتًا يَقَعُ بِهِ إِشْكَالٌ،
فَيَتَوَقَّفُ حَتَّى يُعْلَمَ الْخَصْمُ، وَإِنْ مَاتَ الْقَاضِي الْكَاتِبُ أَوْ عُزِلَ لَمْ
يُضَرَّ كَبَيِّنَةٍ أَصْلٍ، وَإِنْ فَسَقَ قَبْلَ حُكْمٍ^(١) لَا بَعْدَهُ قَدَحَ فِيمَا ثَبَتَ
عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ خَاصَّةً، وَعَلَى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابُ مِمَّنْ قَامَ مَقَامُهُ
الْعَمَلُ بِهِ؛

(يُقْبَلُ) مِنْهُ ذَلِكَ (إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ أَنَّ بِالْبَلَدِ) شَخْصًا (آخَرَ كَذَلِكَ)؛ أَي: يُسَاوِيهِ فِي
اسْمِهِ وَنَسَبِهِ، (وَلَوْ) كَانَ الْمُسَاوِي لَهُ فِي الْاسْمِ وَالنَّسَبِ (مَيِّتًا يَقَعُ بِهِ إِشْكَالٌ،
فَيَتَوَقَّفُ) الْحُكْمُ (حَتَّى يُعْلَمَ الْخَصْمُ) مِنْهُمَا، فَيُحْضِرُ الْقَاضِي الْمُسَاوِي لَهُ إِنْ
أَمَكَّنَ وَيَسْأَلُهُ، فَإِنْ اعْتَرَفَ بِالْحَقِّ أَلْزَمَهُ، وَتَخَلَّصَ الْأَوَّلُ، وَإِنْ أَنْكَرَ وَقَفَ الْحُكْمُ،
وَيَكْتُبُ إِلَى الْقَاضِي الْكَاتِبِ يُعْلِمُهُ بِمَا حَصَلَ مِنَ اللَّبْسِ حَتَّى يُرْسِلَ الشَّاهِدَيْنِ،
فَيَشْهَدَا عِنْدَهُ عَلَى أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ، فَيَلْزِمُهُ الْحَقُّ، وَإِنْ الْمَيِّتُ لَا يَقَعُ بِهِ اللَّبْسُ، فَلَا
أَثَرَ، (وَإِنْ مَاتَ الْقَاضِي الْكَاتِبُ، أَوْ عُزِلَ، لَمْ يَضُرَّ)؛ أَي: لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ قَبُولَ
كِتَابِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ، (كَ) مَوْتِ (بَيِّنَةٍ أَصْلٍ)، فَيُحْكَمُ بِشُهُودِ الْفَرَعِ.

(وَإِنْ فَسَقَ) الْقَاضِي الْكَاتِبُ (قَبْلَ حُكْمٍ لَا بَعْدَهُ)؛ أَي: الْحُكْمُ، (قَدَحَ فِيمَا
ثَبَتَ عِنْدَهُ لِيَحْكُمَ بِهِ) الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ؛ فَلَا يُحْكَمُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْكَاتِبَ أَصْلٌ، وَبَقَاءُ
عَدَالَةِ الْأَصْلِ شَرْطٌ فِي الْحُكْمِ بِشَاهِدَيِ الْفَرَعِ (خَاصَّةً)؛ أَي: دُونَ مَا حَكَمَ بِهِ
الْكَاتِبُ وَكُتِبَ بِهِ، فَلَا يَقْدَحُ فِسْقُهُ فِيهِ، فَلِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ أَنْ يَحْكُمَ بِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ
لَا يَنْتَقِضُ^(٢) بِفِسْقِهِ.

(وَعَلَى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ الْكِتَابُ مِمَّنْ قَامَ مَقَامُهُ الْعَمَلُ بِهِ)؛ أَي: الْكِتَابُ،

(١) فِي «ف»: «حُكْمُهُ».

(٢) فِي «ق»: «يَنْقُضُ».

اِكْتِفَاءً بِالْبَيِّنَةِ؛ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ ضَاعَ أَوْ اِنْمَحَى ، وَلَوْ شَهِدَا بِخِلَافِ مَا فِيهِ ،
قُبِلَ اعْتِمَادًا عَلَى الْعِلْمِ^(١) ، وَمَتَى قَدِمَ الْخَصْمُ الْمُثْبِتُ عَلَيْهِ بَلَدَ الْكَاتِبِ ؛
فَلَهُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ بِلَا إِعَادَةِ شَهَادَةٍ .

* * *

فَصْلٌ

وَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ فَسَأَلَهُ

سَوَاءٌ تَغَيَّرَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ الْكِتَابُ بِمَوْتٍ ، أَوْ عَزَلٍ ، أَوْ غَيْرِهِمَا ، أَوْ لَا ؛ (اِكْتِفَاءً
بِالْبَيِّنَةِ؛ بِدَلِيلٍ مَا لَوْ ضَاعَ) الْكِتَابُ (أَوْ اِنْمَحَى) وَشَهِدَ الشَّاهِدَانِ بِمَا فِيهِ مِنْ حِفْظِهِمَا ،
وَقِيَاسُهُ لَوْ حَمَلَ الشَّاهِدَانِ إِلَى غَيْرِ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ حَالِ حَيَاتِهِ ، وَشَهِدَا عِنْدَهُ ، عَمِلَ
بِهِ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ، فَإِنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ خَلِيفَةُ الْكَاتِبِ ، فَمَاتَ الْكَاتِبُ ، أَوْ عُزِلَ ،
انْعَزَلَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ ؛ فَيَنْعَزِلُ بِمَوْتِهِ وَعُزْلِهِ ، ذَكَرَهُ فِي «الشرح»^(٢) .

(ولو شهدا) ؛ أي : حَامِلَا الْكِتَابِ عِنْدَ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ (بِخِلَافِ مَا فِيهِ) ؛ أي :
الْكِتَابِ ، (قُبِلَ) مَا شَهِدَا بِهِ ؛ (اعْتِمَادًا عَلَى الْعِلْمِ) بِمَا أَشْهَدَهُمَا بِهِ الْقَاضِي الْكَاتِبُ
عَلَى نَفْسِهِ ، (وَمَتَى قَدِمَ الْخَصْمُ الْمُثْبِتُ عَلَيْهِ) الْحَقُّ عِنْدَ الْكَاتِبِ قَبْلَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ
(بَلَدَ الْكَاتِبِ ، فَلَهُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ) ؛ أي : الْخَصْمُ بِالْحَقِّ (بِلَا إِعَادَةِ شَهَادَةٍ) عَلَيْهِ إِذَا
سَأَلَهُ رَبُّ الْحَقِّ ذَلِكَ ؛ لَسَبَقَ الشَّهَادَةَ .

(فَصْلٌ)

(وَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ) بِمَا ثَبَتَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْكَاتِبِ مِنَ الْحَقِّ ، (فَسَأَلَهُ) ؛

(١) فِي «ف» : «العمل» .

(٢) انظر : «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣ / ٥٤١) .

أَنْ يُشْهِدَ عَلَيْهِ بِمَا جَرَى ؛ لِئَلَّا يَحْكُمَ عَلَيْهِ الْكَاتِبُ ، أَوْ مَنْ ثَبَتَ بَرَاءَتَهُ كَمُنْكَرٍ حَلَفَ ، أَوْ مَنْ ثَبَتَ حَقُّهُ عِنْدَهُ ، أَنْ يُشْهِدَ لَهُ بِمَا جَرَى مِنْ بَرَاءَةٍ أَوْ ثُبُوتٍ مُجَرَّدٍ ، أَوْ مُتَّصِلٍ بِحُكْمٍ أَوْ تَنْفِيذٍ ، أَوْ الْحُكْمَ لَهُ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ ، أَجَابَهُ ، وَإِنْ سَأَلَهُ مَعَ الْإِشْهَادِ كِتَابَتَهُ وَأَتَاهُ بِوَرَقَةٍ ، لَزِمَهُ كَسَاعٌ بِأَخْذِ^(١) زَكَاةٍ ،

أي : الحاكمُ مَحْكُومٌ عليه (أَنْ يُشْهِدَ عَلَيْهِ بِمَا جَرَى) عِنْدَهُ مِنْ حُكْمِهِ عَلَيْهِ ؛ (لِئَلَّا يَحْكُمَ عَلَيْهِ) الْقَاضِي (الْكَاتِبُ) ثَانِيًا ، أَجَابَهُ إِلَى ذَلِكَ ؛ دَفْعًا لِضَرَرِهِ ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا لَقِيَهِ الْخَصْمُ فِي بَلَدِ الْكَاتِبِ ، فَطَالَبَهُ بِالْحَقِّ مَرَّةً أُخْرَى ، (أَوْ) سَأَلَ (مَنْ ثَبَتَ بَرَاءَتَهُ) عِنْدَ الْحَاكِمِ ؛ (كَمُنْكَرٍ حَلَفَ^(٢)) ، (أَوْ) سَأَلَ^(٣) (مَنْ ثَبَتَ حَقُّهُ عِنْدَهُ) ؛ أَي : الْحَاكِمُ ، (أَنْ يُشْهِدَ لَهُ) عَلَيْهِ (بِمَا جَرَى مِنْ بَرَاءَةٍ ، أَوْ ثُبُوتٍ مُجَرَّدٍ^(٤) ؛ أَوْ) ثُبُوتٍ (مُتَّصِلٍ بِحُكْمٍ ، أَوْ) ثُبُوتٍ مُتَّصِلٍ بِحُكْمٍ وَ(تَنْفِيذٍ ، أَوْ) سَأَلَهُ (الْحُكْمَ لَهُ بِمَا ثَبَتَ عِنْدَهُ ، أَجَابَهُ) سَوَاءً ثَبَتَ حَقُّهُ بِإِفْرَارٍ أَوْ بَيِّنَةٍ ؛ لِاحْتِمَالِ طُولِ الزَّمَنِ^(٥) عَلَى الْحَقِّ ، فَإِذَا أَرَادَ رَبُّهُ الْمُطَالَبَةَ بِهِ ، لَمْ تَكُنْ بِيَدِهِ حُجَّةٌ ، وَرُبَّمَا نَسِيَ الْقَاضِي ، أَوْ مَاتَ ، أَوْ يُطَالَبُهُ الْغَرِيمُ فِي صُورَةِ الْبَرَاءَةِ مَرَّةً أُخْرَى عِنْدَهُ إِذَا نَسِيَ ، أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِ ، (وَإِنْ سَأَلَهُ) ؛ أَي : سَأَلَ الْخَصْمُ الْحَاكِمَ (مَعَ الْإِشْهَادِ) بِمَا جَرَى مِمَّا تَقَدَّمَ (كِتَابَتَهُ) ؛ أَي : الْوَاقِعَ ، (وَأَتَاهُ بِوَرَقَةٍ) ، أَوْ كَانَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَرَقٌ مُعَدٌّ لَذَلِكَ ، (لَزِمَهُ) إِجَابَتُهُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ وَثِيقَةٌ لَهُ ؛ (كَ) كِتَابِ (سَاعٍ بِأَخْذِ زَكَاةٍ) ؛ لِئَلَّا يُطَالَبَ بِهَا سَاعٌ آخَرُ ، وَكَذَا مُعَشَّرُ أَمْوَالِ تَجَارِ

(١) فِي «ح» : «يَأْخُذُ» .

(٢) كَذَا فِي «ق» بِزِيَادَةِ : «بِهِ» .

(٣) فِي «ق» : «سَأَلَهُ» .

(٤) كَذَا فِي «ق» بِزِيَادَةِ : «عِنْدَهُ» .

(٥) فِي «ق» : «الزَّمَانُ» .

وَمَا تَضَمَّنَ الْحُكْمَ بَيِّنَةٍ^(١) يُسَمَّى سَجَلًا، وَغَيْرُهُ مَحْضَرًا، وَالْمَحْضَرُ: شَرْحُ ثُبُوتِ الْحَقِّ عِنْدَهُ، لَا الْحُكْمُ بِثُبُوتِهِ، وَالْأُولَى جَعْلُ السَّجْلِ نُسْخَتَيْنِ، نُسْخَةً يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ، وَالْأُخْرَى^(٢) عِنْدَهُ.

حَرْبٍ وَذِمَّةٍ؛ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ لَهُ الْحَقُّ دَفْعُ وَثِيقَةٍ بِهِ إِذَا اسْتَوْفَاهُ، بَلِ الْإِشْهَادُ بِاسْتِيفَائِهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا خَرَجَ مَا قَبَضَهُ مُسْتَحَقًّا، فَيَحْتَاجُ إِلَى حُجَّةٍ بِحَقِّهِ، وَكَذَا بَائِعٌ عَقَّارٍ لَا يَلْزَمُهُ^(٣) تَسْلِيمُ كِتَابِ ابْتِيَاعِهِ إِلَى الْمُشْتَرِي مِنْهُ بَعْدَ الْإِشْهَادِ عَلَى نَفْسِهِ بِالْبَيْعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ حُجَّةٌ لَهُ عِنْدَ الدَّرَكِ، ذَكَرَهُ فِي «الْمُسْتَوْعَبِ»^(٤).

(وما تَضَمَّنَ الْحُكْمَ بَيِّنَةً يُسَمَّى سَجَلًا)، وَالسَّجْلُ لُغَةً: الْكِتَابُ، وَالْآنَ^(٥) الدَّفْتَرُ تُنَزَّلُ فِيهِ الْوَقَائِعُ وَالْوَثَائِقُ، (وغيره)؛ أَي: غيرُ مَا تَضَمَّنَ الْحُكْمَ بَيِّنَةً، وَهُوَ مَا تَضَمَّنَ الْحُكْمَ بِإِقْرَارٍ أَوْ نُكُولٍ، يُسَمَّى (مَحْضَرًا) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الصِّكِّ، سُمِّيَ مَحْضَرًا لِمَا فِيهِ مِنْ حُضُورِ الْخَصْمَيْنِ وَالشُّهُودِ، (وَالْمَحْضَرُ شَرْحُ ثُبُوتِ الْحَقِّ عِنْدَهُ)؛ أَي: الْحَاكِمِ (لَا الْحُكْمَ بِثُبُوتِهِ)، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ اصْطِلَاحِيَّةٌ، وَأَمَّا السَّجْلُ: فَأَصْلُهُ الصَّحِيفَةُ الْمَكْتُوبَةُ.

قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: السَّجْلُ: الْكِتَابُ^(٦)، إِلَّا أَنَّهُ خُصَّ بِمَا تَضَمَّنَ الْحُكْمَ اصْطِلَاحًا، (وَالْأُولَى جَعْلُ السَّجْلِ نُسْخَتَيْنِ؛ نُسْخَةً يَدْفَعُهَا الْحَاكِمُ (إِلَيْهِ)؛ أَي: الطَّالِبِ لَهَا، لِتَكُونَ وَثِيقَةً بِحَقِّهِ، (وَالنُّسْخَةُ (الْأُخْرَى) تُجْعَلُ (عِنْدَهُ)؛ أَي: الْحَاكِمِ؛ لِإِرْجَاعِ

(١) فِي «ح»: «بَيِّنَةٌ».

(٢) فِي «ف»: «وَنُسْخَةٌ».

(٣) فِي «ق»: «يَلْزَمُ».

(٤) انْظُرْ: «الْمُسْتَوْعَبُ» لِلْسَّامَرِيِّ (٢/ ٥٧١).

(٥) فِي «ق»: «وَلَا نَ».

(٦) انْظُرْ: «جُمْهُورَةُ اللُّغَةِ» لِابْنِ دُرَيْدٍ (١/ ٤٧٥).

وَصِفَةُ الْمُحْضَرِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، حَضَرَ الْقَاضِي فُلَانٌ
ابْنَ فُلَانٍ قَاضِي عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ بِمَوْضِعٍ
كَذَا مُدَّعٍ ذَكَرَ أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَأَحْضَرَ مَعَهُ مُدَّعَى عَلَيْهِ^(١) ذَكَرَ أَنَّهُ
فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ، وَلَا يُعْتَبَرُ ذِكْرُ الْجَدِّ بِلَا حَاجَةٍ، وَالْأُولَى ذِكْرُ حَلِيَّتِهِمَا
إِنْ جَهِلَهُمَا،

إليها عند ضياع ما بيد الخصم، أو الاختلاف فيها؛ لأنه أحوط.

وفي زَمَنَاتِ تَزَلُّ الوثائق بكتاب يَجْمَعُهَا مُدَّةٌ ثُمَّ مُدَّةٌ بِحَسَبِ مَا يَتَّسِعُ لَهَا، وفيه
مِنَ الْحِفْظِ مَا لَا يَخْفَى، وهو أَوْلَى مِمَّا تَقَدَّمَ أَيْضًا.

وَصِفَةُ الْمُحْضَرِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، حَضَرَ الْقَاضِي (بِالنَّصْبِ مَفْعُولٌ
مُقَدَّمٌ؛ اهْتِمَامًا وَتَعْظِيمًا) (فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ)، وَيَذْكُرُ مَا يُمَيِّزُهُ (قَاضِي عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ)
عَلَى مَدِينَةِ كَذَا، وَإِنْ كَانَ الْقَاضِي نَائِبًا، كَتَبَ خَلِيفَةُ الْقَاضِي فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ قَاضِي
عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ عَلَى كَذَا، (فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَقَضَائِهِ بِمَوْضِعٍ كَذَا مُدَّعٍ) هُوَ فَاعِلُ
(حَضَرَ) (ذَكَرَ أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) وَيَذْكُرُ مَا يُمَيِّزُهُ، (وَأَحْضَرَ مَعَهُ مُدَّعَى عَلَيْهِ ذَكَرَ
أَنَّهُ فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ)، وَيَذْكُرُ مَا يُتَمَيِّزُ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا، (وَلَا يُعْتَبَرُ ذِكْرُ الْجَدِّ
بِلَا حَاجَةٍ) إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، (وَالْأُولَى ذِكْرُ حَلِيَّتِهِمَا)؛ أَي: الْمُدَّعَى
وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ (إِنْ جَهِلَهُمَا)، فَيَكْتُبُ: أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ، أَوْ أَنْزَعُ أَوْ أَغَمُّ، أَوْ أَشْهَلُ
أَوْ أَكْحَلُ، أَفْنَى الْأَنْفِ أَوْ أَفْطَسُ، دَقِيقُ الشَّفَتَيْنِ أَوْ غَلِيظُهُمَا، طَوِيلُ أَوْ قَصِيرُ أَوْ
رَبْعَةٌ، وَنَحْوُ هَذَا؛ لِيَتَمَيَّزَ^(٢) وَلَا يَقَعَ اسْمُ عَلَى اسْمٍ احْتِطَاطًا؛ خُصُوصًا فِي هَذِهِ

(١) فِي «ح»: «وَحَضَرَ مُدَّعَى عَلَيْهِ».

(٢) فِي «ق»: «الْتِمِيز».

فَادْعَى عَلَيْهِ بِكَذَا فَأَقَرَّ لَهُ، أَوْ فَأَنْكَرَ^(١)، فَقَالَ لِلْمُدَّعِي: أَلَكْ بَيِّنَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ^(٢)، فَأَحْضَرَهَا وَسَأَلَهُ سَمَاعَهَا فَفَعَلَ، أَوْ فَأَنْكَرَ وَلَا بَيِّنَةَ وَسَأَلَ تَحْلِيلَهُ، فَحَلَفَهُ، وَإِنْ نَكَلَ ذَكَرَهُ، وَأَنَّهُ حَكَمَ بِنُكُولِهِ، وَسَأَلَهُ كِتَابَةَ مَحْضَرٍ فَأَجَابَهُ فِي يَوْمٍ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا، وَيُعْلِمُ فِي الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ وَالْإِحْلَافِ: جَرَى الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، وَفِي الْبَيِّنَةِ: شَهِدَا عِنْدِي بِذَلِكَ، وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارٍ لَمْ يَحْتَجْ: أَقَرَّ بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ.

الْأَزْمِنَةُ، وَكَثْرَةُ الْحِيلِ وَالتَّوَسُّلِ إِلَى الْبَاطِلِ، فَإِنْ لَمْ يَجْهَلْهُمَا الْقَاضِي، كَتَبَ فُلَانًا وَفُلَانًا وَنَسَبَهُمَا، وَإِنْ جَهِلَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ، كَتَبَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا مَا يُنَاسِبُهُ.

(فَادْعَى عَلَيْهِ بِكَذَا، فَأَقَرَّ لَهُ، أَوْ فَأَنْكَرَ، فَقَالَ) الْقَاضِي (لِلْمُدَّعِي: أَلَكْ بَيِّنَةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَحْضَرَهَا وَسَأَلَهُ؟ أَي: سَأَلَ الْمُدَّعِي الْحَاكِمَ (سَمَاعَهَا، فَفَعَلَ، أَوْ فَأَنْكَرَ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، (وَلَا بَيِّنَةَ) لِلْمُدَّعِي، (وَسَأَلَ) الْمُدَّعِي (تَحْلِيلَهُ، فَحَلَفَهُ، وَإِنْ نَكَلَ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَنِ الْيَمِينِ، أَوْ عَنِ الْجَوَابِ، (ذَكَرَهُ، وَإِنْ حَكَمَ بِنُكُولِهِ وَسَأَلَهُ) الْمُدَّعِي (كِتَابَةَ مَحْضَرٍ) بِمَا جَرَى بَيْنَهُمَا، (فَأَجَابَهُ) الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ، وَجَرَى ذَلِكَ (فِي يَوْمٍ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا، وَيُعْلِمُ) الْقَاضِي (فِي الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ وَالْإِحْلَافِ) عَلَى رَأْسِ الْمَحْضَرِ (جَرَى الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، وَ) يُعْلِمُ (فِي) شَهَادَةِ (الْبَيِّنَةِ: شَهِدَا عِنْدِي بِذَلِكَ)؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ تَتَضَمَّنُ كُلَّ مَا هُوَ مِنْ مُقَدِّمَاتِهَا مِنْ الدَّعْوَى وَالْجَوَابِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: عَادَةُ بَلَدِهِ أَوْلَى؛ لِسُهُولَةِ فَهْمِ مَعْنَاهَا، (وَإِنْ ثَبَتَ الْحَقُّ بِإِقْرَارٍ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، (لَمْ يَحْتَجْ) أَنْ يُقَالَ: (أَقَرَّ بِمَجْلِسِ الْحُكْمِ)؛

(١) فِي «ف»: «أَنْكَرَ».

(٢) قَوْلُهُ: «قَالَ: نَعَمْ» سَقَطَ مِنْ «ف».

وَأَمَّا السَّجِلُ: فَلِإِنْفَازِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ وَالْحُكْمَ بِهِ، وَصِفَتُهُ: هَذَا مَا أَشْهَدَ عَلَيْهِ الْقَاضِيُ فُلَانٌ - كَمَا تَقَدَّمَ - مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الشُّهُودِ، أَشْهَدَهُمْ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَقَدْ عَرَفَهُمَا بِمَا رَأَى مَعَهُ قَبُولَ شَهَادَتِهِمَا بِمَحْضَرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ، وَيَذْكُرُهُمَا إِنْ كَانَا مَعْرُوفَيْنِ، وَإِلَّا قَالَ: مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ جَازَ حُضُورُهُمَا وَسَمَاعُ الدَّعْوَى مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ = مَعْرِفَةٌ^(١) فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ، وَيَذْكُرُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ، وَإِقْرَارُهُ.....

لأنَّ الاعترافَ يَصِحُّ مِنْهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَإِنْ كَتَبَ: وَإِنَّهُ شَهِدَ عَلَى إِقْرَارِهِ شَاهِدَانِ، كَانَ آكَدَ.

(وَأَمَّا السَّجِلُ) بكسر السَّيْنِ والجيم، قَالَ فِي «المُبْدَع»: الْكِتَابُ الْكَبِيرُ^(٢)، (ف) هُوَ (لِإِنْفَازِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُ وَالْحُكْمَ بِهِ) هَذَا بَيَانُ مَعْنَاهُ، (وَصِفَتُهُ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: (هَذَا مَا أَشْهَدَ عَلَيْهِ الْقَاضِيُ فُلَانٌ) بِنِ فُلَانٍ (كَمَا تَقَدَّمَ) أَوَّلَ الْمَحْضَرِ (مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الشُّهُودِ، أَشْهَدَهُمْ أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدَهُ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ، وَقَدْ عَرَفَهُمَا بِمَا رَأَى مَعَهُ قَبُولَ شَهَادَتِهِمَا بِمَحْضَرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ، وَيَذْكُرُهُمَا إِنْ كَانَا مَعْرُوفَيْنِ، وَإِلَّا قَالَ مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ، جَازَ حُضُورُهُمَا، وَسَمَاعُ الدَّعْوَى مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ = مَعْرِفَةٌ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ)؛ (مَعْرِفَةٌ) بِالرَّفْعِ فَاعِلٌ (ثَبَتَ عِنْدَهُ)، (وَيَذْكُرُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ)؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ، (وَإِقْرَارُهُ) بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى (مَعْرِفَةِ فُلَانٍ)، وَالتَّقْدِيرُ: ثَبَتَ عِنْدَهُ مَعْرِفَةُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ وَإِقْرَارُهُ، وَيَصِحُّ نَصْبُهُ عَطْفًا عَلَى (الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ)؛ أَيِ:

(١) فِي «ف»: «مَع مَعْرِفَةٌ».

(٢) انظر: «المُبْدَع» لابن مفلح (١٠/ ١١٦).

طَوْعاً فِي صِحَّةٍ مِنْهُ وَجَوَازٍ أَمْرٍ بِجَمِيعِ مَا سُمِّيَ وَوُصِفَ فِي كِتَابٍ نُسَخْتُهُ
كَذَا، وَيَنْسَخُ الْكِتَابَ الْمُثْبِتَ وَالْمَحْضَرَ جَمِيعَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ، فَإِذَا فَرَّغَ
قَالَ: وَإِنَّ الْقَاضِيَ أَمْضَاهُ وَحَكَمَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِهِ بَعْدَ
أَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ وَالْإِشْهَادَ بِهِ الْخَصْمُ الْمُدَّعِي، وَيَنْسِبُهُ، وَلَمْ يَدْفَعْهُ خَصْمُهُ
بِحُجَّةٍ، وَجَعَلَ كُلَّ ذِي حُجَّةٍ عَلَى حُجَّتِهِ، وَأَشْهَدَ الْقَاضِيَ فُلَانٌ عَلَى
إِنْفَادِهِ وَحُكْمِهِ وَإِمْضَائِهِ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الشُّهُودِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ فِي
الْيَوْمِ الْمُؤَرَّخِ أَعْلَاهُ، وَأَمَرَ بِكُتْبِ هَذَا السَّجَلِ نُسَخَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ: نُسْخَةً
بِدِيْوَانِ الْحُكْمِ، وَنُسْخَةً يَأْخُذُهَا مَنْ كَتَبَهَا لَهُ، وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ: بِمَحْضَرٍ
مِنَ الْخَصْمَيْنِ، جَازَ؛ لِحَوَازِ.....

وَيَذْكُرُ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ وَإِقْرَارَهُ، (طَوْعاً فِي صِحَّةٍ مِنْهُ، وَجَوَازٍ أَمْرٍ)؛ لِيُخْرِجَ الْمُكْرَهَ
وَنَحْوَهُ (بِجَمِيعِ مَا سُمِّيَ وَوُصِفَ) بِهِ (فِي كِتَابٍ نُسَخْتُهُ كَذَا، وَيَنْسَخُ الْكِتَابَ الْمُثْبِتَ
وَالْمَحْضَرَ جَمِيعَهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ، فَإِذَا فَرَّغَ) مِنْ نُسْخِهِ، (قَالَ: وَإِنَّ الْقَاضِيَ أَمْضَاهُ،
وَحَكَمَ بِهِ عَلَى مَا هُوَ الْوَاجِبُ فِي مِثْلِهِ بَعْدَ أَنْ سَأَلَهُ ذَلِكَ)، (و) سَأَلَ (الْإِشْهَادَ بِهِ
الْخَصْمُ الْمُدَّعِي، وَيَنْسِبُهُ، وَلَمْ يَدْفَعْهُ خَصْمُهُ) الْحَاضِرُ مَعَهُ (بِحُجَّةٍ، وَجَعَلَ)
الْقَاضِيَ (كُلَّ ذِي حُجَّةٍ) فِي ذَلِكَ (عَلَى حُجَّتِهِ، وَأَشْهَدَ الْقَاضِيَ فُلَانٌ عَلَى إِنْفَادِهِ
وَحُكْمِهِ وَإِمْضَائِهِ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الشُّهُودِ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ فِي الْيَوْمِ الْمُؤَرَّخِ أَعْلَاهُ،
وَأَمَرَ بِكُتْبِ هَذَا السَّجَلِ نُسَخَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ)؛ لِأَنَّهُمَا الَّتِي تَقُومُ إِحْدَاهُمَا مَقَامَ
الْأُخْرَى (نُسْخَةً) مِنْهُمَا تُخَلَّدُ (بِدِيْوَانِ الْحُكْمِ، وَنُسْخَةً يَأْخُذُهَا مَنْ كَتَبَهَا لَهُ)؛ لِتَكُونَ
كُلُّ مَنْ النُّسَخَتَيْنِ، وَثِيقَةً بِمَا أَنْفَذَهُ، وَيَكْتُبُ ذَلِكَ؛ لِيَعْلَمَ أَنَّهَا نُسْخَةٌ أُخْرَى، وَهَذَا
كُلُّهُ اصْطِلَاحُ نَسْخٍ.

(وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ) فِي السَّجَلِ (بِمَحْضَرٍ مِنَ الْخَصْمَيْنِ، جَازَ) ذَلِكَ؛ (لِحَوَازِ

القَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ، وَيُضْمُّ مَا اجْتَمَعَ مِنْ مَحْضَرٍ وَسِجِلٍّ، وَيُكْتَبُ عَلَيْهِ: مَحَاضِرُ كَذَا مِنْ وَقْتِ كَذَا.

القَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ بِشَرْطِهِ، (وَيُضْمُّ) الْقَاضِي وَالشَّاهِدُ (مَا اجْتَمَعَ مِنْ مَحْضَرٍ وَسِجِلٍّ، وَيُكْتَبُ عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمُجْتَمِعُ: (مَحَاضِرُ كَذَا مِنْ وَقْتِ كَذَا)؛ لِسُهُولَةِ الْكَشْفِ عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ.

وَصِفَةُ كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَبَبُ هَذِهِ الْمُكَاتَبَةِ أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَ مَنْ تَصَلَّى إِلَيْهِ مِنْ قَضَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَحُكَّامِهِمْ: أَنَّهُ ثَبَتَ عِنْدِي فِي مَجْلِسِ حُكْمِي وَقَضَائِي الَّذِي أَتَوَلَّاهُ فِي مَكَانِ كَذَا - وَإِنْ كَانَ نَائِبًا ذَكَرَ: الَّذِي أَنْوَبَ فِيهِ عَنِ الْقَاضِي فَلَانٍ - بِمَحْضَرٍ مِنْ خَصْمَيْنِ: مُدَّعٍ وَمُدَّعَى عَلَيْهِ، جَازَ اسْتِمَاعُ الدَّعْوَى مِنْهُمَا، وَقَبُولُ الْبَيِّنَةِ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِشَهَادَةِ فَلَانٍ وَفُلَانٍ، وَهُمَا مِنَ الشُّهُودِ الْمُعَدَّلِينَ عِنْدِي، عَرَفْتُهُمَا وَقَبِلْتُ شَهَادَتَهُمَا بِمَا رَأَيْتُ مَعَهُ قَبُولَهَا = مِعْرِفَةُ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ الْفُلَانِيِّ بَعِيْنَهُ وَنَسَبِهِ وَاسْمِهِ.

فَإِنْ كَانَ فِي إِثْبَاتِ أَسْرِ أَسِيرٍ، قَالَ:

وَإِنَّ الْفَرَنْجَ خَذَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَسْرُوهُ مِنْ مَكَانِ كَذَا فِي وَقْتِ كَذَا، وَحَمَلُوهُ إِلَى مَكَانِ كَذَا^(١)، وَهُوَ مُقِيمٌ تَحْتَ حَوْطَتِهِمْ، وَإِنَّهُ فَقِيرٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، لَيْسَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الدُّنْيَا، لَا يَقْدِرُ عَلَى فِكَالِكَ نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ، وَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الصَّدَقَةَ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ كِتَابُ الْمَحْضَرِ الْمُتَّصِلِ أَوَّلُهُ بِآخِرِ كِتَابِي الْمُوَرَّخِ بِكَذَا.

وَإِنْ كَانَ فِي إِثْبَاتِ دَيْنٍ، قَالَ:

(١) فِي «ق»: «فِي كَذَا».

وإنَّه يَسْتَحِقُّ فِي ذِمَّةِ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ الْفُلَانِيَّ - وَيَرْفَعُ فِي نَسَبِهِ، وَيَصِفُهُ^(١) بما يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنَ الدِّينِ - كَذَا وَكَذَا دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ حَالًا، وَحَقًّا وَاجِبًا لَازِمًا، وَإِنَّه يَسْتَحِقُّ الْمُطَالَبَةَ بِهِ، وَاسْتِيفَاءَهُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ فِي إِثْبَاتِ عَيْنٍ، كَتَبَ: وَإِنَّه مَالِكٌ لِمَا فِي يَدِ فُلَانٍ مِنَ الشَّيْءِ الْفُلَانِيَّ - وَيَصِفُهُ بِصِفَةٍ يَتَمَيَّزُ بِهَا - مُسْتَحِقُّ لَأَخْذِهِ، وَتَسْلِيمِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ كِتَابُ الْمَحْضَرِ الْمُتَّصِلِ بِآخِرِ كِتَابِي هَذَا الْمُؤَرَّخِ بِتَارِيخِ كَذَا، وَقَالَ الشَّاهِدَانِ الْمَذْكُورَانِ: إِنَّهُمَا عَالِمَانِ بِمَا شَهِدَا بِهِ، وَلَهُ مُحَقَّقَانِ، وَإِنَّهُمَا لَا يَعْلَمَانِ خِلَافَ مَا شَهِدَا بِهِ إِلَى حِينَ أَقَامَا الشَّهَادَةَ عِنْدِي مِنْ ذَلِكَ، فَأَمَضَيْتُ مَا ثَبَتَ عِنْدِي مِنْ ذَلِكَ، وَحَكَمْتُ بِمُوجِبِهِ بِسُؤَالِ مَنْ جَازَ مَسْأَلَتَهُ، أَوْ سَأَلَنِي مَنْ جَازَ سُؤَالَهُ وَشَرَعَتِ الشَّرِيعَةُ الْمُطَهَّرَةُ إِجَابَتَهُ الْمُكَاتَبَةَ إِلَى الْقَضَاةِ وَالْحُكَّامِ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى مَا التَّمَسَّهُ لِحُجُوزِهِ شَرْعًا، وَتَقَدَّمْتُ بِهِذَا فُكْتُبَ، وَبِإِلْصَاقِ الْمَحْضَرِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ، فَأُلْصِقَ، فَمَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ وَتَأَمَّلَ مَا ذَكَرْتُهُ؛ وَتَصَفَّحَ مَا سَطَّرْتُهُ، وَاعْتَمَدَ فِي إِنْفَازِهِ، وَالْعَمَلِ بِمُوجِبِهِ مَا يُوجِبُهُ الشَّرْعُ الْمُطَهَّرُ = أَحْرَزَ مِنَ الْأَجْرِ أَجْزَلَهُ، وَكَتَبَ مِنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ الْمَحْرُوسِ مِنْ مَكَانٍ كَذَا فِي وَقْتِ كَذَا.

وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَذْكُرَ الْقَاضِي اسْمَهُ فِي الْعُنْوَانِ، وَلَا ذِكْرُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ فِي بَاطِنِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعْوَلَ فِيهِ عَلَى شَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَى الْحَاكِمِ الْكَاتِبِ بِالْحُكْمِ، وَذَلِكَ لَا يَقْدَحُ، وَلَوْ ضَاعَ الْكِتَابُ وَانْمَحَى، سُمِعَتْ شَهَادَتُهُمَا، وَحُكِمَ بِهَا.

* * *

(١) فِي «ق»: «وَيُضَعُّهُ».

بَاب

الْقِسْمَةُ تَمْيِيزُ بَعْضِ الْأَنْصِبَاءِ وَإِفْرَازُهَا مِنْهَا،

(بَابُ)

(القِسْمَةُ): بكسر القاف اسمُ مصدرٍ قَسَمَ يَقْسِمُ قِسْماً، قال الجوهري: الْقَسْمُ: مصدرُ قَسَمْتُ الشَّيْءَ فَانْقَسَمَ^(١)، وقَاسَمَهُ الْمَالَ، وتَقَاسَمَاهُ واقْتَسَمَاهُ، وهي ثلاثة أَقْسَامٍ: تَعْدِيلٌ، وَرَدٌّ، وَإِفْرَازٌ.

فَقِسْمَةُ التَّعْدِيلِ: هِيَ أَنْ يَحْضُرَ مُقَوِّمَانِ يُقَوِّمَانِ الْأَعْيَانَ كُلَّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ، وَيُدْفَعُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ أَعْيَاناً بِقَدَرِ مَالِهِ بِالْقِيَمَةِ.

وَقِسْمَةُ الرَّدِّ: هِيَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَبْدَانِ قِيَمَةُ أَحَدِهِمَا سِتُّ مِائَةٍ، وَالْآخَرُ سَبْعُ مِائَةٍ، فَيَرُدُّ خَمْسِينَ.

وَقِسْمَةُ الْإِفْرَازِ: مَا أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (تَمْيِيزُ بَعْضِ الْأَنْصِبَاءِ) عَنْ بَعْضٍ، (وَإِفْرَازُهَا مِنْهَا)، وَأَجْمَعُوا عَلَى جَوَازِهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ [النساء: ٨] آيَةً، وَقَوْلِهِ: ﴿وَيَنْبِئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ [القمر: ٢٨]، وَحَدِيثُ: «إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ»^(٢)، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ^(٣)، وَقَسَمَ خَيْرَ

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قسم).

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٧١٣)، من حديث عبد الرحمن بن عوف ؓ.

(٣) قد ورد في ذلك عدة أحاديث، منها حديث جابر ؓ الذي رواه البخاري (٢٩٦٩) قال: بينما رسول الله ﷺ يقسم غنيمة بالجعرانة إذ قال له رجل: اعدل، فقال: لقد شقيت إن لم أعدل.

وَهِيَ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا : قِسْمَةُ تَرَاضٍ ، وَهِيَ ^(١) مَا لَا يَنْقَسِمُ إِلَّا بِضَرَرٍ كَنَقْصِ الْقِيَمَةِ بِهَا ، أَوْ رَدِّ عَوْضٍ ؛ كَحَمَامٍ وَدُورٍ صِغَارٍ ، وَشَجَرٍ مُفْرَدٍ ، وَأَرْضٍ بَبْعُضِهَا بَثْرٌ أَوْ بِنَاءٌ أَوْ مَعْدِنٌ ، وَلَا تَتَعَدَّلُ بِأَجْزَاءٍ وَلَا قِيَمَةٍ ، فَتَحْرُمُ إِلَّا بِرِضَا الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ ، أَوْ وَلِيِّ ، وَحُكْمُهَا كَبَيْعِ يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ مِنْ رَدِّ بَعِيْبٍ ، وَخِيَارِ مَجْلِسٍ وَشَرْطٍ وَغَبْنٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ،

على ثمانية عشر سَهْمًا ^(٢) ، وَلِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى ذَلِكَ ؛ لِيَتِمَكَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشُّرَكَاءِ مِنَ التَّصَرُّفِ عَلَى حَسَبِ اخْتِيَارِهِ ، وَيَتَخَلَّصَ مِنْ سُوءِ الْمُشَارَكَةِ وَكَثْرَةِ الْأَيْدِي ، وَذَكَرْتُ فِي الْقَضَاءِ ؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا يَقَعُ بِإِجْبَارِ الْحَاكِمِ عَلَيْهِ ، وَيُقَاسَمُ بِنَصِيْبِهِ .

(وَهِيَ) ؛ أَيِ : الْقِسْمَةُ (نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا : قِسْمَةُ تَرَاضٍ) ؛ بَأَن يَتَّفَقَ عَلَيْهَا ^(٣) جَمِيعُ الشُّرَكَاءِ ، (وَهِيَ مَا لَا يَنْقَسِمُ إِلَّا بِضَرَرٍ ؛ كَنَقْصِ الْقِيَمَةِ بِهَا) ؛ أَيِ : الْقِسْمَةِ ، (أَوْ رَدِّ عَوْضٍ) مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ؛ (كَحَمَامٍ وَدُورٍ صِغَارٍ ، وَشَجَرٍ مُفْرَدٍ ، وَأَرْضٍ بَبْعُضِهَا بَثْرٌ ، أَوْ بِنَاءٌ ، أَوْ مَعْدِنٌ ، وَلَا تَتَعَدَّلُ بِ) جُعْلِهَا (أَجْزَاءً ، وَلَا قِيَمَةً ، فَتَحْرُمُ إِلَّا بِرِضَا الشُّرَكَاءِ كُلِّهِمْ ، أَوْ) رِضَا (وَلِيِّ) غَيْرِ مُكَلَّفٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ؛ إِمَّا ضَرَرَ ، أَوْ رَدُّ عَوْضٍ ، وَكِلَاهُمَا لَا يُجْبَرُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهِ .

(وَحُكْمُهَا) ؛ أَيِ : الْقِسْمَةِ (كَبَيْعِ يَجُوزُ فِيهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ) ؛ أَيِ : الْبَيْعِ (مِنْ رَدِّ بَعِيْبٍ ، وَخِيَارِ مَجْلِسٍ ، وَ) خِيَارِ (شَرْطٍ ، وَغَبْنٍ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ) مِنْ أَنْوَاعِ

(١) «وهي» سقط من «ف» .

(٢) رواه أبو داود (٣٠١٠) ، من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه .

(٣) في «ق» : «عليه» .

وَلَوْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَنَا أَخَذَ الْأَدْنَى وَيَبْقَى لِي فِي الْأَعْلَى تِمَّةٌ حِصَّتِي؛
فَلَا إِجْبَارَ، وَمَنْ دَعَا شَرِيكَهُ فِيهَا إِلَى بَيْعٍ أُجْبِرَ، فَإِنْ أَبَى بَيْعَ عَلَيْهِمَا،
وَقَسَمَ الثَّمَنُ، وَكَذَا لَوْ طَلَبَ الْإِجَارَةَ وَلَوْ فِي وَقْفٍ، وَإِنْ انفردَ أَحَدُهُمَا
بِالضَّرَرِ كَرَبِّ ثُلُثٍ مَعَ رَبِّ ثُلُثَيْنِ،

الخيار، وإنما كانت يبيعاً؛ لبذل صاحبه إياه عوضاً عما حصل له من حق شريكه،
وهذا هو البيع.

قال المجتهد: الذي تحرر عندي في ما فيه رد: أنه يبيع فيما يقابل الرد، وإفراز
في الباقي، انتهى.

فلا يفعلها الولي إلا إن رآها مصلحةً، وإلا فلا؛ كبيع عقار مؤلّيه، (ولو)
كان بين اثنين بناءً أعلى وبناءً أدنى، ف (قال أحدهما: أنا أخذ الأدنى)؛ أي:
الأسفل، (ويبقى لي في الأعلى تيمّة حِصَّتِي، فلا إجبار) لشريكه على ذلك؛ لما
فيه من إسقاط حق شريكه من الأدنى بغير رضا.

(ومن دعا شريكه فيها)؛ أي: قسمة التراضي (إلى بيع، أُجبر) على البيع
معه، (فإن أبى)؛ أي: امتنع شريكه من بيع معه، (بيع)؛ أي: باعه حاكمٌ عليهما،
وقسم الثمن بينهما على قدر حصّتهما، نصّاً، (وكذا لو طلب) أحد الشريكين
(الإجارة)؛ أي: أن يؤجر شريكه معه في قسمة التراضي، فيجبر الممتنع، (ولو)
شريكاً (في وقف)، فإن أبى أجره حاكمٌ عليهما، وقسم الأجرة بينهما على قدر
حصّتهما.

والضرر المانع من قسمة الإجبار: نقص القيمة بها، سواء انتفعوا به مقسوماً
أو لا؛ إذ نقص قيمته ضررٌ، وهو مُتَنَفٍّ شرعاً، (وإن انفرد أحدهما)؛ أي: الشريكين
(بالضرر؛ كرب ثُلُثٍ مَعَ رَبِّ ثُلُثَيْنِ) وتضرر بها ربُّ الثلث وحده، وطلب أحدهما

فَكَمَا لَوْ تَضَرَّرَا، وَمَا تَلَاَصَقَ مِنْ دُورٍ وَعَضَائِدَ وَأَفْرَحَةٍ، وَهِيَ
الْأَرَاضِي^(١) الَّتِي لَا مَاءَ فِيهَا وَلَا شَجَرَ، فَكُمْتَفَرِّقٍ، فَيُعْتَبَرُ الضَّرَرُ فِي
كُلِّ عَيْنٍ عَلَى انْفِرَادِهَا، وَمَنْ بَيْنَهُمَا نَحْوُ عَبِيدٍ وَبَهَائِمٍ وَثِيَابٍ مِنْ
جَنْسٍ،

القِسْمَةُ، (ف) لَا إِجْبَارَ؛ (كَمَا لَوْ تَضَرَّرَا)، وَلَوْ طَلَبَهَا الْمُتَضَرِّرُ؛ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ
الْمَالِ^(٢)، وَلَأنَّ طَلَبَهَا مِنَ الْمُتَضَرِّرِ سَفَهٌ، فَلَا تَجِبُ الإِجَابَةُ إِلَيْهِ.

(وَمَا تَلَاَصَقَ مِنْ دُورٍ) مُشْتَرِكَةٌ (و) مِنْ^(٣) (عَضَائِدَ) جَمْعُ عَضَادَةٍ، وَهِيَ:
مَا يُصْنَعُ لِجَرَيَانِ الْمَاءِ فِيهِ مِنَ السَّوَاقِي ذَوَاتِ الْكَتِفَيْنِ، وَمِنْهُ عَضَادَتَا الْبَابِ، وَهُمَا
جَنْبَتَاهُ مِنْ جَانِبَيْهِ^(٤)، قَالَهُ فِي «الْمُبْدَعِ»^(٥)، وَفِي «الْإِقْنَاعِ»: هِيَ الدَّكَائِنُ اللَّطَافُ
الضَّيْقَةُ^(٦)، (وَأَفْرَحَةٍ، وَهِيَ الْأَرَاضِي الَّتِي لَا مَاءَ فِيهَا، وَلَا شَجَرَ، فَكُمْتَفَرِّقٍ،
فَيُعْتَبَرُ الضَّرَرُ) وَعَدَمُهُ (فِي كُلِّ عَيْنٍ) مِنْهُ (عَلَى انْفِرَادِهَا)؛ لِأَنَّهَا أَعْيَانٌ، كُلُّ عَيْنٍ
مِنْهَا تَخْتَصُّ بِاسْمٍ وَصُورَةٍ، وَلَوْ أُبِيعَتْ إِحْدَاهَا، لَمْ تَجِبِ الشُّفْعَةُ لِمَالِكِ الْآخَرَى.

(وَمَنْ بَيْنَهُمَا نَحْوُ عَبِيدٍ، أَوْ بَهَائِمٍ، وَثِيَابٍ) كَأَوَانٍ^(٧) (مِنْ جَنْسٍ)؛ أَي: نَوْعٍ
وَاحِدٍ؛ كَأَن تَكُونَ الْعَبِيدُ كُلُّهُمْ نُوبَةً أَوْ حَبَشًا وَنَحْوَهُ، وَالْبَهَائِمُ كُلُّهَا إِبِلًا، أَوْ بَقَرًا

(١) فِي «ح»: «الْأَرْض».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢/ ٥١٨) تَعْلِيقًا.

(٣) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٤) فِي «ج، ق، ط»: «جَنْبَاهُ مِنْ جَنْبِهِ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ «الْمُبْدَع».

(٥) انْظُرْ: «الْمُبْدَع» لِابْنِ مَفْلَحٍ (١٠/ ١٢٠).

(٦) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحَجَاوِيِّ (٤/ ٤٦٣).

(٧) سَقَطَ مِنْ «ق».

فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قَسَمَهَا أَعْيَانًا بِالْقِيَمَةِ بِأَنْ تُعَدَلَ^(١) بِهَا أُجْبِرَ مُمْتَنِعٌ إِنْ تَسَاوَتِ الْقِيَمُ، وَإِلَّا فَلَا؛ كَمَا^(٢) لَوْ اخْتَلَفَ الْجِنْسُ، وَلَوْ أَوْصَى بِخَاتِمِهِ لِشَخْصٍ، وَلَا خَرَفَصَّهُ، فَإِنَّهُمَا طَلَبَ قَلَعَ الْفَصِّ أُجِيبَ، وَأُجْبِرَ مُمْتَنِعٌ، وَآجِرٌ وَلَبِنٌ مُتَسَاوِي الْقَوَالِبِ مِنْ قِسْمَةِ الْأَجْزَاءِ، وَمُتَفَاوِئُهَا

ونحوه، والثياب كلها من كتان ونحوه، والأواني كلها من نحاس، أو زجاج ونحوه، (فطلب أحدهما)؛ أي: الشريكين فيها (قسمها أعياناً بالقيمة؛ بأن تعدل بها) وأبى شريكه، (أجبر ممتنع إن تساوت القيم)؛ لحديث عمران بن حصين: أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ سِتَّةَ أَعْبِدٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً^(٣)، وهذه قسمة لهم، ولأنها أعيان أمكن قسمتها بلا ضرورة، ولا ردَّ عوض، أشبهت الأرض، (وإلا) تكن متساوية، (فلا؛ كما لو اختلف الجنس)؛ بأن كان بعض الثياب قطناً وبعضها كتاناً ونحوه.

(ولو أوصى) إنسان (بخاتمه لشخص، و) أوصى (لآخر بفصه، فائهما طلب قلع الفص أجيب، وأجبر ممتنع) إزالة الضرر^(٤)، (وآجر) مبتدأ، وهو اللبِن المشوي (ولبن) بكسر الموحدة غير المشوي (متساوي القوالب) كبراً وصغراً (من قسمة الأجزاء) خبر؛ للتساوي^(٥) في القدر، (و) آجر ولبن (متفاوتها)؛ أي: القوالب

(١) في «ح»: «تعد».

(٢) في «ف»: «وإلا فكما».

(٣) رواه الترمذي (١٣٦٤).

(٤) في «ق»: «... (وأجبر الممتنع) لإزالة الضرر».

(٥) في «ج، ق»: «للمتساوي»، والمثبت من «ط»، وهو موافق لما في «شرح منتهى الإرادات»

للبيهوتي (٣/ ٥٤٥).

مِنْ قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ ، وَمَنْ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ أَوْ عَرَصَةٌ حَائِطٍ وَهِيَ الَّتِي لَا بِنَاءَ فِيهَا ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَهُ وَلَوْ طُولاً فِي كَمَالِ الْعَرَضِ ، أَوْ الْعَرَصَةِ عَرَضاً ، وَلَوْ وَسِعَتْ حَائِطَيْنِ لَمْ يُجْبَرْ مَمْتَنِعٌ كَمَنْ بَيْنَهُمَا دَارٌ لَهَا عُلُوٌّ وَسُفْلٌ ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا جَعَلَ السُّفْلَ لَوَاحِدٍ وَالْعُلُوَّ لِلآخِرِ ،

(مِنْ قِسْمَةِ التَّعْدِيلِ) بِالْقِيَمَةِ ، (وَمَنْ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ ، أَوْ) بَيْنَهُمَا (عَرَصَةٌ حَائِطٌ ، وَهِيَ الَّتِي) كَانَ بِهَا حَائِطٌ ، وَصَارَتْ (لَا بِنَاءَ فِيهَا ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا) ؛ أَيِ : الشَّرِيكَيْنِ (قِسْمَهُ) ؛ أَيِ : الْحَائِطِ ، أَوْ عَرَصَتَهُ ، (وَلَوْ) طَلَبَ الْقِسْمَ (طُولاً فِي كَمَالِ الْعَرَضِ) ؛ بَأَن يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْحَائِطِ قِطْعَةٌ مِنْ أَسْفَلِهَا إِلَى أَعْلَاهَا فِي كَمَالِ عَرَضِ الْحَائِطِ ، وَأَبَى شَرِيكُهُ الْقِسْمَةَ ، لَمْ يُجْبَرْ ، (أَوْ) طَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَةَ (الْعَرَصَةِ عَرَضاً ، وَلَوْ وَسِعَتْ حَائِطَيْنِ) وَأَبَى شَرِيكُهُ ، (لَمْ يُجْبَرْ مَمْتَنِعٌ) ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْحَائِطُ مَبْنًى ، لَمْ يُمَكِّنْ قِسْمُهُ عَرَضاً فِي كَمَالِ طُولِهِ بِدُونِ نَقْضِهِ ؛ لِيَنْفَصِلَ^(١) أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ ، وَلَا يَجُوزُ الْإِجْبَارُ عَلَيْهِ ، وَلَا طُولاً فِي تَمَامِ الْعَرَضِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ قِطْعَةٍ مِنَ الْحَائِطِ يُتَنَفَّعُ بِهَا عَلَى حَدِّتِهَا ، وَالتَّنَفُّعُ فِيهَا مُخْتَلِفٌ ؛ فَلَا يُجْبَرُ أَحَدُهُمَا عَلَى تَرْكِ انْتِفَاعِهِ بِمَكَانٍ مِنْهُ وَأَخَذِ غَيْرِهِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَا دَارَيْنِ مُتَلَاصِقَتَيْنِ ، بِخِلَافِ^(٢) الْأَرْضِ الْوَاسِعَةِ ؛ فَإِنَّ الْانْتِفَاعَ بِجَمِيعِهَا عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَبْنًى ، فَهُوَ يُرَادُّ لَذَلِكَ كَالْمَبْنِيِّ .

(كَمَنْ بَيْنَهُمَا دَارٌ لَهَا عُلُوٌّ وَسُفْلٌ ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا) ؛ أَيِ : الشَّرِيكَيْنِ (جَعَلَ السُّفْلَ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا ، (و) جَعَلَ (الْعُلُوَّ لِلآخِرِ^(٣)) ، وَامْتَنَعَ شَرِيكُهُ ، فَلَا إِجْبَارَ ؛

(١) فِي «ق» : «بِدُونِ نَقْضِهِ لِيَنْفَصِلَ» .

(٢) قَوْلُهُ : «مِنْهُ وَأَخَذَ غَيْرَهُ . . . بِخِلَافِ» سَقَطَ مِنْ «ق» .

(٣) فِي «ق» : «لِلْآخِرِ» .

أَوْ قَسَمَ سُفْلٍ لَا عُلُوٍّ، أَوْ عَكْسَهُ، أَوْ كُلِّ وَاحِدَةٍ عَلَى حِدَةٍ، وَإِنْ طَلَبَ قَسَمَهُمَا مَعًا وَلَا ضَرَرَ وَجَبَ وَعُدِّلَ بِالْقِيَمَةِ، لَا ذِرَاعُ سُفْلٍ بِذِرَاعِي عُلُوٍّ، وَلَا ذِرَاعُ بِذِرَاعٍ، وَلَا إِجْبَارَ فِي قِسْمَةِ الْمَنَافِعِ، وَإِنْ اقْتَسَمَاهَا بِزَمَنِ أَوْ مَكَانٍ صَحَّ جَائِزًا،

لاختلاف السفلى والعلو في الانتفاع والاسم، ولو كان كل منهما لواحد، فباع أحدهما، فلا شفعة للآخر؛ كدارين متلاصقتين مشتركتين^(١) طلب أحدهما جعل كل دار لواحد، وأبى الآخر، ولأنه نقل حقه من عين إلى أخرى بغير رضا شريكه، (أو) طلب أحدهما (قسم سفلى لا) قسم (علو، أو عكسه)؛ بأن طلب قسم علو لا سفلى، (أو) طلب قسم (كل واحد) من العلو والسفلى (على حدة) وأبى الآخر، فلا إجبار؛ لما تقدم، (وإن طلب) أحد الشريكين (قسمهما)؛ أي: السفلى والعلو (معًا، ولا ضرر) ولا ردّ عوض، (وجب) القسم، وأجبر عليه ممتنع، (وعُدل) القسم في ذلك (بالقيمة)؛ لأنه أخوط، و(لا) يجعل (ذراع سفلى بذراعي علو) أو عكسه^(٢)، و(لا ذراع) من سفلى (بذراع) من علو إلا بتراضيهما.

(ولا إجبار في قسمة المنافع)؛ بأن ينتفع أحدهما بمكان والآخر بآخر، أو كل منهما ينتفع شهرًا ونحوه؛ لأنها معاوضة، فلا يجبر عليها الممتنع؛ كالبيع، ولأن القسمة بالزمان يأخذ أحدهما قبل الآخر، فلا تسوية؛ لتأخر حق الآخر، (وإن اقتسماهما)؛ أي: المنافع (بزمان)^(٣) أو مكان، صح ذلك (جائزاً) غير لازم،

(١) في «ق»: «متلاصقتين مشتركتين».

(٢) في «ق»: «وعكسه».

(٣) في «ق»: «بزمان».

فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ نَوْبَتِهِ؛ غَرِمَ مَا انفردَ بِهِ، وَنَفَقَةُ الْحَيَوَانِ مُدَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَيْهِ.

وَيَتَّجُهُ احْتِمَالٌ: لَا الْعَقَارَ، وَأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْحَيَوَانُ يَضْمَنُ.

سواءً عَيْنًا^(١) مُدَّةً أَوْ لَا؛ كَالْعَارِيَّةِ مِنَ الْجِهَتَيْنِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الرُّجُوعُ متى شاءَ، (فلو رَجَعَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ اسْتِيفَاءِ نَوْبَتِهِ، غَرِمَ مَا انفردَ بِهِ)؛ أَي: أَجْرَةَ مِثْلِ حِصَّةِ شَرِيكَه مُدَّةَ انْتِفَاعِهِ، (وَنَفَقَةُ الْحَيَوَانِ) إِذَا تَهَايَأَ الشَّرِيكَانِ (مُدَّةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ أَي: زَمَنَ نَوْبَتِهِ فِي الْمُهَيَّأَةِ عَلَيْهِ)؛ لِتَرَاضِيهِمَا بِالْمُهَيَّأَةِ، فَإِذَا تَهَايَأَ عَبْدًا أَوْ نَحْوَهُ، اخْتَصَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ بِمَنْفَعَتِهِ وَكَسْبِهِ فِي مُدَّتِهِ؛ لِيَحْصَلَ مَقْصُودُ الْقِسْمَةِ، لَكِنْ لَا يَدْخُلُ فِي الْمُهَيَّأَةِ الْكَسْبُ النَّادِرُ فِي وَجْهِهِ؛ كَاللُّقْطَةِ، وَالْهَبَةِ، وَالرَّكَازِ إِذَا وَجَدَهُ الْعَبْدُ، فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ مَنْ هُوَ فِي نَوْبَتِهِ.

(وَيَتَّجُهُ) بـ (احْتِمَالٍ) قَوِيٌّ: أَنَّهَا (لَا) تَجِبُ نَفَقَةُ إِصْلَاحِ (الْعَقَارِ) فِي مُدَّةِ الْمُهَيَّأَةِ عَلَى مُسْتَوْفَى الْمَنْفَعَةِ إِذْ ذَاكَ، بَلْ تَكُونُ عَلَيْهِمَا عَلَى قَدَرِ حِصَّتَيْهِمَا؛ وَهُوَ مُتَّجُهُ.

(و) يَتَّجُهُ: (أَنَّهُ لَوْ تَلَفَ الْحَيَوَانُ) الْمُتَهَايَأُ عَلَيْهِ، (يُضْمَنُ)؛ أَي: يَضْمَنُهُ مَنْ تَلَفَ تَحْتَ يَدِهِ فِي مُدَّتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالْعَارِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِنَصِيبِ شَرِيكَه، وَهِيَ مَضْمُونَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا فِي صُورٍ مَذْكُورَةٍ فِي بَابِهَا، كَذَا قَالَ.

وَفِي «شرح الإقناع»^(٢): قُلْتُ: فَإِنْ مَاتَ الْحَيَوَانُ فِي نَوْبَةِ أَحَدِهِمْ، فَلَا ضَمَانَ

(١) فِي «ق»: «عَيْنَ».

(٢) فِي «ق»: «إِلَّا فِي صُورٍ مَذْكُورَةٍ، كَذَا قَالَ فِي «الشرح» وَ«الإقناع»». وَانْظُرْ: «شرح منتهى الإرادات» لِلْبَهْوتِيِّ (٣/ ٥٤٦)، وَ«الإقناع» لِلْحَجَاوِيِّ (٤/ ٤٦٦).

وَمَنْ بَيْنَهُمَا مَرْزُوعَةٌ فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهَا دُونَ زَرْعٍ، قُسِمَتْ كَخَالِيَةٍ، وَمَعَهُ أَوْ الزَّرْعِ دُونَهَا لَمْ يُجْبَرْ مُمْتَنِعٌ،

عليه؛ لأنَّ ما يَسْتَوْفِيهِ مِنَ الْمَنَافِعِ فِي نَظِيرِ مَا يَسْتَوْفِيهِ^(١) شَرِيكُهُ، فَهُوَ فِي مَعْنَى الْإِجَارَةِ لَا الْعَارِيَّةَ، انْتَهَى^(٢).

* تَيْمَّةٌ: وَإِنْ تَهَيَّأَ فِي الْحَيَوَانِ اللَّبُونِ لِيَحْتَلِبَ هَذَا يَوْمًا وَهَذَا يَوْمًا، لَمْ يَصِحَّ، أَوْ تَهَيَّأَ فِي الشَّجَرَةِ الْمُثْمَرَةِ؛ لِتَكُونَ ثَمَرُهَا لِهَذَا عَامًا وَلِهَذَا عَامًا، لَمْ يَصِحَّ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفَاوُتِ الظَّاهِرِ، لَكِنْ طَرِيقُهُ أَنْ يُبَيِّحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصِيبَهُ لِصَاحِبِهِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي تَكُونُ بِيَدِهِ، وَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْمِنْحَةِ وَالْإِبَاحَةِ لَا الْقِسْمَةِ.

(وَمَنْ بَيْنَهُمَا) أَرْضٌ (مَرْزُوعَةٌ، فَطَلَبَ أَحَدُهُمَا قِسْمَتَهَا دُونَ زَرْعٍ) وَأَبَى الْآخَرُ، أُجْبِرَ، وَ(قُسِمَتْ كَخَالِيَةٍ) مِنَ الزَّرْعِ؛ إِذِ الزَّرْعُ فِيهَا كَالْقِمَاشِ فِي الدَّارِ، وَسَوَاءٌ كَانَ الزَّرْعُ بِذَرًا، أَوْ قَصِيلاً، أَوْ مُشْتَدَّ الْحَبِّ، (و) إِنْ طَلَبَ قِسْمَ^(٣) الْأَرْضِ (مَعَهُ)؛ أَيِ: الزَّرْعِ، (أَوْ) طَلَبَ قِسْمَ (الزَّرْعِ دُونَهَا)؛ أَيِ: الْأَرْضِ، (لَمْ يُجْبَرْ) الـ (مُمْتَنِعُ)، أَمَّا فِي الْأُولَى: فَلَأَنَّ الزَّرْعَ مُودَعٌ فِي الْأَرْضِ لِلنَّقْلِ عَنْهَا، فَلَا يُقَسَّمُ مَعَهَا كَالْقِمَاشِ فِي الدَّارِ، وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ: فَلَأَنَّ تَعْدِيلَ الزَّرْعِ فِي السَّهَامِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّ مِنْهُ الْجَيْدَ وَالرَّذِيءَ، فَإِذَا أُرِيدَتْ قِسْمَتُهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَعْلِ الْكَثِيرِ مِنَ الرَّذِيءِ فِي مُقَابَلَةِ الْقَلِيلِ

(١) قوله: «من المنافع . . . يستوفيه» سقط من «ق».

(٢) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٦ / ٣٧٧).

أقول: لم أر من صرح بقوله: احتمال، لا العقار، وعلى ما يظهر وجبه؛ لأن هذا الذي يقتضيه كلامهم، ولعله مراد، فتأمل، وأما قوله: (وأنه لو تلف . . . إلخ): غير ظاهر كما قرره شيخنا من عبارة «شرح الإقناع»، انتهى.

(٣) سقط من «ق».

فَإِنْ تَرَاضِيَا عَلَى أَحَدِهِمَا؛ أَيُّ: الزَّرْعُ مَعَ الْأَرْضِ أَوْ هُوَ فَقَطْ، وَهُوَ أَخْضَرُ، جَازٌ، وَإِنْ كَانَ بِذَرًا أَوْ سُنْبُلًا مُشْتَدَّ الْحَبِّ فَلَا؛ لِلرَّبِّ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا نَهْرٌ أَوْ قَنَاةٌ أَوْ عَيْنٌ، فَالِنَّفَقَةِ لِحَاجَةٍ بِقَدَرِ حَقِّيهِمَا.

وَيَتَّجِعُهُ: وَكَذَا الْمَاءُ، فَإِنْ عَمِلَ الْبَعْضُ أَوْ أَنْفَقَ أَكْثَرَ وَشَرَطَ لَهُ كَثْرَةَ

مَاءٍ،

مِنَ الْجَيِّدِ، فَصَاحِبُ الرَّدِيِّ يَنْتَفِعُ مِنَ الْأَرْضِ بِأَكْثَرِ مِنْ حَقِّهِ؛ لَوْجُوبِ بَقَاءِ الزَّرْعِ فِي الْأَرْضِ إِلَى حَصَادِهِ، (فَإِنْ تَرَاضِيَا)؛ أَيُّ: الشَّرِيكَانِ (عَلَى أَحَدِهِمَا؛ أَيُّ): قَسَمِ (الزَّرْعُ مَعَ الْأَرْضِ، أَوْ) قَسَمِهِ (هُوَ)؛ أَيُّ: الزَّرْعِ (فَقَطْ، وَهُوَ) قَصِيلٌ (أَخْضَرٌ) لَمْ يَشْتَدَّ حَبُّهُ، أَوْ كَانَ الزَّرْعُ قُطْنًا، (جَازٌ)؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَعْدُوهُمَا، وَلَا مَحْذُورٌ؛ لِحَوَازِ التَّفَاضُلِ إِذَنْ، وَالْمُرَادُ بِالْقُطْنِ إِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَى حَالٍ يَكُونُ فِيهَا مَوْزُونًا، وَإِلَّا فَكَالْحَبِّ الْمُشْتَدِّ، (وَإِنْ كَانَ) الزَّرْعُ (بِذَرًا أَوْ سُنْبُلًا مُشْتَدَّ الْحَبِّ، فَلَا) يَجُوزُ لَهُمَا ذَلِكَ؛ (لِلرَّبِّ) الْحَاصِلُ فِي بَيْعِهِ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ حَبَّ بِحَبٍّ مِنْ جِنْسِهِ مَعَ الْجَهْلِ بِالتَّسَاوِي، وَهُوَ كَالْعِلْمِ بِالتَّفَاضُلِ.

(وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا)؛ أَيُّ الشَّرِيكَيْنِ (نَهْرٌ، أَوْ قَنَاةٌ، أَوْ عَيْنٌ مَاءً^(١))، فَالِنَّفَقَةِ عَلَى

ذَلِكَ (لِحَاجَةٍ) إِلَيْهَا (بِقَدَرِ حَقِّيهِمَا)؛ كَالْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ.

(وَيَتَّجِعُهُ: وَكَذَا) الْحُكْمُ فِي اشْتِرَاكِ اثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ فِي اسْتِخْرَاجِ مَاءٍ، فَعَمَلًا، أَوْ

عَمَلُوا فِي ذَلِكَ إِلَى أَنْ خَرَجَ (الْمَاءُ)، فَهُوَ بَيْنَهُمَا، أَوْ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوِيَّةِ؛ لِاقْتِضَاءِ الشَّرِكَةِ ذَلِكَ، (فَإِنْ عَمِلَ الْبَعْضُ) مِنْهُمَا أَوْ مِنْهُمْ، (أَوْ أَنْفَقَ) فِي الْاسْتِخْرَاجِ (أَكْثَرَ) مِنْ غَيْرِهِ، (وَ) كَانَ قَدْ (شَرَطَ لَهُ) شَرِيكَهُ أَوْ شَرَكَاؤُهُ (كَثْرَةَ مَاءٍ)، فَالشَّرْطُ صَحِيحٌ

(١) سقط من «ق».

فَالْمَاءُ عَلَى مَا شَرَطًا عِنْدَ الاسْتِخْرَاجِ^(١).

وَلَهُمَا قِسْمَتُهُ بِمُهَيَاةٍ بَزَمَنِ أَوْ بِنَصَبٍ خَشَبَةٍ أَوْ حَجَرٍ مُسْتَوٍ فِي مُصْطَدَمٍ^(٢) الْمَاءِ، فِيهِ ثُقْبَانٍ بِقَدَرِ حَقِّيهِمَا، وَلِكُلِّ سَقْيٍ أَرْضٍ لَا شَرْبَ لَهَا مِنْهُ بِنَصِيْبِهِ.

الثَّانِي قِسْمَةُ إِجْبَارٍ: وَهِيَ مَا لَا ضَرَرَ فِيهَا.....

لَا زِمَ، (وَالْمَاءُ) الْخَارِجُ^(٣) بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمْ (عَلَى مَا شَرَطًا) أَوْ شَرَطُوا (عِنْدَ الاسْتِخْرَاجِ)؛ أَي: اسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ؛ لِحَدِيثٍ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(٤)، وَلَأنَّه تَمَلُّكُ مُبَاحٍ، فَيُتَّبَعُ فِيهِ الشَّرْطُ؛ كَالِاسْتِخْرَاطِ فِي الْاِصْطِيَادِ وَالِاخْتِشَاشِ، وَإِنْ كَانَ الْمُلْكُ وَالنَّفَقَةُ سَوَاءً، لَمْ يَصَحَّ شَرْطُ التَّفَاضُلِ بِالْمَاءِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٥).

(وَلَهُمَا قِسْمَتُهُ)؛ أَي: الْمَاءِ (بِمُهَيَاةٍ بَزَمَنِ)؛ كَشَهْرِ اللَّسَاوِي غَالِبًا فِي الْعَادَةِ، (أَوْ) قِسْمَتُهُ (بِنَصَبٍ خَشَبَةٍ، أَوْ) نَصَبٍ (حَجَرٍ مُسْتَوٍ فِي مُصْطَدَمٍ الْمَاءِ، فِيهِ)؛ أَي: الْمَنْصُوبِ (ثُقْبَانٍ بِقَدَرِ حَقِّيهِمَا)؛ لِأنَّه طَرِيقٌ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا؛ كَقِسْمِ الْأَرْضِ بِالْتَّعْدِيلِ، (وَلِكُلِّ) مِنَ الشَّرِيكَيْنِ (سَقْيٍ أَرْضٍ لَا شَرْبَ) بِكَسْرِ الْمُثَلَّثَةِ؛ أَي: نَصِيبُ مِنَ الْمَاءِ (لَهَا مِنْهُ بِنَصِيْبِهِ)؛ لِأنَّه مَلَكُهُ، فَيَفْعَلُ بِهِ مَا يَشَاءُ.

النَّوعُ (الثَّانِي) مِنْ نَوَعِي الْقِسْمَةِ: (قِسْمَةُ إِجْبَارٍ، وَهِيَ مَا لَا ضَرَرَ فِيهَا) عَلَى

(١) قوله: «عند الاستخراج» سقط من «ح، ف»، ومثبت من «ز».

(٢) في «ح»: «مصدّم».

(٣) في «ق»: «(فالماء) يخرج».

(٤) تقدم تخريجه (٥ / ٣٠٩).

(٥) أقول: تقدّم التصريح به في الأصل وغيره في إحياء الموات والصُّلْح، انتهى.

وَلَا رَدَّ عَوَضٍ، فَيُجْبَرُ شَرِيكُ أَوْ وَلِيِّهِ، وَيَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ مِنْهُمَا
بَطْلَبِ شَرِيكٍ أَوْ وَلِيِّهِ قَسَمَ مُشْتَرَكٍ مِنْ مَكِيلِ جِنْسٍ أَوْ مَوْزُونِهِ، مَسَّتُهُ
النَّارُ كَدْبَسٍ وَخَلَّ تَمْرٌ^(١)، أَوْ لَا كَدْهْنٍ وَلَبَنٍ وَخَلَّ عِنَبٍ، وَمِنْ قَرْيَةٍ
وَدَارٍ كَبِيرَةٍ وَدُكَّانٍ وَأَرْضٍ وَاسِعَتَيْنِ وَبَسَاتَيْنِ وَلَوْ لَمْ تَتَسَاوِ أَجْزَاؤُهَا،
إِذَا أَمَكْنَ قَسْمُهَا بِالتَّعْدِيلِ؛ بَأَنْ لَا يُجْعَلَ مَعَهَا شَيْءٌ،

أَحَدِ الشُّرَكَاءِ، (وَلَا رَدَّ عَوَضٍ) مِنْ وَاحِدٍ عَلَى غَيْرِهِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِإِجْبَارِ الْمُتَمَتِّعِ
مِنْهَا إِذَا كَمَلَتْ شُرُوطُهُ، (فَيُجْبَرُ شَرِيكُ أَوْ وَلِيُّهُ) إِنْ كَانَ الشَّرِيكُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ،
وَلَوْ كَانَ وَلِيُّهُ حَاكِمًا بَطْلَبِ الشَّرِيكِ الْآخَرَ أَوْ وَلِيِّهِ، (وَيَقْسِمُ حَاكِمٌ عَلَى غَائِبٍ
مِنْهُمَا)؛ أَيِ: الشَّرِيكِ وَوَلِيِّهِ؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَيْهِ، فَجَازَ الْحُكْمُ بِهِ كَسَائِرِ الْحُقُوقِ
(بَطْلَبِ شَرِيكٍ أَوْ وَلِيِّهِ) إِنْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ (قَسَمَ مُشْتَرَكٍ)، مَفْعُولٌ (طَلَبَ) (مِنْ
مَكِيلِ جِنْسٍ)؛ كَحُبُوبٍ، وَمَنَاعٍ، وَتَمَرٍ، وَزَبِيبٍ، وَلَوْزٍ، وَفُسْتَقٍ، وَبُنْدُقٍ، وَنَحْوِهِ
مِمَّا يُكَالُ^(٢) مِنَ الثَّمَارِ، وَكَذَا أَشْنَانٌ وَنَحْوُهُ، (أَوْ مَوْزُونِهِ)؛ أَيِ: الْجِنْسِ؛ كَذَهَبٍ،
وَفِضَّةٍ، وَنُحَاسٍ، وَرَصَاصٍ، وَنَحْوِهِ.

(مَسَّتُهُ النَّارُ؛ كَدْبَسٍ، وَخَلَّ تَمْرٍ، وَسَكَّرٍ، أَوْ لَا؛ كَدْهْنٍ) مِنْ سَمَنِ وَزَيْتٍ
وَنَحْوِهِمَا^(٣)، (وَلَبَنٍ، وَخَلَّ عِنَبٍ، وَمِنْ قَرْيَةٍ، وَدَارٍ كَبِيرَةٍ، وَدُكَّانٍ، وَأَرْضٍ
وَاسِعَتَيْنِ، وَبَسَاتَيْنِ، وَلَوْ لَمْ تَتَسَاوِ أَجْزَاؤُهَا إِذَا أَمَكْنَ قَسْمُهَا بِالتَّعْدِيلِ؛ بَأَنْ
لَا يُجْعَلَ مَعَهَا شَيْءٌ)، وَيُشْتَرَطُ لِإِجْبَارِ الْحَاكِمِ عَلَى الْقِسْمَةِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ: ثُبُوتُ
مُلْكِ الشُّرَكَاءِ، وَيَأْتِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَثُبُوتُ أَنْ لَا ضَرَرَ فِيهَا، وَثُبُوتُ إِمْكَانِ تَعْدِيلِ

(١) سقط من «ح».

(٢) في «ق»: «يؤكل».

(٣) قوله: «مسته النار . . . ونحوهما» سقط من «ق».

وَمَنْ دَعَا شَرِيكَهٗ فِي بُسْتَانٍ^(١) إِلَى قَسْمِ شَجَرِهِ فَقَطَّ لَمْ يُجْبَرْ، وَإِلَى قَسْمِ
أَرْضِهِ أُجْبِرَ، وَدَخَلَ شَجَرٌ لَا زَرْعٌ تَبَعًا، وَمَنْ بَيْنَهُمَا أَرْضٌ فِي بَعْضِهَا
نَخْلٌ وَفِي بَعْضٍ شَجَرٌ غَيْرُهُ، أَوْ يَشْرَبُ سَيْحًا وَبَعْضُهَا بَعْلًا، قُدِّمَ
مَنْ.....

السَّهَامِ فِي الْمَقْسُومِ بِلَا شَيْءٍ يُجْعَلُ مَعَهَا، وَإِلَّا؛ فَلَا إِجْبَارَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.
وإن اجتمعت أُجْبِرَ الْمُتَمَتِّعُ؛ لِتَضَمُّنِهَا إِزَالَةَ ضَرَرِ الشَّرْكَهٗ^(٢)، وَحُصُولِ النَّفْعِ
لِكُلِّ مِنَ الشُّرَكَاءِ؛ لِأَنَّ نَصِيبَ كُلِّ مِنْهُمُ^(٣) إِذَا تَمَيَّزَ، كَانَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِحَسَبِ
اِخْتِيَارِهِ، وَأَنْ يَغْرِسَ وَيُنَيِّ^(٤)، وَيَجْعَلَ سَاقِيَةً وَمَا شَاءَ^(٥)، وَلَا يُمَكِّنُهُ ذَلِكَ مَعَ
الاشْتِرَاكِ.

(وَمَنْ دَعَا شَرِيكَهٗ فِي بُسْتَانٍ إِلَى قَسْمِ شَجَرِهِ فَقَطَّ؛ أَي: دُونَ أَرْضِهِ، (لَمْ
يُجْبَرْ) شَرِيكَهٗ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّجَرَ الْمَغْرُوسَ تَابِعٌ لَأَرْضِهِ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِنَفْسِهِ؛ وَلِهَذَا
لَا تَثْبُتُ فِيهِ شُفْعَةٌ إِذَا بَاعَ بِدُونِ أَرْضِهِ، (و) إِنْ دَعَا شَرِيكَهٗ فِي بُسْتَانٍ (إِلَى قَسْمِ
أَرْضِهِ، أُجْبِرَ، وَدَخَلَ شَجَرٌ) فِي الْقِسْمَةِ (لَا زَرْعٌ تَبَعًا) لِلأَرْضِ؛ كَالْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ.
(وَمَنْ بَيْنَهُمَا أَرْضٌ فِي بَعْضِهَا نَخْلٌ وَفِي بَعْضِهَا شَجَرٌ غَيْرُهُ؛ أَي: النَّخْلُ؛
كَالْمِشْمِشِ وَالْجَوْزِ، (أَوْ) بَعْضُهَا (يَشْرَبُ سَيْحًا وَبَعْضُهَا) يَشْرَبُ (بَعْلًا)، وَطَلَبَ
أَحَدُهُمَا قِسْمَةً كُلٌّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ وَطَلَبَ الْآخَرُ قِسْمَتَهَا أَغْيَانًا بِالْقِيَمَةِ، (قُدِّمَ مَنْ

(١) فِي «ف»: «بساتين».

(٢) فِي «ق»: «الشريك».

(٣) فِي «ق»: «منهما».

(٤) فِي «ق»: «ويسقي».

(٥) قَوْلُهُ: «وَمَا شَاءَ» سَقَطَ مِنْ «ق».

يَطْلُبُ قِسْمَةَ كُلِّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ إِنْ أَمَكَنْتَ تَسْوِيَةً فِي جَيِّدِهِ وَرَدِيئِهِ،
وَالْأَقْسَمَتِ أَعْيَانًا^(١) بِالْقِيَمَةِ إِنْ أَمَكَنْ التَّعْدِيلُ، وَإِلَّا فَأَبَى أَحَدُهُمَا لَمْ
يُجْبَرْ، وَهَذَا النَّوعُ إِفْرَازٌ، فَيَصِحُّ قِسْمُ لَحْمٍ هَدْيٍ وَأَضَاحِيٍّ، وَقِسْمُ
مَكِيلٍ وَزَنًا وَعَكْسُهُ وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ بِالْمَجْلِسِ لَا رَطْبٍ مِنْ^(٢) شَيْءٍ
بِيَابِسِهِ،

يَطْلُبُ قِسْمَةَ كُلِّ عَيْنٍ عَلَى حِدَةٍ، إِنْ أَمَكَنْتَ تَسْوِيَةً فِي جَيِّدِهِ وَرَدِيئِهِ؛ لَأَنَّهُ أَقْرَبُ
إِلَى التَّعْدِيلِ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَقًّا فِي الْجَمِيعِ، (وَإِلَّا) يُمَكِّنُ التَّسْوِيَةَ فِي جَيِّدِهِ
وَرَدِيئِهِ، (قُسِمَتِ أَعْيَانًا بِالْقِيَمَةِ إِنْ أَمَكَنْ التَّعْدِيلُ) بِالْقِيَمَةِ، (وَإِلَّا) يُمَكِّنُ التَّعْدِيلُ
بِهَا، (فَأَبَى أَحَدُهُمَا) الْقِسْمَةَ، (لَمْ يُجْبَرْ)؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ تَعْدِيلِ السَّهَامِ الَّذِي هُوَ
شَرْطُهَا، (وَهَذَا النَّوعُ)؛ أَيُ: قِسْمَةُ الْإِجْبَارِ (إِفْرَازٌ) لِحَقِّ^(٣) أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ مِنْ حَقِّ^(٤)
الْآخَرِ، يُقَالُ: فَرَزْتُ الشَّيْءَ وَأَفَرَزْتُهُ: إِذَا عَزَلْتَهُ مِنَ الْفِرْزَةِ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ، فَكَأَنَّ
الْإِفْرَازَ اقْتِطَاعُ لِحَقِّ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ، وَلَيْسَتْ بَيْعًا؛ لِأَنَّهَا تُخَالِفُهُ فِي الْأَحْكَامِ
وَالْأَسْبَابِ كَسَائِرِ الْعُقُودِ، وَلَوْ كَانَتْ بَيْعًا، لَمْ تَصِحَّ بِغَيْرِ رِضَا الشَّرِيكِ، وَلَوْ جَبَتْ
فِيهَا الشُّفْعَةُ، وَلَمَّا لَزِمَتْ بِالْقُرْعَةِ.

(فَيَصِحُّ قِسْمُ لَحْمٍ هَدْيٍ، وَ) لَحْمٍ (أَضَاحِيٍّ، وَقِسْمُ مَكِيلٍ وَزَنًا وَعَكْسُهُ)؛
كَقِسْمِ مَوْزُونٍ كَيْلًا، (وَإِنْ لَمْ يُقْبَضْ بِالْمَجْلِسِ) مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا.
وَ(لَا) يَصِحُّ قِسْمُ (رَطْبٍ مِنْ شَيْءٍ) رِبَوِيٍّ (بِيَابِسِهِ)؛ كَأَن يَكُونَ بَيْنَ اثْنَيْنِ

(١) سقط من «ح».

(٢) سقط من «ح».

(٣) في «ق»: «حق».

(٤) سقط من «ق».

وَتَمْرٍ يُخْرَصُ خَرْصًا، وَمَرْهُونٍ، وَمَوْقُوفٍ وَلَوْ عَلَى جِهَةٍ، خِلَافًا لَهُ...
 قَفِيزٌ رُطْبًا، وَقَفِيزٌ تَمْرًا، وَرِطْلٌ لَحْمٍ نِيءٍ، وَرِطْلٌ لَحْمٍ مَشْوِيٍّ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَأْخُذَ
 أَحَدُهُمَا التَّمْرَ أَوْ اللَّحْمَ الْمَشْوِيَّ، وَالْآخَرُ الرُّطْبَ أَوْ اللَّحْمَ النَّيَّءَ؛ لَوْجُودِ الرِّبَا
 الْمُحَرَّمِ؛ لِأَنَّ حِصَّةَ كُلِّ مِنْهُمَا مِنْ أَحَدِهِمَا تَقَعُ بَدَلًا عَنْ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مِنَ الْآخَرِ،
 فَيَنْفُتُ التَّسَاوِي الْمُعْتَبَرُ فِي بَيْعِ الرَّبَوِيِّ بِجِنْسِهِ.

(و) يَصِحُّ قَسْمُ (تَمْرٍ يُخْرَصُ) مِنْ تَمْرٍ، وَعِنَبٍ، وَزَبِيبٍ، وَرُطْبٍ (خَرْصًا،
 (و) قَسْمُ (مَرْهُونٍ)، فَلَوْ رَهَنَ شَرِيكُ سَهْمًا مَشَاعًا ثُمَّ قَاسَمَ شَرِيكُهُ، صَحَّ، وَلَوْ بغيرِ
 إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ، وَاخْتَصَّ قَسْمُهُ بِالرَّهْنِ، (و) يَصِحُّ قَسْمُ (مَوْقُوفٍ وَلَوْ) كَانَ مَوْقُوفًا
 (على جِهَةٍ) وَاحِدَةٍ.

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ - أَي: الْأَصْحَابِ - لَا فَرْقَ؛ أَي: بَيْنَ كَوْنِ
 الْوَقْفِ عَلَى جِهَةٍ أَوْ جِهَتَيْنِ، قَالَ: وَهُوَ^(١) أَظْهَرُ، وَفِي «الْمَبْهَجِ» لَزُومُهَا إِذَا اقْتَسَمُوا
 بَأَنْفُسِهِمْ، وَكَذَا إِنْ تَهَايَؤُوا^(٢)، (خِلَافًا لَهُ)؛ أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»؛ فَإِنَّهُ قَالَ: فَأَمَّا
 عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ: فَلَا تُقَسَّمُ عَيْنُهُ قِسْمَةً لَازِمَةً اتِّفَاقًا؛ لِتَعْلُقِ حَقِّ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ وَالثَّلَاثَةِ،
 لَكِنْ تَجُوزُ الْمُهَيَاةُ، وَهِيَ قِسْمَةُ الْمَنَافِعِ، انْتَهَى^(٣).

وَمَا قَالَهُ فِي «الْإِقْنَاعِ» وَجْهٌ لِلْأَصْحَابِ نَقَلَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٤) وَاخْتَارَهُ^(٥)،

(١) قوله: «على جهة... وهو» سقط من «ق».

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١١/ ٢٤٢)، وما بين معكوفتين زيادة من «شرح منتهى الإرادات»
 للبهوتي (٣/ ٥٤٩).

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٤/ ٤٦٨).

(٤) كذا في «ق» بزيادة: «عنهم».

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣١/ ١٩٧).

بِلَا رَدٍّ، وَمَا بَعْضُهُ وَقَفَ بِلَا رَدٍّ عَوَضٍ مِنْ رَبِّ الطَّلَقِ، وَتَصَحَّحُ إِنْ تَرَضِيًا
بَرَدٍّ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ، وَلَا يَحْنُثُ بِهَا مَنْ حَلَفَ لَا يَبِيعُ، وَمَتَى ظَهَرَ فِيهَا
غَبْنٌ فَاحْشُ بَطَلَتْ، وَلَا شُفْعَةٌ فِي نَوْعِيهَا، وَيُفْسَخَانِ بِعَيْبٍ، وَيَصَحَّحُ أَنْ
يَتَقَاسَمَا بِأَنْفُسِهِمَا، وَأَنْ يَنْصَبَا قَاسِمًا، وَأَنْ يَسْأَلَا حَاكِمًا نَصْبَهُ، . . .

وإنما تصحح قسمة الوقف إذا كان على جهة فأكثر (بلا رد) عوض من أحد الجانبيين؛
لأن العوض إنما يرده من يكون نصيبه أرجح^(١) في مقابلة الزائد، فهو اعتياض عن
بعض الوقف؛ كييعه.

(و) يصح قسم (ما)؛ أي: مكان (بعضه وقف) وبعضه طلق (بلا رد عوض
من رب الطلق) بكسر الطاء، وهو لغة: الحلال، وسُمي المملوك طلقاً؛ لِحَلِّ جميع
التصرفات فيه؛ من بيع، وهبة، ورهن، وغيرها، بخلاف الوقف، فإن كان العوض
من رب الطلق، لم يجز؛ لأنه يبذله لأخذ ما يقابله من الوقف، ويبيعه غير جائز،
(وتصحح) القسمة (إن تراضيا)؛ أي: الموقوف عليه ورب الطلق (بردد من أهل
الوقف)؛ لأنهم يأخذون بعض الطلق، ويبيعه جائز، (ولا يحنث بها)؛ أي: قسمة
الإجبار (من حلف لا يبيع)؛ لأنها إفراز لا بيع، (ومتى ظهر فيها)؛ أي: قسمة
الإجبار (غبن فاحش بطلت)؛ لتبين فساد الإفراز.

(ولا شفعة في نوعيها)؛ أي: قسمة التراضي وقسمة الإجبار؛ لأنها لو ثبت
لأحدهما على الآخر، لثبت للآخر عليه، فيتنايان، (ويفسخان بعيب) ظهر في
نصيب أحدهما، (ويصحح) من الشريكين (أن يتقاسما بأنفسهما، وأن ينصبا قاسماً)
بأنفسهما؛ لأن الحق لا يعدوهُما، (و) لهما (أن يسألا حاكماً نصبه)؛ أي:
القاسم؛ لأنه أعلم بمن يصلح للقسمة، وإذا سألوه، وجبت عليه إجابتهم؛

(١) سقط من «ق».

وَيُشْتَرَطُ إِسْلَامُهُ وَعَدَالَتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِهَا، زَادَ الْمُؤَفَّقُ: عَارِفٌ^(١) بِالْحِسَابِ،
فَلَا تَلْزَمُ قِسْمَةُ نَحْوِ كَافِرٍ إِلَّا بِرِضَاهُمْ، وَيَتَحَرَّى الْعَدْلَ، قَالَ الشَّيْخُ:
لَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّ مَنْ قَسَمَ شَيْئًا يَلْزَمُهُ^(٢) أَنْ يَتَحَرَّى الْعَدْلَ، وَيَتَّبِعَ مَا هُوَ
أَرْضَى^(٣) اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيَكْفِي.....

لِقَطْعِ النَّزَاعِ.

(وَيُشْتَرَطُ إِسْلَامُهُ)؛ أَي: الْقَاسِمُ إِذَا نَصَبَهُ حَاكِمٌ، (و) يُشْتَرَطُ (عَدَالَتُهُ)؛
لِتَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْقِسْمَةِ، (و) يُشْتَرَطُ (مَعْرِفَتُهُ بِهَا)؛ أَي: بِالْقِسْمَةِ؛ لِيَحْصُلَ الْمَقْصُودُ؛
لَأَنَّ غَيْرَ الْعَارِفِ لَا يُمَكِّنُهُ تَعْدِيلُ السَّهَامِ، لَا حُرِّيَّتُهُ، فَتَصِحَّ مِنْ عَبْدٍ، (زَادَ الْمُؤَفَّقُ)
وَالشَّارِحُ وَالزَّرْكَشِيُّ: (عَارِفٌ بِالْحِسَابِ)^(٤)؛ لِأَنَّهُ كَالْخَطِّ لِلْكَاتِبِ^(٥)، (فَلَا تَلْزَمُ
قِسْمَةُ نَحْوِ كَافِرٍ)؛ كَفَاسِقٍ، وَجَاهِلٍ بِالْقِسْمَةِ (إِلَّا بِرِضَاهُمْ) بِهَا؛ كَمَا لَوْ اقْتَسَمُوا
بِأَنْفُسِهِمْ، (وَيَتَحَرَّى) الْقَاسِمُ (الْعَدْلَ)؛ أَي: يَعْدِلُ السَّهَامَ بِالْأَجْزَاءِ إِنْ تَسَاوَتْ؛
كَالْمَائِعَاتِ، وَالْمِكْيَلَاتِ مِنَ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ، وَكَالْأَرْضِ الْمُتَسَاوِيَةِ
جَوْدَةً أَوْ رَدَاءَةً.

(قَالَ الشَّيْخُ) تَقْيُّ الدِّينِ: (لَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّ مَنْ قَسَمَ شَيْئًا يَلْزَمُهُ أَنْ يَتَحَرَّى
الْعَدْلَ، وَيَتَّبِعَ مَا هُوَ أَرْضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ)^(٦)، وَلَا يُحَابِي، وَلَا يُدَاهِنُ، (وَيَكْفِي)

(١) فِي «ف»: «عَارِفًا».

(٢) فِي «ف»: «يَلْزَمُ».

(٣) فِي «ف»: «الرَّضَا».

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠ / ١٤٩)، و«شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣ / ٥٥٠)،
و«شرح الزركشي على مختصر الخرقي» (٣ / ٣٨٧).

(٥) فِي «ق»: «لأنها كالخط للكتاب».

(٦) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٥١٠).

وَاحِدٌ لَا مَعَ تَقْوِيمٍ إِلَّا بِقَاسِمَيْنِ، وَتُبَاحُ أُجْرَتُهُ، وَتُسَمَّى: الْقُسَامَةُ، بِضَمِّ الْقَافِ، وَهِيَ بِقَدْرِ الْأَمْلَاكِ.....

قَاسِمٌ (وَاحِدٌ) حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي الْقِسْمَةِ تَقْوِيمٌ؛ كَالْحَاكِمِ، وَ(لَا) يَكْفِي وَاحِدٌ (مَعَ تَقْوِيمٍ)، فَإِنْ احتِيجَ إِلَى تَقْوِيمٍ، فَلَا يَكْفِي التَّقْوِيمُ (إِلَّا بِقَاسِمَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ شَهَادَةٌ بِالْقِيَمَةِ، فَاعتَبِرَ النَّصَابُ كِبَاقي الشَّهَادَاتِ، (وَتُبَاحُ أُجْرَتُهُ)؛ أَي: إعطاؤها وأخذها؛ لِأَنَّهَا عَوَضٌ عَنْ عَمَلٍ لَا يَخْتَصُّ فاعلهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْبَةِ، (وَتُسَمَّى) أُجْرَةُ الْقَاسِمِ (الْقُسَامَةُ بِضَمِّ الْقَافِ)، ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ^(١).

وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ: «إِيَّاكُمْ وَالْقُسَامَةَ» قِيلَ: وَمَا الْقُسَامَةُ؟ قَالَ: «الشَّيْءُ يَكُونُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيُنْقَضُ مِنْهُ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَإِنَّمَا جَاءَ هَذَا فِيمَنْ وَلِيَ أَمْرَ قَوْمٍ وَكَانَ عَرِيفًا لَهُمْ أَوْ نَقِيًّا لَهُمْ، فَإِذَا قَسَمَ بَيْنَهُمْ سِهَامَهُمْ، أَمْسَكَ مِنْهَا شَيْئًا لِنَفْسِهِ يَسْتَأْثِرُ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ ذَكَرَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مُرْسَلًا نَحْوَهُ، قَالَ فِيهِ: الرَّجُلُ عَلَى الْفِتْنَامِ مِنَ النَّاسِ، فَيَأْخُذُ مِنْ حَظِّ هَذَا وَمِنْ حَظِّ هَذَا^(٣).
الْفِتْنَامُ^(٤): الْجَمَاعَاتُ^(٥).

(وهي)؛ أَي: أُجْرَةُ قَاسِمٍ عَلَى الشُّرَكَاءِ (بِقَدْرِ الْأَمْلَاكِ) نَصًّا، قَالَ فِي

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٢/ ٣٣٩).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٨٣).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٨٤).

(٤) فِي «ج، ق» فِي الْمَوْضِعَيْنِ: «الْقِيَامُ»، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصْدَرِي التَّخْرِيجِ.

(٥) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٢/ ٣٣٩).

وَلَوْ شَرَطَ خِلَافَهُ، وَلَا يَنْفَرِدُ بَعْضُ بِلَادٍ بِاسْتِجَارٍ، وَكَقَاسِمٍ فِي وَجُوبِ
الْأُجْرَةِ حَافِظٌ وَشَاهِدٌ يَقْسِمُ الْبِلَادَ وَنَحْوَهُ، وَمَتَى لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ حَاكِمٍ
أَنَّهُ لَهُمْ قِسْمُهُ جَوَازًا،

«الإنصاف»: على الصحيح من المذهب^(١)، (ولو شرط خلافه)، فالشرط لاغٍ،
والأجرة على الجميع، سواء طلبوا القسمة، أو طلبها أحدهم، وفي «الإقناع»:
ما لم يكن شرط^(٢)، قال في «شرحه»: فيتبع على ما في «الكافي»^(٣)، وكان على
المُصنّف أن يقول: خلافًا له، (ولا ينفرد بعضُ الشُّركاءِ (بِاسْتِجَارٍ) قَاسِمٍ؛ لأنَّ
أُجْرَتَهُ عَلَى الشُّركاءِ كُلِّهِمْ عَلَى قَدَرِ أَمْلَاقِهِمْ، (وَكَقَاسِمٍ فِي وَجُوبِ الْأُجْرَةِ حَافِظٌ
وَشَاهِدٌ يَقْسِمُ الْبِلَادَ، وَنَحْوَهُ)؛ كَوَكِيلٍ، وَأَمِينٍ لِحِفْظِ الزَّرْعِ الَّذِي يُؤْخَذُ خَرَاجُهُ
عَلَى مَالِكٍ وَفَلَّاحٍ.

قال الشيخ تقي الدين: يعنى بقدر الأملاك؛ كأجرة القاسم، وقال: إذا مانهم
الفلاح بقدر ما عليه لهم من الأجرة، أو بقدر ما يستحقه الضيف، قال: وإن لم
يأخذ الوكيل لنفسه إلا قدر أجرة عمله بالمعروف، والزيادة يأخذها المقتطع، فالمقتطع
هو الذي ظلم الفلاحين^(٤).

(ومتى لم يثبت عند حاكم أنه؛ أي: ما تراءى قسمته (لهم)؛ أي: لمريدي
قسمته، (قسمه جوازاً) بتراضيههم لإقرارهم، واليد دليل المُلْك، وإن لم يثبت بها،
ولا منازع لهم ظاهراً، والقضاء عليهم بإقرارهم لا على غيرهم، ذكره القاضي.

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١١ / ٣٥٥).

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٤ / ٤٦٩).

(٣) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (١٥ / ٢٠٧).

(٤) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٣٨).

وَذَكَرَ فِي كِتَابِ الْقِسْمَةِ أَنَّهَا بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُمْ مِلْكُهُ.

* * *

فَصْلٌ

وَتُعَدَّلُ سِهَامُ بِالْأَجْزَاءِ إِنْ تَسَاوَتْ، وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ اخْتَلَفَتْ، وَبِالرَّدِّ
إِنْ اقْتَضَتْهُ،

(وذكر) القاضي (في كتاب القسمة: أنها)؛ أي: القسمة (بمجرد دعواهم ملكه)؛ أي: المقسوم؛ لئلا يتوهم من بعده صدور القسمة بعد ثبوت ملكهم، فيؤدى إلى ضرر من يدعى في العين حقاً، فإن لم يتفقوا على طلب القسمة، لم يقسمه حتى يثبت أنه ملكهم، ولا إجبار قبله؛ لأنه حكم على الممتنع من الشركاء، فلا يثبت إلا بما يثبت به الملك لخصمه، بخلاف حالة الرضا.

(فَصْلٌ)

(وتعدل سهام بالأجزاء)؛ أي: أجزاء المقسوم (إن تساوت)؛ كالمكيلات والموزونات، والأرض التي ليس بعضها أجود من بعض، ولا بناء بها، ولا شجر، سواء استوت الأنصباء، أو اختلفت، (و) تعدل (بالقيمة إن اختلفت) أجزاء المقسوم قيمة، استوت الأنصباء أو اختلفت، فيجعل السهم من الرديء أكثر من الجيد؛ بحيث تساوى قيمتهما؛ كأرض بعضها أجود من بعض، أو ببنائها، أو بها شجر مختلف؛ لأنه لما تعدل التعديل بالأجزاء، لم يبق إلا التعديل بالقيمة، وسواء اتفقت السهام أو اختلفت، (و) تعدل سهام (بالرد إن اقتضته)؛ أي: الرد؛ بأن لم يمكن تعديل السهام بالأجزاء ولا بالقيمة؛ فتعدل بالرد؛ بأن يجعل لمن يأخذ الرديء أو القليل دراهم على من يأخذ الجيد أو الأكثر.

ثُمَّ يُقْرَعُ، وَكَيْفَمَا أُقْرِعَ جَازَ، وَالْأَحْوَطُ كِتَابَةُ اسْمِ كُلِّ شَرِيكَ بِرُقْعَةٍ، ثُمَّ تَدْرَجُ فِي بِنَادِقٍ مِنْ طِينٍ أَوْ شَمْعٍ مُتَسَاوِيَةٍ قَدْرًا وَوَزْنًا، وَيُقَالُ لِمَنْ يَحْضُرُ ذَلِكَ: أَخْرِجْ بُنْدَقَةً عَلَى هَذَا السَّهْمِ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ فَهُوَ لَهُ، ثُمَّ كَذَلِكَ الثَّانِي، وَالْبَاقِي لِلثَّلَاثِ إِذَا اسْتَوَتْ سِهَامُهُمْ، وَكَانُوا ثَلَاثَةً، وَإِنْ كَتَبَ اسْمَ كُلِّ سَهْمٍ بِرُقْعَةٍ.....

(ثُمَّ يُقْرَعُ) بَيْنَ الشُّرَكَاءِ لِإِزَالَةِ الْإِبْهَامِ، فَمَنْ خَرَجَ لَهُ سَهْمٌ، صَارَ لَهُ، (وَكَيْفَمَا أُقْرِعَ جَازَ)، قَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: إِنْ شَاءَ رِقَاعًا، وَإِنْ شَاءَ خَوَاتِيمَ^(١)، يَطْرَحُ ذَلِكَ فِي حَجَرٍ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ، وَيَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ خَاتِمٌ مُعَيَّنٌ، ثُمَّ يُقَالُ: أَخْرِجْ خَاتِمًا عَلَى هَذَا السَّهْمِ، فَمَنْ خَرَجَ خَاتِمُهُ، فَهُوَ لَهُ، وَعَلَى هَذَا: فَلَوْ أُقْرِعَ بِالْحَصَى أَوْ غَيْرِهِ، جَازَ، (وَالْأَحْوَطُ كِتَابَةُ اسْمِ كُلِّ شَرِيكَ بِرُقْعَةٍ، ثُمَّ تَدْرَجُ) الرِّقَاعُ (فِي بِنَادِقٍ مِنْ طِينٍ، أَوْ شَمْعٍ مُتَسَاوِيَةٍ قَدْرًا)؛ أَي: حَجْمًا (وَوَزْنًا، وَيُقَالُ لِمَنْ يَحْضُرُ ذَلِكَ)؛ أَي: عَمَلِ الْبِنَادِقِ بَعْدَ طَرَحِهَا فِي حَجَرِهِ وَنَحْوِهِ: (أَخْرِجْ بُنْدَقَةً عَلَى هَذَا السَّهْمِ، فَمَنْ خَرَجَ اسْمُهُ، فَهُوَ)؛ أَي: السَّهْمُ الَّذِي خَرَجَ اسْمُهُ عَلَيْهِ (لَهُ)؛ لِأَنَّهُ تَمَيَّزَ سَهْمُهُ بِخُرُوجِ اسْمِهِ عَلَيْهِ، (ثُمَّ كَذَلِكَ) الشَّرِيكَ (الثَّانِي) يَفْعَلُ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِالْأَوَّلِ، (و) السَّهْمُ (الْبَاقِي لِلثَّلَاثِ إِذَا اسْتَوَتْ سِهَامُهُمْ، وَكَانُوا ثَلَاثَةً)؛ لِتَعَيُّنِ السَّهْمِ الثَّلَاثِ لِلْمُتَأَخِّرِ خُرُوجِ اسْمِهِ؛ لِزَوَالِ الْإِبْهَامِ^(٢) بِخُرُوجِ اسْمِ الْأَوَّلِينَ، (وَإِنْ كَتَبَ اسْمَ كُلِّ سَهْمٍ بِرُقْعَةٍ)، فَيَكْتُبُ فِي رُقْعَةِ السَّهْمِ^(٣) الَّذِي مِنْ جِهَةِ كَذَا، وَفِي

(١) فِي «ق»: «خَوَاتِمَ»، وَانْظُرْ: «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (ص: ٢٩٣).

(٢) فِي «ق»: «الْإِسْهَامَ».

(٣) فِي «ق»: «الْإِسْمَ».

ثُمَّ قَالَ: أَخْرِجْ بُنْدُقَةَ لِفُلَانٍ، وَبُنْدُقَةَ لِفُلَانٍ، إِلَى أَنْ يَنْتَهُوْا، جَارَ، وَإِنْ
اِخْتَلَفَتْ سِهَامُهُمْ كَنْصَفٍ وَثُلْثٍ وَسُدُسٍ، جُزْئٍ مَقْسُومٍ بِحَسَبِ أَقْلَاهَا
وَهُوَ هُنَا سِتَّةٌ، وَلَزِمَ إِخْرَاجُ الْأَسْمَاءِ عَلَى السَّهَامِ، فَيَكْتُبُ بِاسْمِ رَبِّ
النَّصْفِ ثَلَاثَ رِقَاعٍ، وَالثُّلْثِ رُفْعَتَيْنِ، وَالسُّدُسِ رُفْعَةً، بِحَسَبِ التَّجْزِئَةِ،
ثُمَّ يُخْرِجُ بُنْدُقَةَ عَلَى أَوَّلِ سَهْمٍ، فَإِنْ خَرَجَ اسْمُ رَبِّ النَّصْفِ أَخَذَهُ^(١)
مَعَ ثَانٍ وَثَالِثٍ، وَإِنْ خَرَجَ اسْمُ رَبِّ الثُّلْثِ أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ، ثُمَّ يُقْرَعُ بَيْنَ
الْآخَرِينَ كَذَلِكَ، وَالْبَاقِي لِلثَّالِثِ،

أُخْرَى السَّهْمِ الَّذِي مِنْ جِهَةٍ كَذَا إِلَى آخِرِ السَّهَامِ، وَدَرَجَهَا فِي بِنَادِقٍ كَمَا تَقَدَّمَ، (ثُمَّ
قَالَ) لِمَنْ لَمْ يَخْضُرْ عَلَى الْبِنَادِقِ: (أَخْرِجْ بُنْدُقَةَ لِفُلَانٍ، وَبُنْدُقَةَ لِفُلَانٍ) وَهَكَذَا (إِلَى
أَنْ يَنْتَهُوْا، جَارَ) ذَلِكَ، فَيَكُونُ لِكُلِّ مِنْهُمَا السَّهْمُ الَّذِي فِي بُنْدُقَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ إِلَّا
بُنْدُقَةٌ، فَالسَّهْمُ الَّذِي فِيهَا لِمَنْ تَأَخَّرَ اسْمُهُ مِنَ الشُّرَكَاءِ، (وَإِنْ اِخْتَلَفَتْ سِهَامُهُمْ؛
كَنْصَفٍ لَوَاحِدٍ، وَثُلْثٍ لآخَرَ، وَسُدُسٍ لآخَرَ، جُزْئٍ مَقْسُومٍ بِحَسَبِ أَقْلَاهَا)؛
أَيُّ: السَّهَامِ، (وَهُوَ هُنَا)؛ أَيُّ: فِي الْمِثَالِ (سِتَّةٌ)؛ لِأَنَّهَا مَخْرُجُ السُّدُسِ، (وَلَزِمَ
إِخْرَاجُ الْأَسْمَاءِ)؛ أَيُّ: أَسْمَاءُ الشُّرَكَاءِ (عَلَى السَّهَامِ)؛ لِمَا يَأْتِي.

(فَيَكْتُبُ بِاسْمِ رَبِّ النَّصْفِ ثَلَاثَ رِقَاعٍ، وَ) بِاسْمِ رَبِّ (الثُّلْثِ رُفْعَتَيْنِ،
وَ) بِاسْمِ رَبِّ (السُّدُسِ رُفْعَةً بِحَسَبِ التَّجْزِئَةِ، ثُمَّ يُخْرِجُ بُنْدُقَةَ عَلَى أَوَّلِ سَهْمٍ، فَإِنْ
خَرَجَ اسْمُ رَبِّ النَّصْفِ، أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ وَثَالِثٍ) يَلِيَانِهِ، (وَ) يُخْرِجُ الْقُرْعَةَ الثَّانِيَةَ عَلَى
السَّهْمِ الرَّابِعِ، فـ (إِنْ خَرَجَ اسْمُ رَبِّ الثُّلْثِ، أَخَذَهُ مَعَ ثَانٍ) يَلِيهِ، وَالْبَاقِي لِرَبِّ
السُّدُسِ، وَإِنْ خَرَجَتِ الْقُرْعَةُ ابْتِدَاءً لِرَبِّ السُّدُسِ، أَخَذَ السَّهْمَ وَحْدَهُ، وَإِنْ خَرَجَتْ
لِرَبِّ الثُّلْثِ، أَخَذَهُ مَعَ مَا يَلِيهِ، (ثُمَّ يُقْرَعُ بَيْنَ الْآخَرِينَ كَذَلِكَ، وَالْبَاقِي لِلثَّالِثِ)،

(١) فِي «ح»: «ثُمَّ إِنْ خَرَجَ أَخَذَهُ» بَدَلُ «فَإِنْ خَرَجَ ...».

وَتَلْزَمُ بِخُرُوجِ قُرْعَةٍ وَلَوْ فِيهَا فِيهِ رَدٌّ أَوْ ضَرَرٌ، وَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا

وإنما لزم إخراج الأسماء على السَّهَامِ؛ لأنها إذا خرجت رُقْعَةٌ فيها السَّهْمُ الثاني لصاحب السُّدُسِ وأخرى لصاحب النِّصْفِ أو الثُّلُثِ^(١) فيها السَّهْمُ الأوَّلُ، احتاج أن يأخذ نصيبه مُتَفَرِّقًا، فيَضَرُّرُ بذلك.

ثمَّ القِسْمَةُ أربعة أقسام:

أحدها: أن تتساوى السَّهَامُ وقيمة^(٢) الأجزاء.

الثاني: أن تختلف السَّهَامُ وتتساوى قيمة الأجزاء، وهذان القسمان تقدما في المتن.

الثالث: أن تتساوى السَّهَامُ وتختلف قيمة الأجزاء، فتُعدَّلُ الأرض بالقيمة، وتُجعل أسهُما مُتساوية القيمة، ويفعل في إخراج السَّهَامِ كالقِسْمِ الأوَّلِ.

الرابع: أن تختلف القيمة والسَّهَامُ، فتُعدَّلُ السَّهَامُ بالقيمة وتُجعل السَّهَامُ مُتساوية القيمة، وتُخرج الأسماء على السَّهَامِ كالقِسْمِ الثاني؛ لأنَّ التعديل هنا بالقيمة، وكلُّهُ يُعلمُ ممَّا تقدَّم.

(وتلزم) القِسْمَةُ (بخروج قرعة)؛ لأنَّ القاسمَ كحَاكِمٍ، وقُرْعَتُهُ حُكْمٌ، نصَّ عليه، (ولو) كانت القِسْمَةُ (فيما فيه رد) عوض، (أو ضرر) إذا تراضيا عليه، وخرجت القرعة؛ إذ القاسم يجتهد في تعديل السَّهَامِ؛ كاجتهاد الحاكم في طلب الحق، فوجب أن تلزم قرعته كقِسْمَةِ الإِجْبَارِ، وتقدَّم أنَّ قِسْمَةَ التَّرَاضِي يثبت فيها خيار المجلس، فلعله إذا لم يكن قاسم؛ بدليل قوله: (وإن خير أحدهما)؛ أي:

(١) قوله: «فيها السهم الثاني . . . الثلث» سقط من «ق».

(٢) في «ق»: «وتساوى قيمة».

الْآخَرَ فَبِرِضَاهُمَا^(١) وَتَفَرَّقَهُمَا .

* * *

فَصْلٌ

وَمَنْ ادَّعَى غَلَطًا فِيمَا تَقَاسَمَاهُ بَأَنْفُسِهِمَا وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا بِهِ؛
لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ وَلَوْ بَيِّنَةً، وَتُقْبَلُ بَيِّنَةٌ فِيمَا قَسَمَهُ قَاسِمٌ حَاكِمٌ، وَحَيْثُ
لَا بَيِّنَةٌ يَحْلِفُ مُنْكَرٌ،

الشَّرِيكِينَ (الْآخَرَ)؛ بَأَنَّ قَالَ: اخْتَرْتُ أَيَّ الْقِسْمَيْنِ شِئْتُ بِلَا قُرْعَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ قَاسِمٌ،
(ف) الْقِسْمَةُ تَلْزَمُ (بِرِضَاهُمَا وَتَفَرَّقَهُمَا) بِأَبْدَانِهِمَا؛ كَتَفَرَّقَ مُتَبَايِعَيْنِ .

(فَصْلٌ)

(وَمَنْ ادَّعَى) مِنَ الشُّرَكَاءِ (غَلَطًا) أَوْ حَيْفًا (فِيمَا) فِيهِ رَدُّ أَوْ ضَرَرٌ (تَقَاسَمَاهُ
بَأَنْفُسِهِمَا، وَأَشْهَدَا عَلَى رِضَاهُمَا بِهِ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ، وَلَوْ) أَتَى (بَيِّنَةً)، فَلَا تُسْمَعُ
دَعْوَاهُ، وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ، وَلَا يَحْلِفُ غَرِيْمُهُ؛ لِرِضَاهُ بِالْقِسْمَةِ عَلَى مَا وَقَعَ، فَيَلْزَمُ
رِضَاهُ بزيادةِ نَصِيبِ شَرِيكِهِ، (وَتُقْبَلُ) دَعْوَاهُ غَلَطًا أَوْ حَيْفًا (بَيِّنَةً) شَهِدَتْ بِهِ (فِيمَا
قَسَمَهُ قَاسِمٌ حَاكِمٌ)؛ لِأَنَّهُ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالْقِسْمَةِ، وَسُكُوتُهُ اسْتِنْدَ إِلَى ظَاهِرِ
حَالِ الْقَاسِمِ .

فَإِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ بَعْلَطِهِ، كَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا غَلَطَ بِهِ؛ كَمَنْ أَخَذَ دَيْنَهُ مِنْ
غَرِيْمِهِ ظَانًّا أَنَّهُ قَدَرُ حَقِّهِ، فَرَضِيَ بِهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ نَقْصُهُ، فَلَهُ الرُّجُوعُ بِنَقْصِهِ، (وَحَيْثُ
لَا بَيِّنَةٌ) تَشْهَدُ بِالْغَلَطِ (يَحْلِفُ مُنْكَرٌ) الْغَلَطِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِحَّةُ الْقِسْمَةِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ

(١) في «ح»: «برضاهما» .

وَكَذَا قَاسِمٌ نَصَبَاهُ، وَإِنْ اسْتُحِقَّ بَعْدَهَا مُعَيَّنٌ مِنْ حِصَّتَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ
لَمْ تَبْطُلْ فِيمَا بَقِيَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَرَرُ الْمُسْتَحَقِّ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ؛
كَسَدِّ طَرِيقِهِ أَوْ مَجْرَى مَائِهِ أَوْ ضَوْئِهِ وَنَحْوِهِ، فَتَبْطُلُ كَمَا لَوْ كَانَ فِي
إِحْدَاهُمَا أَوْ شَائِعاً وَلَوْ فِيهِمَا، وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ شَيْئاً أَنَّهُ مِنْ سَهْمِهِ تَحَالُفاً
وَنَقِضَتْ،

فيها، (وكذا قَاسِمٌ نَصَبَاهُ) بَأَنْفُسِهِمَا، فَقَسَمَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ ادَّعَى أَحَدُهُمَا الْغَلَطَ؛ فَيُقْبَلُ
بِيبْنَةٍ، وَإِلَّا؛ حَلَفَ مُنْكَرٌ.

(وَإِنْ اسْتُحِقَّ بَعْدَهَا)؛ أَيِ: الْقِسْمَةِ (مُعَيَّنٌ مِنْ حِصَّتَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ)^(١)، لَمْ
تَبْطُلْ (الْقِسْمَةُ) (فِيمَا بَقِيَ)^(٢)؛ كَمَا لَوْ كَانَ الْمَقْسُومُ عَيْنِينَ فَاسْتُحِقَّتْ إِحْدَاهُمَا، (إِلَّا
أَنْ يَكُونَ ضَرَرُ) الْمُعَيَّنِ (الْمُسْتَحَقِّ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا)؛ أَيِ: الشَّرِيكَيْنِ (أَكْثَرَ)
مِنْ ضَرَرِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ؛ (كَسَدِّ طَرِيقِهِ، أَوْ) سَدِّ (مَجْرَى مَائِهِ، أَوْ) سَدِّ (ضَوْئِهِ
وَنَحْوِهِ) مِمَّا فِيهِ ضَرَرٌ، (فَتَبْطُلُ) الْقِسْمَةُ؛ لِفَوَاتِ التَّعْدِيلِ؛ (كَمَا لَوْ كَانَ) الْمُسْتَحَقُّ
(فِي إِحْدَاهُمَا)؛ أَيِ: النَّصِيبَيْنِ وَحْدَهُ، (أَوْ) كَانَ (شَائِعاً، وَلَوْ فِيهِمَا)؛ أَيِ:
النَّصِيبَيْنِ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكٌ، فَإِنْ كَانَتِ الْقِسْمَةُ بِالتَّرَاضِي، فَتَمَّ شَرِيكٌ لَمْ يَرْضَ، وَإِنْ
كَانَتْ بِالْإِجْبَارِ، فَالْثَّلَاثُ لَمْ يُحْكَمْ عَلَيْهِ بِالْقِسْمَةِ.

(وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ) مِنَ الشَّرِيكَيْنِ (شَيْئاً) مِنَ الْمَقْسُومِ (أَنَّهُ مِنْ سَهْمِهِ) وَأَنْكَرَ
الْآخَرَ، (تَحَالُفاً)؛ أَيِ: حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخَرِ عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ، (وَنَقِضَتْ)
الْقِسْمَةُ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعَى بِهِ لَا يَخْرُجُ عَنْ مُلْكِهِمَا، وَلَا سَبِيلَ لِدَفْعِهِ لِمُسْتَحِقِّهِ مِنْهُمَا

(١) في هامش «ج»: «بأن اقتسما أرضاً فاستحقَّ من أحدهما قطعة معينة على السواء في
الحصتين».

(٢) في هامش «ج»: «أي: الأرض».

وَمَنْ كَانَ بَنَى أَوْ غَرَسَ فَخَرَجَ نَصِيبُهُ مُسْتَحَقًّا، فَقَلَعَ، رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ
بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ فِي قِسْمَةِ تَرَاضٍ فَقَطْ، وَلَمَنْ خَرَجَ فِي نَصِيبِهِ عَيْبٌ جَهْلُهُ
إِمْسَاكٌ مَعَ أَرْضٍ كَفَسَخَ، وَإِنْ اقْتَسَمُوا دَارًا ذَاتَ أَسْطَحَةٍ؛ لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ
مَنْعُ جَرَيَانِ الْمَاءِ بِلاَ شَرْطٍ،

بِدُونِ نَقْضِ الْقِسْمَةِ.

(وَمَنْ كَانَ) مِنَ الْمُقْتَسِمِينَ (بَنَى، أَوْ غَرَسَ) فِي نَصِيبِهِ، (فَخَرَجَ نَصِيبُهُ)
الْمَقْسُومُ (مُسْتَحَقًّا، فَقَلَعَ) بِنَاءَهُ أَوْ غَرَسَهُ، (رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ قِيَمَتِهِ فِي قِسْمَةِ
تَرَاضٍ فَقَطْ)؛ نَحْوُ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا دَارَانِ سَوِيَّيْنِ، فَتَرَاضِيَا عَلَى أَخْذِ كُلِّ مِنْهُمَا دَارًا
مِنْهُمَا، فَخَرَجَتْ إِحْدَاهُمَا مُسْتَحَقَّةً، فَقَلَعَ مُسْتَحَقُّهَا مَا غَرَسَهُ أَوْ بَنَاهُ فِيهَا الشَّرِيكَ،
فِيرَجَعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ قِيَمَةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ، فَحُكْمُهَا
حُكْمُهُ، بِخِلَافِ قِسْمَةِ الْإِجْبَارِ؛ فَإِنَّهَا إِفْرَازٌ، فَإِذَا ظَهَرَ نَصِيبُ أَحَدِهِمَا مُسْتَحَقًّا وَقَلَعَ
غَرَسَهُ أَوْ بَنَاهُ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى شَرِيكِهِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُغْرِهِ، وَلَمْ يَتَّقِلْ إِلَيْهِ مِنْ
جِهَتِهِ بَيْعٍ، وَإِنَّمَا أَفْرَزَ حَقَّهُ مِنْ حَقِّهِ.

(وَلَمَنْ خَرَجَ فِي نَصِيبِهِ) مِنَ الشُّرَكَاءِ (عَيْبٌ جَهْلُهُ) وَقْتَ الْقِسْمَةِ (إِمْسَاكٌ)
نَصِيبِهِ الْمَعْيَبِ (مَعَ) أَخْذِ (أَرْضِ) الْعَيْبِ مِنْ شَرِيكِهِ؛ (كَفَسَخَ)؛ أَيِ: كَمَا لَهُ فَسَخٌ
الْقِسْمَةِ كَالْمُشْتَرِي؛ لَوْجُودِ النَّقْصِ.

(وَإِنْ اقْتَسَمُوا)؛ أَيِ: الشُّرَكَاءِ (دَارًا ذَاتَ أَسْطَحَةٍ، لَمْ يَجْزُ لِأَحَدٍ) مِنْهُمْ
(مَنْعُ جَرَيَانِ الْمَاءِ)؛ لِتَقَدُّمِ الْأَسْتِحْقَاقِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ (بِلاَ شَرْطٍ) عَلَى مَنْعِهِ،
فَإِنْ كَانَ ثَمَّ شَرْطٌ فَيُوفَى بِهِ؛ لِحَدِيثِ: «الْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ»^(١).

وَلَا يَمْنَعُ دَيْنٌ عَلَى مَيِّتٍ لِلَّهِ أَوْ آدَمِيٍّ نَقَلَ تَرِكَتَهُ لَوَرَثَتِهِ، بِخِلَافِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِهَا مِنْ مُعَيَّنٍ مُوصًى بِهِ لِمَنْ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ، فَظُهُورُهُ بَعْدَ قِسْمَةِ لَا يُبْطَلُهَا، وَيَصِحُّ بَيْعُهَا وَرَهْنُهَا وَعِتْقُهُ قَبْلَ قَضَائِهِ وَلَوْ مَعَ عُسْرٍ وَارِثٍ، خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ،

(ولا يَمْنَعُ دَيْنٌ عَلَى مَيِّتٍ) سَوَاءً كَانَ (لِلَّهِ أَوْ لآدَمِيٍّ نَقَلَ) مُلْكُ (تَرِكَتِهِ) (لِ) مُلْكِ (وَرَثَتِهِ)، نَصًّا فَيَمْنَعُ أَفْلَسَ ثُمَّ مَاتَ، (بِخِلَافِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِهَا)؛ أَيِ: التَّرِكَةِ (مِنْ مُعَيَّنٍ مُوصًى بِهِ لِمَنْ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ)؛ كُفْرَاءً، وَمَسْجِدٍ، فَلَا يَنْتَقِلُ الْمُلْكُ فِي الْمَوْصًى بِهِ ^(١) إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْصِي.

وَأَمَّا الْمَوْصًى بِهِ لِمُعَيَّنٍ؛ كِفْلَانِ بْنِ فُلَانٍ، فَلَا يَنْتَقِلُ إِلَّا بِقَبُولِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَ الْقَبُولِ، مُلْكُهُ لِلْوَرَثَةِ وَنَمَائُؤُهُ لَهُمْ كَمَا تَقَدَّمَ فِي (الْوَصَايَا)، وَحَيْثُ عَلِمَ أَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْنَعُ نَقْلَ التَّرِكَةِ، (فَظُهُورُهُ)؛ أَيِ: الدَّيْنِ (بَعْدَ قِسْمَةِ) التَّرِكَةِ (لَا يُبْطَلُهَا)؛ أَيِ: الْقِسْمَةِ؛ لَصُدُورِهَا مِنَ الْمَالِكِ، (وَيَصِحُّ بَيْعُهَا)؛ أَيِ: التَّرِكَةِ قَبْلَ قَضَاءِ الدَّيْنِ إِنْ قَضَى ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ انْتِقَالُهَا لِلْوَرَثَةِ، وَإِلَّا نَقُضَ الْبَيْعُ ^(٣)، (و) يَصِحُّ (رَهْنُهَا)؛ أَيِ: التَّرِكَةِ قَبْلَ الْقَضَاءِ، وَكَذَا هِبَتُهَا، (و) يَصِحُّ (عِتْقُهُ) ^(٤)؛ أَيِ: الْعَبْدِ مِنَ التَّرِكَةِ مَعَ دَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ (قَبْلَ قَضَائِهِ)، وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ لِرَبِّ الدَّيْنِ، وَلَا يُنْقَضُ الْعِتْقُ، (وَلَوْ مَعَ عُسْرٍ وَارِثٍ)؛ كَعِتْقِ الرَّاهِنِ، وَالْجَانِي، وَأَوَّلَى (خِلَافًا لِابْنِ عَقِيلٍ)؛ فَإِنَّهُ اخْتَارَ أَنَّ الْعِتْقَ لَا يَنْفُذُ إِلَّا مَعَ يَسَارِ الْوَرَثَةِ؛ لِمَا فِيهِ

(١) فِي «ق»: «لَهُ».

(٢) أَيِ: الدَّيْنِ. انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٥٥٤).

(٣) قَوْلُهُ: «أَيِ: التَّرِكَةِ . . . الْبَيْعُ» سَقَطَ مِنْ «ق».

(٤) قَوْلُهُ: «قَبْلَ الْقَضَاءِ . . . (عِتْقُهُ)» سَقَطَ مِنْ «ق».

وَيَلْزَمُهُ وَفَاءُ الدَّيْنِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ فُسِخَ الْعَقْدُ.

وَيَتَّحُهُ احْتِمَالٌ: حَتَّى عِتْقٌ.

كَمَا لَوْ بَاعَ قِنْ جَانٍ أَوْ نَصَابٌ وَجِبَتْ فِيهِ، وَكَذَا لَوْ وَقَعَ إِنْسَانٌ أَوْ
بَهِيمَةٌ فِي بئرٍ حَفَرَهُ تَعَدِّيًّا بَعْدَ مَوْتِهِ،

مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْغَرِيمِ.

(وَيَلْزَمُهُ)؛ أي: يَلْزَمُ وَارِثًا بَاعَ التَّرَكَةَ مَعَ اسْتِغْرَاقِهَا بِالدَّيْنِ مُلْتَزِمًا لَضَمَانِهِ
(وَفَاءُ الدَّيْنِ، فَإِنْ تَعَدَّرَ) الْوَفَاءُ لِعَجْزِ الْوَارِثِ عَنْهُ (فُسِخَ الْعَقْدُ) وَاسْتَرِدَّتِ التَّرَكَةُ؛
لِيُوفَى مِنْهَا الدَّيْنُ، قَالَهُ فِي «الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ» بِمَعْنَاهُ^(١).

(وَيَتَّحُهُ) بـ (احْتِمَالٍ) قَوِيٌّ: إِذَا عَجَزَ الْوَارِثُ عَنْ وَفَاءِ الدَّيْنِ بَعْدَ أَنْ تَصَرَّفَ
بِالتَّرَكَةِ الْمُسْتَعْرِقَةِ بِهِ، يُنْقَضُ تَصَرُّفُهُ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِ (حَتَّى) وَلَوْ كَانَ تَصَرُّفُهُ بـ (عِتْقِ)
الْعَبْدِ الْمَمْرُوكِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْغُرَمَاءِ، فَإِنْ كَانَ قَادِرًا وَامْتَنَعَ مِنَ الْوَفَاءِ،
أُجْبِرَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يُنْقَضِ التَّصَرُّفُ، وَهُوَ مُتَّحُهُ^(٢).

(كَمَا لَوْ بَاعَ قِنْ جَانٍ، أَوْ) يَبِيعُ (نَصَابٌ وَجِبَتْ فِيهِ) الزَّكَاةُ، وَلَمْ يُؤَدِّ الْبَائِعُ
مَا وَجِبَ، فُسِخَ الْعَقْدُ، (وَكَذَا لَوْ وَقَعَ إِنْسَانٌ) فِي بئرٍ، (أَوْ) وَقَعَتْ (بَهِيمَةٌ فِي بئرٍ
حَفَرَهُ) شَخْصٌ (تَعَدِّيًّا)، فَتَلَفَ الْوَاقِعُ، وَكَانَ ذَلِكَ (بَعْدَ مَوْتِهِ)؛ أي: الْمُتَعَدِّي

(١) انظر: «القواعد» لابن رجب (ص: ٣٨).

(٢) أقول: قال في شرح «الإقناع» و«المنتهى»: لا ينقض العتق ولو أعسر الورثة؛ كالعبد
المرهون، وأولى، انتهى.

فهذا كما ترى يعارض الاحتمال مع ما فيه من التردد، ولم يصرح به أحد من المتأخرين،
فتوجيه شيخنا له غير ظاهر إلا على قول ابن عقيل، لكنه مرجوح وإن صوّبه في «الإنصاف»،
فتأمل، انتهى.

فَيُفْسَخُ لَهُ الْعَقْدُ، وَالنَّمَاءُ الْمُنْفَصِلُ بَعْدَ مَوْتِ الْوَارِثِ لَا حَقَّ لِرِغْمَاءَ فِيهِ
كَنَمَاءِ جَانٍ، وَمَتَى اقْتَسَمَا فَحَصَلَ الطَّرِيقُ فِي حِصَّةٍ وَاحِدٍ وَلَا مَنَفَذَ^(١)
لِلْآخِرِ بَطَلَتْ، وَأَيُّ وَقَعَتْ ظُلَّةٌ دَارٍ فِي نَصِيْبِهِ فَلَهُ.

بالْحَقْرِ، وَبَعْدَ بَيْعِ تَرَكَّتِهِ؛ فَيَلْزَمُ الْوَارِثُ دَفْعُ مَالِ الْجِنَايَةِ مِنْ ثَمَنِ التَّرِكَةِ؛ لَوْجُوبِهِ
عَلَى الْحَافِرِ، فَإِنْ عَجَزَ الْوَارِثُ عَنْ أَدَاءِ ذَلِكَ، (فَيُفْسَخُ لَهُ)؛ أَي: الْمَجْنِي عَلَيْهِ؛
أَي: لِأَجْلِهِ (الْعَقْدُ)؛ أَي: عَقْدُ الْبَيْعِ، وَتُسْتَرَدُّ التَّرِكَةُ؛ لِيُسْتَوْفَى مِنْهَا مَالُ الْجِنَايَةِ.

(وَالنَّمَاءُ الْمُنْفَصِلُ) مِنَ التَّرِكَةِ الَّذِي حَصَلَ بَغْلَائِهَا، أَوْ مِنْ أَثْمَارِ شَجَرِهَا،
أَوْ نَتَاجِ مَا شَبَّهَا وَنَحْوِهِ (بَعْدَ مَوْتِ الْوَارِثِ لَا حَقَّ لِرِغْمَاءَ فِيهِ)؛ لِأَنَّهُ مِنْ نَمَاءٍ مُلْكِهِ؛
(كَنَمَاءِ جَانٍ) لَا حَقَّ لَوَلِيِّ الْجِنَايَةِ فِيهِ، (وَمَتَى اقْتَسَمَا)؛ أَي: الشَّرِيكَانِ نَحْوَ دَارٍ
(فَحَصَلَ الطَّرِيقُ فِي حِصَّةٍ وَاحِدٍ) مِنْهُمَا؛ بِأَنْ حَصَلَ لِأَحَدِهِمَا مَا يَلِي الْبَابَ، وَلِلْآخِرِ
النَّصْفُ الدَّاخِلُ، (وَلَا مَنَفَذَ لِلْآخِرِ، بَطَلَتْ) الْقِسْمَةُ؛ لِعَدَمِ تَمَكُّنِ الدَّاخِلِ مِنَ
الِانْتِفَاعِ بِمَا حَصَلَ لَهُ بِالْقِسْمَةِ، فَلَا تَكُونُ السَّهَامُ مُعَدَّلَةً؛ لَوْجُوبِ التَّعْدِيلِ فِي جَمِيعِ
الْحُقُوقِ، (وَأَيُّ) الشُّرَكَاءِ (وَقَعَتْ ظُلَّةٌ دَارٍ فِي نَصِيْبِهِ) عِنْدَ الْقِسْمَةِ، (ف) هِيَ (لَهُ)
بِمُطْلَقِ الْعَقْدِ؛ لَوْ قُوعِ الْقِسْمَةِ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: وَالظُّلَّةُ: شَيْءٌ كَالصُّفَّةِ يُسْتَرُّ بِهِ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ^(٢).

* * *

(١) قوله: «ولا منفذ» سقط من «ح».

(٢) انظر: «القاموس المحيط» للفيروزآبادي (ص: ١٣٢٩)، (مادة: ظلل).

بَابُ الدَّعَاوِي وَالْبَيِّنَاتِ

الدَّعْوَى: إِضَافَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقَ شَيْءٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ أَوْ ذِمَّتِهِ، وَالْمُدَّعَى: مَنْ يُطَالِبُ غَيْرَهُ بِحَقٍّ، أَوْ إِذَا سَكَتَ تَرْكٌ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ: الْمُطَالِبُ،

(بَابُ الدَّعَاوِي وَالْبَيِّنَاتِ)

الدَّعَاوَى: جَمْعُ دَعْوَى، مَأْخُوذَةٌ مِنَ الدُّعَاءِ، وَهِيَ فِي اللُّغَةِ الطَّلَبُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ مَا يَدْعُونَ﴾ [يس: ٥٧]؛ أَي: يَتَمَنَّوْنَ وَيَطْلُبُونَ، وَمِنْهُ حَدِيثُ: «مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ؟»^(١)؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَدْعُونَ بِهَا عِنْدَ الْأَمْرِ الشَّدِيدِ بَعْضَهُمْ بَعْضًا، وَهِيَ قَوْلُهُمْ: يَا لِفُلَانٍ.

و(الدَّعْوَى) اصطلاحاً: (إِضَافَةُ الْإِنْسَانِ إِلَى نَفْسِهِ اسْتِحْقَاقَ شَيْءٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ) إِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ عَيْنًا، (أَوْ) فِي (ذِمَّتِهِ)؛ أَي: الْغَيْرِ إِنْ كَانَ دَيْنًا مِنْ قَرْضٍ، أَوْ غَضَبٍ وَنَحْوِهِ.

(وَالْمُدَّعَى مَنْ يُطَالِبُ غَيْرَهُ بِحَقٍّ) مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ، (أَوْ) يُقَالُ: الْمُدَّعَى (إِذَا سَكَتَ) عَنِ الْجَوَابِ، (تَرْكٌ).

(وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْمُطَالِبُ) بفتح اللام؛ أَي: الَّذِي يَطْلُبُهُ غَيْرُهُ بِحَقٍّ يَذْكُرُ

(١) رواه البخاري (٣٣٣٠)، ومسلم (٢٥٨٤)، من حديث جابر رضي الله عنه.

أَوْ إِذَا^(١) سَكَتَ لَمْ يُتْرَكْ، وَالْبَيِّنَةُ: الْعَلَامَةُ الْوَاضِحَةُ كَالشَّاهِدِ فَكَثُرَ،
وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى إِلَّا مِنْ جَائِزٍ تَصَرُّفُهُ، وَكَذَا إِنكَارٌ سِوَى إِنكَارِ سَفِيهِ فِيمَا
يُؤَاخَذُ بِهِ إِذَنْ وَبَعْدَ فَكِّ حَجَرٍ، وَيُحْلَفُ إِذَا أَنْكَرَ.
وَإِذَا تَدَاعَى عَيْنًا لَمْ تَخُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ:

استَحْقَاقُهُ عَلَيْهِ، (أَوْ) يُقَالُ: مَنْ (إِذَا سَكَتَ) عَنِ الْجَوَابِ، (لَمْ يُتْرَكْ)، بَلْ يُقَالُ
لَهُ: إِنْ أَجَبْتَ، وَإِلَّا جَعَلْتُكَ نَاكِلاً، وَقَضَيْتُ عَلَيْكَ.

(وَالْبَيِّنَةُ) وَاحِدَةُ الْبَيِّنَاتِ، مِنْ بَانَ الشَّيْءُ فَهُوَ بَيِّنٌ، وَالْأُنْثَى بَيِّنَةٌ، وَعُرْفًا:
(الْعَلَامَةُ الْوَاضِحَةُ؛ كَالشَّاهِدِ فَكَثُرَ)، وَأَصْلُ هَذَا الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا:
«لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنْ الْيَمِينُ عَلَى
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ^(٢).

وَلَا تَصِحُّ دَعْوَى إِلَّا مِنْ جَائِزٍ تَصَرُّفُهُ؛ أَيِ^(٣): حُرٌّ رَشِيدٌ مُكَلَّفٌ، (وَكَذَا
إِنكَارٌ)، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جَائِزٍ التَّصَرُّفِ (سِوَى إِنكَارِ سَفِيهِ فِيمَا يُؤَاخَذُ) لَوْ أَقَرَّ (بِهِ
إِذَنْ)؛ أَيِ: حَالِ سَفِيهِ، (وَبَعْدَ فَكِّ حَجَرٍ) عَنْهُ، وَهُوَ مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ مَقْصُودُهُ؛
كَطَلَاقٍ، وَحَدِّ قَذْفٍ، فَيَصِحُّ مِنْهُ إِنكَارُهُ، (وَيُحْلَفُ إِذَا أَنْكَرَ) حَيْثُ تَجِبُ الْيَمِينُ،
وَتَقْدَّمَ حُكْمُ الدَّعْوَى عَلَى نَحْوِ صَغِيرٍ، وَيَأْتِي فِي (الْإِقْرَارِ) مَا يُعْلَمُ مِنْهُ حُكْمُ الدَّعْوَى
عَلَى الْقَنْ، (وَإِذَا تَدَاعَى)؛ أَيِ: كُلٌّ مِنْ اثْنَيْنِ (عَيْنًا) أَنَّهَا لَهُ، (لَمْ تَخُلْ مِنْ أَرْبَعَةِ
أَحْوَالٍ):

(١) فِي «ح»: «وَإِذَا» بَدَل «أَوْ إِذَا».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق»، وَالحديث المذكور رواه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣٤٢)، ومسلم
(١٧١١).

(٣) فِي «ق»: «(التصريف) يكون» بَدَل «(تصرفه) أي».

أَحَدُهَا: أَنْ لَا تَكُونَ بِيَدِ أَحَدٍ، وَلَا تَمَّ ظَاهِرٌ، وَلَا بَيِّنَةٌ، تَحَالَفَا
وَتَنَاصَفَا، وَإِنْ وُجِدَ ظَاهِرٌ لِأَحَدِهِمَا، عُمِلَ بِهِ، فَلَوْ تَنَازَعَا عَرَصَةً بِهَا
شَجَرٌ أَوْ بِنَاءٌ لِهَمَا فَهِيَ لَهُمَا، وَلَا أَحَدَهُمَا فَلَهُ، وَإِنْ تَنَازَعَا مُسْنَةً، وَهِيَ:
السَّدُّ بَيْنَ نَهَرٍ أَحَدِهِمَا وَأَرْضٍ الْآخَرِ، أَوْ جِدَاراً بَيْنَ مَلِكَيْهِمَا، حَلَفَ كُلُّ
أَنْ نِصْفَهُ لَهُ، وَيُقْرَعُ إِنْ تَشَاحَا فِي الْمُبْتَدَى،

(أَحَدُهَا: أَنْ لَا تَكُونَ) العينُ (بِيَدِ أَحَدٍ، وَلَا تَمَّ) بفتح المثلثة (ظَاهِرٌ) يُعْمَلُ
بِهِ، (وَلَا بَيِّنَةٌ) لِأَحَدِهِمَا، وَادَّعى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهَا كُلُّهَا لَهُ، (تَحَالَفَا)؛ أَي: حَلَفَ
كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهَا لَهُ لَا حَقَّ لِلْآخَرِ فِيهَا، (وَتَنَاصَفَا)؛ أَي: قُسِمَتْ بَيْنَهُمَا؛ لِاسْتِوَائِهِمَا
فِي الدَّعْوَى، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهَا مِنَ الْآخَرِ؛ لِعَدَمِ الْمُرَجِّحِ مِنْ يَدٍ أَوْ غَيْرِهَا،
(وَإِنْ وُجِدَ) أَمْرٌ (ظَاهِرٌ) يُرَجَّحُ أَنَّهَا (لِأَحَدِهِمَا، عُمِلَ بِهِ)؛ أَي: بِهَذَا الظَّاهِرِ؛ فَيَحْلِفُ
وَيَأْخُذُهَا.

(فَلَوْ تَنَازَعَا عَرَصَةً بِهَا شَجَرٌ) لَهُمَا، (أَوْ) بِهَا (بِنَاءٌ لَهُمَا)؛ أَي: الْمُتَنَازِعَيْنِ،
(فَهِيَ)؛ أَي: الْعَرَصَةُ (لَهُمَا) بِحَسَبِ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ؛ لِأَنَّ اسْتِيفَاءَ الْمَنْفَعَةِ دَلِيلُ
الْمُلْكِ، وَالْبِنَاءُ أَوْ الشَّجَرُ اسْتِيفَاءُ لِمَنْفَعَةِ الْعَرَصَةِ، وَاسْتِيفَاءُ عَلَيْهَا بِالتَّصَرُّفِ، (وَ)
إِنْ كَانَ الشَّجَرُ وَالْبِنَاءُ (لِأَحَدِهِمَا، ف) الْعَرَصَةُ (لَهُ)؛ أَي: لِرَبِّ الشَّجَرِ أَوْ الْبِنَاءِ
وَحْدَهُ.

(وَإِنْ تَنَازَعَا مُسْنَةً، وَهِيَ السَّدُّ بَيْنَ نَهَرٍ أَحَدِهِمَا وَأَرْضٍ الْآخَرِ)، حَلَفَ كُلُّ:
أَنْ نِصْفَهَا لَهُ، وَتَنَاصَفَا؛ لِأَنَّهَا حَاجِزٌ بَيْنَ مَلِكَيْهِمَا يَنْتَفِعُ بِهِ كُلُّ مِنْهُمَا، أَشْبَهَ الْحَائِطَ
بَيْنَ الدَّارَيْنِ، (أَوْ) تَنَازَعَا (جِدَاراً بَيْنَ مَلِكَيْهِمَا، حَلَفَ كُلُّ) مِنْهُمَا: (أَنْ نِصْفَهُ لَهُ،
وَيُقْرَعُ) بَيْنَهُمَا (إِنْ تَشَاحَا فِي الْمُبْتَدَى) مِنْهُمَا بِالْيَمِينِ؛ لِحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ الْيَمِينِ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي

وَلَا يَقْدَحُ إِنْ حَلَفَ أَنَّ كُلَّهُ لَهُ، وَتَنَاصَفَا^(١) كَمَعْقُودٍ بَيْنَهُمَا، وَإِنْ كَانَ مَعْقُودًا بِنِئَاءِ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ، أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ اتِّصَالًا لَا يُمَكِّنُ إِحْدَاهُ عَادَةً، أَوْ لَهُ عَلَيْهِ أَزَجٌّ - وَهُوَ الْقَبْوُ - أَوْ سُرَّةٌ، فَلَهُ بِيَمِينِهِ،

الْيَمِينِ أَتَيْهِمْ يَحْلِفُ^(٢).

قال ابن هبيرة: هذا فيمن تساؤوا في سبب الاستحقاق؛ لكون الشيء في يد مدعيه ويريد يحلف ويستحقه^(٣).

(ولا يقْدَحُ) في حُكْمِ الْمَسْأَلَةِ (إِنْ حَلَفَ) أَحَدُهُمَا أَوْ كُلُّ مِنْهُمَا: (أَنَّ كُلَّهُ)؛ أي: الْمُتَنَازَعَ فِيهِ (لَهُ، وَتَنَاصَفَا)؛ أي: الْجِدَارَ بَيْنَ مُلْكَيْهِمَا؛ (ك) حَائِطٍ (مَعْقُودٍ بَيْنَهُمَا) إِذَا تَنَازَعَا، فَيَحْلِفُ كُلُّ مِنْهُمَا وَيَتَنَاصَفَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدُهُ عَلَى نِصْفِهِ، (وَإِنْ كَانَ) الْحَائِطُ (مَعْقُودًا بِنِئَاءِ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ، أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ)؛ أي: بِنِئَاءِ أَحَدِهِمَا (اتِّصَالًا لَا يُمَكِّنُ إِحْدَاهُ عَادَةً، أَوْ) كَانَ (لَهُ)؛ أي: لِأَحَدِهِمَا (عَلَيْهِ أَزَجٌّ، وَهُوَ الْقَبْوُ) قَالَهُ ابْنُ مُجَّجَا، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: ضَرْبٌ مِنَ الْأَبْنِيَةِ^(٤)، (أَوْ) كَانَ لِأَحَدِهِمَا عَلَيْهِ (سُرَّةٌ) مَبْنِيَّةٌ أَوْ قُبَّةٌ، (ف) الْجِدَارُ (لَهُ)؛ أي: لِمَنْ لَهُ ذَلِكَ؛ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ (بِيَمِينِهِ)؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ لَا يَقِينٌ؛ إِذْ يَحْتَمِلُ بِنَاءُ الْآخِرِ لَهُ الْحَائِطَ تَبَرُّعًا، أَوْ أَنَّهُ وَهَبَهُ إِيَّاهُ وَنَحْوَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعْقُودًا بِنِئَاءِ أَحَدِهِمَا عَقْدًا يُمَكِّنُ إِحْدَاهُ؛ كَالْبِنَاءِ بِاللَّبَنِ وَالْأَجْرِ، لَمْ يُرَجَّحْ بِهِ؛ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَنَزَعَ مِنَ الْحَائِطِ الْمَبْنِيِّ نِصْفُ لَبْنَةٍ أَوْ أَجْرَةٍ، وَيُجْعَلَ مَكَانَهَا لَبْنَةٌ صَحِيحَةٌ.

(١) في «ف»: «ويتناصفا».

(٢) رواه البخاري (٢٥٢٩).

(٣) انظر: «الإفصاح» لابن هبيرة (٨ / ١١).

(٤) انظر: «الصالح» للجوهري (١ / ٢٩٨)، (مادة: أزج).

وَلَا تَرْجِيحَ بَوْضِعَ خَشَبَةٍ، وَلَا بُوْجُوْهَ آجِرٍ وَتَرْوِيْقٍ وَتَجْصِيصٍ وَمَعَاقِدٍ قِمْطٍ فِيْ خُصٍّ، وَهُوَ: بَيْتٌ يُعْمَلُ مِنْ خَشَبٍ وَقَصَبٍ، وَإِنْ تَنَازَعَ رَبُّ عُلُوٍّ وَرَبُّ سُفْلٍ فِي سَقْفٍ بَيْنَهُمَا تَنَاصَفَا، وَفِي جُدْرَانِ الْبَيْتِ السُّفْلَانِيَّ فَلِرَبِّ السُّفْلِ، وَحَوَائِطُ الْعُلُوِّ لِرَبِّ الْعُلُوِّ،

(ولا ترجيح) لأحد المتبايعين (بوضع خشبة) على الجدار المتنازع فيه؛ لأنه مما يسمع به الجار، وورد الخبر بالنهي عن المنع منه^(١)؛ كإسناد متاعه إليه، (ولا بوجوه آجر) أو حجارة، ولا كون الأجرة الصحيحة مما يلي أحدهما وقطع الآخر مما يلي الآخر.

(و) لا بـ (ترويق، وتجصيص، ومعاقد قمط في خص)؛ أي: عقد الخيوط التي يشد بها الخص، (وهو بيت يعمل من خشب وقصب^(٢))؛ لعموم حديث: «البيئة على المدعي، واليمين على من أنكر»^(٣)، ولأن وجوه الآجر ومعاقد القمط إذا كانا شريكين في الجدار أو الخص، لا بد أن تكون إلى أحدهما^(٤)؛ إذ لا يمكن أن تكون إليهما جميعاً، فبطلت دلالتة؛ كالترويق والتجصيص؛ لأنه مما يمكن إحداثه، فلا ترجيح به.

(وإن تنازع ربُّ علوٍّ وربُّ سفْلٍ في سَقْفٍ بينهما)، تحالفاً و(تناصفاً)؛ لحجزه بين ملكيهما، (و) إن تنازعا (في جُدْرَانِ الْبَيْتِ السُّفْلَانِيَّ، ف) الجُدْرَانُ (لِرَبِّ السُّفْلِ، وَحَوَائِطُ الْعُلُوِّ) إذا تنازعاها (لِرَبِّ الْعُلُوِّ)؛ عملاً بالظاهر فيهما.

(١) رواه مسلم (١٦٠٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في «ق»: «قصب وخشب» بدل «خشب وقصب».

(٣) تقدم تخريجه (٥٠١ / ٩).

(٤) في «ق»: «لأحدهما» بدل «إلى أحدهما».

وَفِي سُلَمٍ مَنْصُوبٍ أَوْ دَرَجَةٍ فَلِرَبِّ الْعُلُوِّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَحْتَهَا مَسْكَنٌ لِرَبِّ
السُّفْلِ فَيَتَنَاصَفَاهَا، وَإِنْ تَنَازَعَا الصَّخْنِ وَالدرَجَةُ بِصَدْرِهِ فَبَيْنَهُمَا، وَإِنْ
كَانَتْ فِي الْوَسَطِ فَمَا إِلَيْهَا بَيْنَهُمَا وَمَا وَرَاءَهُ لِرَبِّ السُّفْلِ، وَكَذَا لَوْ تَنَازَعَ
رَبُّ بَابٍ بِصَدْرٍ دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ، وَرَبُّ بَابٍ بِوَسَطِهِ فِي الدَّرْبِ؛ فَمِنْ
أَوَّلِهِ لَوْسَطِهِ بَيْنَهُمَا، وَمَا وَرَاءَهُ فَلِمَنْ بِصَدْرِهِ.

(و) إِنْ تَنَازَعَ رَبُّ عُلُوٍّ وَرَبُّ سُفْلٍ (فِي سُلَمٍ مَنْصُوبٍ، أَوْ) فِي (دَرَجَةٍ) يَصْعَدُ
مِنْهَا، وَلَيْسَ تَحْتَهَا مَرْفُقٌ لِمَصْحَبِ السُّفْلِ؛ كَذِكَّةٍ، أَوْ سُلَمٍ مُسَمَّرٍ = (ف) السُّلَمُ
الْمَنْصُوبُ وَالدرَجَةُ (لِرَبِّ الْعُلُوِّ)؛ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَرَافِقِهِ، (إِلَّا أَنْ يَكُونَ
تَحْتَهَا)؛ أَيِ: الدَّرَجَةِ (مَسْكَنٌ لِمَصْحَبِ السُّفْلِ، فَ) يَتَحَالَفَانِ (وَيَتَنَاصَفَاهَا)؛
أَيِ: الدَّرَجَةِ؛ لِأَنَّ يَدَهُمَا عَلَيْهَا، وَلِأَنَّهَا سَقْفٌ لِلشُّفْلَانِيَّ، وَمَوْطِئٌ لِلْفُوقَانِيَّ، وَإِنْ
كَانَ تَحْتَهَا طَاقٌ صَغِيرٌ لَمْ تُبْنَ الدَّرَجَةُ لِأَجْلِهِ، وَإِنَّمَا جُعِلَ مَرْفُقًا تُجْعَلُ فِيهِ جَرَارُ
الْمَاءِ وَنَحْوِهِ، فَهُوَ لِمَصْحَبِ الْعُلُوِّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَرَافِقِهِ بِحَسَبِ الْعَادَةِ.

(وَإِنْ تَنَازَعَا)؛ أَيِ: رَبُّ عُلُوٍّ وَرَبُّ سُفْلٍ ^(١) (الصَّخْنِ) الَّذِي يُتَوَصَّلُ مِنْهُ إِلَى
الدَّرَجَةِ، (وَالدرَجَةُ بِصَدْرِهِ) جُمْلَةً حَالِيَّةً، (ف) الصَّخْنُ (بَيْنَهُمَا)؛ لِأَنَّ يَدَهُمَا عَلَيْهِ،
(وَإِنْ كَانَتْ) الدَّرَجَةُ (فِي الْوَسَطِ)؛ أَيِ: وَسَطِ الصَّخْنِ، (فَمَا إِلَيْهَا)؛ أَيِ: الدَّرَجَةِ
مِنْ الصَّخْنِ (بَيْنَهُمَا)؛ لِأَنَّ يَدَهُمَا عَلَيْهِ، (وَمَا وَرَاءَهُ)؛ أَيِ: الْمَكَانِ الَّذِي بِهِ الدَّرَجَةُ
مِنْ بَاقِي الصَّخْنِ (لِرَبِّ السُّفْلِ) وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدَ لِرَبِّ الْعُلُوِّ عَلَيْهِ.

(وَكَذَا لَوْ تَنَازَعَ رَبُّ بَابٍ بِصَدْرٍ دَرْبٍ غَيْرِ نَافِذٍ، وَرَبُّ بَابٍ بِوَسَطِهِ)؛ أَيِ:
الدَّرْبِ (فِي الدَّرْبِ؛ فَمِنْ أَوَّلِهِ)؛ أَيِ: الدَّرْبِ (لَوْسَطِهِ بَيْنَهُمَا، وَمَا وَرَاءَهُ)؛ أَيِ:
البَابِ بِوَسَطِهِ إِلَى صَدْرِهِ، (فَلِمَنْ) بِأَبْه (بَصَدْرِهِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(١) فِي «ق»: «وَسْفَل» بَدَلُ «وَرَب سَفْل».

الثاني : أَنْ تَكُونَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا ، فَهِيَ لَهُ بَيِّنَةٌ حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ لَهُ^(١) ،
نَقَلَ الْأَثَرُ : ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ، فَإِذَا جَاءَ بِالْبَيِّنَةِ فَلَا
يَمِينَ عَلَيْهِ ، فَلَا صَحَّ تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ دَاخِلٍ مَعَ عَدَمِ بَيِّنَةٍ خَارِجٍ ، خِلَافًا
لِـ «الْمُنْتَهَى» ، نَعَمْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقِيمَهَا فِي الدَّيْنِ ؛ لِعَدَمِ إِحَاطَتِهَا بِهِ ، وَإِنْ
سَأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْحَاكِمَ كِتَابَةَ مَحْضَرٍ بِمَا جَرَى أَجَابَهُ ، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ
بَقِيَ الْعَيْنَ بِيَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ

الْحَالُ (الثاني : أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ (بِيَدِ أَحَدِهِمَا) ؛ أَيِ : الْمُتَنَازِعِينَ ، فَهِيَ لَهُ
بَيِّنَةٌ حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ لَهُ) ، فَإِنْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ ، فَلَا يَمِينُ عَلَيْهِ تُسْمَعُ ؛ لَانْتِفَاءِ التُّهْمَةِ ،
(نَقَلَ الْأَثَرُ : ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ الْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ، فَإِذَا جَاءَ بِالْبَيِّنَةِ ، فَلَا يَمِينَ
عَلَيْهِ) ؛ لِحَدِيثِ : «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ ، لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ»^(٢) ، وَلِأَنَّ الظَّاهَرَ مَنْ
الْيَدِ الْمُلْكُ ، (فَلَا صَحَّ تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ دَاخِلٍ مَعَ عَدَمِ بَيِّنَةٍ خَارِجٍ) ؛ لِلخَبَرِ ، (خِلَافًا
لِـ «الْمُنْتَهَى») ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَلَا تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ دَاخِلٍ مَعَ عَدَمِ بَيِّنَةٍ خَارِجٍ ، انْتَهَى^(٣) .
وما في «الْمُنْتَهَى» مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلٍ ضَعِيفٍ ، وَالْمَذْهَبُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ .

(نَعَمْ ، لَا يَصِحُّ) مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (أَنْ يُقِيمَهَا) ؛ أَيِ : الْبَيِّنَةَ (فِي) أَنْ الْمُدَّعَى
أَبْرَأَهُ مِنَ (الدَّيْنِ) الثَّابِتِ بِذِمَّتِهِ ؛ (لِعَدَمِ إِحَاطَتِهَا) ؛ أَيِ : الْبَيِّنَةِ (بِهِ) ؛ أَيِ : الدَّيْنِ ،
وَيَأْتِي .

(وَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْحَاكِمَ كِتَابَةَ مَحْضَرٍ بِمَا جَرَى ، أَجَابَهُ) إِلَيْهِ وَجُوبًا ،
(وَذَكَرَ فِيهِ) ؛ أَيِ : الْمَحْضَرِ (أَنَّهُ) ؛ أَيِ : الْحَاكِمُ (بَقِيَ الْعَيْنَ بِيَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ

(١) فِي «ف» زِيَادَةٌ : «إِذَا بَاعَ» .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ (٢٥ / ١٤) .

(٣) انْظُرْ : «مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» لِلْفَتْوحِيِّ (٣٢٩ / ٥) .

مَا يَرْفَعُهَا، وَلَا يَثْبُتُ مِلْكٌ بِذَلِكَ كَمَا يَثْبُتُ بِيَّتْنَةٍ، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ إِذَا بَاعَ شَرِيكُهُ مَا^(١) يَخْصُهُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ بِيَدَيْهِمَا؛ كَطِفْلِ كُلِّ مُمَسِّكٍ لِبَعْضِهِ، أَوْ عِمَامَةٍ طَرَفُهَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا وَبَاقِيهَا مَعَ الْآخَرِ؛ فَيَحْلِفُ كُلُّ كَمَا مَرَّ فِيمَا يَتَنَصَّفُ وَتَنَاصَفَاهُ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَحَدُهُمَا نِصْفًا فَأَقْلَّ،

مَا يَرْفَعُهَا؛ أي: يَدُهُ عَنْهَا، (وَلَا يَثْبُتُ مِلْكٌ بِذَلِكَ)؛ أي: وَضَعَ الْيَدَ (كَمَا يَثْبُتُ) الْمُلْكُ (بِيَّتْنَةٍ، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ)؛ أي: رَبَّ الْيَدِ (إِذَا بَاعَ شَرِيكُهُ مَا يَخْصُهُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْحُقُوقُ؛ لِاحْتِمَالِ خِلَافِهِ، وَإِنَّمَا تَرَجَّحَ بِهِ الدَّعْوَى.

الْحَالُ (الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْمُتَنَازِعُ فِيهَا (بِيَدَيْهِمَا)؛ أي: الْمُتَنَازِعَيْنِ؛ (كَطِفْلِ) مَجْهُولٍ نَسَبُهُ، (كُلُّ) مِنْهُمَا (مُمَسِّكٍ لِبَعْضِهِ، أَوْ) يَكُونُ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ (عِمَامَةً) طَرَفُهَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا وَبَاقِيهَا مَعَ الْآخَرِ، فَيَحْلِفُ كُلُّ) مِنْهُمَا (كَمَا مَرَّ)؛ أي: أَنْ نِصْفُهُ لَهُ لَا حَقَّ لِلْآخَرِ فِيهِ (فِيمَا يَتَنَصَّفُ)؛ أي: فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ، وَتَقَدَّمَ، (وَتَنَاصَفَاهُ)؛ أي: الْمُدَّعَى بِهِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى: أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دَارٍ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا بِيَّتْنَةٌ، فَجَعَلَهَا بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيَّ^(٢).

وَكَذَا إِنْ نَكَلَا؛ لِأَنَّ يَدَ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَيْهَا، فَهُمَا سَوَاءٌ، فَلَا مُرْجَحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، (إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَحَدُهُمَا نِصْفًا) مِنْ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ (فَأَقْلَّ) مِنَ النِّصْفِ،

(١) فِي «ف»: «بِمَا».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٥٤٢٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٣٣٠)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»

وَالْآخِرُ الْجَمِيعَ أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ، فَيَحْلِفُ مُدَّعِي الْأَقْلَ وَيَأْخُذُهُ، وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الطِّفْلِ الْحُرِّ إِذَا بَلَغَ بِلَا بَيِّنَةٍ، وَإِنْ كَانَ مُمَيَّزًا، فَقَالَ: إِنِّي حُرٌّ، خُلِّيَ حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةُ بَرِّقِهِ، فَإِنْ قَوِيَتْ يَدُ أَحَدِهِمَا كَحَيَوَانَ وَاحِدٍ سَائِقُهُ أَوْ آخِذٌ بِزِمَامِهِ وَآخِرُ رَاكِبِهِ أَوْ عَلَيْهِ حِمْلُهُ، أَوْ وَاحِدٌ عَلَيْهِ حِمْلُهُ، وَآخِرُ رَاكِبِهِ،

(و) يَدَّعِي (الْآخِرُ الْجَمِيعَ)؛ أي: جَمِيعَ الْمُدَّعَى بِهِ، (أَوْ) يَدَّعِي الْآخِرُ (أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ) عَمَّا يَدَّعِيهِ الْآخِرُ؛ كَأَن ادَّعَى أَحَدُهُمَا الثُّلُثَ، وَالْآخِرُ ثَلَاثَةَ الْأَرْبَاعِ، (فَيَحْلِفُ مُدَّعِي الْأَقْلَ) وَحْدَهُ، (وَيَأْخُذُهُ)؛ أي: مَا حَلَفَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي أَقْلًا مَا بِيَدِهِ ظَاهِرًا، أَشْبَهَ مَا لَوْ انْفَرَدَ بِالْيَدِ، (وَلَا تُقْبَلُ دَعْوَى الطِّفْلِ الْحُرِّ إِذَا بَلَغَ بِلَا بَيِّنَةٍ)؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(١).

(وإن كان) مَجْهُولَ النَّسَبِ الَّذِي بِيَدَيْهِمَا (مُمَيَّزًا، فَقَالَ: إِنِّي حُرٌّ، خُلِّيَ) سَبِيلُهُ، وَمُنْعًا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهِ بِالْحُرِّيَّةِ، وَيَصِحُّ تَصَرُّفُهُ بِالْوَصِيَّةِ، وَيُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ، أَشْبَهَ الْبَالِغَ، (حَتَّى تَقُومَ بَيِّنَةُ بَرِّقِهِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَنِي آدَمَ الْحُرِّيَّةُ، وَالرِّقُّ طَارِئٌ، فَإِنْ قَامَتْ بَيِّنَةُ لِمُدَّعِي رِقِّهِ، عُمِلَ بِهَا؛ لِشَهَادَتِهِمَا بِزِيَادَةِ، (فَإِنْ قَوِيَتْ يَدُ أَحَدِهِمَا)؛ أي: الْمُتَنَازِعَيْنِ فِي عَيْنِ بَأْيَدِيهِمَا؛ (كَحَيَوَانٍ) ادَّعَاهُ اثْنَانِ، (وَاحِدٌ) مِنْهُمَا (سَائِقُهُ أَوْ آخِذٌ بِزِمَامِهِ، وَآخِرُ رَاكِبِهِ وَعَلَيْهِ حِمْلُهُ)، فَلِلثَّانِي الرَّكِبِ وَصَاحِبِ الْحِمْلِ بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُ أَقْوَى وَيَدُهُ أَكْثَرُ، وَهُوَ الْمُسْتَوْفِي لِمَنْفَعَةِ الْحَيَوَانِ، (أَوْ وَاحِدٌ) مِنْهُمَا (عَلَيْهِ حِمْلُهُ وَآخِرُ رَاكِبِهِ)، فَلِلثَّانِي الرَّكِبِ بَيِّنَتُهُ، لِقُوَّةِ تَصَرُّفِهِ،

(١) تقدم تخريجه (٩ / ٥٠١).

أَوْ قَمِيصٍ وَاحِدٌ آخِذٌ بِكُمِّهِ، وَآخَرُ لَابِسُهُ؛ فَلِلثَّانِي بِيَمِينِهِ، وَيُعْمَلُ
بِالظَّاهِرِ فِيمَا بِيَدَيْهِمَا^(١) مُشَاهِدَةً أَوْ حُكْمًا، أَوْ بِيَدٍ وَاحِدٍ مُشَاهِدَةً وَالْآخِرَ
حُكْمًا، فَلَوْ نَوَّعَ رَبُّ دَابَّةً فِي رَحْلِ عَلِيهَا أَوْ رَبُّ قِدْرٍ وَنَحْوِهِ فِي شَيْءٍ
فِيهِ،

وإن اتفقا على أنَّ الدَّابَّةَ لِلرَّكَّابِ، وادَّعى كُلُّ مِنْهُمَا ما عليها مِنَ الحِمْلِ، فهو لِلرَّكَّابِ
بِيَمِينِهِ؛ لأنَّ يَدَهُ على الدَّابَّةِ والحِمْلِ معاً، بخلافِ السَّرَجِ.

(أو) كـ (قَمِيصٍ، وَاحِدٌ آخِذٌ بِكُمِّهِ وَآخَرُ لَابِسُهُ، فـ) هو (لِلثَّانِي) اللَّابِسِ
لَهُ (بِيَمِينِهِ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، فَإِنْ كَانَ كُمُّهُ بِيَدٍ أَحَدِهِمَا وَبَاقِيهِ بِيَدِ الْآخَرِ، فَهُمَا سَوَاءٌ فِيهِمَا؛
لأنَّ يَدَ الْمُمْسِكِ لِلطَّرَفِ عَلَيْهَا؛ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ كَانَ بَاقِيهَا عَلَى الْأَرْضِ فَتَنَزَّعَهُ فِيهَا،
كَانَتْ لَهُ، وَإِنْ تَنَازَعَ اثْنَانِ دَاراً فِيهَا أَرْبَعَةُ أَبْيَاتٍ، أَحَدُهُمَا سَاكِنٌ فِي بَيْتٍ مِنْهَا،
وَالْآخَرُ سَاكِنٌ فِي الثَّلَاثَةِ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا مَا هُوَ سَاكِنٌ فِيهِ؛ لأنَّ كُلَّ بَيْتٍ يَنْفَصِلُ عَنْ
صَاحِبِهِ، وَلَا يُشَارِكُ الْخَارِجُ مِنْهُ السَّاكِنَ فِي ثُبُوتِ الْيَدِ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَنَازَعَ السَّاحَةُ
الَّتِي يُطَرِّقُ مِنْهَا إِلَى السُّبُوتِ، فَهِيَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي ثُبُوتِ الْيَدِ عَلَيْهَا.

(وَيُعْمَلُ بِالظَّاهِرِ)؛ أَي: ظَاهِرِ الْحَالِ (فِيمَا بِيَدَيْهِمَا)؛ أَي: الْمُتَنَازِعَيْنِ
(مُشَاهِدَةً، أَوْ) بِيَدَيْهِمَا (حُكْمًا، أَوْ بِيَدٍ وَاحِدٍ) مِنْهُمَا (مُشَاهِدَةً وَ) بِيَدٍ (الْآخِرَ حُكْمًا)،
وَتَأْتِي أَمْثَلُهُ ذَلِكَ.

(فَلَوْ نَوَّعَ رَبُّ دَابَّةً فِي رَحْلِ عَلَيْهَا) وَكُلُّ مِنْهُمَا آخِذٌ بِبَعْضِهِ، فَهُوَ لِرَبِّ الدَّابَّةِ
بِيَمِينِهِ؛ لأنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ عَادَةً أَنَّ الرَّحْلَ لَصَاحِبِ الدَّابَّةِ، (أَوْ) نَوَّعَ (رَبُّ قِدْرٍ وَنَحْوِهِ)
مِنَ الْأَوَانِي وَالظُّرُوفِ (فِي شَيْءٍ فِيهِ) مِنْ نَحْوِ لَحْمٍ أَوْ تَمْرٍ، وَالْقِدْرُ وَنَحْوُهُ بِأَيْدِيهِمَا

(١) فِي «ف»: «بِيَدَيْهِمَا».

فَلَهُ، وَلَوْ نَازَعَ رَبُّ دَارٍ خَيَّاطًا فِيهَا فِي إِبْرَةٍ أَوْ مِقْصَصٍ، أَوْ قَرَابًا فِي قَرْبَةٍ،
فَلِلثَّانِي، وَعَكْسُهُ الثُّوبُ وَالْخَابِيَةُ، وَإِنْ تَنَازَعَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ
أَوْ مِصْرَاعٍ لِهَمَّا شَكْلٌ مَنصُوبٌ فِي الدَّارِ، فَلِرَبِّهَا، وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا بَعْدَ حَلْفٍ
كُلٌّ وَاحِدٌ أَنَّهُ لَا حَقَّ

مع اتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّ الْقِدْرَ لِأَحَدِهِمَا، (ف) ما فِيهِ (له)؛ أي: لِرَبِّ الْقِدْرِ ونحوه بِيَمِينِهِ؛
عَمَلًا بظَاهِرِ الْحَالِ.

(ولو نَازَعَ رَبُّ دَارٍ خَيَّاطًا فِيهَا)؛ أي: الدَّارِ (في إِبْرَةٍ أَوْ) في ^(١) (مِقْصَصٍ)،
فَلِلثَّانِي؛ لأنَّ ظَاهِرَ الْحَالِ أَنَّ الْخَيَّاطَ إِذَا دُعِيَ لِلْخِيَاطَةِ، يَحْمِلُ مَعَهُ إِبْرَتَهُ وَمِقْصَصَهُ،
(أَوْ) نَازَعَ رَبُّ دَارٍ (قَرَابًا فِي قَرْبَةٍ) فِي الدَّارِ، (ف) الْقَرْبَةُ (لِلثَّانِي)، وَهُوَ الْقَرَابُ؛
لأنَّ ذَلِكَ هُوَ ظَاهِرُ الْحَالِ، (وَعَكْسُهُ)؛ أي: ما سَبَقَ لَوْ تَنَازَعَا (الثُّوبُ) الْمَخِيطُ
(وَالْخَابِيَةُ) الَّتِي يُصَبُّ فِيهَا الْمَاءُ، فَهُمَا لِرَبِّ الدَّارِ بِيَمِينِهِ؛ لَأَنَّهُ الظَّاهِرُ.

(وَإِنْ تَنَازَعَ مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ) لِدَارٍ (فِي رَفٍّ مَقْلُوعٍ) فِيهَا، (أَوْ) تَنَازَعَا فِي (مِصْرَاعٍ)
مَقْلُوعٍ (لِهَمَّا)؛ أي: الرَّفِّ وَالْمِصْرَاعِ (شَكْلٌ مَنصُوبٌ فِي الدَّارِ = ف) هُوَ (لِرَبِّهَا)
مَعَ يَمِينِهِ؛ لأنَّ الْمَنصُوبَ تَابِعٌ لِلدَّارِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ أَحَدَ الرِّفَيْنِ ^(٢) أَوْ أَحَدَ ^(٣) الْمِصْرَاعَيْنِ
لِمَنْ لَهُ الْآخَرُ؛ لأنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَسْتَغْنِي عَنْ صَاحِبِهِ؛ كَالْحَجَرِ الْفُوقَانِي فِي الرَّحَى،
وَالْمِفْتَاحِ مَعَ الْقُفْلِ.

(وَإِلَّا) يَكُنْ مَعَ الرَّفِّ الْمَقْلُوعِ أَوْ الْمِصْرَاعِ شَكْلٌ مَنصُوبٌ فِي الدَّارِ، (ف) هُوَ
(بَيْنَهُمَا)؛ أي: بَيْنَ الْمُكْرِي وَالْمُكْتَرِي (بَعْدَ حَلْفٍ كُلٌّ وَاحِدٌ) مِنْهُمَا (أَنَّهُ لَا حَقَّ

(١) سقط من «ق».

(٢) في «ق»: «الطرفين».

(٣) سقط من «ق».

لِلْآخِرِ فِيهِ، وَمَا جَرَتْ عَادَةٌ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ فِي بَيْعِ كَمِفْتَاحٍ؛ فَلِرَبِّهَا^(١)،
وإن تَنَازَعَ زَوْجَانِ، أَوْ وَرَثَتُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا وَوَرَثَةُ الْآخَرِ، وَلَوْ مَعَ
رِقٍّ أَحَدِهِمَا، فِي قِمَاشِ الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ؛ فَمَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ فَلَهُ، وَلَهَا
فَلَهَا،

لِلْآخِرِ فِيهِ^(٢)؛ دَفْعًا لِّلْاحْتِمَالِ، (وَمَا جَرَتْ عَادَةٌ بِهِ)؛ أَي: بَأَنَّهُ لِمُكْرٍ، (وَلَوْ لَمْ
يَدْخُلْ فِي بَيْعِ) لِّلْدَارِ^(٣)؛ (كَمِفْتَاحٍ) هَا، (ف) هُوَ (لِرَبِّهَا)؛ كَالْأَبْوَابِ الْمَنْصُوبَةِ،
وَالْخَوَابِي الْمَدْفُونَةِ، وَالرُّفُوفِ الْمُسَمَّرَةِ، وَالرَّحَى الْمَنْصُوبَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ^(٤) تَوَابِعِ
الدَّارِ، أَشْبَهَ الشَّجَرَ الْمَغْرُوسَ، وَإِلَّا^(٥) تَجَرَّ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ لِّلْمُكْرِيِّ؛ كَالْأَثَاثِ، وَالْأَوَانِي،
وَالْكُتُبِ، وَالْحَبْلِ الَّذِي يُسْتَقَى بِهِ مِنَ الْبُئْرِ؛ فَلِمُكْتَرٍ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ الْإِنْسَانَ
يَكْرِي الدَّارَ فَارِغَةً.

(وإن تَنَازَعَ زَوْجَانِ، أَوْ تَنَازَعَ (وَرَثَتُهُمَا، أَوْ) تَنَازَعَ (أَحَدُهُمَا)؛ أَي: أَحَدُ
الزَّوْجَيْنِ (وَوَرَثَةُ الْآخَرِ، وَلَوْ مَعَ رِقٍّ أَحَدِهِمَا)، نَصًّا (فِي قِمَاشِ الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ)،
فَادَّعَى كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ كُلُّهُ لَهُ، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ بِشَيْءٍ، أَخَذَهُ، وَإِلَّا تَكُنْ بَيِّنَتُهُ،
(فَمَا يَصْلُحُ لِرَجُلٍ)؛ كَعِمَامَةٍ وَقُمُصَانِ رِجَالٍ، وَجَبَابِهِمْ، وَسَرَاوِيلِهِمْ، وَأَقْبِيَّتِهِمْ،
وَالطَّيَالِسَةِ، وَالسَّلَاحِ، وَأَشْبَاهِهِ، (ف) هُوَ (لَهُ)؛ أَي: الزَّوْجِ، (و) مَا يَصْلُحُ (لَهَا)؛
أَي: الْمَرْأَةِ؛ مِنْ حُلِيِّ، وَقُمُصِ نِسَاءٍ، وَمَقَانِعِهِنَّ، وَمَغَازِلِهِنَّ، (ف) هُوَ (لَهَا)؛

(١) فِي «ح» زِيَادَةٌ: «وَلَا فَلَكَتَر».

(٢) فِي «ق»: «فِيهَا».

(٣) فِي «ق»: «الدَّار».

(٤) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٥) فِي «ق»: «وإن».

وَلَهُمَا فَلَهُمَا، وَالْمُصْحَفُ لَهُ مَا لَمْ تَكُنْ قَارِئَةً، وَكَذَا صَانِعَانِ فِي آلَةٍ دُكَّانِيهِمَا؛ فَالْآلَةُ كُلُّ صَنْعَةٍ لِصَانِعِيهَا، وَكُلُّ مَنْ قُلْنَا: هُوَ لَهُ، فَبِيَمِينِهِ، وَمَتَى كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيْئَةٌ، حُكِمَ لَهُ بِهَا بِلاَ يَمِينٍ فِي الْأَصَحِّ

أي: الزَّوْجَةُ، (و) مَا يَصْلُحُ (لَهُمَا)؛ كَفُرْشٍ، وَقِمَاشٍ لَمْ يُفْصَلْ، وَأَوَانٍ وَنَحْوِهَا، (ف) هُوَ (لَهُمَا)؛ أَي: بَيْنَهُمَا، سَوَاءٌ كَانَ بِيَدِهِمَا مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ أَوِ الْمُشَاهَدَةِ.
(وَالْمُصْحَفُ لَهُ)؛ أَي: الرَّجُلِ، ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ قَارِئًا أَوْ لَا، (مَا لَمْ تَكُنِ) الْمَرْأَةُ (قَارِئَةً)، فَإِنْ كَانَتْ تَقْرَأُ، فَهُوَ لَهَا.

قَالَ فِي «شرح الإقناع»: قلت: وكذا ينبغي في كتب العلم^(١).

(وكذا) إِنْ تَنَازَعَ (صَانِعَانِ فِي آلَةٍ دُكَّانِيهِمَا، فَالْآلَةُ كُلُّ صَنْعَةٍ لِصَانِعِيهَا)؛ كَنَجَّارٍ وَحَدَّادٍ بِدُكَّانٍ، فَالْآلَةُ النُّجَّارَةُ لِلنَّجَّارِ، وَالْآلَةُ الْحَدَّادَةُ لِلْحَدَّادِ، سَوَاءٌ كَانَتْ أَيْدِيهِمَا عَلَى الْآلَةِ مِنْ طَرِيقِ الْحُكْمِ أَوْ طَرِيقِ الْمُشَاهَدَةِ؛ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ.

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ يَدُ حُكْمِيَّةً؛ كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ تَنَازَعَا شَيْئًا لَيْسَ بِدَارِهِمَا، أَوْ صَانِعَانِ تَنَازَعَا آلَةً لَيْسَتْ بِدُكَّانِيهِمَا، فَلَا يُرْجَحُ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، بَلْ إِنْ كَانَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، فَلَهُ، أَوْ بِيَدِهِمَا، فَبَيْنَهُمَا، وَفِي يَدِ غَيْرِهِمَا وَلَمْ يُنَازَعْ، أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا، (وَكُلُّ مَنْ قُلْنَا: هُوَ)؛ أَي: الْمُتَنَازِعُ فِيهِ (لَهُ، ف) هُوَ لَهُ (بِيَمِينِهِ)؛ لِاحْتِمَالِ صِدْقِ غَرِيمِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بَيْئَةٌ، (وَمَتَى كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيْئَةٌ، حُكِمَ لَهُ بِهَا)، سَوَاءٌ كَانَ الْمُدَّعِي أَوِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (بِلاَ يَمِينٍ فِي الْأَصَحِّ)، هَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْفُتْيَا مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ، لِحَدِيثِ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»^(٢)، وَلِأَنَّ الْبَيْئَةَ أَحَدُ حُجَّتِي الدَّعْوَى، فَيُكْتَفَى بِهَا كَالْيَمِينِ.

(١) انظر: «كشف القناع» للبهوتي (٦/ ٣٨٩).

(٢) تقدم تخريجه (١٤/ ٢٥).

وَأِنْ كَانَ لِكُلِّ بَيْتَةٍ تَسَاوَتَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ^(١)؛ تَعَارَضَتَا وَتَسَاقَطَتَا، وَلَوْ أَرَخَتَا أَوْ شَهِدَ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ وَهِيَ مِلْكُهُ، وَالْأُخْرَى مِنْ عَمْرٍو، وَهِيَ مِلْكُهُ، فَيَتَحَالَفَانِ، وَيَتَنَاصَفَانِ مَا بِأَيْدِيهِمَا، وَيُقْرَعُ فِيمَا لَيْسَ بِيَدِ أَحَدٍ، أَوْ بِيَدِ ثَالِثٍ، وَلَمْ يُنَازَعْ، فَمَنْ قَرَعَ أَخَذَهُ بِيَمِينِهِ

(وَأِنْ كَانَ لِكُلِّ) مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ فِي عَيْنِ (بَيْتَةٍ) بِهَا، (وَتَسَاوَتَا)؛ أَيِ: الْبَيْتَيْنِ (مِنْ كُلِّ وَجْهِ، تَعَارَضَتَا وَتَسَاقَطَتَا)؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا تَنَفَّى مَا تُثَبِّتُهُ الْأُخْرَى، فَلَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِهِمَا، وَلَا بِأَحَدِهِمَا^(٢)، فَيَسْقُطَانِ، وَيَصِيرَانِ كَمَنْ لَا بَيْتَةَ لَهُمَا.

(وَلَوْ أَرَخَتَا)؛ أَيِ: الْبَيْتَيْنِ، (أَوْ شَهِدَ) إِحْدَاهُمَا (أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ، وَهِيَ مِلْكُهُ، وَ) شَهِدَتِ الْبَيْتَةُ (الْأُخْرَى) لِلْآخِرِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا (مِنْ عَمْرٍو، وَهِيَ مِلْكُهُ)، تَعَارَضَتَا وَتَسَاقَطَتَا، (فَيَتَحَالَفَانِ وَيَتَنَاصَفَانِ مَا بِأَيْدِيهِمَا)؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى: أَنَّ رَجُلَيْنِ ادَّعَا بَعْضُهُمَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَبَعَثَ كُلُّهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

(وَيُقْرَعُ) بَيْنَ الْمُتَنَازِعِينَ إِذَا أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيْتَةً (فِيمَا لَيْسَ بِيَدِ أَحَدٍ، أَوْ بِيَدِ ثَالِثٍ وَلَمْ يُنَازَعْ) الْمُتَدَاعِيَيْنِ فِيهِ، (فَمَنْ قَرَعَ) صَاحِبُهُ؛ (أَخَذَهُ بِيَمِينِهِ) كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتَةٌ، رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَغَيْرِهِمَا؛ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى رِوَايَةِ صَالِحٍ^(٤) وَحَنْبَلٍ، وَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنََّّهُمَا يَتَنَاصَفَانِ.

قَالَ فِي «شرح المنتهى»: فِي الْأَصَحِّ^(٥)، قَدَّمَ فِي «المُحَرَّرِ»، وَ«الرَّعَايَتَيْنِ»،

(١) فِي «ح»: «جَهَةٌ».

(٢) فِي «ق»: «بِأَحَدِهِمَا».

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٣).

(٤) انْظُرْ: «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَد» رِوَايَةُ ابْنِهِ صَالِحٍ (١/ ٢٢٠).

(٥) انْظُرْ: «شرح منتهى الإرادات» لِلْبَهْوتِيِّ (٣/ ٥٦١).

وَفِيمَا بِيَدٍ أَحَدِهِمَا يُحْكَمُ بِهِ لِلْمُدَّعِي، وَهُوَ الْخَارِجُ بِيَسْتَنَّهُ، سَوَاءٌ أُقِيمَتْ
بَيِّنَةٌ مُنْكَرٍ وَهُوَ الدَّاخِلُ بَعْدَ رَفْعِ يَدِهِ، أَوْ لَا، وَسَوَاءٌ شَهِدَتْ لَهُ أَنَّهَا نَتَجَتْ
فِي مِلْكِهِ، أَوْ قَطِيعَةً مِنْ إِمَامٍ، أَوْ لَا^(١)، وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ وَهُوَ مُنْكَرٌ لَدَّعَائِهِ
الْمَلِكِ، وَكَذَا مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ تَعْدِيًّا بَبِلَدٍ وَوَقْتُ مُعَيَّنِينَ، وَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ
وَهُوَ مُنْكَرٌ فَادَّعَى كَذِبَهَا، وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ بِهِ.....

و«الحاوي»^(٢)، (وفيما) إذا كَانَ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ (بِيَدٍ أَحَدِهِمَا)؛ أَي: الْمُتَنَازِعِينَ، وَأَقَامَ
كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً أَنَّهُ لَهُ، فَإِنَّهُ (يُحْكَمُ بِهِ لِلْمُدَّعِي، وَهُوَ الْخَارِجُ بِيَسْتَنَّهُ، سَوَاءٌ أُقِيمَتْ
بَيِّنَةٌ مُنْكَرٍ)؛ أَي: رَبِّ الْيَدِ، (وَهُوَ الدَّاخِلُ بَعْدَ رَفْعِ يَدِهِ أَوْ لَا، سَوَاءٌ شَهِدَتْ لَهُ)؛
أَي: رَبِّ الْيَدِ: (أَنَّهَا نَتَجَتْ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ (فِي مِلْكِهِ أَوْ) أَنَّهَا (قَطِيعَةٌ مِنْ إِمَامٍ،
أَوْ لَا)؛ بَأَن لَمْ تَشْهَدْ بِذَلِكَ؛ لِحَدِيثِ: «الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى
عَلَيْهِ»^(٣)، فَجَعَلَ جِنْسَ الْبَيِّنَةِ فِي جَنْبَةِ الْمُدَّعِي، فَلَا يَبْقَى فِي جَنْبَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
بَيِّنَةٌ، وَلَئِنَّ بَيِّنَةَ الْمُدَّعَى أَكْثَرُ فَائِدَةٍ، فَوَجَبَ تَقْدِيمُهَا، كَتَقْدِيمِ بَيِّنَةِ الْجَرْحِ عَلَى
التَّعْدِيلِ.

ووجهُ كثرةِ فائدتها: أَنَّهَا تُثَبِّتُ سَبَبًا لَمْ يَكُنْ، وَبَيِّنَةُ الْمُنْكَرِ إِنَّمَا تُثَبِّتُ ظَاهِرًا
تَدُلُّ عَلَيْهِ الْيَدُ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَنْدُهَا رُؤْيَا الْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ، وَلَا يَحْلِفُ الْخَارِجُ
مَعَ بَيِّنَتِهِ^(٤) كَمَا لَوْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ دَاخِلٍ، (وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ)؛ أَي: رَبِّ الْيَدِ، (وَهُوَ
مُنْكَرٌ) لَدَّعَايِ الْخَارِجِ؛ (لَدَّعَائِهِ الْمَلِكِ) لِمَا بِيَدِهِ، (وَكَذَا مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ تَعْدِيًّا بَبِلَدٍ
وَوَقْتُ مُعَيَّنِينَ، وَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ - وَهُوَ مُنْكَرٌ - فَادَّعَى كَذِبَهَا، وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ بِهِ)؛

(١) سقطت من «ق»: «أو لا».

(٢) انظر: «المحرر» للمجدد بن تيمية (٢/ ٢١٨ - ٢١٩)، و«الرعاية» لابن حمدان (٢/ ١٢٤١).

(٣) تقدم تخريجه (٩/ ٥٠١).

(٤) في «ق»: «بينة».

بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ، وَقَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»: الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الرَّجُوعُ لِلْقَرَائِنِ مِنْ صِدْقِ الْمُدَّعِي وَغَيْرِهِ، وَمَعَ حُضُورِ الْبَيِّنَتَيْنِ لَا^(١) تُسْمَعُ بَيِّنَةٌ دَاخِلٌ قَبْلَ بَيِّنَةٍ خَارِجٍ وَتَعْدِيلُهَا، وَتُسْمَعُ بَعْدَ التَّعْدِيلِ قَبْلَ الْحُكْمِ، وَبَعْدَهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَإِنْ^(٢) كَانَتْ بَيِّنَةُ الْمُنْكَرِ غَائِبَةً حِينَ رَفَعْنَا يَدَهُ فَجَاءَتْ وَقَدْ ادَّعَى مُلْكًا مُطْلَقًا، فَهِيَ بَيِّنَةٌ

أي: بذلك الوقتِ (بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنْ ذَلِكَ الْبَلَدِ)، فَتُسْمَعُ، وَيُعْمَلُ بِهَا.

(وقال في «تصحيح الفروع»: الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ الرَّجُوعُ لِلْقَرَائِنِ مِنْ صِدْقِ الْمُدَّعِي وَغَيْرِهِ)، انتهى^(٣).

(ومع حُضُورِ الْبَيِّنَتَيْنِ؛ أي: بَيِّنَةِ الْخَارِجِ، وَبَيِّنَةِ الدَّاخِلِ (لا تُسْمَعُ^(٤) بَيِّنَةُ دَاخِلٍ قَبْلَ بَيِّنَةِ خَارِجٍ وَتَعْدِيلُهَا)، صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٥)؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْخَارِجِ هِيَ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهَا، وَمُعْتَمَدُ الْحُكْمِ، وَبَيِّنَةُ الدَّاخِلِ لَا تُسْمَعُ إِلَّا مَعَهَا؛ فَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا، (وَتُسْمَعُ) بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ (بَعْدَ التَّعْدِيلِ) لِبَيِّنَةِ الْخَارِجِ (قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَهُ قَبْلَ التَّسْلِيمِ)، وَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا بَيِّنَةُ الْخَارِجِ.

(فَإِنْ كَانَتْ بَيِّنَةُ الْمُنْكَرِ غَائِبَةً حِينَ رَفَعْنَا يَدَهُ) عَنِ الْمُدَّعَى بِهِ، (فَجَاءَتْ، وَقَدْ ادَّعَى فِيهِ مُلْكًا مُطْلَقًا) غَيْرَ مُسْتَنَدٍ لِحَالٍ وَضَعَ يَدَهُ، وَأَقَامَ بَيِّنَةً، (ف) هِيَ (بَيِّنَةُ

(١) فِي «ق»: «لَمْ».

(٢) فِي «ف»: «وَأِنْ».

(٣) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (١٨٥ / ٤).

(٤) فِي «ق»: «يَسْمَعُ».

(٥) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٣٨٣ / ١١).

خَارِجٌ، وَإِنْ ادَّعَاهُ مُسْتِنْدًا لِمَا قَبَلَ يَدِهِ فَبَيِّنَةٌ دَاخِلٌ، وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّاخِلِ وَأَقَامَ الدَّاخِلُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْخَارِجِ؛ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ؛ لِأَنَّهُ الْخَارِجُ مَعْنَى، وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَالْآخِرُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ بَاعَهَا لَهُ أَوْ وَقَفَهَا^(١) عَلَيْهِ أَوْ أَعْتَقَهَا، قُدِّمَتْ الثَّانِيَةُ، وَلَمْ تَرْفَعْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ يَدَهُ؛ كَقَوْلِهِ: أَبْرَأُنِي مِنَ الدَّيْنِ، أَمَّا لَوْ قَالَ: لِي بَيِّنَةٌ غَائِبَةٌ،

خَارِجٍ)، فَتُقَدَّمُ عَلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى الْأَوَّلِ، (وَإِنْ ادَّعَاهُ)؛ أَي: الْمُلْكُ (مُسْتِنْدًا لِمَا قَبَلَ يَدِهِ) وَأَقَامَهَا، (ف) هِيَ (بَيِّنَةٌ دَاخِلٌ)، فَتُقَدَّمُ عَلَى بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا^(٢)؛ لِاسْتِنَادِ دَعْوَى الْمُنْكَرِ إِلَى حَالٍ وَضَعَ يَدَهُ، (وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ) غَيْرُ وَاضِعِ الْيَدِ (بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الدَّاخِلِ) وَاضِعِ الْيَدِ، (وَأَقَامَ الدَّاخِلُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنَ الْخَارِجِ؛ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الدَّاخِلِ؛ لِأَنَّهُ الْخَارِجُ مَعْنَى)؛ لِإِبْطَالِ الْبَيِّنَةِ أَنَّ الْمُدَّعَى صَاحِبُ الْيَدِ، وَأَنَّ يَدَ الدَّاخِلِ نَائِبَةٌ عَنْهُ.

(وَإِنْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِلْكُهُ، وَ) أَقَامَ (الْآخِرُ)؛ أَي: الدَّاخِلُ (بَيِّنَةً أَنَّهُ)؛ أَي: الْخَارِجُ (بَاعَهَا لَهُ)؛ أَي: الدَّاخِلُ، (أَوْ وَقَفَهَا عَلَيْهِ)؛ أَي: الدَّاخِلُ، (أَوْ أَعْتَقَهَا)؛ أَي: الرِّقَبَةَ، (قُدِّمَتْ) الْبَيِّنَةُ (الثَّانِيَةُ)؛ لِشَهَادَتِهَا بِأَمْرِ حَدَثَ عَلَى الْمُلْكِ خَفِيَ عَلَى الْأُولَى، فَثَبَّتَ الْمُلْكُ لِلأَوَّلِ، وَالبَيْعُ أَوْ الْوَقْفُ أَوْ الْعِتْقُ مِنْهُ، (وَلَمْ تَرْفَعْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ يَدَهُ)؛ أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ؛ (كَقَوْلِهِ: أَبْرَأُنِي مِنَ الدَّيْنِ)، وَيُقِيمُ بِهِ بَيِّنَةً، وَتُقَدَّمُ.

(أَمَّا لَوْ قَالَ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ: (لِي بَيِّنَةٌ غَائِبَةٌ) بَأَنَّهُ بَاعَهُ مِنِّي، أَوْ وَقَفَهُ عَلَيَّ،

(١) فِي «ف»: «أَوْقَفَهَا».

(٢) قَالَ فِي «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٥٦٢): «تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا».

طُولِبَ بِالتَّسْلِيمِ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهُ يَطُولُ، وَمَتَى أَرَّخْتَا - وَالْعَيْنُ بِيَدَيْهِمَا أَوْ لَا - فِي شَهَادَةِ بَمُلْكٍ أَوْ يَدٍ أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ، أَوْ أَنَّهُ مَلَكَهَا مِنْذُ سَنَةٍ، وَالْأُخْرَى^(١) مِنْذُ شَهْرٍ، وَلَمْ تَقُلْ: اشْتَرَاهَا مِنْهُ، فَهُمَا سَوَاءٌ، إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ الْمُتَأَخِّرَةَ بِإِنْتِقَالِهِ عَنْهُ، وَلَا تُقَدِّمَ إِحْدَاهُمَا بِزِيَادَةِ نِتَاجٍ، أَوْ سَبَبٍ مِلْكٍ،

أَوْ أَعْتَقَهُ، (طُولِبَ) مُدْعَى عَلَيْهِ (بِالتَّسْلِيمِ) لِلْمُدَّعِي بِهِ؛ (لِأَنَّ تَأْخِيرَهُ يَطُولُ) وَقَدْ يَكُونُ كَاذِبًا، (وَمَتَى أَرَّخْتَا)؛ أَي: بَيِّنُهُ كُلُّ مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ، (وَالْعَيْنُ بِيَدَيْهِمَا)^(٢) أَوْ لَا فِي شَهَادَةِ بَمُلْكٍ؛ بَأَنَّ قَالَتْ إِحْدَى الْبَيَّتَيْنِ: مَلِكُ الْعَيْنِ وَقْتَ كَذَا، وَقَالَتِ الْأُخْرَى: مَلَكَهَا وَقْتَ كَذَا، (أَوْ) أَرَّخْتَا فِي شَهَادَةِ ب (يَدٍ)؛ بَأَنَّ قَالَتْ إِحْدَى الْبَيَّتَيْنِ: الْعَيْنُ بِيَدِهِ مِنْذُ كَذَا، وَقَالَتِ الْأُخْرَى: بِيَدِهِ مِنْذُ كَذَا.

(أَوْ) أَرَّخْتِ (إِحْدَاهُمَا فَقَطْ)؛ أَي: وَلَمْ تُؤَرِّخِ الْأُخْرَى، (أَوْ) قَالَتْ إِحْدَاهُمَا: (إِنَّهُ مَلَكَهَا مِنْذُ سَنَةٍ، وَ) قَالَتِ (الْأُخْرَى): مَلَكَهَا (مِنْذُ شَهْرٍ، وَلَمْ تَقُلْ: اشْتَرَاهَا مِنْهُ، فَهُمَا)؛ أَي: الْبَيَّتَانِ (سَوَاءٌ)؛ لِحَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْمُتَقَدِّمِ^(٣)، وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا دَاخِلٌ فِي نِصْفِ الْعَيْنِ خَارِجٌ فِي نِصْفِهَا، (إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ الْمُتَأَخِّرَةَ) تَارِيخًا إِذَا أَرَّخْتَا (بِإِنْتِقَالِهِ)؛ أَي: الْمُلْكِ (عَنْهُ)؛ أَي: عَنِ الْمَشْهُودِ لَهُ بِالْمُلْكِ الْمُتَقَدِّمِ.

(وَلَا تُقَدِّمُ إِحْدَاهُمَا)؛ أَي: الْبَيَّتَيْنِ (بِزِيَادَةِ نِتَاجٍ)؛ بَأَنَّ شَهِدَتْ بِأَنَّهَا بِنْتُ فَرَسِهِ أَوْ بَقَرَتِهِ نَتَجَتْ فِي مُلْكِهِ، وَالْأُخْرَى شَهِدَتْ بِالْمُلْكِ فَقَطْ، (أَوْ)؛ أَي: وَلَا تُقَدِّمُ إِحْدَاهُمَا بِزِيَادَةِ (سَبَبٍ مِلْكٍ)؛ بَأَنَّ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا أَنَّهُ مَلَكَهَا بِالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ،

(١) فِي «ف»: «وَالْآخِر».

(٢) فِي «ق»: «بِيَدَيْهِمَا».

(٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ (١٤ / ١١٤).

وَاشْتِهَارِ عَدَالَةٍ، أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ، وَلَا رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ وَيَمِينٍ، وَإِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْمُلْكِ وَالْأُخْرَى بِانْتِقَالِهِ عَنْهُ كَمَا لَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لِأَبِي خَلْفَهَا تَرَكَةً، وَأَقَامَتِ امْرَأَتُهُ بَيِّنَةً أَنَّ أَبَاهُ أَصْدَقَهَا إِيَّاهَا، قُدِّمَتِ النَّاقِلَةُ كَبَيِّنَةٍ مِلْكٍ عَلَى بَيِّنَةٍ يَدٍ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ بَيِّدَ ثَالِثٍ، فَإِنْ ادَّعَاهَا^(١)

وَالْأُخْرَى بِالْمُلْكِ فَقَطْ^(٢) بَلْ هُمَا سَوَاءٌ؛ لِتَسَاوِيهِمَا فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، وَهُوَ مُلْكُ الْعَيْنِ الْآنَ، فَتَسَاوَايَا فِي الْحُكْمِ، (أَوْ)؛ أَي: وَلَا تُقَدَّمُ إِحْدَاهُمَا (بِاشْتِهَارِ عَدَالَةٍ، أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ)؛ كَأَرْبَعَةِ رِجَالٍ وَرَجُلَيْنِ، (وَلَا) يُقَدَّمُ (رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ) عَلَى رَجُلٍ (وَيَمِينٍ)؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مُقَدَّرَةٌ بِالشَّرْعِ، فَلَا تَخْتَلِفُ بِالزِّيَادَةِ.

(وَإِنْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْمُلْكِ) فِي الْعَيْنِ لِأَحَدِ الْمُتَنَازِعَيْنِ، (و) شَهِدَتْ (الْأُخْرَى بِانْتِقَالِهِ)؛ أَي: الْمُلْكُ (عَنْهُ) لِلْآخَرِ؛ (كَمَا لَوْ أَقَامَ رَجُلٌ بَيِّنَةً أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لِأَبِي خَلْفَهَا تَرَكَةً، وَأَقَامَتِ امْرَأَتُهُ)؛ أَي: الْأَبِ (بَيِّنَةً أَنَّ أَبَاهُ أَصْدَقَهَا إِيَّاهَا)؛ أَي: الدَّارَ، (قُدِّمَتِ النَّاقِلَةُ)، وَحُكِمَ بِالْمُلْكِ لِلْمَرْأَةِ؛ لِشَهَادَتِهَا بِأَمْرِ زَائِدٍ عَلَى الْمُلْكِ خَفِيَ عَلَى الْآخَرِ؛ (ك) تَقْدِيمِ (بَيِّنَةٍ مِلْكٍ عَلَى بَيِّنَةٍ يَدٍ)، قَالَ فِي «شَرْحِ الْمُتَنَهَى»: بَغِيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ^(٣).

الرَّابِعُ^(٤): أَنْ تَكُونَ الْعَيْنُ الْمُتَنَازِعُ فِيهَا (بَيِّدَ ثَالِثٍ، فَإِنْ ادَّعَاهَا) الثَّالِثُ

(١) فِي «ح»: «الدَّعَاهَا».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق»: «(أَوْ)؛ أَي: وَلَا تُقَدَّمُ . . . فَقَطْ».

(٣) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٤) فِي «ق»: «وَالْحَالِ (الرَّابِعِ)».

لِنَفْسِهِ حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا، فَإِنْ نَكَلَ عَنْهُمَا أَخَذَاهَا مِنْهُ، وَبَدَلَهَا،
وَاقْتَرَعَا عَلَيْهِمَا، وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا لَهُمَا اقْتَسَمَاهَا وَحَلَفَ لِكُلِّ يَمِينًا بِالنِّسْبَةِ
لِلنِّصْفِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ لِصَاحِبِهِ، وَحَلَفَ كُلُّ لِمُصَاحِبِهِ عَلَى النِّصْفِ
الْمَحْكُومِ لَهُ بِهِ^(١)، وَإِنْ نَكَلَ الْمُقَرُّ عَنِ الْيَمِينِ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَخَذَ مِنْهُ بِدَلِّهَا،
وَاقْتَسَمَاهُ أَيْضًا، وَلَا أَحَدَهُمَا بِعَيْنِهِ حَلَفَ وَأَخَذَهَا،

(لِنَفْسِهِ) وَأَنكَرَهُمَا، (حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ) مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ لَهُ (يَمِينًا)؛ لِأَنَّهُمَا اثْنَانِ كُلُّ
يَدَّعِيهَا، (فَإِنْ نَكَلَ عَنْهُمَا)؛ أَي: الْيَمِينِينَ، (أَخَذَاهَا)؛ أَي: الْعَيْنَ الْمُتَنَازِعَ فِيهَا
(مِنْهُ، وَ) أَخَذَاهَا مِنْهُ (بَدَلَهَا)؛ أَي: مِثْلَهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، وَقِيمَتَهَا^(٢) إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً؛
لِتَلْفِ الْعَيْنِ بِتَفْرِيطِهِ، وَهُوَ تَرْكُ الْيَمِينِ لِلأَوَّلِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ أَتْلَفَهَا، (وَاقْتَرَعَا عَلَيْهِمَا)؛
أَي: عَلَى الْعَيْنِ وَبَدَلِهَا؛ لِأَنَّ الْمَحْكُومَ لَهُ بِالْعَيْنِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ.

(وَإِنْ أَقَرَّ) الثَّالِثُ (بِهَا)؛ أَي: الْعَيْنَ الْمُتَنَازِعَ فِيهَا (لَهُمَا)، أَخَذَاهَا مِنْهُ،
(وَاقْتَسَمَاهَا) نِصْفَيْنِ، (وَحَلَفَ لِكُلِّ) مِنْهُمَا (يَمِينًا بِالنِّسْبَةِ لِلنِّصْفِ الَّذِي أَقَرَّ بِهِ
لِصَاحِبِهِ)؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِيهِ لَهُ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهَا لِأَحَدِهِمَا؛ فَإِنَّهُ يَحْلِفُ لِلآخَرِ، (وَحَلَفَ
كُلُّ) مِنَ الْمُدَّعِيَيْنِ (لِصَاحِبِهِ عَلَى النِّصْفِ الْمَحْكُومِ لَهُ بِهِ) كَمَا لَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ بِأَيْدِيهِمَا
ابْتِدَاءً، (وَإِنْ نَكَلَ الْمُقَرُّ) بِالْعَيْنِ لَهُمَا (عَنِ الْيَمِينِ لِكُلِّ مِنْهُمَا)؛ أَي: الْمُدَّعِيَيْنِ،
(أَخَذَ مِنْهُ بِدَلِّهَا، وَاقْتَسَمَاهُ أَيْضًا)؛ كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا بِالْعَيْنِ.

(وَ) إِنْ أَقَرَّ (لِأَحَدِهِمَا بِعَيْنِهِ) بِالْعَيْنِ جَمِيعِهَا، (حَلَفَ) الْمُقَرُّ لَهُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِغَيْرِهِ
فِيهَا (وَأَخَذَهَا)؛ لِأَنَّهُ بِالْإِقْرَارِ لَهُ صَارَ كَأَنَّ الْعَيْنَ بِيَدِهِ، وَالْآخَرُ مُدَّعِيٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ

(١) فِي «ف»: «بِهِ لَهُ» بَدَلُ «لَهُ بِهِ».

(٢) فِي «ق»: «أَوْ قِيمَتَهَا».

وَيَحْلِفُ الْمُقَرَّرُ لِلْآخِرِ، فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَ مِنْهُ بَدَلَهَا، وَإِذَا أَخَذَهَا الْمُقَرَّرُ لَهُ فَأَقَامَ الْآخِرُ بَيِّنَةً أَخَذَهَا مِنْهُ، وَلِلْمُقَرَّرِ لَهُ قِيَمَتُهَا عَلَى الْمُقَرَّرِ، وَإِنْ قَالَ: هِيَ لِأَحَدِهِمَا وَأَجْهَلُهُ، فَصَدَّقَاهُ، لَمْ يَحْلِفْ، وَإِلَّا حَلَفَ يَمِينًا وَاحِدَةً، وَيُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ قَرَعَ حَلَفَ وَأَخَذَهَا،

يُنْكِرُهُ، فَيَحْلِفُ لِنَفْسِ دَعْوَاهُ، (وَيَحْلِفُ الْمُقَرَّرُ لِلْآخِرِ) إِنْ طَلَبَ يَمِينَهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَخَافَ مِنَ الْيَمِينِ، فَيُقَرَّرُ لَهُ؛ فَيَغْرُمُ لَهُ بَدَلَهَا، (فَإِنْ نَكَلَ) عَنِ الْيَمِينِ لِلْآخِرِ، (أَخَذَ مِنْهُ بَدَلَهَا)؛ أَيِ: الْعَيْنِ بِالْحُكْمِ بِنُكُولِهِ.

(وَإِذَا أَخَذَهَا)؛ أَيِ: الْعَيْنِ (الْمُقَرَّرُ لَهُ) بِهَا بِمُقْتَضَى إِقْرَارِ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ لَهُ، (فَأَقَامَ) الْمُدَّعِي (الْآخِرُ بَيِّنَةً) أَنَّهَا مُلْكُهُ، (أَخَذَهَا مِنْهُ)؛ أَيِ: الْمُقَرَّرُ لَهُ؛ لِثُبُوتِ مُلْكِهِ لَهَا، قَالَ فِي «الرَّوْضَةِ»: (وَلِلْمُقَرَّرِ لَهُ قِيَمَتُهَا عَلَى الْمُقَرَّرِ)، قَالَ فِي «شرح المنتهى»: وَلَمْ يُعْرِفْ ذَلِكَ لغيرِ صاحبِ «الرَّوْضَةِ»، انتهى^(١).

وَلَوْ قَالَ: بَدَلَهَا، لَكَانَ أَوْلَى، إِذِ الْبَدَلُ يَشْمَلُ الْمِثْلَ وَالْقِيَمَةَ؛ قِيَاسًا عَلَى مَا قَبْلَهَا، (وَإِنْ قَالَ) مَنْ الْعَيْنُ بِيَدِهِ: (هِيَ لِأَحَدِهِمَا)؛ أَيِ: الْمُدَّعِيَيْنِ (وَأَجْهَلُهُ، فَصَدَّقَاهُ) عَلَى جَهْلِهِ بِهِ، (لَمْ يَحْلِفْ)؛ لِتَصْدِيقِهِمَا لَهُ فِي دَعْوَاهُ، (وَإِلَّا) يُصَدَّقَاهُ، (حَلَفَ) لَهُمَا (يَمِينًا وَاحِدَةً)؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْحَقِّ مِنْهُمَا وَاحِدٌ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، وَلَا يُلْزَمُهُ الْيَمِينُ إِلَّا بِطَلْبِهِمَا جَمِيعًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحَقَّ مِنْهُمَا لِلْيَمِينِ غَيْرُ مُعَيَّنٍ.

(وَيُقَرَّعُ بَيْنَهُمَا)؛ أَيِ: الْمُدَّعِيَيْنِ لِلْعَيْنِ، (فَمَنْ قَرَعَ) صَاحِبَهُ، (حَلَفَ وَأَخَذَهَا) نَصًّا؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْيَدِ أَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا لَا بَعَيْنَهُ، فَصَارَ ذَلِكَ الْمُقَرَّرُ لَهُ هُوَ صَاحِبُ الْيَدِ دُونَ الْآخِرِ، فَبِالْقُرْعَةِ تَعَيَّنَ الْمُقَرَّرُ لَهُ، فَيَحْلِفُ عَلَى دَعْوَاهُ، وَيَقْضِي لَهُ كَمَا لَوْ أَقَرَّ

(١) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٥٦٤).

فَإِنْ أَبَى الْيَمِينَ أَخَذَهَا بِدُونِهِ، ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّهُ - وَيَتَّجِهْ: لَا بَعْدَ قُرْعَةٍ - قَبْلَ،
وَلَهُمَا الْقُرْعَةُ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الْوَاجِبِ وَقَبْلَهُ، فَإِنْ نَكَلَ قُدِّمَتِ الْقُرْعَةُ،
وَيَحْلِفُ لِلْمَقْرُوعِ إِنْ كَذَّبَهُ، فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَ مِنْهُ بَدَلُهَا،

لَهُ عَيْنًا، (فَإِنْ أَبَى) مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ (الْيَمِينَ، أَخَذَهَا) الْآخِرُ (بِدُونِهِ)؛ لِأَنَّ
إِعْرَاضَ الْقَارِعِ عَنِ الْيَمِينِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ لَيْسَتْ لَهُ، (ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّهُ)؛ أَي: بَيَّنَّ مَنْ
كَانَتْ الْعَيْنُ بِيَدِهِ الْمُسْتَحِقَّ لَهَا مِنْهُمَا بَعْدَ قَوْلِهِ: هِيَ لِأَحَدِهِمَا وَأَجْهَلُهُ.

(وَيَتَّجِهْ: لَا) إِنْ كَانَ تَبَيَّنَ الْمُسْتَحِقُّ (بَعْدَ قُرْعَةٍ)، فَإِنْ بَيَّنَّ بَعْدَ الْقُرْعَةِ، لَمْ
يُقْبَلْ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(١).

(قَبْلَ) كَتَبْنَاهُ ابْتِدَاءً، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِقْرَارِ بِهَا لِأَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ، وَالشَّهَادَةَ بِهَا
كَذَلِكَ: أَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تَصِحُّ لِمَجْهُولٍ وَلَا بِهِ، (وَلَهُمَا)؛ أَي: الْمُتَنَازِعَيْنِ اللَّذَيْنِ
ادَّعَا الْعَيْنَ، وَقَالَ مَنْ هِيَ بِيَدِهِ: هِيَ لِأَحَدِهِمَا وَأَجْهَلُهُ، (الْقُرْعَةُ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ الْوَاجِبِ
وَقَبْلَهُ)؛ أَي: التَّحْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْقُرْعَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى يَمِينِهِ؛ وَلِذَلِكَ لَوْ صَدَّقَاهُ، لَمْ
تَجِبِ الْيَمِينُ، (فَإِنْ نَكَلَ) مَنْ الْعَيْنُ بِيَدِهِ عَنْ حَلْفِهِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ عَيْنَ الْمُسْتَحِقِّ مِنْهُمَا،
(قُدِّمَتِ الْقُرْعَةُ)؛ لِأَنَّهَا تُعَيَّنُ الْمُقَرَّرُ لَهُ مِنْهُمَا، إِذَا قَرَعَ^(٢) صَاحِبُهُ، كَانَ كَمَنْ أَقَرَّ
لَهُ، فَلَا يَمِينَ لَهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخَذَ حَقَّهُ، (وَيَحْلِفُ) الْمُقَرَّرُ (لِلْمَقْرُوعِ إِنْ كَذَّبَهُ)
فِي عَدَمِ الْعِلْمِ، (فَإِنْ نَكَلَ) الْمُقَرَّرُ عَنِ الْيَمِينِ، (أَخَذَ مِنْهُ بَدَلُهَا)؛ كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِوَاحِدٍ

(١) أقول: قَالَ الْحَلُوتِيُّ قَوْلَهُ: - أَي: صَاحِبُ «الْمُنْتَهَى» -: (ثُمَّ إِنْ بَيَّنَّهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ الْقُرْعَةِ،
مَعَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ الْقُرْعَةَ بِمَنْزِلَةِ حُكْمِ الْحَاكِمِ لَيْسَ لِآخِرِ نَقْضِهَا، فَلِأَوَّلَى مَا بَحْثَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ
أَنَّ الْمَرَادَ قَبْلَ الْقُرْعَةِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ، وَيُؤَيِّدُ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمَصْنِفِ: (فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهَا لِلْآخِرِ،
فَقَدْ مَضَى الْحُكْمُ) فَلِيَحْرَرَ، انْتَهَى. قُلْتُ: قَوْلُهُ: (بَعْضُهُمْ) الْمَرَادُ بِهِ الْمَصْنِفُ، انْتَهَى.

(٢) فِي «ق»: «أَقْرَعَ».

وَأِنْ أَنْكَرَهُمَا وَلَمْ يُنَازَعْ وَلَا بَيِّنَةٌ لِوَاحِدٍ، أَقْرَعٌ، فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهَا لِلْآخِرِ فَقَدْ مَضَى الْحُكْمُ.

وَيَتَّبِعُهُ: وَلَا^(١) غُرْمَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ لَوْ شَهِدَ^(٢) وَحَلَفَ الْآخِرُ، أَخَذَهَا.

منهُمَا دُونَ الْآخِرِ.

(وَأِنْ أَنْكَرَهُمَا) الثَّالِثُ فَقَالَ: لَيْسَتْ لَهُمَا وَلَا لِأَحَدِهِمَا، (وَلَمْ يُنَازَعْ وَلَا بَيِّنَةٌ لِوَاحِدٍ) مِنَ الْمُدَّعِيَيْنِ، (أَقْرَعٌ) بَيْنَهُمَا؛ كإِقْرَارِهِ لِأَحَدِهِمَا لَا بَعْنِيهِ، (فَلَوْ عَلِمَ أَنَّهَا)؛ أَيْ: الْعَيْنَ (لِلْآخِرِ) الْمَقْرُوعِ (فَقَدْ مَضَى الْحُكْمُ) لَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ، نَقْلُهُ الْمَرْوُذِيُّ.

(وَيَتَّبِعُهُ): أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى مَنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بِيَدِهِ إِنْكَارُهُ مَنْ يَسْتَحِقُّهَا مِنَ الْمُدَّعِيَيْنِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ، (وَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ) لِرَبِّهَا بِدَلَّهَا بِإِنْكَارِهِ إِثْمًا، وَإِنْ كَانَ إِنْكَارُهُ سَبَبًا لِتَضْيِيعِهَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهَا وَلَا ادَّعَاها لِنَفْسِهِ.

(و) يَتَّبِعُهُ: (أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ) بَعْدَ إِنْكَارِهِ لَهُمَا، (وَحَلَفَ الْآخِرُ)، وَهُوَ الْمَقْرُوعُ يَمِينًا أَنَّ الْعَيْنَ الْمُدَّعَى بِهَا لَهُ لَا حَقَّ لِلْآخِرِ فِيهَا، (أَخَذَهَا)؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّهَا بِحَلْفِهِ مَعَ شَاهِدٍ، وَهُوَ مُتَّبِعُهُ^(٣).

(١) فِي «ف»: «وَأَنَّهُ لَا».

(٢) فِي «ف» زِيَادَةٌ: «هُوَ».

(٣) أَقُولُ: قَوْلُهُ: (وَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ) وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ فِيمَا يَظْهَرُ وَجِيهٌ لَا يَأْبَاهُ كَلَامُهُمْ، بَلْ يَقْتَضِيهِ، وَالْمُرَادُ فِيمَا إِذَا كَانَ إِنْكَارُهُ أَوَّلًا عَنْ جَهْلٍ أَوْ نِسْيَانٍ لِلْعُذْرِ بِذَلِكَ، وَلَآنَ الْحُكْمَ بِالشَّيْءِ حَكْمٌ بِلَا زَمِهِ، وَأَمَّا فِي الْعَمْدِ، فَلَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مُرَادٌ، فَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا مِنْ قَوْلِهِ: (أَنَّهُ... إلخ) غَيْرُ ظَاهِرٍ، وَمَا عَلَّلَ بِهِ لَا يَصِحُّ، دَلِيلًا؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْعَمْدِ فَوْتَهَا عَلَى رَبِّهَا، وَلَا عَذْرَ فِيهِ، وَيدل لما قيدنا به قوله أولاً: (فلو علم... إلخ)، فظهر أن =

وإن كان لكل بيّنة تعارضتا، سواء أقرّ لهما، أو لأحدهما لا بعينه،
أو ليست بيد أحد، وإن أنكرهما، فأقاما بيّنتين ثم أقرّ لأحدهما بعينه،
لم ترجح بذلك، وحكم التعارض بحاله، وإقراره صحيح، فيعمل به،
وإن كان إقراره قبل إقامتهما، فالمقرّ له كداخل، والآخر كخارج، وإن
لم يدعها ولم يقرّ بها لغيره، ولا بيّنة، فهي لأحدهما بقرعة،

(وإن كان لكل) من المدّعين (بيّنة، تعارضتا)؛ لتساويهما في عدم اليد،
فيستقطان؛ لعدم إمكان العمل بإحدهما، (سواء أقرّ ربّ اليد (لهما، أو) أقرّ
(لأحدهما لا بعينه، أو) كانت العين المدّعى بها (ليست بيد أحد)، فيصيران كمن
لا بيّنة لهما، (وإن أنكرهما) ربّ اليد (فأقاما بيّنتين، ثم أقرّ لأحدهما بعينه، لم
ترجح) بيّنة المقرّ له (بذلك، وحكم التعارض بحاله)؛ اعتباراً بحال قيام البيّنتين،
ورجوع اليد إلى صاحبها طارئ، فلا عبّرة به.

(وإقراره) لأحدهما بعينه (صحيح، فيعمل به) كما لو لم يكن لأحدهما
بيّنة، (وإن كان إقراره) بالعين لأحدهما (قبل إقامتهما) البيّنتين، (فالمقرّ له
كداخل)؛ لانتقال اليد إليه بإقرار من العين بيده، كما لو كانت بيده ابتداءً، (والآخر)
غير المقرّ له (كخارج)؛ لأنها ليست بيده حقيقة ولا حكماً، (وإن جهل من العين
بيده لمن هي، و(لم يدعها) لنفسه، (ولم يقرّ بها لغيره، ولا بيّنة) لواحد من
المدّعين، (فهي لأحدهما بقرعة)؛ لتساويهما في الدّعى، وعدم البيّنة واليد،

= المراد تقدم جهل أو نسيان، وهو خلاف العمد، وقوله: (وأنه . . . إلخ) لم أر من صرح
به أيضاً، لكنه ظاهر يقتضيه كلامهم في الباب، ولما له من النظائر، فتأمل ذلك وحرّر،
انتهى.

فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ مُكَلَّفًا، وَأَقَامَا بَيِّنَةً بَرَقَهُ^(١)، وَأَقَامَ هُوَ بَيِّنَةً بِحُرِّيَّتِهِ، تَعَارَضَتَا، وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ حُرِّيَّةً، فَأَقَرَّ لِأَحَدِهِمَا، فَهُوَ لَهُ، وَلَهُمَا فَهُوَ لَهُمَا، وَغَيْرُ الْمُكَلَّفِ لَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِهِ، وَمَنْ ادَّعَى دَارًا، وَآخَرَ نِصْفَهَا، فَإِنْ كَانَتْ بِيَدَيْهِمَا وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ فَهِيَ لِمُدَّعِي الْكُلِّ؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ وَإِنْ كَانَتْ إِذَنْ بِيَدِ ثَالِثٍ، فَإِنْ نَازَعَ فَلِمُدَّعٍ كُلِّهَا نِصْفَهَا، وَالْآخَرُ لِرَبِّ الْيَدِ بَيِّمِنِهِ، . . .

(فَإِنْ كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ مُكَلَّفًا وَأَقَامَا بَيِّنَةً بَرَقَهُ، وَأَقَامَ هُوَ)؛ أَيِ: الْمُكَلَّفِ (بَيِّنَةً بِحُرِّيَّتِهِ، تَعَارَضَتَا)؛ لِتَسَاوِيهِمَا، وَرُجِعَ إِلَى الْأَصْلِ، وَهِيَ الْحُرِّيَّةُ.

(وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ) الْمُكَلَّفُ (حُرِّيَّةً، فَأَقَرَّ) بِالرَّقِّ (لِأَحَدِهِمَا، فَهُوَ لَهُ)؛ كَمُدَّعٍ وَاحِدٍ، وَعُلِمَ مِنْهُ صِحَّةُ إِقْرَارِ الْمُكَلَّفِ بِالرَّقِّ، وَهَذَا فِي غَيْرِ اللَّقِيطِ، فَإِنَّهُ تَقَدَّمَ فِي بَابِهِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ بِهِ مُطْلَقًا، (و) إِنْ أَقَرَّ بِالرَّقِّ (لَهُمَا، فَهُوَ لَهُمَا)؛ لِمَا تَقَدَّمَ (وِغَيْرِ الْمُكَلَّفِ) إِنْ قَالَ: أَنَا عَبْدُهُمَا أَوْ عَبْدُ أَحَدِهِمَا، (لَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِهِ) بِالرَّقِّ؛ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ قَوْلِهِ.

(وَمَنْ ادَّعَى دَارًا، وَ) ادَّعَى (آخَرَ نِصْفَهَا، فَإِنْ كَانَتْ) الدَّارُ (بِيَدَيْهِمَا)؛ أَيِ: الْمُدَّعِيَيْنِ، (وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ)؛ أَيِ: أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ، (فَهِيَ لِمُدَّعِي الْكُلِّ)؛ لِأَنَّ مُدَّعِيَ النِّصْفِ مُقَرَّرٌ بِالنِّصْفِ الْآخَرِ لِصَاحِبِهِ، فَلَا مُنَازَعَ لَهُ فِيهِ، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ يَدَّعِيهِ صَاحِبُ الْكُلِّ، وَيَدُّ مُدَّعِيَ النِّصْفِ عَلَيْهِ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْيَدِ، فَيَكُونُ لَهُ؛ (لِأَنَّهُ خَارِجٌ)، وَبَيِّنَتُهُ مُقَدَّمَةٌ.

(وَإِنْ كَانَتْ) الدَّارُ (إِذَنْ بِيَدِ ثَالِثٍ، فَإِنْ نَازَعَ) الثَّالِثُ، (فَلِمُدَّعٍ كُلِّهَا نِصْفَهَا)؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ لَهُ، (و) النِّصْفُ (الْآخَرُ لِرَبِّ الْيَدِ بَيِّمِنِهِ)؛ لِرُجْحَانِهِ بِالْيَدِ،

(١) سقط من «ف».

وَأِنْ لَمْ يُنَازَعْ فَقَدْ ثَبَتَ أَخْذُ نِصْفِهَا لِمُدَّعِي الْكُلِّ^(١)، وَيَقْتَرِعَانِ عَلَى الْبَاقِي، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ فَلِمُدَّعِي كُلِّهَا نِصْفُهَا بِلَا يَمِينٍ، وَمَنْ قَرَعَ فِي النِّصْفِ الْآخَرَ؛ حَلَفَ وَأَخَذَهُ، وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ نِصْفِهَا وَصَدَّقَ مَنْ بِيَدِهِ الْعَيْنُ أَحَدَهُمَا وَكَذَّبَ الْآخَرُ، وَلَمْ يُنَازَعْ، فَقِيلَ: يُسَلَّمُ إِلَيْهِ - وَيَتَّجِهْ: وَهُوَ أَوْلَى - وَقِيلَ: يَحْفَظُهُ حَاكِمٌ، وَقِيلَ: يَبْقَى بِحَالِهِ.....

وَلَا بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ لِمُدَّعِيهِ؛ لِسُقُوطِ الْبَيِّنَتَيْنِ بِالتَّعَارُضِ، (وَأِنْ لَمْ يُنَازَعْ) الثَّلَاثُ، (فَقَدْ ثَبَتَ أَخْذُ نِصْفِهَا لِمُدَّعِي الْكُلِّ)؛ لِمَا سَبَقَ، (وَيَقْتَرِعَانِ)؛ أَيِ: الْمُدَّعِيَانِ (عَلَى النِّصْفِ) (الْبَاقِي)؛ لِسُقُوطِ الْبَيِّنَتَيْنِ بِالتَّعَارُضِ وَعَدَمِ الْمُرْجَحِ.

(وَأِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ) لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَهِيَ بِيَدِ ثَالِثٍ لَمْ يُنَازَعْ، (فَلِمُدَّعِي كُلِّهَا نِصْفُهَا بِلَا يَمِينٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا مُنَازَعَ لَهُ فِيهِ، وَيَقْتَرِعَانِ عَلَى النِّصْفِ الْآخَرِ، (فَمَنْ قَرَعَ)؛ أَيِ: خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ (فِي النِّصْفِ الْآخَرِ؛ حَلَفَ) أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْآخَرِ فِيهِ، (وَأَخَذَهُ) كَالْعَيْنِ الْكَامِلَةِ، (وَلَوْ ادَّعَى كُلُّ) مِنْهُمَا (نِصْفُهَا)؛ أَيِ: الدَّارِ وَنَحْوَهَا، (وَصَدَّقَ مَنْ بِيَدِهِ الْعَيْنُ أَحَدَهُمَا)؛ أَيِ: الْمُدَّعِيَيْنِ، (وَكَذَّبَ الْآخَرُ، وَلَمْ يُنَازَعْ) مَنْ كَذَّبَهُ فِي نِصْفِهِ، أَخَذَ الْمُصَدِّقُ نِصْفَهُ، وَأَمَّا النِّصْفُ الْآخَرُ: (فَقِيلَ: يُسَلَّمُ إِلَيْهِ)؛ أَيِ: مُدَّعِيهِ.

(وَيَتَّجِهْ: وَهُوَ)؛ أَيِ: تَسْلِيمُهُ لِمُدَّعِيهِ (أَوْلَى)؛ لِأَنَّهُ لَا مُدَّعِي لَهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٢)، (وَقِيلَ: يَحْفَظُهُ حَاكِمٌ) كِمَالِ ضَائِعٍ، (وَقِيلَ: يَبْقَى بِحَالِهِ) بِيَدِ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ؛ لِيُظْهَرَ مُسْتَحِقُّهُ.

(١) فِي «ف»: «الْمَكْلَف».

(٢) أَقُولُ: صَرَّحَ بِهِ (م ص) فِي حَاشِيَةِ الْمُنْتَهَى، وَتَبِعَهُ الْخُلُوتِيُّ وَالشَّيْخُ عُثْمَانُ، وَأَنَّهُ الصَّحِيحُ، انْتَهَى.

وَيَتَّحُهُ: فَإِنْ فَسَّرَهُ ذُو الْيَدِ بِلَفْظَةِ: يَجُوزُ، فَبِحَالِهِ، وَإِلَّا فَلِحَاكِمٍ.

* * *

فَصْلٌ

وَمَنْ بِيَدِهِ عَبْدٌ ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ، وَادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّ زَيْدًا أَعْتَقَهُ،
أَوْ ادَّعَى شَخْصٌ أَنَّ زَيْدًا بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ لَهُ، وَادَّعَى آخَرُ مِثْلَهُ، وَأَقَامَ^(١) كُلُّ
بَيِّنَةٍ، صَحَّحْنَا أَسْبَقَ التَّصَرُّفَيْنِ إِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ، وَإِلَّا تَسَاقَطَتَا.

(وَيَتَّحُهُ: فَإِنْ فَسَّرَهُ ذُو الْيَدِ بِلَفْظَةِ: يَجُوزُ) كونه لي، (ف) يَبْقَى ذَلِكَ النِّصْفُ
(بِحَالِهِ) بِيَدِ ذِي الْيَدِ، (وَإِلَّا) يُفَسَّرُهُ ذُو الْيَدِ حِينَ الدَّعْوَى، (ف) يُدْفَعُ (لِحَاكِمٍ)
يَحْفَظُهُ إِلَى ظُهُورِ رَبِّهِ، وَهَذَا الْإِتِّجَاهُ لَمْ أَرَهُ لغيره^(٢).

(فَصْلٌ)

(وَمَنْ بِيَدِهِ عَبْدٌ ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ، وَادَّعَى الْعَبْدُ أَنَّ زَيْدًا أَعْتَقَهُ)،
وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ، صَحَّحْنَا أَسْبَقَ التَّصَرُّفَيْنِ إِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ، (أَوْ ادَّعَى شَخْصٌ أَنَّ
زَيْدًا بَاعَهُ)؛ أَي: الْعَبْدَ لَهُ، (أَوْ وَهَبَهُ لَهُ، وَادَّعَى آخَرُ مِثْلَهُ، وَأَقَامَ كُلُّ) مِنْهُمَا
(بَيِّنَةً) بَدَعُوهُ، (صَحَّحْنَا أَسْبَقَ التَّصَرُّفَيْنِ إِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ)؛ لِمُصَادَفَةِ التَّصَرُّفِ
الثَّانِي مُلْكَ غَيْرِهِ، فَوَجَبَ بُطْلَانُهُ، (وَإِلَّا) يُعْلَمُ التَّارِيخُ أَوْ اتَّفَقَ، (تَسَاقَطَتَا)؛

(١) فِي «ف»: «فَأَقَامَ».

(٢) أَقُول: كَذَلِكَ لَمْ أَرِ مَنْ صَرَحَ بِهِ، وَلَا مَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَهُوَ تَوَسُّطُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ
وَكَانَ الْمُلْحَظُ فِي ذَلِكَ أَنَّ تَفْسِيرَهُ بِلَفْظَةِ: (يَجُوزُ كونه لي، أَوْ لِمَنْ كَذَبَتْهُ) قَدْ قَرُبَ ظُهُورُ
مُسْتَحَقِّهِ، فَيَبْقَى عِنْدَهُ لَعَلَّهُ يُوَضِّحُ بَعْدَهُ التَّفْسِيرَ، وَإِنْ لَمْ يَفْسِرْهُ بِشَيْءٍ، فَقَدْ بَعْدَ ظُهُورِ
مُسْتَحَقِّهِ، فَيُدْفَعُ لِحَاكِمٍ، فَتَأْمَلُ، انْتَهَى.

وَيَتَّجِهْ: بِشَرْطِ أَنْ يَقُولَ: وَهُوَ مُلْكُهُ، وَأَنَّهُ مَعَ تَسَاقُطِ يُقْبَلُ مِنْ زَيْدٍ دَعَوَاهُ لِنَفْسِهِ كَمَا يَأْتِي.

وَكَذَا إِنْ كَانَ الْعَبْدُ بِيَدِ نَفْسِهِ،

لِتَعَارُضِهِمَا وَعَدَمِ الْمُرْجَحِ.

(وَيَتَّجِهْ): أَنَّ مُحَلَّ صِحَّةِ التَّصَرُّفَيْنِ (بَشَرْطِ أَنْ يَقُولَ) مَنْ شَهِدَ بِالسَّبْقِ: بَاعَهُ الْعَبْدُ، أَوْ وَهَبَهُ لَهُ، (وَهُوَ مُلْكُهُ)، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ يَظْهَرُ لِلْمُتَأَمِّلِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا شَهِدَتْ الْبَيْئَةُ بِانْتِقَالِ الْمُلْكِ وَعِلْمِ السَّابِقِ، يُحْكَمُ لَهُ بِهِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِ الْبَيْئَةِ: وَهُوَ مُلْكُهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عِلِمَ بِالسَّبْقِ أَنَّ الْعَبْدَ لَمْ يَكُنْ فِي مُلْكِ الْمُدَّعِي الثَّانِي وَقَدْ انْتَقَلَ لِلأَوَّلِ.

بَقِيَ لَوْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا وَزَادَ كُلُّ: وَهُوَ مُلْكُهُ، فَهَلْ يَتَنَاصَفَاهُ كَمَا ذَكَرُوا فِي الْعَيْنِ الَّتِي بَأْيَدِيهِمَا، أَمْ هَذَا الْحُكْمُ دَاخِلٌ تَحْتَ قَوْلِهِمْ، وَإِلَّا تَسَاقَطَتَا؟ الظَّاهِرُ الْأَوَّلُ.

(و) يَتَّجِهْ: (أَنَّهُ مَعَ تَسَاقُطِ الْبَيْئَتَيْنِ بِالتَّعَارُضِ (يُقْبَلُ مِنْ زَيْدٍ دَعَوَاهُ) الْعَبْدُ لِنَفْسِهِ) بِيَمِينِهِ، فَيَحْلِفُ لَهُمَا يَمِيناً وَاحِدَةً أَنَّ الْعَبْدَ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مُلْكِهِ، وَيَأْخُذُهُ (كَمَا يَأْتِي)، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(١).

(وَكَذَا إِنْ كَانَ الْعَبْدُ بِيَدِ نَفْسِهِ) نَصًّا؛ إِلْغَاءً لِهَذِهِ الْيَدِ؛ لِلْعِلْمِ بِمُسْتَنْدِهَا، وَهُوَ

(١) أقول: البحثان صريحان في كلام أرباب الحواشي معزياً ذلك إلى «الإنصاف» وغيره على المعتمد في ذلك، وقول شيخنا: (وهذا فيه نظر . . . إلخ) غير ظاهر؛ لأنه قد يتصرف الإنسان فيما ليس ملكه باطناً، والبيئة قد تكتفي بالظاهر كما هو مقرر في كلامهم في الباب، وباب الشهادات، فارجع إلى ذلك، وقول شيخنا: (بقي . . . إلخ) هذا الذي يظهر من كلامهم، فتأمل، انتهى.

وَلَوْ ادَّعَا زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ وَأَقَامَ كُلَّ الْبَيِّنَةِ وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِ أَحَدِهِمَا، سَقَطَتَا،
وَلَوْ أَقَامَ كُلُّ مِمَّنِ الْعَيْنُ بِيَدَيْهِمَا بَيِّنَةً بِشَرَائِهَا مِنْ زَيْدٍ بِشَرَطٍ أَنْ يَقُولَ:
وَهِيَ مِلْكُهُ بِكَذَا، وَاتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا، تَحَالَفَا، وَتَنَاصَفَا، وَلِكُلِّ أَنْ
يَرْجِعَ عَلَى زَيْدٍ بِنُصْفِ الثَّمَنِ، وَأَنْ يَفْسَخَ وَيَرْجِعَ بِكُلِّهِ، وَأَنْ يَأْخُذَ كُلُّهَا
مَعَ فُسْخِ الْآخَرِ،

الدَّعْوَى، وَلَمْ تَثْبُتْ؛ كَمَنْ بِيَدِهِ عَبْدٌ ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْ زَيْدٍ وَأَنْكَرَهُ زَيْدٌ، فَلَا يُحْكَمُ
لَهُ بِهَذِهِ الْيَدِ.

(ولو ادَّعَا)؛ أي: اثنان (زَوْجِيَّةَ امْرَأَةٍ)، فَأَنْكَرْتُهُمَا، أَوْ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ،
(وَأَقَامَ كُلُّ) مِنْهُمَا (الْبَيِّنَةَ) بِدَعْوَاهُ، (ولو كانت) الْمَرْأَةُ (بِيَدِ أَحَدِهِمَا)؛ أي:
الْمُدَّعِيَيْنِ، (سَقَطَتَا)؛ أي: الْبَيِّنَتَانِ؛ لِتَعَارُضِهِمَا، وَالْيَدُ لَا تَثْبُتُ عَلَى الْحُرِّ، وَإِنْ
أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا، لَمْ يَقْبَلْ؛ لِأَنَّهَا مُتَّهَمَةٌ، وَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ وَحْدَهُ، حُكِمَ لَهُ
بِهَا، وَإِنْ ادَّعَا وَاحِدٌ فَصَدَّقَتْهُ، قُبِلَ إِقْرَارُهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُتَّهَمَةٍ إِذَنْ، (ولو أَقَامَ كُلُّ
مِمَّنِ الْعَيْنُ بِيَدَيْهِمَا بَيِّنَةً بِشَرَائِهَا مِنْ زَيْدٍ بِشَرَطٍ أَنْ يَقُولَ: وَهِيَ)؛ أي: الْعَيْنُ (مِلْكُهُ
بِكَذَا، وَاتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا)؛ أي: الْبَيِّنَتَيْنِ، (تَحَالَفَا، وَتَنَاصَفَا)؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ كُلِّ
مِنْهُمَا دَاخِلَةٌ فِي أَحَدِ النُّصْفَيْنِ خَارِجَةٌ فِي الْآخَرِ، (ولِكُلِّ) مِنْهُمَا (أَنْ يَرْجِعَ عَلَى زَيْدٍ
بِنُصْفِ الثَّمَنِ) الَّذِي دَفَعَهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ لَهُ سِوَى نُصْفِ الْمَبِيعِ، (و) لِكُلِّ مِنْهُمَا
(أَنْ يَفْسَخَ) الْبَيْعَ؛ لِتَبْعُضِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ، (وَيَرْجِعَ) مَنْ فُسَخَ مِنْهُمَا (بِكُلِّهِ)؛ أي:
الثَّمَنِ، (و) لِكُلِّ مِنْهُمَا (أَنْ يَأْخُذَ^(١) كُلُّهَا)؛ أي: الْعَيْنَ بِكُلِّ الثَّمَنِ (مَعَ فُسْخِ الْآخَرِ)
الْبَيْعِ فِي نُصْفِهِ.

(١) فِي «ق»: «يَأْخُذُهَا».

وَإِنْ سَبَقَ تَارِيخُ أَحَدِهِمَا^(١)، فَهِيَ لَهُ، وَلِلثَّانِي الثَّمَنُ، وَإِنْ أَطْلَقْتَا أَوْ إِحْدَاهُمَا^(٢)، تَعَارَضَتَا فِي مِلْكٍ إِذَنْ، لَا فِي شِرَاءٍ، فَيُقْبَلُ^(٣) مِنْ زَيْدٍ دَعْوَاهَا لِنَفْسِهِ بِيَمِينٍ لَهُمَا، وَإِنْ ادَّعَى ائْتَانِ ثَمَنٍ عَيْنٍ بِيَدِ ثَالِثٍ، كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِثَمَنِ سَمَاهُ، فَمَنْ صَدَّقَهُ أَوْ أَقَامَ بَيِّنَةً، أَخَذَ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِلَّا حَلَفَ وَبَرَّى، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ، فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا تَعَارَضَتَا.....

(وَإِنْ سَبَقَ تَارِيخُ) بَيِّنَةٍ (أَحَدِهِمَا، فَهِيَ)؛ أَي: الْعَيْنُ (لَهُ)؛ لَصِحَّةِ عَقْدِهِ بِسَبْقِهِ، (وَلِلثَّانِي) عَلَى بَائِعِهِ (الثَّمَنُ) إِنْ كَانَ قَبْضُهُ مِنْهُ؛ لِتَيِّينِ بَطْلَانِ بَيْعِهِ، (وَإِنْ أَطْلَقْتَا)؛ أَي: بَيِّنَتَاهُمَا، (أَوْ) أَطْلَقْتَ (إِحْدَاهُمَا، تَعَارَضَتَا فِي مِلْكٍ إِذَنْ، لَا فِي شِرَاءٍ)؛ لِحُجُوزِ تَعَدُّدِهِ، بِخِلَافِ الْمُلْكِ، (فَيُقْبَلُ مِنْ زَيْدٍ) الْبَائِعِ لَهُمَا (دَعْوَاهَا لِنَفْسِهِ بِيَمِينٍ) وَاحِدَةٍ (لَهُمَا) أَنَّ الْعَيْنَ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ مُلْكِهِ، (وَإِنْ ادَّعَى ائْتَانِ ثَمَنٍ عَيْنٍ بِيَدِ ثَالِثٍ كُلُّ مِنْهُمَا) يَقُولُ: (إِنَّهُ)؛ أَي: وَاضَعَ الْيَدَ (اشْتَرَاهَا) كُلَّهَا (مِنْهُ بِثَمَنِ سَمَاهُ) فِي دَعْوَاهُ.

(فَمَنْ صَدَّقَهُ) مِنَ الْعَيْنِ بِيَدِهِ مِنْهُمَا، أَخَذَ مَا ادَّعَاهُ، (أَوْ) مَنْ (أَقَامَ) مِنْهُمَا (بَيِّنَةً) بِدَعْوَاهُ (أَخَذَ مَا ادَّعَاهُ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِلَّا) يُصَدَّقُ وَاحِدًا مِنْهُمَا، وَلَا أَقَامَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بَيِّنَةً، (حَلَفَ) لِكُلِّ مِنْهُمَا يَمِينًا؛ لِحُجُوزِ تَعَدُّدِ الْعَقْدِ، (وَبَرَّى)، وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، وَهُوَ مُنْكَرٌ) دَعْوَاهُمَا، (فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا)؛ أَي: الْبَيِّنَتَيْنِ، (تَعَارَضَتَا

(١) فِي «ح»: «الْآخِر».

(٢) فِي «ف»: «أَحَدَهُمَا».

(٣) فِي «ح»: «وَيُقْبَلُ».

وَتَسَاقَطَتَا^(١)، وَإِنْ اخْتَلَفَ أَوْ أُطْلِقَتَا أَوْ إِحْدَاهُمَا، عُمِلَ بِهِمَا، وَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: غَصَبْنِيهَا، وَالْآخَرُ: مَلَكَنِيهَا، أَوْ: أَقَرَّ لِي بِهَا، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، فَهِيَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ، وَلَا يَغْرُمُ لِلْآخَرِ شَيْئًا،

وَتَسَاقَطَتَا؛ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَيَكُونُ كَمَا لَوْ ادَّعَى عَيْنًا بِيَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ.

(وَإِنْ اخْتَلَفَ) تَارِيخُهُمَا (أَوْ أُطْلِقَتَا)؛ بَأَنَّ شَهِدَ كُلُّ مَنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا بِكَذَا، وَلَمْ تَذْكُرْ تَارِيخًا، (أَوْ) أُطْلِقَتْ (إِحْدَاهُمَا)؛ بَأَنَّ قَالَتْ: اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِكَذَا فَقَطْ، وَأَرَزَحَتْ الْآخَرَى، (عُمِلَ بِهِمَا)؛ أَي: الْبَيِّنَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا عَقَدَانِ شَهِدَ بِهِمَا بَيِّنَتَانِ فِي عَيْنٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مُشْتَرٍ وَاحِدٍ، وَعَقْدُ الشَّرَاءِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِرَافِ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ بِالْمُلْكِ، وَمِنْ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَاهُ مِنَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهُ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ إِلَى الثَّانِي، ثُمَّ اشْتَرَاهُ مِنَ الثَّانِي، فَلَا تَعَارُضَ، وَيَلْزَمُهُ الثَّمَانُ الْمُدَّعَى بِهِمَا.

(وَإِنْ) كَانَتْ عَيْنٌ بِيَدِ إِنْسَانٍ، فَادَّعَاهَا اثْنَانِ، ف (قَالَ أَحَدُهُمَا: غَصَبْنِيهَا، وَ) قَالَ (الْآخَرُ: مَلَكَنِيهَا، أَوْ أَقَرَّ لِي بِهَا، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ)؛ أَي: أَقَامَ كُلُّ مَنْهُمَا بَيِّنَةً بِدَعْوَاهُ، (فَهِيَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ)؛ لِأَنَّ مَعَ بَيِّنَتِهِ زِيَادَةَ عِلْمٍ، وَهُوَ سَبَبُ ثُبُوتِ الْيَدِ، وَالْبَيِّنَةُ الْآخَرَى إِنَّمَا تَشْهَدُ بِتَصَرُّفِهِ فِيهَا، فَلَا تُعَارِضُهَا.

(وَلَا يَغْرُمُ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (لِلْآخَرِ) الَّذِي ادَّعَى أَنَّهُ مَلَكَهُ الْعَيْنَ، أَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهَا (شَيْئًا)؛ لِعَدَمِ مُقْتَضِيهِ؛ إِذْ بُطْلَانُ التَّمْلِيكِ، أَوْ الْإِقْرَارِ لثُبُوتِ مُلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ فِعْلِهِ لَا يُوجِبُ عَوْضًا، بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ فَإِنَّهُ يُوجِبُ رَدَّ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَإِنْ قَالَ كُلُّ مَنْ الْمُدَّعَيْنِ: غَصَبْنِيهَا، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، فَكَمَا لَوْ ادَّعَى كُلُّ مَنْهُمَا أَنَّهُ اشْتَرَاهَا

(١) فِي «ف»: «تَسَاقَطَتَا» بَدَلِ «تَعَارَضَتَا وَتَسَاقَطَتَا».

وإن ادَّعى أَنَّهُ أَجَرَهُ الْبَيْتَ بِعَشْرَةٍ، فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ: بَلْ كُلُّ الدَّارِ، وَأَقَامَا
بَيَّتَيْنِ تَعَارَضْتَا، وَلَا قِسْمَةَ هُنَا.

منهُ عَلَى مَا سَبَقَ.

(وإن ادَّعى) رَبُّ دَارٍ عَلَى آخَرَ (أَنَّهُ أَجَرَهُ الْبَيْتَ)؛ أَي: بَيَّتَا مُعِينًا مِنَ الدَّارِ
(بِعَشْرَةٍ، فَقَالَ الْمُسْتَأْجِرُ: بَلْ) أَجَرْتَنِي (كُلُّ الدَّارِ) بِعَشْرَةٍ، (وَأَقَامَا بَيَّتَيْنِ) شَهِدَتْ
كُلُّهُمَا لِمَنْ أَقَامَهَا بِدَعْوَاهُ، (تَعَارَضْتَا، وَلَا قِسْمَةَ هُنَا)؛ أَي: لَا يَقْتَسِمَانِ بِقِيَّةَ
مَنْفَعَةِ الدَّارِ.

قَالَ الْبُهَوِيُّ: قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُؤَجَّرِ بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ إِجَارَةَ
غَيْرِ الْبَيْتِ، وَمَنْ أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ ثَوْبَيْنِ، أَحَدُهُمَا بِعَشْرَةٍ، وَالْآخَرُ بِعَشْرِينَ، ثُمَّ لَمْ يُدْرَ
أَيُّهُمَا ثَوْبٌ هَذَا مِنْ ثَوْبِ هَذَا، وَادَّعى كُلُّهُمَا الْأَجُودَ أَنَّهُ لَهُ، فَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ
ابْنِ مَنْصُورٍ: يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا، فَأَيُّهُمَا أَصَابَتْهُ الْقُرْعَةُ حَلَفَ وَأَخَذَ الثَّوْبَ الْجَيِّدَ، وَالْآخَرُ
لِلْآخَرِ؛ أَي: لِأَنَّهُمَا تَنَازَعَا عَيْنًا بِيَدٍ غَيْرِهِمَا^(١).

* * *

(١) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٥٦٨).

بَابُ تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ

وَهُوَ التَّعَادُلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، مَنْ قَالَ لِقَنْهَ: مَتَى قُتِلْتُ فَأَنْتَ حُرٌّ؛
لَمْ تُقْبَلْ^(١) دَعْوَى قِتْلِهِ إِلَّا بَيِّنَةً، وَتُقَدَّمُ عَلَى بَيِّنَةِ وَارِثٍ، وَ: إِنْ
مُتُّ فِي مُحَرَّمٍ فَسَالِمٌ حُرٌّ^(٢)، وَفِي صَفَرٍ فَعَانِمٌ حُرٌّ، وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ
بِمُوجِبِ عِتْقِهِ؛

(بَابُ تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ)

(وَهُوَ التَّعَادُلُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ)، يُقَالُ: تَعَارَضَتِ الْبَيِّنَتَانِ: إِذَا تَقَابَلَتَا؛ أَيِ:
أَثْبَتَتْ كُلُّ مَنَّهُمَا مَا نَفَعَتْهُ الْآخَرَى، فَلَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَتَسْقُطَانِ، وَعَارِضَ
زَيْدٌ عَمْرًا: إِذَا أَتَاهُ بِمِثْلِ مَا أَتَاهُ بِهِ.

(مَنْ قَالَ لِقَنْهَ) مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى: (مَتَى قُتِلْتُ، فَأَنْتَ حُرٌّ، لَمْ تُقْبَلْ دَعْوَى قِتْلِهِ)
بَعْدَ مَوْتِ سَيِّدِهِ (قِتْلُهُ)؛ أَيِ: أَنَّهُ مَاتَ قَتِيلًا (إِلَّا بَيِّنَةً)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ،
(وَتُقَدَّمُ) بَيِّنَتُهُ قَبْلَ بَقْتَلِهِ (عَلَى بَيِّنَةِ وَارِثٍ) بِأَنَّهُ مَاتَ حَتْفَ أَنْفِهِ؛ لِأَنَّ مَعَ الْأَوَّلَى
زِيَادَةَ عِلْمٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةً، فَلِقِنْ تَحْلِيفُ وَارِثٍ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ.

(وَإِنْ) قَالَ سَيِّدُ عَبْدَيْنِ فَأَكْثَرُ: إِنْ (مُتُّ فِي مُحَرَّمٍ، فَسَالِمٌ حُرٌّ، وَ) إِنْ مُتُّ
(فِي صَفَرٍ، فَعَانِمٌ حُرٌّ)، ثُمَّ مَاتَ، (وَأَقَامَ كُلُّ) مِنْ سَالِمٍ وَغَانِمٍ (بَيِّنَةً بِمُوجِبِ عِتْقِهِ،

(١) فِي «ف»: «يُقْبَلُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ف».

تَسَاقَطَتَا، وَرَقًّا، كَمَا لَوْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ وَجْهَلُ وَقْتُ مَوْتِهِ، وَإِنْ عَلِمَ مَوْتُهُ فِي أَحَدِهِمَا، وَجْهَلُ، أَقْرِعَ، وَ: إِنْ مِتُّ فِي مَرَضِي هَذَا فَسَالِمٌ حُرٌّ، وَإِنْ بَرِئْتُ فَعَانِمٌ^(١)، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ، تَسَاقَطَتَا، وَرَقًّا، وَإِنْ جْهَلُ مِمَّ مَاتَ وَلَا بَيِّنَةٌ، أَقْرِعَ، وَكَذَا.....

تَسَاقَطَتَا؛ لِأَنَّ كِلَا مِنْهُمَا تَنَفَّى مَا تُبَيِّنُهُ الْأُخْرَى (وَرَقًّا)؛ لِجَوَازِ مَوْتِهِ فِي غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَصَفَرٍ؛ (كَمَا لَوْ لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ) لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا^(٢)، (وَجْهَلُ وَقْتُ مَوْتِهِ)، فَيَرَقَّانِ؛ لِمَا سَبَقَ، (وَإِنْ عَلِمَ مَوْتُهُ فِي أَحَدِهِمَا)؛ أَي: الشَّهْرَيْنِ، (وَجْهَلُ) أَهْوَا الْمُحَرَّمِ، أَوْ صَفَرٍ، (أَقْرِعَ) بَيْنَ الْعَبْدَيْنِ، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ، عَتَقَ، وَرَقَّ الْآخَرُ.

(و) إِنْ قَالَ: (إِنْ مِتُّ مِنْ مَرَضِي هَذَا، فَسَالِمٌ حُرٌّ، وَإِنْ بَرِئْتُ) مِنْهُ، (فَعَانِمٌ) حُرٌّ ثُمَّ مَاتَ، (وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ)؛ أَي: أَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ بِمُوجِبِ عِتْقِهِ، (تَسَاقَطَتَا)؛ أَي: بَيَّنَّتَاهُمَا، (وَرَقًّا)؛ لَنَفْيِ كُلِّ مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْأُخْرَى، ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَالْمَذْهَبُ مِنْهُمَا؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ»، وَ«الْهَدَايَةِ»، وَ«الْمَذْهَبِ»، وَ«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ»، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ»، وَ«الْخُلَاصَةِ»، وَغَيْرِهِمْ^(٣)، وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى: يَعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ، صَوَّبَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٤)، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ.

(وَإِنْ جْهَلُ مِمَّ مَاتَ وَلَا بَيِّنَةٌ، أَقْرِعَ) بَيْنَهُمَا، فَمَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ، عَتَقَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَرِيءً، أَوْ لَمْ يَبْرَأْ، فَيَعْتَقُ أَحَدُهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، (وَكَذَا

(١) فِي «ف» زِيَادَةٌ: «حُرٌّ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق»: «(وَرَقًّا) . . . مِنْهُمَا».

(٣) انْظُرْ: «الْهَدَايَةُ» لِأَبِي الْخَطَّابِ (ص: ٥٨٨)، وَ«الْمُسْتَوْعِبُ» لِلْسَّامَرِيِّ (٢/ ٦١٦).

(٤) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (١١/ ٤٠٥ - ٤٠٦).

إِنْ أَتَى بِـ (مَنْ) بَدَلَ (فِي) فِي ^(١) التَّعَارُضِ، وَأَمَّا فِي الْجَهْلِ وَلَا بَيِّنَةٍ، فَيَعْتَقُ سَالِمٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبُرْءِ، وَإِنْ شَهِدَتْ أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ سَالِمٍ، وَأُخْرَى ^(٢) بِعَتَقِ غَانِمٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ ثُلْثُ مَالِهِ، وَلَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ، عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ، وَلَوْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ غَانِمٍ وَارِثَةً فَاسِقَةً عَتَقَ سَالِمٌ،

إِنْ أَتَى بِـ «فِي» بَدَلَ «مَنْ»؛ بِأَنْ قَالَ: إِنْ مِتُّ فِي مَرَضِي هَذَا، فَسَالِمٌ حُرٌّ، وَإِنْ بَرِئْتُ مِنْهُ، فَغَانِمٌ، وَأَقَامَ كُلُّ مِنَ الْعَبْدَيْنِ بَيِّنَةً (فِي التَّعَارُضِ)؛ أَي: فَإِنَّهُ يَكُونُ الْحُكْمُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ وَتَسَاقُطِهِمَا، وَكَوْنُهُمَا يَتَّقِيَانِ عَلَى الرَّقِّ، أَوْ يَعْتَقُ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ عَلَى مَا سَبَقَ.

(وَأَمَّا فِي) صُورَةِ (الْجَهْلِ وَلَا بَيِّنَةٍ) ثُمَّ، (فَيَعْتَقُ سَالِمٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ) دَوَامُ الْمَرَضِ، وَ(عَدَمُ الْبُرْءِ، وَإِنْ شَهِدَتْ) عَلَى مَيِّتٍ بَيِّنَةٌ (أَنَّهُ وَصَّى بِعَتَقِ سَالِمٍ، وَ) شَهِدَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ (أُخْرَى) أَنَّهُ وَصَّى (بِعَتَقِ غَانِمٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ) مِنْ سَالِمٍ وَغَانِمٍ (ثُلْثُ مَالِهِ؛ أَي: الْمُوصِي، (وَلَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ) عَتَقَهُمَا، (عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ)؛ لثُبُوتِ الْوَصِيَّةِ بِعَتَقِ كُلِّ مِنْهُمَا، وَالْإِعْتَاقُ بَعْدَ الْمَوْتِ كَالْإِعْتَاقِ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ، وَقَدْ ثَبَتَ الْإِقْرَاعُ بَيْنَهُمَا فِيهِ؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ^(٣)، فَكَذَا الْإِعْتَاقُ بَعْدَ الْمَوْتِ؛ لِاتِّحَادِ الْمَعْنَى فِيهِمَا، فَإِنْ أَجَازَ الْوَرَثَةُ الْوَصِيَّتَيْنِ، عَتَقَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمَا؛ كَمَا لَوْ أَعْتَقُوهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِ.

(وَلَوْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ غَانِمٍ وَارِثَةً فَاسِقَةً)، وَلَمْ تَكْذِبِ الْأَجْنَبِيَّةُ، (عَتَقَ سَالِمٌ) بَلَا

(١) سقط من «ح».

(٢) فِي «ف»: «وَالْأُخْرَى».

(٣) رواه مسلم (١٦٦٨).

وَيَعْتِقُ غَانِمٌ بَقْرَعَةَ، وَإِنْ كَانَتْ عَادِلَةً وَكَذَّبَتْ^(١) الْأَجْنَبِيَّةَ؛ عَمِلَ
بَشَهَادَتِهَا^(٢)، وَلَغَا تَكْذِيبُهَا^(٣)، فَيَنْعَكِسُ الْحُكْمُ، وَلَوْ كَانَتْ فَاسِقَةً،
وَكَذَّبَتْ أَوْ شَهِدَتْ بِرُجُوعِهِ عَنْ عِتْقِ سَالِمٍ عَتَقَا، وَلَوْ شَهِدَتْ بِرُجُوعِهِ
وَلَا فِسْقَ وَلَا تَكْذِيبَ، عَتَقَ غَانِمٌ كَأَجْنَبِيَّةٍ،

قُرْعَةٌ؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ غَانِمٍ الْفَاسِقَةَ لَا تُعَارِضُهَا، (وَيَعْتِقُ غَانِمٌ بَقْرَعَةَ)؛ بَأَن يُكْتَبَ بِرُقْعَةٍ:
يَعْتِقُ، وَبِأُخْرَى: لَا يَعْتِقُ، وَتُدْرَجُ كُلُّ مِنْهُمَا بِبُنْدُوقَةٍ مِنْ شَمْعٍ، أَوْ طِينٍ؛ بِحَيْثُ
لَا تَتَمَيَّزُ إِحْدَاهُمَا مِنَ الْأُخْرَى، وَيُقَالُ لِمَنْ لَمْ يَخْضُرْ: أَخْرَجَ بُنْدُوقَةً عَلَى هَذَا، فَإِنْ
خَرَجَتْ لَغَانِمٍ رُقْعَةُ الْعِتْقِ، عَتَقَ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ الْوَارِثَةَ مُقَرَّرَةٌ بِالْوَصِيَّةِ بِعِتْقِ
غَانِمٍ أَيْضًا، (وَإِنْ كَانَتْ) الْبَيِّنَةُ الْوَارِثَةُ (عَادِلَةً، وَكَذَّبَتْ) الْبَيِّنَةُ (الْأَجْنَبِيَّةَ، عَمِلَ
بَشَهَادَتِهَا)؛ لِعَدَالَتِهَا، (وَلَغَا تَكْذِيبُهَا) الْأَجْنَبِيَّةَ.

(فَيَنْعَكِسُ الْحُكْمُ)، فَيَعْتِقُ غَانِمٌ بَلَا قُرْعَةٍ؛ لِإِقْرَارِ الْوَارِثِ أَنَّهُ لَمْ يَعْتِقْ سِوَاهُ،
وَيَقِفُ عِتْقُ سَالِمٍ عَلَى الْقُرْعَةِ، (وَلَوْ كَانَتْ) الْبَيِّنَةُ الْوَارِثَةُ (فَاسِقَةً، وَكَذَّبَتْ) الْعَادِلَةَ
الْأَجْنَبِيَّةَ، (أَوْ شَهِدَتْ بِرُجُوعِهِ عَنْ عِتْقِ سَالِمٍ عَتَقَا)، أَمَّا سَالِمٌ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِتْقُ
غَانِمٍ، وَأَمَّا غَانِمٌ: فَلِإِقْرَارِ الْوَارِثَةِ بِعِتْقِهِ وَحْدَهُ، وَلِأَنَّ شَهَادَتَهَا بِالرُّجُوعِ عَنْ عِتْقِ
سَالِمٍ يَتَضَمَّنُ الْإِقْرَارَ بِالْوَصِيَّةِ بِعِتْقِ غَانِمٍ وَحْدَهُ، كَمَا لَوْ كَذَّبَتْ الْأُخْرَى، (وَلَوْ
شَهِدَتْ) الْوَارِثَةُ (بِرُجُوعِهِ) عَنْ عِتْقِ سَالِمٍ، (وَلَا فِسْقَ بِهَا، وَلَا تَكْذِيبَ) مِنْهَا لِبَيِّنَةِ
سَالِمٍ، (عَتَقَ غَانِمٌ) وَحْدَهُ؛ (كَ) شَهَادَةِ بَيِّنَةِ (أَجْنَبِيَّةٍ)؛ لِثُبُوتِ الرُّجُوعِ عَنْ عِتْقِ
سَالِمٍ بِبَيِّنَةِ عَادِلَةٍ بَلَا تَهْمَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تَجْرُ إِلَى نَفْسِهَا بِشَهَادَتِهَا نَفْعًا، وَلَا تَدْفَعُ عَنْهَا

(١) فِي «ف»: «كَذَّبَتْ».

(٢) فِي «ح»: «بَشَهَادَتِهَا».

(٣) فِي «ح»: «تَكْذِيبُهَا».

فَلَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ غَانِمٌ سُدُسَ مَالِهِ؛ عَتَقَا، وَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا،
وَخَبِرُ وَارِثَةِ عَادِلَةٍ كَفَاسِقَةٍ، وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بَعْتَقِ سَالِمٍ فِي مَرَضِهِ،
وَأُخْرَى بَعْتَقِ غَانِمٍ فِيهِ؛ عَتَقَ السَّابِقُ، فَإِنْ جُهِلَ فَأَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ، وَكَذَا
لَوْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ أَحَدَهُمَا وَارِثَةً، فَإِنْ سَبَقَتْ الْأَجْنَبِيَّةُ.....

ضَرَرًا، وَأَمَّا جَرْهَا وَلَاءَ غَانِمٍ: فَيُعَادِلُهُ إِسْقَاطُ وَلَاءِ سَالِمٍ، عَلَى أَنَّ الْوَلَاءَ إِنَّمَا هُوَ
ثُبُوتُ سَبَبِ الْإِرْثِ، وَمِثْلُهُ لَا تَرُدُّ الشَّهَادَةُ فِيهِ، كَمَا يَثْبُتُ النَّسَبُ بِالشَّهَادَةِ، وَإِنْ
كَانَ الشَّاهِدُ يَجُوزُ أَنْ يَرِثَ الْمَشْهُودَ لَهُ بِهِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ لِأَخِيهِ بِالْمَالِ وَإِنْ
جَازَ أَنْ يَرِثَهُ، (فَلَوْ كَانَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ): وَهِيَ مَا إِذَا كَانَتْ الْوَارِثَةُ الْعَادِلَةُ شَهِدَتْ
بِرْجُوعِهِ عَنْ عَتَقِ سَالِمٍ (غَانِمٍ) قِيمَتَهُ (سُدُسُ مَالِهِ، عَتَقَا)؛ أَي: سَالِمٌ وَغَانِمٌ، (وَلَمْ
تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا) بِرْجُوعِهِ عَنْ عَتَقِ سَالِمٍ؛ لِأَنَّهَا مُتَّهَمَةٌ بِدَفْعِ السُّدُسِ الْآخَرِ عَنْهَا،
(وَخَبِرُ وَارِثَةِ عَادِلَةٍ ك) شَهَادَةِ وَارِثَةٍ (فَاسِقَةٍ)؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ، وَسَوَاءٌ فِيهِ الْعَدْلُ وَالْفَاسِقُ.

(وَإِنْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بَعْتَقِ سَالِمٍ فِي مَرَضِهِ، وَ) شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ (أُخْرَى بَعْتَقِ
غَانِمٍ فِيهِ، عَتَقَ السَّابِقُ) مِنْهُمَا تَارِيخًا؛ لَمَا تَقَدَّمَ أَنَّ تَبَرُّعَاتِ الْمَرِيضِ الْمُنْجَزَةَ
يُبْدَأُ مِنْهَا بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، (فَإِنْ جُهِلَ) التَّارِيخُ؛ بَأَنَّهُ أُطْلِقَتِ الْبَيِّنَتَانِ أَوْ أَحَدَاهُمَا،
(فَأَحَدُهُمَا) بَعْتَقِ (بِقُرْعَةٍ) كَمَا لَوْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَعْتَقَهُمَا
مَعًا؛ فَيُقْرَعُ بَيْنَهُمَا؛ لِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(١)، أَوْ يَكُونَ أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا قَبْلَ
الْآخَرِ وَأَشْكَلَ، فَيَخْرُجُ بِالْقُرْعَةِ كَنْظَائِرِهِ، (وَكَذَا لَوْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ أَحَدَهُمَا)؛ أَي:
الْعَبْدَيْنِ (وَارِثَةً)، وَلَمْ تُكَذِّبِ الْأَجْنَبِيَّةُ، فَيَعْتَقِ السَّابِقُ إِنْ عُلِمَ التَّارِيخُ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ
السَّابِقُ، عَتَقَ أَحَدُهُمَا بِقُرْعَةٍ، (فَإِنْ سَبَقَتْ) الْبَيِّنَةُ (الْأَجْنَبِيَّةُ) تَارِيخًا؛ بَأَنَّهُ قَالَتْ:

(١) تقدم تخريجه (١٤/ ١٣٥).

فَكَذَّبَتْهَا الْوَارِثَةُ، أَوْ سَبَقَتْ الْوَارِثَةُ^(١) وَهِيَ فَاسِقَةٌ؛ عَتَقًا، وَإِنْ جُهِلَ
أَسْبَقُهُمَا عَتَقَ وَاحِدٌ بَقْرَعَةٍ، وَإِنْ قَالَتِ الْوَارِثَةُ: مَا أَعْتَقَ إِلَّا غَانِمًا، عَتَقَ
كُلَّهُ، وَيَعْتَقُ سَالِمٌ إِنْ تَقَدَّمَ عِتْقُهُ أَوْ خَرَجَتْ لَهُ الْقُرْعَةُ، وَإِنْ كَانَتِ الْوَارِثَةُ
فَاسِقَةً، وَلَمْ تَطْعَنْ

أَعْتَقَ سَالِمًا فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْمُحَرَّمِ، وَأَعْتَقَ غَانِمًا فِي ثَانِيهِ، (فَكَذَّبَتْهَا الْوَارِثَةُ)؛
بِأَنَّ قَالَتْ: مَا أَعْتَقَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ إِلَّا غَانِمًا، عَتَقَ الْعَبْدَانِ، أَمَّا سَالِمٌ: فَلِشَهَادَةِ
الْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ أَنَّهُ السَّابِقُ، وَأَمَّا غَانِمٌ: فَلِإِقْرَارِ الْوَارِثَةِ أَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعَتَقِ^(٢) وَحْدَهُ؛
لِسَبْقِ عِتْقِهِ، (أَوْ سَبَقَتْ) (الْبَيِّنَةُ) (الْوَارِثَةُ) (الْبَيِّنَةُ الْأَجْنَبِيَّةُ) (وَهِيَ)؛ أَيِ: الْوَارِثَةُ (فَاسِقَةٌ)،
عَتَقًا، أَمَّا غَانِمٌ: فَلِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ بِسَبْقِ عِتْقِهِ، وَأَمَّا سَالِمٌ: فَلِإِقْرَارِ الْوَارِثَةِ^(٣)
أَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعَتَقِ وَحْدَهُ، (وَإِنْ جُهِلَ أَسْبَقُهُمَا)؛ أَيِ: الْعَبْدَيْنِ عَتَقًا؛ بِأَنَّ اتَّفَقَتْ
الْبَيِّنَتَانِ عَلَى أَنَّهُ أَعْتَقَ الْعَبْدَيْنِ، وَأَنَّهُمَا لَا يَعْلَمَانِ أَسْبَقَهُمَا عَتَقًا، (عَتَقَ وَاحِدٌ) مِنْهُمَا
(بَقْرَعَةٍ)؛ كَمَا لَوْ أَعْتَقَهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ جَاذَةَ الْمَذْهَبِ: أَنَّ كُلَّ مُتَسَاوِيَيْنِ فِي
ثُبُوتٍ لَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الدَّعَوَتَيْنِ فِيهِمَا، فَإِنَّهُ يَجِبُ إِخْرَاجُ الْمُسْتَحِقِّ مِنْهُمَا
بِالْقُرْعَةِ.

(وَإِنْ قَالَتْ) (الْبَيِّنَةُ) (الْوَارِثَةُ): مَا أَعْتَقَ إِلَّا غَانِمًا طَعَنًا فِي بَيِّنَةِ سَالِمٍ، (عَتَقَ)
غَانِمٌ (كُلَّهُ)؛ لِإِقْرَارِ الْوَارِثَةِ بِعِتْقِهِ، (وَيَعْتَقُ سَالِمٌ إِنْ تَقَدَّمَ) تَارِيخُ (عِتْقِهِ، أَوْ خَرَجَتْ
لَهُ الْقُرْعَةُ)؛ لِعَدَمِ قَبُولِ طَعْنِ الْوَارِثَةِ فِي الْأَجْنَبِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَجْنَبِيَّةَ؛ مُثَبَّتَةٌ، وَالْوَارِثَةُ
نَافِيَةٌ، وَالْمُثَبَّتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي، (وَإِنْ كَانَتْ) (الْبَيِّنَةُ) (الْوَارِثَةُ) فَاسِقَةً، وَلَمْ تَطْعَنْ

(١) فِي «ح»: «الْوَرِثَةُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) فِي «ق»: «الْوَارِثَةُ».

فِي بَيْتَةِ سَالِمٍ، عَتَقَ كُلَّهُ، وَيُنْظَرُ فِي غَانِمٍ، فَمَعَ سَبَقَ عِتْقَهُ^(١) أَوْ خُرُوجِ
الْقُرْعَةِ لَهُ يَعْتِقُ كُلَّهُ، وَمَعَ تَأَخُّرِهِ أَوْ خُرُوجِهَا لِسَالِمٍ؛ لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ
شَيْءٌ، وَإِنْ كَذَبَتْ بَيْتُهُ سَالِمٌ عَتَقًا، وَتَدْبِيرٌ مَعَ تَنْجِيزٍ كَأَخِرٍ تَنْجِيزِينَ
مَعَ أَسْبَقِيهِمَا، فَلَوْ شَهِدَتْ بَيْتُهُ أَنَّهُ أَعْتَقَ سَالِمًا فِي مَرَضِهِ، وَأُخْرَى أَنَّهُ
أَوْصَى بِعِتْقِ غَانِمٍ أَوْ دَبْرَهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ الْمَالِ؛ عَتَقَ سَالِمٌ
وَحْدَهُ.

* * *

فِي بَيْتَةِ سَالِمٍ، عَتَقَ سَالِمٌ (كُلَّهُ)؛ لِشَهَادَةِ الْبَيْتَةِ الْعَادِلَةِ بِعِتْقِهِ، وَلَا مُعَارِضَ لَهَا.
(وَيُنْظَرُ فِي غَانِمٍ، فَمَعَ سَبَقَ) تَارِيخِ (عِتْقِهِ، أَوْ) مَعَ (خُرُوجِ الْقُرْعَةِ لَهُ، يَعْتِقُ
كُلَّهُ)؛ لِإِفْرَارِ الْوَارِثَةِ أَنَّهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْعِتْقِ دُونَ غَيْرِهِ، (وَمَعَ تَأَخُّرِهِ)؛ أَيِ: عِتْقِ غَانِمٍ،
(أَوْ خُرُوجِهَا)؛ أَيِ: الْقُرْعَةِ (لِسَالِمٍ، لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ)؛ أَيِ: غَانِمٍ (شَيْءٌ)؛ لِأَنَّ بَيْتَتَهُ
لَوْ كَانَتْ عَادِلَةً، لَمْ يَعْتِقْ مِنْهُ إِذَنْ شَيْءٌ، فَأَوْلَى إِذَا كَانَتْ فَاسِقَةً، (وَإِنْ كَذَبَتْ)
الْوَارِثَةُ (بَيْتُهُ سَالِمٍ) الْأَجْنِبِيَّةَ، (عَتَقًا)؛ لِأَنَّ سَالِمًا مَشْهُودٌ بِعِتْقِهِ، وَغَانِمًا مُقَرَّرٌ لَهُ بِأَنَّهُ
لَا يَسْتَحِقُّ الْعِتْقَ سِوَاهُ، (وَتَدْبِيرٌ) رَفِيقٌ (مَعَ تَنْجِيزٍ) عِتْقِ آخِرٍ بَمَرَضِ الْمَوْتِ الْمَخُوفِ
(كَأَخِرٍ تَنْجِيزِينَ مَعَ أَسْبَقِيهِمَا)؛ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ تَعْلِيْقُ الْعِتْقِ بِالْمَوْتِ؛ فَوَجِبَ تَأَخُّرُهُ عَنِ
الْمُنْجِزِ فِي الْحَيَاةِ.

(فَلَوْ شَهِدَتْ بَيْتُهُ أَنَّهُ أَعْتَقَ سَالِمًا فِي مَرَضِهِ، وَ) شَهِدَتْ بَيْتُهُ (أُخْرَى أَنَّهُ
أَوْصَى بِعِتْقِ غَانِمٍ أَوْ دَبْرَهُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)؛ أَيِ: مِنَ الْعَبْدَيْنِ (ثُلُثُ الْمَالِ، عَتَقَ
سَالِمٌ وَحْدَهُ)؛ لِسَبَقِ الْعِتْقِ عَلَى الْوَصِيَّةِ بِهِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَقَدِّمَةً فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ

(١) فِي «ف»: «عَتَقَهُ بِسَبَقٍ» بِدَلِّ «سَبَقَ عَتَقَهُ».

فصل

وَمَنْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، فَادَّعَى كُلُّهُ أَنَّهُ مَاتَ عَلَى دِينِهِ،
فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُهُ فَقَوْلُ مُدَّعِيهِ، وَإِلَّا فَارْزُهُ لِلْكَافِرِ إِنْ اعْتَرَفَ الْمُسْلِمُ
بِأُخُوَّتِهِ، أَوْ ثَبَتَتْ^(١) بَيِّنَتُهُ^(٢)، وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا، وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ دِينِهِ، وَأَقَامَ
كُلُّ بَيِّنَةٍ بِدَعْوَاهُ؛ تَسَاقَطْنَا،

إِنَّمَا تَلْزَمُ بِالْمَوْتِ، بِخِلَافِ الْعِتْقِ؛ فَإِنَّهُ كَالْعَطِيَّةِ يَلْزَمُ مِنْ حِينِهِ.

(فصل)

(وَمَنْ مَاتَ عَنِ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، فَادَّعَى كُلُّهُ مِنَ الْابْنَيْنِ (أَنَّهُ)؛ أَيِ: أَبَاهُ
(مَاتَ عَلَى دِينِهِ، فَإِنْ عُرِفَ أَصْلُهُ) مِنْ إِسْلَامٍ أَوْ كُفْرٍ، (ف) يُقْبَلُ (قَوْلُ مُدَّعِيهِ)؛
لَأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ، (وَإِلَّا) يُعْرَفُ أَصْلُ دِينِهِ، (فَارْزُهُ لِلْكَافِرِ
إِنْ اعْتَرَفَ الْمُسْلِمُ بِأُخُوَّتِهِ، أَوْ ثَبَتَتْ) أُخُوَّتُهُ لَهُ (بَيِّنَتُهُ)؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يُقَرُّ وَلَدُهُ
عَلَى الْكُفْرِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَلَا اعْتِرَافَهُ بِكُفْرِ أَبِيهِ فِيمَا مَضَى، وَادِّعَائِهِ إِسْلَامَهُ، فَجُعِلَ
أَصْلُ دِينِهِ الْكُفْرُ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهُ عَلَيْهِ.

(وَإِلَّا) يَعْتَرِفُ الْمُسْلِمُ بِأُخُوَّتِهِ، وَلَا ثَبَتَ^(٣) بَيِّنَتُهُ، (ف) مِيرَاثُهُ (بَيْنَهُمَا)؛
لَا اسْتِوَاءَهُمَا فِي الْيَدِ وَالِدَعْوَى، كَمَا لَوْ تَدَاْعِيَا عَيْنًا بِأَيْدِيهِمَا، (وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ
دِينِهِ وَأَقَامَ كُلُّهُ مِنْهُمَا (بَيِّنَةٌ بِدَعْوَاهُ، تَسَاقَطْنَا)، وَتَنَاصَفَا التَّرِكَةَ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ
بَيِّنَةٌ.

(١) في «ح»: «ثبت».

(٢) في «ف»: «بينة».

(٣) في «ق»: «تثبت».

وإن قالت بيّنة: نعرفه مسلماً، وأخرى: نعرفه كافراً، ولم يؤرخا وجهل أصل دينه، فميراثه للمسلم، وتقدم الناقلة إذا عرف أصل دينه فيهن، ولو شهدت أنه مات ناطقاً بكلمة إسلام، وأخرى ناطقاً بكلمة كفر، تساقطتا، عرف أصل دينه، أو لا، وكذا إن خلف أبوين كافرين وابنين مسلمين، أو أخاً وزوجة مسلمين وابناً كافراً،

(وإن قالت بيّنة: نعرفه مسلماً، (و) قالت: بيّنة (أخرى: نعرفه كافراً، ولم يؤرخا)؛ أي: كل من البيّنتين معرفتهما له بالدين المشهود به، (وجهل أصل دينه، فميراثه للمسلم)؛ لإمكان العمل بالبيّنتين؛ إذ الإسلام يطراً على الكفر، وعكسه خلاف الظاهر؛ لأن المرتد لا يقرّ على ردة، (وتقدم) البيّنة (الناقلة إذا عرف أصل دينه فيهن)؛ أي: في جميع ما سبق؛ لأن معها علماً لم تعلمه الأخرى، كما تقدم في نظائره.

(ولو شهدت بيّنة (أنه مات ناطقاً بكلمة إسلام، (و) شهدت بيّنة (أخرى أنه مات ناطقاً بكلمة^(١) كفر، تساقطتا)، سواء (عرف أصل دينه أو لا)؛ لأنهما أرختا وقتاً واحداً هو ساعة موته، فتعارضتا، (وكذا)؛ أي: كمن خلف ابنين مسلماً وكافراً، فادعى كل أنه مات على دينه فيما تقدم تفصيله (إن خلف أبوين كافرين وابنين مسلمين، (أو) خلف (أخاً وزوجة مسلمين وابناً كافراً)؛ لأن هؤلاء مع ثبوت دعواهم ورثة لا فرق بين دعواهم ودعوى الابن.

قال شارح «المحرر»: وفيه نظر؛ لأنهم قالوا فيما تقدم: إن المسلم إن كان معترفاً بأخوة الكافر، حكم به للكافر، فلو اعترفت الزوجة والأخ المسلمان بكون

(١) سقط في «ق»: «(إسلام، (و) شهدت بيّنة (أخرى أنه مات ناطقاً بكلمة)».

وَمَتَى نَصَفْنَا الْمَالَ فَنَصْفُهُ لِلْأَبَوَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةٍ، وَنَصْفُهُ لِلزَّوْجَةِ وَالْأَخِ عَلَى أَرْبَعَةٍ، وَمَنْ ادَّعَى تَقَدُّمَ إِسْلَامِهِ عَلَى مَوْتِ مُورَثِهِ الْمُسْلِمِ، أَوْ عَلَى قَسَمِ تَرْكِتِهِ، قَبْلَ بَيِّنَةٍ، أَوْ تَصَدِيقِ وَاَرِثٍ، أَوْ نُكُولِهِ، وَإِنْ قَالَ: أَسْلَمْتُ فِي مُحَرَّمٍ وَمَاتَ فِي صَفَرٍ، وَقَالَ الْوَارِثُ: مَاتَ قَبْلَ مُحَرَّمٍ، وَرِثَ، . . .

الْكَافِرُ ابْنًا لِلْمَيِّتِ، لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يُقَرُّ عَلَى نِكَاحِ الْمُسْلِمَةِ، فَبَقَاؤُهُمَا عَلَى النِّكَاحِ يَدُلُّ عَلَى إِسْلَامِهِ؛ فَوَجِبَ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِهِ لِلْكَافِرِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ. قَالَ فِي «الْمُسْتَوْعَبِ»: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ يُغَسَّلُ، وَيُكْفَنُ، وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: يُدْفَنُ وَحْدَهُ.

(وَمَتَى نَصَفْنَا الْمَالَ) الْمُخْتَلَفَ عَنِ الْمُخْتَلَفِ فِي دِينِهِ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي، (فَنَصْفُهُ لِلْأَبَوَيْنِ عَلَى ثَلَاثَةٍ) لِلْأُمِّ ثُلُثُهُ، وَبَاقِيَهُ لِلْأَبِ، وَلِلْأَبْنَيْنِ نَصْفُهُ، (و) مَتَى نَصَفْنَا فِي الْمِثَالِ الثَّلَاثِ، فَنَصْفُهُ لِلزَّوْجَةِ وَالْأَخِ عَلَى أَرْبَعَةٍ، رُبُعُهُ لِلزَّوْجَةِ وَبَاقِيَهُ لِلْأَخِ.

(وَمَنْ) أَسْلَمَ، وَادَّعَى تَقَدُّمَ إِسْلَامِهِ عَلَى مَوْتِ مُورَثِهِ الْمُسْلِمِ، (أَوْ) ادَّعَى تَقَدُّمَ إِسْلَامِهِ، (عَلَى قَسَمِ تَرْكِتِهِ) أَيِ: قَرَيْبِهِ الْمُسْلِمِ، (قَبْلَ) ذَلِكَ مِنْهُ (بَيِّنَةٍ) تَشْهَدُ لَهُ، (أَوْ تَصَدِيقِ وَاَرِثٍ) مَعَهُ، (أَوْ نُكُولِهِ) لِدَعْوَاهُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ عَلَى كُفْرِهِ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ بَيِّنَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ.

(وَإِنْ قَالَ) مَنْ كَانَ كَافِرًا: (أَسْلَمْتُ فِي مُحَرَّمٍ، وَمَاتَ) مُورَثِي^(٢) (فِي صَفَرٍ، وَقَالَ الْوَارِثُ) غَيْرُهُ: (مَاتَ) مُورَثُنَا (قَبْلَ مُحَرَّمٍ، وَرِثَ)؛ لِاتَّفَاقِهِمَا عَلَى الْإِسْلَامِ فِي الْمُحَرَّمِ وَاخْتِلَافِهِمَا فِي الْمَوْتِ هَلْ كَانَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ؟ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ حَيَاةِ الْأَبِ؛

(١) انظر: «المستوعب» للسامري (٢/ ٦١٣).

(٢) فِي «ق»: «مورث».

وَلَوْ خَلَفَ حُرٌّ ابْنًا حُرًّا وَابْنًا قَتْنَا، فَادَّعَى أَنَّهُ عَتَقَ وَأَبُوهُ حَيٌّ، وَلَا بَيِّنَةٌ،
 صَدَّقَ أَخُوهُ فِي عَدَمِ ذَلِكَ، وَإِنْ ثَبَتَ عِتْقُهُ بِرَمَضَانَ، فَقَالَ الْحُرُّ: مَاتَ
 أَبِي بِشَعْبَانَ، وَقَالَ الْعَتِيقُ: بَلْ^(١) بِشَوَّالٍ، صَدَّقَ الْعَتِيقُ، وَتُقَدَّمُ بَيِّنَتُهُ
 الْحُرِّ مَعَ التَّعَارُضِ، وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى اثْنَيْنِ بِقَتْلِ، فَشَهِدَا عَلَى الْأَوَّلَيْنِ
 بِهِ، فَصَدَّقَ الْوَلِيُّ الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ، حُكِمَ بِهِمَا، وَإِنْ صَدَّقَ الْآخَرَيْنِ، أَوْ
 الْكُلَّ، أَوْ كَذَّبَ الْكُلَّ؛

فَالْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي تَأْخِرَ الْمَوْتِ.

(ولو خلف حُرٌّ ابْنًا حُرًّا وابتناً) كان (قَتْنَا، فادَّعى) الذي كان قَتْنَا (أنه عتق وأبوه
 حيٌّ، ولا بَيِّنَةٌ) له بدعواه، (صدَّقَ أَخُوهُ فِي عَدَمِ ذَلِكَ)؛ أي: العتق قبل موتِ
 أبيه؛ لأنَّ الأصل بقاء الرِّقِّ، (وإنْ ثَبَتَ عِتْقُهُ بِرَمَضَانَ، فَقَالَ الْحُرُّ: مَاتَ أَبِي
 بِشَعْبَانَ، وَقَالَ الْعَتِيقُ: بِشَوَّالٍ، صَدَّقَ الْعَتِيقُ)؛ لأنَّ الأصل بقاء حياة الأب إلى
 شَوَّالٍ.

(وتُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْحُرِّ مَعَ التَّعَارُضِ)؛ بأنْ أَقَامَ الْعَتِيقُ بَيِّنَةً أَنَّهُ مَاتَ بِشَوَّالٍ، وَأَقَامَ
 الْحُرُّ بَيِّنَةً أَنَّهُ مَاتَ بِشَعْبَانَ؛ لأنَّ مَعَ بَيِّنَةِ الْحُرِّ زِيَادَةَ عِلْمٍ، (وإنْ شَهِدَ اثْنَانِ عَلَى
 اثْنَيْنِ بِقَتْلِ، فَشَهِدَا)؛ أي: المَشْهُودُ عَلَيْهِمَا (عَلَى الْأَوَّلَيْنِ) الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهِمَا أَوَّلًا
 (بِهِ)؛ أي: القَتْلَ، (فَصَدَّقَ الْوَلِيُّ)؛ أي: مُسْتَحَقُّ الدِّمِ الشَّاهِدَيْنِ (الْأَوَّلَيْنِ فَقَطْ)؛
 أي: دُونَ المَشْهُودِ عَلَيْهِمَا أَوَّلًا، (حُكِمَ) لَهُ (بِهِمَا)؛ أي: بِالشَّاهِدَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ؛
 لِرُجْحَانِهِمَا بِتَصْدِيقِ المَشْهُودِ لَهُ.

(وإنْ صَدَّقَ الْآخَرَيْنِ، أَوْ صَدَّقَ (الْكُلَّ، أَوْ كَذَّبَ الْكُلَّ)، أَوْ كَذَّبَ الْأَوَّلَيْنِ

(١) سقط في «ح».

فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَإِنْ شَهِدَتْ بِتَلْفِ ثَوْبٍ وَقَالَتْ: قِيمَتُهُ عِشْرُونَ، وَأُخْرَى: ثَلَاثُونَ؛ ثَبَتَ الْأَقْلُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ بِكُلِّ^(١) قِيمَةٍ شَاهِدٌ، وَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ الْآخِرِ عَلَى الْعَشْرَةِ، وَالْقَائِمَةُ كَعَيْنٍ لِيَتِمَّ يُرِيدُ الْوَصِيُّ بَيْعَهَا أَوْ إِجَارَتَهَا، إِنْ اخْتَلَفَتَا^(٢) فِي قِيمَتِهَا أَوْ أَجْرِ مِثْلِهَا، أَخَذَ بِمَنْ يُصَدِّقُهَا الْحَسَّ، فَإِنْ احْتَمَلَ،

فَقَطْ، (فَلَا شَيْءَ لَهُ)؛ لِسُقُوطِ شَهَادَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِمَا؛ لَاتِّهَامِهِمَا بِالذَّفْعِ عَنْ أَنْفُسِهِمَا بِذَلِكَ، وَتَصَدِيقُ الْوَلِيِّ لَهُمَا غَيْرُ مُعْتَبَرٍ، وَكَذَا لَوْ صَدَّقَ الْجَمِيعُ؛ بَأَنْ قَالَ: قَتَلُوهُ كُلُّهُمْ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ تَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهَا الْقَتْلَ بِالشَّهَادَةِ، فَلَا تُقْبَلُ، وَكَذَا لَوْ كَذَّبَ الْجَمِيعُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَمَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُ.

(وَإِنْ شَهِدَتْ بِتَلْفِ ثَوْبٍ، وَقَالَتْ: قِيمَتُهُ عِشْرُونَ، وَ) شَهِدَتْ (أُخْرَى) أَنْ قِيمَتُهُ (ثَلَاثُونَ، ثَبَتَ الْأَقْلُ)، وَهُوَ الْعِشْرُونَ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ دُونَ الزَّائِدِ؛ لِاخْتِلَافِهِمَا فِيهِ، (وَكَذَا لَوْ كَانَ بِكُلِّ قِيمَةٍ شَاهِدٌ) وَاحِدٌ، فَيُثَبِّتُ الْأَقْلُ؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(وَلَهُ)؛ أَي: الْمُدَّعِي (أَنْ يَحْلِفَ مَعَ) الشَّاهِدِ (الْآخِرِ عَلَى الْعَشْرَةِ) الْبَاقِيَةِ، (و) الْعَيْنُ (الْقَائِمَةُ كَعَيْنٍ لِيَتِمَّ يُرِيدُ الْوَصِيُّ بَيْعَهَا، أَوْ) يُرِيدُ (إِجَارَتَهَا إِنْ اخْتَلَفَتَا فِي قِيمَتِهَا) عِنْدَ إِرَادَةِ بَيْعِهَا، (أَوْ) اخْتَلَفَتَا^(٣) فِي (أَجْرِ مِثْلِهَا) عِنْدَ إِرَادَتِهِ إِجَارَتَهَا، (أَخَذَ)؛ أَي: عَمِلَ (بِمَنْ يُصَدِّقُهَا الْحَسَّ) مِنَ الْبَيِّنَتَيْنِ، (فَإِنْ احْتَمَلَ) مَا شَهِدَتْ

(١) فِي «ح»: «لِكُلِّ».

(٢) فِي «ح»: «اخْتَلَفَا».

(٣) فِي «ق»: «اخْتَلَفَا».

أَخَذَ بَيِّنَةَ الْأَكْثَرِ، كَمَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَجَرَ حِصَّةَ مَوْلِيٍّ بِأُجْرَةِ مِثْلِهَا،
وَبَيِّنَةٌ بِنِصْفِهَا.

به، (أَخَذَ بَيِّنَةَ الْأَكْثَرِ؛ كَمَا لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ أَجَرَ حِصَّةَ مَوْلِيٍّ)؛ أي: مَحْجُورِهِ
(بِأُجْرَةِ مِثْلِهَا، وَ) شَهِدَتْ (بَيِّنَةٌ) أُخْرَى أَنَّهُ أَجَرَهَا (بِنِصْفِهَا)؛ أي: نِصْفِ أُجْرَةِ
مِثْلِهَا؛ فَيُؤْخَذُ بِمَنْ يُصَدِّقُهَا الْحِسُّ، فَإِنْ احْتَمَلَ، فَبَيِّنَةُ الْأَكْثَرِ.



(۳۷)

کتاب البشائر

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

وَاحِدُهَا: شَهَادَةٌ،

(كِتَابُ الشَّهَادَاتِ)

(وَاحِدُهَا: شَهَادَةٌ)، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمُشَاهَدَةِ؛ لِإِخْبَارِ الشَّاهِدِ عَمَّا شَاهَدَهُ، يُقَالُ: شَهِدَ الشَّيْءَ: إِذَا رَأَاهُ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ لِمَخْضَرِ النَّاسِ: مَشْهَدٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ فِيهِ مَا يَخْضُرُونَهُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ أَي: عِلْمَهُ بِرُؤْيَا هِلَالِهِ، أَوْ إِخْبَارِ مَنْ رَأَاهُ وَنَحْوِهِ.

وَأَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ الشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] الْآيَةَ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَحَدِيثُ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ»^(١)، وَتَقَدَّمَ، وَغَيْرِهِ، وَلِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا؛ لِحُصُولِ التَّجَاوُزِ.

قَالَ شُرَيْحٌ: الْقَضَاءُ جَمْرٌ، فَنَحَّ عَنْكَ بُعُودَيْنِ^(٢).

يَعْنِي: الشَّاهِدَيْنِ، وَإِنَّمَا الْخَصْمُ دَاءٌ، وَالشُّهُودُ شِفَاءٌ، فَأَفْرِغِ الشِّفَاءَ عَلَى الدَّاءِ^(٣).

(١) تقدم تخريجه (٢٥ / ١٤).

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ١٤٤).

(٣) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠ / ١٥٤).

وَهِيَ: حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ تُظْهِرُ الْحَقَّ، وَلَا تُوجِبُهُ، فَهِيَ الْإِخْبَارُ بِمَا عَلِمَهُ بِلَفْظٍ خَاصٍّ.

تَحْمُلُ الْمَشْهُودَ بِهِ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَرَضُ كِفَايَةٍ، وَقَدْ يَتَعَيَّنُ^(١)، وَتُطْلَقُ الشَّهَادَةُ عَلَى التَّحْمُلِ، وَعَلَى الْأَدَاءِ،

(وهي)؛ أي: الشَّهَادَةُ (حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، (تُظْهِرُ الْحَقَّ) الْمُدَّعَى بِهِ؛ أي: تُبَيِّنُهُ؛ ولهذا سُمِّيَتْ بَيِّنَةً، (وَلَا تُوجِبُهُ)؛ أي: الْحَقَّ، بَلِ الْحَاكِمُ يُلْزِمُ بِهِ بِشَرْطِهِ.

(فهِيَ)؛ أي: الشَّهَادَةُ بِمَعْنَى الْأَدَاءِ: (الْإِخْبَارُ بِمَا عَلِمَهُ) الشَّاهِدُ (بِلَفْظٍ خَاصٍّ)؛ كَشَهِدْتُ، أَوْ أَشْهَدُ، وَيَأْتِي.

(تَحْمُلُ) الشَّهَادَةُ عَلَى (الْمَشْهُودِ بِهِ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى) مَا لَا كَانَ حَقُّ الْأَدَمِيِّ؛ كَالْبَيْعِ، وَالْقَرْضِ، وَالْغَضَبِ، أَوْ غَيْرِهِ؛ كَحَدِّ قَذْفٍ (فَرَضُ كِفَايَةٍ) إِذَا قَامَ بِهِ مَنْ يَكْفِي سَقَطَ عَنْ غَيْرِهِ، (وَقَدْ يَتَعَيَّنُ) التَّحْمُلُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا مَنْ يَكْفِي، فَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ عَبْدًا، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢].

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَقَتَادَةُ، وَالرَّبِيعُ: الْمُرَادُ بِهِ التَّحْمُلُ لِلشَّهَادَةِ، وَإِثْبَاتُهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ^(٢)، وَلِدُعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ فِي إِثْبَاتِ الْحُقُوقِ وَالْعُقُودِ؛ كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلِئَلَّا يُؤَدِّيَ إِلَى امْتِنَاعِ النَّاسِ مِنْ تَحْمُلِهَا، فَيُؤَدِّيَ إِلَى ضَيَاعِ الْحُقُوقِ.

(وَتُطْلَقُ الشَّهَادَةُ عَلَى التَّحْمُلِ وَعَلَى الْأَدَاءِ)، فَيَكُونُ الْأَدَاءُ أَيْضًا فَرَضَ كِفَايَةٍ،

(١) فِي «ح»: «تَتَعَيَّنُ».

(٢) هَذِهِ الْأَثَارُ رَوَاهَا الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٣/ ١٢٦ - ١٢٧) بِمَعْنَاهَا.

وَيَجِبَانِ عَلَى الْعَدْلِ إِذَا دُعِيَ لِدُونِ مَسَافَةٍ قَصْرٍ وَقَدَرَ بِلاَ ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ فِي أَهْلِ أَوْ مَالٍ أَوْ بَدَنِ أَوْ عَرَضٍ،

قَدَمَهُ الْمُؤَفَّقُ^(١)، وَجَزَمَ بِهِ جَمْعٌ، وَظَاهَرُ «الْخِرْقِي»: أَنَّهُ فَرَضُ عَيْنٍ، قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَنَصَّهُ أَنَّهُ فَرَضُ عَيْنٍ^(٢)، قَالَ فِي «الْإِنْصَافِ»: وَهُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ يَكْتُمُ قَلْبَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وَخُصَّ الْقَلْبُ بِالْإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْعِلْمِ بِهَا^(٣).

(وَيَجِبَانِ)؛ أَي: التَّحْمُلُ وَالْأَدَاءُ (عَلَى الْعَدْلِ إِذَا دُعِيَ) إِلَيْهِمَا^(٤)؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الشَّهَادَةِ لَا يَحْصُلُ مِمَّنْ لَيْسَ كَذَلِكَ (لِدُونِ مَسَافَةٍ قَصْرٍ) عِنْدَ سُلْطَانٍ لَا يَخَافُ تَعَدِّيهِ، نَقَلَ مُهَنَّا: أَوْ حَاكِمٍ عَدْلٍ، (وَقَدَرَ) عَلَى التَّحْمُلِ أَوْ الْأَدَاءِ (بِلاَ ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ فِي أَهْلِ أَوْ مَالٍ، أَوْ بَدَنِ، أَوْ عَرَضٍ) فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ضَرَرٌ فِي التَّحْمُلِ أَوْ الْأَدَاءِ فِي بَدَنِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ أَهْلِهِ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَقْبَلُ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى التَّبَدُّلِ فِي التَّرْكِيَةِ، لَمْ يَلْزَمَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُضَاكَرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٥)، وَلِأَنَّهُ^(٦) لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَضُرَّ نَفْسَهُ لِنَفْعِ غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَاكِمُ غَيْرَ عَدْلٍ، فَقَالَ أَحْمَدُ: كَيْفَ أَشْهَدُ عِنْدَ رَجُلٍ لَيْسَ عَدْلًا، لَا يَشْهَدُ^(٧).

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أُمَرَاءُ ظَلَمَةٌ،

(١) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٠ / ١٥٤).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦ / ٤٧٣).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٢ / ٤).

(٤) في «ق»: «إليها».

(٥) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢ / ٧٤٥) من حديث يحيى بن عمار المازني.

(٦) في «ق»: «وأنه».

(٧) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦ / ٤٧٤)، وفيه: «لا تشهد عنده» بدل «لا يشهد».

وَيَخْتَصُّ الْأَدَاءُ بِمَجْلِسِ حُكْمٍ، وَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌ، وَأَبَى الْآخَرُ، وَقَالَ:
 احْلِفْ بَدَلِي؛ أَيْ، وَلَا يُقِيمُهَا عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ، وَمَتَى وَجَبَتْ،
 وَجَبَتْ كِتَابَتُهَا، وَإِنْ دُعِيَ فَاسِقٌ لَتَحْمِلُهَا فَلَهُ الْحُضُورُ مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ،
 وَلَا يَحْرُمُ أَدَاؤُهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِسْقُهُ ظَاهِرًا،

وَوُزَّرَ فِسْقُهُ، وَقَضَاءُ خَوْنَةٍ، وَفُقَهَاءُ كَذَبَةٍ، فَمَنْ أَدْرَكَ مِنْكُمْ ذَلِكَ الزَّمَانَ، فَلَا
 يَكُونَنَّ لَهُمْ كَاتِبًا وَلَا عَرِيفًا وَلَا شُرْطِيًّا^(١).

(وَيَخْتَصُّ الْأَدَاءُ بِمَجْلِسِ) الـ (حُكْمٍ)؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ بغيرِهِ لَا يَحْصُلُ بِهِ مَقْصُودُ
 الشَّهَادَةِ، (وَلَوْ أَدَّى شَاهِدٌ وَأَبَى الْآخَرُ) الشَّهَادَةَ، (وَقَالَ) لِلْمَشْهُودِ لَهُ: (احْلِفْ
 بَدَلِي، أَيْ) اتَّفَاقًا، قَالَهُ فِي «التَّرْغِيبِ»، (وَلَا يُقِيمُهَا)؛ أَي: الشَّهَادَةَ (عَلَى قَتْلِ
 مُسْلِمٍ بِكَافِرٍ)، قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ»^(٢)، وَظَاهِرُهُ يَحْرُمُ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ عِنْدَ مَنْ يَقْتُلُهُ
 بِهِ.

(وَمَتَى وَجَبَتْ) الشَّهَادَةُ (وَجَبَتْ كِتَابَتُهَا) عَلَى مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ؛ لِثَلَاثِ سَبَابِهَا.
 (وَإِنْ دُعِيَ فَاسِقٌ لَتَحْمِلُهَا)؛ أَي: الشَّهَادَةَ، (فَلَهُ الْحُضُورُ مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ)؛
 إِذِ التَّحْمِيلُ يُعْتَبَرُ لَهُ الْعَدَالَةُ، فَلَوْ لَمْ يُؤَدَّ حَتَّى صَارَ عَدْلًا، قُبِلَتْ، (وَلَا يَحْرُمُ أَدَاؤُهُ)؛
 أَي: الْفَاسِقِ الشَّهَادَةَ، (وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِسْقُهُ ظَاهِرًا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ صِدْقُهُ؛ وَلِهَذَا
 لَا يَضْمَنُ مَنْ بَانَ فِسْقُهُ.

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤١٩٠)، و«المعجم الصغير» (٥٦٤)، وقال الهيثمي
 في «مجمع الزوائد» (٢٣٣ / ٥): رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه داود بن سليمان
 الخراساني، قال الطبراني: لا بأس به، وقال الأزدي: ضعيف جدًا، ومعاوية بن الهيثم لم
 أعرفه، وبقيته رجاله ثقات.

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٤٧٤ / ٦).

وَيَحْرُمُ أَخْذُ أُجْرَةٍ وَجُعِلَ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ تَتَّعِنْ^(١) عَلَيْهِ، لَكِنْ إِنْ عَجَزَ
عَنِ الْمَشْيِ أَوْ تَأَذَّى بِهِ، فَلَهُ أَخْذُ أُجْرَةٍ مَرْكُوبٍ.

وَفِي «الرَّعَايَةِ»: وَكَذَا مُرْكٌ وَمُعَرَّفٌ وَمُتَرْجِمٌ وَمُفْتٍ وَمُقِيمٌ حَدٌّ
وَقَوْدٌ وَمُحْتَسِبٌ.

وَلَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَدٍّ لِلَّهِ إِقَامَتُهَا وَتَرْكُهَا،

(وَيَحْرُمُ أَخْذُ أُجْرَةٍ عَلَى شَهَادَةٍ، (و) أَخْذُ (جُعِلَ عَلَيْهَا، وَلَوْ لَمْ تَتَّعِنْ عَلَيْهِ)؛
لأنَّه فَرَضَ كِفَايَةً، وَمَنْ قَامَ بِهِ فَقَدْ قَامَ بِفَرْضٍ، وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأُجْرَةِ، وَلَا الْجُعْلُ
عَلَيْهِ؛ كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ، (لَكِنْ إِنْ عَجَزَ) الشَّاهِدُ (عَنِ الْمَشْيِ) إِلَى مَحَلِّهَا، (أَوْ تَأَذَّى
بِهِ)؛ أَيِ: الْمَشْيِ، (فَلَهُ أَخْذُ أُجْرَةٍ مَرْكُوبٍ) مِنْ رَبِّ الشَّهَادَةِ، (وَفِي «الرَّعَايَةِ»:
فَأُجْرَةُ مَرْكُوبٍ، وَالتَّفَقُّهُ عَلَى رَبِّهَا، ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: هَذَا إِنْ تَعَدَّرَ حُضُورُ الْمَشْهُودِ
عَلَيْهِ إِلَى مَحَلِّ الشَّاهِدِ لِمَرَضٍ، أَوْ كِبَرٍ^(٢)، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ جَاهٍ، أَوْ خَفَرٍ، وَقَالَ
أَيْضًا: (وَكَذَا مُرْكٌ، وَمُعَرَّفٌ، وَمُتَرْجِمٌ، وَمُفْتٍ، وَمُقِيمٌ حَدٌّ وَقَوْدٌ)، وَحَافِظٌ بَيْنَ
الْمَالِ، (وَمُحْتَسِبٌ)، وَالْخَلِيفَةُ، انْتَهَى^(٣).

لَكِنْ تَقْدَمُ فِي الْمُفْتِي تَفْصِيلٌ.

(و) يُبَاحُ (لَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَدٍّ لِلَّهِ) تَعَالَى؛ كَزِنَاً وَشُرْبٍ (إِقَامَتُهَا وَتَرْكُهَا)؛
لأنَّ حُقُوقَ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَامَحَةِ، وَلَا ضَرَرَ فِي تَرْكِهَا عَلَى أَحَدٍ، وَالسُّتْرُ مَأْمُورٌ
بِهِ.

(١) فِي «ف»: «يَتَّعِنْ».

(٢) فِي «ق»: «لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ» بَدَلَ «لِمَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ».

(٣) نَقْلُهُ الْمُرْدَاوِيُّ فِي «الْإِنْصَافِ» (١٢ / ٧).

وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُعَرِّضَ لَهُمْ بِالتَّوَقُّفِ عَنْهَا كَتَعْرِضِهِ لِمُقَرَّرٍ لِيَرْجِعَ، وَتُقْبَلُ بِحَدِّ قَدِيمٍ، وَمَنْ قَالَ: أَحْضُرَا لِتَسْمَعَا قَدْفَ زَيْدٍ لِي؛ لَزِمَهُمَا،

قَالَ ﷺ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ»^(١)؛ وَلِذَلِكَ اعْتَبِرَ فِي الزَّنَا أَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وَشُدِّدَ فِيهِ عَلَى الشُّهُودِ مَا لَمْ يُشَدَّدْ عَلَى غَيْرِهِمْ؛ طَلَبًا لِلسُّتْرِ، وَاسْتِحْبَابَ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ وَغَيْرِهِمْ تَرْكُهُ لِلتَّرْغِيبِ فِي السُّتْرِ، وَتَوَجُّهُ لِمَنْ عُرِفَ بِالشَّرِّ وَالْفَسَادِ أَنْ لَا يُسْتَرَ عَلَيْهِ، (وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُعَرِّضَ لَهُمْ)؛ أَيِ: الشُّهُودِ (بِالتَّوَقُّفِ عَنْهَا)؛ أَيِ: الشَّهَادَةِ؛ (كَتَعْرِضِهِ لِمُقَرَّرٍ) بِحَدِّ اللَّهِ؛ (لِيَرْجِعَ) عَنْ إِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَمَّا شَهِدَ عِنْدَهُ الثَّلَاثَةَ عَلَى الْمُغِيرَةِ بِالزَّنَا وَجَاءَ زِيَادٌ لِيشْهَدَ؛ عَرَّضَ لَهُ بِالرُّجُوعِ، وَقَالَ: مَا عِنْدَكَ يَا سَلْحَ الْعُقَابِ؟ وَصَاحَ بِهِ، فَلَمَّا لَمْ يُصِرَّحْ بِالزَّنَا، وَقَالَ: رَأَيْتُ امْرَأَةً قَبِيحًا، فَحَرَّ عُمَرُ، وَحَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى^(٢)، وَكَانَ بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يُنْكَرْ.

وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِلسَّارِقِ: «مَا إِخَالَك سَرَقْتَ» مَرَّتَيْنِ^(٣)، وَأَعْرَضَ عَنِ الْمُقَرَّرِ بِالزَّنَا حَتَّى أَقَرَّ أَرْبَعًا^(٤).

(وَتُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (بِحَدِّ قَدِيمٍ) عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ بِحَقٍّ؛ فَجَازَتْ مَعَ تَقَادُّمِ الزَّمَانِ؛ كَالشَّهَادَةِ بِالْقِصَاصِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ يَعْرِضُ لِلشَّاهِدِ مَا يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ حِينَهَا، وَيَتِمَكَّنُ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

(وَمَنْ قَالَ) لِرَجُلَيْنِ: (أَحْضُرَا لِتَسْمَعَا قَدْفَ زَيْدٍ لِي؛ لَزِمَهُمَا) ذَلِكَ؛ وَإِنْ دَعَا زَوْجٌ أَرْبَعَةً لِتَحْمِلُهَا بِزَنَا امْرَأَتِهِ، جَازَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَدْحَشَةُ مِنْ

(١) رواه أبو داود (٤٣٧٥)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٢٩٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨٨٢٤).

(٣) رواه أبو داود (٤٣٨٠)، والنسائي (٤٨٧٧)، من حديث أبي أمية المخزومي رضي الله عنه.

(٤) رواه ابن ماجه (٢٥٥٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَّأَدَمِيٍّ يَعْلَمُهَا لَمْ يُقِمَّهَا حَتَّى يَسْأَلَهُ، وَإِلَّا أُسْتَحِبَّ
إِعْلَامُ قَبْلِ إِقَامَتِهَا، وَفِي «الْإِنْصَافِ»: يَجِبُ.

وَيَحْرُمُ كَتْمُهَا، فَيُقِيمُهَا بِطَلَبِهِ وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ، وَلَا يَقْدَحُ
فِيهِ كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ،

يَسْأَلُكُمْ ﴿[النساء: ١٥]، الآية.

(وَمَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ لَّأَدَمِيٍّ يَعْلَمُهَا، لَمْ يُقِمَّهَا حَتَّى يَسْأَلَهُ) رَبُّ الشَّهَادَةِ إِقَامَتُهَا؛
لحديث: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمٌ يَنْذِرُونَ وَلَا يُؤْفُونَ،
وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيُخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ»، رواه البخاري^(١)، ولأنَّ أدائها
حَقٌّ لِلْمَشْهُودِ لَهُ، فلا يُسْتَوْفَى إِلَّا بِرِضَاهُ كَسَائِرِ حُقُوقِهِ، (وَإِلَّا) يَعْلَمُ رَبُّ الشَّهَادَةِ
بأنَّ الشَّاهِدَ تَحَمَّلَهَا، (أُسْتَحِبَّ) لِمَنْ عِنْدَهُ الشَّهَادَةُ (إِعْلَامُهَا)؛ أي: ربُّ الشهادة بأنَّ
له عنده شهادة^(٢) (قَبْلَ إِقَامَتِهَا)، وله إِقَامَتُهَا قَبْلَ إِعْلَامِهَا، (وفي «الْإِنْصَافِ»: يَجِبُ)
عليه إِعْلَامُهَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِهَا، وهذا مِمَّا لَا يُشَكُّ فِيهِ، وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي رَدِّهِ
عَلَى الرَّافِضِيِّ: إِذَا أَدَّاهَا قَبْلَ طَلَبِ، قَامَ بِالْوَاجِبِ، وَكَانَ أَفْضَلَ؛ كَمَنْ عِنْدَهُ أَمَانَةٌ
أَدَّاهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ، انتهى^(٣).

(وَيَحْرُمُ) عَلَى مَنْ عِنْدَهُ شَهَادَةٌ بِحَقِّ آدَمِيٍّ لَا يَعْلَمُهَا (كَتْمُهَا)؛ لِلآيَةِ،
(فَيُقِيمُهَا)؛ أي: الشَّهَادَةَ (بِطَلَبِهِ)؛ أي: الْمَشْهُودِ لَهُ، (وَلَوْ لَمْ يَطْلُبْهَا حَاكِمٌ) مِنْهُ؛
لِمَا تَقَدَّمَ، (وَلَا يَقْدَحُ) أَدَاءُ الشَّهَادَةِ بِلا طَلَبِ حَاكِمٍ، وَبِلا طَلَبِ مَشْهُودٍ لَهُ لَمْ يَعْلَمْ
بِهِ (فِيهِ) كَشَهَادَةِ حِسْبَةٍ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ دَعْوَى.

(١) رواه البخاري (٦٣١٧)، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

(٢) سقط من «ق»: «أي: ربُّ الشهادة بأنَّ له عنده شهادة».

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٩ / ١٢).

وَيَجِبُ إِشْهَادُ عَلَى نِكَاحٍ، وَيُسَنُّ فِي كُلِّ عَقْدٍ سِوَاهُ، وَيَحْرُمُ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ بِرُؤْيَاهُ أَوْ سَمَاعٍ غَالِبٍ؛ لِحَوَازِهَا بِبَقِيَّةِ الْحَوَاسِّ قَلِيلاً، وَيَشْهَدُ بَدَيْنٍ وَثَمَنٍ وَأُجْرَةٍ وَعَقْدٍ بِالِاسْتِصْحَابِ، وَإِنْ احْتَمَلَ

(وَيَجِبُ إِشْهَادُ) اثْنَيْنِ (عَلَى نِكَاحٍ)؛ لَأَنَّهُ شَرْطٌ فِيهِ، فَلَا يَنْعَقِدُ بَدُونَهَا، وَتَقَدَّمَ، (وَيُسَنُّ) الْإِشْهَادُ (فِي كُلِّ عَقْدٍ، سِوَاهُ) مِنْ بَيْعٍ، وَإِجَارَةٍ، وَصُلْحٍ، وَغَيْرِهِ، وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وَحُمِلَ عَلَى الْإِسْتِصْحَابِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

(وَيَحْرُمُ أَنْ يَشْهَدَ) أَحَدٌ (إِلَّا بِمَا يَعْلَمُهُ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]، قَالَ الْمُفَسِّرُونَ هُنَا: وَهُوَ يَعْلَمُ مَا شَهِدَ بِهِ عَنْ بَصِيرَةٍ وَإِقْبَانٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ (١) عَنِ الشَّهَادَةِ، قَالَ: «تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ (٢): «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ»، رَوَاهُ الْخَلَّالُ فِي «جَامِعِهِ» (٣)، وَالْمُرَادُ الْعِلْمُ الَّذِي تَقَعُ بِهِ الشَّهَادَةُ يَكُونُ (بِرُؤْيَاهُ، أَوْ سَمَاعٍ غَالِبٍ؛ لِحَوَازِهَا)؛ أَيِ: الشَّهَادَةِ (بِبَقِيَّةِ الْحَوَاسِّ)؛ كَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ (قَلِيلاً)؛ كَدَعْوَى مُشْتَرِي مَأْكُولٍ عَيْنُهُ لِمَرَّاتِهِ وَنَحْوِهَا، فَتَشْهَدُ الْبَيِّنَةُ بِهِ.

(وَيَشْهَدُ بَدَيْنٍ) رَأَى شَخْصاً اقْتَرَضَهُ مِنْ آخَرَ، أَوْ سَمِعَهُ يَقْرَأُ لَهُ بِهِ، مَعَ جَوَازِ دَفْعِ الْمَدِينِ لَهُ، (و) يَشْهَدُ بـ (ثَمَنٍ) مَبِيعٍ، (وَأُجْرَةٍ) عَيْنِ اسْتَوْجَرَتْ، وَهُوَ حَاضِرٌ، أَوْ أَقَرَّ بِهَا الْمُسْتَأْجِرُ، (و) يَشْهَدُ بـ (عَقْدٍ) جَرَى بَعْلَمَهُ (بِالِاسْتِصْحَابِ)، وَإِنْ احْتَمَلَ

(١) فِي «ق»: «رَسُولُ اللَّهِ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) أَوْرَدَهُ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (١٠ / ١٦٣)، وَعَزَاهُ لِلْخَلَّالِ فِي «جَامِعِهِ». وَرَوَاهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (٤ / ١٨)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (١٠٩٧٤).

دَفْعُهُ، وَالْإِقَالَةَ، وَيُجْزَى عَنْ اسْمٍ وَنَسَبٍ حَاضِرٍ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ كَعَكْسِهِ،
ك: أَشْهَدُ أَنَّ لِهَذَا عَلَى هَذَا كَذَا، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا فَعَرَفَهُ بِهِ مَنْ يَسْكُنُ إِلَيْهِ
وَلَوْ وَاحِدًا، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ، وَلَوْ عَلَى امْرَأَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ مَعْرِفَتَهَا لَمْ
يَشْهَدْ مَعَ غَيْبَتِهَا.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَشْهَدُ عَلَى امْرَأَةٍ.....

دَفْعُهُ؛ أَي: الدَّيْنِ، (وَالْإِقَالَةَ) مِنَ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ، فَالْمُعْتَبَرُ الْعِلْمُ فِي أَصْلِ الْمُدْرِكِ،
لَا فِي دَوَامِهِ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْقُرَافِيُّ^(١).

(وَيُجْزَى عَنْ اسْمٍ وَنَسَبٍ) مَشْهُودٍ عَلَيْهِ (حَاضِرٍ) بِالْمَجْلِسِ (الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ)
فَقَطْ؛ لِمَعْرِفَةِ عَيْنِهِ، (كَعَكْسِهِ)؛ أَي: كَمَا يُجْزَى أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَنْ يَعْرِفُهُ بَعَيْنِهِ وَاسْمِهِ
وَنَسَبِهِ بِذِكْرِهِمَا مَعَ حُضُورِهِ وَغَيْبَتِهِ، مِثَالُ الشَّهَادَةِ بِالْإِشَارَةِ: (ك) قَوْلُهُ: (أَشْهَدُ أَنَّ
لِهَذَا عَلَى هَذَا كَذَا) دَرَاهِمَ، أَوْ غَيْرَهَا، (وَإِنْ كَانَ) الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ (غَائِبًا) وَجْهَلٍ
اسْمُهُ وَنَسَبُهُ، فَلَا يَشْهَدُ حَتَّى يَعْرِفَ اسْمَهُ، (ف) إِنْ (عَرَفَهُ)؛ أَي: الشَّاهِدَ (بِهِ)؛
أَي: الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ (مَنْ يَسْكُنُ)؛ أَي: يَطْمَئِنُّ الشَّاهِدُ (إِلَيْهِ، وَلَوْ وَاحِدًا، جَازَ) لَهُ
(أَنْ يَشْهَدَ) عَلَيْهِ، (وَلَوْ عَلَى امْرَأَةٍ)؛ لِحُصُولِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ.

(وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ مَعْرِفَتَهَا، لَمْ يَشْهَدْ مَعَ غَيْبَتِهَا)؛ لِلجَهَالَةِ بِهَا وَبِمَا يَعْرِفُهَا
بِهِ لِلْحَاكِمِ، (قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ: لَا يَشْهَدُ عَلَى امْرَأَةٍ) حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا^(٢)،
وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ مَعْرِفَتَهَا، فَأَمَّا مَنْ تَيَقَّنَ مَعْرِفَتَهَا،
وَعَرَفَ صَوْتَهَا يَقِينًا، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا؛ لِحُصُولِ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، وَقَالَ أَيْضًا:

(١) انظر: «الفروق» للقرافي (٤ / ١٢٩).

(٢) نقله ابن قدامة في «المغني» (١٠ / ١٦٣).

إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا؛ أَي: لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا بَيْتُهَا^(١) إِلَّا بِإِذْنِهِ.

وَمَنْ شَهِدَ بِإِقْرَارٍ بِحَقٍّ لَمْ يُعْتَبَرْ ذِكْرُ سَبَبِهِ^(٢)، وَلَا قَوْلُهُ: طَوْعاً فِي صِحَّتِهِ مُكَلِّفًا^(٣)؛ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ، وَإِنْ شَهِدَ بِسَبَبٍ يُوجِبُ الْحَقَّ كَتَفْرِيطٍ فِي أَمَانَةٍ أَوْ بِاسْتِحْقَاقٍ غَيْرِهِ ذَكَرَ الْمُوجِبَ،

لَا يَشْهَدُ عَلَى امْرَأَةٍ (إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا)^(٤)، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ أَمْلَكَ لِعِصْمَتِهَا.

(وهذا)؛ أَي: نَصُّ الْإِمَامِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ (لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا بَيْتُهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ)؛ أَي: زَوْجِهَا؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ حَقُّهُ، فَلَا يَدْخُلُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

(وَمَنْ شَهِدَ بِإِقْرَارٍ بِحَقٍّ، لَمْ يُعْتَبَرْ لِصِحَّةِ الشَّهَادَةِ (ذِكْرُ سَبَبِهِ)^(٥) أَوْ الْإِقْرَارِ، كَمَا يُعْتَبَرُ لِصِحَّةِ الشَّهَادَةِ بِالْإِقْرَارِ ذِكْرُ اسْتِحْقَاقِ الْمَالِ؛ بَأَن يَقُولَ: أَقْرُّ لَهُ بِهِ، وَهُوَ يَسْتَحِقُّهُ عِنْدَهُ؛ اكْتِفَاءً بِالظَّاهِرِ، (وَلَا) يُعْتَبَرُ لِشَّهَادَةِ^(٦) بِإِقْرَارٍ (قَوْلُهُ)؛ أَي: الشَّاهِدِ (طَوْعاً فِي صِحَّتِهِ مُكَلِّفًا؛ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ)؛ أَي: ظَاهِرِ الْحَالِ؛ لِأَنَّ مَنْ سِوَى ذَلِكَ يَخْتَاجُ إِلَى تَقْيِيدِ الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ الْحَالِ.

(وَإِنْ شَهِدَ) شَاهِدٌ (بِسَبَبٍ يُوجِبُ الْحَقَّ؛ كَتَفْرِيطٍ^(٧) فِي أَمَانَةٍ، أَوْ شَهِدَ (بِاسْتِحْقَاقٍ غَيْرِهِ)؛ كَقَوْلِهِ: أَشْهَدُ أَنَّ زَيْدًا يَسْتَحِقُّ بِذِمَّةِ عَمْرٍو كَذَا، (ذَكَرَ الْمُوجِبَ)

(١) سقط من «ح».

(٢) في «ح» زيادة: «كاستحقاق مال».

(٣) في «ف»: «صححة كل».

(٤) المرجع السابق (١٠ / ١٦٤).

(٥) في «ق» زيادة: «أي: الحق».

(٦) في «ط»: «بشهادة».

(٧) في «ق»: «كتفريطه».

وَالرُّؤْيَةُ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَقَتْلِ وَسْرِقَةٍ وَغَضَبٍ وَشُرْبِ خَمْرٍ وَرِضَاعٍ
وَوِلَادَةٍ.

وَالسَّمَاعُ ضَرْبَانِ: سَمَاعٌ مِنْ^(١) مَشْهُودٍ عَلَيْهِ كَعَتَقٍ وَطَلَاقٍ وَعَقْدٍ
وَحُكْمٍ حَاكِمٍ وَإِنْفَادِهِ، فَيَلْزَمُهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَ، سَوَاءً اسْتَشْهَدَهُ مَشْهُودٌ
عَلَيْهِ، أَوْ لَا،

لِلاسْتِحْقَاقِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ لَا يَعْتَقِدُهُ الْحَاكِمُ مُوجِباً، (وَالرُّؤْيَةُ تَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ؛ كَقَتْلِ،
وَسْرِقَةٍ، وَغَضَبٍ، وَشُرْبِ خَمْرٍ، وَرِضَاعٍ، وَوِلَادَةٍ)، وَعُيُوبٌ مَرْتَبَةٌ فِي نَحْوِ مَبِيعٍ؛
لَأَنَّهُ يُمَكِّنُ^(٢) الشَّهَادَةَ عَلَى ذَلِكَ قَطْعاً، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهِ.

(وَالسَّمَاعُ ضَرْبَانِ): الْأَوَّلُ (سَمَاعٌ مِنْ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ؛ كَعَتَقٍ، وَطَلَاقٍ، وَعَقْدٍ)
مِنْ بَيْعٍ، أَوْ نِكَاحٍ، وَنَحْوِهِمَا، وَإِقْرَارٍ بِمَالٍ، أَوْ حَدٍّ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ قَوْدٍ، أَوْ رِقٍّ، أَوْ
غَيْرِهِ، (وَحُكْمٍ حَاكِمٍ وَإِنْفَادِهِ) حُكْمٌ غَيْرُهُ، (فَيَلْزَمُهُ)؛ أَي: الشَّخْصَ (الشَّهَادَةُ بِمَا
سَمِعَ) مِنْ قَائِلٍ عَرَفَهُ يَقِيناً، كَمَا فِي «الكَافِي»^(٣).

(سَوَاءً) وَقَّتَ الْحَاكِمُ الْحُكْمَ^(٤)؛ بِأَنْ قَالَ: حَكَمْتُ بِكَذَا فِي وَقْتٍ كَذَا، أَوْ
لَمْ يُوقَّتْ، أَوْ (اسْتَشْهَدَهُ مَشْهُودٌ عَلَيْهِ أَوْ لَا)؛ لِئَلَّا يَمْتَنِعَ ثُبُوتُ الْغَضَبِ، وَسَائِرُ
مَا يَتَضَمَّنُ الْعُدْوَانَ؛ فَإِنَّ فَاعِلَهَا لَا يَشْهَدُ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الشَّاهِدُ مُسْتَحْفِياً
حِينَ تَحْمِلُهُ الشَّهَادَةُ؛ كَأَنْ يَكُونَ لِإِنْسَانٍ عَلَى آخَرَ حَقٌّ، وَهُوَ يُنْكِرُهُ بِحُضُورِ مَنْ
يَشْهَدُ عَلَيْهِ، فَيَسْمَعُ إِقْرَارَهُ مَنْ لَا يَعْلَمُ بِهِ الْمُقَرَّرُ؛ فَإِنَّهُ يَشْهَدُ عَلَيْهِ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُ؛ لَأَنَّهُ

(١) سقط من «ف».

(٢) في «ق»: «لا يمكن».

(٣) انظر: «الكَافِي» لابن قدامة (٤ / ٥٤٢).

(٤) سقط من «ق».

أَوْ قَالَ الْمُتَحَاسِبَانِ : لَا تَشْهَدُوا عَلَيْنَا بِمَا يَجْرِي بَيْنَنَا، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الشَّهَادَةَ، وَلُزُومٌ^(١) إِقَامَتِهَا، وَسَمَاعٌ بِالِاسْتِفَاضَةِ فِيمَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ غَالِبًا بِدُونِهَا؛ كَنَسَبٍ، وَمَوْتٍ، وَمِلْكٍ مُطْلَقٍ، وَعِتْقٍ، وَوَلَاءٍ، وَوِلَايَةٍ، وَعَزَلٍ،

حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِالْمَشْهُودِ بِهِ؛ كَمَا لَوْ رَأَهُ يَفْعَلُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ الْفَاعِلُ أَنَّ أَحَدًا يَرَاهُ، (أَوْ قَالَ الْمُتَحَاسِبَانِ : لَا تَشْهَدُوا عَلَيْنَا بِمَا يَجْرِي بَيْنَنَا، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الشَّهَادَةَ) عَلَيْهِمَا بِمَا جَرَى بَيْنَهُمَا، (و) لَا يَمْنَعُ (لُزُومَ إِقَامَتِهَا)؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ قَدْ عَلِمَ مَا يَشْهَدُ بِهِ؛ فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْأَدِلَّةِ.

(و) الضَّرْبُ الثَّانِي : (سَمَاعٌ بِالِاسْتِفَاضَةِ)؛ بِأَنْ يَشْتَهَرَ الْمَشْهُودُ بِهِ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَسَامِعُونَ بِهِ بِإِخْبَارِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، وَلَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ بِالِاسْتِفَاضَةِ إِلَّا (فِيمَا يَتَعَذَّرُ عِلْمُهُ غَالِبًا بِدُونِهَا)؛ أَيِ : الْإِسْتِفَاضَةِ؛ (كَنَسَبٍ) إِجْمَاعًا، وَإِلَّا لَاسْتَحَالَتْ، مَعْرِفَتُهُ بِهِ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ قَطْعًا بِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا تُمْكِنُ الْمُشَاهَدَةُ فِيهِ، وَكَوِلَادَةٍ، (وَمَوْتٍ، وَمِلْكٍ مُطْلَقٍ)؛ إِذْ الْوِلَادَةُ قَدْ لَا يُبَاشِرُهَا إِلَّا الْمَرْأَةُ الْوَاحِدَةُ، وَالْمَوْتُ قَدْ لَا يُبَاشِرُهُ إِلَّا الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ مِمَّنْ يَحْضُرُهُ، وَيَتَوَلَّى^(٢) غَسْلَهُ وَتَكْفِينَهُ، وَالْمُلْكُ قَدْ يَتَقَادَمُ سَبَبُهُ.

فَتَوَقَّفُ الشَّهَادَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ يُؤَدِّي إِلَى الْعُسْرِ، خُصُوصًا مَعَ طُولِ الزَّمَنِ، وَخَرَجَ بِالْمُطْلَقِ؛ كَقَوْلِهِ : مَلَكَهُ بِالْشَّرَاءِ مِنْ فُلَانٍ، أَوْ الْإِرْثِ، أَوْ الْهَبَةِ، فَلَا تَكْفِي فِيهِ الْإِسْتِفَاضَةُ، (و) كَ (عِتْقٍ)؛ بِأَنْ يَشْهَدَ أَنَّ هَذَا عَتِيقُ زَيْدٍ؛ لَا أَنَّهُ^(٣) أَعْتَقَهُ، (وَوَلَاءٍ) كَذَلِكَ، (و) كَ (وِلَايَةٍ، وَعَزَلٍ)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَحْضُرُهُ غَالِبًا أَحَادُ النَّاسِ، وَلَكِنَّ

(١) فِي «ف» : «وَلِزْمٌ».

(٢) فِي «ق» : «وَقَدْ يَتَوَلَّى».

(٣) فِي «ق» : «لَأَنَّهُ» بَدَلُ «لَا أَنَّهُ».

وَنِكَاحٍ، وَخُلْعٍ، وَطَلَاقٍ، وَوَقْفٍ، وَمَصْرِفٍ، وَشَرْطٍ، وَلَا يَشْهَدُ
بِاسْتِفَاضَةٍ^(١) إِلَّا عَنْ عَدَدٍ يَقَعُ بِهِمُ الْعِلْمُ، وَيَلْزَمُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةٍ لَمْ يُعْلَمْ
تَلْقِيهَا مِنَ الْاسْتِفَاضَةِ، وَمَنْ.....

انتشاره في أهل المحلة أو القرية يغلب على الظن صحته عند الشاهد، بل ربما قطع
به؛ لكثرة المخبرين، ولدعاء الحاجة إليه.

(و) كَ (نِكَاحٍ) عَقْدًا وَدَوَامًا، (وَخُلْعٍ وَطَلَاقٍ) نَصًّا فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُشْرَعُ
وَيَشْتَهَرُ غَالِبًا، وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ، (و) كَ (وَقْفٍ)؛ بَأَن يَشْهَدَ أَنَّ هَذَا وَقْفُ زَيْدٍ؛
لَا أَنَّهُ^(٢) أَوْقَفَهُ، (و) كَ (مَصْرِفٍ)؛ أَي: الْوَقْفِ، (وَشَرْطٍ)، قَالَ الْخِرَقِيُّ:
وَمَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَاسْتَقَرَّتْ مَعْرِفَتُهُ فِي قَلْبِهِ شَهِدَ بِهِ^(٣)، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ
تَتَعَذَّرُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهَا غَالِبًا بِمُشَاهَدَتِهَا وَمُشَاهَدَةِ أَسْبَابِهَا^(٤)، أَشْبَهَتِ النَّسَبَ، وَكَوْنُهُ
يُمْكِنُ الْعِلْمُ بِمُشَاهَدَةِ سَبَبِهِ لَا يُنَافِي التَّعَذُّرَ غَالِبًا، (وَلَا) يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ (يَشْهَدَ
بِاسْتِفَاضَةٍ إِلَّا) إِنْ سَمِعَ مَا يَشْهَدُ بِهِ (عَنْ عَدَدٍ يَقَعُ بِهِمُ)؛ أَي: بِخَبَرِهِمُ (الْعِلْمُ)؛
لِأَنَّ الْاسْتِفَاضَةَ مَأْخُودَةٌ مِنْ فَيْضِ^(٥) الْمَاءِ لِكَثْرَتِهِ.

قَالَ فِي «شرح المنتهى»: وَيَكُونُ ذَلِكَ عَدَدَ التَّوَاتُرِ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ، فَلَا
يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِهَا مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾
[الإسراء: ٣٦]^(٦)، (وَيَلْزَمُ الْحُكْمُ بِشَهَادَةٍ لَمْ يُعْلَمْ تَلْقِيهَا مِنَ الْاسْتِفَاضَةِ، وَمَنْ

(١) فِي «ف»: «بِالِاسْتِفَاضَةِ».

(٢) فِي «ق»: «لِأَنَّهُ» بَدَلُ «لَا أَنَّهُ».

(٣) انْظُرْ: «مَخْتَصَرُ الْخِرَقِيِّ» (ص: ١٤٥).

(٤) سَقَطَ مِنْ «ق»: «تَتَعَذَّرُ الشَّهَادَةُ... أَسْبَابُهَا».

(٥) فِي «ج، ط، ق»: «فَوْضٌ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «تَاجِ الْعُرُوسِ» لِلزَّيْدِيِّ (مَادَّةُ: فَيْضُ).

(٦) انْظُرْ: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٥٨٠).

قَالَ: شَهِدْتُ بِهَا، فَفَرَعُ، وَذَكَرَ الْقَاضِي: الشَّهَادَةُ بِالِاسْتِفَاضَةِ خَيْرٌ
لَا شَهَادَةَ، فَتَحْصُلُ بِالنِّسَاءِ وَالْعَبِيدِ، وَأَنَّ الْقَاضِيَّ يَحْكُمُ بِالتَّوَاتُرِ، وَإِذَا
شَهِدَ بِالْأَمْلَاقِ بَتَّظَاهِرِ الْأَخْبَارِ، فَعَمَلُ وُلاَةِ الْمَظَالِمِ بِذَلِكَ أَحَقُّ، انْتَهَى.
وَمَنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُقَرُّ بِنَسَبِ نَحْوِ أَبِي أَوْ ابْنِ، فَصَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ، أَوْ
سَكَتَ، جَازَ أَنْ يَشْهَدَ.....

قَالَ: شَهِدْتُ بِهَا؛ أَي: الِاسْتِفَاضَةِ، (فَفَرَعُ) ذَكَرَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الْإِنْصَافِ»،
و«التَّنْفِيحِ»، وَ«الْإِقْنَاعِ»، وَ«الْمُنْتَهَى»^(١)، وَذَكَرَ ابْنُ الرَّاغُونِيِّ: إِنَّ شَهِدَ أَنَّ جَمَاعَةً
يَتَّقُ بِهِمْ أَخْبَرُوهُ بِمَوْتِ فُلَانٍ، أَوْ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَوْ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ، فَهِيَ شَهَادَةُ الِاسْتِفَاضَةِ،
وَهِيَ صَحِيحَةٌ، وَكَذَا أَجَابَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَيُقْبَلُ فِي ذَلِكَ، وَيُحْكَمُ فِيهِ بِشَهَادَةِ
الِاسْتِفَاضَةِ.

وَأَجَابَ أَبُو الْوَفَاءِ: إِنْ صَرَّحَ بِالِاسْتِفَاضَةِ، أَوْ اسْتَفَاضَ بَيْنَ النَّاسِ؛ قُبِلَتْ
فِي الْوَفَاءِ وَالنَّسَبِ جَمِيعًا، وَفِي «الْمَغْنِيِّ»: شَهَادَةُ أَصْحَابِ الْمَسَائِلِ - يَعْنِي عَنِ
الشُّهُودِ - شَهَادَةُ اسْتِفَاضَةٍ، لَا شَهَادَةُ عَلَى شَهَادَةٍ، فَيُكْتَفَى بِمَنْ شَهِدَ بِهَا كِبَيَّةَ شَهَادَةِ
الِاسْتِفَاضَةِ^(٢)، (وَذَكَرَ الْقَاضِي: الشَّهَادَةُ بِالِاسْتِفَاضَةِ خَيْرٌ لَا شَهَادَةَ، فَتَحْصُلُ بِالنِّسَاءِ
وَالْعَبِيدِ، وَأَنَّ الْقَاضِيَّ يَحْكُمُ بِالتَّوَاتُرِ، وَإِذَا شَهِدَ بِالْأَمْلَاقِ بَتَّظَاهِرِ الْأَخْبَارِ، فَعَمَلُ
وُلاَةِ الْمَظَالِمِ بِذَلِكَ أَحَقُّ، انْتَهَى) كَلَامُ الْقَاضِي.

(وَمَنْ سَمِعَ إِنْسَانًا يُقَرُّ بِنَسَبِ نَحْوِ أَبِي أَوْ ابْنِ، فَصَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ)، جَازَ أَنْ
يَشْهَدَ لَهُ بِهِ؛ لِتَوَافُقِ الْمُقَرَّرِ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، (أَوْ سَكَتَ) الْمُقَرَّرُ لَهُ، (جَازَ أَنْ يَشْهَدَ

(١) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٦ / ٤٧٧)، وَ«الْإِنْصَافُ» (١٢ / ١١)، وَ«التَّنْفِيحُ الْمَشْبِعُ»
للمرداوي (ص: ٤٩٤)، وَ«الْإِقْنَاعُ» للحجاوي (٤ / ٤٩٦)، وَ«مُنْتَهَى الْإِرَادَاتِ» للفتوحي
(٥ / ٣٦٥).

(٢) انظر: «الْمَغْنِيُّ» لابن قدامة (١٠ / ١١٠).

لَهُ بِهِ، لَا إِنْ كَذَّبَهُ، وَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَبِيدُ إِنْسَانٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مُدَّةً طَوِيلَةً كَمَا لِكِ مِنْ نَقْضٍ وَبِنَاءٍ وَإِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ^(١)؛ فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالْمَلِكِ كَمُعَايِنَةِ السَّبَبِ مِنْ بَيْعٍ وَإِرْثٍ، وَإِلَّا فَبِالْيَدِ^(٢) وَالتَّصَرُّفِ، وَهُوَ الْوَرَعُ فِي الْأُولَى.

* * *

فصل

وَمَنْ شَهِدَ بَعْقِدٍ اعْتَبِرَ.....

لَهُ بِهِ) نَصًّا؛ لَأَنَّ الشُّكُوتَ فِي النَّسَبِ إِقْرَارٌ؛ لَأَنَّ مَنْ بَشَّرَ بَوْلِدٍ فَسَكَتَ، لَحِقَهُ؛ كَمَا لَوْ^(٣) أَقَرَّ بِهِ؛ لَأَنَّ الْإِقْرَارَ عَلَى الْإِنْتِسَابِ الْبَاطِلِ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلَأَنَّ النَّسَبَ يَغْلِبُ فِيهِ الْإِثْبَاتُ؛ لَأَنَّهُ يَلْحَقُ بِالْإِمْكَانِ فِي النِّكَاحِ، وَ(لَا) يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِالنَّسَبِ (إِنْ كَذَّبَهُ) الْمُقَرَّرُ لَهُ؛ لِبُطْلَانِ الْإِقْرَارِ بِالتَّكْذِيبِ.

(وَمَنْ رَأَى شَيْئًا يَبِيدُ إِنْسَانٍ يَتَصَرَّفُ فِيهِ مُدَّةً طَوِيلَةً؛ ك) تَصَرُّفِ (مَالِكٍ مِنْ نَقْضٍ وَبِنَاءٍ وَإِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ، فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِالْمَلِكِ)؛ لَأَنَّ تَصَرُّفَهُ فِيهِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِلَا مُنَازَعٍ دَلِيلُ صِحَّةِ الْمَلِكِ؛ (كَمُعَايِنَةِ السَّبَبِ)؛ أَيِ: سَبَبِ الْمَلِكِ (مِنْ بَيْعٍ وَإِرْثٍ)، وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ كَوْنِ الْبَائِعِ وَالْمُورِثِ لَيْسَ مَالِكًا، (وَإِلَّا) يَرُهُ يَتَصَرَّفُ كَمَا ذَكَرَ؛ (ف) إِنَّهُ يَشْهَدُ (بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ)؛ لَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُلْكِ غَالِبًا، (وَهُوَ)؛ أَيِ: كَوْنُهُ يَشْهَدُ لَهُ بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ (الْوَرَعُ فِي الْأُولَى).

(فصل)

(وَمَنْ شَهِدَ بَعْقِدٍ نِكَاحٍ، أَوْ بَيْعٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا، (اعْتَبِرَ) لِصِحَّةِ شَهَادَتِهِ بِهِ

(١) فِي «ح»: «وَعَارِيَّة».

(٢) فِي «ح»: «فَالْيَدِ».

(٣) فِي «ق» زِيَادَةٌ: «كَانَ».

ذَكَرُ شُرُوطِهِ، فَيُعْتَبَرُ فِي نِكَاحٍ: أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مُجْبَرَةً،
وَبَقِيَّةِ الشُّرُوطِ كِبُولِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ وَخُلُوءِ مَوَانِعَ، مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَذْهَبُ شَاهِدٍ
وَحَاكِمٍ، بَحْثُهُ بَعْضُهُمْ، وَفِي رِضَاعٍ: عَدَدُ الرِّضْعَاتِ^(١)، وَأَنَّهُ شَرِبَ مِنْ
ثَدْيِهَا، أَوْ مِنْ لَبَنٍ حُلِبَ مِنْهُ فِي الْحَوْلَيْنِ، فَلَا يَكْفِي: هُوَ ابْنُهَا مِنْ
رِضَاعٍ، وَفِي قَتْلِ: ذَكَرُ قَاتِلٍ، وَأَنَّهُ ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ أَوْ جَرَحَهُ فَقَتَلَهُ، أَوْ
مَاتَ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَكْفِي: جَرَحَهُ فَمَاتَ،

(ذَكَرُ شُرُوطِهِ)؛ للاختلاف فيها، فَرُبَّمَا اعْتَقَدَ الشَّاهِدُ صِحَّةَ مَا لَا يَصِحُّ عِنْدَ الْقَاضِي.

(فَيُعْتَبَرُ فِي نِكَاحٍ) شَهْدًا بِهِ (أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بِرِضَاهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ مُجْبَرَةً، وَ) ذَكَرَ
(بَقِيَّةَ الشُّرُوطِ؛ ك) وَقُوعِهِ (بُولِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ، وَخُلُوءِ مَوَانِعَ مَا لَمْ يَتَّحِدْ مَذْهَبُ شَاهِدٍ
وَحَاكِمٍ، بَحْثُهُ بَعْضُهُمْ)، وَهُوَ صَاحِبُ «الْفُرُوعِ»^(٢)، (وَ) يُعْتَبَرُ (فِي) شَهَادَةٍ بِ (رِضَاعٍ)
ذَكَرُ شَاهِدٍ عَدْلٍ بِهِ (عَدَدُ الرِّضْعَاتِ، وَأَنَّهُ شَرِبَ مِنْ ثَدْيِهَا، أَوْ مِنْ لَبَنٍ حُلِبَ مِنْهُ؛
لَأَنَّ النَّاسَ يَخْتَلِفُونَ فِي عَدَدِ الرِّضْعَاتِ، وَفِي الرِّضَاعِ الْمُحَرَّمِ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَشْهَدَ^(٣)
أَنَّهُ ارْتَضَعَ (فِي الْحَوْلَيْنِ)؛ لِأَنَّ الرِّضَاعَ بَعْدَهُمَا غَيْرُ مُحَرَّمٍ، (فَلَا يَكْفِي هُوَ ابْنُهَا مِنْ)
ال (رِضَاعِ)؛ لاختلاف الناس فيما يصيرُ بِهِ ابْنُهَا.

(وَ) يُعْتَبَرُ (فِي) شَهَادَةٍ بِ (قَتْلِ ذَكَرٍ قَاتِلٍ، وَأَنَّهُ ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ) فَقَتَلَهُ، (أَوْ
جَرَحَهُ فَقَتَلَهُ، أَوْ) يَشْهَدُ أَنَّهُ (مَاتَ مِنْ ذَلِكَ) الْجَرَحِ، (وَلَا يَكْفِي) أَنْ يَشْهَدَ أَنَّهُ
(جَرَحَهُ فَمَاتَ)^(٤)؛ لَجَوَازِ مَوْتِهِ بِغَيْرِ جَرَحِهِ.

(١) فِي «ف»: «رَضَعَاتٍ».

(٢) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٦/٤٧٨).

(٣) فِي «ج»: «يَشْهَدُ»، وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ، وَالْمَثْبُتُ مِنْ «ط، ق».

(٤) فِي «ق» زِيَادَةٌ: «مِنْ جَرَحِهِ».

وَفِي زِنَا: ذِكْرُ زَانٍ، وَمَزْنِيَّ بِهَا، وَأَيْنَ، وَكَيْفَ، وَفِي أَيِّ وَقْتٍ، وَأَنَّهُ رَأَى ذِكْرَهُ فِي فَرْجِهَا، وَفِي سَرِقَةٍ: ذِكْرُ مَسْرُوقٍ مِنْهُ، وَنَصَابٍ، وَحِرْزٍ، وَصِفَتِهَا، وَفِي قَذْفٍ: ذِكْرُ مَقْذُوفٍ، وَصِفَةِ قَذْفٍ، وَفِي إِكْرَاهٍ: أَنَّهُ ضَرَبَهُ أَوْ هَدَّدَهُ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى وَقُوعِ الْفِعْلِ بِهِ.

(و) يُعْتَبَرُ (فِي) شَهَادَةٍ بـ (زِنَا ذِكْرُ زَانٍ وَمَزْنِيَّ بِهَا، وَأَيْنَ؛ أَي: فِي أَيِّ مَكَانٍ، (وَكَيْفَ) زَنَى بِهَا؛ مِنْ كَوْنِهِمَا نَائِمِينَ أَوْ جَالِسِينَ أَوْ قَائِمِينَ، (وَفِي أَيِّ وَقْتٍ) زَنِى بِهَا^(١)؛ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَشْهَدَ أَحَدُهُمْ بِزِنَا غَيْرِ الَّذِي شَهِدَ بِهِ غَيْرُهُ، فَلَا تَلْفُكُ، (وَأَنَّهُ رَأَى ذِكْرَهُ فِي فَرْجِهَا)؛ لِئَلَّا يَعْتَقِدَ الشَّاهِدُ مَا لَيْسَ بِزِنَا زِنَا، وَيُقَالُ: زَنَتِ الْعَيْنُ، وَالْيَدُ، وَالرَّجُلُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

(و) يُعْتَبَرُ (فِي) شَهَادَةٍ بـ (سَرِقَةٍ ذِكْرُ مَسْرُوقٍ مِنْهُ، (و) ذِكْرُ (نَصَابٍ، (و) ذِكْرُ^(٢) (حِرْزٍ، (و) ذِكْرُ^(٣) (صِفَتِهَا)؛ أَي: السَّرِقَةُ؛ كَقَوْلِهِ: خَلَعَ الْبَابَ لَيْلًا، وَأَخَذَ الْفَرَسَ، أَوْ أزالَ رَأْسَهُ عَنْ رِجْلِهِ، وَهُوَ نَائِمٌ بِمَحَلٍّ كَذَا، وَأَخَذَهُ، وَنَحْوُهُ؛ لِاخْتِلَافِ الْحُكْمِ بِاخْتِلَافِ السَّرِقَةِ.

(و) يُعْتَبَرُ (فِي) شَهَادَةٍ بـ (قَذْفٍ ذِكْرُ مَقْذُوفٍ)؛ لِيُعْلَمَ هَلْ يَجِبُ بِقَذْفِهِ الْحَدُّ أَوْ التَّعْزِيرُ، (و) ذِكْرُ (صِفَةِ قَذْفٍ)؛ كَقَوْلِهِ لَهُ: يَا زَانِي، أَوْ يَا عَاهِرٌ، وَنَحْوُهُ؛ لِيُعْلَمَ هَلِ الصَّبِيغَةُ صَرِيحٌ فِيهِ أَوْ كِنَايَةٌ.

(و) يُعْتَبَرُ (فِي) شَهَادَةٍ بـ (إِكْرَاهٍ) عَلَى فِعْلٍ، أَوْ قَوْلٍ يُؤَاخِذُ بِهِ لَوْ كَانَ طَائِعًا، ذِكْرُ (أَنَّهُ ضَرَبَهُ، أَوْ هَدَّدَهُ) عَلَيْهِ، (وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى وَقُوعِ الْفِعْلِ) الَّذِي هَدَّدَهُ (بِهِ).

(١) سقط من «ق»: «من كونهما... بها».

(٢) سقط من «ق».

(٣) سقط من «ق».

وَإِنْ شَهِدَ أَنَّ هَذَا ابْنُ أُمِّهِ أَوْ ثَمَرُ شَجَرَتِهِ، لَمْ يُحْكَمْ لَهُ بِهِ حَتَّى يَقُولَا: وَلَدَتْهُ أَوْ أَثْمَرَتْهُ بِمُلْكِهِ، وَإِنْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا الْغَزَلَ مِنْ قُطْنِهِ أَوْ الدَّقِيقَ مِنْ حِنْطَتِهِ أَوْ الطَّيْرَ مِنْ بَيْضَتِهِ، حُكِمَ لَهُ بِهِ، لَا إِنْ شَهِدَا أَنَّ هَذِهِ الْبَيْضَةَ مِنْ طَيْرِهِ، أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا مِنْ زَيْدٍ أَوْ وَقَفَهُ عَلَيْهِ أَوْ

(وَإِنْ شَهِدَ أَنَّ هَذَا ابْنُ أُمِّهِ، أَوْ ثَمَرُ شَجَرَتِهِ، لَمْ يُحْكَمْ) لِلْمَشْهُودِ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ وَلَدَتْهُ قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهَا (حَتَّى يَقُولَا: وَلَدَتْهُ) أُمُّهُ، (أَوْ أَثْمَرَتْهُ) شَجَرَتُهُ (بِمُلْكِهِ)، فَإِذَا قَالَا ذَلِكَ، قُبِلَ لَشَهَادَتِهِمَا^(١) بِأَنَّ ذَلِكَ نَمَاءٌ مُلْكِهِ، وَهُوَ لَهُ، مَا لَمْ يَرِدْ سَبَبٌ بِنَقْلِهِ عَنْهُ، وَلَشَهَادَتِهِمَا بِسَبَبِ مُلْكِهِ لَهُ؛ أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَا: أَقْرَضَهُ أَلْفًا، أَوْ بَاعَهُ سَلْعَةً بِأَلْفٍ^(٢)، بِخِلَافِ كَانَ مُلْكُهُ أَمْسٍ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِنْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا الْغَزَلَ مِنْ قُطْنِهِ، أَوْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا^(٣) الدَّقِيقَ مِنْ حِنْطَتِهِ، أَوْ شَهِدَا أَنَّ هَذَا (الطَّيْرَ مِنْ بَيْضَتِهِ؛ حُكِمَ لَهُ بِهِ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْغَزْلُ، أَوْ الدَّقِيقُ، أَوْ الطَّيْرُ مِنْ قُطْنِهِ، أَوْ حِنْطَتِهِ، أَوْ بَيْضَتِهِ قَبْلَ مُلْكِهِ لِلْقُطْنِ، أَوْ الْحِنْطَةِ، أَوْ الْبَيْضَةِ، وَلَأنَّ الْغَزَلَ هُوَ الْقُطْنُ، لَكِنْ تَغَيَّرَتْ صِفَتُهُ، وَكَذَا الدَّقِيقُ وَالطَّيْرُ، فَكَأَنَّ الْبَيْضَةَ قَالَتْ: هَذَا غَزْلُهُ وَدَقِيقُهُ وَطَيْرُهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْوَلَدُ وَالثَّمَرَةُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأُمِّ وَالشَّجَرَةِ، وَ(لَا) يُحْكَمُ بِالْبَيْضَةِ (إِنْ شَهِدَا أَنَّ هَذِهِ الْبَيْضَةَ مِنْ طَيْرِهِ) حَتَّى يَشْهَدَا أَنَّهَا بَاضَتْهَا فِي مُلْكِهِ؛ لِجَوَازِ أَنْ تَكُونَ الطَّيْرَةُ بَاضَتْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْلِكَهَا، (أَوْ) شَهِدَا (أَنَّهُ اشْتَرَى هَذَا) الْعَبْدَ أَوْ الثَّوْبَ وَنَحْوَهُ (مِنْ زَيْدٍ) حَتَّى يَقُولَا وَهُوَ فِي مُلْكِهِ، (أَوْ) شَهِدَا أَنَّ زَيْدًا (وَقَفَهُ)؛ أَيِ: الْعَبْدَ وَنَحْوَهُ (عَلَيْهِ)، (أَوْ) شَهِدَا أَنَّ زَيْدًا

(١) فِي «ق»: «قُبِلَتْ شَهَادَتُهُمَا» بَدَلِ «قُبِلَ لَشَهَادَتِهِمَا».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) سَقَطَ مِنْ «ق».

أَعْتَقَهُ، حَتَّى يَقُولَا: وَهُوَ فِي مِلْكِهِ، وَمَنْ ادَّعَى إِرْثَ مَيِّتٍ فَشَهِدَا أَنَّهُ
وَارِثُهُ لَا يَعْلَمَانِ^(١) غَيْرَهُ، أَوْ قَالَا^(٢): فِي هَذَا الْبَلَدِ، سَوَاءٌ كَانَا مِنْ أَهْلِ
الْخِبْرَةِ الْبَاطِنَةِ، أَوْ لَا، سُلِّمَ إِرْثُهُ بِغَيْرِ كَفِيلٍ، وَبِهِ إِنْ شَهِدَا بِإِرْثِهِ فَقَطْ،
ثُمَّ.....

(أَعْتَقَهُ)؛ أي: القنَّ، لم يُحْكَمْ بذلك (حَتَّى يَقُولَا)؛ أي: الشَّاهِدَانِ بَاعَ ذَلِكَ،
أَوْ وَقَفَهُ^(٣)، أَوْ أَعْتَقَهُ (وَهُوَ فِي مِلْكِهِ)؛ لِحُجُوزِ بَيْعِهِ، أَوْ وَقْفِهِ، أَوْ عِتْقِهِ مَا لَا يَمْلِكُهُ،
وَلأنَّهُ لو لم يَشْتَرِطْ ذَلِكَ، لَتَمَكَّنَ كُلُّ مَنْ أَرَادَ انْتِزَاعَ شَيْءٍ مِنْ يَدِ غَيْرِهِ أَنْ يَتَّفِقَ مَعَ
شَخْصٍ وَيَبِيعَهُ إِيَّاهُ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ، ثُمَّ يَنْتَزِعَهُ الْمُشْتَرِي مِنْ يَدِ رَبِّهِ وَيُقَاسِمَ
بَائِعَهُ فِيهِ، وَهَذَا ضَرَرٌ عَظِيمٌ لَا يَرُدُّ الشَّرْعُ بِمِثْلِهِ.

(وَمَنْ ادَّعَى إِرْثَ مَيِّتٍ، فَشَهِدَا)؛ أي: الشَّاهِدَانِ: (أَنَّهُ وَارِثُهُ لَا يَعْلَمَانِ)
وَارِثًا (غَيْرَهُ)، وَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ الْبَاطِنَةِ أَوْ لَا، سُلِّمَ إِلَيْهِ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا يُمْكِنُ عِلْمُهُ،
فَكَفَى فِيهِ الظَّاهِرُ، (أَوْ قَالَا): لَا نَعْلَمُ وَارِثًا غَيْرَهُ (فِي هَذَا الْبَلَدِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ
فِي غَيْرِ هَذَا الْبَلَدِ، وَقَدْ نَفَى الْعِلْمَ بِهِ فِي هَذَا الْبَلَدِ، فَصَارَ فِي حُكْمِ الْمُطْلَقِ، (سَوَاءٌ
كَانَا)؛ أي: الشَّاهِدَانِ (مِنْ أَهْلِ الْخِبْرَةِ الْبَاطِنَةِ أَوْ لَا، سُلِّمَ إِلَيْهِ (إِرْثُهُ)^(٤) بِغَيْرِ كَفِيلٍ)؛
لثُبُوتِ أَنَّهُ لَهُ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الشَّرِيكِ، (و) يُسَلَّمُ إِلَيْهِ الْإِرْثُ (بِهِ)؛ أي: كَفِيلٍ (إِنْ
شَهِدَا بِإِرْثِهِ)؛ أي: بَأَنَّهُ وَارِثُهُ (فَقَطْ)؛ بِأَنْ لَمْ يَقُولَا: وَلَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ، (ثُمَّ

(١) في «ف»: «يعلمنا أن».

(٢) في «ح»: «قال».

(٣) في «ق»: «أوقفه».

(٤) في «ق»: «أرث».

إِنْ شَهِدَ الْآخِرُ أَنَّهُ وَارِثُهُ، شَارَكَ الْأَوَّلَ، وَلَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ عَلَى نَفْيِ
مَحْضُورٍ بِدَلِيلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالْإِعْسَارِ، وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ ابْنُهُ لَا وَارِثَ
لَهُ غَيْرُهُ، وَآخَرُ أَنَّ هَذَا ابْنُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، قُسِمَ الْإِرْثُ بَيْنَهُمَا.

* * *

إِنْ شَهِدَ الْآخِرُ أَنَّهُ وَارِثُهُ^(١)، شَارَكَ الْأَوَّلَ فِي إِرْثِ الْمَيِّتِ.

قَالَ الْمُؤَقَّقُ فِي «فَتَاوِيهِ»: إِنَّمَا احتَاجَ إِلَى بَيَانٍ لَا وَارِثَ سِوَاهُ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ
ظَاهِرًا، فَإِنَّهُ بِحُكْمِ الْعَادَةِ يَعْرِفُهُ جَارُهُ، وَمَنْ يَعْلَمُ بَاطِنَ أَمْرِهِ، بِخِلَافِ دَيِّنِهِ عَلَى
الْمَيِّتِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِبْتَاتٍ لَا دَيِّنَ عَلَيْهِ سِوَاهُ؛ لِحَفَاءِ الدَّيِّنِ، وَلِأَنَّ جِهَاتِ الْإِرْثِ
يُمْكِنُ الاطِّلَاعُ عَلَيْهَا عَنْ يَقِينٍ.

(وَلَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ عَلَى نَفْيِ مَحْضُورٍ؛ بِدَلِيلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ (و) مَسْأَلَةِ (الْإِعْسَارِ)،
وَالْبَيِّنَةُ فِيهِ تَثَبَّتْ^(٢) مَا يَظْهَرُ وَيُشَاهَدُ، بِخِلَافِ شَهَادَتَيْهِمَا: لَا حَقَّ لَهُ عَلَيْهِ، وَنَظِيرُهُ
قَوْلُ الصَّحَابِيِّ: دُعِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ فَطَرَحَ السَّكِينِ وَصَلَّى، وَلَمْ
يَتَوَضَّأْ^(٣)).

قَالَ الْقَاضِي فِي نَحْوِ هَذَا: وَلِأَنَّ الْعِلْمَ بِالتَّرَكِّ وَالْعِلْمَ بِالْفِعْلِ سَوَاءٌ فِي هَذَا
الْمَعْنَى؛ وَلِهَذَا نَقُولُ: إِنْ مَنْ قَالَ: صَحِبْتُ فُلَانًا فِي يَوْمٍ كَذَا، فَلَمْ يَقْدَفْ فُلَانًا؛
قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ كَمَا تُقْبَلُ فِي الْإِبْتَاتِ.

(وَإِنْ شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ ابْنُهُ؛ أَيِ: الْمَيِّتِ (لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، (و) شَهِدَ (آخَرُ
أَنَّ هَذَا ابْنُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ، قُسِمَ الْإِرْثُ بَيْنَهُمَا)، وَلَا تَعَارُضُ؛ لِجَوَازِ أَنْ تُعْلَمَ

(١) فِي «ق»: «وَارِثَ».

(٢) فِي «ق»: «تَثَبَّتْ مِنْهَا».

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٠٦)، مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ أُمِيَّةِ الضَّمَرِيِّ رضي الله عنه.

فَصْلٌ

وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ أَبْطَلَ مِنْ وَصَايَاهُ وَاحِدَةً وَنَسِيَا^(١) عَيْنَهَا، لَمْ تُقْبَلْ. وَيَتَّحِجُهُ: لَوْ قَالَ: إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ أَوْ حُرٌّ، فَشَهِدَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ، تُقْبَلُ^(٢) وَيُقْرَعُ.

وَإِنْ شَهِدَا أَحَدُهُمَا بِغَضَبٍ ثَوْبٍ أَحْمَرَ،

كُلُّ بَيِّنَةٍ مَا لَمْ تَعْلَمْهُ الْآخَرَى.

(فَصْلٌ)

(وَإِنْ شَهِدَا؛ أَي: الْعَدْلَانِ (أَنَّهُ طَلَّقَ) مِنْ نِسَائِهِ وَاحِدَةً، وَنَسِيَا^(٣) عَيْنَهَا، (أَوْ) أَنَّهُ (أَعْتَقَ) عَبْدًا مِنْ عَبِيدِهِ، (أَوْ) أَنَّهُ (أَبْطَلَ) مِنْ وَصَايَاهُ وَاحِدَةً وَنَسِيَا عَيْنَهَا، لَمْ تُقْبَلْ) شَهَادَتُهُمَا؛ لِأَنَّهَا بَغَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَلَا يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِهَا؛ كَقَوْلِهِمَا: إِحْدَى هَاتَيْنِ الْأَمْتَيْنِ عَتِيقَةٌ.

(وَيَتَّحِجُهُ: لَوْ قَالَ) لَزَوْجَتَيْهِ: (إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ، أَوْ) قَالَ لِرَقِيقِهِ: أَحَدُكُمَا (حُرٌّ، فَشَهِدَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ، تُقْبَلُ) شَهَادَتُهُمَا، (وَيُقْرَعُ) بَيْنَهُمَا، وَهُوَ اتِّجَاهٌ جَيِّدٌ مُوَافِقٌ لِلْقَوَاعِدِ^(٤).

(وَإِنْ شَهِدَا أَحَدُهُمَا؛ أَي: الْعَدْلَيْنِ عَلَى زَيْدٍ (بِغَضَبٍ ثَوْبٍ أَحْمَرَ،

(١) فِي «ف»: «وَنَسِيَا».

(٢) فِي «ف»: «فَقُبِلَ».

(٣) فِي «ق»: «وَنَسِيَا».

(٤) أَقُولُ: لَمْ أَرِ مَنْ صَرَحَ بِهِ هُنَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ تَشْهَدُ عَلَى صِغَةِ صَدْرَتِ الْمَتَكَلِّمِ، فَهِيَ بِمُعَيَّنٍ، فَتُقْبَلُ، وَيَتَمَيَّزُ بِالْقَرْعَةِ، وَهُوَ مَصْرُوحٌ بِهِ فِي (كِتَابِ الطَّلَاقِ)، أَنْتَهَى.

وَالْآخِرُ بَغْضٍ أَيْضَ، أَوْ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غَضَبُهُ الْيَوْمَ، وَالْآخِرُ أَنَّهُ أَمْسٍ،
لَمْ تَكْمُلْ، وَكَذَا كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى فِعْلٍ مُتَّحِدٍ فِي نَفْسِهِ كَقَتْلِ زَيْدٍ،
وَإِتْلَافٍ^(١) ثَوْبِهِ، أَوْ بَاتِّفَاقِهِمَا كَسَرِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَا فِي وَقْتِ الْفِعْلِ أَوْ مَكَانِهِ،
أَوْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ كَلَوْنِهِ وَآلَةِ قَتْلِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَغَايُرِ الْفِعْلَيْنِ، وَإِنْ أَمَكْنَ
تَعَدُّدُهُ وَلَمْ يَشْهَدَا بِأَنَّهُ مُتَّحِدٌ فَبِكُلِّ شَيْءٍ شَاهِدٌ، فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَى
ذَلِكَ،

(و) شَهِدَ (الْآخِرُ بَغْضٍ) ثَوْبٍ (أَيْضَ، أَوْ) شَهِدَ (أَحَدُهُمَا أَنَّهُ غَضَبُهُ) الثَّوْبَ
(الْيَوْمَ، و) شَهِدَ (الْآخِرُ أَنَّهُ) غَضَبُهُ (أَمْسٍ، لَمْ تَكْمُلْ) الْبَيْتَةُ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الشَّاهِدَيْنِ
فِيمَا ذَكَرَ يَدُلُّ عَلَى تَغَايُرِ الْفِعْلَيْنِ؛ لِأَنَّ مَا شَهِدَ بِهِ أَحَدُهُمَا غَيْرُ مَا شَهِدَ بِهِ الْآخَرُ.

(و) كَذَا كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى فِعْلٍ مُتَّحِدٍ فِي نَفْسِهِ؛ كَقَتْلِ زَيْدٍ وَإِتْلَافِ ثَوْبِهِ؛
إِذْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، (أَوْ) عَلَى فِعْلٍ مُتَّحِدٍ (بَاتِّفَاقِهِمَا)؛ أَي: الْمَشْهُودُ لَهُ
وَالْمَشْهُودُ عَلَيْهِ؛ كَالْغَضَبِ إِذَا اتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُ وَاحِدٌ، وَ(كَسَرِقَةٍ) وَنَحْوَهَا (إِذَا اخْتَلَفَا)؛
أَي: الشَّاهِدَانِ^(٢) (فِي وَقْتِ الْفِعْلِ، أَوْ مَكَانِهِ، أَوْ صِفَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِهِ)؛ أَي: بِالْمَشْهُودِ
بِهِ؛ (كَلَوْنِهِ وَآلَةِ قَتْلِ) وَنَحْوِهِ (مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَغَايُرِ الْفِعْلَيْنِ)، فَلَا تَكْمُلُ الْبَيْتَةُ؛
لِلتَّنَافِي، وَكُلُّ مِنَ الشَّاهِدَيْنِ يُكَذِّبُ الْآخَرَ؛ فَيَتَعَارَضَانِ وَيَسْقُطَانِ.

(و) إِنْ أَمَكْنَ تَعَدُّدُهُ؛ أَي: الْفِعْلِ (وَلَمْ يَشْهَدَا بِأَنَّهُ)؛ أَي: الْفِعْلَ (مُتَّحِدٌ)،
وَلَمْ يَقُلِ الْمَشْهُودُ لَهُ: إِنْ الْفِعْلَ وَاحِدٌ، (فَبِكُلِّ شَيْءٍ شَاهِدٌ، فَيَعْمَلُ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ)،
فَإِنْ ادَّعَى الْفِعْلَيْنِ وَأَقَامَ أَيْضاً بِكُلِّ مِنْهُمَا شَاهِداً، أَوْ حَلَفَ مَعَ كُلِّ مِنَ الشَّاهِدَيْنِ

(١) فِي «ح»: «أَوْ إِتْلَافٍ».

(٢) فِي «ق»: «الشَّاهِدَيْنِ».

وَلَوْ كَانَ بَدَلَهُ بَيِّنَةٌ ثَبَتَ مُوجِبُهُمَا^(١) إِنْ ادَّعَى الْفِعْلَيْنِ، وَإِلَّا مَا ادَّعَاهُ،
وَتَسَاقَطَتَا فِي الْإِتِّحَادِ، وَكَفَعِلٍ مِنْ قَوْلِ نِكَاحٍ وَقَذْفٍ فَقَطْ، وَلَوْ كَانَتْ
الشَّهَادَةُ عَلَى إِقْرَارٍ بِفِعْلٍ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ نِكَاحًا أَوْ قَذْفًا،

يَمِينًا، ثَبَتَا، وَلَا تَنَافِي بَيْنَ شَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ بِذَلِكَ؛ لِتَغَايِرِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ، (ولو كان
بدله)؛ أي: كُلُّ شَاهِدٍ مِنْهُمَا (بَيِّنَةٌ) تَامَّةٌ، (ثَبَتَ مُوجِبُهُمَا إِنْ ادَّعَى) الْمَشْهُودُ لَهُ
(الْفِعْلَيْنِ) الْمَشْهُودَ بِهِمَا الْمُدَّعَى بِهِمَا قَبْلَ آدَاءِ الشُّهُودِ الشَّهَادَةَ.

(وإلا)؛ بَأَنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا فَقَطْ، ثَبَتَ (مَا ادَّعَاهُ) دُونَ الْآخَرِ، (وَتَسَاقَطَتَا
فِي) مَسْأَلَةِ (الْإِتِّحَادِ)؛ أي: اتِّحَادِ الْفِعْلِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ بِاتَّفَاقِهِمَا، (وَكَفَعِلٍ مِنْ قَوْلِ
نِكَاحٍ وَقَذْفٍ فَقَطْ)؛ أي: دُونَ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَقْوَالِ، فَإِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا،
أَوْ قَذَفَهُ أَمْسَ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ الْيَوْمَ، لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ وَالْقَذْفَ الْوَاقِعَيْنِ
أَمْسٍ غَيْرِ الْوَاقِعَيْنِ الْيَوْمَ؛ فَلَمْ يَبْقَ بِكُلِّ نِكَاحٍ أَوْ قَذْفٍ إِلَّا شَاهِدٌ، فَلَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ،
وَلِأَنَّ شَرْطَ النِّكَاحِ حُضُورُ الشَّاهِدَيْنِ، فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الشَّرْطِ، لَمْ يَتَحَقَّقْ حُصُولُهُ،
وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَذَفَهُ غَدَوَةً أَوْ خَارِجَ الْبَلَدِ أَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ، وَشَهِدَ الْآخَرُ
بِخِلَافِهِ؛ لِأَنَّهُ شُبْهَةٌ، وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ بِهَا.

(وَلَوْ كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى إِقْرَارٍ بِفِعْلٍ)؛ كَغَضَبٍ وَقَتْلٍ وَسَرِقَةٍ، (أَوْ غَيْرِهِ)؛
كَإِقْرَارٍ بِبَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ، (وَلَوْ) كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ (نِكَاحًا أَوْ قَذْفًا)؛ كَأَنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
أَنَّهُ أَقَرَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أَوْ بَدِمَشَقَ أَنَّهُ غَضَبَهُ، أَوْ قَذَفَهُ، أَوْ بَاعَهُ كَذَا، وَشَهِدَ الْآخَرُ
أَنَّهُ أَقَرَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ بِمَضَرَ وَنَحْوِهِ، جُمِعَتْ وَعُمِلَ بِمُقْتَضَاهَا؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ بِهِ
وَاحِدٌ، وَفَارَقَ الشَّهَادَةُ عَلَى الْفِعْلِ؛ فَإِنَّهَا عَلَى فِعْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا
أَنَّهُ أَقَرَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ قَتَلَهُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ عِنْدَهُ أَنَّهُ قَتَلَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ،

(١) فِي «ح»: «الْبَيِّنَتَانِ هُنَا».

أَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْفِعْلِ وَآخَرُ عَلَى إِقْرَارِهِ؛ جُمِعَتْ، لَا إِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِعَقْدِ نِكَاحٍ أَوْ قَتْلٍ خَطِئًا، وَآخَرُ عَلَى إِقْرَارِهِ؛ وَلِإِثْبَاتِ الْقَتْلِ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا، وَيَأْخُذَ الدِّيَّةَ، وَمَتَى حَلَفَ مَعَ شَاهِدِ الْفِعْلِ فَعَلَى الْعَاقِلَةِ، وَمَعَ شَاهِدِ الْإِقْرَارِ^(١)، فَنُفِيَ مَالُ الْقَاتِلِ، وَلَوْ شَهِدَا بِالْقَتْلِ أَوْ الْإِقْرَارِ بِهِ وَزَادَ أَحَدُهُمَا: عَمْدًا، ثَبَتَ الْقَتْلُ، وَصُدِّقَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي صِفَتِهِ مِنْ خَطِئًا.....

لم تقبل شهادتهما هاهنا.

(أَوْ شَهِدَ) شَاهِدٌ (وَاحِدٌ بِالْفِعْلِ وَ) شَهِدَ شَاهِدٌ (آخَرُ عَلَى إِقْرَارِهِ) بِذَلِكَ الْفِعْلِ، (جُمِعَتْ) وَحُكِمَ بِهَا؛ لِعَدَمِ التَّنَافِي، وَ(لَا) تَكْمُلُ الْبَيِّنَةُ (إِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِعَقْدِ نِكَاحٍ، أَوْ قَتْلٍ خَطِئًا، وَ) شَهِدَ (آخَرُ عَلَى إِقْرَارِهِ) بِذَلِكَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ فِي النِّكَاحِ، وَالاختلافِ مَحَلِّ الْوُجُوبِ فِي الْقَتْلِ، (وَلِإِثْبَاتِ الْقَتْلِ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا)؛ أَيِ: الشَّاهِدَيْنِ (وَيَأْخُذَ الدِّيَّةَ)؛ لِثُبُوتِ الْقَتْلِ، (وَمَتَى حَلَفَ مَعَ شَاهِدِ الْفِعْلِ)؛ أَيِ: الْقَتْلِ، (ف) الدِّيَّةُ (عَلَى الْعَاقِلَةِ) لِثُبُوتِ الْقَتْلِ^(٢) بِيَمِينِهِ، (وَ) مَتَى حَلَفَ (مَعَ شَاهِدِ الْإِقْرَارِ) بِالْقَتْلِ، (ف) الدِّيَّةُ (فِي مَالِ الْقَاتِلِ)؛ لِأَنَّ الْعَاقِلَةَ لَا تَحْمِلُ اعْتِرَافًا، وَالْقَتْلُ ثَبَتَ بِاعْتِرَافِهِ.

(وَلَوْ شَهِدَا بِالْقَتْلِ، أَوْ) شَهِدَا بـ (الْإِقْرَارِ بِهِ)؛ أَيِ: الْقَتْلِ، (وَزَادَ أَحَدُهُمَا) فِي شَهَادَتِهِ كَوْنُ الْقَتْلِ (عَمْدًا)، وَلَمْ يَذْكُرْ رَفِيقَهُ كَوْنَهُ عَمْدًا وَلَا خَطِئًا، (ثَبَتَ الْقَتْلُ)؛ لِاتِّفَاقِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَيْهِ، (وَصُدِّقَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) الْقَتْلُ (فِي صِفَتِهِ مِنْ خَطِئًا) أَوْ عَمْدٍ

(١) فِي «ف»: «الْإِقْرَار».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق»: «(وَمَتَى حَلَفَ) . . . الْقَتْل».

وَيَتَّحُهُ احْتِمَالٌ: وَالِدِيَّةٌ عَلَيْهِ، لَا الْعَاقِلَةَ^(١).

وَمَتَى جَمَعْنَا مَعَ اخْتِلَافِ وَقْتِ فِي قَتْلِ وَطَلَاقٍ؛ كَأَن أَقَرَّ عِنْدَ وَاحِدٍ أَنَّهُ قَتَلَ أَوْ طَلَّقَ بَرَجَبٍ، وَعِنْدَ آخَرَ بِشَعْبَانَ؛ فَالْإِرْثُ وَالْعِدَّةُ يَلِيَانِ آخَرَ الْمُدَّتَيْنِ^(٢)،

بِيَمِينِهِ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّفَقَا عَلَيْهَا.

(وَيَتَّحُهُ) بـ (احْتِمَالٍ) قَوِيٌّ: (وَالِدِيَّةُ) تَلْزَمُ الْمُدْعَى (عَلَيْهِ) بِتَصَدِيقِهِ الشَّاهِدِينَ عَلَى وَقْعِ الْقَتْلِ مِنْهُ، وَأَنَّهُ خَطَأً، وَإِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ؛ لِأَنَّ مُوجِبَ الْجِنَايَةِ أَثَرُ فِعْلِهِ، فَوَجِبَ أَنْ يَخْتَصَّ بِضَرَرِهَا، وَتَكُونَ حَالَةً كَدِيَّةِ الْعَمْدِ، وَ(لَا) يَجِبُ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى (الْعَاقِلَةِ)؛ أَي: عَاقِلَةِ الْجَانِي؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ كَوْنُ الْجِنَايَةِ خَطَأً، وَلَا شِبْهَ عَمْدٍ، وَتَصَدِيقُنَا إِثْبَاهُ فِي كَوْنِ الْجِنَايَةِ لَيْسَتْ عَمْدًا أَفَادَهُ دَرَأُ الْحَدِّ عَنْهُ فَقَطُّ، وَأَمَّا الدِّيَّةُ: فَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي مَالِهِ؛ لِثَلَاثِ يَضِيعَ دَمُ الْمَعْصُومِ هَذَرًا، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٣).

(وَمَتَى جَمَعْنَا) شَهَادَةَ شَاهِدَيْنِ (مَعَ اخْتِلَافِ) الشَّاهِدَيْنِ فِي (وَقْتِ)، وَكَانَتِ الشَّهَادَةُ (فِي قَتْلِ وَطَلَاقٍ)^(٤)؛ كَأَن أَقَرَّ عِنْدَ وَاحِدٍ أَنَّهُ قَتَلَ مَعْصُومًا، (أَوْ طَلَّقَ) زَوْجَتَهُ (بَرَجَبٍ، وَ) أَقَرَّ (عِنْدَ آخَرَ) أَنَّهُ قَتَلَ أَوْ طَلَّقَ (بَشَعْبَانَ، فَالْإِرْثُ وَالْعِدَّةُ) يَلِيَانِ آخَرَ الْمُدَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَيَاةِ وَالزَّوْجِيَّةِ إِلَى آخِرِ الْمُدَّةِ، وَهُوَ شَعْبَانُ فِي مِثَالِنَا.

(١) فِي «ح»: «عَلَى الْعَاقِلَةِ».

(٢) فِي «ف»: «الْعِدَّتَيْنِ».

(٣) أَقُول: لَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمْ فِي الْعَاقِلَةِ؛ لِأَنَّهُ اعْتِرَافٌ، وَالْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ اعْتِرَافًا، وَهَذَا إِنْ لَمْ تَصَدِّقْهُ الْعَاقِلَةُ، فَتَأْمَلْ، انْتَهَى.

(٤) فِي «ق»: «أَوْ طَلَاقٍ».

وَأِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفٍ أَمْسٍ، وَالْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِهِ الْيَوْمَ، أَوْ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بَاعَهُ دَارَهُ أَمْسٍ^(١)، وَالْآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهَا الْيَوْمَ، كَمَلَتْ، وَكَذَا كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى قَوْلٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَقَذْفٍ، وَلَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفٍ، وَالْآخَرُ^(٢) أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا، وَالْآخَرُ أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ، كَمَلَتْ بِأَلْفٍ، وَلَهُ أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْأَلْفِ الْآخَرَ مَعَ شَاهِدِهِ،

(وَأِنْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ)؛ أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (أَقَرَّ لَهُ)؛ أَي: لِلْمُدَّعِي (بِأَلْفٍ أَمْسٍ، وَ) شَهِدَ (الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِهِ)؛ أَي: الْأَلْفِ (الْيَوْمَ)، كَمَلَتْ، (أَوْ) شَهِدَ (أَحَدُهُمَا أَنَّهُ بَاعَهُ دَارَهُ أَمْسٍ، وَ) شَهِدَ (الْآخَرُ أَنَّهُ بَاعَهُ إِيَّاهَا الْيَوْمَ، كَمَلَتْ) الْبَيْتَةُ، وَتَبَتَ الْإِفْرَارُ أَوْ الْبَيْعُ؛ لِاتِّحَادِ الْأَلْفِ وَالْبَيْعِ الْمَشْهُودِ بِهِمَا.

وكذا لو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ طَلَّقَ، أَوْ أَجَرَ، أَوْ سَاقَى، وَنَحْوَهُ أَمْسٍ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ الْيَوْمَ؛ إِذِ الْمَشْهُودُ بِهِ وَاحِدٌ، يَجُوزُ أَنْ يُعَادَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ، أَوْ بَاعَ، أَوْ طَلَّقَ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَشَهِدَ الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ، أَوْ طَلَّقَ، أَوْ بَاعَ بِالْفَارْسِيَّةِ، (وَكَذَا كُلُّ شَهَادَةٍ عَلَى قَوْلٍ غَيْرِ نِكَاحٍ وَقَذْفٍ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(ولو شَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِأَلْفٍ، وَ) شَهِدَ (الْآخَرُ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِالْفَيْنِ)، كَمَلَتْ الْبَيْتَةُ بِأَلْفٍ، (أَوْ) شَهِدَ (أَحَدُهُمَا أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفًا، وَ) شَهِدَ (الْآخَرُ أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ أَلْفَيْنِ، كَمَلَتْ) الْبَيْتَةُ (بِأَلْفٍ) وَاحِدٍ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَيْهِ، (وله)؛ أَي: الْمَشْهُودُ لَهُ (أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْأَلْفِ الْآخَرَ مَعَ شَاهِدِهِ)، وَيَسْتَحِقُّهُ حَيْثُ لَمْ يَخْتَلِفِ السَّبَبُ،

(١) في «ح»: «والآخر... أمس».

(٢) في «ح»: «وآخر».

وَلَوْ شَهِدَا بِمِثَّةٍ، وَآخِرُ أَنْ بَعْدَ أَقْلٍ، دَخَلَ إِلَّا مَعَ مَا يَقْتَضِي التَّعَدُّدُ^(١) فَيَلْزَمَانِهِ، وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْأَلْفِ وَآخِرُ بِالْأَلْفِ مِنْ قَرْضٍ؛ كَمَلَتْ، لَا إِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْأَلْفِ مِنْ قَرْضٍ، وَآخِرُ بِالْأَلْفِ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ، وَإِنْ شَهِدَا أَنَّ عَلَيْهِ أَلْفًا وَقَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ بَعْضُهُ؛ بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ أَقْرَضَهُ أَلْفًا، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ نِصْفَهُ، صَحَّتْ شَهَادَتُهُمَا، . . .

ولا الصِّفَةُ كما يَأْتِي.

(ولو شهدا) لشخص (بمِثَّةٍ، و) شهد (آخر أن) له (بعد أقل) من المِثَّةِ، (دَخَلَ) الأَقْلُ مِنَ المِثَّةِ فِيهَا (إِلَّا مَعَ مَا)؛ أي: شَيْءٍ (يَقْتَضِي التَّعَدُّدَ)؛ كما لو شهد اثنان بمِثَّةٍ قرضاً، وآخران بخمسين ثَمَنِ مَبِيعٍ، (فَيَلْزَمَانِهِ)؛ لاختلاف سببهما.

(ولو شهد واحدٌ بِالْأَلْفِ) وأُطْلِقَ، (و) شهد (آخر بِالْأَلْفِ مِنْ قَرْضٍ، كَمَلَتْ) شهادتهما؛ حَمَلًا لِلْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، و(لا) تَكْمُلُ (إِنْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْأَلْفِ مِنْ قَرْضٍ، و) شهد (آخر بِالْأَلْفِ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَلَمْ شُهِدْ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا وَيَسْتَحِقُّهُمَا، أَوْ يَحْلِفَ مَعَ أَحَدِهِمَا وَيَسْتَحِقُّ مَا شَهِدَ بِهِ.

(وإن شهدا أن عليه)؛ أي: المُدَّعَى عَلَيْهِ (أَلْفًا) لِلْمُدَّعِي، (وقال أحدهما: قَضَاهُ بَعْضُهُ، بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ)، نَصًّا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (قَضَاهُ بَعْضُهُ) يُنَاقِضُ شَهَادَتَهُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ^(٢)، فَأَفْسَدَهَا، وَلَهُ أَنْ يَحْلِفَ مَعَ الْآخِرِ، وَيَسْتَحِقُّ الْأَلْفَ عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ.

(وإن شهدا أنه أقْرَضَهُ أَلْفًا، ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا: قَضَاهُ نِصْفَهُ، صَحَّتْ شَهَادَتُهُمَا)

(١) فِي «ف»: «العدد».

(٢) فِي «ق»: «بالألف».

وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِاقْتِضَاءِ الْحَقِّ أَوْ انْتِقَالِهِ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ، وَلَوْ شَهِدَا^(١) عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ صَغِيرٍ أَلْفًا، وَآخِرَانِ عَلَى آخَرَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الصَّغِيرِ أَلْفًا، لَزِمَ وَلِيِّهُ مُطَالَبَتُهُمَا بِالْفَيْنِ، إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ الْبَيَّتَانِ^(٢) عَلَى أَلْفٍ بَعَيْنَهَا، فَيَطْلُبُهَا مِنْ أَيَّهِمَا شَاءَ،

بِالْأَلْفِ؛ لِأَنَّ الْوَفَاءَ لَا يُنَافِي الْقَرْضَ، فَيَحْتَاجُ إِثْبَاتُ قَضَاءِ الْخَمْسِ مِثَّةٍ إِلَى شَاهِدٍ آخَرَ أَوْ يَمِينٍ.

(وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ) تَحَمَّلَ شَهَادَةً بِحَقٍّ وَ(أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِاقْتِضَاءِ الْحَقِّ، أَوْ انْتِقَالِهِ) بَنَحَوْ حَوَالَةَ (أَنْ يَشْهَدَ بِهِ)؛ أَي: الْحَقُّ الَّذِي تَحَمَّلَهُ، نَصًّا، وَلَوْ قَضَاهُ نِصْفَهُ ثُمَّ جَحَدَ بَقِيَّتِهِ، قَالَ أَحْمَدُ: يَدَّعِيهِ كُلُّهُ، وَتَقُومُ الْبَيَّةُ، فَتَشْهَدُ عَلَى حَقِّهِ كُلِّهِ، ثُمَّ يَقُولُ لِلْحَاكِمِ: قَضَانِي نِصْفَهُ^(٣)، (وَلَوْ شَهِدَا عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ نَحْوِ صَغِيرٍ أَلْفًا) مِنْ دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ وَنَحْوِهَا، (و) شَهِدَ (آخِرَانِ عَلَى) شَخْصٍ (آخَرَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنَ الصَّغِيرِ أَلْفًا) مِنْ جِنْسِ الْأُولَى، (لَزِمَ وَلِيِّهِ)؛ أَي: الصَّغِيرِ (مُطَالَبَتُهُمَا)؛ أَي: الْمَشْهُودَ عَلَيْهِمَا (بِالْفَيْنِ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْأَلْفَ^(٤) الَّذِي أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا غَيْرُ الْأَلْفِ^(٥) الَّذِي أَخَذَهُ الْآخَرُ، (إِلَّا أَنْ تَشْهَدَ الْبَيَّتَانِ عَلَى أَلْفٍ بَعَيْنَهَا)؛ أَي: بِأَنَّ الْأَلْفَ الَّذِي أَخَذَهُ أَحَدُهُمَا هُوَ الَّذِي أَخَذَهُ الْآخَرُ، (فَيَطْلُبُهَا) الْوَلِيُّ (مِنْ أَيَّهِمَا)؛ أَي: الْآخِذَيْنِ (شَاءَ)؛ لِأَنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا.

(١) فِي «ف»: «شَهِدَ».

(٢) فِي «ف»: «الْبَيِّنَات».

(٣) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (٢/ ٣٥).

(٤) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٥) سَقَطَ مِنْ «ق».

وَمَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِالْفِ فَقَالَ: أُرِيدُ أَنْ تَشْهَدَا لِي بِخَمْسِ مِئَةٍ، لَمْ يَجْزُ، وَلَوْ كَانَ الْحَاكِمُ لَمْ يُؤَلَّ الْحُكْمَ فَوْقَهَا^(١)، وَإِنْ قَضَاهُ نِصْفَ الدَّيْنِ وَجَحَدَ الْبَاقِيَ ادَّعَى بِالْكُلِّ، وَتَشْهَدُ بِهِ الْبَيِّنَةُ، ثُمَّ يَقُولُ لِلْحَاكِمِ: قَضَانِي نِصْفَهُ، وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ فِي مَحْفِلٍ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ عَلَى خَطِيبٍ أَنَّهُ قَالَ أَوْ فَعَلَ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ شَيْئًا لَمْ يَشْهَدْ بِهِ غَيْرُهُمَا مَعَ الْمُشَارَكَةِ فِي سَمْعٍ وَبَصَرٍ، قُبَلًا، وَلَا يُعَارِضُهُ قَوْلُ الْأَصْحَابِ: إِذَا انْفَرَدَ وَاحِدٌ فِيمَا تَوَفَّرَ.....

(وَمَنْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِالْفِ فَقَالَ) لهما: (أُرِيدُ أَنْ تَشْهَدَا لِي بِخَمْسِ مِئَةٍ، لَمْ يَجْزُ) لهما أَنْ يَشْهَدَا بِالْخَمْسِ مِئَةٍ لَهُ، (وَلَوْ كَانَ الْحَاكِمُ لَمْ يُؤَلَّ الْحُكْمَ فَوْقَهَا)؛ أَي: الْخَمْسِ مِئَةٍ، نَصًّا؛ لِأَنَّ عَلَى الشَّاهِدِ نَقْلَ الشَّهَادَةِ عَلَى مَا شَهِدَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهَيْهَا﴾ [المائدة: ١٠٨]، وَلَأنَّهُ لَوْ سَأَلَ الشَّاهِدُ أَنْ يَشْهَدَ بِنِصْفِ مَا شَهِدَ، لَسَأَلَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِبَعْضِ مَا شَهِدَ بِهِ الشَّاهِدُ.

(وَإِنْ قَضَاهُ نِصْفَ الدَّيْنِ وَجَحَدَ الْبَاقِيَ، ادَّعَى بِالْكُلِّ) نَصًّا، (وَتَشْهَدُ بِهِ)؛ أَي: بِالْكُلِّ (الْبَيِّنَةُ، ثُمَّ يَقُولُ لِلْحَاكِمِ: قَضَانِي نِصْفَهُ)، نَقْلُهُ ابْنُ هَانِيٍّ^(٢).

(وَلَوْ شَهِدَ اثْنَانِ فِي مَحْفِلٍ)؛ أَي: مُجْتَمَعٍ (عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ طَلَّقَ، أَوْ أَعْتَقَ، أَوْ عَلَى خَطِيبٍ أَنَّهُ قَالَ، أَوْ فَعَلَ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْخُطْبَةِ شَيْئًا، لَمْ يَشْهَدْ بِهِ غَيْرُهُمَا مَعَ الْمُشَارَكَةِ فِي سَمْعٍ وَبَصَرٍ، قُبَلًا)؛ لِكَمَالِ النَّصَابِ، (وَلَا يُعَارِضُهُ)؛ أَي: قَبُولُهُمَا (قَوْلُ الْأَصْحَابِ إِذَا انْفَرَدَ) شَاهِدٌ (وَاحِدٌ فِيمَا)؛ أَي: نَقْلُ شَيْءٍ (تَوَفَّرَ

(١) فِي «ف»: «فَوْقَهَا».

(٢) انظر: «مسائل الإمام أحمد» رواية ابن هانئ (٢/ ٣٥).

الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ مَعَ مُشَارَكَةِ كَثِيرِينَ ؛ رُدَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ النَّصَابُ .

الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ ؛ أَي : تَدْعُو الْحَاجَّةُ إِلَى نَقْلِهِ (مَعَ مُشَارَكَةِ) خَلْقٍ (كَثِيرِينَ) لَهُ (رُدَّ) قَوْلُهُ ؛ (لِأَنَّهُ لَمْ يَتِمَّ النَّصَابُ) ، وَلِأَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ وَبَيْنَ مَا إِذَا شَهِدَ اثْنَانِ ، وَبَيْنَ تَقْيِيدِهِمْ بِكَوْنِ ذَلِكَ الشَّيْءِ مِمَّا تَتَوَقَّرُ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ وَبَيْنَ عَدَمِ ذَلِكَ الْقَيْدِ .

* * *

بَابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ

وَهِيَ سِتَّةٌ :

أَحَدُهَا : الْبُلُوغُ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْ صَغِيرٍ وَلَوْ فِي حَالِ أَهْلِ الْعَدَالَةِ مُطْلَقًا .
الثَّانِي : الْعَقْلُ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ ،

(بَابُ شُرُوطِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ)

وَالْحِكْمَةُ فِي اعْتِبَارِهَا : حِفْظُ الْأَمْوَالِ وَالْأَعْرَاضِ وَالْأَنْفُسِ أَنْ تُنَالَ بِغَيْرِ حَقٍّ ،
فَاعْتَبِرَتْ أَحْوَالُ الشُّهُودِ بِخُلُوقِهِمْ عَمَّا يُوجِبُ التُّهْمَةَ فِيهِمْ ، وَوُجُودِ مَا يُوجِبُ تَيَقُّظَهُمْ
وَتَحَرُّزَهُمْ ، (وَهِيَ) ؛ أَي : شُرُوطُهُ (سِتَّةٌ) بِالِاسْتِقْرَاءِ .

(أَحَدُهَا : الْبُلُوغُ ، فَلَا تُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (مِنْ صَغِيرٍ) ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، (وَلَوْ) كَانَ
الصَّغِيرُ (فِي حَالِ أَهْلِ الْعَدَالَةِ) ؛ بَأَنَّ كَانَ مُتَّصِفًا بِمَا يَتَّصِفُ بِهِ الْمُكَلَّفُ الْعَدْلُ
(مُطْلَقًا) ؛ أَي : سَوَاءٌ شَهِدَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، أَوْ فِي جِرَاحٍ إِذَا شَهِدُوا قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ
عَنِ الْحَالِ الَّتِي تَجَارَحُوا عَلَيْهَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾
[البقرة : ٢٨٢] ، وَالصَّبِيُّ لَيْسَ رَجُلًا ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، فَفِي حَقِّ غَيْرِهِ
أَوَّلَى ، وَلِأَنَّهُ غَيْرُ كَامِلٍ الْعَقْلِ .

(الثَّانِي : الْعَقْلُ ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْعُلُومِ الضَّرُورِيَّةِ) ؛ أَي : غَرِيزَةٌ يَنْشَأُ عَنْهَا
ذَلِكَ ، يَسْتَعِدُّ بِهَا لِفَهْمِ دَقِيقِ الْعُلُومِ ، وَتَدْبِيرِ الصَّنَائِعِ الْفِكْرِيَّةِ ، وَالْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ هُوَ
الَّذِي لَا يُمَكِّنُ وَرُودُ الشَّكِّ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ : (نَوْعٌ مِنْهَا) لَا جَمِيعُهَا ، وَإِلَّا لَوَجِبَ أَنْ

وَالْعَاقِلُ: مَنْ عَرَفَ الْوَاجِبَ عَقْلاً، الضَّرُورِيَّ وَغَيْرَهُ، وَالْمُمْكِنَ وَالْمُمْتَنِعَ - وَيَتَّجِهُ: الْمُرَادُ مَنْ فِيهِ قَابِلِيَّةٌ ذَلِكَ لَوْ تَأَمَّلَهُ - وَمَا يَنْفَعُهُ وَيُضُرُّهُ^(١) غَالِباً فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مَعْتُوهِ، وَلَا مِنْ مَجْنُونٍ.....

يَكُونُ الْفَاقِدُ لِلْعِلْمِ بِالْمُدْرَكَاتِ - لَعَدَمِ إدْرَاكِهَا - غَيْرَ عَاقِلٍ، (وَالْعَاقِلُ: مَنْ عَرَفَ الْوَاجِبَ عَقْلاً الضَّرُورِيَّ وَغَيْرَهُ، وَ) عَرَفَ (الْمُمْكِنَ وَالْمُمْتَنِعَ)؛ كَوُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى، وَكَوْنِ الْجِسْمِ الْوَاحِدِ لَيْسَ فِي مَكَانَيْنِ، وَأَنَّ الْوَاحِدَ أَقْلٌ مِنَ الْاِثْنَيْنِ، وَأَنَّ الضَّدَّيْنِ لَا يَجْتَمِعَانِ.

(وَيَتَّجِهُ: الْمُرَادُ) مِنْ قَوْلِهِمْ: (وَالْعَاقِلُ (مَنْ) عَرَفَ... إِلَى آخِرِهِ) إِذَا كَانَ (فِيهِ) اسْتِعْدَادٌ وَقَابِلِيَّةٌ لِذَلِكَ لَوْ تَأَمَّلَهُ؛ كَمُعْظَمِ أَهْلِ زَمَانِنَا مِمَّنْ غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الطَّبِيعَةُ الْبَهِيمِيَّةُ، يَنْعَقُونَ مَعَ كُلِّ نَاعِقٍ مَعَ أَنَّهُمْ فِي غَايَةِ الْمَهَارَةِ فِي إِصْلَاحِ أَمْرِ مَعَاشِهِمْ، وَفِي نِهَايَةِ الْغَفْلَةِ عَنِ التَّأَمُّلِ فِي أَمْرِ مَعَادِهِمْ، فَمَنْ كَانَ مُتَّصِفاً مِنْهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ^(٢)، لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ عَاقِلٍ؛ إِذْ لَوْ تَأَمَّلَ، لَحَصَلَ عَلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(٣).

(و) عَرَفَ (مَا يَنْفَعُهُ وَ) مَا (يُضُرُّهُ غَالِباً)؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَوْ اتَّفَقُوا عَلَى مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، لَمَا اخْتَلَفَتِ الْأَرْاءُ، (فَلَا تُقْبَلُ) شَهَادَةُ (مِنْ مَعْتُوهِ، وَلَا مِنْ مَجْنُونٍ) مَسْلُوبِ الْعَقْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَحْمُلُ الشَّهَادَةِ، وَلَا أَدَاؤُهَا؛ لِاحْتِيَاجِهَا إِلَى الضَّبْطِ، وَهُوَ

(١) فِي «ف»: «وَمَا يَضُرُّهُ».

(٢) فِي «ق»: «الصفات».

(٣) أَقُولُ: لَمْ أَرِ مَنْ صَرَحَ بِهِ هُنَا، لَكِنَّهُ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، انْتَهَى.

إِلَّا مَنْ يُخْتَقُ أَحْيَانًا إِذَا شَهِدَ فِي إِفَاقَتِهِ .

الثَّالِثُ : النُّطْقُ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْ أُخْرَسَ إِلَّا إِذَا أَدَّاهَا بِخَطِّهِ .

الرَّابِعُ : الْحِفْظُ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْ مُغْفَلٍ وَمَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلَطٍ وَسَهْوٍ .

الخَامِسُ : الْإِسْلَامُ ،

لَا يَعْقِلُهُ ، (إِلَّا مَنْ يُخْتَقُ أَحْيَانًا إِذَا شَهِدَ) ؛ أَي : تَحَمَّلَ الشَّهَادَةَ وَأَدَّاهَا (فِي إِفَاقَتِهِ) فَتُقْبَلُ ؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ مِنْ عَاقِلٍ ، أَشْبَهَ مَنْ لَمْ يُجَنِّ .

(الثَّالِثُ : النُّطْقُ) ؛ أَي : كَوْنُ الشَّاهِدِ مُتَكَلِّمًا ، (فَلَا تُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (مِنْ أُخْرَسَ) بِإِشَارَتِهِ كإِشَارَةِ النَّاطِقِ ؛ لِأَنَّ الشَّهَادَةَ يُعْتَبَرُ فِيهَا الْيَقِينُ ، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِإِشَارَةِ الْأُخْرَسِ فِي أَحْكَامِهِ ؛ كِنِكَاحِهِ وَطَلَاغِهِ لِلضَّرُورَةِ ، (إِلَّا إِذَا أَدَّاهَا) الْأُخْرَسُ (بِخَطِّهِ) فَتُقْبَلُ ؛ لِدَلَالَةِ الْخَطِّ عَلَى الْأَلْفَافِ .

(الرَّابِعُ : الْحِفْظُ ، فَلَا تُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (مِنْ مُغْفَلٍ ، وَ) لَا مِنْ (مَعْرُوفٍ بِكَثْرَةِ غَلَطٍ ، وَ) كَثِيرٍ (سَهْوٍ) ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِ ، وَلَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ صِدْقُهُ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ غَلَطِهِ ، وَتُقْبَلُ مِمَّنْ يَقِلُّ^(١) مِنْهُ الْغَلَطُ وَالسَّهْوُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ .

(الخَامِسُ : الْإِسْلَامُ) ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق : ٢] ، ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وَالْكَافِرُ لَيْسَ مِنْ رِجَالِنَا وَغَيْرُ مَأْمُونٍ .

وَحَدِيثُ جَابِرٍ : أَنَّهُ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، رَوَاهُ ابْنُ

(١) فِي «ق» : «يَقْبَلُ» .

فَلَا تُقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِ، غَيْرَ رَجُلَيْنِ كِتَابَيَيْنِ عِنْدَ عَدَمِ مُسْلِمٍ^(١)
بِوَصِيَّةِ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ سَفَرًا، وَيُحْلَفُهُمَا حَاكِمٌ وَجُوبًا بَعْدَ الْعَصْرِ:
لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى، وَمَا خَانَا وَلَا حَرَفَا، وَإِنَّهَا
لَوْصِيَّةٌ^(٢)،

ماجَه^(٣)، ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مُجَالِدٍ^(٤)، وَإِنْ سَلِمَ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ الْيَمِينُ؛
لِأَنَّهَا تَسْمَى شَهَادَةً، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَشَهِدُوا أَحَدُكُمْ بِأَرْبَعِ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦]، (فَلَا
تُقْبَلُ مِنْ كَافِرٍ وَلَوْ عَلَى) كَافِرٍ (مِثْلِهِ غَيْرَ رَجُلَيْنِ) لَا نِسَاءً (كِتَابَيَيْنِ) لَا مَجُوسِيَّيْنِ
وَنَحْوَهُمَا (عِنْدَ عَدَمِ مُسْلِمٍ) لَا مَعَ وَجُودِهِ.

(بِوَصِيَّةِ) مَيِّتٍ (مُسْلِمٍ، أَوْ كَافِرٍ) أَوْ قَعِ الْوَصِيَّةِ (سَفَرًا، وَيُحْلَفُهُمَا)؛ أَيِ:
الشَّاهِدَيْنِ الْكِتَابَيَيْنِ (حَاكِمٌ وَجُوبًا بَعْدَ الْعَصْرِ)؛ لَخَبَرِ أَبِي مُوسَى، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٥)؛
لِأَنَّهُ وَقْتُ يُعْظَمُهُ أَهْلُ الْأَدْيَانِ، فَيُحْلَفَانِ مَعَ رَيْبٍ: (لَا نَشْتَرِي بِهِ)؛ أَيِ: اللَّهُ
تَعَالَى، أَوْ الْحَلْفِ، أَوْ تَخْرِيفِ الشَّهَادَةِ، أَوْ الشَّهَادَةِ (ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى،
وَمَا خَانَا وَلَا حَرَفَا، وَإِنَّهَا لَوْصِيَّةٌ) الرَّجُلِ الْمَيِّتِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا
شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ

(١) سقط من «ف».

(٢) في «ف»: «لوصيته».

(٣) رواه ابن ماجه (٢٣٧٤).

(٤) مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمِيرِ الْهُمْدَانِي، أَبُو عَمْرٍو الْكُوفِيُّ، لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَقَدْ تَغَيَّرَ فِي آخِرِ
عَمْرِهِ، مِنْ صَغَارِ السَّادِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ (١٤٤هـ). انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر
(ص: ٥٢٠).

(٥) تقدم تخريجه (١١٤ / ١٤).

فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا، قَامَ آخَرَانِ مِنَ أَوْلِيَاءِ الْمُوصِي فَحَلَفَا بِاللَّهِ تَعَالَى : لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَلَقَدْ خَانَا وَكَتَمَا، وَيَقْضِي لَهُمْ.

غَيْرِكُمْ ﴿[المائدة: ١٠٦] الآية، وَقَضَى بِهِ ابْنُ مَسْعُودٍ^(١) وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ^(٢).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَبِهَذَا قَالَ أَكْبَارُ الْمَاضِينَ^(٣).

(فَإِنْ عُثِرَ)؛ أَي: أَطْلَعَ (عَلَى أَنَّهُمَا)؛ أَي: الشَّاهِدَيْنِ الْكِتَابِيِّينَ، (اسْتَحَقَّا إِثْمًا)؛ أَي: كَذَبًا فِي شَهَادَتِهِمَا، (قَامَ آخَرَانِ)؛ أَي: رَجُلَانِ (مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمُوصِي)؛ أَي: وَرَثَتِهِ، (فَحَلَفَا بِاللَّهِ تَعَالَى لَشَهَادَتُنَا)؛ أَي: يَمِينُنَا (أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَلَقَدْ خَانَا وَكَتَمَا، وَيَقْضِي لَهُمْ)؛ لِلآيَةِ، وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ، فَمَاتَ السَّهْمِيُّ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ، فَلَمَّا قَدِمَا بِتَرْكَتِهِ، فَقَدُوا جَامَ فَضَّةٍ مُخَوَّصًا بِذَهَبٍ، فَأَحْلَفَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ وَجَدَ الْجَامَ بِمَكَّةَ، فَقَالُوا: اشْتَرَيْنَاهُ مِنْ تَمِيمٍ وَعَدِيِّ، فَقَامَ رَجُلَانِ مِنَ أَوْلِيَاءِ السَّهْمِيِّ فَحَلَفَا بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا، وَأَنَّ الْجَامَ لِصَاحِبِهِمْ، فَتَرَكْتُ فِيهِمْ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهْدَةُ بَيْنِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] الآية^(٤).

وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ^(٥) فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ»: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَضَى بِذَلِكَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ^(٦)، وَأَيْضًا فِي (المائدة) مِنْ آخِرِ مَا أُنْزِلَ.

(١) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٢٨٩).

(٢) رواه أبو داود (٣٦٠٥).

(٣) نقله ابن قدامة في «المغني» (١٠ / ١٨٠).

(٤) رواه البخاري (٢٦٢٨).

(٥) في «ج، ق»: «عبدة»، والمثبت من «ط».

(٦) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٢٨٩).

السَّادِسُ: الْعَدَالَةُ، وَهِيَ لُغَةً: التَّوَسُّطُ، وَشَرْعًا: مَلَكَهٌ فِي النَّفْسِ تَمْنَعُهَا مِنْ ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي وَالرَّذَائِلِ الْمُبَاحَةِ .
وَيُعْتَبَرُ^(١) لَهَا شَيْئَانِ :

أَحَدُهُمَا: الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، وَهُوَ أَدَاءُ الْفَرَائِضِ بِرَوَاتِبِهَا، فَلَا تُقْبَلُ مِمَّنْ دَاوَمَ عَلَى تَرْكِهَا،

(السَّادِسُ: الْعَدَالَةُ) ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، (وَهِيَ)؛ أَي: الْعَدَالَةُ (لُغَةً: التَّوَسُّطُ) وَالْإِسْتِقَامَةُ، وَالْإِسْتِوَاءُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، مَأْخُوذَةٌ مِنْ عَدَلَ بَضْمِ الدَّالِ؛ إِذِ الْعَدْلُ ضِدُّ الْجَوْرِ؛ أَي: الْمَيْلُ؛ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْقَانِعُ: الَّذِي يُنْفِقُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَيْتِ»، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)، وَلَئِنْ غَيَّرَ الْعَدْلُ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ أَنْ يَتَحَامَلَ عَلَى غَيْرِهِ، فَيَشْهَدَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

(وَشَرْعًا: مَلَكَهٌ فِي النَّفْسِ تَمْنَعُهَا مِنْ ارْتِكَابِ الْمَعَاصِي وَالرَّذَائِلِ الْمُبَاحَةِ).
(وَيُعْتَبَرُ لَهَا)؛ أَي: الْعَدَالَةُ (شَيْئَانِ):

(أَحَدُهُمَا: الصَّلَاحُ فِي الدِّينِ، وَهُوَ) نَوَعَانِ: (أَدَاءُ الْفَرَائِضِ بِرَوَاتِبِهَا)؛ أَي: سُنَنِ الصَّلَوَاتِ الرَّاتِبَةِ.

نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: الْوِتْرُ سُنَّةٌ سَنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَمَنْ تَرَكَ سُنَّةً مِنْ سُنَنِهِ، فَهُوَ رَجُلٌ سُوءٌ^(٣)، (فَلَا تُقْبَلُ) الشَّهَادَةُ (مِمَّنْ دَاوَمَ عَلَى تَرْكِهَا)؛ أَي: الرُّوَاتِبِ؛ فَإِنَّ تَهَاوُنَهُ

(١) فِي «ح»: «وَتُعْتَبَرُ».

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢ / ١٨١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠١).

(٣) وَانْظُرْ: «مَسَائِلُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ» رَوَايَةُ صَالِحٍ (١ / ٣٣٣). وَوَرَى النَّسَائِيُّ (١٦٧٦) عَنْ =

وَاجْتِنَابُ الْمُحَرَّمَ بِأَنْ لَا يَأْتِيَ كَبِيرَةً، وَلَا يُدْمِنَ عَلَى صَغِيرَةٍ.

بها يدلُّ على عَدَمِ مُحَافَظَتِهِ عَلَى أَسْبَابِ دِينِهِ، وَرُبَّمَا جَرَى التَّهَؤُنُ بِهَا إِلَى التَّهَؤُنِ بِالْفَرَائِضِ، وَتُقْبَلُ مِمَّنْ تَرَكَهَا فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ.

(و) النَّوعُ الثَّانِي: (اجْتِنَابُ الْمُحَرَّمَ؛ بِأَنْ لَا يَأْتِيَ كَبِيرَةً، وَلَا يُدْمِنَ)؛ أَي: يُدَاوِمُ (عَلَى صَغِيرَةٍ)؛ لِأَنَّ اعْتِبَارَ اجْتِنَابِ كُلِّ الْمَحَارِمِ يُؤَدِّي إِلَى ^(١) أَلَّا تُقْبَلَ شَهَادَةُ أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ ذَنْبٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كِبْرَ الْأَثَمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ [النجم: ٣٢]، مَدَحَهُمْ؛ لِاجْتِنَابِهِمْ مَا ذُكِرَ وَإِنْ وَجِدَتْ مِنْهُمْ الصَّغِيرَةُ، وَلَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ جَمًّا، وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا» ^(٢)؛ أَي: لَمْ يُلَمَّ.

وَنَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَبُولِ شَهَادَةِ الْقَاذِفِ، وَقِيسَ عَلَيْهِ كُلُّ مُرْتَكِبِ كَبِيرَةٍ، وَلِأَنَّ مَنْ لَمْ يَزْكَبْ كَبِيرَةً، وَأَدْمِنَ عَلَى الصَّغِيرَةِ لَا يُعَدُّ مُجْتَنِبًا لِلْمَحَارِمِ، وَقَالَ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ»: الْعَدْلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ وَطَائِفَةٍ بِحَسَبِهَا، فَيَكُونُ الشَّهِيدُ فِي كُلِّ قَوْمٍ مَنْ كَانَ ذَا عَدْلٍ فِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ قَوْمٍ، لَكَانَ عَدْلُهُ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، وَبِهَذَا يُمَكِّنُ الْحُكْمَ بَيْنَ النَّاسِ، وَإِلَّا فَلَوْ اعْتُبِرَ فِي شُهُودِ كُلِّ طَائِفَةٍ أَنْ لَا يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ إِلَّا مَنْ يَكُونُ قَائِمًا بِأَدَاءِ الْوَاجِبَاتِ وَتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ كَمَا كَانَتْ ^(٣) الصَّحَابَةُ = لَبَطَلَتِ الشَّهَادَاتُ كُلُّهَا أَوْ غَالِبُهَا ^(٤).

= عَلِيٌّ عليه السلام قَالَ: الْوَتَرُ لَيْسَ بِحَتْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنَّهُ سَنَةٌ سَنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) سَقَطَ مِنْ «ج»، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ «ط، ق».

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٨٤)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

(٣) فِي «ق»: «كَانَ».

(٤) انْظُرْ: «الْاِخْتِيَارَاتُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص: ٥١٦).

وَالْكَبِيرَةُ: مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ، زَادَ الشَّيْخُ: أَوْ غَضَبٌ أَوْ لَعْنَةٌ، أَوْ نَفْيُ إِيْمَانٍ؛ كَقَتْلٍ، وَزِنَا، وَقَذْفٍ بِهِ، وَسِحْرِ، وَأَكْلِ مَالٍ ظُلْمًا، وَرِبَاً وَكِتَابَتِهِ وَشَهَادَةٍ عَلَيْهِ، وَتَوَلَّى بَزْحَفٍ، وَشُرْبِ مُسْكِرٍ، وَقَطْعِ طَرِيقٍ، وَسَرِقَةٍ، وَدَعْوَاهُ مَا لَيْسَ لَهُ، وَشَهَادَةِ زُورٍ، وَيَمِينِ غَمُوسٍ، وَتَرْكِ صَلَاةٍ، وَصَلَاةٍ بِحَدَثٍ، أَوْ لَغَيْرِ قَبْلَةٍ أَوْ بِلَا قِرَاءَةٍ، أَوْ بَعْدَ وَقْتٍ، وَقُنُوطٍ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِسَاءَةٍ ظَنُّ بِهِ، وَأَمْنٍ مَكْرِهِ، وَقَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَكِبَرٍ وَخِيَلَاءٍ، وَقِيَادَةٍ وَدِيَاثَةٍ، وَنِكَاحٍ مُحَلَّلٍ، وَهَجْرٍ مُسْلِمٍ عَدْلٍ،

(وَالْكَبِيرَةُ: مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ)؛ كَأَكْلِ الرِّبَا، وَعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ الْمُسْلِمَيْنِ، وَفِي «مُعْتَمِدِ الْقَاضِي»: مَعْنَى الْكَبِيرَةِ: أَنَّ عِقَابَهَا أَعْظَمُ وَالصَّغِيرَةُ أَقَلُّ، وَلَا يُعْلَمَانِ إِلَّا بِتَوْفِيقٍ، (زَادَ الشَّيْخُ) تَقْيُّ الدِّينِ: (أَوْ غَضَبٌ أَوْ لَعْنَةٌ، أَوْ نَفْيُ إِيْمَانٍ^(١)؛ كَقَتْلٍ) نَفْسٍ مُحَرَّمَةٍ، (وَزِنَا)، وَلَوَاطٍ، (وَقَذْفٍ بِهِ، وَسِحْرِ، وَأَكْلِ مَالٍ ظُلْمًا، وَرِبَاً، وَكِتَابَتِهِ، وَشَهَادَةٍ عَلَيْهِ، وَتَوَلَّى بَزْحَفٍ)؛ أَي: الْفِرَارِ عِنْدَ الْجِهَادِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ.

(وَشُرْبِ) كُلِّ (مُسْكِرٍ) بِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ، (وَقَطْعِ طَرِيقٍ، وَسَرِقَةٍ) مَالٍ مَعْصُومٍ، (وَدَعْوَاهُ مَا لَيْسَ لَهُ، وَشَهَادَةِ زُورٍ، وَيَمِينِ غَمُوسٍ، وَتَرْكِ صَلَاةٍ، وَصَلَاةٍ بِحَدَثٍ، أَوْ^(٢) صَلَاةٍ (لِغَيْرِ قَبْلَةٍ، أَوْ صَلَاةٍ (بِلَا قِرَاءَةٍ، أَوْ) فَعْلِهَا (بَعْدَ وَقْتٍ، وَقُنُوطٍ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَإِسَاءَةٍ ظَنُّ بِهِ)؛ أَي: بِاللَّهِ، (وَأَمْنٍ مَكْرِهِ، وَقَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَكِبَرٍ، وَخِيَلَاءٍ، وَقِيَادَةٍ، وَدِيَاثَةٍ، وَنِكَاحٍ مُحَلَّلٍ، وَهَجْرٍ مُسْلِمٍ عَدْلٍ)؛ أَي: تَرْكِ كَلَامِهِ،

(١) نقله ابن مفلح في «الفروع» (٦ / ٤٨٦).

(٢) في «ق»: «و».

وَتَرَكَ حَجَّ لِمُسْتَطِيعٍ، وَمَنْعَ زَكَاةٍ، وَحُكْمٍ بَغَيْرِ حَقٍّ^(١)، وَرِشْوَةٍ فِيهِ،
وَفَطَرَ بِرَمْضَانَ بِلَا عُذْرٍ، وَالْقَوْلَ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ، وَسَبَّ صَحَابَةٍ،
وَإِصْرَارٍ عَلَى مَعْصِيَةٍ^(٢)، وَتَرَكَ تَنْزَهُ مِنْ

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: سَنَةٌ، وَاسْتَدَلَّ لَهُ، وَأَمَّا هَجْرُهُ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ،
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ دُونَهَا^(٣).

وَتَرَكَ حَجَّ لِمُسْتَطِيعٍ، وَمَنْعَ زَكَاةٍ، وَحُكْمٍ بَغَيْرِ حَقٍّ، وَرِشْوَةٍ فِيهِ؛ أَي: فِي
الْحُكْمِ بَغَيْرِ الْحَقِّ، (وَفَطَرَ بِرَمْضَانَ بِلَا عُذْرٍ، وَالْقَوْلَ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ) فِي أَسْمَائِهِ
وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ، وَتَقْدِيمِ الْخِيَالِ الْمُسَمَّى بِالْعَقْلِ، وَالسِّيَاسَةِ الظَّالِمَةِ،
وَالْعَوَائِدِ الْبَاطِلَةِ، وَالْآرَاءِ الْفَاسِدَةِ، وَالْأَذْوَاقِ، وَالْكُشُوفَاتِ الشَّيْطَانِيَّةِ عَلَى مَا جَاءَ
بِهِ رَسُولُهُ.

قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: (وَسَبَّ صَحَابَةٍ^(٤))، وَإِصْرَارٍ عَلَى مَعْصِيَةٍ؛ لِحَدِيثِ:
«لَا صَغِيرَةَ مَعَ إِصْرَارٍ، وَلَا كَبِيرَةَ مَعَ اسْتِغْفَارٍ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٥)، (وَتَرَكَ تَنْزَهُ مِنْ

(١) فِي «ف»: «الْحَقَّ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ف»: «وَفَطَرَ . . . مَعْصِيَةٍ».

(٣) انْظُرْ: «إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ» لابْنِ الْقَيِّمِ (٤ / ٤٠٤).

(٤) انْظُرْ: «إِعْلَامُ الْمَوْقِعِينَ» لابْنِ الْقَيِّمِ (٤ / ٤٠٢).

(٥) أَوْرَدَهُ ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْفُرُوعِ» (٦ / ٤٨٥)، وَعَزَاهُ لِلتِّرْمِذِيِّ. وَرَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ
الشَّهَابِ» (٨٥٣)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٣٦٠٦)،
وَكِلَاهُمَا ضَعِيفٌ.

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥ / ٤١)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفاً، وَابْنُ أَبِي
حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٢١٧).

قَالَ ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (١ / ١٥٣): إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

بَوْلٍ، وَنُشُوزِهَا، وَإِتْيَانِهَا بِدُبْرِهَا، وَإِلْحَاقِهَا بِهِ وَلَدًا مِنْ غَيْرِهِ، وَكُتْمِ عِلْمٍ
عَنْ أَهْلِهِ، وَتَصْوِيرِ ذِي رُوحٍ، وَإِتْيَانِ كَاهِنٍ وَعَرَافٍ، وَتَصْدِيقِهِمَا،
وَسُجُودٍ لِغَيْرِ اللَّهِ - وَيَتَّجُهُ: غَيْرَ نَحْوِ صَنْمٍ وَكَوْكَبٍ - وَدُعَاءٍ لِبِدْعَةٍ أَوْ
ضَلَالَةٍ، وَغُلُولٍ، وَنَوْحٍ، وَتَطْيِيرٍ،

بَوْلٍ؛ لحديث أنسٍ قال ^(١): «تَنَزَّهُوا مِنَ الْبَوْلِ؛ فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ»، رواه
الدارقطني ^(٢).

(وَنُشُوزِهَا؛ أي: المَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا، (وَإِتْيَانِهَا بِدُبْرِهَا، وَإِلْحَاقِهَا بِهِ وَلَدًا
مِنْ غَيْرِهِ، وَكُتْمِ عِلْمٍ عَنْ أَهْلِهِ) عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِظْهَارِهِ، وَتَعْلُمِ الْعِلْمِ لِلدُّنْيَا،
وَالْمُبَاهَاةِ وَالْجَاهِ، وَالْعُلُوِّ عَلَى النَّاسِ، (وَتَصْوِيرِ ذِي رُوحٍ، وَإِتْيَانِ كَاهِنٍ وَعَرَافٍ،
وَتَصْدِيقِهِمَا، وَسُجُودٍ لِغَيْرِ اللَّهِ) تَعَالَى.

(وَيَتَّجُهُ): أَنَّ السُّجُودَ لِغَيْرِ اللَّهِ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ الْعِظَامِ، سَوَاءٌ كَانَ لِجَامِدٍ
أَوْ مُتَحَرِّكٍ، وَلَوْ بَنِيَّةَ التَّهَكُّمِ، وَيُسْتَتَابُ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ، (غَيْرَ
نَحْوِ صَنْمٍ وَكَوْكَبٍ)، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ السَّيَّارَةِ أَوْ الثَّوَابِتِ؛ فَإِنَّ السُّجُودَ لِذَلِكَ كُفْرٌ
بِاجْتِمَاعِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ مُتَّجُهُ ^(٣).

(وَدُعَاءٍ لِبِدْعَةٍ أَوْ ضَلَالَةٍ، وَغُلُولٍ، وَنَوْحٍ، وَتَطْيِيرٍ)، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: قَدْ
صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الطَّيْرَةُ شِرْكٌ» ^(٤)، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَيَحْتَمِلُ
أَنْ تَكُونَ دُونَهَا ^(٥).

(١) في «ق»: «مرفوعاً».

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» (١/ ١٢٧).

(٣) أقول: تقدم التصريح به في (باب المرتد)، انتهى.

(٤) رواه أبو داود (٣٩١٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٥) انظر: «إعلام الموقعين» لابن القيم (٤/ ٤٠٦).

وَأَكَلَ وَشَرِبَ بِأَنِيَّةٍ نَقْدٍ، وَجَوَرَ مُوصٍ فِي وَصِيَّتِهِ، وَإِبَاقٍ، وَبَيْعٍ حُرٍّ،
وَاسْتِحْلَالَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَكَوْنَهُ ذَا وَجْهَيْنِ، وَادِّعَاءِ نَسَبٍ غَيْرِ نَسَبِهِ،
وَعَشِّ سُلْطَانٍ لِرَعِيَّتِهِ، وَإِتْيَانِ بَهِيمَةٍ، وَتَرْكِ جُمُعَةٍ لَغَيْرِ عُدْرٍ، وَنَمِيمَةٍ،
خِلَافًا لَجَمْعٍ، وَغِيَّةٍ إِلَّا فِي مَسَائِلَ: فِي نَصَحِ مُسْتَشِيرٍ فِي نَحْوِ نِكَاحٍ
وَمُعَامَلَةٍ، فَتَحِبُّ لِلنَّصِيحَةِ،

وقال في «الرَّعَايَةِ»: تَكْرَهُ الطَّيْرَةَ وَالتَّشَاؤْمَ^(١).

(وَأَكَلَ وَشَرِبَ بِأَنِيَّةٍ نَقْدٍ، وَجَوَرَ مُوصٍ فِي وَصِيَّتِهِ)، وَمَنْعُهُ الْوَارِثَ مِيرَاثَهُ،
(وِإِبَاقٍ رَقِيقٍ، وَبَيْعٍ حُرٍّ، وَاسْتِحْلَالَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَكَوْنَهُ؛ أَيِ: الشَّخْصِ
(ذَا وَجْهَيْنِ)؛ بَأَنٍ يُظْهِرُ وَدًّا وَنَحْوَهُ وَيُبْطِنُ الْعَدَاوَةَ، (وَادِّعَاءِ نَسَبٍ غَيْرِ نَسَبِهِ)،
خُصُوصًا دَعَاوَى الشَّرَفِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ، وَانْتِسَابِهِ إِلَيْهِ ﷺ؛ لِدُخُولِهِ فِيْمَنْ كَذَبَ
عَلَيْهِ، (وَعَشِّ سُلْطَانٍ لِرَعِيَّتِهِ، وَإِتْيَانِ بَهِيمَةٍ، وَتَرْكِ جُمُعَةٍ لَغَيْرِ عُدْرٍ، وَنَمِيمَةٍ)،
صَحَّحَهُ فِي «شرح التحرير»، وقال: قَدَّمَهُ ابْنُ مُفْلِحٍ فِي «أُصُولِهِ»^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرٌ
مَا قَدَّمَهُ فِي «فُرُوعِهِ»^(٣)، (خِلَافًا لَجَمْعٍ) مِنْهُمْ صَاحِبُ «الْفُصُولِ»، وَ«الْغِنْيَةِ»،
و«الْمُسْتَوْعَبِ»^(٤).

(وَعِيَّةٍ)، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَا خِلَافَ أَنَّ الْغِيَّةَ مِنَ الْكِبَائِرِ^(٥)، (إِلَّا فِي مَسَائِلَ)
أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: (فِي نَصَحِ مُسْتَشِيرٍ فِي نَحْوِ نِكَاحٍ وَمُعَامَلَةٍ، فَتَحِبُّ لِلنَّصِيحَةِ،

(١) نقله البهوتي في «كشف القناع» (٦ / ٤٢١).

(٢) انظر: «أصول الفقه» لابن مفلح (٢ / ٥٣٩).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦ / ٤٨٧).

(٤) انظر: «التحبير شرح التحرير» للمرداوي (٤ / ١٨٧١).

(٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٦ / ٣٣٧).

وَفِي الاسْتِعَانَةِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُتَكَرَّرَاتِ، وَفِي تَعْرِيفِ مَنْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِاسْمِهِ الْقَبِيحِ؛ كَالْأَعْمَشِ وَالْأَعْوَرِ وَالْأَعْرَجِ، وَفِي الْفَتَوَى وَالشُّكُوى؛ كَد: ظَلَمَنِي وَأَخَذَ مِنِّي، وَفِي مُبْتَدِعٍ؛ فَيُعْتَابُ بِهَا لِلتَّحْذِيرِ مِنْ عَشْرَتِهِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَفِي مُخْبِرٍ عَنْ نَفْسِهِ بَزْنًا وَفَوَاحِشَ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْجَابِ؛ فَيُعْتَابُ^(١) بِمَا تَجَاهَرَبِهِ، وَعَلَيْهِ حُمِلَ حَدِيثُ: «لَا غِيَةَ فِي فَاسِقٍ»، وَغِيَّةٌ حَرْبِيٌّ، وَتَارِكُ صَلَاةٍ.

وَالْكَذِبُ صَغِيرَةٌ إِلَّا فِي شَهَادَةِ زُورٍ، وَكَذَبٌ عَلَى نَبِيٍّ،

وَفِي الاسْتِعَانَةِ عَلَى تَغْيِيرِ الْمُتَكَرَّرَاتِ، وَفِي تَعْرِيفِ مَنْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِاسْمِهِ الْقَبِيحِ؛ كَالْأَعْمَشِ، وَالْأَعْوَرِ، وَالْأَعْرَجِ، وَفِي الْفَتَوَى وَالشُّكُوى؛ كَد: ظَلَمَنِي (فُلَانٌ، وَأَخَذَ مِنِّي) كَذَا^(٢) بغيرِ حَقٍّ، (و) كَذَا (فِي مُبْتَدِعٍ، فَيُعْتَابُ بِهَا)؛ أَي: الْبِدْعَةِ؛ (لِلتَّحْذِيرِ مِنْ عَشْرَتِهِ).

(قَالَ بَعْضُهُمْ)؛ أَي: الْأَصْحَابِ: (وَفِي مُخْبِرٍ عَنْ نَفْسِهِ بَزْنًا وَفَوَاحِشَ عَلَى سَبِيلِ الْإِعْجَابِ، فَيُعْتَابُ بِمَا تَجَاهَرَبِهِ، وَعَلَيْهِ حُمِلَ حَدِيثُ: «لَا غِيَةَ فِي فَاسِقٍ»^(٣))، (و) مِنْهَا غِيَّةٌ حَرْبِيٌّ، وَتَارِكُ صَلَاةٍ، وَالْكَذِبُ صَغِيرَةٌ، فَلَا تُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِهِ إِنْ لَمْ يُدَاوِمْ عَلَيْهِ، (إِلَّا) الْكَذِبُ^(٤) (فِي شَهَادَةِ زُورٍ، وَكَذَبٌ عَلَى نَبِيٍّ) مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمْ

(١) سقط من «ف».

(٢) سقط من «ق».

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩ / ٤١٨)، من حديث بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده.

(٤) سقط من «ق».

أَوْ عِنْدَ ظَالِمٍ، وَرَمَى فِتْنٍ، فَكَبِيرَةٌ. قَالَ أَحْمَدُ: وَيَعْرِفُ الْكَذَّابُ بِخُلْفِ الْمَوَاعِيدِ، وَيَحِبُّ كَذِبَ لِتَخْلِيصِ مَعْصُومٍ مِنْ قَتْلِ، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ وَاجِبًا، وَيُبَاحُ لِإِصْلَاحِ وَحَرْبِ وَزَوْجَةٍ وَكُلِّ مَقْصُودٍ مَحْمُودٍ لَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ.

وَالصَّغَائِرُ كَتَجَسُّسٍ^(١)

الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، (أَوْ) كَذِبٌ (عِنْدَ ظَالِمٍ، وَ) كَذِبٌ فِي (رَمَى فِتْنٍ)، أَوْ عَلَى أَحَدِ الرَّعِيَّةِ عِنْدَ حَاكِمِ ظَالِمٍ (فَكَبِيرَةٌ، قَالَ) الْإِمَامُ (أَحْمَدُ: وَيَعْرِفُ الْكَذَّابُ بِخُلْفِ الْمَوَاعِيدِ)، نَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ^(٢).

(وَيَحِبُّ كَذِبَ لِتَخْلِيصِ مَعْصُومٍ مِنْ قَتْلِ)، جَزَمَ بِهِ فِي «الْفُرُوعِ»^(٣).

(قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ وَاجِبًا، وَيُبَاحُ) الْكَذِبُ (لِإِصْلَاحِ) بَيْنَ النَّاسِ، (وَ) لِـ (حَرْبِ، وَ) لِـ (زَوْجَةٍ).

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: (وَكُلُّ مَقْصُودٍ مَحْمُودٍ لَا يُتَوَصَّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِهِ)^(٤)؛ أَيِ: الْكَذِبِ، وَمَنْ جَاءَهُ طَعَامٌ فَقَالَ: لَا آكُلُهُ، ثُمَّ آكَلَهُ، فَكَذِبٌ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُفْعَلَ، نَقَلَهُ الْمَرْوُزِيُّ، وَمَنْ كَتَبَ لغيرِهِ كِتَابًا، فَأَمْلَى عَلَيْهِ كَذِبًا، لَمْ يَكْتُبْهُ، نَقَلَهُ الْأَثَرُ.

قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَاهِرُ «الْكَافِي»: الْعَدْلُ مَنْ رَجَحَ خَيْرُهُ، وَلَمْ يَأْتِ كَبِيرَةً؛ لِأَنَّ الصَّغَائِرَ تَقَعُ مُكْفَرَةً أَوَّلًا فَأَوَّلًا، فَلَا تَجْتَمِعُ^(٥)، (وَالصَّغَائِرُ؛ كَتَجَسُّسٍ) عَلَى

(١) فِي «ف»: «كَتَجَسَّسٍ».

(٢) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٦ / ٤٨٥).

(٣) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٦ / ٤٨٥).

(٤) انظر: «كُشْفُ مَشْكِالِ الْحَدِيثِ» لابن الجوزي (٤ / ٤٥٩).

(٥) انظر: «الْفُرُوعُ» لابن مفلح (٦ / ٤٨٦).

وَسَبِّ بَغَيْرِ قَذْفٍ وَنَظَرٍ مُحَرَّمٍ وَاسْتِمَاعِ كَلَامٍ أَجْنَبِيَّةٍ بِلاَ حَاجَةٍ أَوْ آلَةٍ لَهُوَ، وَتَحْرُمُ^(١) اتِّخَاذُ وَاسْتِعْمَالُ وَصِنَاعَةٍ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ فَاسِقٍ بِفِعْلٍ مِمَّا مَرَّ؛ كَزَانٍ وَدُثُوثٍ، أَوْ بِاعْتِقَادٍ كَمُقَلِّدٍ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ، أَوْ نَفْيِ الرُّؤْيَةِ، أَوْ فِي الرَّفْضِ، أَوْ التَّجْهِمِ، وَنَحْوِهِ، قَالَ الْمَجْدُ: أَوْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ تَدْنِيًا، وَيَكْفُرُ مُجْتَهِدُهُمُ الدَّاعِيَةُ،

النَّاسِ، وَاسْتِكْشَافِ أَحْوَالِهِمْ، (وَسَبِّ بَغَيْرِ قَذْفٍ، وَنَظَرٍ مُحَرَّمٍ، وَاسْتِمَاعِ كَلَامٍ أَجْنَبِيَّةٍ بِلاَ حَاجَةٍ، أَوْ) اسْتِمَاعِ (آلَةٍ لَهُوَ) وَلَوْ لِحَاجَةٍ (وَتَحْرُمُ) آثُ اللَّهِ لَهُوَ كُلُّهَا (اتِّخَاذُ، وَاسْتِعْمَالُ، وَصِنَاعَةٍ)، مُطَرَّبَةٌ كَانَتْ أَوْ لَا.

(فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةٌ فَاسِقٍ بِفِعْلٍ مِمَّا مَرَّ كَزَانٍ، وَدُثُوثٍ، أَوْ بِاعْتِقَادٍ كَمُقَلِّدٍ فِي خَلْقِ الْقُرْآنِ، أَوْ) فِي (نَفْيِ الرُّؤْيَةِ)؛ أَي: رُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْآخِرَةِ، (أَوْ فِي الرَّفْضِ)؛ أَي: تَكْفِيرِ الصَّحَابَةِ، أَوْ تَفْسِيْقِهِمْ بِتَقْدِيمِ غَيْرِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ فِي الْخِلَافَةِ، (أَوْ) فِي (التَّجْهِمِ) بِتَشْدِيدِ الْهَاءِ؛ أَي: اعْتِقَادِ مَذْهَبِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، (وَنَحْوِهِ)؛ كَمُقَلِّدٍ فِي التَّجْسِيمِ، وَمَا يَعْتَقِدُهُ الْخَوَارِجُ، وَالْقَدَرِيَّةُ، وَنَحْوُهُمْ.

(قَالَ الْمَجْدُ): الصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ كَفَرْنَا فِيهَا الدَّاعِيَةُ؛ فَإِنَّا نَفْسُقُ الْمُقَلِّدَ فِيهَا؛ كَمَنْ يَقُولُ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، أَوْ إِنَّ عِلْمَ اللَّهِ مَخْلُوقٌ، أَوْ إِنَّ أَسْمَاءَهُ مَخْلُوقَةٌ، (أَوْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ تَدْنِيًا)، فَمَنْ كَانَ عَالِمًا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْبِدَعِ، يَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُنَاطِرُ عَلَيْهِ، فَهُوَ مَخْكُومٌ بِكُفْرِهِ، نَصَّ أَحْمَدُ صَرِيحًا عَلَى ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ، انْتَهَى^(٢).

(وَيَكْفُرُ مُجْتَهِدُهُمْ)؛ أَي: مُجْتَهِدُ الْقَائِلِينَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ (الدَّاعِيَةُ).

(١) فِي «ف»: «وَيَحْرُمُ».

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٤٨٩).

وَعَامَّتُهُمْ فَسَقَةٌ كَعَامَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، كُفَّارٌ مَعَ جَهْلِهِمْ، وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ:
أَنَّ قَدْرِيَّةَ أَهْلِ الْأَثَرِ كَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ وَالْأَصَمِّ مُبْتَدِعَةٌ، وَاخْتَارَ
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَا يَفْسُقُ أَحَدٌ.

وَلَا شَهَادَةُ قَازِفٍ - حُدَّ أَوْ لَا - حَتَّى يَتُوبَ،

قَالَ فِي «الْفُصُولِ»: فِي الْكَفَاءَةِ فِي جَهْمِيَّةٍ وَوَاقِفِيَّةٍ وَحُرُورِيَّةٍ وَقَدْرِيَّةٍ وَرَافِضِيَّةٍ:
إِنْ نَازَلَ وَدَعَا، كَفَرَ، وَإِلَّا لَمْ يَفْسُقْ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ: يُسْمَعُ حَدِيثُهُ، وَيُصَلَّى خَلْفَهُ.

قَالَ: (و) عِنْدِي أَنَّ (عَامَّتُهُمْ)؛ أَيِ: الْمُبْتَدِعَةِ (فَسَقَةٌ كَعَامَّةِ أَهْلِ الْكِتَابِ كُفَّارٌ
مَعَ جَهْلِهِمْ)، وَالصَّحِيحُ لَا كُفْرٌ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ أَجَازَ الرِّوَايَةَ عَنِ الْحُرُورِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ^(١)،
وَذَكَرَ ابْنُ حَامِدٍ أَنَّ قَدْرِيَّةَ أَهْلِ الْأَثَرِ؛ كَسَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، وَالْأَصَمِّ مُبْتَدِعَةٌ،
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ (لَا يَفْسُقُ أَحَدٌ)، وَقَالَ الْقَاضِي فِي «شَرْحِ
الْخِرَاقِيِّ» فِي الْمُقْلَدِ كَالْفُرُوعِ^(٢).

(وَلَا) تُقْبَلُ^(٣) (شَهَادَةُ قَازِفٍ، حُدَّ أَوْ لَا)؛ أَيِ: أَوْ لَمْ يُحَدَّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ [النور: ٤]، (حَتَّى يَتُوبَ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾
[النور: ٥]، وَقَالَ^(٤) سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: شَهِدَ عَلَى الْمُغِيرَةِ ثَلَاثَةَ رِجَالٍ: أَبُو بَكْرَةَ،
وَشَيْبَلُ ابْنِ مَعْبُدٍ، وَنَافِعُ بْنُ الْحَارِثِ، وَنُكَلَّ زِيَادَةُ، فَجَلَدَ عُمَرُ الثَّلَاثَةَ، وَقَالَ لَهُمْ:
تُوبُوا، تُقْبَلُ شَهَادَتُكُمْ، فَتَابَ رَجُلَانِ، فَقَبِلَ عُمَرُ شَهَادَتَهُمَا، وَأَبَى أَبُو بَكْرَةَ، فَلَمْ
تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ، وَكَانَ قَدْ عَادَ مِثْلَ النَّصْلِ مِنَ الْعِبَادَةِ^(٥)، وَهَذَا إِذَا لَمْ يُحَقِّقِ الْقَازِفُ

(١) المرجع السابق (٦/ ٤٨٨).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٤٨٨).

(٣) فِي «ق»: «تسمع».

(٤) فِي «ق»: «قال».

(٥) رواه عبد الرزاق فِي «مصنفه» (١٣٥٦٥)، والطبري فِي «تفسيره» (١٨/ ٧٦).

وَتَوْبَتُهُ تَكْذِيبُهُ^(١) نَفْسَهُ^(٢) وَلَوْ كَانَ صَادِقًا، فَيَقُولُ: كَذَبْتُ فِيمَا قُلْتُ،
وَالْقَاذِفُ بِالشَّتْمِ تَرَدُّ شَهَادَتُهُ وَرِوَايَتُهُ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَفُتْيَاهُ حَتَّى يَتُوبَ،
وَالشَّاهِدُ بِالزَّنَا إِذَا لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ تَقْبَلُ رِوَايَتُهُ دُونَ شَهَادَتِهِ، وَتَوْبَةُ غَيْرِهِ
نَدَمٌ وَإِقْلَاعٌ وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ،

قَدْ فَهُ بَيِّنَةٌ، أَوْ إِقْرَارٍ مَقْدُوفٍ، أَوْ لِعَانٍ إِنْ كَانَ الْقَاذِفُ زَوْجًا، فَإِنْ حَقَّقَهُ، لَمْ يَتَعَلَّقْ
بِقَدْ فَهُ فَسُقٌ وَلَا حَدٌّ، وَلَا رَدُّ شَهَادَةٍ.

(وَتَوْبَتُهُ)؛ أَي: الْقَاذِفِ (تَكْذِيبُهُ نَفْسَهُ، وَلَوْ كَانَ صَادِقًا، فَيَقُولُ: كَذَبْتُ
فِيمَا قُلْتُ)؛ لِمَا رَوَى الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ مَرْفُوعًا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٥]، قَالَ: تَوْبَتُهُ إِكْذَابُ
نَفْسِهِ^(٣)، وَلِتَلَوُّثِ عَرْضِ الْمَقْدُوفِ بِقَدْ فَهُ، فَاكْذَابُهُ نَفْسَهُ يُزِيلُ ذَلِكَ التَّلَوُّثَ.

(وَالْقَاذِفُ بِالشَّتْمِ) تَكَرَّرَ (تَرَدُّ شَهَادَتُهُ وَرِوَايَتُهُ) حَتَّى يَتُوبَ، (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ:
و) تَرَدُّ (فُتْيَاهُ حَتَّى يَتُوبَ)^(٤)، وَالشَّاهِدُ بِالزَّنَا إِذَا لَمْ تَكْمُلِ الْبَيِّنَةُ، تَقْبَلُ رِوَايَتُهُ دُونَ
شَهَادَتِهِ، وَتَوْبَةُ غَيْرِهِ؛ أَي: الْقَاذِفِ (نَدَمٌ) بَقْلَبِهِ عَلَى مَا مَضَى مِنْ ذَنْبِهِ، (وَإِقْلَاعٌ)؛
بَأَنْ يَتْرُكَ فِعْلَ الذَّنْبِ الَّذِي تَابَ مِنْهُ، (وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ) إِلَى ذَلِكَ الذَّنْبِ الَّذِي تَابَ
مِنْهُ^(٥) وَلَا يُعْتَبَرُ مَعَ ذَلِكَ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ
نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠]، وَمَعَ الْمَغْفِرَةِ يَجِبُ أَنْ

(١) فِي «ح»: «تَكْذِيبٌ».

(٢) فِي «ف»: «لِنَفْسِهِ».

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ» (١٨ / ٧٦).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ الْخُرَقِيِّ» (٣ / ٤٠٨).

(٥) سَقَطَ مِنْ «ق»: «(وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ) ... مِنْهُ».

وإن كان بترك واجب فلا بد من فعله، ويسارع ويعتبر رد مظلمة أو يستحلها، ويُمهل مُعسر، وترد لبيت مال^(١) حيث لا وارث، ويعترف مُبتدع، ويعتقد الحق، ولا تصح التوبة مُعلقة، ولا يُشترط لصحتها من نحو قذف وغيبة إعلامه، والتحلل منه،

تترتب الأحكام؛ لزوال المانع منها، وهو الفسق؛ لأنه [لا]^(٢) فسق مع زوال الذنب.
(وإن كان) فسق الفاسق (بترك واجب، فلا بد) لصحة توبته (من فعله)؛ أي: الواجب الذي تركه، (ويسارع) بفعل ذلك الواجب فوراً، وإن كان فسقه بترك حق لآدمي؛ كقصاص، وحد قذف، فلا بد من التمكن من نفسه ببذلها للمستحق، (ويعتبر رد مظلمة) فسق بترك ردها؛ كمغصوب ونحوه، فإن عجز، نوى رده متى قدر عليه، (أو يستحلها)؛ أي: رب المظلمة؛ بأن يطلب أن يحلله، (ويُمهل) تأب (مُعسر)؛ أي: يُمهله رب المظلمة إلى أن يصير مُوسراً، فإن وجد المظلوم وقت يسار الظالم، ردت مظلمته إليه، وإلا يوجد، (فترد لبيت المال حيث لا وارث، ويعترف مُبتدع) ببدعته^(٣)، (ويعتقد الحق)، ويُصمم على ضد ما كان يعتقد من مخالفة أهل السنة.

(ولا تصح التوبة مُعلقة) بشرط في الحال، ولا عند وجود الشرط؛ لأن الندم والعزم فعل القلب، ولا يتأتى تعليقه، وكذا الإقلاع، (ولا يُشترط لصحتها)؛ أي: التوبة (من نحو قذف وغيبة إعلامه)؛ أي: المقدوف والمغتَاب، (والتحلل منه).

(١) في «ح»: «المال».

(٢) ما بين معكوفتين من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٥٩١).

(٣) في «ق»: «بدعة».

بل قال القاضي والشيخ عبد القادر: يَحْرُمُ إِعْلَامُهُ، وَمَنْ تَبَعَ الرَّخْصَ
بِلا حُكْمٍ حَاكِمٍ؛ فَسَقَ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِجْمَاعًا، قَالَ أَحْمَدُ: لَوْ عَمِلَ
بِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي النَّبِيذِ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي السَّمَاعِ؛ يَعْنِي: الْغِنَاءَ،
وَأَهْلَ مَكَّةَ فِي الْمُتَعَةِ، لَكَانَ فَاسِقًا. قَالَ الْقَرَفِيُّ الْمَالِكِيُّ: وَلَا نُرِيدُ
بِالرُّخْصِ مَا فِيهِ سُهُولَةٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ، بَلْ مَا ضَعُفَ مَدْرَكُهُ بِحَيْثُ يُنْقَضُ
فِيهِ الْحُكْمُ، وَهُوَ مَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ^(١)، أَوِ النَّصَّ،

قال أحمد: إِذَا قَذَفَ ثُمَّ تَابَ، لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ: قَدْ قَذَفْتُكَ، هَذَا
يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ^(٢)، (بل قال القاضي) أَبُو يَعْلَى، (والشيخ عبد القادر الكيلاني): (يَحْرُمُ
إِعْلَامُهُ)؛ لَأَنَّ فِيهِ إِذَاءً صَرِيحًا، وَإِذَا اسْتَحْلَهُ، يَأْتِي بِلَفْظٍ عَامٍّ مُبْهِمٍ؛ لِصِحَّةِ الْبَرَاءَةِ
مِنَ الْمَجْهُولِ.

(وَمَنْ تَبَعَ الرَّخْصَ بِلا حُكْمٍ حَاكِمٍ؛ فَسَقَ)، نَصًّا، (قال ابن عبد البر:
إجماعاً)، وذكر القاضي: غَيْرَ مُتَأَوِّلٍ وَلَا مُقْلَدٍ، وَلِزُومِ التَّمَذُّهِبِ بِمَذْهَبٍ، وَامْتِنَاعُ
الانتقالِ إِلَى غَيْرِهِ الْأَشْهُرُ عَدَمُهُ.

(قال الإمام أحمد: لَوْ عَمِلَ بِقَوْلِ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي النَّبِيذِ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ
فِي السَّمَاعِ؛ يَعْنِي: الْغِنَاءَ، وَأَهْلَ مَكَّةَ فِي الْمُتَعَةِ، لَكَانَ فَاسِقًا)^(٣)؛ لِأَخْذِهِ
بِالرُّخْصِ، وَتَبَّعَهُ لَهَا.

(قال القرافي المالكي: وَلَا نُرِيدُ بِالرُّخْصِ مَا فِيهِ سُهُولَةٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ، بَلْ
مَا ضَعُفَ مَدْرَكُهُ؛ بِحَيْثُ يُنْقَضُ فِيهِ الْحُكْمُ، وَهُوَ مَا خَالَفَ الْإِجْمَاعَ، أَوِ النَّصَّ،

(١) فِي «ف»: «الاجتماع».

(٢) انظر: «أحكام النساء للإمام أحمد» رواية الخلال (ص: ٥٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في «مسائله» رواية ابنه عبد الله (ص: ٤٤٩) عن يحيى بن سعيد القطان.

أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيِّ، أَوْ الْقَوَاعِدَ، انْتَهَى، وَهُوَ حَسَنٌ وَمَنْ أَتَى فِرْعَاءَ مُخْتَلَفًا فِيهِ؛ كَمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا وَلِيٍّ، أَوْ بِنْتَهُ مِنْ زِنَا، أَوْ شَرِبَ مِنْ نَبِيذٍ مَا لَا يُسْكِرُ، أَوْ آخَرَ الْحَجِّ قَادِرًا؛ إِنْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ رُدَّتْ، وَإِنْ تَأَوَّلَ أَوْ قَلَّدَ فَلَا.

أَوْ الْقِيَاسَ الْجَلِيِّ، (أَوْ) خَالَفَ (الْقَوَاعِدَ، انْتَهَى^(١))، وَهُوَ حَسَنٌ.

يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ: وَمَنْ أَوْجَبَ تَقْلِيدَ إِمَامٍ بَعِيْنِهِ، اسْتُتِيبَ، فَإِنْ تَابَ، وَإِلَّا قُتِلَ، وَإِنْ قَالَ: يَنْبَغِي، كَانَ جَاهِلًا ضَالًّا، وَمَنْ كَانَ مَتَّبِعًا لِإِمَامٍ فِخَالَفَهُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لِقُوَّةِ الدَّلِيلِ، أَوْ لِكُونِ أَحَدِهِمَا أَعْلَمَ وَأَتَقَى، فَقَدْ أَحْسَنَ، وَلَمْ يَقْدَحْ فِي عَدَالَتِهِ بِلَا نِزَاعٍ، انْتَهَى^(٢).

لَأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا يَخْتَلِفُونَ فِي الْفُرُوعِ، وَقَبِلُوا شَهَادَةَ كُلِّ^(٣) مُخَالَفٍ لَهُمْ فِيهَا، وَلِأَنَّهُ اجْتِهَادٌ سَائِعٌ، فَلَا يَفْسُقُ بِهِ الْمُخَالَفُ كَالْمُتَّفِقِ عَلَيْهِ.

(وَمَنْ أَتَى فِرْعَاءَ) فِقْهِيًّا (مُخْتَلَفًا فِيهِ؛ كَمَنْ تَزَوَّجَ بِلَا وَلِيٍّ، أَوْ تَزَوَّجَ (بِنْتَهُ مِنْ زِنَا، أَوْ شَرِبَ مِنْ نَبِيذٍ مَا لَا يُسْكِرُ، أَوْ آخَرَ الْحَجِّ قَادِرًا)؛ أَي: مُسْتَطِيعًا) (إِنْ اعْتَقَدَ تَحْرِيمَهُ)؛ أَي: مَا فَعَلَهُ مِمَّا ذَكَرَ، (رُدَّتْ) شَهَادَتُهُ، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَعْتَقِدُ تَحْرِيمَهُ عَمْدًا، فَوَجِبَ أَنْ تُرَدَّ شَهَادَتُهُ؛ كَمَا لَوْ كَانَ مُجْمَعًا عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَعَ الْمُدَاوِمَةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَبَقَ، (وَإِنْ تَأَوَّلَ)؛ أَي: فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مُسْتَدِلًّا عَلَى حِلِّهِ بِاجْتِهَادِهِ، (أَوْ قَلَّدَ) الْقَائِلَ بِحِلِّهِ؛ (فَلَا) تُرَدُّ شَهَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ اجْتِهَادٌ سَائِعٌ، فَلَا يَفْسُقُ بِهِ مَنْ فَعَلَهُ أَوْ قَلَّدَ فِيهِ.

(١) انظر: «الذخيرة» للقرافي (١/ ١٤٠ - ١٤١).

(٢) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٦٢٥).

(٣) سقط من «ق».

الثَّانِي : اسْتِعْمَالُ الْمُرُوءَةِ بِفِعْلِ مَا يُجَمِّلُهُ وَيُزَيِّنُهُ، وَتَرْكُ^(١) مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشِينُهُ، فَلَا شَهَادَةَ لِمُصَافِعٍ وَمُتَمَسِّخِرٍ وَرَقَاصٍ وَمُشْعَبِدٍ وَمُغْنٍ، وَكُرْهَ بِلَا آلَةٍ غِنَاءٍ، وَاخْتَارَ الْأَكْثَرَ^(٢)، بَلِ ادَّعَى الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ مُسْتَحِلِّهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ،

الشَّيْءُ (الثَّانِي) مِمَّا يُعْتَبَرُ لِلْعَدَالَةِ : (اسْتِعْمَالُ الْمُرُوءَةِ) بوزن سُهولة؛ أي : الإنسانيَّة (بِفِعْلِ مَا يُجَمِّلُهُ وَيُزَيِّنُهُ) عادةً؛ كحُسنِ الخُلُقِ، والسَّخَاءِ، وبَذْلِ الجَاهِ، وحُسنِ الجِوَارِ، ونحوه، (وَتَرْكُ مَا يُدَنِّسُهُ وَيَشِينُهُ)؛ أي : يعيبه عادةً من الأمور الدُّنْيَا المُرَرِّيَّةِ بِهِ، (فَلَا شَهَادَةَ) مَقْبُولَةً (لِلْمُصَافِعِ)؛ أي : يَصْفَعُ غَيْرَهُ وَيُصَفِّعُهُ غَيْرُهُ، لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، (وَمُتَمَسِّخِرٍ) يُقَالُ : سَخَرَ مِنْهُ وَبِهِ؛ كَفَرَحَ، وَسَخَرَ هَزِيءً؛ كاسْتَسَخَرَ، (وَرَقَاصٍ) كَثِيرِ الرَّقْصِ، (وَمُشْعَبِدٍ)، والشَّعْبَدَةُ والشَّعْوَذَةُ خِفَّةٌ فِي الْيَدَيْنِ^(٣)؛ كَالسَّخِرِ، (وَمُغْنٍ).

(وَكُرْهَ) الْغِنَاءِ (بِلَا آلَةٍ غِنَاءٍ) مِنْ عُودٍ وَطُنْبُورٍ، وَنَحْوِهِمَا، (وَاخْتَارَ الْأَكْثَرَ)؛ أي : أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ (يَحْرُمُ) الْغِنَاءُ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَ آلَةٍ لَهُوَ أَوْ لَا، (بَلِ ادَّعَى الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِجْمَاعِ عَلَى كُفْرِ مُسْتَحِلِّهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ)؛ إِذِ الْمَذْهَبُ كَرَاهَتُهُ بِلَا آلَةٍ لَهُوَ، وَمَعَهَا حَرَامٌ مِنْ حَيْثُ الْآلَةُ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ : وَالْغِنَاءُ وَالنُّوحُ مَعْنَى وَاحِدٌ^(٤)، فَلَيْسَ الْمُرَادُ النَّوْحُ بِمَعْنَى النِّيَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ بَلْ كَبِيرَةٌ، فَاسْتِمَاعُهُ حَرَامٌ.

(١) فِي «ح» : «وَيَتْرَكُ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ف».

(٣) فِي «ق» : «الْيَدِ».

(٤) نَقَلَهُ ابْنُ قِدَامَةَ فِي «الْمَغْنِي» (١٠ / ١٧٤).

وَهُوَ: رَفَعُ صَوْتٍ بِشَعْرٍ عَلَى نَحْوِ مَخْصُوصٍ، وَاسْتِمَاعُهُ، وَلَا لَطْفِيْلِي^(١)
وَمُتَزَيِّ بِزِيٍّ يُسَخَّرُ مِنْهُ، وَلَا لِشَاعِرٍ يُفْرِطُ فِي مَدْحٍ بِإِعْطَاءٍ، وَفِي

(وهو)؛ أي: الغِنَاءُ (رَفَعُ صَوْتٍ بِشَعْرٍ)، أو ما قاربه من الرَّجَزِ (على نحوِ مَخْصُوصٍ).

(و) كُرِهَ (اسْتِمَاعُهُ)؛ أي: الغِنَاءُ، إِلَّا مِنْ أَجْنَبِيَّةٍ فَيَحْرُمُ التَّلَذُّدُ بِهِ، وَبِإِذَا
الْحُدَاءِ الَّذِي تُسَاقُ بِهِ الْإِبِلُ، وَنَشْدُ الْعَرَبِ، وَكَذَا سَائِرُ أَنْوَاعِ الْإِنْشَادِ مَا لَمْ يَخْرُجْ
إِلَى حَدِّ الْغِنَاءِ؛ لِفَعْلِهِ بَيْنَ يَدَيْهِ ﷺ؛ لِحَدِيثِ: «إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمًا»^(٢)، وَكَانَ
يَضَعُ لِحَسَنَانَ مِنْبَرًا يَقُومُ عَلَيْهِ، فَيَهْجُو مَنْ هَجَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ^(٣)، وَأَنْشَدَهُ كَعْبُ بْنُ
زُهَيْرٍ قَصِيدَتَهُ:

بَانَتْ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ

فِي الْمَسْجِدِ^(٤).

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤]، وَنَحْوُهُ مِمَّا وَرَدَ
فِي الشَّعْرِ، فَالْمُرَادُ مَنْ أَسْرَفَ وَكَذَبَ.

(ولا) شَهَادَةُ (لَطْفِيْلِي) يَتَّبِعُ الضَّيْفَانِ، (وَمُتَزَيِّ بِزِيٍّ؛ لِيُسَخَّرَ مِنْهُ)؛ أي: يُهْزَأُ بِهِ، (ولا) شَهَادَةُ (لِشَاعِرٍ يُفْرِطُ)؛ أي: يُكْثِرُ (فِي مَدْحٍ بِإِعْطَاءٍ، وَ) يُفْرِطُ (فِي

(١) فِي «ف»: «تَطْفِيلٌ».

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٩٣)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ ؓ.

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٤٦)، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَالَ
التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٤) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٢٠٧ / ٥ - ٢٠٩) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبِ بْنِ
زُهَيْرٍ.

ذَمٌّ بِمَنْعٍ، أَوْ يُشَبَّبُ بِمَدْحِ خَمْرٍ أَوْ بِمُرْدٍ أَوْ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ مُحَرَّمَةٍ،
وَيَفْسُقُ بِذَلِكَ، وَلَا تَحْرُمُ^(١) رِوَايَتُهُ، وَلَا لِلْأَعْبِ بِشَطْرَنْجٍ غَيْرِ مُقْلَدٍ كَمَعَ
عَوَضٍ، أَوْ تَرَكَ وَاجِبٍ، أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمٍ إِجْمَاعًا، أَوْ بِنَرْدٍ، وَيَحْرُمَانِ، أَوْ
لَا عِبَ بِكُلِّ مَا فِيهِ دَنَاءَةٌ حَتَّى بِأَرْجُوْحَةٍ أَوْ رَفْعِ ثَقِيلٍ، وَتَحْرُمُ مُخَاطَرَتُهُ
بِنَفْسِهِ فِيهِ وَفِي ثِقَافٍ أَوْ بِحَمَامٍ طَيَّارَةٍ، وَلَا لِمُسْتَرْعِيهَا مِنَ الْمَزَارِعِ، أَوْ
لِصَيْدٍ^(٢) بِهَا حَمَامَ.....

ذَمٌّ بِمَنْعٍ مِنْ إعْطَاءٍ، (أَوْ يُشَبَّبُ بِمَدْحِ خَمْرٍ، أَوْ بِمُرْدٍ، أَوْ بِامْرَأَةٍ مُعَيَّنَةٍ مُحَرَّمَةٍ،
وَيَفْسُقُ بِذَلِكَ، وَلَا تَحْرُمُ رِوَايَتُهُ.

ولا شهادة (لِلْأَعْبِ بِشَطْرَنْجٍ غَيْرِ مُقْلَدٍ) مَنْ يَرَى إِبَاحَتَهُ حَالِ لَعِبِهِ؛ لِتَحْرِيمِ
لَعِبِهِ؛ (ك) مَا يَحْرُمُ (مَعَ عَوَضٍ، أَوْ تَرَكَ وَاجِبٍ، أَوْ فَعَلَ مُحَرَّمٍ إِجْمَاعًا، أَوْ)
لَا عِبَ (بِنَرْدٍ)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ عِظَامٍ، كُلُّ عَظْمٍ بِثَلَاثَةِ قُرُونٍ، مَنَقُوشٌ بِجَانِبٍ مِنْهُ عَدَدٌ،
وَبِالْثَّانِي عَدَدَانِ، وَبِالْثَّلَاثِ ثَلَاثَةُ أَعْدَادٍ، وَنَزْدَشِيرُ: اسْمُ الْمَلِكِ الَّذِي أُضِيفَ إِلَيْهِ
هَذَا النَّزْدُ، (وَيَحْرُمَانِ)؛ أَي؛ الشَّطْرَنْجُ وَالنَّرْدُ؛ أَي: اللَّعْبُ بِهِمَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ
فِي النَّزْدِ^(٣)، وَالشَّطْرَنْجُ بِمَعْنَاهُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِمَا مُسْتَوْفَى فِي (بَابِ الْمُسَابَقَةِ).

(أَوْ لَا عِبَ بِكُلِّ مَا فِيهِ دَنَاءَةٌ حَتَّى بِأَرْجُوْحَةٍ، أَوْ رَفْعِ ثَقِيلٍ، وَتَحْرُمُ مُخَاطَرَتُهُ
بِنَفْسِهِ فِيهِ)؛ أَي: رَفْعِ الثَّقِيلِ، (و) تَحْرُمُ مُخَاطَرَتُهُ بِنَفْسِهِ (فِي ثِقَافٍ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، (أَوْ)؛ أَي: وَلَا شَهَادَةَ لِلْأَعْبِ (بِحَمَامٍ
طَيَّارَةٍ، وَلَا لِمُسْتَرْعِيهَا)؛ أَي: الْحَمَامِ (مِنَ الْمَزَارِعِ، أَوْ لِمَنْ) (يَصِيدُ بِهَا حَمَامَ

(١) فِي «ف»: «يَحْرُمُ».

(٢) فِي «ح»: «لِصَيْدٍ».

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٣٨)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه.

غَيْرِهِ، وَيُبَاحُ اقْتِنَاؤُهَا لِلْأَنْسِ بِصَوْتِهَا وَاسْتِفْرَاحِهَا وَحَمْلِ كُتْبٍ، وَيُكْرَهُ
حَبْسُ طَيْرٍ لِنَعْمَتِهِ، وَلَا لِمَنْ يَأْكُلُ بِالسُّوقِ، لَا يَسِيرًا كَلْقَمَةٍ وَتَفَاحَةٍ،
وَلَا لِمَنْ يَمُدُّ رِجْلَيْهِ بِمَجْمَعِ النَّاسِ، أَوْ يَكْشِفُ مِنْ بَدَنِهِ مَا الْعَادَةُ تَغْطِيهِ
كَصَدْرِهِ وَظَهْرِهِ، أَوْ يُحَدِّثُ بِمُبَاضَعَةِ أَهْلِهِ أَوْ أَمَّتِهِ، أَوْ يُخَاطِبُهُمَا بِفَاحِشٍ
بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِلَا مِئْزَرٍ، أَوْ يَنَامُ بَيْنَ جَالِسِينَ، أَوْ
يَخْرُجُ عَنْ مُسْتَوَى الْجُلُوسِ بِلَا عُذْرٍ، أَوْ يَحْكِي الْمُضْحِكَاتِ، أَوْ يَتَعَاطَى
مَا فِيهِ سُخْفٌ وَدَنَاءَةٌ،

غَيْرِهِ، وَيُبَاحُ اقْتِنَاؤُهَا؛ لِلْأَنْسِ بِصَوْتِهَا، وَلَا اسْتِفْرَاحِهَا، وَلِحَمْلِ كُتْبٍ، وَيُكْرَهُ
حَبْسُ طَيْرٍ لِنَعْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ نَوْعٌ تَعْذِيبٍ لَهُ.

(ولا) شهادة (لِمَنْ يَأْكُلُ بِالسُّوقِ) كَثِيرًا (لَا يَسِيرًا؛ كَلْقَمَةٍ، وَتَفَاحَةٍ).

(ولا) شهادة (لِمَنْ يَمُدُّ رِجْلَيْهِ بِمَجْمَعِ النَّاسِ، أَوْ يَكْشِفُ مِنْ بَدَنِهِ مَا الْعَادَةُ
تَغْطِيهِ؛ كَصَدْرِهِ، وَظَهْرِهِ^(١)، أَوْ^(٢) يُحَدِّثُ بِمُبَاضَعَةِ أَهْلِهِ؛ أَي: زَوْجَتِهِ، (أَوْ)
بِمُبَاضَعَةِ (أَمَّتِهِ، أَوْ يُخَاطِبُهُمَا ب) خِطَابٍ (فَاحِشٍ بَيْنَ النَّاسِ، أَوْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ بِلَا
مِئْزَرٍ، أَوْ يَنَامُ بَيْنَ جَالِسِينَ، أَوْ يَخْرُجُ عَنْ مُسْتَوَى الْجُلُوسِ بِلَا عُذْرٍ، أَوْ يَحْكِي
الْمُضْحِكَاتِ، أَوْ يَتَعَاطَى مَا فِيهِ سُخْفٌ وَدَنَاءَةٌ؛ لِأَنَّ مَنْ رَضِيَ لِنَفْسِهِ، وَاسْتَخَفَّه،
فَلَيْسَ لَهُ مُرُوءَةٌ، وَلَا تَحْصُلُ الثِّقَةُ بِقَوْلِهِ، وَلِحَدِيثِ [أَبِي]^(٣) مَسْعُودِ الْبَدْرِيِّ مَرْفُوعًا:
«إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ، فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(٤)، وَلِأَنَّ

(١) فِي «ق»: «أَوْ ظَهْرِهِ».

(٢) فِي «ق»: «و».

(٣) مَا بَيْنَ مَعْكُوفَتَيْنِ مِنْ مَصْدَرِ التَّخْرِيجِ.

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٩٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه.

وَتَحْرُمُ مُحَاكَاةُ النَّاسِ لِلضَّحِكِ، وَيُعَزَّرُ هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُهُ.

* * *

المُرُوءَةُ تَمْنَعُ الْكَذِبَ، وَتَزَجُرُ عَنْهُ؛ وَلِهَذَا يَمْتَنَعُ^(١) مِنْهُ ذُو الْمُرُوءَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُن مُتَدَيِّنًا.

قال في «الشرح»: وَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ هَذَا مُتَخَفِيًا، لَمْ يَمْنَعْ مِنْ قَبُولِ^(٢) شَهَادَتِهِ؛ لِأَنَّ مُرُوءَتَهُ لَا تَسْقُطُ بِهِ، وَكَذَا إِنْ فَعَلَهُ مَرَّةً أَوْ شَيْئًا قَلِيلًا، انْتَهَى^(٣).

وَأَمَّا مَا اتَّخَذَهُ أَرْبَابُ الدُّنْيَا مِنَ الْعَادَاتِ وَالنِّزَاهَةِ الَّتِي لَمْ يُقَبِّحْهَا السَّلَفُ، وَلَا اجْتَنَبَهَا الصَّحَابَةُ؛ كَتَعَذُّرِهِمْ مِنْ حَمْلِ الْحَوَائِجِ وَالْأَقْوَاتِ لِلْعِيَالِ، وَلُبْسِ الصُّوفِ، وَرُكُوبِ الْحِمَارِ، وَحَمْلِ الْمَاءِ عَلَى الظَّهْرِ، وَالرُّزْمَةِ إِلَى الشُّوقِ، فَلَا يُعْتَبَرُ فِي الْمُرُوءَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِفَعْلِ الصَّحَابَةِ.

وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ بِالْأَلْحَانِ بَلَا تَلْحِينَ لَا بَأْسَ بِهَا، وَإِنْ حَسَنَ صَوْتُهُ بِهِ، فَهُوَ أَفْضَلُ؛ لِحَدِيثٍ: «زَيَّنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ»^(٤)، وَتَقَدَّمَ أَحْكَامُ اللَّعِبِ.

(وَتَحْرُمُ مُحَاكَاةُ النَّاسِ لِلضَّحِكِ، وَيُعَزَّرُ هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُهُ)، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٥)، وَقَدْ عَدَّهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْغَيْبَةِ.

(١) في «ق»: «يمنع».

(٢) سقط من «ق»: «من قبول».

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٢ / ٤٣).

(٤) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (٤١٧٦)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٥) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٤٢).

فَصْلٌ

وَمَتَى وَجِدَ الشَّرْطُ؛ بِأَنْ بَلَغَ صَغِيرٌ، أَوْ عَقَلَ مُجْنُونٌ، أَوْ أَسْلَمَ
كَافِرٌ، أَوْ تَابَ فَاسِقٌ، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ، وَلَا يُعْتَبَرُ إِصْلَاحُ
الْعَمَلِ، وَلَا الْحُرِّيَّةُ، فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ عَبْدٍ وَأَمَةٍ فِي كُلِّ مَا يُقْبَلُ فِيهِ حُرٌّ
وَحُرَّةٌ،
.....

(فَصْلٌ)

(وَمَتَى وَجِدَ الشَّرْطُ)؛ أي: شَرَطُ قَبُولِ الشَّهَادَةِ فِيمَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِهِ قَبْلَ
(بأن بلغ صغير، أو عقل مجنون، أو أسلم كافر، أو تاب فاسق، قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ
بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ)؛ لزوالِ المانع، (ولا يُعْتَبَرُ) في التَّائِبِ (إِصْلَاحُ الْعَمَلِ)؛ لحديث:
«التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ»^(١).

(ولا) تُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ (الْحُرِّيَّةُ، فَتُقْبَلُ شَهَادَةُ عَبْدٍ وَ) شَهَادَةُ (أَمَةٍ فِي كُلِّ
مَا يُقْبَلُ فِيهِ حُرٌّ وَحُرَّةٌ)؛ لعموم آياتِ الشَّهَادَةِ وَأَخْبَارِهَا، وَالْعَبْدُ دَاخِلٌ فِيهَا؛ فَإِنَّهُ مِنْ
رِجَالِنَا، وَهُوَ عَدْلٌ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ وَفَتْوَاهُ، وَأَخْبَارُهُ الدِّيْنِيَّةُ.

وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: تَزَوَّجْتُ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ^(٢)، فَجَاءَتْ أَمَةٌ
سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «وَكَيْفَ وَقَدْ^(٣)
زَعَمْتَ ذَلِكَ؟» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤). وَقَوْلُ الْمُخَالَفِ: لَيْسَ لِلْقِنِّ مَرْوَةٌ مَمْنُوعٌ، بَلْ

(١) رواه ابن ماجه (٤٢٥٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) في «ق»: «هاني» بدل «أبي إهاب».

(٣) سقط من «ق».

(٤) رواه البخاري (٢٥١٦)، لم نقف عليه عند مسلم، ولم يرمز له المزي في «تحفة الأشراف»
(٢٩٩ / ٧).

وَمَتَى تَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ حُرْمُ مَنْعُهُ، وَلَا كَوْنُ صِنَاعَتِهِ غَيْرَ دَنِيَّةٍ، فَتَقْبَلُ شَهَادَةً حَبَّامٍ وَحَدَّادٍ وَزَبَّالٍ وَقَمَّامٍ وَكَنَّاسٍ وَكَبَّاشٍ وَقَرَّادٍ وَدَبَّابٍ وَنَفَّاطٍ وَنَخَّالٍ وَصَبَّاغٍ وَدَبَّاغٍ وَجَمَّالٍ وَجَزَّارٍ وَكَسَّاحٍ وَحَائِكٍ وَحَارِسٍ وَصَائِغٍ^(١) وَمُكَارٍ وَقَيِّمٍ إِذَا حَسُنَتْ طَرِيقَتُهُمْ، وَكَذَا مَنْ لَبَسَ غَيْرَ زِيٍّ

هو كالْحُرِّ، وَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْأَرْقَاءِ الْعُلَمَاءُ، وَالصَّالِحُونَ، وَالْأُمَرَاءُ.

(وَمَتَى تَعَيَّنَتْ) الشَّهَادَةُ (عَلَيْهِ)؛ أَي: الرَّقِيقِ (حُرْمٌ) عَلَى سَيِّدِهِ (مَنْعُهُ) مِنْهَا كَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ.

(وَلَا) يُشْتَرِطُ لِلشَّهَادَةِ (كَوْنُ صِنَاعَتِهِ)؛ أَي: الشَّاهِدِ (غَيْرَ دَنِيَّةٍ) عُرْفًا، (فَتَقْبَلُ شَهَادَةَ حَبَّامٍ وَحَدَّادٍ وَزَبَّالٍ) يَجْمَعُ الزَّبْلَ، (وَقَمَّامٍ) يَقُمُّ الْمَكَانَ مِنْ زَبْلِ وَغَيْرِهِ، (وَكَنَّاسٍ) يَكْنِسُ الْأَسْوَاقَ وَغَيْرَهَا، (وَكَبَّاشٍ) يُرَبِّي الْكِبَاشَ، (وَقَرَّادٍ) يُرَبِّي الْقُرُودَ، وَيَطُوفُ بِهَا لِلتَّكْسِبِ، (وَدَبَّابٍ) يَفْعَلُ بِالذَّبِّ كَمَا يَفْعَلُ الْقَرَّادُ، (وَنَفَّاطٍ) يَلْعَبُ بِالنَّفْطِ، (وَنَخَّالٍ)؛ أَي: يُغْرِبِلُ فِي الطَّرِيقِ عَلَى فُلُوسٍ وَغَيْرِهَا، وَتُسَمِّيهِ الْعَامَّةُ الْمُقْلَشَ، (وَصَبَّاغٍ وَدَبَّاغٍ وَجَمَّالٍ وَجَزَّارٍ وَكَسَّاحٍ) يُنْظَفُ الْحُشُوشُ، (وَحَائِكٍ وَحَارِسٍ وَصَائِغٍ وَمُكَارٍ وَقَيِّمٍ)؛ أَي: خَدَّامٍ إِذَا حَسُنَتْ طَرِيقَتُهُمْ؛ بَأَنْ حَافِظُوا عَلَى أَدَاءِ^(٢) الْفَرَائِضِ وَاجْتِنَابِ الْمَعَاصِي وَالرِّيبِ^(٣)؛ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى هَذِهِ الصَّنَائِعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَلِيهَا بِنَفْسِهِ، فَلَوْ رُدَّتْ بِهَا الشَّهَادَةُ، أَفْضَى إِلَى تَرْكِ النَّاسِ لَهَا، فَيَسْقُطُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، (وَكَذَا) تَقْبَلُ شَهَادَةً^(٤) (مَنْ لَبَسَ غَيْرَ زِيٍّ

(١) فِي «ح»: «وَصَائِغٌ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٤) سَقَطَ مِنْ «ق».

بَلَدٍ يَسْكُنُهُ، أَوْ زِيَّهِ الْمُعْتَادِ بِلاَ عُدْرِ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدٍ زِنًا حَتَّى بِهِ،
وَبَدَوِيٍّ عَلَى قَرَوِيٍّ، وَأَعْمَى بِمَا سَمِعَ إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتُ وَبِالاستِيفَاضَةِ
وَبِمَرئِيَّاتٍ تَحْمَلُهَا قَبْلَ عَمَاهُ، وَلَوْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ إِلَّا بِعَيْنِهِ،
إِذَا وَصَفَهُ لِلْحَاكِمِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ، وَكَذَا إِنْ تَعَدَّرَتْ رُؤْيَاهُ مَشْهُودٌ لَهُ . . .

بَلَدٍ يَسْكُنُهُ، (أو) لَبَسَ غَيْرَ (زِيَّهِ الْمُعْتَادِ بِلاَ عُدْرِ) إِذَا حَسُنَتْ طَرِيقَتُهُمْ.

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ وَلَدٍ زِنًا)؛ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ عَدْلٌ، فَدَخَلَ فِي عُمُومِ الْآيَاتِ (حَتَّى
بِهِ)؛ أَيِ: الزَّنا إِذَا شَهِدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ بِهِ.

(و) تُقْبَلُ شَهَادَةُ (بَدَوِيٍّ عَلَى قَرَوِيٍّ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا:
«لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ»^(١) مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ تُعْرِفْ عَدَالَتَهُ مِنْ
أَهْلِ الْبَدْوِ.

(و) تُقْبَلُ شَهَادَةُ (أَعْمَى بِمَا سَمِعَ إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوْتُ، وَبِالاستِيفَاضَةِ)؛ لِعُمُومِ
الْآيَاتِ، وَلِأَنَّهُ عَدْلٌ مَقْبُولُ الرِّوَايَةِ، فَقُبِلَتْ شَهَادَتُهُ كَالْبَصِيرِ، فَإِنْ جَوَّزَ الْأَعْمَى أَنْ
يَكُونَ صَوْتٌ غَيْرِهِ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الصَّوْتِ؛ كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ عَلَى الْبَصِيرِ
الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ، (و) تَصِحُّ شَهَادَةُ الْأَعْمَى (بِمَرئِيَّاتٍ تَحْمَلُهَا قَبْلَ عَمَاهُ) إِذَا عَرَفَ
الْفَاعِلَ بِاسْمِهِ وَنَسَبِهِ؛ لِأَنَّ الْعَمَى فَقْدُ حَاسَّةٍ لَا تُخْلُ بِالتَّكْلِيفِ، فَلَا يَمْنَعُ قَبُولَ
الشَّهَادَةِ؛ كَالصَّمَمِ فِيمَا طَرِيقُهُ السَّمْعُ.

(و) كَذَا (لَوْ لَمْ يَعْرِفِ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ إِلَّا بِعَيْنِهِ إِذَا وَصَفَهُ لِلْحَاكِمِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ)؛
لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ، وَهُوَ تَمَيُّزُ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، (وَكَذَا إِنْ تَعَدَّرَتْ رُؤْيَاهُ
مَشْهُودٌ لَهُ)؛ لِمَوْتٍ أَوْ غِيَبَةٍ، فَوَصَفَهُ الشَّاهِدُ لِلْحَاكِمِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى

(١) رواه أبو داود (٣٦٠٢).

أَوْ عَلَيْهِ أَوْ بِهِ لَمُوتٍ أَوْ غِيْبَةٍ، وَالْأَصَمُّ كَسَمِيعٍ فِيمَا رَأَاهُ أَوْ سَمِعَهُ
 قَبْلَ صَمَمِهِ، وَمَنْ شَهِدَ بِحَقٍّ عِنْدَ حَاكِمٍ ثُمَّ عَمِيَ أَوْ خَرَسَ أَوْ صُمَّ
 أَوْ جُنَّ أَوْ مَاتَ؛ لَمْ يُمْنَعِ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا، وَإِنْ حَدَثَ
 مَانِعٌ مِنْ كُفْرٍ أَوْ فِسْقٍ أَوْ تَهْمَةٍ كَتَزْوِيجٍ قَبْلَ الْحُكْمِ؛ مَنَعَهُ، غَيْرَ
 عَدَاوَةٍ ابْتَدَأَهَا مَشْهُودٌ عَلَيْهِ؛ بِأَنْ قَذَفَ الْبَيِّنَةَ أَوْ قَاوَلَهَا^(١) عِنْدَ
 الْحُكُومَةِ،

من نحوٍ وارثه أو وكيله، وما تقدّم في (كتاب القاضي) من أن المَشْهُودَ لَهُ لا تكفي
 فيه الصِّفَةُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ تَتَقَدَّمْهُ دَعْوَى، (أو) تَعَدَّرَتْ رُؤْيُهُ مَشْهُودٍ (عليه،
 أو) مَشْهُودٍ (به؛ لَمُوتٍ أَوْ غِيْبَةٍ)، فَوَصَفَهُ لِلْحَاكِمِ بِمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ، وَتَقَدَّمَ فِي (كتاب
 القاضي).

(وَالْأَصَمُّ كَسَمِيعٍ فِيمَا رَأَاهُ) مُطْلَقًا قَبْلَ الصَّمَمِ وَبَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ كَغَيْرِهِ، (أو)
 فِيمَا (سَمِعَهُ قَبْلَ صَمَمِهِ) كَسَمِيعٍ، (وَمَنْ شَهِدَ بِحَقٍّ عِنْدَ حَاكِمٍ، ثُمَّ عَمِيَ، أَوْ خَرَسَ،
 أَوْ صُمَّ، أَوْ جُنَّ، أَوْ مَاتَ، لَمْ يُمْنَعِ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِ إِنْ كَانَ عَدْلًا)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
 لَا يَقْتَضِي تَهْمَتَهُ حَالِ شَهَادَتِهِ، بِخِلَافِ الْفِسْقِ، (وإن حدث) بِشَاهِدٍ (مَانِعٌ مِنْ كُفْرٍ،
 أَوْ فِسْقٍ، أَوْ تَهْمَةٍ؛ ك) عَدَاوَةٍ وَعَصِيَّةٍ، وَ(تَزْوِيجٍ قَبْلَ الْحُكْمِ، مَنَعَهُ)؛ أَي: الْحُكْمَ
 بِشَهَادَتِهِ؛ لِاحْتِمَالِ وُجُودِ ذَلِكَ عِنْدَ الشَّهَادَةِ، وَانْتِفَاؤُهُ حِينَهَا شَرْطٌ لِلْحُكْمِ بِهَا (غَيْرَ
 عَدَاوَةٍ ابْتَدَأَهَا مَشْهُودٌ عَلَيْهِ؛ بِأَنْ قَذَفَ الْبَيِّنَةَ، أَوْ قَاوَلَهَا عِنْدَ الْحُكُومَةِ) بِدُونِ عَدَاوَةٍ
 ظَاهِرَةٍ سَابِقَةٍ، فَلَا تَمْنَعُ الْحُكْمَ؛ لِثَلَاثٍ يَتِمَكَّنُ كُلُّ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ مِنْ إِبْطَالِ الشَّهَادَةِ
 عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

(١) فِي «ف»: «قَالَ لَهَا».

وَبَعْدَ الْحُكْمِ يُسْتَوْفَى مَالٌ لِأَحَدٍ مُطْلَقًا، وَلَا قَوْدَ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ كَحَاكِمٍ عَلَى حُكْمِهِ بَعْدَ عَزْلٍ، وَقَاسِمٍ وَمُرْضِعَةٍ عَلَى قِسْمَتِهِ وَإِرْضَاعِهَا، وَلَوْ بِأُجْرَةٍ.

قَالَ فِي «الترغيب»: مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الْعَدَاوَةِ، وَالْفِسْقِ، (و) إِنْ حَدَثَ مَانِعٌ مِنْ كُفْرٍ وَفِسْقٍ وَغَيْرِهِمَا (بَعْدَ الْحُكْمِ) وَقَبْلَ اسْتِيفَاءِ مَحْكُومٍ بِهِ، (يُسْتَوْفَى مَالٌ) حُكْمَ بِهِ (لِأَحَدٍ مُطْلَقًا)؛ أَي: اللَّهُ، أَوْ لَأَدَمِيٍّ؛ كَحَدِّ قَذْفٍ، (وَلَا قَوْدَ)؛ لِأَنَّهُ إِتْلَافٌ، لَا يُمَكِّنُ تَلَاْفِيَهُ.

(وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الشَّخْصِ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ؛ كَحَاكِمٍ عَلَى حُكْمِهِ بَعْدَ عَزْلِهِ، وَقَاسِمٍ، وَمُرْضِعَةٍ عَلَى قِسْمَتِهِ وَإِرْضَاعِهَا، وَلَوْ بِأُجْرَةٍ)؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمُ يُشْهَدُ لِغَيْرِهِ، فَقُبِّلَ؛ كَمَا لَوْ شَهِدَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ؛ لِحَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ فِي الرِّضَاعِ^(١)، وَقِيسَ عَلَيْهِ الْبَاقِي.

* * *

(١) تقدم تخريجه (١٤ / ٢٠٣).

بَابُ مَوَانِعِ الشَّهَادَةِ

وَهِيَ سَبْعَةٌ: أَحَدُهَا: كَوْنُ مَشْهُودٍ لَهُ يَمْلِكُ الشَّاهِدَ أَوْ بَعْضَهُ أَوْ زَوْجًا وَلَوْ زَوْجًا فِي الْمَاضِي، أَوْ لَمْ تُرَدِّ قَبْلَهُ، خِلَافًا لَهُ، أَوْ مِنْ عَمُودِي نَسَبِهِ.....

(باب موانع الشهادة)

الموانعُ: جمعُ مانعٍ، وهو: ما يَحُولُ بين الشيء ومقصوده، وهذه الموانعُ تحُولُ بين الشهادة والمقصود منها، وهو قبولُها والحكمُ بها، (وهي سبعةٌ) بالاستقراء: (أحدها: كَوْنُ مَشْهُودٍ لَهُ يَمْلِكُ الشَّاهِدَ) له، (أو) يملكُ (بعضه)؛ إذ القنُّ يتبسَّطُ في مال سيِّده، وتجبُ نفقته عليه كالأب مع ابنه، (أو) كَوْنُ مَشْهُودٍ لَهُ (زوجاً) لشاهدٍ؛ لتبسُّطِ كُلِّ منهما في مال الآخر واتساعِه بسعته، (ولو) كان (زوجاً في الماضي) بأنَّ شَهِدَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ لِلْآخِرِ بَعْدَ طَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ فَسْخٍ لَعْنَةٍ، فلا تُقْبَلُ، سواءً كانَ شَهِدَ حَالِ الزَّوْجِيَّةِ فَرُذَّتْ شَهِادَتُهُ، (أو لَمْ تُرَدِّ قَبْلَهُ)؛ أي: قَبْلَ الْفِرَاقِ؛ لَتَمَكُّنِهِ مِنْ بَيْنُونَتِهَا لِلشَّهَادَةِ ثُمَّ يَعِيدُهَا، (خِلَافًا لَهُ)؛ أي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ»، فَإِنَّهُ قَالَ: فلا تُقْبَلُ شَهِادَةُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لِصَاحِبِهِ وَلَوْ بَعْدَ الْفِرَاقِ إِنْ كَانَتْ رُدَّتْ قَبْلَهُ، وَإِلَّا قُبِلَتْ، انتهى^(١).

(أو) كَوْنُ مَشْهُودٍ^(٢) لَهُ (مِنْ عَمُودِي نَسَبِهِ)؛ أي: الشَّاهِدِ، فلا تُقْبَلُ شَهِادَةُ

(١) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٤/ ٥١٣).

(٢) في «ق»: «المشهود».

وَلَوْ لَمْ يَجْرَ بِهِ نَفْعًا غَالِبًا كَبَعْدِ نِكَاحٍ أَوْ قَذْفٍ، وَتَقَبُّلُ لِبَاقِي أَقَارِبِهِ
كَأَخِيهِ وَعَمِّهِ.....

والد لولده وإن سفل من ولد البنين أو البنات، وعكسه، (ولو لم يجر) الشاهد بما
شهد (به نفعاً غالباً) لمشهود له، (ك) شهادته له (بعقد نكاح أو قذف)، ومنه شهادة
الابن لأبيه أو جده بإذن موليته في عقد نكاح^(١)؛ لعموم حديث الزهري عن عروة،
عن عائشة مرفوعاً: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا ذي غمر على أخيه،
ولا ظنين في قرابة ولا ولاء»، وفي إسناده يزيد بن زياد، وهو ضعيف^(٢)، ورواه
الخلال بنحوه من حديث عمر وأبي هريرة^(٣).

والغمر: الحقد، والظنين: المتهم، وكل من الوالدين والأولاد متهم في حق
الآخر؛ لأنه يميل إليه بطبعه؛ لحديث: «فاطمة بضعة مني، يربيني ما أربأها»^(٤)،
وسواء اتفق دينهما أو اختلف.

(وتقبل) شهادة الشخص (لباقى أقاربه كأخيه وعمه)؛ لعموم الآيات، ولأنه
عدل غير متهم.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم أن شهادة الأخ لأخيه جائزة^(٥).

(١) في «ق»: «نكاحها».

(٢) رواه الترمذي (٢٢٩٨).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١٠ / ٢٤٢). وحديث عمر رضي الله عنه رواه الإمام مالك في «الموطأ»

(٢ / ٧٢٠) أنه بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين.

وحديث أبي هريرة رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٥٣٦٥) قال: بعث رسول الله ﷺ منادياً
في السوق أنه لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين، قيل: وما الظنين؟ قال: المتهم في دينه.

(٤) رواه البخاري (٣٩٣٢)، ومسلم (٢٤٤٩)، من حديث المسور بن مخرمة.

(٥) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص: ٦٤).

وَلَوْلَدِهِ وَوَالِدِهِ مِنْ زِنَا وَرَضَاعٍ، وَلصَدِيقِهِ وَعَتِيقِهِ وَمَوْلَاهُ، وَرَدَّ ابْنُ عَقِيلٍ شَهَادَةَ عَاشِقٍ لِمَعْشُوقِهِ، وَهُوَ حَسَنٌ، وَقَالَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ: لَوْ شَهِدَ وَلَدُ الْحَاكِمِ عِنْدَهُ لِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ وَالِدُهُ أَوْ زَوْجَتُهُ، يَتَوَجَّهَ عَدَمُ قَبُولِهَا، وَقَالَ: لَوْ شَهِدَ عَلَى الْحَاكِمِ بِحُكْمِهِ مَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ بِالْمَحْكُومِ فِيهِ، الْأَظْهَرُ: لَا تُقْبَلُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْحُكْمِ مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ

(و) تُقْبَلُ شهادة العدل (لولدِهِ) من زِنَا وَرَضَاعٍ، (ولوالده من زِنَا وَرَضَاعٍ)؛ لعدم وجوب الإنفاق والصلة، وعتق أحدهما على الآخر، وعدم التبسط في ماله .

(و) تُقْبَلُ شهادة العَدْلِ (لصديقه وعتيقه ومولاه)؛ لعموم الآيات، وانتفاء التهمة .

(وردَّ ابنُ عَقِيلٍ شهادةَ صديقٍ لصديقه إذا كانت صداقتهما وكيدةً، وردَّ أيضاً شهادةَ عَاشِقٍ لِمَعْشُوقِهِ، وهو) ردُّ (حسنٌ)؛ لأنَّ العشقَ يُطِيشُ .

(وقال ابن نصر الله: لو شهد ولدُ الحاكمِ عنده لأجْنَبِيٍّ، (أو) شهدَ (والده)؛ أي: الحاكم، (أو) شهدَتْ (زوجته) فيما تُقْبَلُ فيه شهادةُ النساءِ (بتوجهٍ عَدَمُ قبولها)؛ أي: تلك الشهادة، ولعلَّ وجهه^(١) عدمُ تحرّيه في عدالتهم، لكنْ تقدم في القضاء: يُحْكَمُ بشهادتهم كما جزم المصنف وصاحب «الإقناع» و«المنتهى» وغيرهم هناك^(٢) .

(وقال) ابن نصر الله: (لو شهدَ على الحاكمِ بحكمه مَنْ شهدَ عنده بالمحكومِ فيه، الأظهرُ: لَا تُقْبَلُ، فلا^(٣) يجوزُ أَنْ يَشْهَدَ بالحكم مَنْ شهدَ بالحقِّ

(١) في «ج، ق»: «وجه»، والمثبت من «ط» .

(٢) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٤/ ٥١٣ - ٥١٤)، و«منتهى الإرادات» للفتوحى (٥/ ٣٦٧) .

(٣) في «ف»: «وقال لا» .

الْمَحْكُومِ بِهِ، انْتَهَى .

وَكُلُّ مَنْ لَا تُقْبَلُ لَهُ؛ فَتُقْبَلُ عَلَيْهِ، وَإِنْ شَهِدَا عَلَى أَبِيهِمَا بِقَذْفِ
ضَرَّةِ أُمِّهِمَا وَهِيَ تَحْتَهُ، أَوْ طَلَاقِهَا قُبْلًا، وَمَنْ ادَّعَى عَلَى مُعْتَقِ عَبْدَيْنِ
أَنَّهُ غَضَبَهُمَا مِنْهُ، فَشَهِدَ الْعَتِيقَانِ بِصِدْقِهِ، لَمْ تُقْبَلْ؛ لِعَوْدِهِمَا لِلرَّقِّ،
وَكَذَا لَوْ شَهِدَا أَنَّ مُعْتَقَهُمَا كَانَ حِينَ الْعِتْقِ لَهُمَا غَيْرُ بَالِغٍ وَنَحْوَهُ، أَوْ
جَرَحًا شَاهِدَيَّ حُرِّيَّتِهِمَا، وَلَوْ عَتَقَا بِتَدْبِيرٍ أَوْ وَصِيَّةٍ، فَشَهِدَا بِدَيْنٍ أَوْ . . .

المحكوم به)، وقال: تزكية الشاهد رفيقه في الشهادة لا تُقبل، (انتهى).

أما في الثانية، فلائنه يشهد على الحاكم أنه قبل شهادته بما ثبت عنده بشهادته،
فيكون قد شهد لنفسه بأن الحاكم قبله، وأما في الأخيرة، فلافضائه إلى انحصار
الشهادة في أحدهما.

(وَكُلُّ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ) بلا نزاع، (وإن شهدا)؛
أي: العَدْلَانِ (على أبيهما بقذفِ ضَرَّةِ أُمِّهِمَا وَهِيَ)؛ أي: أُمُّهُمَا (تَحْتَهُ)؛ أي:
أبيهما، قُبْلًا، (أو) شهدا عليه بـ (طَلَاقِهَا)؛ أي: ضَرَّةِ أُمِّهِمَا، (قُبْلًا)؛ لأنها شهادة
على أبيهما.

(وَمَنْ ادَّعَى عَلَى مُعْتَقِ عَبْدَيْنِ أَنَّهُ غَضَبَهُمَا)؛ أي: العبدَيْنِ قَبْلَ عِتْقِهِمَا (منه،
فَشَهِدَ الْعَتِيقَانِ بِصِدْقِهِ)؛ أي: مُدَّعِي غَضَبِهِمَا، (لَمْ تُقْبَلْ) شهادتهما؛ (لِعَوْدِهِمَا)
بِقَبُولِهَا (لِلرَّقِّ).

(وَكَذَا لَوْ شَهِدَا)؛ أي: الْعَتِيقَانِ (أَنَّ مُعْتَقَهُمَا كَانَ حِينَ الْعِتْقِ لَهُمَا غَيْرُ
بَالِغٍ وَنَحْوَهُ) كجنونه، (أو جَرَحًا شَاهِدَيَّ حُرِّيَّتِهِمَا)، فلا يُقبلُ منهما ذلك؛
لِعَوْدِهِمَا إِلَى الرَّقِّ بِهِ، (ولو عتقا بتدبيرٍ أو وصيةٍ، فشهدا)؛ أي: الْعَتِيقَانِ (بَدَيْنٍ أَوْ

وَصِيَّةٌ بِبُطْلَانِهِ، لَمْ تُقْبَلْ.

الثَّانِي: أَنْ يَجْرَ بِهَا نَفْعًا لِنَفْسِهِ كَشَهَادَتِهِ لِرَقِيقِهِ وَلَوْ مُكَاتَبًا أَوْ لِمُورَّثِهِ بِجَرْحٍ قَبْلَ انْدِمَالِهِ أَوْ لِمُوصِيهِ أَوْ لِمُوكِّلِهِ^(١) فِيمَا وَكَّلَ فِيهِ وَلَوْ بَعْدَ انْحِلَالِهِمَا كَشَهَادَةِ وَكِيلٍ بِمَا كَانَ وَكِيلًا فِيهِ بَعْدَ عَزْلِهِ، أَوْ لِشَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ،

وَصِيَّةٌ بِبُطْلَانِهِ؛ أَي: الرَّقِّ، (لَمْ تُقْبَلْ) شَهَادَتُهُمَا؛ لِإِقْرَارِهِمَا بَعْدَ الْحَرِيَّةِ بِرَفْقِهِمَا لغير سَيِّدٍ، وهو لا يجوزُ.

(الثاني) من الموانع: (أَنْ يَجْرَ) الشاهدُ (بها)؛ أَي: شهادته (نفعاً لنفسه كَشَهَادَتِهِ)؛ أَي: الشخص (لرقيقه، ولو) مأذوناً له أو (مُكَاتَبًا)؛ لأنَّه رقيقه؛ لحديث: «المُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَهْمٌ».

(أو) شهادته (للمورثه بجرح قبل اندماله)، فلا تُقْبَلُ؛ لأنه ربَّما يسري الجرح إلى النفس، فتجب الدِّيَّةُ للشاهد بشهادته، فكأنه شهد لنفسه.

(أو) شهادته (للموصيه)؛ لأنه يُثَبِّتُ له حقَّ التصرفِ فيه، فهو مَتَّهَمٌ.

(أو) شهادته (للموكِّلِ فيما وَكَّلَ فيه ولو) كانت شهادة الوصيِّ والوكيلِ (بعد انحلالهما)؛ أَي: الوصية والوكالة (كشهادة وكيلٍ بما كان وكيلًا فيه بعد عزله) للتَّهْمَةِ؛ لتمكنه من عزل نفسه، ثم يشهد.

(أو) شهادته (لشريكه فيما هو شريكٌ فيه) قال في «المبدع»: لا نعلم فيه خلافاً؛ لأنَّهما، وكذا مضاربٌ بمال المضاربة، انتهى^(٢)؛ لأنها شهادة لنفسه.

(١) سقط من «ف»: «أو لموكله».

(٢) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١٠/ ٢٤٧).

أَوْ لِمُسْتَأْجَرِهِ^(١) بِمَا اسْتَأْجَرَهُ فِيهِ، أَوْ لِمَنْ فِي حَجَرِهِ، أَوْ غَرِيمٍ بِمَالٍ لِمُفْلِسٍ بَعْدَ حَجَرٍ، أَوْ أَحَدِ الشَّفِيعَيْنِ بَعْفُو الْآخَرِ عَنْ شُفْعَتِهِ، أَوْ مَنْ لَهُ كَلَامٌ أَوْ اسْتِحْقَاقٌ وَإِنْ قَلَّ فِي رِبَاطٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ بِمَصْلَحَةٍ لَهَا.

قَالَ الشَّيْخُ: وَلَا شَهَادَةُ دِيْوَانِ الْأَمْوَالِ السُّلْطَانِيَّةِ عَلَى الْخُصُومِ، . .

(أَوْ) شهادته (لمستأجره بما استأجره فيه) نصًّا^(٢)، كَمَنْ نُوِزَعَ فِي ثَوْبٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، لَخِيَاطَتِهِ أَوْ صَبْغِهِ أَوْ قَصْرِهِ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَجِيرِ بِهِ لِمُسْتَأْجَرِهِ؛ لِلتَّهْمَةِ.

(أَوْ) شهادة وليٍّ صغيرٍ أو مجنونٍ أو سفیهٍ (لِمَنْ فِي حَجَرِهِ)؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةُ بِشَيْءٍ هُوَ خَصْمٌ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ يَأْكُلُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ، فَهُوَ مَتَّهَمٌ. (أَوْ) شهادة غَرِيمٍ بِمَالٍ لِمُفْلِسٍ بَعْدَ حَجَرٍ) أَوْ مَوْتٍ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ غَرَمَائِهِ بِمَالِهِ بِذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ شَهِدَ لِنَفْسِهِ.

(أَوْ) شهادة (أَحَدِ الشَّفِيعَيْنِ بَعْفُو الْآخَرِ عَنْ شُفْعَتِهِ)؛ لِاتِّهَامِهِ بِأَخْذِ الشَّقْصِ كُلِّهِ بِالشُّفْعَةِ.

(أَوْ) شهادة (مَنْ لَهُ كَلَامٌ أَوْ اسْتِحْقَاقٌ وَإِنْ قَلَّ) الاسْتِحْقَاقُ (فِي رِبَاطٍ أَوْ مَدْرَسَةٍ) أَوْ مَسْجِدٍ (بِمَصْلَحَةٍ لَهَا).

(قَالَ الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ: (وَلَا شَهَادَةُ) عَمَّالِ (دِيْوَانِ الْأَمْوَالِ السُّلْطَانِيَّةِ عَلَى الْخُصُومِ)^(٣)؛ لِأَنَّهُمْ وُكَلَاءُ أَوْ وُلَاةٌ.

(١) فِي «ف»: «لِمُسْتَأْجَرٍ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) نَقَلَهُ ابْنُ مَفْلَحٍ فِي «الْفُرُوعِ» (٦/ ٥٠٠).

وَلَوْ شَهِدَا بِطَلَاقِ أَمْتِهِمَا، أَوْ بَعْزَلٍ^(١) وَكَيْلٍ زَوْجَهَا فِي طَلَاقٍ؛ لَمْ تُقْبَلْ،
وَتُقْبَلُ لِمُورَّثِهِ فِي مَرَضِهِ بِدَيْنٍ، وَإِنْ حُكِمَ بِهَا ثُمَّ مَاتَ فَوَرَّثَهُ، لَمْ يَتَغَيَّرِ
الْحُكْمُ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَدْفَعَ بِهَا ضَرَرًا عَنْ نَفْسِهِ؛ كَالْعَاقِلَةِ بِجَرْحِ شُهُودِ قَتْلِ^(٢)
الْخَطَا، وَالْغُرَمَاءِ بِجَرْحِ شُهُودِ دَيْنٍ عَلَى مُفْلِسٍ،

(ولو شهدا؛ أي: العدْلَانِ (بطلاقِ أَمْتِهِمَا) المَرْوَجَةِ، أو شهدا (بعزلٍ وكيلٍ
زوجها في طلاقٍ) لها، (لم تُقبَلْ) شهادتهما؛ للتهمة، (وتُقبَلُ) شهادة وارثٍ (لمُورثته
في مرضه) ولو مرض الموتِ المخوف، وحال جرحه (بدَيْنٍ)؛ لأنه لا حقَّ له في
ماله حينَ الشهادة، وإنَّما يحتملُ أن يتجدَّدَ له حقٌّ، وذلك لا يمنعُ قبولَ الشهادة
كشهادته لامرأةٍ يحتملُ أن يتزوَّجها، أو غريمٍ له بمالٍ يحتملُ أن يوفيه منه، وإنَّما
المانعُ ما يحصلُ به نفعُ حالِ أداءِ الشهادة.

(وإن حُكِمَ بها)؛ أي: بشهادة الوارثِ لمُورثته ولو في مرضه بدَيْنٍ (ثمَّ مات)
المشهودُ له (فَوَرَّثَهُ) الشاهدُ، (لم يتغَيَّرِ الحكمُ)؛ لأنه لم يطرأ عليه ما يفسدُه.

(الثالثُ) من الموانع: (أن يدفعَ بها)؛ أي: الشهادة (ضرراً عن نفسه
ك) شهادة (العَاقِلَةِ بِجَرْحِ شُهُودِ قَتْلِ الْخَطَا) أو شبه العَمْدِ؛ لأنهم متَّهَمُونَ فِي دَفْعِ
الدَّيَّةِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ، ولو كان الشاهدُ فقيراً أو بعيداً؛ لجواز أن يُوسَرَ أو يموتَ مَنْ هو
أقربُ منه، (و) كشهادة (الْغُرَمَاءِ بِجَرْحِ شُهُودِ دَيْنٍ عَلَى مُفْلِسٍ) أو ميتٍ تضيقُ تركتهُ
عن ديونهم؛ لما فيه من توفيرِ المالِ عليهم، وكشهادة الوليِّ بِجَرْحِ شَاهِدٍ عَلَى

(١) في «ف»: «بعدم عزل».

(٢) سقط من «ح».

وَكُلُّ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ، لَا تُقْبَلُ إِذَا شَهِدَ بِجَرَحِ شَاهِدٍ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ: الْعَدَاوَةُ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، بِخِلَافِ شَهَادَةِ مُسْلِمٍ عَلَى كَافِرٍ، وَسُنِّيٍّ عَلَى مُبْتَدِعٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَوْرُوثَةً أَوْ مُكْتَسَبَةً كَفَرَحِهِ بِمَسَاءَتِهِ، أَوْ غَمِّهِ بِفَرَحِهِ، وَطَلَبِهِ لَهُ الشَّرَّ؛ فَلَا تُقْبَلُ عَلَى عَدُوِّهِ إِلَّا فِي عَقْدِ نِكَاحٍ، فَتَلْغُو مِنْ مَقْدُوفٍ عَلَى قَازِفِهِ، وَمَقْطُوعٍ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى.....

مَحْجُورِهِ، وَالشَّرِيكَ بِجَرَحِ شَاهِدٍ عَلَى شَرِيكِهِ فِيمَا هُوَ شَرِيكَ فِيهِ.

وَكُلُّ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ لَا تُقْبَلُ إِذَا شَهِدَ بِجَرَحِ شَاهِدٍ عَلَيْهِ) كَسِيدٍ يَشْهَدُ بِجَرَحِ شَاهِدٍ عَلَى قَنِّهِ أَوْ مُكَاتِبِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ بِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ.

قال الزهري: مضت السنة في الإسلام أن لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين^(١)، وهو المتهم.

وعن طلحة بن عبدالله بن عوف: قضى^(٢) رسول الله ﷺ أن لا شهادة لخصم ولا ظنين^(٣).

(الرابع) من الموانع: (العداوة لغير الله تعالى، بخلاف شهادة مسلم على كافر، وسُنِّيٍّ عَلَى مُبْتَدِعٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَوْرُوثَةً أَوْ مُكْتَسَبَةً كَفَرَحِهِ بِمَسَاءَتِهِ، أَوْ غَمِّهِ بِفَرَحِهِ، وَطَلَبِهِ لَهُ الشَّرَّ، فَلَا تُقْبَلُ) شهادة إنسان (على عَدُوِّهِ إِلَّا فِي عَقْدِ نِكَاحٍ)، وَتَقْدَمُ.

(فتلغو) الشهادة (من مَقْدُوفٍ عَلَى قَازِفِهِ، وَ) من (مَقْطُوعٍ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ عَلَى

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢٠٢).

(٢) في «ق»: «وقضى».

(٣) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢٠٤).

قَاطِعِهِ، إِلَّا إِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ عَرَضُوا لَنَا، وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَى غَيْرِنَا، وَمِنْ زَوْجٍ فِي زِنَا، بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهَا فِي غَيْرِهِ، وَكُلُّ مَنْ لَا تُقْبَلُ لَهُ تُقْبَلُ عَلَيْهِ.

الخَامِسُ: الْعَصَبِيَّةُ، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عَرَفَ بِهَا، وَبِالإِفْرَاطِ فِي الْحَمِيَّةِ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ رُبَّةَ الْعَدَاوَةِ، وَفِي حَدِيثٍ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْعَصَبِيَّةُ؟ قَالَ: أَنْ تُعَيِّنَ قَوْمَكَ عَلَى الظُّلْمِ».

قَاطِعِهِ، فَلَا تُقْبَلُ إِنْ شَهِدُوا أَنَّ هَؤُلَاءِ قَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَيْنَا أَوْ عَلَى الْقَافِلَةِ بَلْ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَسْأَلَ هَلْ قَطَعُوهَا عَلَيْكُمْ مَعَهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْحَثُ عَمَّا شَهِدَتْ بِهِ الشُّهُودُ (إِلَّا إِنْ شَهِدُوا أَنَّهُمْ عَرَضُوا لَنَا، وَقَطَعُوا الطَّرِيقَ عَلَى غَيْرِنَا)، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ، قَدَّمَهُ فِي «الْفُصُولِ».

فَإِنْ كَانَتِ الْعَدَاوَةُ لِلَّهِ تَعَالَى، لَمْ تَمْنَعْ، فَيُقْبَلُ الْمُسْلِمُ عَلَى الْكَافِرِ، وَالْمُحِقُّ مِنْ أَهْلِ السِّنَّةِ عَلَى الْبِدْعِيِّ؛ لِأَنَّ الدِّينَ يَمْنَعُهُ مِنْ ارْتِكَابِ مُحْظُورٍ فِي دِينِهِ.

(و) تَلْغُو الشَّهَادَةُ (مِنْ زَوْجٍ) إِذَا شَهِدَ عَلَى امْرَأَتِهِ (فِي زِنَا)؛ لِأَنَّهُ يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بَعْدَاوَتَهُ لَهَا؛ لِإِفْسَادِهَا فِرَاشَهُ، (بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ عَلَيْهَا فِي قَتْلِ وَغَيْرِهِ) كَسَرِقَةٍ وَقَرْضٍ؛ لِانْتِفَاءِ الْمَانِعِ.

(وَكُلُّ مَنْ) قَلْنَا: (لَا تُقْبَلُ) شَهَادَتُهُ (عَلَيْهِ) كَعَدْوِهِ وَمَقْذُوفَتِهِ وَقَاطِعِ طَرِيقِهِ، فَإِنَّهَا (تُقْبَلُ لَهُ)؛ لِأَنَّهُ لَا تَهْمَةَ فِيهَا.

(الخَامِسُ) مِنَ الْمَوَانِعِ: (الْعَصَبِيَّةُ)، فَلَا شَهَادَةَ لِمَنْ عَرَفَ بِهَا وَبِالإِفْرَاطِ فِي الْحَمِيَّةِ) كَتَعَصُّبِ قَبِيلَةٍ عَلَى قَبِيلَةٍ، (وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ رُبَّةَ الْعَدَاوَةِ، وَفِي حَدِيثٍ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْعَصَبِيَّةُ؟ قَالَ: «أَنْ تُعَيِّنَ قَوْمَكَ عَلَى الظُّلْمِ»^(١)).

(١) رواه أبو داود (٥١١٩) من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه.

وَأَدْخَلَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ الْفُقَهَاءَ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَأَخْرَجَهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ وَغَيْرُهُ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(١): اعْتَبَرْتُ الْأَخْلَاقَ فَإِذَا أَشَدُّهَا وَبَالًا الْحَسَدُ، وَفِي الْحَدِيثِ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْجُو مِنْهُنَّ أَحَدٌ: الْحَسَدُ وَالظَّنُّ وَالطَّيْرَةُ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ بِالْمَخْرَجِ مِنْ ذَلِكَ، إِذَا حَسَدْتَ فَلَا تَبْغِ، وَإِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تُحَقِّقْ، وَإِذَا تَطَيَّرْتَ فَامْضِ».

السَّادِسُ: الْحَرَصُ عَلَى أَدَائِهَا قَبْلَ اسْتِشْهَادِ مَنْ يَعْلَمُ بِهَا، قَبْلَ الدَّعْوَى أَوْ بَعْدَهَا، إِلَّا فِي نَحْوِ عِتْقٍ وَطَلَاقٍ، وَمَنْ

(وَأَدْخَلَ الْقَاضِي) أَبُو يَعْلَى (وغيره) من الأصحاب (الفقهاء في أهل الأهواء، وأخرجهم ابن عَقِيلٍ وغيره، وهو المعروف) من مذهب الإمام أحمد؛ إذ ديانتهم تمنعهم من ارتكاب ما لا ينبغي.

(قال ابن عَقِيلٍ: اعتبرت الأخلاق) كلها، (فإذا أشدّها) على المرء (وبالاً الحسد، وفي الحديث: «ثلاثة لا ينجو منهنَّ أحدٌ: الحسد والظنُّ والطيرة، وسأحدثكم بالمخرج من ذلك، إذا حسدت فلا تبغ، وإذا ظننت فلا تحقّق، وإذا تطيَّرت فامضِ»^(٢)).

(السادس) من الموانع: (الحرص على أدائها قبل استشهاد من يعلم بها)، فإن لم يعلم مشهود له بها، لم يقدح، وتقدّم (قبل الدَّعْوَى أو بعدها)، فتردُّ، وهل يصير مجروحاً بذلك؟ يحتمل وجهين، ذكره في «الترغيب»، (إلا في نحو عتق وطلاق) كظهار؛ لعدم اشتراط تقدّم الدَّعْوَى فيها على الشهادة، (ومن) كان مُفْرِطاً

(١) سقط من «ف»: «وغيره . . . عقيل».

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١١٧٢) عن إسماعيل بن أمية.

حَلَفَ مَعَ شَهَادَتِهِ، لَمْ تُرَدَّ.

السَّابِعُ: أَنْ تُرَدَّ لِفَسْقِهِ، ثُمَّ يَتُوبَ وَيُعِيدَهَا، فَلَا تُقْبَلُ؛ لِلتُّهْمَةِ^(١)، وَلَوْ لَمْ يُؤَدِّهَا حَتَّى تَابَ^(٢)، قُبِلَتْ، وَلَوْ شَهِدَ كَافِرٌ أَوْ غَيْرُ مُكَلَّفٍ أَوْ أَخْرَسٌ، فَزَالَ ذَلِكَ وَأَعَادُوهَا، قُبِلَتْ، لَا إِنْ شَهِدَ لِمُورِّثِهِ بِجَرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ أَوْ لِمُكَاتِبِهِ، وَيَتَّجُهُ: أَوْ عَكْسُهُ.....

في الحميّة متعصّباً، فشهِد^(٣) و(حلف مع شهادته، لم تُردّ) شهادته في ظاهر كلامهم، قاله في «الفروع»^(٤).

(السابع) من الموانع: (أَنْ تُرَدَّ) شهادته (لفسقه، ثمّ يتوب، ويعيدها، فلا تُقبلُ؛ للتُّهْمَةِ) في أنّه إنّما تاب لتُقبلَ شهادته، ولإزالة العار الذي لحقه برُدّها، ولأنّ رَدّه لفسقه حكمٌ، فلا يُنْقَضُ بقبوله، (ولو لم يؤدّها)؛ أي: الشهادة من تحمّلها فاسقاً (حتى تَابَ، قُبِلَتْ)؛ لأنّ العدالة ليست شرطاً للتحمّل ولا تُهْمَةٌ.

(ولو شهد كافرٌ، أو غيرُ مُكَلَّفٍ، أو أخرسٌ، فزال ذلك) المانع بأنْ أسلمَ الكافرُ، أو كَلَّفَ غيرُ مُكَلَّفٍ، أو نطقَ الأخرسُ (وأعادوها)؛ أي: الشهادة (قُبِلَتْ)؛ لأنّ رَدّها لهذه الموانع لا غَضاضَةٌ فيه، فلا تُهْمَةٌ، بخلاف رَدّها للفسق، (لا إِنْ شَهِدَ لِمُورِّثِهِ بِجَرْحٍ قَبْلَ بُرْئِهِ) فَرُدَّتْ، (أو) شَهِدَ (لِمُكَاتِبِهِ) بشيءٍ، فَرُدَّتْ. (ويَتَّجُهُ: أَوْ عَكْسُهُ) بأنْ شَهِدَ الْمُكَاتِبُ لسيِّده شيءٍ فَرُدَّتْ شهادته،

(١) في «ف»: «لتهمة».

(٢) في «ح»: «تأت».

(٣) في «ق» زيادة: «به».

(٤) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٥٠٣).

أَوْ بَعْفُو شَرِيكِهِ فِي شُفْعَةٍ فَرُدَّتْ، أَوْ رُدَّتْ لِدَفْعِ ضَرَرٍ، أَوْ جَلَبِ نَفْعٍ أَوْ عَدَاوَةٍ، فَبَرِيءٌ مُورَثُهُ، وَعَتَقَ مُكَاتِبُهُ، وَعَفَا الشَّاهِدُ عَنْ شُفْعَتِهِ، وَزَالَ الْمَانِعُ ثُمَّ أَعَادُوهَا، فَلَا تُقْبَلُ، وَمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ مَنْ^(١) تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ وَأَجْنَبِيٌّ رُدَّتْ^(٢)؛ لَأَنَّهَا لَا تَتَّبَعُ فِي نَفْسِهَا.

وهو متجه^(٣).

(أو) شهد شريك (بعفو شريكه في شُفْعَةٍ) عن الشُّفْعَةِ (فَرُدَّتْ) شهادته، (أو) رُدَّتْ) شهادته (لِدَفْعِ ضَرَرٍ) عنه، (أو جَلَبِ نَفْعٍ) له، (أو لعداوةٍ، فَبَرِيءٌ مُورَثُهُ) من جَرَحِهِ (وَعَتَقَ مُكَاتِبُهُ، وَعَفَا الشَّاهِدُ^(٤) عن شُفْعَتِهِ، وَزَالَ الْمَانِعُ) من دَفْعِ ضَرَرٍ وَجَلَبِ نَفْعٍ وَعَدَاوَةٍ؛ (ثُمَّ أَعَادُوهَا، فَلَا تُقْبَلُ)؛ لَأَنَّ رَدَّهَا كَانَ بِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ، فَلَا يُنْقَضُ بِاجْتِهَادِ الثَّانِي، وَلِأَنَّهَا رُدَّتْ لِلتَّهْمَةِ كَالرَّدِّ لِلْفُسْقِ.

(وَمَنْ شَهِدَ بِحَقِّ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ) كَأَبِيهِ (وَأَجْنَبِيٍّ، رُدَّتْ)، نَصًّا؛ (لِأَنَّهَا)؛ أَي: الشَّهَادَةَ (لَا تَتَّبَعُ فِي نَفْسِهَا)، قَالَ الْبَهَوِيُّ: قُلْتُ: وَقِيَاسُهُ لَوْ حَكَمَ لَهُ وَلِأَجْنَبِيٍّ^(٥).

* * *

(١) سقط من «ح».

(٢) سقط من «ف».

(٣) أقول: هو صريح في كلامهم، انتهى.

(٤) في «ط»: «الشافع».

(٥) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٥٩٩).

بَابُ أَقْسَامِ الْمَشْهُودِ بِهِ

وَهِيَ سَبْعَةٌ: أَحَدُهَا: الزَّنا وَاللَّوْاطُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ
يَشْهَدُونَ بِهِ، أَوْ أَنَّهُ أَقَرَّ بِهِ أَرْبَعًا،

(بَابُ أَقْسَامِ الْمَشْهُودِ بِهِ)

من حيثُ عددُ شهوده؛ لاختلاف عددِ الشهود باختلاف المشهود به .

(وهي)؛ أي: أقسامه (سبعة) بالاستقراء:

(أحدها: الزَّنا واللَّوْاطُ) وموجبُ حدِّه؛ أي: كلُّ واحدٍ من الزَّنا واللَّوْاطِ،
(فلا بدَّ) في ثبوته^(١) (من أربعة رجالٍ يشهدون به)؛ أي: الزَّنا أو اللَّوْاطِ، (أو)
يشهدون بـ (أنه)؛ أي: المشهود عليه بذلك (أقرَّ به أربعا)؛ لقوله تعالى: ﴿لَوْلَا
جَاءُوعُهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]،
وقوله ﷺ لهلال بن أمية: «أربعة شهداء، وإلاَّ حدٌّ في ظهرك»^(٢).

واعتبارُ الأربعة في الإقرار به؛ لأنه إثباتٌ له، فاعتبروا فيه كشهود الفعل،
لكن لو شهد الأربعة عليه بالإقرار به فلم يُصدَّقْهم دون أربع، لم يُقَمَّ عليه الحدُّ،
وتقدَّم في حدِّ الزَّنا.

(١) سقط من «ق»: «في ثبوته».

(٢) رواه النسائي (٣٤٦٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

فَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ أَعْجَمِيًّا، تَرَجَّمَ أَرْبَعَةً، لَا اثْنَانِ، خِلَافًا لَهُ^(١).
 الثَّانِي: إِذَا ادَّعَى فَقْرًا مِّنْ عُرْفٍ بَغْنَى، فَلَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ.
 الثَّالِثُ: الْقَوْدُ، وَالْإِعْسَارُ، وَوَطْءٌ يُوجِبُ التَّعْزِيرَ، وَبَقِيَّةُ الْحُدُودِ،
 فَلَا بُدَّ مِنْ رَجُلَيْنِ،

(فَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ) بِالزُّنَا أَوْ اللَّوَاطِ (أَعْجَمِيًّا تَرَجَّمَ أَرْبَعَةً لَا اثْنَانِ) كَذَا وَجَدَ فِي
 عِدَّةٍ نُسَخٍ؛ لَمَا تَقَدَّمَ فِي طَرِيقِ الْحُكْمِ وَصَفَتِهِ: أَنَّ التَّرْجُمَةَ كَالشَّهَادَةِ، فَلَا بُدَّ هُنَا مِنْ
 أَرْبَعَةٍ، (خِلَافًا لَهُ)؛ أَي: لِصَاحِبِ «الْإِقْنَاعِ» بِقَوْلِهِ: فَإِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِمَا أَعْجَمِيًّا،
 قُبِلَ فِيهِ تَرْجُمَانَانِ^(٢)، وَكَأَنَّهُ مَشَى عَلَى مَا قَدَّمَهُ صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ»، وَفِي بَعْضِ
 النُّسخِ كـ «الْإِقْنَاعِ».

الْقِسْمُ (الثَّانِي): إِذَا ادَّعَى فَقْرًا مِّنْ عُرْفٍ بَغْنَى؛ لِيَأْخُذَ مِنْ نَحْوِ زَكَاةٍ (فَلَا بُدَّ
 مِنْ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ) يَشْهَدُونَ؛ لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ: «حَتَّى يَشْهَدَ ثَلَاثَةٌ مِنْ ذَوِي الْحِجْبَى مِنْ
 قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَّةٌ»^(٣).

الْقِسْمُ (الثَّالِثُ): مَا يُوْجِبُ (الْقَوْدَ، وَالْإِعْسَارَ، وَوَطْءٌ يُوجِبُ التَّعْزِيرَ) كَوَطْءِ
 أَمَةٍ مُشْرَكَةٍ وَبَهِيمَةٍ، وَيَدْخُلُ فِيهِ وَطْءُ أَمَتِهِ فِي حَيْضٍ أَوْ إِحْرَامٍ أَوْ صَوْمٍ، وَأَمَّا وَطْءُ
 الرَّجُلِ زَوْجَتِهِ أَوْ أَمَتِهِ الْمُبَاحَةَ إِذَا احْتِيجَ إِلَى إِثْبَاتِهِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ كَذَلِكَ؛ أَي:
 يَثْبُتُ بَرَجُلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوجِبُ حَدًّا، وَلَيْسَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِهِ النِّسَاءُ غَالِبًا، قَالَ ابْنُ
 نَصْرِ اللَّهِ فِي «حَوَاشِي الْفُرُوعِ».

(وَبَقِيَّةُ الْحُدُودِ) كَحَدِّ قَذْفٍ وَشُرْبٍ وَسَرِقَةٍ، (فَلَا بُدَّ مِنْ رَجُلَيْنِ)؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاطُ

(١) فِي «ف»: «قَبْلَ فِيهِ تَرْجُمَانَانِ» بَدَلَ «تَرْجَمَ أَرْبَعَةً، لَا اثْنَانِ، خِلَافًا لَهُ».

(٢) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعُ» لِلْحِجَاوِيِّ (٤/٥١٦).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٤٤)، مِنْ حَدِيثِ قُبَيْصَةَ بْنِ مَخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَيُثْبِتُ قَوْدٌ وَقَذْفٌ وَشُرْبٌ بِإِقْرَارٍ مَرَّةً.

الرَّابِعُ: مَا لَيْسَ بِعُقُوبَةٍ وَلَا مَالٍ، وَيَطْلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غَالِبًا؛ كِنِكَاحٍ، وَرَجْعَةٍ، وَخُلْعٍ، وَطَلَاقٍ، وَوُجُودِ شَرْطِهِ، وَنَسَبٍ، وَوَلَاءٍ، وَتَعْدِيلٍ وَتَجْرِيحٍ، وَإِحْصَانٍ، وَكَذَا تَوَكِيلٌ وَإِصْأءٌ فِي غَيْرِ مَالٍ، فَكَالَّذِي قَبْلَهُ.

الخَامِسُ: الْمَالُ وَمَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ؛ كَقَرْضٍ، وَرَهْنٍ، وَوَدِيعَةٍ، وَغَصْبٍ، وَإِجَارَةٍ، وَشِرْكَةٍ، وَحَوَالَةٍ، وَصُلْحٍ، وَهَبَةٍ^(١)، وَعِتْقٍ، وَكِتَابَةٍ، وَتَدْبِيرٍ، وَمَهْرٍ، وَتَسْمِيَةٍ، وَرِقٍّ مَجْهُولٍ، وَعَارِيَةٍ، وَشُفْعَةٍ، وَإِتْلَافٍ مَالٍ، وَضَمَانِهِ،

فيه، ويسقط بالشبهة، فلم تقبل فيه شهادة النساء؛ لنقصهن، (ويثبت قودٌ وقذفٌ وشُرْبٌ بإقرارٍ مَرَّةً)، وتقدم، بخلاف زناً أو سرقة أو قطع طريق.

القسم (الرابع): ما ليس بعقوبة ولا مالٍ، ويطلع عليه الرجال غالباً كِنِكَاحٍ وَرَجْعَةٍ وَخُلْعٍ وَطَلَاقٍ وَوُجُودِ شَرْطِهِ؛ أي: الطلاق ككون المطلق زوجاً مُمَيَّزاً يعقله، (ونسبٍ وولاءٍ وتعديلٍ وتجريحٍ وإحصانٍ، وكذا توكيلٍ وإصْأءٍ في غير مالٍ، فكالذي قبله)؛ أي: لا بدَّ فيه من رجلين؛ لأنَّه يطلع عليه الرجال غالباً، ولا يقصد به المال، فلا مدخل للنساء فيه كالقصاص.

القسم (الخامس): المالُ وما يُقْصَدُ به المالُ كَقَرْضٍ، وَرَهْنٍ، وَوَدِيعَةٍ، وَغَصْبٍ، وَإِجَارَةٍ، وَشِرْكَةٍ، وَحَوَالَةٍ، وَصُلْحٍ، وَهَبَةٍ، وَعِتْقٍ، وَكِتَابَةٍ، وَتَدْبِيرٍ، وَمَهْرٍ، وَتَسْمِيَةٍ، وَرِقٍّ مَجْهُولٍ، وَعَارِيَةٍ، وَشُفْعَةٍ، وَإِتْلَافٍ مَالٍ، وَضَمَانِهِ،

(١) في «ف»: «وهبة وصلح» بدل «وصلح وهبة».

وَتَوَكِيلٍ، وَإِصَاءٍ فِيهِ، وَوَصِيَّةٍ بِهِ لِمُعَيَّنٍ، وَوَقْفٍ عَلَيْهِ، وَبَيْعٍ وَأَجَلِهِ
وَحِيَارِهِ، وَجِنَايَةٍ خَطَأً أَوْ عَمْدًا لَا تُوجِبُ قَوْدًا بِحَالٍ، أَوْ تُوجِبُ مَالًا
وَفِي بَعْضِهَا قَوْدٌ كَمَا مُمُومَةٍ وَهَاشِمَةٍ وَمَنْقَلَةٍ، لَهُ قَوْدٌ مُوضِحَةٌ فِي ذَلِكَ،
وَفَسْخُ عَقْدٍ مُعَاوَضَةٍ، وَدَعْوَى قَتْلِ كَافِرٍ لِأَخْذِ سَلْبِهِ، وَدَعْوَى أُسِيرٍ^(١)
تَقَدَّمَ إِسْلَامُهُ لِمَنْعِ رِقِّهِ؛ فَيَثْبُتُ بِرَجُلَيْنِ، وَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، وَبِرَجُلٍ
وَيَمِينٍ مُدَّعٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى،

وتوكيل) فيه، (وإيصاء فيه ووصية به لمعين، ووقف عليه، وبيع، وأجله، وخياره،
وجناية خطأ أو عمداً لا تُوجب قوداً بحال) كجائفة، (أو) جنابة (تُوجب مالا،
وفي بعضها قود كأمومة وهاشمة ومنقلة، له قودٌ مُوضِحَةٌ في ذلك) وأخذُ تفاوتِ
الدَّيَّةِ، (و) ك (فَسْخُ عَقْدٍ مُعَاوَضَةٍ) كبيع وإجارة، لا عقد نكاح، (و) ك (دَعْوَى
قَتْلِ كَافِرٍ لِأَخْذِ سَلْبِهِ)، (و) ك (دَعْوَى^(٢) أُسِيرٍ تَقَدَّمَ إِسْلَامُهُ لِمَنْعِ رِقِّهِ، فَيَثْبُتُ)
المالُ في مأمومة وهاشمة ومنقلة، لا قودٌ المُوضِحَةُ، وكذا كلُّ ما يُقصدُ به المالُ
(برجلين ورجل وامرأتين)؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾
[البقرة: ٢٨٢]، وسياقُ الآية في الدَّيْنِ، وألحقَ به سائرُ الأموال؛ لانحلالِ رتبةِ
المالِ عن غيره من المشهود به؛ لأنه يدخله البدلُ والإباحةُ، وتكثرُ فيه المعاملةُ،
ويطَّلَعُ عليه الرجالُ والنساءُ، فوسَّعَ الشرعُ بابَ ثبوتهِ.

(و) يثبتُ ذلك (برجلٍ ويمينٍ مُدَّعٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى)؛
لحديث ابن عباسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، رَوَاهُ أَحْمَدُ

(١) في «ف» زيادة: «مسلم».

(٢) في «ق» زيادة: «أجير أو».

والترمذي وابن ماجه^(١).

ولأحمد في رواية: «إنَّما ذلك في الأموال»^(٢).

ورواه أيضاً عن جابر مرفوعاً^(٣)، وهذا الحديث يُروى عن ثمانية من الصحابة، عن علي^(٤) وابن عباس^(٥) وأبي هريرة^(٦) وجابر^(٧) وعبدالله بن عمرو^(٨)، وأبي^(٩)، وزيد بن ثابت^(١٠) وسعد بن عباد^(١١)، وعن عمار بن حزم^(١٢)، وقضى به علي بالعراق، رواه أحمد والدارقطني^(١٣).

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ٢٤٨)، وابن ماجه (٢٣٧٠). ورواه الترمذي (١٣٤٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه أحمد في مسنده (١/ ٣٢٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (٣/ ٣٠٥).

(٤) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٧٠)، وأورده الترمذي كما في «العلل الكبير» بترتيب أبي طالب القاضي (ص: ٢٠٢) من طريق جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه، وقال: سألت محمداً - يعني: ابن إسماعيل البخاري - عن هذا فقلت: أي الروايات أصح؟ فقال: أصحها حديث جعفر بن محمد، عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم . . . مرسلًا.

(٥) رواه مسلم (١٧١٢).

(٦) رواه أبو داود (٣٦١٠)، والترمذي (١٣٤٣).

(٧) رواه الترمذي (١٣٤٤).

(٨) في «ج، ق»: «عمر»، والمثبت من «السنن الكبرى» للبيهقي (١٠/ ١٧٢).

(٩) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٧٣).

(١٠) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٧٢).

(١١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٧١).

(١٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٠٠٩/ ٣٧ - طبعة مؤسسة الرسالة).

(١٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٠٥)، والدارقطني في «سننه» (٤/ ٢١٢).

لَا امْرَأَتَيْنِ وَيَمِينٍ، وَيَحِبُّ تَقْدِيمُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْيَمِينِ وَلَوْ نَكَلَ عَنْهُ مَنْ
أَقَامَ شَاهِدًا؛ حَلَفَ مُدَّعَى عَلَيْهِ، وَسَقَطَ الْحَقُّ، فَإِنْ نَكَلَ حُكْمَ عَلَيْهِ، وَلَوْ
كَانَ لَجْمَاعَةٍ حَقٌّ بِشَاهِدٍ، فَأَقَامُوهُ، فَمَنْ حَلَفَ أَخَذَ نَصِيئَهُ، وَلَا يُشَارِكُهُ
مَنْ لَمْ يَحْلِفْ، وَلَا تَحْلِفُ وَرَثَةُ نَاكِلٍ.

ولأنَّ المدَّعيَ هنا قوَى جانبُه بالشاهد، وظهَرَ صدقُه، أشبهَ صاحبَ اليدِ
والمُنكرِ؛ لقوةِ جانبه.

و(لا) يثبتُ المالُ ونحوُه بشهادةِ (امرأتينِ ويمينٍ)؛ لأنَّ النساءَ لا تُقبلُ
شهادتهنَّ في ذلك منفرداتٍ، وكذلك لو شهدَ أربعُ نسوةٍ، لم يُقبلنَّ.

(ويجبُ تقديمُ الشهادةِ)؛ أي: شهادةِ الرجلِ الواحدِ (على اليمينِ)؛ لأنَّه
لا يقوَى جانبُه إلَّا بشهادته، ولا يُشترطُ قولُ مُدَّعٍ في حَلْفِهِ: وإنَّ شاهدي صادقٌ في
شهادته، كما لو كان مع الشاهد غيره، وظاهرُ كلامه كغيره أنَّ الكفالةَ بالبدنِ والإيصاءَ
والوقفَ على غير معيَّن لا يثبتُ إلا برجلينِ.

(ولو نَكَلَ عنه)؛ أي: اليمينِ (مَنْ أقامَ شاهداً، حُلِّفَ مُدَّعَى عَلَيْهِ وَسَقَطَ
الحقُّ)؛ أي: انقطعتِ الخصومةُ، (فإنَّ نَكَلَ) مُدَّعَى عَلَيْهِ عن اليمينِ، (حُكِّمَ عَلَيْهِ)
بالنُّكولِ، نصًّا؛ لما تقدَّمَ عن عثمانَ، ولا تردُّ اليمينُ على المدَّعي؛ لأنَّها كانت في
جنبته، وقد أسقطها بنُّكوله عنها، فصارت في جنبه غيره، فلم تعدْ إليه كالمُدَّعي
عليه إذا نَكَلَ عنها.

(ولو كان لَجْمَاعَةٍ حَقٌّ) ماليٍّ (بشاهدٍ، فأقاموه) به، (فمَنْ حَلَفَ أَخَذَ نَصِيئَهُ)؛
لكمالِ النَّصابِ من جهته، (ولا يُشَارِكُهُ) فيما أخذه (مَنْ لم يَحْلِفْ)؛ لأنَّه لا يجبُ
له شيءٌ قبلَ حَلْفِهِ.

(ولا تَحْلِفُ وَرَثَةُ نَاكِلٍ) عن يمينٍ بعدَ إقامته شاهداً به؛ لأنَّه لا حقَّ

السَّادِسُ: دَاءٌ نَحْوِ دَابَّةٍ، وَمُوضِحَةٌ، فَيُقْبَلُ قَوْلُ طَبِيبٍ وَبَيْطَارٍ وَاحِدٍ؛ لِعَدَمِ غَيْرِهِ فِي مَعْرِفَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ فَاثْنَانِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا قَدَّمَ قَوْلُ مُثَبِّتٍ.

السَّابِعُ: مَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ غَالِبًا؛ كَعُيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ؛ كَبَرَصٍ وَرَتَقٍ، وَالرَّضَاعِ وَالِاسْتِهْلَالِ وَالْبَكَارَةِ وَالْثُّيُوبَةِ وَالْحَيْضِ، وَكَذَا جِرَاحَةٌ وَغَيْرُهَا فِي نَحْوِ حَمَامٍ وَعُرْسٍ مِمَّا لَا يَحْضُرُهُ رِجَالٌ؛ فَيَكْفِي فِيهِ امْرَأَةٌ عَدْلٌ،

لوَارِثُهُ حَالِ حَيَاتِهِ، فَإِنْ مَاتَ فَلوَارِثُهُ الدَّعْوَى وَإِقَامَةُ الشَّاهِدِ، وَيَحْلِفُ مَعَهُ، وَيَأْخُذُ.

القِسْمُ (السَّادِسُ: دَاءٌ نَحْوِ دَابَّةٍ، وَمُوضِحَةٌ) ودَاءٌ بَعَيْنٍ (فَيُقْبَلُ قَوْلُ طَبِيبٍ) وَاحِدٍ (وَبَيْطَارٍ وَاحِدٍ) وَكَحَالٍ وَاحِدٍ؛ (لِعَدَمِ غَيْرِهِ فِي مَعْرِفَتِهِ)؛ أَي: الدَّاءِ، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ يُخْبِرُ بِهِ عَنْ اجْتِهَادِ كَالْقَاضِي يُخْبِرُ عَنْ حُكْمِهِ، (فَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرْ)؛ بَأَنَّ كَانَ بِالْبَلَدِ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِهِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، (ف) إِنَّهُ يُعْتَبَرُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ (اثْنَانِ)، كَسَائِرِ مَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ وَلَيْسَ بِمَالٍ.

(وَإِنْ اخْتَلَفَا) بَأَنَّ قَالَ أَحَدُهُمَا بِوُجُودِ الدَّاءِ، وَالْآخَرُ بَعْدَمِهِ، (قَدَّمَ قَوْلُ مُثَبِّتٍ)؛ لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِزِيَادَةِ عِلْمٍ لَمْ يُدْرِكْهَا النَّافِي.

القِسْمُ (السَّابِعُ: مَا لَا يَطَّلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا كَعُيُوبِ النِّسَاءِ تَحْتَ الثِّيَابِ كَبَرَصٍ) بظَهْرِ وَبَطْنِ امْرَأَةٍ (وَرَتَقٍ) وَقَرْنٍ وَعَقْلٍ وَنَحْوِهِ، (وَالرَّضَاعِ وَالِاسْتِهْلَالِ وَالْبَكَارَةِ وَالْثُّيُوبَةِ وَالْحَيْضِ، وَكَذَا جِرَاحَةٌ وَغَيْرُهَا) كَعَارِيَةٍ وَوَدِيعَةٍ وَقَرَضٍ وَنَحْوِهِ (فِي نَحْوِ حَمَامٍ وَعُرْسٍ مِمَّا لَا يَحْضُرُهُ رِجَالٌ، فَيَكْفِي فِيهِ امْرَأَةٌ عَدْلٌ)؛ لِحَدِيثِ

وَالْأَحْوَطُ اثْنَانِ، وَإِنْ شَهِدَ بِهِ رَجُلٌ فَأُولَى؛ لِكَمَالِهِ.

* * *

فَصْلٌ

وَمَنْ ادَّعَتْ إِقْرَارَ زَوْجِهَا بِأُخُوَّةٍ رَضَاعٍ فَأَنْكَرَ، لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ، وَإِنْ شَهِدَ بِقَتْلِ الْعَمْدِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ؛ لَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ، . . .

حذيفة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ وَحْدَهَا^(١)، ذكره الفقهاء في كتبهم.

وروى أبو الخطاب عن ابن عمر مرفوعاً: «يُجْزَى فِي الرِّضَاعِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ»^(٢)، ولأنَّه في معنى يَثْبُتُ بقول النساء المنفردات، فلا يُشْتَرَطُ فيه العدد كالرواية والأخبار الدِّيْنِيَّة.

(وَالْأَحْوَطُ) أَنْ يَشْهَدَ بِهِ (اثْنَانِ)؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ (وَإِنْ شَهِدَ بِهِ رَجُلٌ فَ) هُوَ (أُولَى) بالقبول من المرأة؛ (لِكَمَالِهِ)؛ أَي: لِأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ، وَكُلُّ مَا يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الْمَرْأَةِ يُقْبَلُ فِيهِ قَوْلُ الرَّجُلِ كَالرَّوَايَةِ.

(فصل)

(وَمَنْ ادَّعَتْ إِقْرَارَ زَوْجِهَا بِأُخُوَّةٍ رَضَاعٍ)؛ أَي: بِأَنَّهُ أَخُوها مِنْ رَضَاعٍ، (فَأَنْكَرَ) الزَّوْجُ الْإِقْرَارَ بِهِ، (لَمْ يُقْبَلْ فِيهِ إِلَّا رَجُلَانِ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَالُ، وَيَطْلَعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا.

(وَإِنْ شَهِدَ بِقَتْلِ الْعَمْدِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، لَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ)؛ أَي: لَا قِصَاصَ

(١) رواه الدارقطني في «سننه» (٤ / ٢٣٢).

(٢) أورده ابن قدامة في «المغني» (١٠ / ١٦١)، وعزاه لأبي الخطاب. ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٣٩٨٢).

فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ رَمَى أَخَاهُ بِسَهْمٍ عَمْدًا فَقَتَلَهُ؛ وَنَفَذَ إِلَى أَخِيهِ الْآخِرِ^(١)، فَقَتَلَهُ خَطَأً، وَأَقَامَ بِذَلِكَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ رَجُلًا وَحَلَفَ؛ ثَبَتَ قَتْلُ الْخَطَأِ فَقَطْ، وَإِنْ شَهِدُوا بِسَرِقَةٍ ثَبَتَ الْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ، وَيَغْرُمُهُ نَاكِلٌ، وَإِنْ ادَّعَى زَوْجٌ خُلْعًا، قُبِلَ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ وَيَمِينٌ^(٢) فَيُثْبِتُ الْعِوَضُ، وَتَبَيَّنُ بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ،

وَلَا دِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ يوجبُ الْقِصَاصَ، وَالْمَالُ بَدَلٌ عَنْهُ، فَإِذَا لَمْ يَثْبُتِ الْأَصْلُ لَمْ يَجِبْ بَدَلُهُ، وَإِنْ قُلْنَا: مُوجِبُهُ أَحَدُ شَيْئَيْنِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ، لَمْ يَتَعَيَّنْ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْإِخْتِيَارِ، فَلَوْ وَجِبَتِ الدِّيَّةُ بِذَلِكَ لَوَجِبَ الْمَعْيَنُ بِدُونِ إِخْتِيَارٍ.

(فَلَوْ ادَّعَى أَنَّهُ رَمَى أَخَاهُ بِسَهْمٍ عَمْدًا فَقَتَلَهُ، وَنَفَذَ السَّهْمَ إِلَى أَخِيهِ الْآخِرِ، فَقَتَلَهُ خَطَأً، وَأَقَامَ بِذَلِكَ رَجُلًا وَامْرَأَتَيْنِ، أَوْ رَجُلًا وَحَلَفَ) مَعَهُ، (ثَبَتَ قَتْلُ الْخَطَأِ فَقَطْ)؛ لِأَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْمَالِ، بِخِلَافِ الْعَمْدِ، فَإِنَّ قَتْلَهُ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ، وَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وَإِنْ شَهِدُوا)؛ أَيِ: الرَّجُلِ وَالْمَرَأَتَيْنِ (بِسَرِقَةٍ ثَبَتَ الْمَالُ)؛ لِكَمَالِ نَصَابِهِ (دُونَ الْقَطْعِ) لِلْسَّرِقَةِ؛ لِأَنَّهُ حَدٌّ، فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ، وَالسَّرِقَةُ توجبُ الْمَالَ وَالْقَطْعَ، وَقِصُورُ الْبَيِّنَةِ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا يَمْنَعُ ثُبُوتَ الْآخِرِ، (وَيَغْرُمُهُ نَاكِلٌ)؛ أَيِ: لَوْ ادَّعَى عَلَى آخَرَ بِسَرِقَةٍ مَالٍ فَأَنْكَرَ، فَالْتَمَسَ يَمِينَهُ فَنَكَلَ، غَرِمَ الْمَالُ، وَلَا قَطْعَ؛ لِأَنَّ النُّكُولَ لَا يَقْضِي بِهِ فِي غَيْرِ الْمَالِ.

(وَإِنْ ادَّعَى زَوْجٌ خُلْعًا، قُبِلَ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينُهُ)؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي الْمَالَ، (فَيُثْبِتُ الْعِوَضُ) بِذَلِكَ، (وَتَبَيَّنُ) الْمَرْأَةُ (بِمُجَرَّدِ دَعْوَاهُ) مُوَآخَذَةً لَهُ

(١) فِي «ح»: «الْآخِر».

(٢) فِي «ح»: «بِيَمِينِهِ».

وإن ادَّعته لم يُقبل فيه إلا رجلاً، ومن أقامت رجلاً وامرأتين بتزويجها بمهر؛ ثبت المهر، ومن حلف بطلاق ما سرق أو ما غصب ونحوه، فثبت فعله برجل وامرأتين، أو ويمين^(١)، ثبت المال، ولم تطلق، وإن شهد رجل وامرأتان لرجل، أو رجل وحلف معه أن فلانة أم ولد لها منه؛ قضى له بها أم ولد، ولا تثبت حرية ولدها، ولا نسبه،

بإقراره، (وإن ادَّعته)؛ أي: الخلع الزوجة، (لم يُقبل فيه إلا رجلاً)؛ لأن مقصودها الفسخ، ولا يثبت بغير رجلين.

(ومن أقامت رجلاً وامرأتين) شهدوا على رجل (بتزويجها بمهر) عيَّته، (ثبت المهر) دون النكاح؛ لأنه حق للرجل، فلا يصح إقامة البيِّنة به من قبل المرأة، ولا الدَّعوى به منها، ولا يثبت إلا برجلين.

(ومن حلف بطلاق) أو عتاق (ما سرق، أو ما غصب ونحوه) كما لو حلف بالطلاق ما باع، أو ما اشترى، أو ما وهب، أو ما قتل، (فثبت فعله) المحلوف أنه ما فعله (برجل وامرأتين، أو) برجل (ويمين، ثبت المال)؛ لكمال نصابه، (ولم تطلق) زوجته، ولم يعتق قنّه؛ لأن الطلاق ونحوه لا يثبت بذلك.

(وإن شهد رجل وامرأتان لرجل) أن فلانة أم ولد لها منه، (أو) شهد (رجل وحلف معه أن فلانة أم ولد لها منه، قضى له بها)؛ أي: الجارية (أم ولد)؛ لأنها مملوكته، له وطؤها وإجارتها وتزويجها، والملك يثبت بذلك، والاستيلاء بإقراره؛ لنفوذه في ملكه (ولا تثبت حرية ولدها ولا نسبه) من مدّع؛ لأنهما لا يثبتان إلا برجلين، فيقرُّ الولد بيد مُنكر مملوكاً له.

(١) في «ف»: «ويمينه».

وَيَتَّحُهُ اِحْتِمَالٌ : لَكِنَّه كَهْيَ^(١) .

وَلَوْ وُجِدَ عَلَى دَابَّةٍ مَكْتُوبٌ : حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، أَوْ عَلَى
أُسْكُفَّةٍ^(٢) دَارٍ أَوْ حَائِطِهَا : وَقَفٌ ، أَوْ : مَسْجِدٌ ؛ حُكْمَ بِهِ ،

وَيَتَّحُهُ) ب (احتمالٍ قويٍّ : (لكنه) ؛ أي : ولدها (كهي) ، فيعتق مع أمه ،
وهو متَّجه^(٣) .

(ولو وُجِدَ عَلَى دَابَّةٍ مَكْتُوبٌ : حَبِيسٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) حُكْمَ بِهِ ، نَصًّا ، (أو)
وُجِدَ (على أُسْكُفَّةٍ دَارٍ أَوْ حَائِطِهَا) مَكْتُوبٌ (وَقَفٌ أَوْ مَسْجِدٌ ، حُكْمَ بِهِ) ؛ أي :
حكم بأن الدار وقفٌ أو مسجدٌ بمقتضى الكتابة المذكورة ، ذكر ذلك ابن القيم في
«الطُّرُق الحَكَمِيَّة»^(٤) .

قال في «التنقيح» : نَصًّا حَيْثُ لَا مُعَارَضَ أَقْوَى مِنْهُ كَيْسِيَّةٍ^(٥) .

(١) سقط من «ح» : «لكنه كهي» .

(٢) في «ف» : «أسقف» .

(٣) أقولُ : قال في «الإقناع» و«شرحه» : ولا يحكم له بالولد ولا بحريته ؛ لأن البيئنة لا تصلح
لإثبات ذلك ، وبقي الولد في يد المنكر مملوكاً له ؛ لعدم ما يرفع يده ، انتهى . وكذلك قرر
مصنف «المنتهى» في «شرحه» .

وقال في «الإنصاف» : وهل تثبت حرية الولد ونسبه من مدَّعيه على روايتين ، إحداهما :
لا تثبت حريته ولا نسبه ، وهو المذهب ، والثانية : يثبتان ، صححه في «التصحيح» ، وجزم
به في الوجيز ، و«منتخب الآدمي» ، و«تذكرة» ابن عبدوس ، وصحَّحه في «تصحيح المحرر» ،
وقيل : يثبت نسبه فقط بدعواه ، انتهى .

قلت : ليس في كلامهم ما يدل لاحتمال المصنف ، فتوجيه شيخنا له غير ظاهر ؛ إذ هو
معارض لصريح كلامهم ، فتأمل ، انتهى .

(٤) انظر : «الطرق الحَكَمِيَّة» لابن القيم (ص : ٣٠٧ - ٣٠٨) .

(٥) انظر : «التنقيح المشيع» للمرداوي (ص : ٥٠٢) .

وَلَوْ وُجِدَ عَلَى كُتُبٍ عِلْمٌ فِي خِزَانَةٍ مُدَّةً طَوِيلَةً فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا عَمِلَ
بِالْقَرَائِنِ، وَيَتَّجِهُ: هَذَا كُلُّهُ فِيمَا لَا مَالِكَ لَهُ مَعْلُومٌ.

(ولو وُجِدَ) مكتوبٌ (على كُتُبٍ عِلْمٌ في خِزَانَةٍ مُدَّةً طَوِيلَةً) هذا وقفٌ
(فكذلك)؛ أي: يُحْكَمُ به، (وإِلَّا) تكن مدتها طويلة، أو لم تكن بخزانة (عَمِلَ
بالقرائن) فيتوقف حتى تظهر له قرينة يعمل بها.

(ويَتَّجِهُ: هذا) المذكور من قوله: (ولو وجد على دابة . . . إلى آخره) كله
ثابتٌ (فيما لا مالِك له معلوم)، فإن كان له مالِكٌ معلومٌ، حُكِمَ له به، وهو متَّجِهٌ^(١).

* * *

(١) أقول: صرح بمعناه في «شرح المنتهى» لـ (م ص)، وفصل في ذلك في شرحه على
«الإقناع»، فارجع إليه فإنه مفيد، انتهى.

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالرُّجُوعِ عَنْهَا وَأَدَائِهَا

لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ إِلَّا بِثَمَانِيَةِ شُرُوطٍ : كَوْنُهَا فِيْمَا يُقْبَلُ
فِيهِ كِتَابٌ قَاضٍ لِقَاضٍ ،

(باب الشهادة على الشهادة و) باب (الرجوع عنها)

(و) باب (أدائها) أي : الألفاظ التي تؤدى بها الشهادة

قال أبو عبيدة : أجمعت العلماء من أهل الحجاز والعراق على إمضاء الشهادة على الشهادة في الأموال^(١) ، ولدعاء الحاجة إليها ؛ لأنها وثيقة مستدامة لحفظ الأموال ؛ لما قد يطرأ على الشاهد من اخترام المنيّة ، والعجز عن الشّهادة لغيبة أو مرض أو نسيان ونحوه ممّا يوجب ضياع حقّ المشهود له ، فاستدرك ذلك بتجوير الشهادة على الشاهد ؛ لتدوم الوثيقة ، على أنّ من الحقوق ما يحتاج فيه إلى التأييد كالوقوف ، والشاهد لا يعيش أبداً .

(لا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ إِلَّا بِثَمَانِيَةِ شُرُوطٍ) لَحْصَهَا ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ مِنْ
كَلَامِ الْأَصْحَابِ :

أَحَدُهَا : (كَوْنُهَا) ؛ أَيِ : الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ (فِيْمَا) ؛ أَيِ : حَقٌّ (يُقْبَلُ فِيهِ
كِتَابٌ قَاضٍ لِقَاضٍ) وَهُوَ حَقُّ الْآدَمِيِّ ، دُونَ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى
السِّرِّ وَالذَّرْءِ بِالشُّبْهَةِ ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ فِيهَا شُبْهَةٌ ؛ لِتَطَرُّقِ احْتِمَالِ الْغَلَطِ
وَالسَّهْوِ ، وَكَذِبِ شُهُودِ الْفِرْعِ إِلَيْهَا مَعَ احْتِمَالِ ذَلِكَ فِي شُهُودِ الْأَصْلِ ، وَهَذَا احْتِمَالٌ

(١) نقله ابن قدامة في «المغني» (١٠ / ١٩٦) .

وَتَعَذَّرُ شُهُودِ الْأَصْلِ بِنَحْوِ مَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ مُخَدَّرَةٍ أَوْ غِيَةِ
مَسَافَةِ قَصْرِ، وَدَوَامُ تَعَذُّرِهِمْ إِلَى صُدُورِ الْحُكْمِ، فَمَتَى أُمَكَّنْتَ شَهَادَتُهُمْ
قَبْلَهُ، وَقَفَ عَلَى سَمَاعِهَا، وَدَوَامُ عَدَالَةِ أَصْلِ وَفَرَعٍ إِلَيْهِ، فَمَتَى حَدَثَ^(١)
مِنْ أَحَدِهِمْ مَا يَمْنَعُ قَبُولَهُ وَقَفَ،

زائد لا يوجد في شهود الأصل، ولهذا لا تقبل مع القدرة على شهود الأصل، ولأنه
لا حاجة إليها في الحد؛ لأن ستر صاحبه أولى من الشهادة عليه.

(و) الشرط الثاني: (تعذر) شهادة (شُهُودِ الْأَصْلِ بِنَحْوِ مَوْتٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ
خَوْفٍ) من سلطانٍ أو غيره، (أو) تعذر شهادة امرأة (مُخَدَّرَةٍ)؛ أي: مُلَازِمَةٍ لِلْخَدْرِ،
وهو الستر، (أو غِيَةِ مَسَافَةِ قَصْرِ)؛ لأنَّ شهادة الأصل تثبت نفس الحق، وشهادة
الفرع إنما تثبت الشهادة عليه، ولاستغناء الحاكم بسماع الأصل عن تعديل الفرع،
وسماعه من الأصل معلوم، وصدق شاهد الفرع عليه مظنون، ولا يُعَدَّلُ عن اليقين
مع إمكانه.

(و) الشرط الثالث: (دوامُ تعذُّرِهِمْ)؛ أي: شُهُودِ الْأَصْلِ (إِلَى صُدُورِ
الْحُكْمِ، فَمَتَى أُمَكَّنْتَ شَهَادَتَهُمْ)؛ أي: الْأَصُولِ (قَبْلَهُ)؛ أي: الْحُكْمِ (وَقَفَ)
الْحُكْمُ (عَلَى سَمَاعِهَا)؛ لزوال الشرط، كما لو كانوا حاضرين أصحَّاء.

(و) الشرط الرابع: (دوامُ عدالةِ شاهدِ (أَصْلِ و) شاهدِ (فرعٍ إليه)؛ أي: إلى
صدورِ الحكم، (فَمَتَى حَدَثَ مِنْ أَحَدِهِمْ) قَبْلَ الْحُكْمِ (مَا يَمْنَعُ قَبُولَهُ) مِنْ نَحْوِ فُسْقٍ
أَوْ جُنُونٍ قَبْلَ أَدَائِهَا - إِذْ طَرَأَ الْجُنُونُ بَعْدَ الْأَدَاءِ لَا يَمْنَعُ صَحَّتِهَا - (وَقَفَ) الْحُكْمُ؛
لأنَّه مبنيٌّ على شهادة الجميع، وإذا فقد شرط الشهادة التي هي شرطٌ للحكم، لم
يجزِ الحكمُ بها.

(١) في «ف» زيادة: «وَأُمَكَّنْتَ».

وَتَعَيِّنُ فَرْعَ الْأَصْلِ، وَتُبُوتُ عَدَالَتِهِمَا.

السَّابِعُ: اسْتِرْعَاءُ الْأَصْلِ الْفَرْعِ أَوْ غَيْرِهِ وَهُوَ يَسْمَعُ.

وَصِفَتُهُ: أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي، أَوْ: أَشْهَدُ أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ بَنَ فُلَانٍ - وَقَدْ عَرَفْتُهُ - أَشْهَدُنِي عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ شَهِدْتُ عَلَيْهِ، أَوْ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا، فَلَوْ قَالَ شَهِدْتُ الْأَصْلَ: أَنَا.....

(و) الشرط الخامس: (تعيين فرع لأصله) قال القاضي: حتى لو قال تابعيان:

أشهدنا صحابيان، لم يجز حتى يُعيَّنَاهما.

(و) الشرط السادس: (ثبوت عدالتهما)؛ أي: شاهدي الأصل والفرع؛

لأنَّهما شهادتان، فلا يحكمُ بهما بدون عدالة الشهود؛ لانبناء الحكم على الشهادتين جميعاً.

والشرط (السابع: استرعاء) شاهد (الأصل) شاهد (الفرع، أَوْ) استرعاء

(غيره، وهو)؛ أي: الفرع (يسمع) استرعاء الأصل لغيره، وأصل الاسترعاء من

قول المحدث: أرعني سمعك؛ أي: اسمع مني، مأخوذ من رعيت الشيء؛ أي:

حفظته، فشاهد الأصل يطلب من شاهد الفرع أن يحفظ شهادته ويؤدِّيها.

(وصفته)؛ أي: الاسترعاء أن يقول شاهد الأصل: (أشهد على شهادتي)

أَنِّي أَشْهَدُ، (أَوْ) يقول له: (أشهد أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ بَنَ فُلَانٍ، وقد عَرَفْتُهُ) بعينه

واسمه ونسبه وعدالته، فإن لم يعرف عدالته، لم يذكرها، (أشهدني على نفسه،

أَوْ) يقول: (شهدتُ عليه، أَوْ أَقَرَّ عِنْدِي بِكَذَا).

وإن سمعه شاهد الفرع يُشهد غيره، قال: أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانَ بَنَ فُلَانٍ أَشْهَدَ عَلَى

شهادته أَنَّ لِفُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بَنَ فُلَانٍ كَذَا، (فلو قال شاهد الأصل: أَنَا

أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفًا، فَاشْهَدْ بِهِ أَنْتَ؛ لَمْ يَجْزُ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَرْعِهِ، لَمْ يَشْهَدْ إِلَّا إِنْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ عِنْدَ حَاكِمٍ، أَوْ يَعْزُو شَهَادَتَهُ إِلَى سَبَبٍ كَبِيرٍ وَقَرَضٍ، فَلَوْ سَمِعَهُ يَشْهَدُ بِأَلْفٍ وَلَمْ يَعْزُهُ، لَمْ يَشْهَدْ.

الثَّامِنُ: أَنْ يُؤَدِّيَهَا الْفَرْعُ بِصِفَةِ تَحْمُلِهِ.

وَتَثْبُتُ شَهَادَةُ شَاهِدِي الْأَصْلِ بِفَرْعَيْنِ، وَلَوْ عَلَى كُلِّ أَصْلٍ . . .

أَشْهَدُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ أَلْفًا، فَاشْهَدْ بِهِ أَنْتَ، لَمْ يَجْزُ) للفرع أن يشهد على شهادته؛ لعدم الاسترعاء وإعزائها إلى سبب.

(فإذا لم يسترعه) ولا غيره مع سماعه، (لم يشهد)؛ لأن الشهادة على الشهادة فيها معنى النِّبَاةِ، ولا ينوب عنه إلا بإذنه (إِلَّا إِنْ سَمِعَهُ)؛ أي: سمع الفرع الأصل (يشهد عند حاكم، أو يعزو شهادته إلى سبب كبير وقرض) فيشهد على شهادته؛ لأنه بشهادته عند الحاكم ونسبته الحق إلى سببه يزول الاحتمال كالاسترعاء.

(فلو سمعه يشهد) عند غير الحاكم (بألفٍ، ولم يعزُهُ)؛ أي: شاهد الأصل إلى سبب من بيع ونحوه، (لم) يَجْزُ للفرع أن (يشهد)؛ لأنه يحتمل أن ذلك وعدٌ، ويحتمل أن يريد بالشهادة^(١) بالعلم، فلم يَجْزُ أن يشهد مع الاحتمال، بخلاف ما إذا استرعاها، فإنه لا يسترعيه إلا على واجب، وبخلاف الإقرار، فإنه يجوز للشاهد أن يشهد على إقراره وإن لم يسترعه؛ (لأنَّ الإقرارَ قولُ الإنسانِ على نفسه)، وهو غير متهم عليها.

والشرطُ (الثَّامِنُ: أَنْ يُؤَدِّيَهَا)؛ أي: الشاهد (الفرعُ بصفة تحمُّله) وإلاَّ يؤدِّيها بصفة تحمُّله، لم يُحَكِّمْ بها.

(وَتَثْبُتُ شَهَادَةُ شَاهِدِي الْأَصْلِ بِفَرْعَيْنِ، وَلَوْ عَلَى كُلِّ) شاهدٍ (أصلٍ) شاهدٍ

(١) في «ق»: «ويريد أن يحمل الشهادة» بدل «ويحتمل أن يريد بالشهادة».

فَرَعٌ، وَيُثْبِتُ الْحَقُّ بِفَرَعٍ مَعَ أَصْلٍ آخَرَ، وَيَصِحُّ تَحْمُلُ فَرَعٍ عَلَى فَرَعٍ،
فَيُقْبَلُ رَجُلَانِ عَلَى رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، كَعَكْسِهِ^(١)، وَامْرَأَةٌ عَلَى امْرَأَةٍ فِيمَا
تُقْبَلُ^(٢) فِيهِ الْمَرْأَةُ.

* * *

فَصْلٌ

وَلَا يَجِبُ عَلَى فَرَعٍ تَعْدِيلُ أَصْلٍ،

(فَرَعٌ)، نَصًّا، كَمَا لَوْ شَهِدَا بِنَفْسِ الْحَقِّ، وَلَأنَّ الْفَرَعَ بَدَلُ الْأَصْلِ، فَاكْتَفِيَ بِمِثْلِ
عَدَدِهِ، وَلَأنَّ شَاهِدَيِ الْفَرَعِ لَا يَنْقُلَانِ عَنْ شَاهِدَيِ الْأَصْلِ حَقًّا عَلَيْهِمَا، فَكَفَى عَنْ
كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٌ كَأَخْبَارِ الدِّيَّانَاتِ.

(وَيُثْبِتُ الْحَقُّ بـ) شَهَادَةِ (فَرَعٍ) وَاحِدٍ (مَعَ أَصْلٍ آخَرَ) كَأَصْلَيْنِ أَوْ فَرَعَيْنِ،
(وَيَصِحُّ تَحْمُلُ فَرَعٍ عَلَى فَرَعٍ)؛ لِدَعَاءِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَشْهَدَ النِّسَاءُ حَيْثُ
يَقْبَلْنَ فِي أَصْلٍ وَفَرَعٍ، وَفِي فَرَعٍ فَرَعٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِشَهَادَتِهِنَّ إِثْبَاتُ الْحَقِّ الَّذِي
يَشْهَدُ بِهِ شُهُودُ الْأَصْلِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ النِّسَاءُ إِذَا عَلِمَتْ ذَلِكَ، (فَيُقْبَلُ رَجُلَانِ عَلَى
رَجُلٍ) وَاحِدٍ (وَامْرَأَتَيْنِ، كَعَكْسِهِ)؛ أَيِ: كَمَا يُقْبَلُ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ عَلَى مِثْلِهِمَا، أَوْ
عَلَى رَجُلَيْنِ، أَصْلَيْنِ أَوْ فَرَعَيْنِ، فِي الْمَالِ وَمَا يَقْصَدُ بِهِ، (و) تُقْبَلُ (امْرَأَةٌ عَلَى امْرَأَةٍ
فِيمَا تُقْبَلُ فِيهِ الْمَرْأَةُ)؛ لِمَا تَقَدَّمَ.

(فَصْلٌ)

(وَلَا يَجِبُ عَلَى) شَاهِدٍ^(٣) (فَرَعٍ تَعْدِيلُ) شَاهِدٍ (أَصْلٍ)؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ

(١) فِي «ح»: «عَكْسُهُ».

(٢) فِي «ح»: «يُقْبَلُ».

(٣) فِي «ق»: «شَهَادَةُ».

وَيُقْبَلُ تَعْدِيلُهُ كَبِمَوْتِهِ^(١) وَغَيْبَتِهِ، لَا تَعْدِيلُ شَاهِدٍ لِرَفِيقِهِ، وَمَنْ شَهِدَ لَهُ شَاهِدًا فَرَعَ عَلَى أَصْلٍ^(٢)، وَتَعَدَّرَ الْآخَرَ، حَلَفَ وَاسْتَحَقَّ، وَإِذَا أَنْكَرَ الْأَصْلُ شَهَادَةَ الْفَرَعِ؛ لَمْ يُعْمَلْ بِهَا،

لا يعرفه، فيبحث عنه الحاكم، ويحتمل أن يعرفا عدالتهما ويتركاها؛ اكتفاء بما ثبت عند الحاكم من عدالتهما.

(وَيُقْبَلُ) من شاهد الفرع (تعديله)؛ أي: تعديل أصله، قال في «الشرح»: بغير خلاف نعلمه^(٣)، (ك) ما تقبل شهادة الفرع (بموته)؛ أي: الأصل (وغيبته) ومرضيه، و(لا) يُقْبَلُ (تعديل شاهد لرفيقه) بعد شهادته، أصلاً كان أو فرعاً؛ لإفضائه إلى انحصار الشهادة في أحدهما.

قال ابن نصر الله: فلو كان زكاه قبل ذلك ثم شهد، قبلت شهادتهما؛ لانتفاء التهمة إذن.

(وَمَنْ شَهِدَ لَهُ شَاهِدًا^(٤) فَرَعَ عَلَى أَصْلٍ) واحدٍ، (وتعدّر) الأصل (الآخر) وَمَنْ يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِهِ، (حَلَفَ) مشهوداً له، (واستحقّ) ما شهد له به، كما لو شهد به أصلهما.

(وَإِذَا أَنْكَرَ الْأَصْلُ شَهَادَةَ الْفَرَعِ، لَمْ يُعْمَلْ بِهَا) قال في «الفروع»: وأطلق جماعة إذا أنكر الأصل شهادة الفرع، لم يُعْمَلْ بِهَا، لتأكيد الشهادة،

(١) في «ف»: «كموته».

(٢) في «ف»: «الأصل».

(٣) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (١٢ / ١١).

(٤) في «ط»: «شاهد».

وَيُضْمَنُ شُهُودُ فَرْعٍ بِرُجُوعِهِمْ بَعْدَ حُكْمٍ مَا لَمْ يَقُولُوا: بَانَ لَنَا كَذِبُ الْأَصُولِ أَوْ غَلَطُهُمْ؛ إِذْ لَا رُجُوعَ، وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ الْأَصْلِ بَعْدَ الْحُكْمِ، لَمْ يُضْمَنُوا؛ لِحُصُولِ تَلَفٍ بِشَهَادَةِ غَيْرِهِمْ، إِلَّا إِنْ قَالُوا: كَذَبْنَا، أَوْ: غَلَطْنَا، وَإِنْ قَالَا بَعْدَهُ: مَا أَشْهَدْنَاهُمَا بِشَيْءٍ لَمْ يُضْمَنِ الْفَرِيقَانِ شَيْئًا.

بخلاف الرواية^(١).

(ويضمنُ شهودُ فرعٍ محكوماً به يتلفُ بشهادتهم (برُجوعِهِمْ بعدَ حكمٍ)؛ لأنَّه تلفٌ بشهادتهم، كما لو باشرُوا التَّلَفَ بأيديهم (ما لم يقولوا: بان لنا كذبُ الأصولِ أو غلطُهُم)، فلا يضمنونَ؛ (إذْ لا رجوعَ) عن شهادتهما؛ لأنَّه لا ينافي شهادتهما على الأصول.

(وإن رجعَ شهودُ الأصلِ بعدَ الحكم، لم يضمنوا؛ لحصولِ) الـ (تلفٍ بشهادة غيرِهِم)، ولم يُلجئُوا الحاكمَ إلى الحكم، فلم يلزمهم ضمانٌ كالمُتسبِّبِ معَ المُباشِرِ (إلَّا إِنْ قَالُوا: كَذَبْنَا، أَوْ) قالوا: (غلطنا) فيلزمهم الضمانُ؛ لاعتراضهم بتعمُّدِ الإِتلافِ بقولهم: كذبنا، أو بخطئهم بقولهم: غلطنا.

(وإن قالوا)؛ أي: شاهدا الأصلِ (بعده)؛ أي الحكم: (ما أشهدناهما)؛ أي: الفرعين (بشيءٍ) ممَّا شهدا به على شهادتنا، (لم يضمنِ الفريقانِ) لا شاهد^(٢) الأصلِ، ولا شاهد^(٣) الفرعِ (شيئاً) ممَّا حكمَ به؛ لأنَّه لم يثبتْ كذبُ شاهدي الفرعِ، ولا رجوعُ شاهدي الأصلِ؛ إذ الرجوعُ إنّما يكونُ بعدَ الشهادة، وهما أنكرا أصلَ الشهادة.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٥١٥).

(٢) في «ط»: «شاهدا».

(٣) في «ط»: «شاهدا».

وَيَتَّجِهْ: وَلَا رُجُوعَ عَلَى مُسْتَوْفٍ حَقَّهُ.

* * *

فصل

وَمَنْ زَادَ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ نَقَصَ لَا بَعْدَ حُكْمٍ، أَوْ أَدَّى بَعْدَ إنْكَارِهَا، قُبِيلٌ،

(وَيَتَّجِهْ) صَحَّةُ الْحُكْمِ بِشَهَادَةِ الْفَرَعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَوْفٍ لِلشُّرُوطِ، (وَلَا رُجُوعَ) عَلَى مُسْتَوْفٍ حَقَّهُ الثَّابِتِ بِشَهَادَتِهِمَا؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِإِنْكَارِ شَاهِدَي الْأَصْلِ الْإِشْهَادَ بَعْدَ الْحُكْمِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ^(١).

(فصل)

(وَمَنْ زَادَ فِي شَهَادَتِهِ) كَأَن شَهِدَ بِمِئَةٍ، ثُمَّ قَالَ: هِيَ مِئَةٌ وَخَمْسُونَ، (أَوْ نَقَصَ) فِي شَهَادَتِهِ بِأَن شَهِدَ بِمِئَةٍ، ثُمَّ قَالَ: هِيَ تِسْعُونَ، بِحُضْرَةِ حَاكِمٍ أَوْ قَبْلَ أَنْ يَحْضَرَ إِلَيْهِ، (لَا بَعْدَ حُكْمٍ) حَاكِمٍ بِشَهَادَتِهِ، قُبِيلٌ، نَصًّا، وَحُكْمَ بِمَا شَهِدَ بِهِ آخِرًا؛ لِأَنَّهَا شَهَادَةٌ عَدْلٍ غَيْرِ مَتَّهَمٍ لَمْ يَرْجَعْ عَنْهَا، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا مَا يَخَالِفُهَا، وَلَا تَعَارَضُهَا الشَّهَادَةُ الْأُولَى؛ لِبُطْلَانِهَا بِرُجُوعِهِ عَنْهَا.

(أَوْ أَدَّى) الشَّهَادَةَ (بَعْدَ إنْكَارِهَا) بِأَن شَهِدَ عَلَى إِنْسَانٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: لَيْسَ لِي عَلَيْهِ شَهَادَةٌ، وَقَالَ: كُنْتُ أَنْسِيْتُهَا، (قُبِيلٌ)، نَصًّا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، فَقَبِيلُهَا بَعْدَ إِثْبَاتِ الضَّلَالِ وَالنِّسْيَانِ فِي

(١) أقول: لم أر من صرح به، وهو ظاهر وجيه؛ لأنهم قالوا: لا يضمن الفريقان شيئاً ممّا فات بالحكم؛ لأنه لم يثبت كذب شاهدي الفروع، ولا رجوع شاهدي الأصل؛ إذ الرجوع إنما يكون بعد الشهادة، وهما أنكرا أصل الشهادة، فإنكارها لا يكون رجوعاً عنها، وهذا كالصريح في بحث المصنف، فتأمل، انتهى.

وَكَذَا قَوْلُهُ: لَا أَعْرِفُ الشَّهَادَةَ، ثُمَّ يَشْهَدُ، وَإِنْ رَجَعَ لَعَنَ، وَلَا حُكْمَ وَلَوْ أَدَّاهَا بَعْدُ، وَلَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِرُجُوعٍ، بَلْ قَالَ لِلْحَاكِمِ: تَوَقَّفْ، ثُمَّ أَعَادَهَا، قُبِلَتْ، وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ مَالٍ، أَوْ عِتْقٍ بَعْدَ حُكْمٍ قَبْلَ اسْتِيفَاءٍ أَوْ بَعْدَهُ، لَمْ يُنْقَضْ،

حقها، ولأنَّ الإنسانَ معرضٌ للخطأ والنسيان، فلو لم يُقْبَلْ منه ما ذكره بعد أن نسيه، لضاعت الحقوق بتقادم عهدها، (وكذا قوله: لَا أَعْرِفُ الشَّهَادَةَ، ثُمَّ يَشْهَدُ^(١)) فُتَقْبَلُ شهادته؛ لأنه أولى بالقبول ممَّا قبلها.

(وإن رجع) شاهدٌ عن شهادته قبل حكمٍ بها، (لعن) شهادته؛ لأنَّ رجوعه عنها يوجبُ ظنَّ بطلانها، ولا يجوزُ العملُ بها مع ظنِّه، (ولا) يجوزُ (حكم) بشهادة بعد رجوعٍ عنها (ولو أَدَّاهَا بَعْدُ، ولم يَضْمَنْ) راجعٌ عن شهادته قبل الحكم بها؛ لأنه لم يتمَّ.

(وإن لم يُصَرِّحْ) شاهدٌ (برجوع) عن شهادته، (بل قال للحاكم: توقَّف) عن الحكم، فتوقَّفَ الحاكمُ عنه، (ثمَّ أَعَادَهَا؛ أي: الشهادة، قُبِلَتْ)؛ لاحتمال زوالِ رِيَّةٍ عَرَضَتْ له، وفي وجوب إعادتها احتمالان، قال في «الإنصاف»: الأولى عدمُ الإعادة^(٢).

(وإن رجعَ شُهُودُ مَالٍ، أَوْ) رجعَ شُهُودُ (عِتْقٍ بَعْدَ حُكْمٍ) بشهادتهم (قبل استيفاء) مالٍ (أو بعده، لم يُنْقَضِ) الحكم؛ لتمامه ووجوب المشهود به للمحكوم له، ورجوعُ الشهودِ بعدَ الحكم لا ينقضه؛ لأنَّهم إن قالوا: عَمِدْنَا، فقد شهِدُوا على

(١) في «ق»: «شهد».

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٢ / ١٠٤).

وَيُضْمَنُونَ مَا لَمْ يُصَدِّقْهُمْ مَشْهُودٌ لَهُ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا أَخَذَهُ، أَوْ تَكُنِ الشَّهَادَةُ
بِدَيْنٍ فَيَبْرَأُ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَا^(١)، وَلَوْ قَبَضَهُ مَشْهُودٌ لَهُ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِمَشْهُودٍ
عَلَيْهِ، ثُمَّ رَجَعَا، غَرِمَاهُ لِمَشْهُودٍ عَلَيْهِ،

أنفسهم بالفسق، فهما متَّهَمَانِ بإرادة نقض الحكم، كما لو شهد فاسقان على
الشاهدين بالفسق، فإنه لا يوجبُ التوقُّفَ في شهادتهما، وإن قالوا: أخطأنا لم يلزم
نقضه أيضاً؛ لجواز خطئهم في قولهم الثاني؛ بأن اشتبه عليهم الحال.

(ويضمنون) بدل ما شهدوا به من المال، قبض أو لم يقبض، قائماً كان أو
تالفاً، وقيمة ما شهدوا بعثقه؛ لأنَّهم أخرجوه من يد مالكة بغير حق، وحالوا بينه
وبينه، كما لو أتلَّفوه، ومحلُّ ذلك (ما لم يُصدِّقْهم) على بطلان الشهادة (مشهودٌ
له، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ)؛ أي: من المشهود له (ما أَخَذَهُ) من مال المحكوم عليه، أو بدله
إن تَلَفَ؛ لاعترافه بأخذه بغير حق، وإن لم يكن قبض شيئاً بطلَ حقه من المشهود
به.

(أو) ما لم (تكنِ الشهادةُ بدَيْنٍ، فَيَبْرَأُ مِنْهُ) المشهود عليه (قبل أن يرجعا)
عن شهادتهما؛ لأنَّ المشهود عليه لم يغرم شيئاً، وكذا لو شهدا على سيِّد عبدٍ أنَّه
أعتقه على مئة - وهي قيمته - ثمَّ رجعا، لم يغرم شيئاً؛ لأنَّهما لم يُفوتَّا على ربِّ
العبد شيئاً.

(ولو قبضه)؛ أي: الدين المشهود به (مشهودٌ له، ثمَّ وهبه لمشهودٍ عليه،
ثمَّ رجعا) عن شهادتهما به، (غرمَاهُ لمشهودٍ عليه)، كما لو تنصَّفَ الصَّدَاقُ بعد
هَبَّتِهَا إِيَّاهُ لِلزَّوْجِ.

(١) في «ف»: «يرجع».

وَلَا يَغْرُمُ مُزَكَّ بِرُجُوعِ مُزَكِّي، وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ حُكْمِ شُهُودٍ طَلَاقٍ، غَرِمُوا قَبْلَ دُخُولِ نِصْفِ الْمُسَمَّى، أَوْ بَدَلَهُ، وَبَعْدَهُ لَا،

(ولا يغرمُ مُزَكَّ شيئاً (برجوع مُزَكِّي) عن شهادته بعد الحكم؛ لتعلق الحكم بشهادة الشهود لا المزكين؛ لأنَّهم أخبروا بظاهر حال الشهود، وأمَّا باطنه فعلمه إلى الله تعالى .

(وإن رجع بعد حكم شهود طلاقٍ، غرِمُوا) إن كان رجوعهم (قبل دخول نصف المُسمَّى، أو) غرِمُوا (بدله)، وهو المتعة إن لم يُسم لها مهرٌ؛ لإلزامهم الزوج^(١) إتياء شهادتهم بطلاقها، كما يغرمه من فسخ نكاحه؛ لنحو رضاع قبل دخول، (و) إن رجعوا (بعده)؛ أي: الدخول ف (لا) غرم عليهم، صحَّحه في «الإنصاف»^(٢)، وقال في «تجريد العناية»: لم يغرمُوا شيئاً في الأشهر، قال في «النكت»: هذا هو الراجح^(٣) في المذهب^(٤)، وجزم به في «الوجيز» و«الهداية»^(٥) و«المذهب» و«الخلاصة» وشرح ابن منجَّ و«منتخب الأدمي» وغيرهم^(٦)، وقطع به في «الإقناع» و«المنتهى»^(٧)؛ لأنَّهم لم يقرُّوا على الزوج شيئاً بشهادتهم؛ لتقرُّره عليه بالدخول، ولم يُخرجوا عن ملكه شيئاً مُتَقَوِّماً، أشبه ما لو أخرجوا البضع عن ملكه بقتلها، أو أخرجته هي برَدِّها.

(١) سقط من «ق» .

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٩٨ / ١٢) .

(٣) في «ق»: «المرجح» .

(٤) انظر: «النكت والفوائد السنية» لابن مفلح (٣٤٧ / ٢) .

(٥) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب (ص: ٦٠١) .

(٦) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (٩٨ / ١٢) .

(٧) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٥٢٨ / ٤)، و«منتهى الإرادات» للفتوح (٣٨٢ / ٥) .

وَعَنْهُ: يَغْرُمُونَ كُلَّ الْمَهْرِ، اخْتَارَهُ الشَّيْخُ، وَهُوَ قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي (الرَّضَاعِ).

وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ قَرَابَةٍ وَشُهُودُ شِرَاءٍ، فَالْغُرْمُ عَلَى شُهُودِ الْقَرَابَةِ، وَإِنْ رَجَعَ شُهُودُ قَوْدٍ أَوْ حَدٌّ بَعْدَ حُكْمٍ وَقَبْلَ اسْتِيفَاءٍ، لَمْ يُسْتَوْفَ، . . .

(وعنه)؛ أي: الإمام أحمد (يغرمون)؛ أي: الراجعون عن شهادتهم بطلاقها بعد الدخول (كلَّ المهر^(١))، اختارَه الشيخُ (تقيُّ الدين^(٢))؛ لأنَّهم فَوَّتُوا على الزوج النكاحَ برجعهم عن الشهادة، (وهو)؛ أي: القول بالغرم (قياسُ ما مرَّ في الرِّضَاعِ).

قال في «النكت»: وهذه الرواية تدلُّ على أنَّ المُسَمَّى لا يتقرَّرُ بالدخول^(٣)، والمذهبُ أنه يتقرَّرُ^(٤).

(وإنَّ) شهدَ اثنان على شخصٍ أنَّه اشترى هذا القِنَّ، وشهد آخران^(٥) أنه ابنُه أو أخوه ونحوه، وحكم الحاكمُ بعقوبته، (رجَعَ شُهُودُ قَرَابَةٍ وشُهُودُ شِرَاءٍ) عن شهادتهم، (فالغرمُ) لقيمة العَتِيقِ (على شُهُودِ الْقَرَابَةِ)؛ لأنَّهم هم المفوَّتون عليه القِنَّ، دون شُهُودِ الشِّرَاءِ، (وإنَّ رَجَعَ شُهُودُ قَوْدٍ، أو رَجَعَ شُهُودُ حَدٍّ بَعْدَ حُكْمٍ) بشهادتهم، (وقبل استيفاءِ قَوْدٍ أو حَدٍّ، (لم يُسْتَوْفَ) قَوْدٌ ولا حَدٌّ؛ لأنَّه عقوبةٌ

(١) نقله المرداوي في «الإنصاف» (١٢ / ٩٨).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) انظر: «النكت والفوائد السنية» لابن مفلح (٢ / ٣٤٧).

(٤) أقول: في «الإنصاف»: وعنه يغرمون كل المهر، وذكر الشيخ تقي الدين: يغرمون مهر المثل، قلت: الصواب أنهم يغرمون. قال في «النكت»: وهذه الرواية تدل على أنَّ المسمى لا يتقرر بالدخول، فيرجع الزوج على من فَوَّت عليه نكاحها برِّضَاعٍ أو غيره، انتهى.

(٥) في «ق»: «آخر».

وَوَجِبَتْ دِيَّةُ قَوْدٍ، وَإِنْ اسْتُوفِيَ ثُمَّ قَالُوا: أَخْطَأْنَا؛ عَزَّرُوا، وَغَرَّمُوا دِيَّةَ مَا تَلَفَ أَوْ أَرَشَ الضَّرْبِ، لَا عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَيَتَقَسَّطُ الْغَرْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ، فَلَوْ رَجَعَ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ فِي مَالٍ غَرِمَ سُدْسًا، وَهُنَّ الْبَقِيَّةُ، وَكَذَا رَضَاعٌ، وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِأَرْبَعِ مِئَةٍ ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ حُكْمٍ وَاحِدٍ عَنْ مِئَةٍ، وَآخَرُ عَنْ مِئَتَيْنِ، وَالثَّالِثُ عَنْ ثَلَاثِ مِئَةٍ، وَالرَّابِعُ.....

لا سبيلَ إلى جَبْرِهَا إِنْ اسْتُوفِيَتْ، بخلاف المال، ولأنَّ رجوعَهُم شبهةٌ، والحدُّ يُدْرَأُ بها، والقَوْدُ في معناه، (ووجبَتْ دِيَّةُ قَوْدٍ) شَهِدُوا به لمشهودٍ له؛ لأنَّ الواجب بالعمدِ أحدُ شيئين، فإذا امتنع أحدهما تَعَيَّنَ الآخَرُ، ويرجعُ غارمٌ بما غَرِمَهُ من دِيَّةٍ على الشهودِ.

(وَإِنْ اسْتُوفِيَ) قَوْدٌ أَوْ حَدٌّ، حُكِمَ بِهِ بِشَهَادَتِهِمْ (ثُمَّ قَالُوا: أَخْطَأْنَا، عَزَّرُوا، وَغَرَّمُوا دِيَّةَ مَا تَلَفَ) من نفسٍ أَوْ ما دونَهَا، (أَوْ أَرَشَ الضَّرْبِ)، نَصًّا، (لَا عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَيَتَقَسَّطُ الْغَرْمُ عَلَى عَدَدِهِمْ)؛ لحصول التَّفْوِيتِ من جميعِهِمْ، كما لو أَتَلَفَ جَمَاعَةٌ مَالًا.

(فَلَوْ رَجَعَ رَجُلٌ وَعَشْرٌ^(١) نِسْوَةٍ) شَهِدُوا (فِي مَالٍ، غَرِمَ) الرَّجُلُ (سُدْسًا، وَهُنَّ)؛ أي: النِسْوَةُ الْعَشْرَةُ (الْبَقِيَّةُ)، كُلُّ وَاحِدَةٍ نِصْفُ سُدْسٍ، (وَكَاذَا رَضَاعٌ) شَهِدَ بِهِ رَجُلٌ وَعَشْرُ نِسْوَةٍ بَيْنَ زَوْجَيْنِ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا قَبْلَ دُخُولِ، ثُمَّ وَزَّعَ نِصْفُ الصَّدَاقِ عَلَيْهِمْ، عَلَى الرَّجُلِ سُدُسُهُ، وَعَلَيْهِنَّ الْبَقِيَّةُ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.

(وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِأَرْبَعِ مِئَةٍ)، فَحُكِمَ الْحَاكِمُ بِهَا، (ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ حُكْمٍ وَاحِدٍ عَنْ مِئَةٍ، وَ) رَجَعَ (آخَرُ عَنْ مِئَتَيْنِ، وَ) رَجَعَ (الثَّالِثُ عَنْ ثَلَاثِ مِئَةٍ، وَ) رَجَعَ (الرَّابِعُ

(١) فِي «ق»: «عَشْرَةٌ».

عَنْ الْأَرْبَعِ مِئَةٍ^(١)، فَعَلَى الْأَوَّلِ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ، وَعَلَى الثَّانِي خَمْسُونَ، وَعَلَى الثَّلَاثِ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ، وَعَلَى الرَّابِعِ مِئَةٌ.

وَلَوْ شَهِدَ سِتَّةٌ بِزَنَاءٍ أَوْ أَرْبَعَةٌ وَاثْنَانِ بِإِحْصَانٍ، فَرُجِمَ ثُمَّ رَجَعُوا؛ لِزِمَّتِهِمُ الدِّيَّةُ أَسَدَاسًا، وَإِنْ كَانُوا خَمْسَةً بِزَنَاءٍ، فَأَخْمَاسًا، وَلَوْ رَجَعَ بَعْضُهُمْ غَرِمَ بِقِسْطِهِ مَعَ حَدِّهِ، وَلَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ بِزَنَاءٍ، وَاثْنَانِ مِنْهُمْ بِالْإِحْصَانِ فَرُجِمَ ثُمَّ رَجَعُوا،

عن الأربع مئة (فعلى كل واحدٍ مئةً رجوع عنه بقسطه، (فعلى الأول خمسة وعشرون) ربع المئة التي رجوع عنها؛ لأنه واحدٌ من أربعة، (وعلى الثاني خمسون) ربع المئتين اللتين رجوع عنهما، وهو واحدٌ من أربعة، (وعلى الثالث خمسة وسبعون) ربع الثلاث مئة، (وعلى الرابع مئة) ربع الأربع مئة؛ لأنَّ كل واحدٍ منهم مقرٌّ بأنه فَوَّتَ على المشهود عليه ربع ما شهد به عليه.

(ولو شهد ستة بزناء) فرُجِمَ مشهودٌ عليه، ثم رَجَعُوا^(٢)، (أو) شهد (أربعة) بزناء، (واثنان) من غيرهم (بإحصان) زانٍ، (فرُجِمَ، ثم رَجَعُوا)؛ أي: الستة عن شهادتهم، (لِزِمَّتِهِمُ الدِّيَّةُ أَسَدَاسًا)؛ لأنه قتلٌ بشهادة الجميع، (وإن كانوا)؛ أي: الشهود (خمسَةً بزناء، فأخماساً) يغرُمُونَ دِيَّتَهُ؛ لما تقدَّم.

(ولو رجَعَ بعضهم)؛ أي: الشهود، (غَرِمَ بِقِسْطِهِ مَعَ حَدِّهِ) للْقَذْفِ، فعلى واحدٍ من ستة سدسٌ، ومن خمسة خمسٌ، وهكذا.

(ولو شهد أربعة بزناء، و) شهد (اثنان منهم بالإحصان فرُجِمَ، ثم رَجَعُوا،

(١) في «ف» زيادة: «ثم رجوع بعد حكم واحد».

(٢) في «ق» زيادة: «عنه».

فَعَلَى مَنْ شَهِدَ بِالْإِحْصَانِ ثُلَاثًا الدِّيَّةَ، وَعَلَى الْآخَرَيْنِ ثُلُثُهَا، وَإِنْ رَجَعَ زَائِدٌ عَنِ الْبَيِّنَةِ قَبْلَ حُكْمٍ أَوْ بَعْدَهُ؛ اسْتَوْفِيَ، وَيُحَدُّ الرَّاجِعُ لِقَذْفِهِ مَعَ غُرْمِهِ بِقِسْطِهِ، فَيَغْرَمُ خَامِسُ رَجَعٍ فِي زِنَا خُمَسًا^(١)، وَلَوْ رَجَعَ شُهَدَاؤُ زِنَا أَوْ إِحْصَانٍ غَرِمُوا الدِّيَّةَ كَامِلَةً، وَرُجُوعُ شُهَدَا تَزْكِيَةِ كَرَجُوعٍ مَنْ زَكَّوْهُمْ فِيمَا مَرَّ.

وَإِنْ رَجَعَ شُهَدَاوُ تَعْلِيْقٍ عِتْقٍ أَوْ طَلَاقٍ وَشُهَدَاوُ شَرْطِهِ؛ غَرِمُوا...

فَعَلَى مَنْ شَهِدَ بِالْإِحْصَانِ وَالزَّيْنِ (ثُلَاثًا الدِّيَّةَ) ثُلُثٌ لَشَهَادَتِهِمَا بِالْإِحْصَانِ، وَثُلُثٌ لَشَهَادَتِهِمَا بِالزَّيْنِ، (وَعَلَى الْآخَرَيْنِ ثُلُثُهَا)؛ لَشَهَادَتِهِمَا بِالزَّيْنِ وَحْدَهُ.

(وَإِنْ رَجَعَ زَائِدٌ عَنِ الْبَيِّنَةِ) كَأَنْ شَهِدَ خَمْسَةً بَزْنًا، ثُمَّ رَجَعَ أَحَدُهُمْ (قَبْلَ حُكْمٍ أَوْ بَعْدَهُ، اسْتَوْفِيَ) حَدُّ الزَّيْنِ؛ لِبَقَاءِ نَصَابِهِ عَلَى شَهَادَتِهِمْ، (وَيُحَدُّ الرَّاجِعُ) مِنْهُمْ حَدُّ الْقَذْفِ؛ (لِقَذْفِهِ) الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ بِشَهَادَتِهِ الَّتِي رَجَعَ عَنْهَا (مَعَ غُرْمِهِ بِقِسْطِهِ)^(٢)، فَيَغْرَمُ خَامِسُ رَجَعٍ فِي) شَهَادَةِ (زِنَا خُمَسًا) مِنْ دِيَّةٍ مَشْهُودٍ عَلَيْهِ.

(وَلَوْ رَجَعَ شُهَدَاؤُ زِنَا) دُونَ إِحْصَانٍ، غَرِمُوا الدِّيَّةَ كَامِلَةً؛ لِأَنَّهُ رُجِمَ بِشَهَادَتِهِمْ، وَأَمَّا الْإِحْصَانُ، فَشَرْطٌ لَا مُوَجِبَ، (أَوْ) رَجَعَ شُهَدَاؤُ (إِحْصَانٍ) فَقَطْ، (غَرِمُوا الدِّيَّةَ كَامِلَةً)؛ لِحَصُولِ الْقَتْلِ بِشَهَادَتِهِمْ؛ إِذْ لَوْ لَا ثُبُوتُ الْإِحْصَانِ، لَمْ يَجِبِ الْقَتْلُ، (وَرُجُوعُ شُهَدَا تَزْكِيَةِ كَرَجُوعٍ مَنْ زَكَّوْهُمْ فِيمَا مَرَّ) مِنَ الْمَسَائِلِ.

(وَإِنْ رَجَعَ شُهَدَاوُ تَعْلِيْقٍ عِتْقٍ)، وَشُهَدَاوُ شَرْطِهِ، (أَوْ) رَجَعَ شُهَدَاوُ تَعْلِيْقٍ (طَلَاقٍ) قَبْلَ دُخُولِ، (و) رَجَعَ (شُهَدَاوُ شَرْطِهِ) الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ، (غَرِمُوا) قِيَمَةَ الْعِتْقِ،

(١) سقط من «ف»: «فيغرم... خمسا».

(٢) في «ق»: «بقسط».

بَعْدِهِمْ، وَإِنْ رَجَعَ شُهَدُ كِتَابَةٍ؛ غَرِمُوا مَا بَيْنَ قِيمَتِهِ قَنًا وَمُكَاتَبًا، فَإِنْ عَتَقَ بِأَدَاءٍ ثُمَّ رَجَعُوا، فَمَا بَيْنَ قِيمَتِهِ^(١) وَمَالِ كِتَابَةٍ، وَبِتَأْجِيلٍ نَحْوِ ثَمَنِ، وَحَكَمَ ثُمَّ رَجَعُوا؛ غَرِمُوا تَفَاوُتَ مَا^(٢) بَيْنَ حَالٍ وَمُؤَجَّلٍ، وَبِاسْتِيلَادٍ ثُمَّ رَجَعُوا يَغْرُمُونَ نَقْصَ قِيمَتِهَا، فَإِذَا عَتَقَتْ بِمَوْتٍ، فَتَمَامَ قِيمَتِهَا، وَلَا ضَمَانَ بِرُجُوعِ شَهَادَةِ كِفَالَةٍ بِنَفْسٍ أَوْ بَرَاءَةٍ مِنْهَا أَوْ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ أَوْ . . .

أو نصف الصَّدَاقِ (بعددِهم) كشهود الزَّنا والإحصان؛ لأنَّ شهودَ التعليقِ كشهود الزَّنا، وشهودَ شرطه كشهود الإحصان.

(وإن رجعَ شهودُ كتابَةٍ، غَرِمُوا ما بينَ قيمته)؛ أي: المشهود له بالكتابة (قَنًا وَمُكَاتَبًا)؛ لنقص قيمة المُكَاتَبِ عن القنِّ الحاصل بشهادتهم، (فإن عتقَ) المشهود له بالكتابة (بأداء) مالِ الكتابة، (ثم رَجَعُوا) عن شهادتهم، (ف) عليهم غَرْمٌ (ما بينَ قيمته) قَنًا (ومالِ كتابَةٍ) إن نقصَ عنها، وإلا فلا غَرْمَ.

(و) إن شهِدُوا (بتأجيلٍ نحوِ ثمنٍ) مبيعٍ كأجرةٍ، (وَحَكَمَ) به الحاكمُ، (ثم رَجَعُوا، غَرِمُوا تَفَاوُتَ ما بينَ حَالٍ وَمُؤَجَّلٍ)؛ لأنَّه فات بسبب شهادتهم، (و) كذا لو شهِدُوا (بِاسْتِيلَادٍ) أَمَةٍ (ثم رَجَعُوا)، فَإِنَّهُمْ (يَغْرُمُونَ نَقْصَ قِيمَتِهَا)، وهو ما بينَ قِيمَتِهَا قَنًا وَأَمَّ وَلَدٍ، (فإذا عَتَقَتْ بِمَوْتٍ) سيِّدِهَا، (ف) يَغْرُمُونَ (تمامَ قِيمَتِهَا)؛ لأنَّهم فَوَّتُوهَا بذلك، كما لو شهِدُوا بَعْتِهَا ابتداءً.

(ولا ضمانَ بِرُجُوعِ) شُهودٍ عن (شهادة كِفَالَةٍ بِنَفْسٍ أَوْ بَرَاءَةٍ مِنْهَا)؛ أي: الكِفَالَةِ بِنَفْسٍ (أو) رُجُوعٍ عن شهادة (أَنَّهَا)؛ أي: فلانة بنت فلانة (زَوْجَتُهُ أَوْ)

(١) في «ف» زيادة: «قَنًا».

(٢) سقط من «ف».

أَنَّهُ عَفَا عَنْ دَمِ عَمْدٍ؛ لِعَدَمِ تَضَمُّنِهِ مَالاً.
وَيَتَّبِعُهُ: وَتَثْبُتُ^(١) كَفَالَةُ زَوْجِيَّةً.

وَمَنْ شَهِدَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِمُنَافٍ لِلشَّهَادَةِ الْأُولَى، فَكَرُّجُوعٍ وَأُولَى،
قَالَ الشَّيْخُ فِي شَاهِدٍ قَاسٍ بِلَدٍّ وَكَتَبَ خَطَّهُ بِالصَّحَّةِ، فَاسْتَخْرَجَ الْوَكِيلُ
عَلَى حُكْمِهِ، ثُمَّ قَاسَ، وَكَتَبَ خَطَّهُ بِزِيَادَةٍ، فَغَرِمَهَا.....

رجوع شهود على ولي دم (أنه عفا عن دم عمده؛ لعدم تضمينه)؛ أي: المشهود به
في هذه الصور (مالاً)، قاله في «المبهج».

وقال القاضي: وهذا^(٢) لا يصح؛ لأنَّ الكفالة تتضمن المال بهرب المكفول
والقود قد يجب به مال.

(وَيَتَّبِعُهُ: وَتَثْبُتُ كَفَالَةُ زَوْجِيَّةً)، وَيُؤْمَرُ الْكَفِيلُ بِالْوَفَاءِ، وَالزَّوْجَةُ بِتَسْلِيمِ
نَفْسِهَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ بَاطِناً كَمَا لَوْ شَهِدُوا، فَقَدْ وَقَعَ الْمَوْقِعُ، وَإِلَّا فَيَحْرُمُ عَلَى
مَكْفُولٍ لَهُ تَكْلِيفُ الْكَفِيلِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ظَلَمٌ، وَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجِ وَطُؤُهَا،
وَيَكُونُ زَانِياً؛ لِأَنَّ حَكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ الْبَاطِنَةِ، وَهُوَ مُتَجَهٌّ^(٣).

(وَمَنْ شَهِدَ بَعْدَ الْحُكْمِ بِمُنَافٍ لِلشَّهَادَةِ الْأُولَى) كَأَنْ شَهِدَ بِقَرْضٍ وَحَكَمَ بِهِ،
ثُمَّ شَهِدَ بِأَنَّهُ وَفَاهُ، قُبِلَ، (فَكَرُّجُوعٍ) عَنْ شَهَادَتِهِ (وَأُولَى) بِالضَّمَانِ مِنَ الرَّجُوعِ.
(قَالَ الشَّيْخُ) تَقْيُّ الدِّينِ (فِي شَاهِدٍ قَاسٍ بِلَدٍّ، وَكَتَبَ خَطَّهُ بِالصَّحَّةِ،
فَاسْتَخْرَجَ الْوَكِيلُ عَلَى حُكْمِهِ، ثُمَّ قَاسَ وَكَتَبَ خَطَّهُ بِزِيَادَةٍ، فَغَرِمَهَا)؛ أَي: الزِّيَادَةَ

(١) في «ح»: «تثبت».

(٢) سقط من «ق».

(٣) أقول: لم أر من صرح به، وهو ظاهر؛ لأنه حكم الحاكم بذلك، فلا ينقض برجع الشهود
إلى آخر ما قرره هنا، هذا الذي يقتضيه كلامهم، فتأمل، انتهى.

الوكيل: يضمنها الشاهد.

وإن حكم بشاهدٍ ويمينٍ، فرجع الشاهد؛ غرم المال كله، وإن بان بعد حكم كفر شاهده، أو فسقهما، أو أنهما من عموديّ نسبه، أو عدوّاه، نقض حكم ولم ينفذ، ولا غرم، ورجع بمال، أو ببذله وببذل قوّد مستوفى على محكوم له،

(الوكيل: يضمنها الشاهد)؛ لحصول غرم الزيادة بسببه، تعمّد الكذب أو أخطأ، كالرجوع^(١).

(وإن حكم بشاهدٍ ويمينٍ فرجع الشاهد، غرم المال كله)، نصّاً؛ لأنّه حجة الدّعى؛ لأنّ اليمين قول الخصم، وقوله ليس حجة على خصمه، وإنّما هو شرط الحكم، فجرى مجرى طلب الحكم، وإن شهد رجلان على آخر بنكاح امرأة بصدّق معيّنين، وأخرا بَدْخوله بها، ثم رجعوا بعد الحكم عليه بصدّقها، غرّمه شهود النكاح دون الدخول؛ لأنّهم ألزّموه المُسمّى، وإن شهد مع ذلك أخرا بالطلاق، لم يلزمهما شيء؛ لما تقدّم.

(وإن بان بعد حكم كفر شاهده)؛ أي: الحكم، (أو) بان (فسقهما، أو) بان (أنّهما من عموديّ نسبه)؛ أي: المحكوم له، (أو) بان أنّهما (عدوّاه)؛ أي: عدوّا المحكوم عليه، (نقض) ال (حكم)^(٢)؛ لتبّين فساده، (ولم ينفذ)؛ لأنّ الحاكم حكم بما لا يعتقده، أشبه ما لو كان عالماً بذلك، (ولا غرم) على الشاهدين، (ورجع بمال) قائم، (أو ببذله) إن تلف على محكوم له، (و) رجّع (ببذل قوّد مستوفى على محكوم له)؛ لنقض الحكم، فيرجع الحق إلى مستحقّه.

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٦٤٦).

(٢) سقط من «ق»: «ال (حكم)».

وَإِنْ كَانَ الْحَكْمُ لِلَّهِ بِإِتْلَافٍ حَسِّيٍّ كَرَجَمٍ، أَوْ بِمَا سَرَى إِلَيْهِ كَجَلْدٍ^(١)، لَمْ يَضْمَنْ شُهُودٌ، بَلْ مُزَكُّونَ إِنْ كَانُوا، وَإِلَّا أَوْ كَانُوا فَسَقَةً فَحَاكِمٌ، وَإِذَا عَلِمَ حَاكِمٌ بِشَاهِدٍ زُورٍ بِإِقْرَارِهِ، أَوْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ بَيِّقِينَ كَشَهَادَتِهِ بِقَتْلِ شَخْصٍ وَهُوَ حَيٌّ، أَوْ أَنَّهُ فَعَلَ وَقَدْ مَاتَ، عَزَّرَهُ - وَلَوْ تَابَ -

(وَإِنْ كَانَ الْحَكْمُ لِلَّهِ تَعَالَى بِإِتْلَافٍ حَسِّيٍّ كَرَجَمٍ) فِي زِنَا، وَقَطَعَ فِي سَرِقَةٍ، (أَوْ بِمَا سَرَى إِلَيْهِ كَجَلْدٍ) فِي شُرْبِ سَرَى إِلَى النَّفْسِ، (لَمْ يَضْمَنْ شُهُودٌ)؛ لِأَنَّهُمْ مُقِيمُونَ عَلَى أَنَّهُمْ صَادِقُونَ فِي شَهَادَتِهِمْ، وَإِنَّمَا الشَّرْعُ مَنَعَ قَبُولَ شَهَادَتِهِمْ، بِخِلَافِ الرَّاجِعِ؛ لِاعْتِرَافِهِ بِكَذِبِهِ.

(بَلْ) يَضْمَنْ (مُزَكُّونَ إِنْ كَانُوا)؛ لِتَعُدُّ رَدِّ مُحْكُومٍ بِهِ، وَشُهُودُ التَّزْكِيَةِ أَلْجُؤُا الْحَاكِمَ إِلَى الْحَكْمِ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِمَا عَلَيْهِ مِنْ تَزْكِيَةِ الشُّهُودِ، (وَإِلَّا) يَكُنْ مُزَكُّونَ فَحَاكِمٌ، (أَوْ كَانُوا)؛ أَيِ: الْمَزَكُّونَ (فَسَقَةً، فَحَاكِمٌ) يَضْمَنْ؛ لِحَصُولِ التَّلَفِ بِفَعْلِهِ، وَهُوَ حَكْمُهُ، وَقَدْ فَرَطَ بِتَرْكِهِ التَّزْكِيَةَ.

(وَإِذَا عَلِمَ حَاكِمٌ بِشَاهِدٍ زُورٍ بِإِقْرَارِهِ) عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ، (أَوْ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ بَيِّقِينَ كَشَهَادَتِهِ بِقَتْلِ شَخْصٍ وَهُوَ حَيٌّ)، أَوْ أَنَّ هَذِهِ الْبَهِيمَةَ لِفُلَانٍ مِنْذِ ثَلَاثَةِ أَعْوَامٍ، وَسُنُّهَا دُونَهَا، (أَوْ أَنَّهُ فَعَلَ) كَذَا، (و) عَلِمَ أَنَّهُ (قَدْ مَاتَ) قَبْلَهُ وَنَحْوَهُ مِمَّا يُعْلَمُ بِهِ^(٢) كَذِبُهُ، وَعَلِمَ تَعَمُّدَهُ لَذَلِكَ، (عَزَّرَهُ) حَاكِمٌ، (وَلَوْ تَابَ) كَمَنْ تَابَ مِنْ حَدٍّ بَعْدَ رَفْعِهِ لِحَاكِمٍ.

وَشَهَادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠]، وَرَوَى أَبُو بَكْرَةَ مَرْفُوعاً: «أَلَا أُنبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟»، قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ»،

(١) فِي «ح»: «كَجَد».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

بِمَا يَرَاهُ مِنْ جَلْدٍ أَوْ حَبْسٍ مَا لَمْ يُخَالِفْ نَصًّا أَوْ مَعْنَاهُ، وَطِيفَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَشْتَهَرُ فِيهَا، فَيُقَالُ: إِنَّا وَجَدْنَاهُ شَاهِدَ زُورٍ، فَاجْتَنَبُوهُ، وَلَا يُعَزَّرُ بِتَعَارُضِ الْبَيِّنَةِ، وَلَا بِغَلَطِهِ^(١) فِي شَهَادَتِهِ، أَوْ رُجُوعِهِ، أَوْ ظُهُورِ فِسْقِهِ.

* * *

وكان متكئاً فجلس، فقال^(٢): «ألا وقولُ الزُّورِ، وشهادةُ الزُّورِ»، فما زال يكررها حتى قلنا: ليتَه سكتَ، متفقٌ عليه^(٣).

ولا يتقدَّرُ تعزيره، بل يكونُ (بما يراه) حاكمٌ (من جلدٍ أو حبسٍ) أو كشفِ رأسٍ ونحوه (ما لم يخالف نصًّا، أو معناه) كحَلَقِ لِحْيَةٍ، أو قَطْعِ طَرْفٍ، أو أخذِ مالٍ، (وطيفَ به)؛ أي: بشاهد الزُّورِ (في المواضع التي يشتهرُ فيها) كإيقافه في سُوقِهِ أو محلَّتِهِ ونحوها، وينادى عليه (فيقال: إِنَّا وَجَدْنَاهُ شَاهِدَ زُورٍ، فَاجْتَنَبُوهُ) ونحوه.

(ولا يُعَزَّرُ) شاهدٌ (بتعارض البيِّنَةِ)؛ لأنَّه لا يُعلمُ به كذبُ إحدى البيِّنَتَيْنِ بعَيْنِها، (ولا بغلَطِهِ في شهادتِهِ)؛ لأنَّ الغلطَ يعرِضُ للصادق العَدْل، ولا يتعمَّده، (أو)؛ أي: ولا يُعَزَّرُ شاهدٌ (برُجُوعِهِ) عن شهادتِهِ؛ لاحتمال أنَّه لما تبين له من خطئه، (أو)؛ أي: ولا يُعَزَّرُ لـ (ظُهُورِ فِسْقِهِ)؛ لأنَّه لا يمنعُ صِدْقَهُ، ومتى ادَّعى شهودٌ قوَدَ خطأً، عَزَّروا، قاله في «الترغيب».

(١) في «ح»: «بغلط».

(٢) في «ق»: «وقال».

(٣) رواه البخاري (٢٥١١)، ومسلم (٨٧).

فصل

وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ إِلَّا بِلَفْظٍ: أَشْهَدُ، أَوْ: شَهِدْتُ، فَلَا يَكْفِي: أَنَا شَاهِدٌ، وَلَا: أَعْلَمُ أَوْ أَحَقُّ، وَلَوْ قَالَ: أَشْهَدُ بِمَا وَضَعْتُ بِهِ خَطِّي، أَوْ مَنْ تَقَدَّمَهُ غَيْرُهُ: أَشْهَدُ بِمِثْلِ مَا شَهِدَ بِهِ؛ لَمْ يَصَحَّ، وَبِذَلِكَ أَوْ كَذَلِكَ أَشْهَدُ، صَحَّ، وَقَالَ الشَّيْخُ وَابْنُ الْقَيِّمِ: لَا يُعْتَبَرُ^(١).....

(فصل) في أداء الشهادة

(وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ) مَنْ نَاطِقٍ (إِلَّا بِلَفْظٍ أَشْهَدُ، أَوْ) بِلَفْظٍ (شَهِدْتُ)؛ لِأَنَّهُ مُصَدِّرُ شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً، فَلَا بَدَّ مِنَ الْإِتْيَانِ بِفَعْلِهَا الْمَشْتَقِّ مِنْهُ، وَلِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى لَا يَحْصُلُ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَلِذَلِكَ اخْتَصَّتْ بِاللُّعَانِ، وَتَقَدَّمَ: لَوْ أَذَاهَا أُخْرَسُ بِخَطِّهِ قُبِلَتْ.

(فَلَا يَكْفِي) قَوْلُهُ: (أَنَا شَاهِدٌ) بِكَذَا؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَمَّا اتَّصَفَ بِهِ، كَقَوْلِهِ: أَنَا مُتَحَمِّلٌ شَهَادَةً عَلَى فَلَانٍ بِكَذَا، بِخِلَافِ أَشْهَدُ، أَوْ شَهِدْتُ بِكَذَا، فَإِنَّهَا جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ تَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ فِعْلِ الشَّهَادَةِ بِذَلِكَ اللَّفْظِ.

(وَلَا) يَكْفِي قَوْلُهُ: (أَعْلَمُ أَوْ أَحَقُّ) أَوْ أَعْرِفُ أَوْ أَتَحَقَّقُ أَوْ أَتَيَقَّنُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِالْفِعْلِ الْمَشْتَقِّ مِنْ لَفْظِ الشَّهَادَةِ.

(وَلَوْ قَالَ: أَشْهَدُ بِمَا وَضَعْتُ بِهِ خَطِّي، أَوْ) قَالَ (مَنْ تَقَدَّمَهُ غَيْرُهُ) بِشَهَادَةٍ: (أَشْهَدُ بِمِثْلِ مَا شَهِدَ بِهِ، لَمْ يَصَحَّ) ذَلِكَ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْمَالِ وَالْإِبْهَامِ. وَلَوْ قَالَ: (وَبِذَلِكَ) أَشْهَدُ، (أَوْ) قَالَ: (كَذَلِكَ أَشْهَدُ، صَحَّ) فِيهِمَا؛ لِاتِّضَاحِ مَعْنَاهُ.

(وَقَالَ) أَبُو الْخَطَّابِ وَ(الشَّيْخُ) تَقِيُّ الدِّينِ (وَابْنُ الْقَيِّمِ): لَا يُعْتَبَرُ

(١) فِي «ف»: «تَعْتَبَرُ».

لَفْظُ الشَّهَادَةِ.

لَفْظُ الشَّهَادَةِ، قال الشيخ تقي الدين: ولا نعلم عن صحابي ولا تابعي لفظ الشهادة^(١).

وقال علي بن المديني: أقول إنَّ العشرة في الجنة، ولا أشهد، فقال له أحمد: متى قلت فقد شهدت.

ونقل عنه الميموني أنه قال: وهل معنى القول والشهادة إلا واحد؟

ونقل أبو طالب عنه أنه قال: العلم شهادة^(٢)، والمذهب ما تقدّم.

* * *

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٤٥)، و«زاد المعاد» لابن القيم (٣ / ٤٩٢).

(٢) انظر هذه الأقوال في «الفروع» لابن مفلح (٦ / ٥١٠).

بَابُ الْيَمِينِ فِي الدَّعَاوِي

وَهِيَ تَقْطَعُ الْخُصُومَةَ حَالًا، وَلَا تُسْقِطُ حَقًّا، وَيُسْتَحْلَفُ مُنْكَرٌ فِي كُلِّ حَقٍّ آدَمِيٍّ غَيْرِ نِكَاحٍ وَرَجْعَةٍ وَطَلَاقٍ وَإِيلَاءٍ وَوَلَاءٍ وَاسْتِيلَادٍ وَنَسَبٍ وَقَذْفٍ وَأَصْلٍ.....

(باب اليمين في الدعاوي)

أي: صفتها، وما تجب^(١) فيه، وما يتعلق به.

(وهي تقطع الخصومة حالاً؛ أي: عند النزاع، (ولا تسقط حقاً)، فتسمع البيئة بعدها، وإن رجع حالف، وأدى ما عليه، قبل منه، وحل لمُدَّعٍ أخذه.

(ويستحلف منكر) توجهت عليه اليمين في دعوى صحيحة (في كل حق آدمي)؛ لحديث: «لو يُعْطَى الناسُ بدعواهم، لادَّعى قومٌ دماءَ رجالٍ وأموالهم، ولكن اليمينُ على المدَّعي عليه»^(٢).

(غير نكاحٍ ورجعةٍ وطلاقٍ وإيلاءٍ) إلا إذا أنكر مؤلٍ مضي الأربعة أشهر، فإنه يستحلف، (و) غير (ولاءٍ واستيلادٍ) فسره القاضي بأن يدعي استيلاد أمته^(٣)، فتنكره، وقال الشيخ تقي الدين: بل هي المدَّعية^(٤)، (و) غير (نسبٍ وقذفٍ وأصلٍ

(١) في «ق»: «يجب».

(٢) تقدم تخريجه (٨ / ٤١٣).

(٣) في «ق»: «أمة».

(٤) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٣٠).

رِقٌّ؛ كَدَعَوَى^(١) رِقٌّ لَقِيطٍ، وَقِصَاصٍ فِي غَيْرِ قَسَامَةٍ، وَيُقْضَى فِي مَالٍ،
وَمَا يُقْصَدُ بِهِ مَالٌ بِنُكُولٍ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ فِي حَقِّ لِلَّهِ^(٢)؛ كَحَدٍّ لَا يَتَضَمَّنُ
مَالًا، وَتَعْزِيرٍ وَعِبَادَةٍ وَصَدَقَةٍ وَكَفَّارَةٍ وَنَذْرٍ وَلَا شَاهِدٍ وَحَاكِمٍ أَنْكَرَ
شَهَادَتَهُ.....

رِقٌّ كَدَعَوَى رِقٌّ لَقِيطٍ) ومجهول نسب، فلا يستحلف إذا أنكر (و) غير (قصاص
في غير قسامة) فلا يمين في واحد من هذه الصور؛ لأنها لا يُقضى فيها بالنكول.
(ويُقضى في مالٍ وما يُقصد به مالٌ بنكولٍ)؛ لما تقدّم عن عثمان، وغير ذلك
يُخلى سبيل المدعى عليه فيه حيث لا بينة عليه إلا في اللعان إذا لاعن الرجل
ونكلت حبيست حتى تقرّ أربعاً، أو تلاعن، وتقدّم.

(ولا يُستحلف) مُنْكَرٌ (في حقّ الله تعالى كحدّ) زناً أو سرقة أو مُحاربة؛
لأنّه (لا يتضمّن مالا، وتعزير)؛ لأنّه لو أقرّ بها ثمّ رجع، قبل منه، وخُلّي
سبيله بلا يمين، فلئلاّ يستحلف مع عدم الإقرار أولى^(٣)، ولأنّه يُستحبّ ستره
والتعريض للمقرّ به ليرجع، وقال ﷺ لهزّالٍ في قصة ماعز: «لو سترته بثوبك،
لكان خيراً لك»^(٤).

(و) لا يُستحلف في (عبادة) كصلاة وغيرها، (و) لا في (صدقة) زكاة أو
تطوع، (و) لا في (كفّارة ونذر)؛ لأنّه حقّ لله تعالى، أشبه الحدّ.
(ولا) يُستحلف (شاهد) (و) لا (حاکم أنكر) الشاهد (شهادته) أو شهد وطلب

(١) في «ف»: «وكدعوى».

(٢) في «ف»: «الله».

(٣) سقط من «ق».

(٤) رواه أبو داود (٤٣٧٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٢٧٥).

وَحُكْمَهُ، وَلَا وَصِيٍّ عَلَى نَفِي دَيْنٍ عَلَى مُوصٍ، وَلَا مُدَّعَى عَلَيْهِ بِقَوْلٍ مُدَّعٍ؛ لِيَحْلِفَ أَنَّهُ مَا حَلَفَنِي أَنِّي مَا أَحْلَفُهُ، وَلَا مُدَّعٍ طَلَبَ يَمِينَ خَصْمِهِ، فَقَالَ: لِيَحْلِفَ أَنَّهُ^(١) مَا أَحْلَفَنِي، وَإِنْ ادَّعَى وَصِيٌّ وَصِيَّةً لِلْفُقَرَاءِ، فَأَنْكَرَ الْوَرَثَةَ، حَلَفُوا، فَإِنْ نَكَلُوا قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ، أَوْ دَعَا عَلَى غَيْرِهِ فِي إِبْطَاتٍ،

يَمِينَهُ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي شَهَادَتِهِ، (و) لَا حَاكِمٌ أَنْكَرَ (حُكْمَهُ) أَوْ طَلَبَ يَمِينَهُ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي حُكْمٍ بِحَقٍّ، فَلَا يَحْلِفُ.

(ولا وصيٍّ على نفي دينٍ على مُوصٍ، ولا) يُسْتَحْلَفُ (مُدَّعَى عليه بقولٍ مُدَّعٍ لِيَحْلِفَ أَنَّهُ مَا حَلَفَنِي أَنِّي مَا أَحْلَفُهُ، ولا) يُسْتَحْلَفُ (مُدَّعٍ طَلَبَ يَمِينَ خَصْمِهِ، فقال: لِيَحْلِفَ أَنَّهُ مَا أَحْلَفَنِي)؛ لَأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يُقْضَى فِيهِ بِنُكُولٍ، فلا فائدة بإيجاب اليمين فيه.

(وَإِنْ ادَّعَى وَصِيٌّ وَصِيَّةً لِلْفُقَرَاءِ، فَأَنْكَرَ الْوَرَثَةَ) أَنَّ مُورَثَهُمْ وَصَّى بِهَا، (حُلَفُوا) عَلَى نَفِي ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ، (فَإِنْ نَكَلُوا) عَنِ الْيَمِينَ (قُضِيَ عَلَيْهِمْ) بِالنُّكُولِ؛ لَأَنَّهَا دَعْوَى بِمَالٍ.

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ) كَأَنِ ادَّعَى أَنَّ زَيْدًا غَضَبَهُ نَحْوَ ثَوْبٍ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ وَنَحْوَهُ، فَأَنْكَرَ، وَأَقَامَ الْمُدَّعَى شَاهِدًا بِدَعْوَاهُ، وَأَرَادَ الْحَلِفَ مَعَهُ، حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ.

(أَوْ) حَلَفَ عَلَى (دَعْوَى عَلَيْهِ)؛ أَي: عَلَى غَيْرِهِ (فِي إِبْطَاتٍ) كَأَنِ ادَّعَى دَيْنًا عَلَى زَيْدٍ مِنْ نَحْوِ قَرْضٍ أَوْ ثَمَنِ أَوْ أَجْرَةٍ أَوْ أَرْضٍ وَأَقَامَ بِهِ شَاهِدًا وَأَرَادَ الْحَلِفَ مَعَهُ،

(١) سقط من «ف».

أَوْ فِعْلٍ نَفْسِهِ، أَوْ دَعْوَى عَلَيْهِ، حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ، وَمَنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ
فِعْلٍ غَيْرِهِ، أَوْ نَفْيِ دَعْوَى عَلَى غَيْرِهِ، فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، وَرَقِيقُهُ كَأَجْنَبِيٍّ
فِي حَلْفِهِ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ،

حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ، (أَوْ) حَلَفَ عَلَى (فِعْلٍ نَفْسِهِ) كَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ إِنْسَانٌ أَنَّهُ غَضَبَهُ
وَنَحْوَهُ شَيْئًا، فَأَنْكَرَ وَأَرَادَ الْمَدَّعِي يَمِينَهُ^(١) حَلَفَ عَلَى الْبَتِّ.

(أَوْ) حَلَفَ عَلَى (دَعْوَى عَلَيْهِ) بِدَيْنٍ، فَأَنْكَرَ وَلَا بَيِّنَةً، وَأَرَادَ يَمِينَهُ (حَلَفَ
عَلَى الْبَتِّ)؛ أَيِ: الْقَطْعِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ حَلَفَهُ: «قُلْ:
وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهْ عِنْدِي شَيْءٌ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢).

وَمِنْهُ لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعِينَ بِيَدِهِ فَأَنْكَرَ، فَيَحْلِفُ أَنَّهَا مَلَكُهُ، وَلَا يَكْفِي: وَاللَّهِ
لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهَا مَلَكِي.

(وَمَنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ فِعْلٍ غَيْرِهِ) كَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ أَبَاهُ غَضَبَهُ، أَوْ سَرَقَ مِنْهُ
كَذَا، فَأَنْكَرَ وَلَا بَيِّنَةً، فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ، (أَوْ) حَلَفَ عَلَى (نَفْيِ دَعْوَى عَلَى غَيْرِهِ)
كَأَنَّ ادَّعَى دَيْنًا عَلَى مُورَثِهِ، فَأَنْكَرَ وَلَا بَيِّنَةً، (ف) إِنَّهُ يَحْلِفُ (عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ)؛
لِحَدِيثِ الْحَضْرَمِيِّ حَيْثُ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَاكَ بَيِّنَةٌ؟»، قَالَ: لَا، وَلَكِنْ أُحْلِفُهُ
وَاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا أَرْضِي اغْتَصَبَهَا أَبَوْهُ، فَتَهَيَّأَ الْكِنْدِيُّ لِلْيَمِينِ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

فَأَقْرَرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ، وَلَأنَّهُ لَا تَمَكُّنُهُ الْإِحَاطَةُ بِفِعْلٍ غَيْرِهِ، بِخِلَافِ فِعْلِ
نَفْسِهِ، فَتَكْلِيفُهُ الْيَمِينَ عَلَى الْبَتِّ حَمْلٌ لَهُ عَلَى الْيَمِينِ عَلَى مَا لَا يَعْلَمُهُ.

(وَرَقِيقُهُ كَأَجْنَبِيٍّ فِي حَلْفِهِ عَلَى نَفْيِ عِلْمِهِ) فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ عَبْدَ زَيْدٍ جَنَى

(١) سَقَطَ مِنْ «ق»: «ادَّعَى عَلَيْهِ... يَمِينَهُ».

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٠).

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٢).

وَأَمَّا بِهِمَّتُهُ فَمَا يُنْسَبُ لِتَقْصِيرٍ وَتَفْرِيطٍ كَرَعِيهَا زَرْعاً لَيْلًا، فَعَلَى الْبَتِّ،
وَالَا فَعَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ؛ كَرَائِبٍ وَسَائِقٍ، وَمَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَلْفٌ لِحِمَاةٍ
حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ يَمِينًا مَا لَمْ يَرْضَوْا بِوَاحِدَةٍ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ
بِحُقُوقٍ؛ فَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَقٍّ يَمِينٌ.

* * *

علي^(١)، فَأَنْكَرَ رَبُّهُ وَلَا بَيِّنَةً، حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ عَبْدَهُ جَنَى عَلَى الْمُدَّعَى.
(وَأَمَّا بِهِمَّتُهُ) إِذَا ادَّعَى أَنَّهَا جَنْتُ (فَمَا يُنْسَبُ) الْمُدَّعَى عَلَيْهِ (لِتَقْصِيرٍ وَتَفْرِيطٍ)
فِيهِ (كَرَعِيهَا زَرْعاً لَيْلًا)؛ لَتَرْكِهِ إِيَّاهَا بِلَا حَسَبٍ، (ف) يَحْلِفُ (عَلَى الْبَتِّ) بِأَنْ يَحْلِفَ
أَنَّهُ مَا قَصَرَ وَلَا فَرَطَ؛ لِأَنَّهُ يَحْلِفُ عَلَى فِعْلٍ نَفْسِهِ.
(وَالَا) يُنْسَبُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِجَنَايَةِ بِهِمَةِ إِلَى تَقْصِيرٍ، (ف) إِنَّهُ يَحْلِفُ (عَلَى
نَفْيِ الْعِلْمِ كَرَائِبٍ) بِهِمَةِ (وَسَائِقٍ) وَقَائِدٍ ادَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهَا أَتْلَفَتْ شَيْئاً بَوَاطْنَهَا بِيَدِهَا،
فَأَنْكَرَ وَلَا بَيِّنَةً، فَيَحْلِفُ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهَا أَتْلَفَتْهُ.
(وَمَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ حَلْفٌ لِحِمَاةٍ) ادَّعَوْا عَلَيْهِ دَيْنًا أَوْ نَحْوَهُ، (حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ
يَمِينًا)؛ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ مِنْهُمْ غَيْرُ حَقِّ الْبَقِيَّةِ (مَا لَمْ يَرْضَوْا) جَمِيعُهُمْ (بِ) يَمِينٍ (وَاحِدَةٍ)،
فَيُكْتَفَى بِهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ، وَقَدْ رَضُوا بِإِسْقَاطِهِ، فَسَقَطَ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ رِضَاهُمْ
بِيَمِينٍ وَاحِدَةٍ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ مِنْهُمْ بَعْضُهَا كَالْحُقُوقِ إِذَا قَامَتْ بِهَا بَيِّنَةٌ لِحِمَاةٍ لَا يَكُونُ
لِكُلِّ وَاحِدٍ بَعْضُ الْبَيِّنَةِ.

(وَلَوْ ادَّعَى) وَاحِدٌ^(٢) (عَلَى وَاحِدٍ بِحُقُوقٍ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ حَقٍّ يَمِينٌ) إِلَّا أَنْ

(١) فِي «ق»: «عَلَيْهِ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

فَصْلٌ

وَتُجْزَىٰ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، وَلِحَاكِمٍ تَغْلِيظُهَا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ كِحِنَايَةٍ
لَا تُوجِبُ قَوْدًا، وَعِثْقٍ وَنَصَابٍ زَكَاةٍ.....

تَتَّحِدُ الدَّعْوَى، فيحلفُ يميناً واحدةً، كما في «المبدع»^(١).

(فَصْلٌ)

(وتُجْزَى) اليمينُ (بالله) تعالى (وحده)؛ لقوله تعالى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ
أَرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ [المائدة: ١٠٦]، وقوله: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَدِيدُنَا أَحَقُّ مِنْ
شَهَدَتَيْهِمَا﴾ [المائدة: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

قال بعض المفسرين: مَنْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ، فَقَدْ أَقْسَمَ بِاللَّهِ جَهْدَ الْيَمِينِ^(٢).

واستحلفَ النَّبِيُّ ﷺ رُكَانَةَ بْنَ عَبْدِ يَزِيدَ فِي الطَّلَاقِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ
إِلَّا وَاحِدَةً^(٣).

وقال عثمانُ لابنِ عمرَ: تحلفُ باللهِ لقد بعته وما به داءٌ تعلمُهُ^(٤)، ولأنَّ في اللهِ
كفايةً، فوجبَ أنْ يُكْتَفَى بِاسْمِهِ فِي الْيَمِينِ.

(ولحَاكِمٍ تَغْلِيظُهَا فِيمَا لَهُ خَطَرٌ) وهو المثلُّ في الغُلُوِّ كالخطيرِ، (كِحِنَايَةٍ
لَا تُوجِبُ قَوْدًا وَعِثْقٍ^(٥) وَنَصَابٍ) فِي (زَكَاةٍ) لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ، وَتَغْلِيظُهَا يَكُونُ

(١) انظر: «المبدع» لابن مفلح (١٠ / ٢٨٨).

(٢) انظر: «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس» للفيروزآبادي (ص: ٩٦).

(٣) رواه أبو داود (٢٢٠٨).

(٤) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢ / ٦١٣).

(٥) في «ق»: «أو عتق».

بَلَفْظٍ كَ: وَاللّٰهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ
الطَّالِبُ الْغَالِبُ الضَّارُّ النَّافِعُ الَّذِي يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ،
وَيَقُولُ يَهُودِيٌّ: وَاللّٰهُ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى، وَفَلَقَ لَهُ الْبَحْرَ،
وَأَنْجَاهُ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ، وَيَقُولُ نَصْرَانِيٌّ: وَاللّٰهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ
عَلَى عِيسَى،

(بلفظ ك: والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم الطالب
الغالب؛ أي: القاهر (الضار النافع الذي يعلم خائنة الأعين؛ أي: ما يضمّر في
النفس، ويكف عنه اللسان، ويوماً إليه بالعين، وما تخفي الصدور).

قال الشافعيُّ: رأيتهُم يؤكّدون اليمينَ بالمصحف، ورأيتُ ابنَ مازنٍ قاضيَ
صنعاء^(١) يُغلّظُ اليمينَ به^(٢).

قال ابن المنذر: لا تتركُ سنّةَ النبي ﷺ لفعلِ ابن مازنٍ، ولا غيره^(٣).
(ويقولُ يهوديٌّ) غُلّظَ عليه باللفظ: (والله الذي أنزلَ التوراةَ على موسى،
وفلقَ له البحرَ، وأنجاه من فرعونَ ومَلَئِهِ).
(ويقولُ نصرانيٌّ) غُلّظَ عليه بلفظ: (والله الذي أنزلَ الإنجيلَ على عيسى،

(١) مطرف بن مازن الصنعاني، قاضي صنعاء، حدث عن معمر بن جريج، وروى عنه الشافعي
وداود بن رشيد، كذبه يحيى بن معين، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال حاجب بن سليمان:
كان رجلاً صالحاً. انظر: «الإرشاد» للخليلي (١/ ٢٨٠)، و«لسان الميزان» لابن حجر
(٦/ ٤٧).

(٢) انظر: «الأم» للإمام الشافعي (٧/ ٣٤).

(٣) نقله ابن مفلح في «المبدع» (١٠/ ٢٩٠) باللفظ المذكور، وقال ابن المنذر في «الإشراف»
(٤/ ٢١٧): لم نجد خبراً يُوجب الاستحلاف على المصحف، وإنما يجب الاستحلاف
بالله.

وَجَعَلَهُ يُحْيِي الْمَوْتَى، وَيُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ، وَيَقُولُ مَجُوسِيٍّ
وَوَثْنِيٍّ: وَاللَّهِ الَّذِي خَلَقَنِي وَصَوَّرَنِي ^(١) وَرَزَقَنِي، وَيُحَلِّفُ صَابِيٍّ وَمَنْ
يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ بِاللَّهِ.

وَبِزْمَنِ كَبَعْدَ الْعَصْرِ، أَوْ بَيْنَ أَذَانِ وَإِقَامَةٍ، وَبِمَكَانٍ فَبِمَكَّةَ بَيْنَ
الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ، وَبِالْقُدْسِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ،

وَجَعَلَهُ يُحْيِي الْمَوْتَى، وَيُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ).

(ويقولُ مَجُوسِيٍّ وَوَثْنِيٍّ) في التعليل باللفظ ^(٢): (والله الذي خلقني وصوّرني
ورزقني)؛ لَأَنَّهُ يُعَظَّمُ خَالِقُهُ وَرَازِقُهُ، أَشْبَهَ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ.

(وَيُحَلِّفُ صَابِيٍّ) يُعَظَّمُ النُّجُومَ (وَمَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ) تَعَالَى (بِاللَّهِ) تَعَالَى؛
لِحَدِيثٍ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ» ^(٣).

(و) التَّغْلِيظُ (بِزْمَنِ كَبَعْدَ الْعَصْرِ)؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ
الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ١٠٦]، قَالَ بَعْضُ الْمَفْسُرِينَ: أَي: صَلَاةِ الْعَصْرِ؛ وَلِفِعْلِ أَبِي
مُوسَى، وَتَقَدَّمَ، (أَوْ بَيْنَ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ)؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ يُرْجَى فِيهِ إِجَابَةُ الدُّعَاءِ، فَتُرْجَى
فِيهِ مَعَاجِلَةُ الْكَاذِبِ بِالْعَقُوبَةِ.

(و) التَّغْلِيظُ (بِمَكَانٍ بِمَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ)؛ لِزِيَادَتِهِ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْفَضِيلَةِ،
(وَبِالْقُدْسِ عِنْدَ الصَّخْرَةِ)؛ لِفَضِيلَتِهَا.

وَفِي «سَنَنِ ابْنِ مَاجَه» مَرْفُوعًا: «هِيَ مِنَ الْجَنَّةِ» ^(٤).

(١) سقط من «ف».

(٢) سقط من «ق».

(٣) تقدم تخريجه (٢٧٦ / ١٣).

(٤) رواه ابن ماجه (٣٤٥٦)، من حديث رافع بن عمرو المزني رضي الله عنه.

وَبَيْتِيَّ الْبِلَادِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ، وَتَقِفُ حَائِضٌ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَيُحْلَفُ
ذِمِّيٌّ بِمَوْضِعٍ يُعَظَّمُهُ، زَادَ بَعْضُهُمْ: وَبِهَيْئَةٍ كَتَحْلِيفِهِ قَائِماً مُسْتَقْبِلَ
الْقِبْلَةِ.

وَمَنْ أَبِي تَغْلِيظاً لَمْ يَكُنْ نَاكِلاً، وَإِنْ رَأَى حَاكِمٌ.....

(وبَيْتِيَّ الْبِلَادِ عِنْدَ الْمِنْبَرِ)؛ لحديث مالكٍ والشافعيٍّ وأحمدَ عن جابرٍ مرفوعاً:
«مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنبَرِي هَذَا بِيَمِينِ آثِمَةٍ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١)، وقيسَ عليه باقي
مَنَابِرِ الْمَسَاجِدِ.

(وتَقِفُ حَائِضٌ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ)؛ لأنه يَحْرُمُ عَلَيْهَا اللَّبْتُ فِيهِ.
(وَيُحْلَفُ ذِمِّيٌّ بِمَوْضِعٍ يُعَظَّمُهُ) كما يُعْلَظُ عَلَيْهِ بِالزَّمَانِ، قال الشَّعْبِيُّ
لنصرانيٍّ: اذْهَبْ إِلَى الْبَيْعَةِ^(٢).

وقال كَعْبُ بْنُ سَوَّارٍ: اذْهَبُوا بِهِ إِلَى الْمَذْبَحِ^(٣).
(زَادَ بَعْضُهُمْ: وَ) تُعْلَظُ (بِهَيْئَةٍ كَتَحْلِيفِهِ قَائِماً مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ) كَاللَّعَانِ.
(وَمَنْ أَبِي تَغْلِيظاً) بَأَنَّ قَالَ: مَا أَحْلَفُ إِلَّا بِاللَّهِ فَقَطْ، (لَمْ يَكُنْ نَاكِلاً) عَنْ
الْيَمِينِ؛ لَأَنَّهُ قَدْ بَدَّلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، فَوَجِبَ الْاِكْتِفَاءُ بِهِ، وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ.

قال في «النَّكَتِ»: وفيه نظرٌ؛ لجواز أَنْ يُقَالَ: يَجِبُ التَّغْلِيظُ إِذَا رَأَى الْحَاكِمُ
وَطَلَبَهُ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ فِيهِ زَجْرٌ قَطُّ، ومال إليه الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، (وَإِنْ رَأَى حَاكِمٌ

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٢٧)، والإمام الشافعي في «مسنده» (١/ ١٥٣)،
والإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٣٧٥).

(٢) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٢٣٦)، وابن حزم في «المحلى» (٩/ ٣٨٤).

(٣) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠٢٣٥).

تَرْكُهُ فِتْرَكَهُ كَانَ مُصِيبًا، وَلَا يُحْلَفُ بِطَلَاقٍ وَفَاقًا لِلْأُتْمَةِ الثَّلَاثَةِ، وَفِي
«الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ»: لِلْوَالِي ذَلِكَ، وَبِعْتَقٍ وَصَدَقَةٍ، وَسَمَاعُ شَهَادَةِ
أَهْلِ الْمِهْنِ إِذَا كَثُرُوا^(١)، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي ذَلِكَ. وَمَنْ ادَّعَى عَلَى صَغِيرٍ،
أَوْ مَجْنُونٍ؛ لَمْ يُحْلَفْ،

تركه؛ أي^(٢): التغليظ (فتركه، كان مصيباً)؛ لموافقته مطلق النص^(٣).

(وَلَا يُحْلَفُ بِطَلَاقٍ وَفَاقًا لِلْأُتْمَةِ الثَّلَاثَةِ)، قاله الشيخ تقي الدين، وقال ابن
عبد البر: إجماعاً^(٤).

قال في شرح «الإقناع»: قلتُ: وَلَا بَعْتَقٍ^(٥)؛ لحديث: «مَنْ كَانَ حَالِفًا،
فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ»^(٦).

(وَفِي «الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ»: لِلْوَالِي ذَلِكَ)؛ أي: التحليف بالطلاق، وله
إحلافُ الشهود استبراءً، وتغليظاً في الكشف في حق الله وحق آدمي، (و) له أَنْ
يُحْلَفَ (بِعْتَقٍ وَصَدَقَةٍ، وَسَمَاعُ شَهَادَةِ أَهْلِ الْمِهْنِ إِذَا كَثُرُوا، وَلَيْسَ لِلْقَاضِي ذَلِكَ،
انتهى^(٧)).

(وَمَنْ ادَّعَى عَلَى صَغِيرٍ، أَوْ ادَّعَى عَلَى (مَجْنُونٍ، لَمْ يُحْلَفْ)؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَجِرْ

(١) في «ف»: «كثر».

(٢) في «ق»: «(ترك)» بدل «(تركه) أي».

(٣) انظر: «النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر» لابن مفلح (٢ / ٢٢٢ - ٢٢٣).

(٤) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٢ / ١٢٤).

(٥) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٤ / ٣٣٣).

(٦) تقدم تخريجه (١٣ / ٢٧٦).

(٧) انظر: «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى الفراء (ص: ٢٥٩)، و«كشاف القناع» للبهوتي
(١٥ / ٣٦١).

وَوُوقِفَ الْأَمْرُ حَتَّى يُكَلَّفَ، وَمَنْ حَلَفَ وَاسْتَشْنَى أَوْ عَلَّقَ حَلْفَ ثَانِيًا؛ كَمَا لَوْ حَلَفَ قَبْلَ سُؤَالٍ مُدَّعٍ أَوْ حَاكِمٍ.

عليه القلم، (وَوُوقِفَ الْأَمْرُ حَتَّى يُكَلَّفَ)، فَإِنْ نَكَلَ بَعْدَ ذَلِكَ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ.
(وَمَنْ حَلَفَ وَاسْتَشْنَى) كَوَاللَّهِ أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، (أَوْ) حَلَفَ وَ(عَلَّقَ)
ك: وَاللَّهُ إِنْ كَانَ وَقَعَ مِنْ زَيْدٍ كَذَا فَأَنَا بَرِيءٌ مِنْ كَذَا، (حَلَفَ ثَانِيًا) عَلَى الْبَتِّ،
وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَلَا التَّعْلِيلُ، (كَمَا لَوْ حَلَفَ قَبْلَ سُؤَالٍ مُدَّعٍ أَوْ حَاكِمٍ).
* تَتِمَّةٌ: وَمَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ دَيْنٌ هُوَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُعْسِرٌ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ
لَا حَقَّ لَهُ عَلَيَّ^(١) وَلَوْ نَوَى السَّاعَةَ، نَقْلُهُ الْجَمَاعَةُ.

وَيَمِينُ الْحَالِفِ عَلَى حَسَبِ جَوَابِهِ، فَإِذَا ادَّعَى أَنَّهُ غَضَبَهُ، أَوْ بَاعَهُ، أَوْ اقْتَرَضَ
مِنْهُ؛ فَإِنْ قَالَ: مَا غَضَبْتُكَ، وَلَا اسْتَوْدَعْتَنِي، وَلَا بَعْتَنِي، وَلَا أَقْرَضْتَنِي، كَلَّفَ أَنْ
يَحْلِفَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِيُطَابِقَ جَوَابَهُ، فَإِنْ قَالَ: مَا لَكَ عَلَيَّ حَقٌّ، أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ
شَيْئًا، أَوْ لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ مَا ادَّعَيْتَهُ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ، كَانَ جَوَابًا صَحِيحًا، وَلَا يُكَلَّفُ
الْجَوَابَ عَنِ الْغَضَبِ وَغَيْرِهِ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ غَضَبَ مِنْهُ، ثُمَّ رَدَّهُ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي
مِنَ الْإِسْتِدَاعِ وَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ، فَلَوْ كَلَفَ^(٢) جَحَدَ ذَلِكَ، لَكَانَ كَاذِبًا مَعَ حَصُولِ
الْمَقْصُودِ بِجَوَابٍ صَادِقٍ.



(١) سقط من «ق».

(٢) في «ق»: «كان».

(٣٨)

کتابت لاقرائم

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

هُوَ: إِظْهَارُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ مَا عَلَيْهِ وَلَوْ سَفِيهَاً وَيُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ
رُشْدِهِ بَلْفِظٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ آخَرَسَ مَعْلُومَةٍ،

(كتاب الإقرار)

وهو لغةً: الاعترافُ، مأخوذٌ من المقرَّ، وهو المكانُ، كأنَّ المقرَّ جعلَ الحقَّ
في موضِعِهِ.

وأجمَعُوا على صحَّةِ الإقرار للكتاب والسُّنَّةِ، ولأنَّه إخبارٌ بالحقِّ على وجهٍ
منفِيَةٍ منه التُّهْمَةُ والرَّيْبَةُ، فإنَّ العاقلَ لا يكذبُ على نفسه كذباً يضرُّها، ولهذا قُدِّمَ
على الشهادة، فلا تُسْمَعُ مع إقرارٍ مُدَّعَى عليه، ولو أَكْذَبَ مُدَّعٍ بَيِّنَتُهُ، لم تُسْمَعِ،
ولو أنكرَ ثمَّ أقرَّ، سُمِعَ إقرارُهُ.

و(هو)؛ أي: الإقرارُ شرعاً (إظهارُ مُكَلَّفٍ) لا صغيرٍ غيرِ مأذونٍ ومجنونٍ؛
لحديث: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَبْلُغَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيْقَ،
وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»^(١)، ولأنَّه قولٌ ممَّن لا يصحُّ تصرُّفه، فلم يصحَّ كفعله
(مُخْتَارٍ)؛ لمفهوم: «عَفِيَ لَأَمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(٢)،
وكالبيع (ما)؛ أي: حقاً (عليه) من دينٍ أو غيره (ولو) كان المقرُّ (سفيهاً، ويُتَّبَعُ
به بعدَ رُشْدِهِ بلفظٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ إِشَارَةٍ آخَرَسَ مَعْلُومَةٍ).

(١) تقدم تخريجه (٣/ ٥٠٨).

(٢) تقدم تخريجه (١٣/ ٢٨٤).

أَوْ عَلَى مُوَكَّلِهِ^(١) مِنْ نَحْوِ بَيْعٍ وَقَبْضٍ، أَوْ مَوْلِيَّهِ أَوْ مُورَّثِهِ^(٢) بِمَا يُمَكِّنُ صِدْقُهُ، وَبَيْدِهِ وَوَلَايَتِهِ وَاخْتِصَاصِهِ، أَوْ وَكَيْلًا لَا مَعْلُومًا، وَلَيْسَ بِإِنْشَاءٍ، وَيَصِحُّ^(٣).....

(أو) إظهارُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ما (على مُوَكَّلِهِ) فيما وُكِّلَ فيه (من نحو بيعٍ وقبضٍ، أو) ما على (مَوْلِيَّهِ) ممَّا يملكُ إنشاءً كإقراره ببيع عين ماله ونحوه، لا بدَّينِ عليه، (أو) ما على (مُورَّثِهِ بما)؛ أي: شيء (يمكنُ صِدْقُهُ) بخلاف ما لو أقرَّ بجنائية من عشرين سنةً، وسنَّه عَشْرُونَ سنةً فما دونها.

(و) يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُقَرَّرِ بِهِ (بَيْدِهِ)؛ أي: المقرَّر (وولايته واختصاصه).

قال في «شرح المنتهى»: يعني: أو ولايته أو اختصاصه^(٤)، (أو) كَوْنُ مُقَرَّرٍ (وَكَيْلًا) فِي مُقَرَّرٍ بِهِ، فلا يصحُّ إقراره بشيءٍ في يد غيره، أو في ولاية غيره، كما لو أقرَّ أجنبيُّ على صغيرٍ، أو وقفٍ في ولاية غيره أو اختصاصه، فيصحُّ إقراره بما في ولايته أو اختصاصه، كأن يُقَرَّرَ وَلِيُّ الْيَتِيمِ ونحوه، أو ناظرُ الوقفِ أَنَّهُ أَجَرَ عَقَارَهُ ونحوه؛ لَأَنَّهُ يملكُ إنشاءً ذلك، فصَحَّ إقراره به، لا بدَّينِ عليه. و(لا) يُشْتَرَطُ فِي الْمُقَرَّرِ بِهِ أَنْ يَكُونَ (مَعْلُومًا)، فيصحُّ بِالْمُجْمَلِ، وَيُطَالَبُ بِالْبَيَانِ، وَيَأْتِي.

(وليس) الإقرارُ (بإنشاءٍ)، بل إخبارٌ بما في نفس الأمر، (ويصحُّ)^(٥) الإقرارُ

(١) في «ف»: «على بيعه».

(٢) في «ف»: «مورثه».

(٣) في «ف»: «فيصحُّ».

(٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦١٨).

(٥) في «ق»: «فيصح».

وَلَوْ مَعَ إِضَافَةِ الْمَلِكِ، وَبِدَيْنٍ ك: دَيْنِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لِعَمْرٍو، وَيَتَّجُهُ: لَكِنْ مَعَ إِضَافَةِ مَلِكَ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِرَادَةِ هِبَةٍ كَمَا يَأْتِي.

وَمِنْ سَكَرَانَ أَوْ صَغِيرٍ أَوْ قِنْ أُذُنَ لَهْمَا فِي تِجَارَةٍ فِي قَدَرٍ مَا أُذُنَ لَهْمَا فِيهِ، لَا مِنْ مُكْرَهٍ عَلَيْهِ، وَلَا بِإِشَارَةِ مُعْتَقِلٍ لِسَانَهُ،

(ولو مع إضافة) المقر (الملك) إليه، كقوله: عبي هذا أو داري لزيد؛ إذ الإضافة تكون لأدنى ملائسة، فلا تنافي الإقرار به^(١).

(و) يصحُّ الإقرار (بدَيْنٍ؛ ك) قول مقر: (دَيْنِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لِعَمْرٍو)؛ لما تقدّم.

(ويَتَّجُهُ: لكن) إذا كان الإقرار (مع إضافة ملك) لمقر له كقول مقر: دَيْنِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ مَلِكٌ لِعَمْرٍو، (يُقْبَلُ قَوْلُهُ)؛ أي: عمرو (في إِرَادَةِ هِبَةٍ كَمَا يَأْتِي)، وهو مَتَّجُهُ، ويصحُّ الإقرار^(٢) (و) لو (مِنْ سَكَرَانَ)، وكذا مَنْ زَالَ عَقْلُهُ بِمَعْصِيَةٍ كَمَنْ شَرِبَ مَا يَزِيلُ عَقْلَهُ عَمْدًا بَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ كَطَلَاقِهِ وَبَيْعِهِ، (أَوْ) مِنْ (صَغِيرٍ مَمِيَّزٍ أَوْ قِنْ أُذُنَ لَهْمَا فِي تِجَارَةٍ فِي قَدَرٍ مَا أُذُنَ لَهْمَا فِيهِ) مِنْ الْمَالِ؛ لَفَكِّ الْحَجَرِ عَنْهُمَا فِيهِ.

(و) (لَا) يصحُّ الإقرار (مِنْ مُكْرَهٍ عَلَيْهِ)؛ لِلْخَبَرِ^(٣)، (وَلَا) يصحُّ الإقرار (بِإِشَارَةِ مُعْتَقِلٍ لِسَانَهُ)؛ لِأَنَّهُ كَالنَّاطِقِ؛ لَكُونِهِ يُرْتَجَى نَطْقُهُ.

(١) أقول: بحث المصنف مصرّح به كما قال، ويأتي - أي: التصريح به - في باب ما يحصل به الإقرار، وقوله: مع إضافة ملك؛ أي: إليه؛ لأن الإضافة لأدنى ملائسة، فلا تنافي في قبول قوله أردتُ الهبة، وليس المراد ما قرّره شيخنا أنّ إضافة الملك للمقر له؛ لأنه لا حاجة إلى ذلك، بل المراد ما ذكرناه، فتأمل، انتهى.

(٢) قوله: «(يُقْبَلُ قَوْلُهُ) . . . الإقرار» سقط من «ق».

(٣) تقدم تخريجه (١٣ / ٢٨٤).

وَتُقْبَلُ دَعْوَى إِكْرَاهِ بَقْرِينَةٍ كَتَهْدِيدِ قَادِرٍ وَتَرْسِيمٍ، وَتَقْدَمُ بَيِّنَةٌ إِكْرَاهٍ عَلَى طَوَاعِيَةٍ، وَلَوْ قَالَ مَنْ ظَاهِرُهُ الْإِكْرَاهُ بَقْرِينَةٍ: عَلِمْتُ لَوْ لَمْ أَقِرَّ أَيْضاً أَطْلُقُونِي، فَلَمْ أَكُنْ مُكْرَهاً؛ لَمْ يَصَحَّ؛ لِأَنَّهُ ظَنُّ مِنْهُ؛ فَلَا يُعَارِضُ يَقِينَ الْإِكْرَاهِ،

(وَتُقْبَلُ) من مَقَرٍّ ونحوه (دَعْوَى إِكْرَاهٍ) على إِقْرَارِ (بَقْرِينَةٍ) دَالَّةٌ على إِكْرَاهِ (كَتَهْدِيدِ قَادِرٍ) على ما هَدَّدَ بِهِ^(١) من ضَرْبٍ أو حَبْسٍ، (وَتَرْسِيمٍ) عليه وَسَجْنِهِ، أو أَخَذَ ماله ونحوه؛ لدلالة الحال عليه.

قال في «النكت»: وعلى هذا تحرُّمُ الشهادةِ عليه، وَكَتَبُ حُجَّةٍ عليه، وما أشبه ذلك في هذه الحال^(٢).

وقال الأَزْجِيُّ: لو أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِأَمَارَةِ الْإِكْرَاهِ، اسْتَفَادَ بِهَا أَنَّ الظَّاهِرَ معه. (وَتَقْدَمُ بَيِّنَةٌ إِكْرَاهٍ عَلَى) بَيِّنَةٍ (طَوَاعِيَةٍ)؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْإِكْرَاهِ مَعَهَا زِيَادَةٌ عِلْمٍ. (ولو قال مَنْ)؛ أَي: مُقَرَّرٌ (ظَاهِرُهُ الْإِكْرَاهُ بَقْرِينَةٍ) بِمُقْتَضَى تَرْسِيمٍ عليه ونحوه: (عَلِمْتُ) أَنِّي (لو لَمْ أَقِرَّ أَيْضاً أَطْلُقُونِي، فَلَمْ أَكُنْ مُكْرَهاً، لَمْ يَصَحَّ) منه ذلك؛ (لَأَنَّهُ ظَنُّ مِنْهُ، فَلَا يُعَارِضُ يَقِينَ الْإِكْرَاهِ).

قال في «الفروع»: وفيه احتمال؛ لاعترافه بأنه أَقَرَّ طَوْعاً^(٣). ونقل ابنُ هانئٍ فِيمَنْ تَقَدَّمَ إِلَى سُلْطَانٍ فَهَدَّاهُ، فَيُدْهَشُ فَيَقِرُّ، يُؤْخَذُ بِهِ،

(١) سقط من «ق».

(٢) في «ق»: «الحالة». وانظر: «النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر» لابن مفلح (٢/ ٣٦٨).

(٣) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٥٢٣).

وَمَنْ أَكْرَهَ لِيُقَرَّرَ بِدَرَاهِمٍ فَأَقَرَّ بِدِينَارٍ، أَوْ لَزِيدٍ فَأَقَرَّ لِعَمْرٍو، أَوْ عَلَى وَزْنِ مَالٍ فَبَاعَ نَحْوَ دَارِهِ فِي ذَلِكَ، صَحَّ، وَكُرِهَ الشَّرَاءُ مِنْهُ، وَيَصَحُّ إِقْرَارُ صَبِيِّ أَنَّهُ بَلَغَ بِاحْتِلَامٍ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ بِسَنٍّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ، أَوْ عَقَدَ عَقْدًا^(١)، وَقَالَ بَعْدَ تَحَقُّقٍ.....

فيرجعُ ويقول: هَدَدَنِي وَدُهَشْتُ، يُوْخَذُ وما علمه أنه أَقَرَّ بِالْجَزَعِ وَالْفَزَعِ^(٢).

(وَمَنْ أَكْرَهَ لِيُقَرَّرَ بِدَرَاهِمٍ، فَأَقَرَّ بِدِينَارٍ، أَوْ أَكْرَهَ لِيُقَرَّرَ (لَزِيدٍ، فَأَقَرَّ لِعَمْرٍو)، أَوْ عَلَى أَنْ يُقَرَّرَ بَدَارٍ فَأَقَرَّ بِدَابَّةٍ وَنَحْوَهَا، حَيْثُ أَقَرَّ بِغَيْرِ مَا أَكْرَهَ عَلَيْهِ، صَحَّ إِقْرَارُهُ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ بِهِ ابْتِدَاءً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْرَهَ عَلَيْهِ.

(أَوْ أَكْرَهَ (عَلَى وَزْنِ مَالٍ) بِحَقٍّ أَوْ غَيْرِهِ (فَبَاعَ نَحْوَ دَارِهِ فِي ذَلِكَ) الْمَالِ الَّذِي أَكْرَهَ عَلَيْهِ وَزْنَهُ (صَحَّ) الْبَيْعُ، نَصًّا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُكْرَهَ عَلَيْهِ، (وَكُرِهَ الشَّرَاءُ مِنْهُ)؛ أَي: مِمَّنْ أَكْرَهَ عَلَيْهِ وَزْنِ مَالٍ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُضْطَرِّ إِلَيْهِ، وَلِلْخِلَافِ فِي صَحَّةِ الْبَيْعِ.

(وَيَصَحُّ إِقْرَارُ صَبِيِّ أَنَّهُ بَلَغَ بِاحْتِلَامٍ إِذَا بَلَغَ عَشْرًا) مِنَ السَّنِينَ؛ يَعْنِي: تَمَّتْ لَهُ، وَمِثْلُهُ جَارِيَةٌ تَمَّ لَهَا تِسْعُ سَنِينَ.

قال في «التلخيص»: فَإِنْ ادَّعَى أَنَّهُ بَلَغَ بِالْاحْتِلَامِ فِي وَقْتِ إِمْكَانِهِ، صُدِّقَ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي؛ إِذْ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ.

(وَلَا يُقْبَلُ) قَوْلُهُ: إِنَّهُ بَلَغَ (بِسَنٍّ)؛ أَي: تَمَّ لَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ)؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ عِلْمُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ.

(وَإِنْ أَقَرَّ) مَنْ جُهِلَ بَلُوغُهُ حَالِ إِقْرَارِهِ (بِمَالٍ، أَوْ عَقَدَ عَقْدًا، وَقَالَ بَعْدَ تَحَقُّقٍ

(١) سقط من «ف».

(٢) انظر: «مسائل ابن هانئ» (٢ / ٨٢).

بُلُوغِهِ: لَمْ أَكُنْ حِينَ إِقْرَارِي أَوْ عَقْدِي بِالْغَا؛ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، وَقَبْلَ التَّحَقُّقِ يُقْبَلُ بِلاَ يَمِينٍ.

وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا لَوْ أَمَّ بِبَالِغٍ فِي فَرْضٍ.

وَأَفْتَى الشَّيْخُ فَيَمَنْ أَسْلَمَ أَبُوهُ، فَادَّعَى الْبُلُوغَ: لَا يُقْبَلُ؛ لِلْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ إِقْرَارِهِ بِبُلُوغٍ،

بُلُوغِهِ: لَمْ أَكُنْ حِينَ إِقْرَارِي أَوْ حِينَ عَقْدِي بِالْغَا، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، وَلَزِمَهُ مَا أَقَرَّ بِهِ أَوْ عَقَدَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ وَقَوْعُهُ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ.

(و) أَمَّا (قَبْلَ التَّحَقُّقِ)؛ أَي: قَبْلَ تَحَقُّقِ بُلُوغِهِ فَـ (يُقْبَلُ) قَوْلُهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِالْغَا حِينَ الْإِقْرَارِ أَوْ الْعَقْدِ (بِلاَ يَمِينٍ)؛ لِأَنَّ بُلُوغَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَالْأَصْلُ الصَّغَرُ.

(وَيَتَجَهُّ: وَكَذَا لَوْ أَمَّ صَبِيٌّ (بِبَالِغٍ فِي فَرْضٍ)، ثُمَّ قَالَ: لَمْ أَكُنْ بِالْغَا حِينَ أُمِّيتُ^(١)، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ تَحَقُّقِ بُلُوغِهِ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ، وَقَبْلَ التَّحَقُّقِ يُقْبَلُ، وَيَعِيدُ الْمَأْمُومُ صَلَاتَهُ، وَهُوَ مَتَجَهٌّ^(٢)).

(وَأَفْتَى الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ (فَيَمَنْ أَسْلَمَ أَبُوهُ، فَادَّعَى الْبُلُوغَ لَا يُقْبَلُ) قَوْلُهُ؛ (لِلْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ إِقْرَارِهِ بِبُلُوغٍ) بِمَنْزِلَةِ مَا إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بَعْدَ أَنْ ارْتَجَعَهَا^(٣)).

قال: وهذا يجيء في كلِّ مَنْ أَقَرَّ بِالْبُلُوغِ بَعْدَ حَقِّ ثَبَتٍ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ مِثْلَ الْإِسْلَامِ وَثَبُوتِ أَحْكَامِ الذِّمَّةِ تَبَعاً لِأَبِيهِ، أَوْ ادَّعَى الْبُلُوغَ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْوَلِيِّ وَكَانَ

(١) في «ق»: «أُمِّيت».

(٢) أقول: لَمْ أَرِ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ بِالْقِيَاسِ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَلَعَلَّهُ مُرَادٌ لْغَيْرِهِ؛ إِذْ فِي كَلَامِهِمْ مَا يُؤَيِّدُهُ وَيَقْتَضِيهِ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٦٤٧).

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَنْبَتَ بِعِلَاجٍ أَوْ دَوَاءٍ لَا بِلُغٍ، لَمْ يُقْبَلْ، أَوْ ادَّعَى
جُنُونًا لَمْ يُقْبَلْ إِلَّا بَبَيِّنَةٍ وَالْمَرِيضُ، وَلَوْ مَرَضَ الْمَوْتَ الْمَخُوفَ
يَصَحُّ إِقْرَارُهُ بِوَارِثٍ، وَبِأَخْذِ دَيْنٍ مِنْ غَيْرِ وَارِثٍ، وَبِمَالٍ لَهُ.

رَشِيدًا، أَوْ بَعْدَ تَرْوِيحٍ وَلِيٍّ أَبْعَدَ مِنْهُ^(١).

(وَمَنْ) باعَ أَوْ أَقْرَ وَنَحْوَهُ، ثُمَّ (ادَّعَى أَنَّهُ أَنْبَتَ بِعِلَاجٍ أَوْ دَوَاءٍ لَا بِلُغٍ، لَمْ
يُقْبَلْ) مِنْهُ ذَلِكَ، وَحُكِمَ بِلُغِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ، (أَوْ ادَّعَى جُنُونًا) حَالِ
إِقْرَارِهِ أَوْ بَيْعِهِ أَوْ طَلَاغِهِ وَنَحْوَهُ؛ لِإِبْطَالِ مَا وَقَعَ مِنْهُ، (لَمْ يُقْبَلْ) مِنْهُ ذَلِكَ (إِلَّا بِبَيِّنَةٍ)؛
لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ، صَحَّحَهُ فِي «الْإِنْصَافِ»^(٢).

(وَالْمَرِيضُ وَلَوْ مَرَضَ الْمَوْتَ الْمَخُوفَ يَصَحُّ إِقْرَارُهُ بِوَارِثٍ)، قَالَ ابْنُ
نَصْرِ اللَّهِ: يَسْأَلُ عَنْ صُورَةِ الْإِقْرَارِ بِوَارِثٍ هَلْ مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا وَارِثِي وَلَا يَذْكُرُ
سَبَبَ إِرْثِهِ، أَوْ مَعْنَاهُ أَنْ يَقُولَ: هَذَا أَخِي أَوْ عَمِّي أَوْ ابْنِي أَوْ مَوْلَايَ، فَيَذْكُرُ سَبَبَ
الْإِرْثِ؟ وَحَيْثُ إِذَا كَانَ سَبَبًا^(٣)، اعْتَبَرَ سَبَبُ الْإِمْكَانِ وَالتَّصْدِيقِ، وَأَنْ لَا يَدْفَعَ نَسَبًا
مَعْرُوفًا، انْتَهَى.

قَالَ الْبَهْوتِيُّ: قُلْتُ: تَقَدَّمَ عَنِ الْأَرْجِيِّ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ أَنَّهُ
وَارِثُهُ بِلَا بَيَانٍ سَبَبٍ؛ لِأَنَّ أَدْنَى حَالَاتِهِ إِرْثُهُ بِالرَّحِمِ، وَهُوَ ثَابِتٌ عَلَى أَصْلِنَا، فَالْإِقْرَارُ
أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ يَصَحُّ بِالْمَجْهُولِ.

(و) يَصَحُّ إِقْرَارُ مَرِيضٍ وَلَوْ مَرَضَ الْمَوْتَ الْمَخُوفَ (بِأَخْذِ دَيْنٍ مِنْ غَيْرِ وَارِثِهِ)؛
لِأَنَّهُ غَيْرُ مَتَّهَمٍ فِي حَقِّهِ، (و) يَصَحُّ إِقْرَارُهُ (بِمَالٍ لَهُ)؛ أَيِ: لَغَيْرِ وَارِثِهِ؛ لَمَّا تَقَدَّمَ،

(١) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤ / ٦٤٧).

(٢) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٢ / ١٣٢).

(٣) في «ق»: «إذا كان اعترافاً به».

مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَلَا يُحَاصُّ مُقَرَّرٌ لَهُ غُرْمَاءَ الصَّحَّةِ، لَكِنْ لَوْ أَقَرَّ فِي مَرَضِهِ
بِعَيْنٍ ثُمَّ بَدَيْنَ، أَوْ عَكْسِهِ، فَרَبُّ الْعَيْنِ أَحَقُّ،

وحكاية ابن المنذر إجماعاً (من رأس ماله)؛ لأنَّ حالة المرض أقرب إلى الاحتياط
لنفسه بما يُراد منه، وتحري الصدق، فكان أولى بالقبول، بخلاف الإقرار لوارث،
فإنَّه متهم فيه.

(ولا يُحَاصُّ مُقَرَّرٌ لَهُ) في مرض الموت المخوف (غُرْمَاءَ الصَّحَّةِ)؛ أي: مَنْ
أَقَرَّ لَهُمْ حَالِ صِحَّتِهِ، بل يبدأ بهم، سواءً أخبرَ بلزومه له قبل المرض أو بعده؛ لإقراره
بعد تعلُّق الحقِّ بتركته كإقرار مفلسٍ بدَيْنٍ بعد الحَجْر عليه.

(لَكِنْ لَوْ أَقَرَّ) مريضٌ (في مَرَضِهِ) لِأَجْنَبِيٍّ (بعينٍ ثُمَّ بدَيْنٍ، أَوْ عَكْسِهِ) بِأَنْ
أَقَرَّ بَدَيْنٍ ثُمَّ بِعَيْنٍ (فَرَبُّ الْعَيْنِ أَحَقُّ) بِهَا مِنْ رَبِّ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الإقْرَارَ بِالَّذِينَ يَتَعَلَّقُ
بِالذِّمَّةِ، وَالِإقْرَارَ بِالْعَيْنِ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِهَا، فَتَعَلُّقُهُ بِالذَّاتِ أَقْوَى، وَلِهَذَا لَوْ أَرَادَ بَيْعَ
الْعَيْنِ، لَمْ يَصَحَّ، وَمُنِعَ مِنْهُ لِحَقِّ الْمُقَرَّرِ لَهُ بِهَا^(١).

* فرُع: إِذَا خَافَ أَنْ يُؤْخَذَ مَالُهُ ظُلْمًا، أَوْ الْمَالُ الَّذِي بِيَدِهِ لِلنَّاسِ؛ إِمَّا بِحُجَّةٍ
أَنَّهُ مَيِّتٌ لَا وَارِثَ لَهُ، أَوْ أَنَّهُ مَالٌ غَائِبٍ، أَوْ بِلَا حُجَّةٍ أَصْلًا، جَازَ لَهُ الإقْرَارُ بِمَا يَدْفَعُ
هَذَا الظُّلْمَ، وَيَحْفَظُ الْمَالَ لِصَاحِبِهِ مِثْلَ أَنْ يَقَرَّ بِحَاضِرٍ أَنَّهُ ابْنُهُ، أَوْ أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ كَذَا،
أَوْ أَنَّ الْمَالَ الَّذِي بِيَدِهِ لِفُلَانٍ، وَيَتَأَوَّلُ فِي إِقْرَارِهِ بِأَنْ يَعْنِي بِكَوْنِهِ ابْنَهُ صِغَرَهُ، أَوْ بِقَوْلِهِ:
أَخِي أَخُوَّةَ الْإِسْلَامِ، أَوْ بِقَوْلِهِ: الَّذِي بِيَدِهِ لَهُ؛ أَيْ: لَهُ وَلَايَةُ قَبْضِهِ؛ لَكُونِي قَدْ وَكَّلْتُهُ
فِي إِصْالِهِ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ وَنَحْوِهِ، لَكِنْ يَشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُقَرَّرُ لَهُ أَمِينًا، وَالِإحْتِيَاظُ
أَنْ يَشْهَدَ عَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّ هَذَا إِقْرَارُ تَلَجُّةٍ تَفْسِيرُهُ كَذَا وَكَذَا، قَالَهُ فِي «الِاخْتِيَارَاتِ»
مُلَخَّصًا^(٢).

(١) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦١٩ - ٦٢٠).

(٢) انظر: «الاختيارات الفقهية» لابن تيمية (ص: ٦٤٦).

وَلَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُ، أَوْ وَهَبَهُ ثُمَّ أَقَرَّ بِدَيْنٍ^(١)، نَفَذَ عِتْقَهُ وَهَبَتُهُ، وَلَمْ يُنْقِضَا بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِمَالٍ لَوَارِثٍ لَمْ يُقْبَلْ بِلَا بَيِّنَةٍ أَوْ إِجَازَةٍ، فَلَوْ أَقَرَّ لَزَوْجَتِهِ بِمَهْرٍ مِثْلِهَا، لَزِمَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ لَا بِإِقْرَارِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ لَهَا بِدَيْنٍ، ثُمَّ أَبَانَهَا، لَمْ يُقْبَلْ،

(ولو أعتق عبداً لا يملك غيره، أو وهبه ثم أقرَّ بدَيْنٍ، نفذ عتقه وهبته) للعبد، (ولم يُنقِضَا بإقراره) بعد ذلك، نصاً؛ لأنَّه تصرفٌ مُنَجِّزٌ تعلَّقَ بعين مالٍ أزال ملكه عنها، فلا ينقضه ما تعلَّقَ بذمَّته، كما لو أعتق أو وهب ثم حَجَرَ عليه لفلس، ولأنَّه غيرُ محجورٍ عليه في حقِّ صاحب الدَّين، فلم ينقض الدَّينُ عِتْقَهُ وَهَبَتَهُ كالصحيح. (وإن أقرَّ المريضُ (بمالٍ لوarith، لم يُقبل) إقراره به (بلا بَيِّنَةٍ أو إِجَازَةٍ) باقي الورثة كالعطيَّة، ولأنَّه محجورٌ عليه في حقِّه، فلم يصحَّ إقراره له، لكن يلزمه الإقرار إن كان حقاً وإن لم يُقبل.

(فلو أقرَّ المريضُ (لزوجه بمهرٍ مثليها، لزمه)، نصاً (بالزَّوجِيَّة)؛ أي: بمقتضى أنها زوجته؛ لداليتها على المهر ووجوبه عليه، فإقراره إخبارٌ بأنه لم يُوفِّه، كما لو كان عليه دينٌ ببيِّنَةٍ فأخبر ببقائه بذمَّته، و(لا) يلزمه المهرُ (بإقراره)؛ لأنَّه أقرَّ لوarith، وإن أقرَّ لها بأكثر من مهرٍ مثليها، رجع إلى مهرِ المثل إلا أن تقيمَ بيِّنَةً بالعقد عليه، أو يُجيزُوا لها.

(وإن أقرَّ المريضُ (لها)؛ أي: لزوجه (بدَيْنٍ، ثمَّ أَبَانَها) ثمَّ تزَوَّجها، أو لا، (لم يُقبل) إقراره لها بغير إِجَازَةٍ الورثة، كما لو لم يُبينها، ولأنَّ الاعتبارَ بحال الإقرار، وهي وارثةٌ حينه، بخلاف ما إذا صحَّ من مرضه، ثم مات من غيره؛ لأنَّه

(١) كذا في «ف» بزيادة: «نقد».

وإن أقرت زوجته أنها لا مهر لها، لم يصح إلا أن يقيم بيته بأخذه أو إسقاطه، وكذا حكم كل دين ثابت على وارث، وإن أقر لوارث وأجنبي صح للأجنبي، والاعتبار بحالة إقراره،

لا يكون مرض الموت.

(وإن أقرت زوجته) المريضة مرض الموت المخوف (أنها لا مهر لها) على زوجها، (لم يصح) إقرارها؛ لأنه إبراء لوارث في المرض، فلورثتها مطالبته^(١) بمهرها (إلا أن يقيم بيته بأخذه)؛ أي: المهر في الصحة أو المرض، (أو) يقيم الزوج^(٢) بيته بـ (إسقاطه) بنحو حوالة، وكذا بإبراء في غير مرض موتها المخوف، (وكذا حكم كل دين ثابت على وارث) إذا أقر المريض ببراءته منه^(٣) لا يقبل إلا أن يقيم المدين بيته بأخذه أو إسقاطه.

(وإن أقر) المريض بدين أو عين (لوارث وأجنبي، صح) إقراره (للأجنبي) بحصته دون الوارث، كما لو أقر بلفظين، أو كما لو جحد الأجنبي شركة الوارث، بخلاف الشهادة؛ لأن الإقرار أقوى منها، ولذلك لم تعتبر له العدالة، ولو أقر بشيء يتضمن دعوى على غيره، قبل فيما عليه، لا فيما له، كإقراره بأنه خلع امرأته على ألف، فتبين منه، والقول قولها في نفي العوض.

(والاعتبار) بكون المقر له وارثاً أو لا (بحالة إقراره)؛ لأنه قول تعتبر فيه التهمة، فاعتبرت حالة وجوده كالشهادة، بخلاف الوصية والعطية، فالاعتبار فيهما

(١) في «ق»: «مطالبة».

(٢) سقط من «ق».

(٣) سقط من «ق».

فَلَوْ أَقَرَّ لَوَارِثٍ فَصَارَ عِنْدَ الْمَوْتِ غَيْرَ وَارِثٍ لَمْ يَلْزَمْ، وَإِنْ أَقَرَّ لِغَيْرٍ وَارِثٍ
لَزِمَ، وَلَوْ صَارَ وَارِثًا.

* * *

فصل

وَإِنْ أَقَرَّ قَنْ وَلَوْ أَبَقًا بِحَدٍّ أَوْ قَوْدٍ أَوْ طَلَاقٍ^(١) وَنَحْوِهِ صَحَّ، وَأُخِذَ
بِهِ فِي الْحَالِ.....

بوقت الموت، وتقدّم، (فلو أقَرَّ) بمالٍ (لوارثٍ) حالَ إقراره، (فصار عند الموت
غيرَ وارثٍ) كَمَنْ أَقَرَّ لِأَخِيهِ، فحدّث له ابنٌ، أو قام به مانعٌ، (لم يلزم) إقراره^(٢)؛
لاقترانِ التُّهمة به حين وجوده، فلا ينقلبُ لازماً.

(وَإِنْ أَقَرَّ) المريضُ (لغير وارثٍ) كأخيه مع ابنه، (لزم) إقراره، (ولو صار)
المُقرُّ له (وارثاً) بأن مات الابنُ قبلَ المُقرِّ، وكذا لو أقَرَّ لِأَخٍ كافرٍ، ثمَّ أسلم قبلَ
موتِ مُقرِّ؛ لوجود الإقرار من أهله خالياً من التُّهمة، ولم يُوجد ما يُسقطه، وإن
أعطاه وهو غيرُ وارثٍ، ثم صارَ وارثاً، وقفَ على إجازة الورثة، خلافاً لما في
«الترغيب» وغيره كما تقدم.

ويصحُّ إقرارُ مريضٍ بإحبالِ أمّته ونحوه ممّا يملكُ إنشاءه.

(فصل)

(وَإِنْ أَقَرَّ قَنْ وَلَوْ أَبَقًا) حالَ إقراره (بحدٍّ أَوْ قَوْدٍ أَوْ طَلَاقٍ وَنَحْوِهِ) كموجبٍ
تعزيرٍ أو كفّارة، (صحَّ) إقراره (وأُخذَ) القَنْ (به في الحال)؛ لإقراره بما يمكنُ

(١) في «ف»: «وطلاق».

(٢) كذا في «ق» بزيادة: «لأخيه».

مَا لَمْ يَكُنِ الْقَوْدُ فِي نَفْسٍ، فَبَعْدَ عِتْقٍ، فَطَلَبُ جَوَابِ دَعْوَاهُ إِذْنٌ مِنْهُ
وَمِنْ سَيِّدِهِ جَمِيعاً، وَلَا يُقْبَلُ إِقْرَارُ سَيِّدِهِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ مَا يُوجِبُ مَا لَّا
فَقَطْ،

استيفاءه من بدنه، وهو له دون سيِّده؛ لأنَّ سيِّده لا يملكُ منه إلاَّ المال^(١)،
ولحديث: «الطَّلَاقُ لِمَنْ أَخَذَ بِالسَّاقِ»^(٢).

وَمَنْ مَلَكَ إِنْشَاءً شَيْءٍ مَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ (ما لم يكنِ القودُ في نفسٍ) ويكذِّبه
سيِّده، (ف) يُوْخَذُ بِهِ (بعدَ عِتْقٍ)، نصّاً؛ لأنَّه أقرَّ برقبته، وهو لا يملكُها، ولأنَّه
يسقطُ به حقُّ سيِّده، أشبهَ إقراره بقتل الخطأ، ولأنَّه مُتَّهَمٌ فيه؛ لجواز أنْ يقرَّ بذلك
لإنسانٍ؛ ليعفو عنه، ويستحقَّ أخذه، فيتخلَّصُ به من سيِّده (فطلبُ جوابِ دَعْوَاهُ)؛
أي: القودُ في النفس (إذنُّ منه)؛ أي: القنُّ (وَمِنْ سَيِّدِهِ جَمِيعاً)؛ لأنَّه لا يصحُّ من
أحدهما على الآخر.

(ولا يقبلُ^(٣) إقرارُ سيِّده)؛ أي: القنُّ (عليه بغيرِ ما يوجبُ ما لَّا فقط) كالعقوبة
والطلاق والكفارة؛ لأنَّه إقرارٌ على غيرِ نفسِ المقرِّ، أشبهَ إقرارَ غيرِ السيِّدِ عليه،
بخلاف إقرارِ السيِّدِ عليه بما يوجبُ ما لَّا؛ لأنَّه إيجابٌ حقٌّ في مالِ السيِّدِ، فلزمه،
كما لو ثبت بالبيِّنة.

وفي «الكافي»: «إِنْ أَقَرَّ السَّيِّدُ بِقَوْدٍ عَلَى الْعَبْدِ، وَجَبَ الْمَالُ، وَيفدي السيِّدُ
ما يتعلَّقُ بالرَّقبة.

(١) في «ق»: «إلا أخذ المال».

(٢) تقدم تخريجه (١٠ / ٣٨٢).

(٣) في «ق»: «يصح».

وإن أقرَّ غيرُ مأذونٍ له بِمالٍ أو بِما يُوجِبُهُ، أو مأذونٌ له بِما لا يَتعلَّقُ بالتَّجَارَةِ، فَكَسَفِيهِ، يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ .

قَالَ أَحْمَدُ فِي عَبْدٍ أَقَرَّ بِسَرِقَةِ دَرَاهِمَ فَكَذَّبَهُ سَيِّدُهُ: الدَّرَاهِمُ لِلْسَيِّدِ، وَيُقْطَعُ الْعَبْدُ، وَيُتَّبَعُ بِذَلِكَ بَعْدَ الْعِتْقِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِرَقِّهِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ^(١) فِي يَدِهِ؛ لَمْ يُقْبَلْ، وَمَا صَحَّ إِقْرَارُ قَنْ بِهِ فَهُوَ الْخَصْمُ فِيهِ،

(وإن أقرَّ) قَنْ (غيرُ مأذونٍ له بِمالٍ، أو بِما يوجِبُهُ)؛ أي: المالَ كجنايةٍ خطياً وإتلاف مالٍ وعاريةٍ وقرضٍ، (أو) أقرَّ قَنْ (مأذونٌ له) في تجارةٍ (بما لا يَتعلَّقُ بالتجارة^(٢))، (فك) إقرارٍ (سَفِيهِ) لا يُوْخَذُ بِهِ في الحالِ، وإنَّما (يتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ)، نصّاً عملاً بإقراره على نفسه كالمفلس .

(قال) الإمامُ (أحمدُ في عَبْدٍ أَقَرَّ بِسَرِقَةِ دَرَاهِمَ) في يده أَنَّهُ سَرَقَهَا من رجلٍ والرجلُ يدَّعي ذلك (فَكَذَّبَهُ سَيِّدُهُ: فَالدَّرَاهِمُ لِلْسَيِّدِ)؛ لأنَّ المالَ حقُّ السَيِّدِ، فلم يُقْبَلْ إِقْرَارُ الْعَبْدِ بِهِ، كما لو أَقَرَّ الْعَبْدُ بِمالٍ في يده، (وَيُقْطَعُ الْعَبْدُ) في الحالِ على المذهب؛ لإقراره بأنَّه سرق، (وَيُتَّبَعُ بِذَلِكَ) المالِ الذي أَقَرَّ بِهِ (بَعْدَ الْعِتْقِ)؛ لزوال المُعَارَضِ .

(وإن أقرَّ) الْعَبْدُ (بِرَقِّهِ لِغَيْرِ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ، لَمْ يُقْبَلْ) وإن أقرَّ السَيِّدُ بِذلك، قُبِلَ؛ لأنَّه في يدِ السَيِّدِ لا في يدِ نفسه .

(وما صَحَّ إِقْرَارُ قَنْ بِهِ) كحَدٍّ وَقَوْدٍ وَطَلَاقٍ، (فَهُوَ الْخَصْمُ فِيهِ) دون سَيِّدِهِ،

(١) كذا في «ف» بزيادة: «له» .

(٢) في «ق»: «بما يَتعلَقُ في التجارة» .

وإلا فسيّده، ولا يحلف قن مطلقاً، وإن أقرّ مكاتبٍ بجناية، تعلّقت
بذمّته ورقبته معاً، ولا يقبل إقرار سيّده عليه بذلك، وإن أقرّ غير مكاتبٍ
لسيّده أو سيّده له بمال؛ لم يصحّ، وإن أقرّ أنّه باعه نفسه بألفٍ؛ عتق،
ثمّ إن صدّقه لزمه، وإلا حلف، والإقرار لقن غيره إقرار لسيّده، . . .

(وإلا) يصحّ إقرار قن به كالذي يوجب مالا، (فسيّده) الخصم فيه، والقود في
النفس هما خصمان فيه معاً كما سبق.

(ولا يحلف قن مطلقاً) سواء أقرّ بما يوجب حداً أو مالا.

(وإن أقرّ مكاتبٍ بجناية)؛ أي: بأنه جنى، (تعلّقت) الجناية؛ أي: أرشها
(بذمّته ورقبته جميعاً)، فإن عتق أتبع بها بعد العتق، وإلا فهو في رقبتة، كما لو
ثبت بالبيّنة، (ولا يقبل إقرار سيّده)؛ أي: المكاتب (عليه بذلك)؛ أي: بأنه
جنى؛ لأنه أقرّ على غيره.

(وإن أقرّ عبدٌ غير مكاتبٍ لسيّده)، لم يصحّ، (أو) أقرّ سيّده له بمال،
لم يصحّ، أمّا الأول فلا أنّه لم يُفد شيئاً؛ لأنّه لا يملك شيئاً يقرّ به، وأمّا الثاني،
فلا أنّ مال العبد لسيّده، فلا يصحّ إقرار الإنسان لنفسه.

(وإن أقرّ سيّد قن) (أنّه باعه نفسه بألفٍ، عتق) القن؛ لإقرار سيّده بما
يوجبّه، (ثمّ إن صدّقه)؛ أي: السيّد قنّه على أنّه باعه نفسه بألفٍ، (لزمه) الألف
مواخذةً له بتصديقه، (وإلا) يُصدّقه القن (حلف)؛ لأنّه مُنكر، فإن نكل قضّي عليه
بالألف.

(والإقرار) بشيءٍ (لقن غيره إقرار) به (لسيّده)؛ لأنه الجهة التي يصحّ الإقرار
لها، فتعيّن جعل المال له، فإن صدّقه السيّد، لزمه ما أقرّ به، وإن ردّه بطل؛ لأنّ

وَلِمَسْجِدٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ أَوْ طَرِيقٍ وَنَحْوِهِ، يَصِحُّ^(١) وَلَوْ أَطْلَقَ، وَلَا يَصِحُّ لِدَارٍ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ السَّبَبِ، وَلَا لِبَهِيمَةٍ إِلَّا إِنْ قَالَ: عَلَيَّ كَذَا بِسَبَبِهَا، وَلِمَالِكِهَا عَلَيَّ كَذَا بِسَبَبِ حَمْلِهَا، فَانْفَصَلَ مَيِّتًا، وَادَّعَى أَنَّهُ بِسَبَبِهِ، صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا،

يد العبد كيد سيّده.

(و) الإقرار (لمسجد أو مقبرة أو طريق ونحوه)^(٢) كَثُرَ وَقَنْطَرَةٍ (يَصِحُّ وَلَوْ أَطْلَقَ) مَقْرٌ^(٣) فلم يعيّن سبباً؛ كغلة وقف ونحوه؛ لأنه إقرار ممّن يَصِحُّ إقراره، أشبه ما لو عيّن السبب، ويكون لمصالحها.

(ولا يَصِحُّ) الإقرار (لدارٍ إلا مع ذكر السبب) كغصب أو استئجار؛ لأن الدار لا تجري عليها صدقة غالباً، بخلاف نحو المسجد، (ولا) يَصِحُّ إقراره (لبهيمَةٍ إلا إِنْ قَالَ: عَلَيَّ كَذَا بِسَبَبِهَا)، زاد في «المغني»: لمالكها، وإلا لم يَصِحَّ^(٤).

(و) إِنْ قَالَ مُقْرٌ (لمالكها)؛ أي: البهيمَة (عليّ كذا بسبب) جنايتي على (حَمْلِهَا) وهي حاملٌ، (فانفصلَ) حَمْلُهَا (مَيِّتًا، وَادَّعَى) مَالُكُهَا (أَنَّهُ)؛ أي: المقرّ به (بسببه)؛ أي: الحمل المنفصل مَيِّتًا، (صَحَّ) إقراره، وأخذ منه ما أقرّ به، (وإلا) يَنْفَصِلُ حَمْلُهَا مَيِّتًا، أو لم تكن حاملاً، أو انفصل مَيِّتًا، ولم يدّع أنه بسببه، (فلا) يَصِحُّ إقراره؛ لتبيّن بطلانه.

(١) في «ح»: «صَحَّ».

(٢) في «ق»: «ونحوها».

(٣) في «ق»: «المقر».

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (٥ / ٨٩).

وَيَصِحُّ لِحَمَلٍ بِمَالٍ، فَإِنْ وُضِعَ مَيْتًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ حَمْلٌ بَطَلَ، وَإِنْ
وَلَدَتْ حَيًّا وَمَيْتًا فَلِلْحَيِّ، وَحَيِّينِ فَلَهُمَا سَوِيَّةٌ وَلَوْ ذَكَرًا وَأُنْثَى مَا لَمْ يَعْزُهُ
إِلَى سَبَبٍ يُوجِبُ تَفَاضُلًا؛ كَارِثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ يَفْتَضِيَانِهِ فَيُعْمَلُ بِهِ، وَ: لَهُ
عَلَيَّ أَلْفٌ جَعَلْتُهَا لَهُ أَوْ وَهَبْتُهَا، فَوَعْدٌ، وَ: لِلْحَمَلِ عَلَيَّ أَلْفٌ أَقْرَضَنِيهِ؛
يَلْزَمُهُ، لَا إِنْ قَالَ: أَقْرَضَنِي أَلْفًا،

(ويصحُّ) الإقرارُ (لِحَمَلٍ) آدميَّة (بِمَالٍ) وإن لم يعزُهُ إلى سببٍ؛ لجواز ملكه
إياه بوجهٍ صحيحٍ كالطفل، (فإن وُضِعَ) الحملُ (مَيْتًا، أَوْ لَمْ يَكُنْ) في بطنِها
(حَمْلٌ بَطَلَ) إقرارُهُ؛ لأنه إقرارٌ لِمَنْ لا يصحُّ أن يملك، (وإن ولدت) المقرُّ لحملِها
(حَيًّا وَمَيْتًا، ف) المقرُّ به جميعُهُ (للحَيِّ) بلا نزاع؛ لفوات شرطه في الميت،
(و) إن ولدت (حَيِّينَ ف) المقرُّ به (لهما سَوِيَّةٌ، ولو) كانا (ذَكَرًا وَأُنْثَى) كما لو أقرَّ
لرجلٍ وامرأةٍ؛ لعدم المزية (ما لم يعزُهُ)؛ أي: الإقرارُ (إلى سببٍ يوجب تفاضُلًا
كَارِثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ يَفْتَضِيَانِهِ)؛ أي: التفاضلَ، (فَيُعْمَلُ بِهِ)؛ أي: بمقتضى السبب
الذي عزاه إليه من التفاضل؛ لاستناد الإقرارِ^(١) إلى سببٍ صحيحٍ.

(و) إن قال مكلفٌ: (له)؛ أي: الحملِ (عَلَيَّ أَلْفٌ جَعَلْتُهَا لَهُ، أَوْ وَهَبْتُهَا لَهُ،
أَوْ تَصَدَّقْتُ بِهَا عَلَيْهِ، أَوْ أَعَدَدْتُهَا لَهُ، (ف) هو (وَعْدٌ) لا يَلْزَمُهُ به شيءٌ، وليس بإقرارٍ.
(و) لو قال: (لِلْحَمَلِ عَلَيَّ أَلْفٌ أَقْرَضَنِيهِ، يَلْزَمُهُ) الألفُ؛ لأنَّ قوله: (لِلْحَمَلِ
عَلَيَّ أَلْفٌ إقرارٌ صحيحٌ، وقد وصلَّه بما يُغَيِّرُهُ، فلا يبطله، كقوله: لزيدٍ عَلَيَّ أَلْفٌ
من ثمنِ خَمْرٍ، و(لا) يصحُّ إقرارُهُ (إِنْ قَالَ: أَقْرَضَنِي) الحملُ (أَلْفًا)، فلا يَلْزَمُهُ
شيءٌ؛ لأنَّ الحملَ لا يُتَصَوَّرُ منه قرضٌ.

(١) في «ق»: «لاستناده في الإقرار».

وَمَنْ أَقَرَّ لِمُكَلَّفٍ بِمَالٍ فِي يَدِهِ وَلَوْ بَرَقَ نَفْسِهِ أَوْ كَانَ الْمُقَرَّرُ بِهِ قِتْنًا، فَكَذَّبَهُ مُقَرَّرُ لَهُ؛ بَطَلَ، وَيُقَرَّرُ بِيَدِ مُقَرَّرٍ، وَلَا يُقْبَلُ عَوْدُ مُقَرَّرٍ لَهُ إِلَى دَعْوَاهُ، وَإِنْ عَادَ الْمُقَرَّرُ فَادَّعَاهُ لِنَفْسِهِ أَوْ لِثَالِثٍ؛ قُبِلَ، وَ: هَذَا مَا أَقَرَرْتُ لَكَ بِهِ، فَقَالَ: بَلْ هُوَ غَيْرُهُ؛ لَمْ يَلْزَمَهُ تَسْلِيمُهُ لِمُقَرَّرٍ لَهُ، وَيُحْلِفُ مُقَرَّرُ أَنْ.....

(وَمَنْ أَقَرَّ لِمُكَلَّفٍ بِمَالٍ فِي يَدِهِ وَلَوْ بَرَقَ نَفْسِهِ) مع جهل نسبه، (أو كان المقرَّرُ به قِتْنًا، فَكَذَّبَهُ مُقَرَّرُ لَهُ) في إقراره، (بَطَلَ) إقراره بتكذيبه، (ويُقَرَّرُ) المقرَّرُ به (بيد^(١) مقرَّرٍ)؛ لَأَنَّهُ مَالٌ بِيَدِهِ لَا يَدَّعِيهِ غَيْرُهُ، أَشْبَهَ اللَّقْطَةَ، وَكَذَا يَبْقَى مَنْ أَقَرَّ بَرَقَ نَفْسِهِ وَكَذَّبَ بِهِ مُقَرَّرُ لَهُ بِيَدِ نَفْسِهِ.

(وَلَا يُقْبَلُ عَوْدُ مُقَرَّرٍ لَهُ إِلَى دَعْوَاهُ)؛ أَي: الْمُقَرَّرُ لَهُ بِهِ؛ بِأَنْ رَجَعَ بِهِ، فَصَدَّقَ الْمُقَرَّرُ؛ لَأَنَّهُ مَكْذُوبٌ لِنَفْسِهِ.

(وَإِنْ عَادَ الْمُقَرَّرُ فَادَّعَاهُ)؛ أَي: الْمُقَرَّرُ بِهِ (لِنَفْسِهِ، أَوْ) ادَّعَاهُ (لِثَالِثٍ، قُبِلَ) منه ذلك؛ لَأَنَّهُ فِي يَدِهِ وَلَا مُعَارِضَ لَهُ فِيهِ، وَلَمْ يُقْبَلْ بَعْدَ دَعْوَى الْمُقَرَّرِ^(٢) الْمُقَرَّرُ بِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِثَالِثٍ عَوْدُ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَوَّلًا إِلَى دَعْوَاهُ، وَكَذَا لَوْ كَانَ عَوْدُهُ إِلَى دَعْوَاهُ قَبْلَ دَعْوَى الْمُقَرَّرِ^(٣) الْمُقَرَّرُ بِهِ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ؛ لَأَنَّهُ مَكْذُوبٌ لِنَفْسِهِ.

(و) إِنْ قَالَ: (هَذَا مَا أَقَرَرْتُ لَكَ بِهِ، فَقَالَ) الْمُقَرَّرُ لَهُ: (بَلْ هُوَ غَيْرُهُ، لَمْ يَلْزَمَهُ)؛ أَي: الْمُقَرَّرُ (تَسْلِيمُهُ) الْمُقَرَّرُ بِهِ (لِمُقَرَّرٍ لَهُ)؛ لِإِعْرَاضِهِ عَنْهُ، (وَيُحْلِفُ مُقَرَّرُ أَنْ

(١) فِي «ق»: «فِي يَدِ».

(٢) سَقَطَ مِنْ «ق».

(٣) سَقَطَ مِنْ «ق».

لَيْسَ لَهُ^(١) عِنْدَهُ سِوَاهُ، فَإِنْ رَجَعَ مُقَرَّرٌ لَهُ فَادَّعَاهُ دُفِعَ لَهُ.

* * *

فَصْلٌ

وَمَنْ تَزَوَّجَ مَنْ جُهِلَ نَسَبُهَا فَأَقَرَّتْ بِرِقٍّ؛ لَمْ يُقْبَلْ عَلَى زَوْجِهَا
وَأَوْلَادِهَا وَلَا عَلَى نَفْسِهَا، وَيَتَّجِه^(٢): مَا لَمْ تَبَيَّنْ.....

ليس له؛ أي: المقرَّر له (عنده سواه)، ويُخلى سبيله، (فإن رجع مُقَرَّرٌ له) بعد ذلك،
(فادَّعاه)؛ أي: ادَّعى ما أقرَّ له به (دُفِعَ له)؛ لاحتمال أنه اشتبه عليه أولاً، فظنَّه
لغيره، فلمَّا علِمَ أنه له، عاد فادَّعاه.

* تَتِمَّةٌ: وَإِنْ قَدِمَتْ امْرَأَةٌ مِنْ بِلَدِ الرُّومِ وَمَعَهَا طِفْلٌ، فَأَقَرَّ بِهِ رَجُلٌ أَنَّهُ ابْنُهُ مَعَ
إِمْكَانِهِ وَلَا مُنَازَعٍ، لِحَقِّهِ نَسَبُهُ، وَلِهَذَا لَوْ وَلَدَتْ امْرَأَةٌ رَجُلٌ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا بَعْدَ عَشْرِ
سِنِينَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ غَيْبَتِهِ، لِحَقِّهِ الْوَلَدُ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُ قُدُومُ إِلَيْهَا، وَلَا عُرِفَ لَهَا
خُرُوجُ مِنْ بِلَدِهَا.

(فَصْلٌ)

(وَمَنْ تَزَوَّجَ مَنْ جُهِلَ نَسَبُهَا، فَأَقَرَّتْ بِرِقٍّ، لَمْ يُقْبَلْ عَلَى زَوْجِهَا وَأَوْلَادِهَا،
وَلَا عَلَى نَفْسِهَا)؛ لِأَنَّ الْحَرِيَّةَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى، فَلَا تَرْتَفَعُ بِقَوْلِ أَحَدٍ كَالْإِقْرَارِ عَلَى حَقِّ
الْغَيْرِ.

(وَيَتَّجِه): عَدَمُ قَبُولِ إِقْرَارِهَا (مَا لَمْ تَبَيَّنْ) فَإِنْ بَانَ، فَلَا مَانِعَ مِنْ قَبُولِ

(١) سقط من «ف».

(٢) سقط من «ف».

وَمَنْ أَقَرَّ بِوَلَدِ أُمِّهِ أَنَّهُ ابْنُهُ ثُمَّ مَاتَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ: هَلْ حَمَلَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ
أَوْ غَيْرِهِ؟ لَمْ تَصِرْ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ بِأُبُوَّةِ صَغِيرٍ أَوْ
مَجْنُونٍ، أَوْ بِأَبٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ مَوْلَى أَعْتَقَهُ، قَبْلَ إِقْرَارِهِ وَلَوْ أَسْقَطَ بِهِ
وَارِثًا مَعْرُوفًا،

إقرارها؛ لأنَّ إقرارها على نفسها بالرقِّ ونفسها مملوكة لها، فصَحَّ إقرارها بها،
وهو متجه^(١).

(وَمَنْ أَقَرَّ بِوَلَدِ أُمِّهِ أَنَّهُ ابْنُهُ، ثُمَّ مَاتَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ: هَلْ حَمَلَتْ بِهِ فِي مِلْكِهِ أَوْ
غَيْرِهِ؟)؛ أي: غير ملكه، (لَمْ تَصِرْ بِهِ)؛ أي: بإقراره كذلك (أُمٌّ وَلَدٍ)، فلا تعتق
بموته؛ لاحتمال حملها به في ملك غير (إلا بقريئة) تدلُّ على حملها به في ملكه،
كأن ملكها صغيرة، ولم تخرج عن ملكه.

(وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ بِأُبُوَّةِ صَغِيرٍ، أَوْ بِأُبُوَّةِ (مَجْنُونٍ، أَوْ) أَقَرَّ شَخْصٌ (بِأَبٍ، أَوْ)
أَقَرَّتْ امْرَأَةٌ بـ (زَوْجٍ، أَوْ) أَقَرَّ مَجْهُولٌ نَسْبُهُ بـ (مَوْلَى أَعْتَقَهُ قَبْلَ إِقْرَارِهِ وَلَوْ أَسْقَطَ
بِهِ وَارِثًا مَعْرُوفًا) كما لو أَقَرَّ بَابِنٍ وَلَهُ أَخٌ؛ لأنَّه غير متَّهم في إقراره؛ لأنه لا حقَّ
للوارث في الحال، وإنَّما يستحقُّ الإرث بعد الموت بشرط عدم المُسَقِطِ.

(١) أقول: لم أر من صرح به، ولا من أشار إليه، وهو غير ظاهر؛ لأنه يأباه قول الشراح وغيرهم
هنا؛ لأن الحرية حق الله تعالى، فلا ترتفع بقول أحد، وقولهم في باب اللقيط: وإن أَقَرَّ
اللقيط أو مجهول النسب بالرق بعد بلوغه، لم يقبل إقراره سواء أَقَرَّ بالرق جواباً لدعوى
مدَّعٍ أو ابتداء ولو صدَّقه مقرُّ له بالرق؛ لأنه لا يبطل به حقُّ الله تعالى في الحرية المحكوم
بها، فلم يصح، انتهى. فتأمل ذلك وتدبر.

وقول شيخنا: (فإن بانت . . . إلخ) فيه نظرٌ يظهر مما سبق، وظاهر بحث المصنف أنَّ
عدم قبول إقرارها على نفسها من جهة حقِّ الزوج ففي البيونة لاحق هنا، فيقبل، وظاهر
ما نقلناه: لا يقبل مطلقاً، فأعد نظراً، انتهى.

إِنْ أَمَكْنَ صِدْقُهُ، وَلَمْ يَدْفَعْ بِهِ نَسَبًا لغيرِهِ، وَصَدَقَهُ مُقَرَّرٌ بِهِ مُكَلَّفٌ، أَوْ كَانَ مَيِّتًا، وَيَرِثُهُ مُقَرَّرٌ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَصَدِيقُ وَلَدٍ مَعَ صِغَرٍ أَوْ جُنُونٍ، فَلَوْ^(١) بَلَغَ وَعَقَلَ وَأَنْكَرَ لَمْ يُسْمَعْ إِنْكَارُهُ^(٢)، وَيَكْفِي فِي تَصَدِيقِ وَالِدٍ بَوْلَدٍ وَعَكْسِهِ سُكُوتُهُ إِذَا أَقَرَّ بِهِ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي تَصَدِيقِ أَحَدِهِمَا

وَيُشْتَرَطُ لِلإِقْرَارِ الْمَذْكُورِ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ :

أَشِيرَ إِلَى الْأَوَّلِ مِنْهَا بِقَوْلِهِ : (إِنْ أَمَكْنَ صِدْقَهُ) ؛ أَيِ : الْمُقَرَّرِ بِأَنْ لَا يَكْذِبَهُ الْحَسُّ، وَإِلَّا لَمْ يُقْبَلْ كإِقْرَارِهِ بِأَبْوَةٍ أَوْ بِنَوَّةٍ بَمَنْ فِي سَنِّهِ أَوْ أَكْبَرَ مِنْهُ .
الثَّانِي : ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : (وَلَمْ يَدْفَعْ بِهِ نَسَبًا لغيرِهِ) .

الثَّالِث : ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ : (وَصَدَقَهُ) ؛ أَيِ : الْمُقَرَّرِ (مُقَرَّرٌ بِهِ مُكَلَّفٌ) ؛ لِأَنَّ لَهُ قَوْلًا صَحِيحًا، وَكَذَا^(٣) لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ، (أَوْ كَانَ) الْمُقَرَّرُ بِهِ^(٤) (مَيِّتًا، وَيَرِثُهُ مُقَرَّرٌ) .
(وَلَا يُعْتَبَرُ تَصَدِيقُ وَلَدٍ مُقَرَّرٌ بِهِ مَعَ صِغَرٍ) الْوَلَدِ (أَوْ جُنُونِهِ، فَلَوْ بَلَغَ) صَغِيرٌ (وَعَقَلَ) مُجَنُونٌ (وَأَنْكَرَ) كَوْنَهُ ابْنًا لِمُقَرَّرٍ، (لَمْ يُسْمَعْ إِنْكَارُهُ) اعْتِبَارًا بِحَالِ الإِقْرَارِ .

(وَيَكْفِي فِي تَصَدِيقِ وَالِدٍ بَوْلَدٍ^(٥) وَعَكْسِهِ) ؛ أَيِ : تَصَدِيقِ وَلَدٍ بِوَالِدٍ (سُكُوتُهُ إِذَا أَقَرَّ بِهِ) ؛ لِأَنَّهُ يَغْلِبُ فِي ذَلِكَ ظَنُّ التَّصَدِيقِ، (وَلَا يُعْتَبَرُ فِي تَصَدِيقِ أَحَدِهِمَا)

(١) فِي «ف» : «وَلَوْ» .

(٢) سَقَطَ مِنْ «ح» .

(٣) فِي «ق» : «وَكَمَا» .

(٤) فِي «ق» : «لَهُ» .

(٥) فِي «ق» : «بَوْلَدِهِ» .

تَكَرَّارُهُ، فَيَشْهَدُ الشَّاهِدُ بِنَسَبِهِمَا بِدُونِهِ، وَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ مَنْ لَهُ نَسَبٌ
مَعْرُوفٌ بِغَيْرِ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةِ؛ كَجَدِّ أَقْرَبَ بَابْنِ ابْنٍ وَعَكْسِهِ، إِلَّا وَرَثَةً أَقْرَأُوا
بِمَنْ لَوْ أَقْرَبَ بِهِ مُورَثُهُمْ ثَبَتَ نَسَبُهُ، كَبْنَيْنِ أَقْرَأُوا بَابْنٍ، أَوْ إِخْوَةٍ بِأَخٍ، وَمَنْ
ثَبَتَ نَسَبُهُ، فَجَاءَتْ أُمُّهُ بَعْدَ مَوْتِ مُقَرَّرٍ فَادَّعَتْ زَوْجِيَّتَهُ، أَوْ أُخْتَهُ غَيْرَ تَوَعَّمَتِهِ
الْبُنُوَّةَ؛ لَمْ يَثْبُتْ بِذَلِكَ، وَلَوْ أَقْرَأَتْ مُزَوَّجَةً بَوْلَدٍ لِحَقِّهَا دُونَ زَوْجِهَا. . .

بالآخر (تكراره)؛ أي: التصديق بالسكوت، نصًّا، (فيشهد الشاهد بنسبهما بدونه)؛
أي: تكرار التصديق بالسكوت.

(ولا يصحُّ إقرار مَنْ له نسبٌ معروفٌ بغير هَؤُلَاءِ الأربعة)؛ أي: الأب والابن
والزوج والمولى (كجدِّ أَقْرَبَ بَابْنِ ابْنٍ، وعكسه) كابن ابن أَقْرَبَ بجدِّ، وكأخٍ يَقْرَبُ بِأَخٍ،
أو عمٍّ بَابْنِ أَخٍ (إِلَّا وَرَثَةً أَقْرَأُوا بِمَنْ لَوْ أَقْرَبَ بِهِ مُورَثُهُمْ ثَبَتَ نَسَبُهُ؛ كَبْنَيْنِ أَقْرَأُوا بَابْنٍ،
أو إِخْوَةٍ^(١) بِأَخٍ)، فيثبتُ نَسَبُهُ؛ لانتفاء التَّهْمَةِ فِي حَقِّهِمْ؛ إِذِ الْإِنْسَانُ لَا يَقْرَبُ بِمَنْ
يشاركه فِي الميراثِ بِلَا حَقٍّ، وَلِقِيَامِ الْوَرِثَةِ مَقَامَ الْمَيِّتِ فِي مَالِهِ وَدَيُونِهِ الَّتِي لَهُ وَعَلَيْهِ،
وَدَعَاوِيهِ وَغَيْرِهَا، فَكَذَا فِي النِّسَبِ.

(وَمَنْ ثَبَتَ نَسَبُهُ فَجَاءَتْ أُمُّهُ بَعْدَ مَوْتِ مُقَرَّرٍ فَادَّعَتْ زَوْجِيَّتَهُ)؛ أي: المقرَّرُ،
(أَوْ) جَاءَتْ (أُخْتُهُ غَيْرُ تَوَعَّمَتِهِ)، فَادَّعَتْ (الْبُنُوَّةَ، لَمْ يَثْبُتْ بِذَلِكَ)؛ لِأَنَّهَا مَجْرَدُ
دَعْوَى، كَمَا لَوْ كَانَ حَيًّا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَقَرَّرُ بِهِ مِنْ وَطْءِ شَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ،
وَإِنْ كَانَ الْمَقَرَّرُ بَعْضَ الْوَرِثَةِ لَمْ يَثْبُتِ النِّسَبُ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ بِالْحَاقِ
نَسَبِهِ بِهِمْ، لَكِنْ يُعْطَى الْمَقَرَّرُ لَهُ مَا فَضَلَ بِيَدِ مُقَرَّرٍ، وَتَقَدَّمَ، وَيَأْتِي.

(وَلَوْ أَقْرَأَتْ مُزَوَّجَةً بَوْلَدٍ، لِحَقِّهَا)؛ لِإِقْرَارِهَا (دُونَ زَوْجِهَا)؛ لِعدمِ إِقْرَارِهِ

(١) فِي «ق»: «وإخوة».

وَأَهْلِهَا، وَمَنْ أَقَرَّ بِأَخٍ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، أَوْ بِعَمٍّ فِي حَيَاةِ جَدِّهِ، لَمْ يُقْبَلْ،
وَبَعْدَ مَوْتِهِمَا وَمَعَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُ، وَلَمْ يُصَدَّقْ؛ لَمْ يَثْبُتِ النَّسَبُ، وَلِلْمُقَرَّرِ
لَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ مَا فَضَلَ بِيَدِ مُقَرَّرٍ أَوْ كُلُّهُ إِنْ أَسْقَطَهُ، وَإِلَّا ثَبَتَ، وَإِنْ أَقَرَّ
مَجْهُولٌ نَسَبُهُ وَلَا وِلَاءَ عَلَيْهِ بِنَسَبِ وَارِثٍ حَتَّى أَخٍ وَعَمٍّ، فَصَدَقَهُ وَأَمَكَنَ؛
قُبِلَ، لَا مَعَ وَلَا حَتَّى يُصَدَّقَهُ مَوْلَاهُ، وَمَنْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ لَهُ مِنْهَا أَوْلَادٌ، فَأَقَرَّ
بِهَا لِغَيْرِهِ؛ قُبِلَ عَلَيْهَا.....

به، وكما لو أقرَّ به رجلٌ، فإنه لا يلحقُ بامراته، (و) دون (أهلها)، هذه عبارة
«الرعاية»^(١)، وفيها نظرٌ؛ لأنه إذا لحقها نسبه تبعها أهلها كالرجل، وهذا مقتضى
كلام الجمهور.

(وَمَنْ أَقَرَّ بِأَخٍ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ، أَوْ) أقرَّ (بعمٍّ في حياة جدّه، لم يُقبَلْ)؛ لأنه
يحملُ عليه نسباً لا يُقرُّ به، (و) إن أقرَّ بأخٍ أو عمٍّ (بعد موتهما)؛ أي: أبيه وجدّه
(ومعه وارثٌ غيره ولم يُصدَّقْ، لم يَثْبُتِ النَّسَبُ، ولِلْمُقَرَّرِ لَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ مَا فَضَلَ
بِيَدِ مُقَرَّرٍ، أَوْ كُلُّهُ)؛ أي: كلُّ ما بيدِ مُقَرَّرٍ (إِنْ أَسْقَطَهُ) مقرُّ به، كأخٍ أقرَّ بابنٍ، (وإِلَّا)
يكن مع مقرِّ وارثٍ غيره كابنٍ أو بنتٍ لا وارثٌ غيرها وأقرَّت بأخٍ، (ثَبَتَ) نسبه؛
لعدم التُّهمة، وورثَ.

(وإن أقرَّ مجهولٌ نسبه، ولا وِلَاءَ عَلَيْهِ بِنَسَبِ وَارِثٍ، حَتَّى) بنسبٍ (أخٍ وعمٍّ،
فَصَدَقَهُ) المقرُّ به (وَأَمَكَنَ) صدقته، (قُبِلَ) إقراره؛ لأنه غيرُ متَّهمٍ فيه، كما لو أقرَّ
بحقٍّ غيره، و(لا) يُقبَلُ إقراره بنسبِ وارثٍ (مع وِلَاءٍ حَتَّى يُصَدَّقَهُ مَوْلَاهُ)، نصّاً؛
لأنه إقرارٌ يسقطُ به حقُّ مولاةٍ من إرثه، فلا يُقبَلُ بلا تصديقٍ؛ للتُّهمة.

(وَمَنْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ لَهُ مِنْهَا أَوْلَادٌ، فَأَقَرَّ بِهَا لِغَيْرِهِ، قُبِلَ) إقراره (عليها)؛ أي:

(١) انظر: «الرعاية» لابن حمدان (٢/ ١٢٨٨).

لَا عَلَى الْأَوْلَادِ. وَيَتَجَهُّ: لَوْ^(١) اعْتَرَفَ بِحَمْلِهَا فِي مِلْكِهِ فَأُمُّ وَلَدٍ يَغْرُمُهَا
لِمُقَرَّرٍ لَهُ؛ وَلِهَذَا قَالَ الْقَاضِي: الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّهُ وَطِئَ يَعْتَقِدُهَا مِلْكُهُ،
ثُمَّ عَلِمَهَا مِلْكَ غَيْرِهِ.

وَمَنْ أَقَرَّتْ بِنِكَاحٍ عَلَى نَفْسِهَا، وَصَدَّقَهَا زَوْجٌ، وَلَوْ سَفِيهَةً،
أَوْ لَانْتِنِينَ، قُبِلَ، فَلَوْ أَقَامَا بَيَّتَيْنِ قُدِّمَ أَسْبَقُهُمَا، فَإِنْ جُهِلَ فَقَوْلُ
وَلِيِّ،

الأمّة، فيأخذها مُقَرَّرٌ له بها، و(لا) يُقْبَلُ إقراره (على الأولاد)، نصّاً؛ لأنّ الحرية
حقٌّ لله تعالى.

(ويتجه): أنّه (لو اعترف) مَنْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ (بِحَمْلِهَا) مِنْهُ (في ملكه)، ثُمَّ أَقَرَّ
بِهَا لغيره، (فد) تصيرُ (أُمُّ وَلَدٍ) له، و(يغرمُ) مُقَرَّرٌ بِهَا ثَمَنَ (هَا لِمُقَرَّرٍ) له مؤاخذهً له
بإقراره، وهو متجه^(٢).

(ولهذا قال القاضي) أبو يعلى: (المسألة على أنه وَطِئَ يَعْتَقِدُهَا مِلْكُهُ، ثُمَّ
عَلِمَهَا مِلْكَ غَيْرِهِ)، وَإِلَّا كَانَ زَانِيًا.

(وَمَنْ أَقَرَّتْ بِنِكَاحٍ عَلَى نَفْسِهَا وَصَدَّقَهَا زَوْجٌ وَلَوْ كَانَتْ سَفِيهَةً، أَوْ) كَانَ
إِقْرَارُهَا بِالنِّكَاحِ (لَانْتِنِينَ، قُبِلَ) إقرارُها؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ حَقٌّ عَلَيْهَا، كَمَا لَوْ أَقَرَّتْ بِمَالٍ،
وَلَزَوَالِ التُّهْمَةِ بِإِضَافَةِ الْإِقْرَارِ إِلَى شَرَائِطِهِ، كَمَا لَوْ أَقَرَّتْ بِبَيْعٍ وَلِيَّهَا مَالَهَا قَبْلَ رَشْدِهَا.
(فَلَوْ أَقَامَا)؛ أَي: الْاِثْنَانِ الْمُقَرَّرُ لِهَمَا بِالنِّكَاحِ (بَيَّتَيْنِ، قُدِّمَ أَسْبَقُهُمَا) تَارِيخًا،
(فَإِنْ جُهِلَ) التَّارِيخُ، (فَقَوْلُ وَلِيِّ)؛ أَي: مَنْ صَدَّقَهُ الْوَلِيُّ عَلَى سَبْقِ التَّارِيخِ نِكَاحَهُ،

(١) فِي «ف»: «وَلَوْ».

(٢) أَقُول: لَمْ أَرْ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْقَاضِي، انْتَهَى.

فَإِنْ جَهِلَهُ فُسِّخَا، وَلَا تَرْجِيحَ بِيَدٍ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ عَلَيْهَا وَلَيْتَهَا^(١) وَهِيَ مُجْبَرَةٌ
أَوْ مُقَرَّرَةٌ بِالْإِذْنِ، قُبِلَ، وَمَنْ ادَّعَى نِكَاحَ صَغِيرَةٍ بِيَدِهِ فَسَخَهُ حَاكِمٌ، ثُمَّ
إِنْ صَدَّقَتْهُ إِذَا بَلَغَتْ؛ قُبِلَ. وَيَتَّجِهْ: وَلَا يُعَادُ عَقْدٌ.

(فَإِنْ جَهِلَهُ)؛ أي: جهل الولي أسبقهما (فُسِّخَا)؛ أي: النكاحان، كما لو زوجها
وليان وجهل الأسبق، (ولا ترجيح) لأحدهما بكونها (بيد)؛ لأن الحر لا تثبت
عليه اليد.

(وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ)؛ أي: النكاح (عليها)؛ أي: المرأة (وليتها وهي مُجْبَرَةٌ)، قُبِلَ
إقراره عليها، نصًّا؛ لأنها لا قول لها في حالة الإيجاب، (أو) لم تكن مُجْبَرَةً، ولكنَّها
(مُقَرَّرَةٌ بِالْإِذْنِ، قُبِلَ) إقراره عليها بالنكاح، نصًّا؛ لأنه يملك عقد النكاح عليها
بالإذن، فملك الإقرار به كالوكيل.

(وَمَنْ ادَّعَى نِكَاحَ صَغِيرَةٍ بِيَدِهِ) ولا بيئته به، (فَسَخَهُ حَاكِمٌ)، وفرَّق بينهما؛
لأن النكاح لا يثبت بمجرّد دعواه، (ثُمَّ إِنْ صَدَّقَتْهُ إِذَا بَلَغَتْ، قُبِلَ) تصديقها له.
(وَيَتَّجِهْ: وَلَا يُعَادُ عَقْدٌ)؛ لتبين أن العقد صحيح، ولم يطرأ عليه ما يُفسدُه،
وهو متجه^(٢).

(١) في هامش «ف»: «ويتجه: وليتها المسلم».

(٢) أقول: قال الخلوتي: قوله - أي: صاحب «المنتهى» -: (ثم إن صدقته إذا بلغت، قُبِلَ)
فيه أن الاعتبار في الإقرار بحالته، وحالة الإقرار قد صرح بأنه يفسخ، وقد يقال: إنا إنما
قلنا بأن الفرقة تتوقف على فسخ الحاكم؛ لاحتمال صدقه، ويحمل قوله: (ثم إن صدقته
إذا بلغت قبل) على ما إذا لم يكن قد فسخه الحاكم، وإلا فقد تقدم أن فسخ الحاكم طلاق
بائن، إلا أن يحمل قوله: (والاعتبار بحالته) على ما يتعلق بالإرث خاصة فتدبر، أو يحمل
قوله: (فسخه) على معنى فرَّق بينهما، لا على الفسخ الاصطلاحي الذي يكون في حكم =

فَدَلَّ أَنَّ مَنْ ادَّعَتْ أَنَّ فُلَانًا زَوْجُهَا، فَأَنكَرَ، فَطَلَبَتْ الْفُرْقَةَ؛ يُحْكَمُ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ بِزَوْجِيَّةِ الْآخَرِ فَسَكَتَ أَوْ جَحَدَهُ، ثُمَّ صَدَّقَهُ، صَحَّ وَوَرِثُهُ، لَا إِنْ بَقِيَ عَلَى تَكْذِيبِهِ حَتَّى مَاتَ،

قال في «الفروع»: (فَدَلَّ أَنَّ مَنْ ادَّعَتْ أَنَّ فُلَانًا زَوْجُهَا فَأَنكَرَ، فَطَلَبَتْ الْفُرْقَةَ، يُحْكَمُ عَلَيْهِ) بِالْفُرْقَةِ دَفْعًا لَضَرَرِهَا، وَسُئِلَ عَنْهَا الْمَوْفَّقُ فَلَمْ يَجِبْ فِيهَا بَشْيَءٌ^(١).

(وَإِنْ أَقَرَّ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ بِزَوْجِيَّةِ الْآخَرِ؛ بَأَنَّ الرَّجُلَ بِأَنَّهَا زَوْجَتُهُ، أَوْ أَقَرَّتْ هِيَ بِذَلِكَ (فَسَكَتَ)، صَحَّ، وَوَرِثُهُ بِالزَّوْجِيَّةِ؛ لِقِيَامِهَا بَيْنَهُمَا بِالْإِقْرَارِ، (أَوْ أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِزَوْجِيَّةِ الْآخَرِ (جَحَدَهُ، ثُمَّ صَدَّقَهُ، صَحَّ) الْإِقْرَارُ، (وَوَرِثُهُ)؛ لِحَصُولِ الْإِقْرَارِ وَالتَّصْدِيقِ، وَلَا أَثَرَ لَجَحْدِهِ قَبْلَ ذَلِكَ كَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَجْحَدُ ثُمَّ يُقَرُّ. و(لَا) يَرِثُ جَا حُدَّ (إِنْ بَقِيَ عَلَى تَكْذِيبِهِ) لِمَقَرَّرٍ (حَتَّى مَاتَ) الْمَقَرَّرُ؛ لِلتَّهْمَةِ

= الطلاق البائن، فليحضر، انتهى.

وقال في حاشية «الإقناع»: قوله: (فرق بينهما، وفسخه حاكم) انظر ما النكتة في الفسخ بعد التفريق؟ هل معنى قولهم: (قُبِلَ) أَنْ يُمْسِكَهَا بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَوْ بَعْدَ الْفَسْخِ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ بَطْلَانَهُ، أَوْ لَا بَدَلَ مِنْ عَقْدٍ جَدِيدٍ؟ انتهى.

وعبارة الجراعي في «غاية المطلب» قال: وَإِنْ ادَّعَى نِكَاحَ صَغِيرَةٍ بِيَدِهِ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِفَسْخِ حَاكِمٍ، انتهى. وهي عبارة حسنة، والظاهر أَنَّ الْبَحْثَ مَبْنِيٌّ لِلْمَصْنَفِ عَلَى أَنَّ الْفَسْخَ لَاغٍ؛ لِتَبَيُّنِ بَطْلَانِهِ، وَلِهَذَا جُزِمَ بَعْدَ إِعَادَةِ الْعَقْدِ، وَهَذَا مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ: (قُبِلَ)؛ إِذْ لَوْ قُلْنَا: يَحْتَاجُ إِلَى عَقْدٍ، فَمَا فَائِدَةُ قَوْلِهِمْ: (قُبِلَ) بَعْدَ قَوْلِهِمْ: (ثُمَّ) الْمَفِيدَةُ لَوْ قُوعَ الْقَبُولِ بَعْدَ الْفَسْخِ، فَتأمل، انتهى.

(١) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٥٢٩).

وَإِنْ أَقَرَّ وَرَثَةً بَدَيْنٍ عَلَى مُورَثِهِمْ قَضَوْهُ مِنْ تَرِكَتِهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بَعْضُهُمْ بِلَا شَهَادَةٍ فَبَقْدَرِ إِرْثِهِ؛ إِنْ وَرِثَ النِّصْفَ فَنِصْفُ الدَّيْنِ، أَوْ الرُّبْعَ فَرُبْعُهُ، كإِقْرَارِهِ بِوَصِيَّةٍ، وَإِنْ شَهِدَ مِنْهُمْ عَدْلَانِ أَوْ عَدْلٌ^(١) وَحَلَفَ مَعَهُ، ثَبَتَ،

في تصديقه بعد موته، (وَإِنْ أَقَرَّ وَرَثَةً بَدَيْنٍ عَلَى مُورَثِهِمْ، قَضَوْهُ) وجوباً (من تَرِكَتِهِ)؛ لتعلقه بها كتعلقِ أَرَشٍ جَنَائِيَةٍ بِرَقَبَةٍ عَبْدٍ جَانٍ، فله تسليمها وبيعها فيه، والوفاء من ماله، ويلزمه أقلُّ الأمرين من قيمتها أو الدَّيْنِ، وكذا إن ثبتَ بَيِّنَةٌ أو إقرار ميتٍ.

(وَإِنْ أَقَرَّ) بَدَيْنٍ عَلَى مَيِّتٍ (بَعْضُهُمْ)؛ أي: الورثة (بِلا شَهَادَةٍ) بالدَّيْنِ من الورثة أو غيرهم، (ف) الْمُقَرَّرُ عَلَيْهِ مِنْهُ (بِقَدَرِ إِرْثِهِ) من التَّركَةِ، ف (إِنْ وَرِثَ النِّصْفَ) من التَّركَةِ، (ف) عَلَيْهِ (نِصْفُ الدَّيْنِ، أَوْ) وَرِثَ^(٢) (الرُّبْعَ فَرُبْعُهُ)؛ أي: الدَّيْنِ^(٣)، وهكذا (كإِقْرَارِهِ)؛ أي: بعضُ الورثة (بِوَصِيَّةٍ) بِلا شَهَادَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنَ الدَّيْنِ أَوْ الْوَصِيَّةِ تَعَلَّقَ بِمِثْلِهِ مِنَ التَّركَةِ، فوجب أَنْ يُورَّعَ عَلَيْهَا كَمَا لَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ.

(وَإِنْ شَهِدَ مِنْهُمْ)؛ أي: الورثة لربِّ الدَّيْنِ أَوْ الْوَصِيَّةِ (عَدْلَانِ أَوْ عَدْلٌ وَحَلَفَ^(٤) مَعَهُ) رَبُّ الدَّيْنِ أَوْ الْوَصِيَّةِ، (ثَبَتَ) الْحَقُّ؛ لِكَمَالِ نِصَابِهِ، كَمَا لَوْ شَهِدُوا

(١) قوله: «أو عدل» سقط من «ح».

(٢) في «ق»: «أي: وإن ورث».

(٣) في «ق»: «(الرُّبْعَ فَرُبْعَهُ) الدين».

(٤) في «ق»: «حلف».

وَيُقَدَّمُ ثَابِتٌ بَيِّنَةٌ بِإِقْرَارِ مَيِّتٍ عَلَى مَا أَقْرَبَ بِهِ وَرَثَةٌ.

على غير مُورَثهم .

(وَيُقَدَّمُ) من دُيُونٍ تَعَلَّقَتْ بِتَرِكَةِ دَيْنٍ (ثَابِتٌ بَيِّنَةٌ) نَصًّا، (ف) دَيْنٌ (بِإِقْرَارِ مَيِّتٍ عَلَى مَا)؛ أي: دَيْنٍ (أَقْرَبَ بِهِ وَرَثَةٌ)؛ لَأَنَّ إِقْرَارَ الْوَرِثَةِ إِقْرَارٌ فِي حَقِّهِمْ، وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّونَ التَّرِكَةَ بَعْدَ أَدَاءِ الدَّيْنِ الثَّابِتِ عَلَيْهَا، فَوْجِبَ أَدَاءُ مَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِمْ أَوَّلًا.

* * *

بَابُ مَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِقْرَارُ وَمَا يُغَيِّرُهُ

مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِالْفِ، فَقَالَ: نَعَمْ، أَوْ أَجَلَ، أَوْ صَدَقْتَ، أَوْ أَنَا،
أَوْ إِنِّي مُقَرَّرٌ بِهِ، أَوْ بِدَعْوَاكَ، أَوْ مُقَرَّرٌ فَقَطْ، أَوْ.....

(باب ما يحصل به الإقرار) من الألفاظ

(و) ما إذا وصل بإقراره (ما يغيّره) أي: الإقرار

(مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِالْفِ) مثلاً، (فَقَالَ) في جوابه: (نَعَمْ، أَوْ) قال: (أَجَلَ)
بفتح الهمزة والجيم وسكون^(١) اللام، فقد أقرّ، وهو حرف تصديق كنعَم.

قال الأخفش: إِلَّا أَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْ نَعَمْ فِي التَّصْدِيقِ، وَنَعَمْ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي
الاسْتِفْهَامِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤].

وقيل لسلمان: عَلِمَكُمْ نَبِيُّكُمْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى الْخِرَاءَةِ، قال: أَجَلَ^(٢).

(أَوْ) ادَّعَى عَلَيْهِ بِالْفِ فقال: (صَدَقْتَ، أَوْ) قال: (أَنَا) مقرَّرٌ به، (أَوْ) قال:
(إِنِّي مقرَّرٌ به، أَوْ) قال: إِنِّي مقرَّرٌ^(٣) (بدعواكَ، أَوْ) قال: أَنَا أَوْ إِنِّي (مقرَّرٌ فقط)،
فقد أقرّ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْظَاظَ تَدُلُّ عَلَى تَصْدِيقِ الْمَدَّعِي، (أَوْ) ادَّعَى عَلَيْهِ بِالْفِ مثلاً،

(١) في «ق»: «وبسكون».

(٢) رواه مسلم (٢٦٢).

(٣) في «ق»: «مقرَّر لك».

خُذْهَا، أَوْ اتَّزِنْهَا، أَوْ اقْبِضْهَا، أَوْ أَحْرِزْهَا، أَوْ هِيَ صِحَاحٌ، أَوْ كَأَنِّي جَاحِدٌ لَكَ^(١)، أَوْ كَأَنِّي جَحَدْتُكَ حَقَّكَ، فَقَدْ أَقَرَّ، لَا إِنْ قَالَ: أَنَا أُقِرُّ، أَوْ لَا أَنْكِرُ، أَوْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُحِقًّا، أَوْ عَسَى، أَوْ لَعَلَّ، أَوْ أَظُنُّ، أَوْ أَحْسِبُ، أَوْ أَقْدَرُ، أَوْ خُذْ، أَوْ اتَّزِنْ، أَوْ أَحْرِزْ، أَوْ افْتَحْ كُمَّكَ، وَبَلَى فِي جَوَابِ: أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ كَذَا؟ إِقْرَارٌ، لَا نَعَمْ؛ إِلَّا مِنْ عَامِّي.

فقال: (خُذْهَا أَوْ اتَّزِنْهَا أَوْ اقْبِضْهَا أَوْ أَحْرِزْهَا، أَوْ) قال: (هي صِحَاحٌ، أَوْ) قال: (كَأَنِّي جَاحِدٌ لَكَ، أَوْ كَأَنِّي جَحَدْتُكَ حَقَّكَ، فَقَدْ أَقَرَّ)؛ لانصرافه إلى الدعوى؛ لوقوعه عقبها، ولعود الضمير لما تقدّم فيها، وكذا إن قال: أَقَرَّرْتُ؛ لقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَقَرَّرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١]، ولم يقولوا بذلك.

(لَا إِنْ قَالَ) مُدَّعَى عَلَيْهِ: (أَنَا أَقَرُّ)، فإنه لا يكون إقراراً، بل هو وعدٌ بالإقرار، والوعدُ بالشيء لا يكون إقراراً به، (أَوْ) قال: (لَا أَنْكِرُ)؛ لأنه لا يلزم من عدم الإنكار الإقرار؛ لأنَّ بينهما قسماً آخر، وهو السكوت، (أَوْ) قال: (يجوزُ أن تكون مُحِقًّا)؛ لجواز أن لا يكون مُحِقًّا، (أَوْ) قال: (عَسَى، أَوْ) قال: (لَعَلَّ)؛ لأنها للشك، (أَوْ) قال: (أَظُنُّ أَوْ أَحْسِبُ أَوْ أَقْدَرُ)؛ لاستعمالها في الشك، (أَوْ) قال: (خُذْ)؛ لاحتمال أن يكون مراده خُذِ الجواب مني، (أَوْ) قال: (اتَّزِنْ أَوْ أَحْرِزْ، أَوْ) قال: (افْتَحْ كُمَّكَ)؛ لاحتمال أن يكون لشيء غير المُدَّعَى به.

(و) قولُ مُدَّعٍ: (بلى في جوابِ أليسَ لي عليك كذا إقراراً) بلا خلافٍ؛ لأنَّ نفْيَ النفي إثباتٌ، (لَا) قولُ: (نَعَمْ إِلَّا مِنْ عَامِّي)، فيكون إقراراً كقوله عشرة غير درهم بضم الراء يلزمه تسعة؛ إذ لا يعرفه إلا الحُدَّاق من أهل العربية، ومثله عشرة

(١) في «ح»: «جاحدك».

وإن قال: اقضيني ديني عليك ألفاً، أو اشتر، أو أعطني، أو سلّم^(١) إليّ ثوبي هذا، أو فرسي هذه، أو ألفاً من الذي عليك، أو هل لي، أو لي عليك ألف؟ فقال: نعم، أو أمهلني يوماً، أو حتى أفتح الصندوق، . .

إلا درهم برفع درهم؛ إذ إلا فيه بمعنى غير، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، لكن لا يعرفه إلا حذاق أهل العربية.

وفي «مختصر ابن رزين»: إذا قال: لي عليك كذا، فقال: نعم أو بلى، فمقر.

وفي قصة إسلام عمرو بن عبسة: فقدمت المدينة فدخلت عليه، فقلت: يا رسول الله! أتعرفني؟ فقال: «نعم، أنت الذي لقيتني بمكة»، قال: فقلت: بلى^(٢).

قال في «شرح مسلم»: ففيه صحة الجواب ببلى وإن لم يكن قبلها نفي، وصحة الإقرار بها، قال: وهو الصحيح من مذهبنا؛ أي: مذهب الشافعية^(٣).

(وإن قال) شخص لآخر: (اقضيني ديني عليك ألفاً) فقال: نعم، (أو) قال: (اشتر) ثوبي هذا، فقال: نعم، (أو) قال له: (أعطني) ثوبي هذا، فقال: نعم، (أو) قال له: (سلّم إليّ ثوبي هذا) فقال: نعم، (أو) قال له: سلّم إليّ (فرسي هذه) فقال: نعم، (أو) قال له: أعطني أو سلّم إليّ (ألفاً من الذي عليك) فقال: نعم، (أو) قال له: (هل لي) عليك ألف؟ فقال: نعم، (أو) قال له: (ألي) عليك ألف، فقال: نعم = فقد أقرّ لأنها صريحة فيه، (أو) قال: (أمهلني يوماً، أو) أمهلني (حتى أفتح الصندوق)، فقد أقر؛ لأن طلب المهلة يقتضي أن الحق عليه.

(١) في «ح»: «أسلم».

(٢) رواه مسلم (٨٣٢).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١٦ / ٦).

أَوْ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَوْ لَا يَلْزَمُنِي ^(١) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ^(٢) اللَّهُ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ، أَوْ إِلَّا أَنْ أَقُومَ، أَوْ فِي عِلْمِي، أَوْ عِلْمَ اللَّهِ، أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ، لَا: فِيمَا أَظُنُّ؛ فَقَدْ أَقَرَّ، وَإِنْ عَلَّقَ الْإِقْرَارَ بِشَرْطِ قُدَمٍ؛ ك: إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ..

(أو) قال: (له علي ألفٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ) فقد أَقَرَّ له به، نصًّا؛ لأنَّه وصلَ إقراره بما يرفعه كله، ويصرفه إلى غير الإقرار، فلزمه ما أَقَرَّ به، وبطل ما وصله به، كقوله: له علي ألفٌ إِلَّا أَلْفًا، وكقوله: علي ألفٌ في مشيئة الله، (أو) قال: له ^(٣) علي ألفٌ (لا يلزمُنِي إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)، فقد أَقَرَّ ^(٤) بالألف؛ لأنه علَّقَ رفع ^(٥) الإقرارِ على أمرٍ لا يُعْلَمُ، فلم يرتفع، (أو) قال: له علي ألفٌ لا يلزمُنِي ^(٦) (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ زَيْدٌ، أَوْ إِلَّا أَنْ أَقُومَ)، فقد أَقَرَّ له بالألف ^(٧) لما تقدم، (أو) قال: له علي ألفٌ (في عِلْمِي، أَوْ) قال ^(٨): (في علم الله، أَوْ) قال: (فيما أعلم، لا) إِنْ قَالَ: (فيما أظُنُّ، فقد أَقَرَّ) له بالألف؛ لأنه مثبتٌ لإقراره بالعلم به؛ إذ ما في علمه لا يحتمل غير الوجوب، بخلاف الظن.

(وَإِنْ عَلَّقَ الْإِقْرَارَ بِشَرْطِ قُدَمٍ عَلَيْهِ، (ك) قوله: (إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ)، فلعمرو عليَّ

(١) في «ح»: «تلزمُنِي».

(٢) في «ف»: «شاء».

(٣) سقط من «ق».

(٤) في «ق»: «أَقَرَّ له».

(٥) في «ج»: «ما رفع»، والمثبت من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦٢٨).

(٦) سقط من «ق».

(٧) قوله: «لأنَّه علَّقَ رفع... بالألف» سقط من «ق».

(٨) في «ق»: «لا إِنْ قَالَ» بدل «أو قال».

أَوْ شِتَاءٌ أَوْ جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَلَهُ عَلَيَّ كَذَا، أَوْ: إِنْ شَهِدَ بِهِ زَيْدٌ فَهُوَ صَادِقٌ؛ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّراً، وَكَذَا إِنْ أُخِّرَكَ: لَهُ عَلَيَّ كَذَا إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ، أَوْ شَاءَ، أَوْ شَهِدَ بِهِ، أَوْ جَاءَ الْمَطَرُ، أَوْ قُمْتُ، إِلَّا إِذَا قَالَ: إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَذَا،

كذا، أو قال: إِنْ شَاءَ^(١) زَيْدٌ، فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا، (أو) قال: إِنْ (جاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ، فَلَهُ عَلَيَّ كَذَا)، لَمْ يَكُنْ مُقَرَّراً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئاً فِي الْحَالِ، وَإِنَّمَا عَلَّقَ ثُبُوتَهُ عَلَى شَرْطٍ، وَالْإِقْرَارُ إِخْبَارٌ سَابِقٌ، فَلَا يَتَعَلَّقُ بِشَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ، بَلْ يَكُونُ وَعْداً، لَا إِقْرَاراً، بِخِلَافِ تَعْلِيْقِهِ عَلَى مَشِيئَةِ اللَّهِ، فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ فِي الْكَلَامِ تَبَرُّكاً وَتَفْوِيضاً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، كَقَوْلِهِ: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وَقَدْ عَلَّمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ سَيَدْخُلُونَهُ بِلَا شَكٍّ.

(أو) قال: (إِنْ شَهِدَ بِهِ)؛ أَي: الْأَلْفِ مِثْلاً (زَيْدٌ، فَهُوَ صَادِقٌ) أَوْ صَدَّقْتُهُ، (لَمْ يَكُنْ مُقَرَّراً)؛ لِأَنَّهُ وَعَدَ بِتَصَدِيقِهِ لَهُ فِي شَهَادَتِهِ، لَا تَصَدِيقٍ.

(وَكَذَا)؛ أَي: كَتَقْدِيمِ الشَّرْطِ فِيمَا ذَكَرَ (إِنْ أُخِّرَكَ) قَوْلُهُ: (لَهُ عَلَيَّ كَذَا إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ، أَوْ) إِنْ (شَاءَ) زَيْدٌ، (أَوْ) إِنْ (شَهِدَ بِهِ) زَيْدٌ، (أَوْ) إِنْ (جَاءَ الْمَطَرُ، أَوْ) إِنْ (قُمْتُ) فَلَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ؛ لِمَا بَيْنَ الْإِخْبَارِ وَالتَّعْلِيْقِ بِهَا عَلَى شَرْطٍ مُسْتَقْبَلٍ مِنَ التَّنَافِي، (إِلَّا إِذَا قَالَ:) لَهُ عَلَيَّ كَذَا (إِذَا جَاءَ وَقْتُ كَذَا) كَرَأْسِ الشَّهْرِ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ الْإِقْرَارِ عَلَى أَدَاةِ الشَّرْطِ، فَإِقْرَارٌ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ بِالْإِقْرَارِ فَعُمِلَ بِهِ، وَقَوْلُهُ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْمَحِلَّ، فَلَا يَبْطُلُ الْإِقْرَارُ بِأَمْرِ مُحْتَمِلٍ.

فَإِنْ قَدَّمَ أَدَاةَ الشَّرْطِ عَلَى الْإِقْرَارِ، كَقَوْلِهِ: إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ أَوْ وَقْتُ كَذَا

(١) فِي «ق»: «قَدَمَ».

وَمَتَى فَسَّرَهُ بِأَجَلٍ أَوْ وَصِيَّةٍ؛ قَبْلَ بِيَمِينِهِ كَمَنْ أَقَرَّ بِغَيْرِ لِسَانِهِ وَقَالَ: لَمْ أُرِدْ مَا قُلْتُ، وَإِنْ رَجَعَ مُقَرَّبًا بِحَقِّ آدَمِيِّ أَوْ زَكَاةٍ^(١) أَوْ كَفَّارَةٍ؛ لَمْ يُقْبَلْ.

* * *

فعليّ لزيد ألفٌ، فليس بإقرار على الصحيح من المذهب، ولا فرق بين أداة إن وإذا، إلا إذا قَدَّمَ الإقرار على أداة إذا، فإقراراً بالاتفاق، وإن قَدَّمَهَا على الإقرار، فليس بإقرار كما في «المنتهى»، وهو الصحيح، خلافاً لـ «الإقناع»^(٢)، وكان على المصنف الإشارة لذلك.

(ومتى فسره)؛ أي: قوله: إذا جاء وقت كذا^(٣) (بأجل أو وصية، قبل) منه ذلك (بيمينه)؛ لأنه لا يُعْلَمُ إلا من جهته، (كمن أقرّ) بحق (بغير لسانه)؛ أي: لغته؛ بأن أقرّ عربيٌّ بالعجميّة، أو عكسه، (وقال: لم أُرِدْ ما قلتُ)، فيُقبَلُ منه بيمينه.

وقال الشيخ تقي الدين: إذا أقرّ عامّي بمضمونٍ محضٍ، وادّعى عدم العلم بدلالة اللفظ ومثله يجهله، فكذلك^(٤).

قال في «الفروع»: وهو متّجه^(٥).

(وإن رجع مقرّباً بحق آدمي، أو رجع مقرّباً (زكاة أو كفارة، لم يُقبَلْ)؛ لتعلّق حقّ الآدميّ المُعَيَّنِ أو أهل الزكاة به.

(١) في «ف»: «وزكاة».

(٢) انظر: «منتهى الإرادات» للفتوحى (٥/ ٣٩٩)، و«الإقناع» للحجاوي (٤/ ٥٤٨).

(٣) في «ق»: «إذا جاء رأس الشهر».

(٤) انظر: «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٤/ ٦٥٠).

(٥) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٥٣٥).

فَصْلٌ

وَإِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَلْفٌ، لَمْ يَلْزَمْهُ، وَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مِنْ ثَمَنِ خَمْرٍ أَوْ مِنْ مُضَارَبَةٍ أَوْ وَدِيعَةٍ أَوْ لَا تَلْزُمُنِي، أَوْ قَبْضُهُ أَوْ اسْتَوْفَاهُ، أَوْ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ فَاسِدٍ لَمْ أَقْبِضْهُ، أَوْ طَعَامٍ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ، أَوْ مِنْ مُضَارَبَةٍ تَلَفَتْ وَشَرَطَ عَلَيَّ ضَمَانَهَا، أَوْ كَفَالَةٍ عَلَيَّ أَنِّي بِالْخِيَارِ، لَزِمَهُ،

(فصل)

فيما إذا وصل بإقراره ما يغيّره

(وإذا قال) مُكَلِّفٌ مختارٌ: (له)؛ أي: فلانٍ (عليّ من ثمنِ خمرٍ ألفٌ، لم يلزمه) شيءٌ؛ لأنه أقرَّ بثمنِ خمرٍ وقدره بألفٍ، وثمرُ الخمر لا يجبُ.

(و) لو قال: (له عليّ ألفٌ من ثمنِ خمرٍ، أو من مُضاربةٍ، أو) قال: له عليّ ألفٌ من (ودِيعَةٍ، أو) قال: له عليّ ألفٌ (لا يلزمُنِي، أو) له عليّ ألفٌ (قبْضُهُ، أو استَوْفَاهُ، أو) قال: له عليّ ألفٌ (من ثمنِ مبيعٍ فاسدٍ لم أقْبِضْهُ، أو) قال: من ثمنِ (طعامٍ تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ، أو) قال: له عليّ ألفٌ من (مُضاربةٍ تَلَفَتْ وشَرَطَ عَلَيَّ ضَمَانَهَا، أو) قال: له عليّ ألفٌ بـ (كفالةٍ) تَكَفَّلْتُ بِهَا (على أَنِّي بِالْخِيَارِ) فيها = (لِزْمِهِ) الألفُ؛ لأنَّ ما ذكره بعد قوله: عليّ ألفٌ رفعٌ لجميع ما أقرَّ به، فلا يُقْبَلُ كاستثناء الكلِّ، وتناقضُ كلامه غيرُ خافٍ؛ لأنَّ إقراره به إقرارٌ بثبوته، وثبوته في هذه الأمثلة لا يُتَصَوَّرُ، ولأنَّه أقرَّ بألفٍ^(١)، وادَّعى ما لم يثبت معه، ولأنَّه في صورة ما إذا قال: قبْضُهُ أو استَوْفَاهُ أقرَّ على المُقَرَّر له بالقبض أو الاستيفاء، ولا يُقْبَلُ إقرارُ الإنسانِ على غيره.

(١) في «ق»: «بالألف».

و: لَهُ أَوْ كَانَ لَهُ عَلَيَّ كَذَا، وَيَسْكُتُ^(١)؛ إِفْرَارٌ، وَإِنْ وَصَلَهُ بِقَوْلِهِ: وَبَرِئْتُ مِنْهُ، أَوْ وَقَضَيْتُهُ أَوْ بَعْضَهُ، أَوْ قَالَ: لِي عَلَيْكَ مِئَةٌ، فَقَالَ: قَضَيْتُكَ مِنْهَا عَشْرَةً، وَلَمْ يَعْزِهِ لِسَبَبٍ^(٢)، فَقَوْلُهُ بِيَمِينِهِ،

(و) قوله: (له) عليّ كذا ويسكت^(٣)، (أو كان له عليّ كذا ويسكت^(٤) إقرار)؛ لأنه أَقَرَّ بالوجوب، ولم يذكر ما يرفعه، فبقي على ما كان عليه، ولهذا لو تنازعا داراً فأقرَّ أحدهما أنّها كانت ملك الآخر، حُكِمَ له بها.

قال في «الشرح»: إلا أنه هاهنا - أي: في مسألة كان له عليّ كذا - إن عاد فادّعى القضاء أو الإبراء، سُمِعَت دعواه؛ لأنه لا تنافي بين الإقرار وبين ما يدّعيه، وهذا على إحدى^(٥) الروايتين^(٦).

(وإن وصله)؛ أي: قوله: أو كان له عليّ كذا (بقوله: وبرئت منه، أو) بقوله: (وقضيتُ، أو) بقوله: وقضيتُ (بعضه) ولم يعزّه لسببٍ، فمُنْكَرٌ، (أو) قال مُدَّعٍ: (لي عليك مئة، فقال) مُدَّعَى عليه: (قضيتُك منها) ولم يقل: من المئة التي لك عليّ (عشرة، ولم يعزّه)؛ أي: المُقَرَّبَ به (لسببٍ) بأن لم يقل: له: أو كان له عليّ كذا من قرضٍ أو ثمنٍ مبيع^(٧)، (ف) هو مُنْكَرٌ، يُقْبَلُ (قوله بيمينه)، نصّاً، طبق جوابه، ويُخْلِى سبيله حيث لا يبيّنه، هذا المذهبُ قاله في

(١) في «ف»: «وسكت».

(٢) كذا في «ح» بزيادة: «فمنكر».

(٣) في «ق»: «وسكت».

(٤) في «ق»: «وسكت».

(٥) في «ق»: «أحد».

(٦) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥/ ٣٠٠).

(٧) في «ق»: «من ثمن مبيع أو قرض».

وإن عَزَاهُ كَمِنْ ثَمَنِ وَقَرْضٍ، أُلْزِمَ بِهِ.

* * *

«الإنصاف»^(١)؛ لأنه رفع ما أثبتته بدعوى القضاء متصلاً.

وقال أبو الخطاب: يكون مُقَرَّرًا مُدَّعِيًا للقضاء، فلا يُقْبَلُ إِلَّا بَيِّنَةً، فإن لم تكن بَيِّنَةٌ حلف المدعي أنه لم يقبض^(٢) ولم يُبرِئه واستحقَّ. وقال: هذا^(٣) رواية واحدة ذكرها ابن أبي موسى^(٤)، واختاره أبو الوفاء وابن عبدوس في «تذكرته»، وقدمه في «المذهب» و«الرعايتين»^(٥) و«الحاوي الصغير»، انتهى^(٦).

قال ابن هبيرة: لا ينبغي للقاضي الحنبلي أن يحكم بهذه المسألة، ويجب العمل بقول أبي الخطاب؛ لأنه الأصل، وعليه جماهير العلماء. فإن ذكر السبب، فقد اعترف بما يوجب الحق من عقد أو غصب أو نحوه، فلا يُقْبَلُ قوله: إني بريء منه إلا بَيِّنَةً.

(وإن عَزَاهُ) المُدَّعَى عليه لسبب (ك) اعترافه بأن الحق (من ثمن) مبيع (وقرض)، أو قيمة مُتَلَفٍ، أو أَرَشٍ جَنَائِيَةٍ ونحوه، أو ثبت سبب الحق بَيِّنَةً، (أُلْزِمَ) مُدَّعَى عليه (به)؛ لأنه مَقَرَّرٌ مُدَّعٍ للقضاء أو الإبراء، فَيُطَالَبُ بالبيان.

(١) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١٢ / ١٦٨).

(٢) وفي «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣ / ٦٣٠)، و«كشف المخدرات» للبلعي (٢ / ٨٥٧): يقض.

(٣) في «ق»: «هذه».

(٤) انظر: «الهداية» لأبي الخطاب (ص: ٦٠٦).

(٥) انظر: «الرعاية» لابن حمدان (٢ / ١٢٩٢).

(٦) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣ / ٦٢٩).

فصل

وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ النِّصْفِ فَأَقْلَ، فَيَلْزِمُهُ أَلْفٌ فِي: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا أَلْفًا
أَوْ إِلَّا سِتًّا مِئَةً، وَخَمْسَةً فِي: لَكَ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً، أَوْ لَيْسَ لَكَ
عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً^(١)، بِشَرْطِ أَلَّا يَسْكُتَ.....

* تَمَتُّعٌ: لو أسقطَ لفظَ كان؛ بأن قال: له عليَّ أَلْفٌ قَضَيْتُهُ إِيَّاهُ، أو أُبْرَأُني
منه، ونحوه مِمَّا سَبَقَ، فهو مُنْكَرٌ يَقْبَلُ قَوْلُهُ مع يَمِينِهِ؛ لما سَبَقَ، ما لم يَعْتَرِفْ بسبب
الحَقِّ أو يثبت ببيِّنَةٍ.

فإن قال: لي بَيِّنَةٌ بِالْوَفَاءِ أو الإِبْرَاءِ، أُمَهْلَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِيَأْتِيَ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي
طَرِيقِ الْحَكْمِ وَصَفَتِهِ، وَلِلْمُدَّعِي مَلَاظِمَتُهُ فِيهَا حَتَّى يَقِيمَ الْبَيِّنَةَ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا، حَلَفَ
الْمُدَّعِي عَلَى بَقَاءِ حَقِّهِ وَأَخَذَهُ، وَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِالنُّكُولِ؛ لثُبُوتِ الْقَضَاءِ بِنُكُولِهِ.
ولو قال مُدَّعٍ: كان لي عليك أَلْفٌ لَمْ تُسَمَّعْ دَعْوَاهُ، ذَكَرَهُ أَبُو يَعْلَى الصَّغِيرُ،
قال في «الترغيب» بلا خلافٍ.

(فصل)

(ويصحُّ استثناءُ النِّصْفِ فَأَقْلَ)، لا أكثرَ منه.

قال الزَّجَّاجُ: لم يَأْتِ الاستثناءُ إِلَّا فِي القَلِيلِ مِنَ الكَثِيرِ، ولو قال: له عَلَيَّ
مِئَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ، لَمْ يَكُنْ مُتَكَلِّمًا بِالْعَرَبِيَّةِ.

(فيلزمه)؛ أي: المقرَّ (أَلْفٌ فِي لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ إِلَّا أَلْفًا، أو) له عَلَيَّ أَلْفٌ (إِلَّا
سِتًّا مِئَةً)؛ لبطلان الاستثناءِ، (و) يلزمه (خَمْسَةً فِي) قوله: (لَكَ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا
خَمْسَةً، أو) قوله: (لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً)؛ لأنَّه استثناءُ النِّصْفِ،
والاستثناءُ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ النِّفْيِ إثْبَاتٌ، (بشَرْطِ) متعلِّقٌ بـ: يَصِحُّ (أَنْ لَا يَسْكُتَ)

(١) قوله: «أو ليس... خمسة» سقط من «ح».

مَا يُمَكِّنُهُ كَلَامٌ فِيهِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ، فَلَهُ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ الْعَشْرَةُ إِلَّا وَاحِدًا صَحِيحٌ، وَيَلْزَمُهُ تِسْعَةٌ، فَإِنْ مَاتُوا أَوْ قُتِلُوا أَوْ غَضِبُوا إِلَّا وَاحِدًا، فَقَالَ: هُوَ الْمُسْتَشْنَى؛ قَبْلَ بَيْمِنِهِ، وَ: لَهُ هَذِهِ الدَّارُ وَلِي نِصْفُهَا، أَوْ إِلَّا نِصْفُهَا،

المُسْتَشْنَى بَيْنَ الْمُسْتَشْنَى مِنْهُ وَالْمُسْتَشْنَى (ما)؛ أي: زَمَنًا (يُمَكِّنُهُ كَلَامٌ فِيهِ)، وَأَنْ لَا يَأْتِيَ بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ بَيْنَهُمَا، أَوْ فَصْلٍ بِكَلَامٍ أَجْنَبِيٍّ فَقَدْ اسْتَقَرَّ حَكْمُ مَا أَقْرَبَهُ، فَلَمْ يَرْتَفِعْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ وَاحِدٌ.

(و) بشرط (أَنْ يَكُونَ) الْمُسْتَشْنَى (مِنَ الْجِنْسِ وَالنَّوْعِ)؛ أي: كونه من جنس المستثنى منه ونوعه؛ لأنَّ الاستثناء أخرج بعض ما يتناولهُ اللفظُ بموضوعه، وغير ذلك لا يتناولهُ اللفظُ بموضوعه، (ف) مَنْ قَالَ عَنْ آخِرٍ: (لَهُ عَلَيَّ هَؤُلَاءِ الْعَبِيدُ الْعَشْرَةُ إِلَّا وَاحِدًا) فَاسْتِثْنَاهُ (صَحِيحٌ)؛ لَوْجُودِ شَرَايِطِهِ، (وَيَلْزَمُهُ) تَسْلِيمُ (تِسْعَةٍ)، وَيُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي تَعْيِينِ الْمُسْتَشْنَى؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

(فَإِنْ مَاتُوا) إِلَّا وَاحِدًا (أَوْ قُتِلُوا) إِلَّا وَاحِدًا (أَوْ غَضِبُوا) إِلَّا وَاحِدًا، فَقَالَ: هُوَ (المُسْتَشْنَى، قَبْلَ) مِنْ ذَلِكَ (بَيْمِنِهِ)؛ لَمَّا تَقَدَّمَ.

وسائرُ أدواتِ الاستثناءِ في ذلك كإلا، فإذا قال: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ سِوَى دَرَاهِمٍ، أَوْ غَيْرِ دَرَاهِمٍ بِالنَّصَبِ، أَوْ لَيْسَ دَرَاهِمًا، أَوْ خِلَا أَوْ عَدَا أَوْ حَاشَا دَرَاهِمًا وَنَحْوَهُ، فَهُوَ مَقْرَرٌ بِتِسْعَةٍ.

وإنَّ قَالَ: غَيْرُ دَرَاهِمٍ بضمِّ الرَّاءِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، كَانَ مَقْرَرًا بِعَشْرَةٍ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ صِفَةً لِلْعَشْرَةِ الْمَقْرَّرِ بِهَا، وَلَوْ كَانَتْ اسْتِثْنَائِيَّةً كَانَتْ مَنْصُوبَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَرِيدُ الْاسْتِثْنَاءَ، وَضَمُّهَا جَهْلٌ مِنْهُ بِالْعَرَبِيَّةِ.

(و) إِنْ قَالَ: (لَهُ)؛ أَي: فَلَانِ (هَذِهِ الدَّارُ وَلِي نِصْفُهَا، أَوْ) قَالَ: (إِلَّا نِصْفُهَا،

أَوْ إِلَّا هَذَا الْبَيْتَ، أَوْ: هَذِهِ الدَّارُ لَهُ، وَهَذَا الْبَيْتُ لِي^(١)؛ قَبْلَ وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَهَا، لَا إِنْ قَالَ: إِلَّا ثُلُثُهَا وَنَحْوَهُ، وَلَهُ دِرْهَمَانِ وَثَلَاثَةُ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، أَوْ خَمْسَةُ إِلَّا دِرْهَمَيْنِ وَدِرْهَمًا، يَلْزَمُهُ خَمْسَةُ، وَلَهُ دِرْهَمٌ وَدِرْهَمٌ إِلَّا دِرْهَمًا يَلْزَمُهُ دِرْهَمَانِ، وَلَهُ عَلَيَّ مِئَةُ دِرْهَمٍ إِلَّا ثَوْبًا أَوْ إِلَّا دِينَارًا، يَلْزَمُهُ الْمِئَةُ،

أو قال: (إلا هذا البيت، أو) قال: (هذه الدار له وهذا البيت لي، قبل) منه ذلك حيث لا بيّنة بما يخالفه، (ولو كان) البيت (أكثرها)؛ أي: الدار؛ لأن الإشارة جعلت الإقرار فيما عدا المستثنى، فالمقرّ به مُعَيَّنٌ، فوجب أن يصحّ.

و(لا) يصحّ الاستثناء (إن قال): له الدار (إلا ثلثيها ونحوه)، ك: إلا ثلاثة أرباعها، أو خمسة أسداسها؛ لأنّ المقرّ به شائع، وهو أكثر من النصف.

و(و) إن قال عن آخر: (له) عليّ (درهمان وثلاثة إلا درهمين، أو) قال: له عليّ (خمس) دراهم (إلا درهمين ودرهماً، يلزمه خمسة) فيهما أمّا في الأولى فلعود الاستثناء إلى أقرب المذكورين، وهو الثلاثة؛ لأنّ عودَه إلى ما يليه مُتَيَقِّنٌ، وما زاد مشكوك فيه، واستثناء الدرهمين من الثلاثة لا يصحّ؛ لأنّه أكثر من النصف، وأمّا في الثانية، فلأنّه استثناء ثلاثة من خمسة، وهي أكثر من النصف.

و(و) إن قال: (له) عليّ (درهم ودرهم إلا درهماً يلزمه)؛ أي: المقرّ (درهمان)؛ لعود الاستثناء لما يليه؛ لما تقدّم، فيكون استثناءً للكلّ.

و(و) إن قال: (له) عليّ مئة درهم إلا ثوباً، أو) له مئة درهم (إلا ديناراً، يلزمه المئة) درهم؛ لأنّه استثناء من غير الجنس، وقد تقدّم أنّه لا يصحّ؛ لأنّ الاستثناء: صرف اللفظ بحرف الاستثناء عمّا كان يقتضيه لولاه، وغير الجنس ليس بداخل في

(١) سقط من «ف».

وَلَهُ عَشْرَةٌ أَصْعَ تَمْرٍ بَرْنِيٍّ إِلَّا ثَلَاثَةً أَصْعَ مَعْقِلِيٍّ، لَزِمَهُ الْعَشْرَةُ، وَيَصِحُّ
الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ، ف: لَهُ عَلَيَّ سَبْعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمًا، يَلْزِمُهُ
خَمْسَةٌ، وَكَذَا: عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمَيْنِ إِلَّا دِرْهَمًا، . . .

الكلام، وَإِنَّمَا يُسَمَّى اسْتِثْنَاءً تَجُوزًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِدْرَاكٌ، وَلَا دَخَلَ لَهُ فِي الْإِقْرَارِ؛
لأنه إثباتٌ للمَقَرَّرِ به، فإذا دخل الاستدراك بعده كان باطلاً.

وإن ذكر بعده ^(١) جملةً كقوله: له عندي مئة درهمٍ إِلَّا ثوباً لي عليه، كان مقراً
بشيءٍ مدَّعيًا لشيءٍ سواه، فيقبلُ إقراره، وتبطلُ دَعْوَاهُ، وإن قال: له عليَّ عشرةٌ
إِلَّا دِرْهَمَيْنِ، وَإِلَّا ثَلَاثَةً، لَزِمَهُ خَمْسَةٌ.

(و) إن قال: (له) عليَّ (عشرةٌ أَصْعَ تَمْرٍ بَرْنِيٍّ إِلَّا ثَلَاثَةً أَصْعَ) تَمْرٍ (مَعْقِلِيٍّ،
لَزِمَهُ الْعَشْرَةُ) مِنَ التَّمْرِ الْبَرْنِيِّ، وبطل الاستثناء؛ لأنه من غير النوع.

(ويصحُّ الاستثناءُ من الاستثناءِ) كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ رَسُولًا﴾
إِلَّا لَوْ طُوتْ إِنْآ لَمُنْجُوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥١﴾ إِلَّا أَمْرَانَهُ ﴿[الحجر: ٥٨ - ٦٠]﴾، ولأنَّ الاستثناءَ
إِبْطَالًا، والاستثناءُ منه رجوعٌ إلى موجبِ الإقرارِ، (ف) مَنْ قَالَ عَنْ آخِرٍ: (له) عليَّ
سَبْعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمًا، يَلْزِمُهُ خَمْسَةٌ؛ لَعَوْدِ الْاسْتِثْنَاءِ لِمَا قَبْلَهُ، فَقَدْ اسْتثنَى دِرْهَمًا
مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَبَقِيَ اثْنَانِ اسْتِثْنَاهُمَا مِنَ السَّبْعَةِ، فَبَقِيَ خَمْسَةٌ، فَهِيَ الْمُقَرَّرُ بِهَا.

(وكذا) يَلْزِمُهُ خَمْسَةٌ إِذَا قَالَ: له عليَّ (عشرةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمَيْنِ
إِلَّا دِرْهَمًا)؛ لَأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْخَمْسَةِ اسْتِثْنَاءٌ أَكْثَرُ ^(٢) مِنَ النِّصْفِ، فَيَبْطُلُ هُوَ
وَمَا بَعْدَهُ.

وفيهما أوجهٌ آخرٌ، منها أَنَّهُ يَلْزِمُهُ سَبْعَةٌ؛ لأنه استثنى درهمًا من درهمين،

(١) في «ق»: «ذكره بعد».

(٢) في «ق»: «الأكثر».

وَبَطَلَ فِي: لَهُ عَلَيَّ ثَلَاثَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً إِلَّا دِرْهَمًا، وَ: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةً
وَالْإِلَّا دِرْهَمَانِ؛ لَزِمَهُ خَمْسَةٌ.

* * *

فصل

إِذَا قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مُؤَجَّلَةٌ إِلَى كَذَا؛ قُبِلَ قَوْلُهُ فِي تَأْجِيلِهِ^(١)
حَتَّى وَلَوْ عَزَاهُ إِلَى سَبَبٍ قَابِلٍ لِلْأَمْرَيْنِ كَثْمَنِ، وَإِنْ سَكَتَ مَا يُمَكِّنُهُ
كَلَامٌ فِيهِ ثُمَّ قَالَ:

فبقي درهم استثناء من ثلاثة؛ بقي درهمان استثناء من خمسة، بقي ثلاثة استثناء من عشرة، بقي سبعة، وهذا مقتضى ما تقدّم في الطلاق إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثة إلاّ ثنتين إلا واحدة، يقع ثنتان.

(وبطل) الاستثناء كله (في) ما إذا قال: (له عليّ ثلاثة) دراهم (إلاّ ثلاثة إلاّ درهماً)؛ لأنّ الأول باطل، فكذا فرعه، (و) إن أتى بالاستثناء بعد الاستثناء معطوفاً كقوله: (له عليّ عشرة إلاّ ثلاثة، وإلاّ درهماً، لزمه خمسة)؛ لأنّه عربيّ.

(فصل)

(إذا قال: له عليّ أَلْفٌ مُؤَجَّلَةٌ إِلَى كَذَا، قُبِلَ قَوْلُهُ فِي تَأْجِيلِهِ)، نصّاً؛ لأنّه مقرّرٌ بها بصفة التأجيل، فلم يلزمه إلاّ كذلك، كقوله: له عليّ ألف درهمٍ سوداء، (حتى ولو عزاه)؛ أي: الألف (إلى سببٍ قابلٍ للأمرين)؛ أي: الحُلُولِ والتأجيل (كثمن) مبيع وأجرة وضمن وصداق.

(وإن) قال: له عليّ أَلْفٌ و(سكت ما)؛ أي: زمناً (يمكنه كلامٌ فيه، ثمّ قال:

(١) في «ف»: «تأجيل».

مُوجَلَّةٌ أَوْ زُيُوفٌ أَوْ صِغَارٌ؛ لَزِمَتْهُ^(١) حَالَةٌ جِيَادًا وَافِيَةً، إِلَّا مَنْ بَيَّلِدَ
أَوْزَانَهُمْ نَاقِصَةً أَوْ نَقْدَهُمْ مَغْشُوشٌ، فَيَلْزَمُهُ مِنْ دَرَاهِمِهَا، وَلَهُ: عَلَيَّ أَلْفٌ
زُيُوفٌ؛ قُبِلَ تَفْسِيرُهُ بِ: مَغْشُوشَةٍ، لَا بِمَا لَا فَضَّةَ فِيهِ، وَإِنْ قَالَ: صِغَارٌ،
قُبِلَ بِنَاقِصَةٍ،

مُوجَلَّةٌ أَوْ زُيُوفٌ؛ أي: رديئة (أو صِغَارٌ، لَزِمَتْهُ) الألف (حَالَةٌ جِيَادًا وَافِيَةً)؛
لحصول الإقرار بها مطلقاً، فينصرف إلى الجيد الحال الوافي، وما أتى به بعد
سكوته دعوى لا دليل عليها (إِلَّا مَنْ بَيَّلِدَ أَوْزَانَهُمْ)؛ أي: أهلها (ناقصَةٌ، أَوْ نَقْدَهُمْ
مَغْشُوشٌ، فَيَلْزَمُهُ^(٢) مِنْ دَرَاهِمِهَا)؛ أي: تلك البلدة؛ لانصراف الإطلاق إلى نقدها،
ولهذا لو قال: بَعْتُكَ وَأَجَرْتُكَ ونحوه عشرة دراهم، انصرف إليه.

(و) لو قال: (له علي ألف زُيُوفٌ، قُبِلَ تَفْسِيرُهُ)؛ أي: الزُيُوفِ (بمغشوشة)؛
لأنَّهَا تُسَمَّى زُيُوفًا، والزُيُوفُ هي: المَطْلِيَّةُ بِالزُّبُقِ بِمُزَاوَجَةِ الْكَبْرِيتِ، و(لا) يُقْبَلُ
تفسيرُ الزُيُوفِ (بما لا فَضَّةَ فِيهِ) ولا قيمة له؛ لأنه ليس دراهم على الحقيقة، فيكون
تفسيره به رجوعاً عن إقراره، فلم يُقْبَلْ كاستثناء الكل، وما لا قيمة له لا يثبت في
الذمة.

(وإن قال): له علي مئة درهم (صِغَارٍ، قُبِلَ) تفسيرها (بناقصة)، قال في
«شرح المنتهى»: وهي دراهم طَبَرِيَّةٌ، كلُّ درهمٍ منها أربعة دوانق، وذلك ثلثا درهم.
قال البهوتي: قلت: ولعله إذا كان بالشام، وإلا فما المانع من إرادة
اليمنية أو الخراسانية حيث لا قرينة^(٣).

(١) في «ف»: «لزمه».

(٢) في «ج، ق»: «فيلزمهم»، والمثبت من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦٣٢).

(٣) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦٣٢).

وَإِنْ قَالَ^(١): نَاقِصَةٌ، فَنَاقِصَةٌ، وَإِنْ قَالَ: وَازِنَةٌ؛ لَزِمَهُ الْعَدَدُ وَالْوَزْنُ،
وَإِنْ قَالَ: عَدَدًا، وَلَيْسَ بَبَلَدٍ يَتَعَامَلُونَ بِهَا عَدَدًا، لَزِمَاهُ، وَلَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ
أَوْ دِرْهَمٌ كَبِيرٌ أَوْ دُرِّيهِمْ، فَدِرْهَمٌ إِسْلَامِيٌّ وَازِنٌ، وَيَتَّجُهُ: إِلَّا مَعَ عُرْفٍ
بِخِلَافِهِ.

(وَإِنْ قَالَ): له عليّ مئة درهمٍ (ناقصةٍ فـ) يلزمه دراهمٌ (ناقصةٌ)؛ لأنه إن
كانت دراهمُ البلدِ ناقصةً كان إقراره مقيداً، وإن كانت وازنةً كان ذلك بمنزلة
الاستثناء.

(وَإِنْ قَالَ): له عليّ مئة درهمٍ (وازيةً، لزمه العدد والوزن)؛ لأنه مقتضى
لفظه.

(وَإِنْ قَالَ): له عليّ مئة درهمٍ (عدداً، وليس) الْمُقَرُّ (ببلدٍ يتعاملون)؛ أي:
أهله (بها)؛ أي: الدراهم (عدداً، لزماه)؛ أي: العدد والوزن؛ لقوله: مئة، والوزن
للعرف.

(و) إِنْ قَالَ: (له عليّ درهمٌ) وَأُطْلِقَ، أَوْ قَالَ: (درهمٌ كَبِيرٌ، أَوْ قَالَ:
(دُرِّيهِمْ، فـ) عليه (درهمٌ إِسْلَامِيٌّ وَازِنٌ)؛ لأنه كبيرٌ عرفاً، والتصغيرُ قد يكون لِصِغَرٍ
فِي ذَاتِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لِقَلَّةِ قَدْرِهِ عِنْدَهُ، أَوْ لِمَحَبَّتِهِ.

(وَيَتَّجُهُ): إلزامه بدرهمٍ إِسْلَامِيٍّ وَازِنٍ (إِلَّا مَعَ عُرْفٍ)، فَإِنْ كَانَ عُرْفٌ
(بِخِلَافِهِ) كَعُرْفِ مَصْرَ فِي السَّابِقِ، فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَفْرُقُونَ بَيْنَ الدَّرْهِمِ وَالْدَّرِّيهِمْ،
فَيَعْمَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ، وَهُوَ مَتَّجَةٌ^(٢).

(١) قوله: «وَإِنْ قَالَ» سقط من «ح».

(٢) أقول: صرح به الخَلَوَتِيُّ.

وَلَهُ عِنْدِي أَلْفٌ، وَفَسَّرَهُ - وَلَوْ مُنْفَصِلًا - بِدَيْنٍ أَوْ وَدِيعَةٍ، قُبِلَ،
فَلَوْ قَالَ مُتَّصِلًا: قَبَضَهُ، أَوْ تَلَفَ قَبْلُ، لَمْ يُقْبَلْ، وَمُنْفَصِلًا^(١) قُبِلَ^(٢)،
أَوْ قَالَ: ظَنَنْتُهُ بَاقِيًا ثُمَّ عَلِمْتُ تَلَفَهُ، قُبِلَ بِيَمِينِهِ، وَإِنْ قَالَ: رَهْنٌ، فَقَالَ
الْمُدَّعِي: وَدِيعَةٌ، أَوْ قَالَ: مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ أَقْبِضْهُ، فَقَالَ: بَلْ . . .

(و) إِنْ قَالَ: (له عندى ألفٌ، وفسره ولو منفصلاً بدَيْنٍ أو ودِيعَةٍ، قُبِلَ)،
قال في «الشرح»: لا نعلم فيه خلافاً^(٣) بين أهل العلم^(٤)؛ لأنه فسّر لفظه بما يقتضيه،
(فلو) فسّره بودِيعَةٍ ثُمَّ (قال متصلاً: قَبَضَهُ، أو) قال: (تَلَفَ قَبْلَ) ذلك، (لم يُقْبَلْ)،
ذكره القاضي وغيره.

(و) إِنْ قَالَ: له عليّ ألفٌ، ثُمَّ قَالَ (منفصلاً): هو ودِيعَةٌ، (قُبِلَ)؛ لَأَنَّ
إِقْرَارَهُ تَضَمَّنَ الْأَمَانَةَ، (أو قال: ظَنَنْتُهُ)؛ أَي: الْأَلْفَ الْوَدِيعَةَ (بَاقِيًا، ثُمَّ عَلِمْتُ
تَلَفَهُ، قُبِلَ) منه ذلك (بِإِيمَانِهِ)؛ لِثُبُوتِ أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ بِتَفْسِيرِهِ بِالْوَدِيعَةِ.

(وَإِنْ قَالَ) مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ بِأَلْفٍ: هو (رهْنٌ، فقال المدَّعي): بل (ودِيعَةٌ)،
فَقَوْلُ مُدَّعٍ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ أَقَرَّ لَهُ بِمَالٍ، وَادَّعَى أَنَّ لَهُ بِهِ تَعَلُّقًا، فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، كَمَا لَوْ
ادَّعَاهُ بِكَلَامٍ مُنْفَصِلٍ، وَكَذَا لَوْ أَقَرَّ لَهُ بِدَارٍ وَقَالَ اسْتَأْجَرْتُهَا سَنَةً، أَوْ بِثَوْبٍ وَقَالَ:
قَصَرْتُهُ لَهُ بِدَرَاهِمٍ^(٥) أَوْ خِطَّتُهُ (إِلَّا بَيِّنَةً).

(أو قال): لَزِيدٍ عَلَيَّ أَلْفٌ (مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ أَقْبِضْهُ، فقال) مُقَرَّرُ لَهُ: (بل)

(١) في «ف»: «و منفصل».

(٢) سقط من «ف».

(٣) سقط من «ج».

(٤) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥/ ٣١٧).

(٥) في «ق»: «بدراهم».

دَيْنٌ فِي ذِمَّتِكَ؛ فَقَوْلُ مُدَّعٍ، وَ: لَهُ عَلَيَّ أَوْ فِي ذِمَّتِي أَلْفٌ، وَفَسْرُهُ مُتَّصِلًا
بِوَدِيعَةٍ؛ قَبْلَ، وَيَتَّجُهُ: مِنْ جَاهِلٍ^(١).

وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى تَلَفِهَا إِلَّا إِذَا انفصلت عَنْ تَفْسِيرِهِ،

هو (دَيْنٌ فِي ذِمَّتِكَ، فَقَوْلُ مُدَّعٍ) بيمينه أَنَّهُ دَيْنٌ؛ لِأَنَّهُ اعترفَ لَهُ بِدَيْنٍ، وَادَّعَى عَلَيْهِ
مَبِيعًا، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ، وَلِي عِنْدَهُ مَبِيعٌ لَمْ أَقْبِضْهُ.

(و) لَوْ قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ) أَلْفٌ وَفَسْرُهُ مُتَّصِلًا بِوَدِيعَةٍ، قَبْلَ، (أَوْ) قَالَ: لَزِيدٍ
(فِي ذِمَّتِي أَلْفٌ وَفَسْرُهُ مُتَّصِلًا بِوَدِيعَةٍ، قَبْلَ)؛ لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ عَلَيْهِ حَفْظُهَا وَرَدُّهَا.

(وَيَتَّجُهُ): مَحَلُّ قَبُولِ تَفْسِيرِهِ إِنْ كَانَ (مِنْ جَاهِلٍ)، أَمَّا إِذَا كَانَ تَفْسِيرُهُ مِنْ
عَالِمٍ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ، وَهُوَ مُتَّجُهُ^(٢).

(وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَى تَلَفِهَا)؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: عَلَيَّ يَقْتَضِي أَنَّهَا عَلَيْهِ، وَدَعْوَاهُ تَلَفِهَا
يَقْتَضِي أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَنَاقُضٌ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ، بِخِلَافٍ: كَانَ لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ
مِنْ وَدِيعَةٍ وَتَلَفَتْ، فَإِنَّهُ مَانِعٌ مِنْ لَزُومِ الْأَمَانَةِ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ زَمَنِ مَاضٍ، فَلَا تَنَاقُضَ،
(إِلَّا إِذَا انفصلت عَنْ تَفْسِيرِهِ) فَيُقْبَلُ؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ تَضَمَّنَ الْأَمَانَةَ، وَلَا مَانِعَ، قَالَهُ فِي
«الْإِنْصَافِ»^(٣).

(١) قَوْلُهُ: «وَيَتَّجُهُ: مِنْ جَاهِلٍ» سَقَطَ مِنْ «ح».

(٢) أَقُولُ: قَالَ الْخُلُوتِيُّ: قَوْلُهُ قَبْلَ هَذَا: هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ وَلَوْ
مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّ الْوَدِيعَةَ مِمَّا لَا يَصْحُحُ تَعَلُّقُهُ بِالذِّمَّةِ، فَيَلْزِمُهُ أَلْفَانِ، أَلْفٌ وَدِيعَةٌ، وَأَلْفٌ دَيْنٌ
عَمَلًا بِالتَّفْسِيرِ، وَيَقُولُهُ: (فِي ذِمَّتِي)، وَعِلَّةُ الْقَوْلِ الثَّانِي وَاضِحَةٌ، وَهِيَ وَارِدَةٌ عَلَى الْقَوْلِ
الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْقَوْلِ الصَّحِيحِ حَمَلَ قَوْلَهُ: (فِي ذِمَّتِي) عَلَى مَعْنَى فِي عَهْدَتِي
وَحَفْظِي كَمَا هُوَ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيُّ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَمَا سَلَكَ الْمَصْنَفُ فِي بَحْثِهِ طَرِيقَ آخَرٍ، وَلَمْ
أَرْ مِنْ صَرَحَ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَأْوِيلِ لُظَاهِرِ هَذَا الْكَلَامِ، فَتَأَمَّلْ، انْتَهَى.

(٣) انْظُرْ: «الْإِنْصَافُ» لِلْمُرَادَوِيِّ (١٢ / ١٩١).

وإنَّ أَحْضَرَهُ وَقَالَ: هُوَ هَذَا، وَهُوَ وَدِيعَةٌ، فَقَالَ مُقَرَّرُ لَهُ: هَذَا وَدِيعَةٌ، وَمَا أَقَرَّرْتَ بِهِ دَيْنٌ، صُدِّقَ، وَلَهُ عِنْدِي وَدِيعَةٌ رَدَدْتُهَا أَوْ تَلَفَتْ، لَمْ يُقْبَلْ، وَضَمِنَ، وَلَهُ فِي هَذَا الْمَالِ أَلْفٌ^(١)، وَفِي هَذِهِ^(٢) الدَّارِ نِصْفُهَا، يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِإِنْشَاءِ هِبَةٍ، وَكَذَا: لَهُ فِي مِيرَاثِ أَبِي أَلْفٌ، وَهُوَ دَيْنٌ عَلَى التَّرَكَةِ،

(وإنَّ) قال: لزيد علي ألف (أحضره)؛ أي: الألف (وقال: هو)؛ أي: الألف الذي أقررت به (هذا، وهو ودِيعَةٌ، فقال مقرَّر له: هذا ودِيعَةٌ، وما أقررت به دَيْنٌ، صُدِّقَ) مقرَّر له بيمينه، صحَّحه في «تصحيح الفروع» وغيره^(٣).
(و) إنَّ قال: (له عندي ودِيعَةٌ رَدَدْتُهَا) إليه، (أو تَلَفَتْ، لم يُقْبَلْ) قوله في الردِّ أو التَّلَفِ، (وضمَّنَ) لها؛ للتناقض.

وإنَّ قال: له عندي مئة ودِيعَةٌ بشرط الضمان، لغا وصفه لها بالضمان؛ لمنافاته لمقتضى عقدها، وبقيت على الأصل من عدم الضمان إنَّ لم يفرط.
(و) إنَّ قال: (له في هذا المال ألفٌ، أو) له (في هذه الدار نصفها)، فهو إقرارٌ، (يلزمه تسليمه)؛ أي: الألف أو نصف الدار إلى مقرَّر له مؤاخذه له بإقراره، (ولا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِإِنْشَاءِ هِبَةٍ)؛ أي: أنه يريد أن يهبه إياه؛ لأنَّ خلاف الظاهر.

(وكذا) قوله: (له في ميراث أبي ألفٌ)، فهو إقرارٌ (وهو دَيْنٌ عَلَى التَّرَكَةِ)؛

(١) في «ف»: «ألفاً».

(٢) في «ف»: «هذا».

(٣) انظر: «تصحيح الفروع» للمرداوي (٦ / ٥٤١ - ٥٤٢).

وَيَصِحُّ: لَهُ مِنْ مَالِي، أَوْ فِيهِ، أَوْ فِي مِيرَاثِي مِنْ أَبِي أَلْفٌ، أَوْ نِصْفُهُ أَوْ دَارِي هَذِهِ، أَوْ نِصْفُهَا، أَوْ مِنْهَا أَوْ فِيهَا نِصْفُهَا، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: بِحَقِّ لَزِمَنِي؛ فَإِنْ فَسَّرَهُ بِهَبَةٍ، وَقَالَ: بَدَا لِي مِنْ تَقْبِيضِهِ؛ قُبِلَ،

لإضافته إلى ميراث أبيه، ومال الميت إنما يستحق بالإرث أو الدين، فإذا لم يكن المقر له وارثاً تعين الدين.

* تنبيه: وإن قال مكلف: ديني الذي على زيد لعمرى، صح الإقرار؛ لأنه إخبار لا إنشاء، وإضافته إليه لا تمنع كونه لغيره؛ لأنه قد يكون وكيلًا عنه أو عاملاً له في مضاربة، أو كان له^(١) عليه يد أو ولاية، والإضافة لأدنى ملاحظة، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥]، وقال في النساء: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١].

(ويصح) قول جائر التصرف: (له من مالي) ألف، (أو) له^(٢) (فيه) ألف، (أو) له (في ميراثي من أبي ألف، أو) له فيه (نصفه^(٣))، (أو) له (داري هذه، أو) له (نصفها، أو) له (منها) نصفها، (أو) له (فيها نصفها) فيصح كله إقراراً (ولو لم يقل: بحق لزمني)؛ لجواز إضافة الإنسان إلى نفسه مال غيره؛ لاختصاص له به؛ لما تقدم.

(فإن فسره)؛ أي: إقراره بذلك (بهبة) وقال: بدا لي من تقبيضه، قُبِلَ؛ لأنه يحتمل، ولا يجبر على تقبيضه؛ لأن الهبة لا تلزم قبل القبض.

(١) سقط من «ق».

(٢) سقط من «ق».

(٣) سقط من «ق».

وَلَهُ الدَّارُ ثُلَاثَاهَا أَوْ عَارِيَّةٌ أَوْ هِبَةٌ سَكْنَى أَوْ هِبَةٌ عَارِيَّةٌ؛ عُمِلَ بِالْبَدَلِ،
وَيُعْتَبَرُ شَرْطُ هِبَةٍ، وَمَنْ أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَ وَأَقْبَضَ، أَوْ رَهَنَ وَأَقْبَضَ، أَوْ أَقَرَّ
بِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا أَقْبَضْتُ وَلَا قَبَضْتُ، وَهُوَ غَيْرُ جَاحِدٍ
لِلْإِقْرَارِ، أَوْ ادَّعَى أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ تَلَحُّجَةً أَوْ فَاسِدًا، وَسَأَلَ إِحْلَافَ خَصْمِهِ،
لِزِمَهُ،

(و) إِنْ قَالَ: (له الدارُ ثلثاها، أو) قال: له الدارُ (عاريةً، أو) قال: له الدارُ
(هبةً)، أو قال: له الدارُ هبةً (سكنى، أو) قال: له الدارُ (هبةً عارِيَةً، عُمِلَ بِالْبَدَلِ)
وهو قوله: ثلثاها أو هبةً أو عارِيَةً، ولا يكونُ إقراراً؛ لأنه رفعَ بآخر كلامه ما دخل
بأوله، وهو بدلٌ بعضٍ في الأول، واشتمالٌ فيما بعده؛ لأنَّ قوله: الدارُ يدلُّ على
الملك، والهبةُ بعضٌ ما يشتملُ عليه، كأنه قال: له ملكُ الدارِ هبةً، (و) حينئذٍ (يُعتَبَرُ
شرطُ هبةٍ) من العلم بالموهوب، والقدرة على تسليمه، ونحوه، فإن وُجِدَ صَحَّتْ،
وإلا فلا.

(ومن أَقَرَّ أَنَّهُ وَهَبَ) زيدا كذا، (وَأَقْبَضَهُ) إِيَّاهُ، (أو) أَقَرَّ أَنَّهُ (رَهَنَ) زيدا كذا،
(وَأَقْبَضَهُ، أو أَقَرَّ بِقَبْضِ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ) كأجرةٍ ومبيعٍ، (ثمَّ قَالَ: مَا أَقْبَضْتُ) الهبةُ
ولا الرَّهْنُ، (ولا قَبَضْتُ) الثَّمَنَ ونحوه (وهو غَيْرُ جَاحِدٍ لِلْإِقْرَارِ) بالإقباضِ أو
القبضِ ولا بَيِّنَةً، وسَأَلَ إِحْلَافَ خَصْمِهِ = لِزِمَهُ؛ لجريانِ العادة بالإقرار بذلك
قبله.

(أو) باع أو وهب^(١) ونحوه و(ادَّعَى أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ تَلَحُّجَةً أَوْ فَاسِدًا)
ولا بَيِّنَةً بذلك، (وسَأَلَ إِحْلَافَ خَصْمِهِ) على ذلك، (لِزِمَهُ) الحَلْفُ؛ لاحتمال

(١) قوله: «أو وهب» سقط من «ق».

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِقْبَاضٍ ثُمَّ ادَّعَى فُسَادَهُ وَأَنَّهُ أَقَرَّ يَظُنُّ الصَّحَّةَ؛
 لَمْ يُقْبَلْ، وَلَهُ تَحْلِيفٌ^(١) الْمُقَرَّرُ لَهُ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ هُوَ بِبُطْلَانِهِ، وَمَنْ
 بَاعَ أَوْ وَهَبَ أَوْ أَعْتَقَ عَبْدًا، وَأَقَرَّ^(٢) بِهِ لِغَيْرِهِ، لَمْ يُقْبَلْ، وَيَغْرَمُهُ لِلْمُقَرَّرِ
 لَهُ، وَإِنْ قَالَ: لَمْ يَكُنْ مِلْكِي، ثُمَّ مَلَكَتُهُ^(٣) بَعْدَ قُبُلِ قَوْلِهِ بَيِّنَةٍ مَا لَمْ
 يُكَذِّبْهَا.....

صَحَّةٌ قَوْلِ خَصْمِهِ، فَإِنْ نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ.

(ولو أقرَّ) جائز التصرف (بيع أو هبة أو إقباض) رهن ونحوه (ثم ادَّعى
 فسادَه)؛ أي: المقرَّر به، (وأَنَّهُ أَقَرَّ يَظُنُّ الصَّحَّةَ، لَمْ يُقْبَلْ) منه ذلك؛ لأنَّه خلافُ
 الظاهر، (وله تحليفُ المقرَّر له)؛ لاحتمال صدق المقرَّر، (فإن نكل) المقرَّر له عن
 اليمين، (حلف هو)؛ أي: مُدَّعي الفساد (ببطلانه)، وبرى منه.

(وَمَنْ بَاعَ) شيئاً، (أو وهب) شيئاً، (أو أعتق عبداً، وأقرَّ به)؛ أي: بما باعه
 أو وهبه أو أعتقه (لغيره، لَمْ يُقْبَلْ) إقراره على مُشترٍ أو متَّهِبٍ أو عتيقٍ؛ لأنَّه إقرارٌ
 على غيره، وتصرفه نافذ، وكذا لو ادَّعى بعد البيع ونحوه أنَّ المبيع رهنٌ أو أمٌ وليدٌ
 ونحوه ممَّا يمنع صَحَّةَ التصرفِ، (و) يلزمه أن (يغرمه)؛ أي: يغرم بذلك (للمقرَّر
 له)؛ لأنَّه فَوَّتَه عليه بتصرُّفه فيه.

(وإن قال: لم يكن) ما بعته أو وهبته ونحوه (ملكِي، ثُمَّ مَلَكَتُهُ بعده)؛ أي:
 بعد البيع أو الهبة ونحوها، (قُبُلِ قَوْلِهِ بَيِّنَةٍ) تشهدُ به (ما لم يُكَذِّبْهَا)؛ أي: البيِّنَة

(١) في «ح»: «تحليفه».

(٢) في «ف»: «أو أقر».

(٣) في «ح»: «ملكه».

بَأَنْ كَانَ أَقَرَّ أَنَّهُ مِلْكُهُ، أَوْ قَالَ: قَبَضْتُ ثَمَنَ مِلْكِي، أَوْ بَعْتُكَ عَبْدِي هَذَا
أَوْ مِلْكِي، وَمَنْ قَالَ: قَبَضْتُ مِنْهُ أَلْفًا وَدِيعَةً، فَتَلَفْتُ، فَقَالَ: ثَمَنُ مَبِيعٍ
لَمْ تُقْبِضْنِيهِ؛ لَمْ يَضْمَنْ، وَيَضْمَنْ إِنْ قَالَ: قَبَضْتُهُ غَضَبًا، ك: أَعْطَيْتَنِي
أَلْفًا وَدِيعَةً فَتَلَفْتُ، فَقَالَ: غَضَبًا.

* * *

(بَأَنْ كَانَ أَقَرَّ أَنَّهُ)؛ أي: المبيع أو الموهوب ونحوه (مِلْكُهُ، أَوْ قَالَ: قَبَضْتُ ثَمَنَ
مِلْكِي، أَوْ قَالَ: (بَعْتُكَ عَبْدِي هَذَا، أَوْ) بَعْتُكَ أَوْ وَهَبْتُكَ (مِلْكِي) هذا، فإن وجد
ذلك لم تُسَمَّعْ بَيِّنَتُهُ^(١)؛ لَأَنَّهَا تَشْهَدُ بِخِلَافِ مَا أَقَرَّ بِهِ، وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ
بَيِّنَةٌ: لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَصَرَّفَ فِيهَا لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ.
قال الشيخ تقي الدين فيما إذا ادَّعى بائعٌ بعد البيع وقفاً عليه: إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ
يَدَّعِيَ أَنَّهُ مِلْكُهُ الْآنَ.

(وَمَنْ قَالَ: قَبَضْتُ مِنْهُ)؛ أي: من فلانٍ (أَلْفًا وَدِيعَةً فَتَلَفْتُ، فَقَالَ) مُقَرَّرٌ لَهُ:
بِالْأَلْفِ (ثَمَنُ مَبِيعٍ لَمْ تُقْبِضْنِيهِ، لَمْ يَضْمَنْ) الْمُقَرَّرُ الْأَلْفَ وَلَا شَيْئاً مِنْهُ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا
عَلَى عَدَمِ ضَمَانِهَا، وَحَلَفَ عَلَى مَا يُنْكِرُهُ.

(وَيَضْمَنْ) الْمُقَرَّرُ الْأَلْفَ (إِنْ قَالَ:) قَبَضْتُ مِنْهُ أَلْفًا وَدِيعَةً، فَقَالَ: بَلْ (قَبَضْتَهُ
غَضَبًا)؛ لِأَنَّهُ مَضْمُونٌ بِكُلِّ حَالٍ (ك) قول مُقَرَّرٍ: (أَعْطَيْتَنِي أَلْفًا وَدِيعَةً فَتَلَفْتُ فَقَالَ)
مُقَرَّرٌ لَهُ: بَلْ أَخَذْتُ مِنِّي الْأَلْفَ (غَضَبًا) فَيَحْلِفُ الْمُقَرَّرُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ الْأَلْفَ، وَضَمِنَهُ
الْمُقَرَّرُ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِفَعْلِ الدَّافِعِ بِقَوْلِهِ: أَعْطَيْتَنِي.

(١) في «ق»: «بينة».

فصل

وَمَنْ قَالَ: غَضِبْتُ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ، لَا بَلَّ مِنْ عَمْرٍو، أَوْ
 غَضِبْتُهُ مِنْهُ وَغَضَبَهُ هُوَ مِنْ عَمْرٍو، أَوْ: هَذَا لَزَيْدٍ، لَا بَلَّ لِعَمْرٍو،
 أَوْ: مِلْكُهُ لِعَمْرٍو، وَغَضِبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ، بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُتَفَصِّلٍ، فَهُوَ
 لَزَيْدٍ، وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِعَمْرٍو، وَغَضِبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ وَمِلْكُهُ لِعَمْرٍو، فَهُوَ
 لَزَيْدٍ،
 لَزَيْدٍ،

(فصل)

(وَمَنْ قَالَ: غَضِبْتُ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ لَا بَلَّ مِنْ عَمْرٍو)، فهو لَزَيْدٍ؛ لإقراره
 به له، وَلَا يُقْبَلُ رَجوعُهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ أَدْمِيٌّ، وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِعَمْرٍو.

(أَوْ) قَالَ: (غَضِبْتُهُ مِنْهُ)؛ أَي: مِنْ زَيْدٍ (وَوَضَعَهُ هُوَ مِنْ عَمْرٍو) فهو لَزَيْدٍ؛
 لِأَنَّ إِقْرَارَهُ بِالْغَضَبِ مِنْهُ تَضَمَّنَ كَوْنَهُ لَهُ، وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِعَمْرٍو.

(أَوْ) قَالَ: (هَذَا) الْعَبْدُ أَوْ الثَّوْبُ وَنَحْوُهُ (لَزَيْدٍ، لَا بَلَّ لِعَمْرٍو)، فهو لَزَيْدٍ؛
 لِإِقْرَارِهِ^(١) بِالْمِلْكِ لَهُ، وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِعَمْرٍو؛ لِإِقْرَارِهِ بِهِ لَهُ، وَتَفْوِيتِ عَيْنِهِ عَلَيْهِ؛
 لِإِقْرَارِهِ بِهِ لَزَيْدٍ أَوَّلًا.

(أَوْ) قَالَ: (مِلْكُهُ لِعَمْرٍو وَغَضِبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ، بِكَلَامٍ مُتَّصِلٍ أَوْ مُتَفَصِّلٍ، فَهُوَ
 لَزَيْدٍ)؛ لِإِقْرَارِهِ لَهُ بِالْبَيْدِ، (وَيَغْرَمُ قِيمَتَهُ لِعَمْرٍو)؛ لِإِقْرَارِهِ بِالْمِلْكِ لَهُ، وَلَوْ جُودَ الْحَيُولَةِ
 بِالْإِقْرَارِ بِالْبَيْدِ لَزَيْدٍ.

(و) إِنْ قَالَ: (غَضِبْتُهُ مِنْ زَيْدٍ وَمِلْكُهُ لِعَمْرٍو، فَهُوَ لَزَيْدٍ)؛ لِإِقْرَارِهِ بِالْبَيْدِ

(١) فِي «ق»: «لِأَنَّ إِقْرَارَهُ».

وَلَا يَغْرُمُ لِعَمْرٍو شَيْئًا، وَغَضَبُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا، لَزِمَهُ، تَعْيِينُهُ، وَيَحْلِفُ
لِلْآخِرِ إِنْ طَلَبَ، خِلَافًا لَهُ، وَإِنْ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ، فَصَدَّقَاهُ، اُنْتَزَعَ مِنْ
يَدِهِ، وَكَانَا خَصْمَيْنِ فِيهِ، فَإِنْ كَذَّبَاهُ حَلَفَ لَهُمَا يَمِينًا وَاحِدَةً،

له، (ولا يغرم لعمرو شيئاً)؛ لأنَّه إنما شهد له به، أشبه ما لو شهد له^(١) بمالٍ بيد
غيره .

(و) إن قال: (غَضَبُهُ مِنْ أَحَدِهِمَا)، أو هو لأحدهما، صحَّ الإقرار؛ لأنه
يصحُّ بالمجهول، و(لَزِمَهُ)؛ أي: المقرَّ (تعيينه)؛ أي: المالك منهما ليدفعَ إليه،
(ويحلف للآخر إن طَلَبَ)؛ لتكونَ اليمينُ سبباً لردِّ العبد أو بدله، ولا يغرمُ له شيئاً؛
لأنَّه لم يقرَّ له بشيءٍ .

وفي بعض النسخ: (خِلَافًا لَهُ)، ولا وجهَ له، ولعلَّه سبقَ قلمٌ من الناسخ .
(وإن قال: لَا أَعْلَمُهُ)؛ أي: المالكُ منهما (فَصَدَّقَاهُ) أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ، (اُنْتَزَعَ)
المغصوبُ (من يده)؛ لإقراره أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، (وَكَانَا خَصْمَيْنِ فِيهِ^(٢))؛ لادِّعَاءِ
كلِّ منهما إياه، (فَإِنْ كَذَّبَاهُ) بَأَنْ قَالَ كُلُّهُمَا: أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لِي، وَلَمْ تَبَيِّنْ ذَلِكَ
(حَلَفَ لَهُمَا يَمِينًا وَاحِدَةً) أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ حُكِمَ لَهُ بِهَا، وَإِلَّا
أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا، فَمِنْ قِرَعِ حَلْفٍ وَأَخَذِهِ .

ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ الْغَاصِبُ أَحَدَهُمَا بَعْدَ ذَلِكَ، قُبِلَ مِنْهُ، وَكَانَ لِمَنْ عَيَّنَهُ لَهُ كَمَا لَوْ
بَيَّنَّهُ قَبْلُ، وَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَنْ هُوَ لَهُ مِنْهُمَا، سُلِّمَ إِلَى أَحَدِهِمَا بِقُرْعَةٍ،
وَوُغِرَ قِيَمَتُهُ لِلْآخِرِ .

(١) سقط من «ق» .

(٢) في «ق»: «فيه خصمين» .

و: أَخَذْتُهُ مِنْ زَيْدٍ، لَزِمَ رَدُّهُ؛ لِاعْتِرَافِهِ بِالْيَدِ، وَمَلَكَتُهُ أَوْ قَبَضْتُهُ أَوْ وَصَلَ
إِلَيَّ عَلَى يَدِهِ، لَمْ يُعْتَبَرْ لَزِيْدٌ قَوْلٌ، وَمَنْ قَالَ: لَزِيْدٍ عَلَيَّ مِئَةٌ دِرْهَمٍ، وَإِلَّا
فَلَعَمْرُو^(١)،

وَمَنْ بِيَدِهِ عَبْدَانِ فَقَالَ: أَحَدُهُمَا لَزِيْدٍ، فَادَّعَى عَلَيْهِ زَيْدٌ بِمُوجِبِ إِقْرَارِهِ،
طُوبَلَ بِالْبَيَانِ:

فَإِنْ عَيَّنَ أَحَدَهُمَا فَصَدَّقَهُ زَيْدٌ أَخَذَهُ، وَإِنْ قَالَ زَيْدٌ: هَذَا لِي وَالْعَبْدُ الْآخَرُ
كَذَلِكَ، فَعَلَى الْمَقْرَرِّ الْيَمِينُ فِي الَّذِي يُنْكِرُهُ^(٢)، وَإِنْ ادَّعَى زَيْدٌ الْعَبْدَ الْآخَرَ وَحْدَهُ،
فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَقْرَرِّ بِيَمِينِهِ فِي الْعَبْدِ الَّذِي أَنْكَرَهُ، وَلَا يُدْفَعُ إِلَى زَيْدِ الْعَبْدِ الَّذِي أَقَرَّ
لَهُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُصَدَّقْ عَلَى إِقْرَارِهِ.

وَإِنْ أَبَى التَّعْيِينَ فَعَيَّنَهُ الْمَقْرَرُّ لَهُ وَقَالَ: هَذَا عَبْدِي، طُوبَلَ الْمَقْرَرُّ بِالْجَوَابِ،
فَإِنْ أَنْكَرَ حَلْفَ، وَكَانَ كَمَا لَوْ عَيَّنَ الْعَبْدَ الْآخَرَ، وَإِنْ نَكَلَ قَضِيَّ عَلَيْهِ^(٣)، وَإِنْ أَقَرَّ
لَهُ فَهُوَ كَتَعْيِينِهِ.

(و) مَنْ بِيَدِهِ نَحْوُ عَبْدٍ فَقَالَ: (أَخَذْتُهُ مِنْ زَيْدٍ) فَطَلَبَهُ زَيْدٌ، (لَزِمَ رَدُّهُ) لَهُ؛
(لِاعْتِرَافِهِ) لَهُ (بِالْيَدِ، وَ) إِنْ قَالَ: (مَلَكَتُهُ) عَلَى يَدِ زَيْدٍ، (أَوْ) قَالَ: (قَبَضْتُهُ) عَلَى
يَدِ زَيْدٍ، (أَوْ) قَالَ: (وَصَلَ إِلَيَّ عَلَى يَدِهِ)؛ أَي: زَيْدٍ، (لَمْ يُعْتَبَرْ لَزِيْدٌ قَوْلٌ) مَنْ
تَصَدَّقَ أَوْ ضَدَّهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَرَفْ لَهُ بِيَدٍ، بَلْ كَانَ سَفِيرًا.

(وَمَنْ قَالَ: لَزِيْدٍ عَلَيَّ مِئَةٌ دِرْهَمٍ، وَإِلَّا) يَكُنْ لَزِيْدٍ عَلَيَّ مِئَةٌ دِرْهَمٍ (فَلَعَمْرُو)

(١) فِي «ح»: «فَعَمْرُو».

(٢) فِي «ق»: «فَعَلَى الْمَقْرَرِّ فِي الَّذِي يَنْكُرُهُ الْيَمِينُ».

(٣) كَذَا فِي «ق» بِزِيَادَةِ: «بِالنَّكُولِ».

أَوْ لَزِيدٍ عَلَيَّ مِئَّةَ دِرْهَمٍ، وَإِلَّا فَلَعَمْرُو^(١) مِئَّةَ دِينَارٍ؛ فَهِيَ لَزِيدٍ، وَلَا شَيْءَ لَعَمْرُو، وَمَنْ أَقَرَّ بِالْأَلْفِ فِي وَقْتَيْنِ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا يَقْتَضِي التَّعَدُّدَ كَسَبَبَيْنِ أَوْ أَجَلَيْنِ أَوْ سَكَّتَيْنِ؛ لَزِمَهُ الْفَانِ، وَإِلَّا أَلْفٌ، وَلَوْ تَكَرَّرَ الْإِشْهَادُ، وَإِنْ قَيَّدَ أَحَدَهُمَا بِشَيْءٍ.....

عليّ مئة درهم، (أو) قال: (لزيد عليّ مئة درهم، وإلاّ) يكنّ لزيد عليّ مئة درهم (فلعمرو) عليّ (مئة دينار، فهي)؛ أي: المئة درهم (لزيد)؛ لإقراره له بها، (ولا شيء لعمر)؛ لأنّ إقراره مُعلّق، فلا يصحّ.

(وَمَنْ أَقَرَّ) لشخص (بالف في وقتين، فإن ذكر) في إقراره (ما)؛ أي: شيئاً (يقتضي التعدّد كسببين) كأن قال^(٢): له عليّ ألف من قرض، ثمّ قال: له عليّ ألف من ثمن مبيع، (أو أجلين) كقوله: ألف محله رجب، وقوله: ألف محله شهر رمضان، (أو سكتين) كقوله: له عليّ ألف ضرب مصر، ثمّ يقول: له عليّ ألف ضرب إسلامبول = (لزمه ألفان)؛ لأنّ أحدهما غير الآخر، فهو مقرّ بكلّ منهما على صفة فوجبا كما لو أقرّ بهما دفعة واحدة، (وإلاّ) يذكر ما يقتضي التعدّد، لزمه (ألف) واحد، (ولو تكرّر الإشهاد) له عليه؛ لجواز أن يكون كرّر الخبر عن الأول، كإخباره تعالى عن إرسال نوح وإبراهيم وهود وصالح وغيرهم، ولم يكن المذكور منهم في قصّة غير المذكور في الأخرى، ولأنّ الأصل براءته ممّا زاد على الألف.

(وَإِنْ قَيَّدَ أَحَدَهُمَا)؛ أي: الألفين (بشيء) كقوله: لزيد عليّ ألف من قرض،

(١) في «ح»: «فلعمرو».

(٢) في «ق»: «كقوله» بدل «كأن قال».

حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ، وَإِنْ ادَّعَى اثْنَانِ نَحْوَ دَارٍ بِيَدٍ غَيْرِهِمَا شِرْكََةً بَيْنَهُمَا
بِالسَّوِيَّةِ، فَأَقْرَّ لِأَحَدِهِمَا بِنَصْفِهَا؛ فَالْمُقَرَّرُ بِهِ بَيْنَهُمَا.

* * *

فَصْلٌ

وَمَنْ قَالَ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ: هَذَا الْأَلْفُ لِقِطَّةٍ فَتَصَدَّقُوا بِهِ، وَلَا مَالَ لَهُ
غَيْرُهُ، لَزِمَ الْوَرِثَةُ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهِ وَلَوْ كَذَّبُوهُ،
ثُمَّ يَقُولُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ وَيَطْلُقُ، (حُمِلَ الْمُطْلَقُ عَلَيْهِ)؛ أَي: الْمَقْيَدُ، وَيَلْزِمُهُ أَلْفٌ
فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ مِنَ الزَّائِدِ.

قال الأزجی: ولو أقرَّ بألفٍ ثم أقام بيَّنةً أنَّ المقرَّ له أقرَّ في شعبان بقبض خمس
مئة، وبيَّنةً أنه أقرَّ في رمضان بقبض ثلاث مئة، وبيَّنةً أنه أقرَّ في شوال بقبض مئتين،
لم يثبت إلا قبضُ خمس مئة، والباقي تكرارٌ، ولو شهدت البيئات^(١) بالقبض في
شعبان وفي شوال، ثبت الكلُّ؛ لأنَّ هذه تواريخُ المقبوض، والأوَّلُ تواريخُ الإقرارِ.

(وَإِنْ ادَّعَى اثْنَانِ نَحْوَ دَارٍ) كحائِطٍ أو حانوتٍ (بِيَدٍ غَيْرِهِمَا شِرْكََةً بَيْنَهُمَا
بِالسَّوِيَّةِ، فَأَقْرَّ) مَنْ هِيَ بِيَدِهِ (لأَحَدِهِمَا بِنَصْفِهَا، فَ) النِّصْفُ (الْمُقَرَّرُ بِهِ بَيْنَهُمَا)؛
لَا عِتْرَافَهُ أَنَّ الدَّارَ لهُمَا عَلَى الشُّبُوعِ، فَمَا غَصَبَهُ الْغَاصِبُ فَهُوَ مِنْهُمَا، وَالباقِي لهُمَا.

(فَصْلٌ)

(وَمَنْ قَالَ بِمَرَضٍ مَوْتَهُ) الْمُخَوِّفُ: (هَذَا الْأَلْفُ لِقِطَّةٍ، فَتَصَدَّقُوا بِهِ وَلَا مَالَ
لَهُ غَيْرُهُ، لَزِمَ الْوَرِثَةُ الصَّدَقَةُ بِجَمِيعِهِ)؛ أَي: الْأَلْفُ، (وَلَوْ كَذَّبُوهُ)؛ أَي: الْوَرِثَةُ؛

(١) في «ق»: «البيئات».

وَمَنْ ادَّعَى دَيْنًا عَلَى مَيِّتٍ، وَهُوَ جَمِيعُ تَرِكَتِهِ، فَصَدَّقَهُ الْوَرِثَةُ، ثُمَّ آخَرُ
مِثْلَ ذَلِكَ، فَصَدَّقُوهُ فِي مَجْلِسٍ، فَبَيْنَهُمَا، وَإِلَّا فَلِلْأَوَّلِ، وَإِنْ أَقَرُّوا بِهَا
لِزَيْدٍ ثُمَّ لِعَمْرٍو؛ فَهِيَ لِزَيْدٍ، وَيَغْرُمُونَهَا لِعَمْرٍو، وَإِنْ أَقَرُّوا لَهُمَا مَعًا
فَبَيْنَهُمَا، وَلَا أَحَدَهُمَا فَهِيَ لَهُ، وَيَحْلِفُونَ لِلْآخِرِ،

لأنه لُقطة؛ لأن أمره بالصدقة به دلل على تعديده فيه^(١)، ونحوه مما يقتضي أنه لم
يملكه، وهو إقرارٌ لغير وارث، فوجب امتثاله كإقراره في الصحة.

(ومن ادَّعَى دَيْنًا عَلَى مَيِّتٍ، وَهُوَ جَمِيعُ تَرِكَتِهِ فَصَدَّقَهُ الْوَرِثَةُ، ثُمَّ ادَّعَى (آخَرُ
مثل ذلك، فَصَدَّقُوهُ فِي مَجْلِسٍ) وَاحِدٍ، (ف) التَّرِكَةُ (بَيْنَهُمَا)؛ لِأَنَّ حَالَةَ الْمَجْلِسِ
كُلُّهَا كحَالَةٍ وَاحِدَةٍ، بِدَلِيلِ الْقَبْضِ فِيمَا يُعْتَبَرُ فِيهِ، وَالْخِيَارِ، وَلِحُوقِ الزِّيَادَةِ بِالْعَقْدِ،
(وَالْإِلَّا) يَكُنْ تَصْدِيقُ الْوَرِثَةِ لِلْمُدَّعِي ثَابِتًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ، (ف) التَّرِكَةُ كُلُّهَا (لِلْأَوَّلِ)؛
لأنهم لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُمُ لِلثَّانِي؛ لِأَنَّهُمْ يَقْرَأُونَ بِحَقِّ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ^(٢) يَقْتَضِي
مُشَارَكَةَ الْأَوَّلِ فِي التَّرِكَةِ، وَيَنْقُصُ حَقَّهُ مِنْهَا.

(وَإِنْ أَقَرُّوا)؛ أَيِ: الْوَرِثَةُ (بِهَا)؛ أَيِ: التَّرِكَةُ وَلَا دَيْنَ (لِزَيْدٍ، ثُمَّ) أَقَرُّوا بِهَا
(لِعَمْرٍو، فَهِيَ لِزَيْدٍ)، سَوَاءً أَقَرُّوا فِي مَجْلِسٍ أَوْ أَكْثَرَ؛ لِثُبُوتِ الْمَلِكِ لِزَيْدٍ بِالْإِقْرَارِ
لَهُ بِهَا، فإِقْرَارُهُمْ لِعَمْرٍو إِقْرَارٌ بِمَلِكِ الْغَيْرِ، (وَيَغْرُمُونَهَا)؛ أَيِ: يَغْرُمُ الْوَرِثَةُ التَّرِكَةَ؛
أَيِ: بِدَلَّهَا (لِعَمْرٍو)؛ لِأَنَّهُمْ فَوَّتُوهَا عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِمْ بِهَا لِزَيْدٍ.

(وَإِنْ أَقَرُّوا)؛ أَيِ: الْوَرِثَةُ بِالتَّرِكَةِ (لَهُمَا)؛ أَيِ: لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو (مَعًا)؛
أَيِ: بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، (ف) التَّرِكَةُ (بَيْنَهُمَا) سَوِيَّةٌ؛ لِعَدَمِ الْمَرَجِّحِ، (و) إِنْ أَقَرَّ الْوَرِثَةُ
(لِأَحَدِهِمَا) دُونَ الْآخَرِ، (فَهِيَ لَهُ)؛ لِثُبُوتِ الْمَلِكِ لَهُ بِإِقْرَارِهِمْ، (وَيَحْلِفُونَ لِلْآخِرِ)

(١) فِي «ق»: «تَعْدِيهِ بِهِ فِيهِ».

(٢) فِي «ق»: «وَهَذَا».

وَمَنْ خَلَفَ ابْنَيْنِ وَمِثْنَيْنِ، وَادَّعَى شَخْصٌ مِئَةَ دِينَارٍ عَلَى الْمَيِّتِ، فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَ الْآخَرُ؛ لَزِمَ الْمُقَرَّرُ نِصْفُهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدْلًا، وَيَشْهَدَ، وَيَحْلِفَ مَعَهُ فَيَأْخُذُهَا، وَتَكُونُ الْبَاقِيَةُ بَيْنَ الْإِبْنَيْنِ، وَإِنْ خَلَفَ ابْنَيْنِ وَقَيْنَيْنِ مُتَسَاوِيَيْ الْقِيَمَةِ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُمَا، فَقَالَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ: أَبِي أَعْتَقَ هَذَا بِمَرَضٍ مَوْتِهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: بَلْ هَذَا؛ عَتَقَ مِنْ كُلِّ ثُلُثِهِ، وَصَارَ لِكُلِّ ابْنٍ سُدُسٌ مِّنْ أَقَرِّ بَعْتَقِهِ وَنِصْفُ الْآخَرِ،

إِنْ ادَّعَاها وَلَا بَيِّنَةً لِإِنْكَارِهِمْ.

(وَمَنْ خَلَفَ ابْنَيْنِ) أَوْ شَقِيقَيْنِ مِنْ أَخَوَيْنِ أَوْ عَمَّيْنِ وَنَحْوَهُمَا (وَمِثْنَيْنِ، وَادَّعَى شَخْصٌ مِئَةَ دِينَارٍ عَلَى الْمَيِّتِ، فَصَدَّقَهُ أَحَدُهُمَا)؛ أَيُ: الْوَارِثَيْنِ، (وَأَنْكَرَ الْوَارِثُ (الْآخَرُ، لَزِمَ) الْوَارِثَ (الْمُقَرَّرُ نِصْفُهَا)؛ أَيُ: الْمِئَةُ؛ لِإِقْرَارِهِ بِهَا عَلَى أَبِيهِ وَنَحْوِهِ، وَلَا يَلْزُمُهُ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ دِينِهِ، وَلَأَنَّهُ يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَخِيهِ، فَقَبِلَ عَلَى نَفْسِهِ دُونَ أَخِيهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ) الْمُقَرَّرُ بِالْمِئَةِ (عَدْلًا، وَيَشْهَدَ) بِهَا لِمُدَّعِيهَا، (وَيَحْلِفَ) مَدَّعِيهَا (مَعَهُ، فَيَأْخُذُهَا) كَمَا لَوْ شَهِدَ بِهَا غَيْرُهُ وَحْلَفَ، (وَتَكُونُ) الْمِئَةُ (الْبَاقِيَةُ بَيْنَ الْإِبْنَيْنِ) أَوْ الْأَخَوَيْنِ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنْ كَانَ ضَامِنًا لِمَوْرَثِهِ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ عَلَى أَخِيهِ؛ لِدَفْعِهِ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ ضَرَرًا.

(وَإِنْ خَلَفَ) مَيِّتٌ (ابْنَيْنِ) أَوْ نَحْوَهُمَا (وَقَيْنَيْنِ) عَبْدَيْنِ أَوْ أَمَتَيْنِ أَوْ عَبْدًا وَأَمَةً (مُتَسَاوِيَيْ الْقِيَمَةِ لَا يَمْلِكُ غَيْرُهُمَا، فَقَالَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ) عَنْ أَحَدِ الْقَيْنَيْنِ: (أَبِي أَعْتَقَ هَذَا بِمَرَضٍ مَوْتِهِ) الْمَخُوفُ، (وَقَالَ) الْإِبْنُ (الْآخَرُ) عَنْ الْقَيْنِ الْآخَرِ: (بَلْ) أَعْتَقَ (هَذَا، عَتَقَ مِنْ كُلِّ) مِنَ الْقَيْنَيْنِ (ثُلُثَهُ، وَصَارَ لِكُلِّ ابْنٍ) مِنَ الْإِبْنَيْنِ (سُدُسٌ مِّنْ أَقَرِّ بَعْتَقِهِ) مِنَ الْقَيْنَيْنِ، (وَنِصْفُ) الْقَيْنِ (الْآخَرِ) الْمُنْكَرِ عِتْقَهُ؛ لِأَنَّ حَقَّ كُلِّ مِنَ الْإِبْنَيْنِ

وإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا: أَبِي أَعْتَقَ هَذَا، وَقَالَ الْآخَرُ: أَبِي ^(١) أَعْتَقَ أَحَدَهُمَا وَأَجْهَلُهُ؛ أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا، فَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى مَنْ عَيْنُهُ أَحَدُهُمَا عَتَقَ ثُلَاثُهُ إِنْ لَمْ يُحْزِرَا بَاقِيَهُ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى الْآخَرِ فَكَالْأُولَى.

نصفُ القَيْنِ، فيُقبَلُ قوله في عِتْقِ حَقِّهِ مَمَّنْ عَيْنُهُ، وهو ثُلُثُ النِّصْفِ الذي هو له، وهو ثُلُثُ جميعه، ولأنَّه يعترفُ بحريَّةِ ثُلْثِهِ، فيُقبَلُ قوله في حَقِّهِ منهما، وهو الثلث، ويبقى الرُّقُّ في ثُلُثِ النِّصْفِ، وهو سُدُسٌ ونصفُ الذي يُنْكَرُ عِتْقَهُ.

(وإن قال أحدهما)؛ أي: الابنَين عن قِنٍّ من القَيْنِ: (أبي أعتق هذا، وقال) الابنُ (الآخر: أبي أعتق أحدهما وأجهله، أُقرع بينهما)؛ أي: القَيْنِ؛ لتعيين ^(٢) مَنْ لَمْ يُعَيِّنْهُ؛ (فإن وقعت) القرعةُ (على مَنْ عَيْنُهُ أَحَدُهُمَا)؛ أي: الابنِ من القَيْنِ، (عتق ثلثاه) كما لو عَيَّنَاهُ بقولهما (إن لم يُحْزِرَا) عِتْقَ (باقيه)، فإن أجازاه عتق كلُّهُ، (وإن وقعت) القرعةُ (على الآخر) الذي لَمْ يُعَيِّنْهُ أحدُ الابنِين، (فك) المسألة (الأولى)؛ أي: كما لو عَيَّنَ الابنُ الآخرُ الثاني، فلكلٍّ من الابنِين سدسُ القِنِّ الذي عَيْنَهُ ونصفُ الآخر، ويعتقُ من كلٍّ منهما ثُلْثُهُ.

وإن قالوا: أعتق أبونا أحدهما، ولا نعلم عينه، أُقرع بين القَيْنِ، فمَنْ خَرَجَتْ له القرعةُ، عتق ثلثاه إن لم يُحْزِرَا بَاقِيَهُ، ورقَّ الآخرُ.

وَمَنْ رَجَعَ مِنَ الابنِينِ وقال: عرفتُ المُعْتَقَ منهما؛ فإن كان قبلَ القرعة فكما لو عَيَّنَهُ ابتداءً، وإن كان بعدها فوافقَ تعيينه لَمْ يَتَغَيَّرِ الحُكْمُ، وإن خالفها عتق من الذي عَيْنَهُ ثُلْثُهُ بتعيينه، فإن عَيَّنَ الذي عَيْنَهُ أخوه عتق ثلثاه، وإن عَيَّنَ الآخرَ عتق

(١) سقط من «ح».

(٢) في «ج، ق»: «لتعيين»، والمثبت من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦٣٨).

.....

منه ثلثه، ولا يبطل العتق في الذي عتق بالقرعة إن كانت بحكم حاكم، وكذا إن كانت بحاكم وإن لم يصرّح بالحكم؛ لأنّ قرعته حكم، وحكمه لا يُنقض بمجرّد قول الابن: إنّه ظهر له خلافه.

قال في «شرح الإقناع»: قلت: إلّا أن يثبت بيّنة كما تقدّم في الطلاق^(١).

* * *

(١) انظر: «كشاف القناع» للبهوتي (١٥ / ٤١٥).

بَابُ الْإِقْرَارِ بِالْمُجْمَلِ

وَهُوَ: مَا احْتَمَلَ أَمْرَيْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى السَّوَاءِ، ضِدُّ الْمُفَسِّرِ .
مَنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ، أَوْ كَذَا، أَوْ كَرَّرَهُمَا بَوَاوٍ، أَوْ بَدُونَهَا، قِيلَ
لَهُ: فَسَّرَ^(١)،

(بَابُ الْإِقْرَارِ بِالْمُجْمَلِ)

(وهو: ما احتمل أمرين فأكثر على السواء)، وقيل: ما لا يفهم معناه عند
إطلاقه، (ضدُّ المُفسِّرِ)؛ أي: المُبين .

(مَنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ، أَوْ) قَالَ: لَهُ عَلَيَّ (كذا، أَوْ كَرَّرَهُمَا^(٢) بَوَاوٍ) فَقَالَ:
لَهُ عَلَيَّ كَذَا وَكَذَا، (أَوْ) كَرَّرَ ذَلِكَ (بدونها)؛ أي: الواو بأنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ كَذَا كَذَا،
صَحَّ إِقْرَارُهُ وَ(قِيلَ لَهُ: فَسَّرَ) ويلزمه تفسيره .

قال في «الشرح»: بغير خلافٍ، ويفارقُ الإقرارُ الدعوى حيث لا تصحُّ
بالمجهول؛ لأنها للمدَّعي، والإقرارُ على المقرِّ، فلزمَ تبينُ ما عليه من الجهالة
دون الذي له، وأيضاً المدَّعي إذا لم تصحَّ دعواه له دافع من تحريرها، والمقرُّ
لا داعي له، إلى تحرير ما أقرَّ به، ولا يؤمَّن رجوعه عن إقراره، فيضيع حقُّ
المقرِّ له .

(١) في «ح»: «فسره» .

(٢) في «ق»: «كررها» .

فَإِذَا فَسَّرَهُ^(١) بِشَيْءٍ ثَبَتَ، وَإِنْ أَبَى حُبْسَ حَتَّى يُفَسِّرَ، وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْمَجْهُولِ، وَيُقْبَلُ بِحَدِّ قَذْفٍ، وَحَقِّ شُفْعَةٍ، وَبِمَا يَجِبُ رَدُّهُ؛ كَكَلْبٍ مُبَاحٍ وَجِلْدٍ وَلَوْ لَمْ يُدْبَعْ، وَبِأَقْلٍ مَالٍ، لَا بِمَيْتَةٍ نَجِسَةٍ وَخَمْرٍ وَخَنْزِيرٍ.....

وتصحُّ الشهادةُ بالإقرارِ بالمجهولِ، (فإذا فسَّره بشيءٍ) وصدَّقه المقرُّ له، (ثَبَتَ، وَإِنْ أَبَى) تبيَّنه (حُبْسَ حَتَّى يُفَسِّرَ)؛ لامتناعه من حقٍّ عليه، فحُبْسَ به كما لو عيَّنه وامتنع من أدائه، وَإِنْ عَيَّنَهُ المقرُّ له وأدَّعاه، وصدَّقه المقرُّ ثبتَ عليه، وَإِنْ كَذَّبَهُ، وامتنع من البيان، حُبْسَ حَتَّى يُفَسِّرَ على الصحيح من المذهب، قاله في «تصحيح الفروع»^(٢)، ولا يُقْضَى عليه بالنُّكُولِ، خلافاً للقاضي.

(وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْمَجْهُولِ)؛ لَأَنَّ الْإِقْرَارَ بِهِ صَحِيحٌ، وَلِذَلِكَ^(٣) تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِهِ، (وَيُقْبَلُ) تفسيره (بِحَدِّ قَذْفٍ) عليه للمقرِّ له؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ عَلَيْهِ، فَيَحْدُ لِقَذْفِهِ بَطْلَبَهُ، (و) يُقْبَلُ تفسيره (بِحَقِّ شُفْعَةٍ)؛ لَأَنَّهُ حَقٌّ وَاجِبٌ يُؤَوَّلُ إِلَى الْمَالِ، (و) يُقْبَلُ تفسيره أيضاً (بِمَا يَجِبُ رَدُّهُ كَكَلْبٍ مُبَاحٍ) نفعه ككَلْبِ الصَّيْدِ وَالْمَاشِيَةِ؛ لَأَنَّهُ شَيْءٌ يَجِبُ رَدُّهُ وَتَسْلِيمُهُ إِلَى الْمُقَرِّ لَهُ، وَالْإِيجَابُ تَنَاوَلَهُ، فَقُبِلَ لِذَلِكَ، (و) كَذَلِكَ يَجِبُ رَدُّ (جِلْدٍ) مَيْتَةٍ مَأْكُولَةٍ لَوْ ذُكِّيَتْ (وَلَوْ لَمْ يُدْبَعْ)؛ لَأَنَّهُ يُبَاحُ اسْتِعْمَالُهُ بَعْدَ دَبْغِهِ فِي الْيَابَسَاتِ.

(و) يُقْبَلُ تفسيره أيضاً (بِأَقْلٍ مَالٍ)؛ لَأَنَّهُ يَتَنَاوَلُهُ الشَّيْءُ (لَا بِمَيْتَةٍ نَجِسَةٍ وَخَمْرٍ وَخَنْزِيرٍ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ حَقًّا عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَيْتَةُ طَاهِرَةً كَسَمَكٍ وَجَرَادٍ

(١) في «ف» : «فسر» .

(٢) انظر : «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٣٣٦ / ٥)، و«تصحيح الفروع» للمرداوي (٥٤٧ / ٦).

(٣) في «ق» : «وكذلك» .

وَرَدَّ سَلَامٍ، وَتَشْمِيتِ عَاطِسٍ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ، وَإِجَابَةِ دَعْوَةٍ، وَصِلَةِ رَحِمٍ، وَلَا بَغَيْرِ مَتَمَوْلٍ عَادَةٍ؛ كَقَشْرِ جَوْزَةٍ، وَحَبَّةِ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ، لَمْ يُؤَاخِذْ^(١) وَارِثُهُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ خَلَفَ تَرَكَةً أَوْ قَالَ مُقَرَّرٌ: لَا عِلْمَ لِي بِمَا أَقَرَرْتُ بِهِ، حَلَفَ، وَلَزِمَهُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ كَالْوَصِيَّةِ بِشَيْءٍ، وَ: غَضَبْتُ مِنْهُ أَوْ غَضَبْتُهُ شَيْئًا؛ يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِخَمْرِ وَنَحْوِهِ،

يُتَمَوَّلُ، قَبْلَ، (و) لا ب (رد سلام، وتشميت عاطس، وعيادة مريض، وإجابة دعوة، وصلة رحم)؛ لأنَّ ذلك كله لا يثبت في الذمَّة، وإقراره يدلُّ على ثبوت حقه في ذمَّته.

(ولا) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بغير متمولٍ عادةً كقشر جوزة، وحبَّة بُرٍّ، أو حَبَّة شَعِيرٍ) أو نَوَاةٍ ونحوها؛ لأنَّ إقراره اعترافٌ بحقٍّ عليه ثبتَ مثله في الذمَّة، بخلاف نحو هذه.

(فإن مات) المقرُّ بمُجْمَلٍ (قبل تفسيره، لم يُؤَاخِذْ وَارِثُهُ بِشَيْءٍ وَإِنْ)؛ أي: ولو^(٢) (خَلَفَ) المقرُّ (تركة)؛ لاحتمالِ أَنْ يَكُونَ حَدَّ قَذْفٍ، (أو) لم يُمُتْ مقرُّ ولم ينكر، بل (قال مقرُّ: لَا عِلْمَ لِي بِمَا أَقَرَرْتُ بِهِ) من قولِي: له شيءٌ أو كذا ونحوه، (حلف) على ذلك إن طلبه مقرُّ له، (ولزمه ما يقع عليه الاسمُ كالوصية بشيءٍ) فَتُعْطَى الْوَرِثَةُ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأِسْمُ.

(و) قوله: (غَضَبْتُ مِنْهُ شَيْئًا، أَوْ غَضَبْتُهُ شَيْئًا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِخَمْرِ وَنَحْوِهِ)

(١) في «ف»: «يؤخذ».

(٢) قوله: «أي: ولو» سقط من «ق».

لَا بِنَفْسِهِ أَوْ وَلَدِهِ، وَ: غَضَبْتُهُ فَقَطُّ، يُقْبَلُ بِحَبْسِهِ وَسَجْنِهِ، وَ: لَهُ عَلَيَّ
مَالٌ أَوْ مَالٌ عَظِيمٌ أَوْ خَطِيرٌ أَوْ كَثِيرٌ أَوْ جَلِيلٌ أَوْ نَفِيسٌ أَوْ عَزِيزٌ، أَوْ زَادَ
عِنْدَ اللَّهِ أَوْ عِنْدِي؛ يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ، وَبِأَمٍّ وَلَدٍ، وَلَهُ دَرَاهِمٌ أَوْ
دَرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ؛ قَبْلَ ثَلَاثَةِ فَاكْثَرٍ،

ككَلْبٍ وَجِلْدٍ مَيِّتَةٍ نَجَسَةٍ؛ لَوْ قَوَّعَ اسْمُ الشَّيْءِ عَلَيْهِ، وَالْغَضَبُ الْاسْتِيلَاءُ، وَ(لَا) يُقْبَلُ
تَفْسِيرُهُ (بِنَفْسِهِ)؛ أَي: الْمَقَرُّ لَهُ، (أَوْ)؛ أَي: وَلَا بَغَضٍ (وَلَدَهُ)؛ لِأَنَّ الْغَضَبَ
لَا يَثْبُتُ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى وَلَدِهِ.

(و) إِنْ قَالَ: (غَضَبْتُهُ فَقَطُّ) وَلَمْ يَقُلْ: شَيْئاً، (يُقْبَلُ) تَفْسِيرُهُ (بِحَبْسِهِ وَسَجْنِهِ)؛
لِأَنَّ غَضَبَ الْحَرِّ هُوَ ذَلِكَ.

(وَلَهُ عَلَيَّ مَالٌ) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ لَفْظُ الْمَالِ حَقِيقَةً
وَعَرَفَاءً، (أَوْ) قَالَ: لَهُ عَلَيَّ (مَالٌ عَظِيمٌ، أَوْ) مَالٌ (خَطِيرٌ، أَوْ) مَالٌ (كَثِيرٌ، أَوْ) مَالٌ
(جَلِيلٌ، أَوْ) مَالٌ (نَفِيسٌ، أَوْ) مَالٌ (عَزِيزٌ، أَوْ زَادَ: عِنْدَ اللَّهِ) بِأَنَّ قَالَ: عَظِيمٌ عِنْدَ
اللَّهِ، أَوْ خَطِيرٌ عِنْدَ اللَّهِ، أَوْ قَالَ: عَظِيمٌ، أَوْ خَطِيرٌ، (أَوْ) جَلِيلٌ وَنَحْوَهُ (عِنْدِي) =
يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ) ذَلِكَ (بِأَقْلٍ مُتَمَوِّلٍ)؛ لِأَنَّ الْعَظِيمَ وَالْخَطِيرَ وَالْكَثِيرَ وَالْجَلِيلَ وَالنَفِيسَ
وَالْعَزِيزَ لَا حَدَّ لَهُ شَرْعاً وَلَا لُغَةً وَلَا عَرَفَاءً، وَيَخْتَلِفُ النَّاسُ فِيهِ، فَقَدْ يَكُونُ عَظِيماً
عِنْدَ بَعْضٍ حَقِيراً عِنْدَ غَيْرِهِ، وَمَا مِنْ مَالٍ إِلَّا وَهُوَ عَظِيمٌ كَثِيرٌ خَطِيرٌ نَفِيسٌ جَلِيلٌ
وَلَوْ عِنْدَ بَعْضٍ، (و) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بِأَمٍّ وَلَدٍ) لِأَنَّهَا مَالٌ؛ لُغْرَمَ قَاتِلِهَا قِيمَتَهَا.

(وَلَهُ) عَلَيَّ (دَرَاهِمٌ، أَوْ دَرَاهِمٌ كَثِيرَةٌ، قَبْلَ) تَفْسِيرُهُ (بِثَلَاثَةِ) دَرَاهِمٍ (فَاكْثَرٍ)،
وَكَذَا لَوْ قَالَ: دَرَاهِمٌ عَظِيمَةٌ، أَوْ وَافِرَةٌ؛ لِأَنَّ الْكَثِيرَةَ وَالْعَظِيمَةَ وَالْوَافِرَةَ لَا حَدَّ لَهَا
لُغَةً وَلَا شَرْعاً، وَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْإِضَافَاتِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ، وَالثَّلَاثَةُ أَكْثَرُ مِمَّا
دُونَهَا، وَأَقْلُ مِمَّا فَوْقَهَا، وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَعْظِمُ الْيَسِيرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْتَقِرُ الْكَثِيرَ،

لَا بِمَا يُوزَنُ بِالذَّرَاهِمِ عَادَةً كَابْرِيسَمٍ وَنَحْوِهِ، وَلَهُ عَلَيَّ حَبَّةٌ أَوْ جَوْزَةٌ
وَنَحْوُهُ، يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَقِيقَةِ، وَلَا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِنَحْوِ حَبَّةٍ بُرٍّ، وَلَا بِشَيْءٍ
قَدَرَ جَوْزَةً، وَلَهُ عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمٍ، أَوْ كَذَا وَكَذَا، أَوْ كَذَا^(١) كَذَا دِرْهَمٍ،
بِالرَّفْعِ أَوْ النَّصْبِ، لَزِمَهُ دِرْهَمٌ، وَإِنْ قَالَ الْكُلَّ بِالْجَرِّ

ولأنَّ الثلاثة أقلُّ الجمع وهي اليقين، فلا يجبُ ما زاد عليها بالاحتمال .

و(لا) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بما يُوزَنُ بِالذَّرَاهِمِ عَادَةً كَابْرِيسَمٍ وَنَحْوِهِ) كزَعْفَرَانٍ؛ لأنه
خلافُ الْمُتَبَادِرِ .

(و) قوله: (له عَلَيَّ حَبَّةٌ أَوْ) له عَلَيَّ (جَوْزَةٌ، يَنْصَرِفُ) إطلاقه (إلى الحقيقة،
ولا يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ) ذلك (بنحو حَبَّةٍ بُرٍّ) كحبة شعيرٍ أَوْ أُرْزٍّ أَوْ باقلاءٍ؛ لأنها لا تتموِّلُ
عادةً، (ولا) يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ (بشيءٍ) من خبزٍ ونحوه (قَدَرَ جَوْزَةً)؛ لأنه غيرُ حقيقة
الجَوْزَةِ .

(وله عَلَيَّ كَذَا دِرْهَمٍ، أَوْ كَذَا وَكَذَا) دِرْهَمٍ، (أَوْ كَذَا كَذَا دِرْهَمٍ، بِالرَّفْعِ أَوْ
النَّصْبِ) لِدِرْهَمٍ، (لَزِمَهُ دِرْهَمٌ) فِي الصُّوَرِ الثَّلَاثِ، أَمَّا فِي الرَّفْعِ، فَلأنَّ تَقْدِيرَهُ مَعَ
عَدَمِ التَّكْرَارِ شَيْءٌ هُوَ دِرْهَمٌ، فَالِدِرْهَمُ بَدَلٌ مِنْ كَذَا، وَالتَّكْرَارُ لِلتَّأْكِيدِ لَا يَقْتَضِي
زِيَادَةً، كَأَنَّهُ قَالَ: شَيْءٌ شَيْءٌ هُوَ دِرْهَمٌ، وَالتَّكْرَارُ مَعَ الْوَاوِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ: شَيْئَانِ هُمَا
دِرْهَمٌ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ، وَأَبْدَلَ مِنْهُمَا دِرْهَمًا، أَوْ النَّصْبِ فَالِدِرْهَمُ مَمِيَّزٌ لِمَا قَبْلَهُ،
فَهُوَ مَفْسَّرٌ، وَقَالَ بَعْضُ النُّحَاةِ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْقَطْعِ، كَأَنَّهُ قَطَعَ مَا أَقَرَّ بِهِ، وَأَقَرَّ
بِدِرْهَمٍ .

(وَإِنْ قَالَ الْكُلَّ)؛ أَي: الصُّوَرِ الثَّلَاثِ (بِالْجَرِّ)؛ أَي: جَرَّ دِرْهَمٍ، لَزِمَهُ بَعْضُ

(١) قوله: «أَوْ كَذَا» سَقَطَ مِنْ «ح» .

أَوْ وَقَفَ لَزِمَهُ بَعْضُ دِرْهَمٍ، وَيُفْسِّرُهُ بِمَا شَاءَ، كُلُّهُ بَعْضُ الْعَشْرَةِ،
وَشَطْرُهَا فَنُصْفُهَا، وَلَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ، وَفَسَّرَهُ بِجِنْسٍ أَوْ أَجْناسٍ، لَا بِنَحْوِ
كِلَابٍ؛ قُبِلَ،

درهم؛ لأنه مخفوضٌ بالإضافة، فالمعنى: له بعضُ درهمٍ، فإن قال: أردتُ نصفَ
درهمٍ أو ربعه أو ثمنه ونحوه، قُبِلَ، وإذا كَرَّرَ يحتمل أن يكون أضاف جزءاً إلى
جزءٍ، ثم أضاف الجزء الأخير إلى الدرهم.

(أَوْ وَقَفَ) بأن قال: له عليّ كذا درهمٍ، أو كذا وكذا درهمٍ، أو كذا كذا درهمٍ،
ولم يرفع الدرهم، ولم ينصبه، ولم يخفضه في الصور الثلاث، (لَزِمَهُ بَعْضُ دِرْهَمٍ)؛
لأنه يحتملُ أنه مجرورٌ وسقطت حركته للوقف، (وَيُفْسِّرُهُ بِمَا شَاءَ ك) ما لو قال:
(له) عليّ (بعضُ العشرة) فيقبلُ تفسيره بما شاء منها؛ لأنَّ البعضَ يصدقُ بكلِّ جزءٍ،
(و) إن قال: له عليّ (شطرها)؛ أي: العشرة، (ف) هو (نصفُها)، فيلزمه خمسة؛
لأنها نصفُ العشرة.

(وله عليّ أَلْفٌ وَفَسَّرَهُ بِجِنْسٍ) واحدٍ كدراهمٍ أو ثيابٍ أو تَفَاحٍ أو رُمَانٍ ونحوه،
قبل، (أَوْ) فُسِّرَ بـ (أجناسٍ) كقوله: مئةٌ من الدراهم، ومئةٌ من الثياب، ومئةٌ من
الأواني، وهكذا، (لا) إن^(١) فُسِّرَ الألفُ (بنحو كلابٍ، قُبِلَ) لأنه يحتمله لفظه،
وأما الكلابُ والسَّبَاعُ ونحوها ممَّا لا^(٢) يصحُّ بيعه، فلا يُقبلُ تفسيره به؛ لأنَّ إقراره
اعترافٌ بحقٍّ عليه ثبت^(٣) نحوه في الذمّة، بخلاف هذه.

(١) في «ق»: «إن كان».

(٢) سقط من «ق».

(٣) في «ق»: «يثبت».

وَلَهُ^(١) عَلَيَّ أَلْفٌ وَدِرْهَمٌ، أَوْ أَلْفٌ وَدِينَارٌ، أَوْ أَلْفٌ وَثَوْبٌ، أَوْ أَلْفٌ
وَمُدَبَّرٌ، أَوْ آخَرَ الْأَلْفِ، أَوْ أَلْفٌ وَخَمْسُ مِئَةٍ دِرْهَمٍ، أَوْ أَلْفٌ وَخَمْسُونَ
دِينَارًا، أَوْ لَمْ يُعْطَفْ، أَوْ عَكْسٌ، فَالْمُبْهَمُ مِنْ جِنْسٍ مَا ذُكِرَ مَعَهُ، وَمِثْلُهُ
دِرْهَمٌ وَنِصْفٌ،

(و) إن قال: (له علي ألف ودرهم، أو) قال: له علي (ألف ودينار، أو)
قال: له علي (ألف وثوب، أو) وفرس، أو عبد، أو قال: له علي (ألف ومدبر)،
أو ألف وتفاح، ونحوه، (أو آخر الألف) فقال: له علي درهم وألف، أو دينار
وألف، أو ثوب وألف، أو مدبر وألف ونحوه، (أو) قال: له علي (ألف وخمس
مئة درهم، أو) قال: له علي (ألف وخمسون دينارًا)، أو ألف وعشرون فرسًا،
(أو لم يعطف) بأن قال: له ألف خمس مئة درهم، أو ألف خمسون دينارًا، (أو
عكس) بأن قال: له علي خمس مئة درهم وألف، أو له خمسون دينارًا وألف =
(فالْمُبْهَمُ) في هذه الأمثلة ونحوها (من جنس ما ذُكر معه)؛ لأنَّ العرب تكتفي بتفسير
إحدى الجملتين عن الأخرى كقوله تعالى: ﴿وَلِيُثَوِّبَ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ
وَأَزْدَادُوا تَسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]، ومعلوم أن المراد تسع سنين، فاكْتَفَى بِذِكْرِهَا فِي
الْأَوَّلِ، وَلَآئِنَّ ذِكْرَ مُبْهَمًا مَعَ مَفْسَّرٍ وَلَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ^(٢) مِنْ جِنْسِهِ، فَوَجِبَ
حَمْلُهُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا أَحَدُ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِرْهَمًا، فَالْكُلُّ دِرْهَمٌ.

قال في «الشرح»: بغير خلافٍ نعلمه^(٣).

(ومثله)؛ أي: ما تقدّم من المسائل: علي (درهم ونصف) فالنصف من

(١) قوله: «قبل وله» خرم في «ف».

(٢) سقط من «ق».

(٣) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦٤٢).

أَوْ أَلْفٌ إِلَّا دِرْهَمًا، أَوْ إِلَّا دِينَارًا، وَلَهُ عَلَيَّ دِرَاهِمٌ بَدِينَارٍ، لَزِمَهُ دِرَاهِمٌ بِسِعْرِهِ، وَلَهُ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا وَدِينَارًا^(١)، بِنَصَبِ دِينَارٍ فَمِنْ كُلِّ سِتَّةٍ، وَبِرَفْعِهِ تَلَزَمُهُ الدَّرَاهِمُ وَدِينَارٌ، وَلَهُ فِي هَذَا شِرْكٌ أَوْ هُوَ^(٢) شَرِيكِي فِيهِ، أَوْ شِرْكَةٌ بَيْنَنَا، أَوْ لِي وَلَهُ، أَوْ لَهُ فِيهِ سَهْمٌ؛ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ حَقُّ الشَّرِيكِ،

درهم، (أو) له عليّ (ألفٌ إلا درهماً) فالجميع دراهم، (أو) له عليّ ألفٌ (إلا ديناراً) فالكلُّ دنانيرٌ؛ لأنَّ العربَ لا تستثنِي في الإثبات إلا من الجنس، فمتى علِمَ أحدُ الطرفين علِمَ الآخرُ، كما لو علم المستثنى منه، ويقال: الاستثناء معيارُ العموم. (وله عليّ دراهمٌ بدینارٍ، لزمه دراهمٌ بسعره)؛ أي: الدينار؛ لأنه مقتضى لفظه.

(وله عليّ^(٣) اثنا عشر درهماً وديناراً بنصب دينارٍ) فمعناه: أنَّ الاثني عشر دراهمٌ ودنانيرٌ، (ف) يلزمه (من كلِّ) جنسٍ (ستّة)، وإنَّ قال: له عليّ اثنا عشر درهماً (و) دينارٌ (برفعه)؛ أي: الدينار (تلزمه الدّراهم) الاثنا عشر (ودينارٌ) واحدٌ، ذكره الموفق في «فتاويه».

(وله في هذا) العبدُ أو الثوبُ أو الفرسُ أو هذه الدارُ ونحوها (شِرْكٌ، أو) قال: (هو شريكي فيه، أو) قال: هو (شِرْكَةٌ بَيْنَنَا، أو) قال: هو (لي وله، أو) قال: (له فيه سهمٌ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ) قدرَ (حَقُّ الشَّرِيكِ)؛ لأنَّ الشَّرْكَ تَارَةً تَقَعُ عَلَى النِّصْفِ،

(١) قوله: «علي دراهم . . . وديناراً» سقط من «ح».

(٢) في «ف»: «وهو».

(٣) سقط من «ق».

وَلَهُ عَلَيَّ فِيهِ أَوْ مِنْهُ أَلْفٌ، قِيلَ لَهُ: فَسَّرْ، وَيُقْبَلُ بِجَنَائَةٍ، وَبِقَوْلِهِ: نَقَدَهُ فِي ثَمَنِهِ، أَوْ اشْتَرَى رُبْعَهُ بِهِ، أَوْ لَهُ فِيهِ شِرْكٌ، لَا بَأْثَ رَهْنَهُ عِنْدَهُ بِهِ، . . .

وتارةً تقع على ما دونه، وتارةً^(١) على ما هو أكثر منه، ومتى تردَّد اللفظ بين شيئين^(٢) فأكثر، رُجِعَ في تفسيره إلى المقرِّ؛ لأنه لا يُعرف إلا من جهته، وليس إطلاقُ الشَّرْكَ على ما دون النصف مجازاً، ولا مخالفاً للظاهر، ولأنَّ السهمَ يُطلق على القليل والكثير.

وقال القاضي: يُحْمَلُ السهمُ على السدسِ كما في الوصية؛ لما تقدَّم فيها.

(و) إنَّ قال مَنْ بيده نحوُ عبدٍ (له)؛ أي: لفلانٍ (عليَّ فيه) أَلْفٌ، (أو) قال: له عليَّ (منه أَلْفٌ)، صحَّ إقراره، و(قيل له: فسَّرْ) سببه؛ لأنَّه لا يعلم إلا من جهته، (ويُقْبَلُ) تفسيره (بجناية) العبدِ على المقرِّ له، (و) يُقْبَلُ تفسيره (بقوله: نقده)؛ أي: الألفَ (في ثمنه)؛ أي: العبدِ ونحوه (أو)؛ أي: ويُقْبَلُ تفسيره بقوله: (اشترى) المقرُّ له (رُبْعَهُ)؛ أي: العبدِ ونحوه (به)؛ أي: الألفِ، أو بقوله: (له فيه شِرْكٌ)، (أو) بقوله: إنَّ مُورَثِي أَوْصَى له بألفٍ من ثمنه، و(لا) يُقْبَلُ تفسيره (بأنَّه رهنه عندَه به)؛ أي: الألفِ؛ لأنَّ حقَّه في الذمَّة.

وفي «الإقناع» قبلَ باب الإقرار بالمُجْمَل بثلاثة فصولٍ: وإنَّ قال: أردتُ أنَّه رهنٌ عنده بألفٍ، قُبِلَ، انتهى^(٣)، وكان على المصنف أن يقول: خلافاً له.

(١) في «ق»: «وتارة تقع».

(٢) في «ق»: «اللفظان بين الشيئين».

(٣) انظر: «الإقناع» للحجاوي (٤/ ٥٥٣).

وَلَهُ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِمَّا لِفُلَانٍ، فَفَسَّرَهُ بِدُونِهِ لِكَثْرَةِ نَفْعِهِ لِحِلِّهِ وَنَحْوِهِ قُبَلْ،
وَلَهُ عَلَيَّ مِثْلُ مَا فِي يَدِ زَيْدٍ، يَلْزَمُهُ مِثْلُهُ، وَلِي عَلَيْكَ أَلْفٌ، فَقَالَ: أَكْثَرُ؛
لَزِمَهُ وَيُفَسِّرُهُ، وَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ مَبْلَغًا، فَقَالَ: لِفُلَانٍ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِمَّا لَكَ،
وَقَالَ: أَرَدْتُ التَّهْزُؤَ؛ لَزِمَهُ حَقُّ لَهْمَا يُفَسَّرُهُ.

* * *

(وله عليّ أكثر ممّا لفلان) عليّ، (ففسّره) بأكثر منه قدرًا، قُبَلْ وإن قلَّ
الزائد، وإن فسّره (بدونه) وقال: أردت بقولي: أكثر ممّا لفلان (لكثرة نفعه لحله
ونحوه) كبركته؛ إذ الحلال أنفع من الحرام، (قُبَلْ) منه ذلك بيمينه؛ لاحتمال
كذبه، وسواء علم المقرّ بما لفلان، أو جهله، أو قامت عليه بينة أنه قال: أعلم أنّ
الذي لفلان كذا، أو لم تقم؛ لأنه فسّر إقراره بما يحتمل، فوجب قبوله.

(وله عليّ مثل^(١) ما في يد زيد، يلزمه مثله)؛ لأنه مقتضى لفظه.

(و) لو قال إنسان لآخر: (لي عليك ألف) درهم (فقال) في جوابه: (أكثر،
لزمه) أكثر من ألف (ويُفسّره)؛ أي: الأكثر؛ لأنه لا يعلم ما أراد إلاّ من جهته.

(ولو ادّعى عليه)؛ أي: على شخص (مبلغًا، فقال) في جوابه: (لفلان عليّ
أكثر ممّا لك) عليّ، (وقال أردت التهزؤ، لزمه حقّ لهما)؛ أي: للمدعي ولفلان؛
لأنّه أقرّ لفلان بحقّ موصوفٍ بالزيادة على ما للمدعي، فلزمه، ويجب للمدعي
حقّه؛ لأنّ لفظه يقتضي أن يكون له شيء، وإرادة التهزؤ دعوى تتضمن الرجوع
عن الإقرار، فلا تقبل، (ويُفسّره)؛ أي: يرجع في تفسير حقّ كلّ منهما إليه.

(١) سقط من «ق».

فَصْلٌ

مَنْ قَالَ: لَهُ عَلَيَّ مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ، لَزِمَهُ ثَمَانِيَّةٌ، وَمِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ أَوْ مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ، وَإِنْ أَرَادَ مَجْمُوعَ الْأَعْدَادِ.....

ولو قال له رجلٌ: لي عليك ألفٌ، فقال له: لك عليّ من الذهب أكثرُ، لم يلزمه ألفُ دينارٍ، ولا أكثرُ منها، بل يُرجعُ في معنى الأكثرِ وفي نوعِ الذهبِ إليه؛ لأنَّ قوله: لك عليّ من الذهبِ أكثرُ، فقد عَيَّنَ شيئين: العددَ، وأنه ذهبٌ، وأبهمَ شيئين: قوله: أكثرُ، ونوعَ الذهبِ، فرجع في تفسيرِ قوله: أكثرُ إليه، فإن قال: أكثرُ عدداً، فالقولُ قوله في قدرِ الأكثرِ أيضاً، ويُرجعُ إليه في تفسيرِ نوعِ الذهبِ، فإن فسّره بجيّدٍ أو رديءٍ أو مضروبٍ أو غيرِ مضروبٍ، فالقولُ قوله معَ يمينه؛ لأنَّ الذهبَ أنواعٌ؛ فيرجعُ في تفسيرِ قوله إليه، قاله في «المستوعب»^(١).

(فصلٌ)

(مَنْ قَالَ) عن آخر: (له عليّ ما بين درهمٍ وعشرةٍ، لزمه) له (ثمانيةٌ) دراهمٌ؛ لأنها ما بينهما، وكذا إن عرّفهما فقال: ما بين الدرهم والعشرة.
(و) مَنْ قَالَ: له عليّ (مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى عَشْرَةٍ) لَزِمَهُ تِسْعَةٌ؛ لَأَنَّهُ جَعَلَ الْعَشْرَةَ غَايَةً، وَهِيَ غَيْرُ دَاخِلَةٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى الْآيِلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، بخلاف ابتداء الغاية، فإنه داخلٌ في معناها.

(أَوْ) قَالَ: له عليّ (ما بين درهمٍ إِلَى عَشْرَةٍ، لَزِمَهُ تِسْعَةٌ)؛ لَمَا تَقَدَّمَ.
(وَإِنْ أَرَادَ) الْمُقَرَّرُ بِذَلِكَ (مَجْمُوعَ الْأَعْدَادِ)؛ أَي: الْوَاحِدَ وَالْعَشْرَةَ وَمَا بَيْنَهُمَا،

(١) انظر: «المستوعب» للسامري (٢/ ٦٨٨).

لِزِمَهُ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ، وَ: لَهُ مِنْ عَشْرَةٍ إِلَى عَشْرِينَ أَوْ مَا بَيْنَ عَشْرَةٍ إِلَى عَشْرِينَ؛ لِزِمَهُ^(١) تِسْعَةَ عَشَرَ، وَلَهُ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَائِطَيْنِ؛ لَمْ يَدْخُلَا، وَلَهُ دِرْهَمٌ إِمَّا دِينَارٌ، فَدِرْهَمٌ، وَلَهُ دِرْهَمٌ فَوْقَ دِرْهَمٍ أَوْ

(لِزِمَهُ خَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ).

قال في «الشرح»: واختصارُ حسابِه أنْ تزيدَ أولَ العدد وهو واحدٌ على العشرة، فيصيرُ أحدَ عشرَ، ثمَّ اضربِها في نصفِ العشرة، فما بلغ فهو الجوابُ^(٢).

(و) إنْ قال: (له) عليّ (من عشرةٍ إلى عشرين، أو) قال: له عليّ (ما بين عشرةٍ إلى عشرين، لِزِمَهُ تِسْعَةَ عَشَرَ)؛ لأنَّه ما قبلَ العشرين وإلى انتهاءِ الغاية، فلا يدخلُ ما بعدها فيما قبلها.

(و) مَنْ قال عن آخر: (له ما بينَ هذينِ الحائطينِ، لم يدخلَا)؛ أي: الحائطانِ؛ لأنَّه إنَّما أقرَّ بما بينهما، وكذا لو قال: ما بينَ هذا الحائطِ إلى هذا الحائطِ على ما ذكره القاضي في «الجامع»، وفرَّقَ بأنَّ العددَ لا بدَّ له من ابتداءٍ.

قال في «شرح المنتهى»: وله عليّ ما بينَ كُرٍّ حنطةٍ إلى كُرٍّ شعيرٍ، لِزِمَهُ كُرَّانِ إِلَّا قَفِيزًا^(٣) من الحنطة^(٤).

(و) مَنْ قال: (له) إِمَّا (درهمٌ) و(إِمَّا دِينَارٌ، ف) يلزِمُهُ (درهمٌ) دونَ الدينارِ؛ لأنَّه مشكوكٌ فيه.

(و) مَنْ قال عن آخر: (له) عليّ (درهمٌ فوقَ درهمٍ، أو) له عليّ درهمٌ

(١) في «ف»: «لِزِمَتْه».

(٢) انظر: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر (٥ / ٣٤٩).

(٣) في «ق»: «قَفِيزان».

(٤) انظر: «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣ / ٦٤٤).

تَحْتَ دِرْهَمٍ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ دِرْهَمٌ، أَوْ دِرْهَمٌ بَلْ
 دِرْهَمَانِ، أَوْ دِرْهَمَانِ بَلْ دِرْهَمٌ، أَوْ دِرْهَمٌ بَلْ دِرْهَمٌ، أَوْ^(١) لَا بَلْ دِرْهَمٌ،
 أَوْ دِرْهَمٌ^(٢) لَكِنْ دِرْهَمٌ، أَوْ دِرْهَمٌ فَدِرْهَمٌ، يَلْزَمُهُ دِرْهَمَانِ، وَكَذَا دِرْهَمٌ
 وَدِرْهَمٌ، فَلَوْ كَرَّرَهُ ثَلَاثًا بِالْوَاوِ أَوْ.....

(تحت درهم، أو) له عليّ درهمٌ (فوقه) درهمٌ، (أو) له عليّ درهمٌ (تحتَه) درهمٌ،
 (أو) له عليّ درهمٌ (قبله) درهمٌ، (أو) له عليّ درهمٌ (بعده) درهمٌ، (أو) له عليّ
 درهمٌ (معه درهم)، يَلْزَمُهُ درهمان؛ لَأَنَّ هذه الألفاظَ تجري مجرى العطف؛ لَأَنَّ
 معناها الضمُّ، فكأنَّه أَقَرَّ بدرهم، وَضَمَّ إِلَيْهِ آخَرَ، كقوله: له عليّ درهمٌ ودرهمٌ،
 ولأَنَّ معنى قوله عليّ: في ذمتي، وليس للمقرِّ في ذمّة نفسه درهمٌ مع درهمٍ المقرِّ
 له، ولا فوقه ولا تحته؛ إذ لا يثبت للإنسان في ذمّة نفسه شيءٌ.

(أو) قال: له عليّ (درهمٌ، بل درهمان) يَلْزَمُهُ درهمان؛ لدخول ما أُضْرِبَ
 عنه فيما أثبتّه بعدُ، (أو) قال: له عليّ (درهمان بل درهمٌ، أو) له عليّ (درهمٌ بل
 درهمٌ، [أو) قال: له عليّ (درهم لا بل درهمٌ، أو) قال: له عليّ (درهمٌ لكن
 درهمٌ)^(٣)، (أو) قال: له عليّ (درهمٌ فدرهمٌ، يَلْزَمُهُ درهمان) حَمَلًا لكلام العاقل
 على فائدة، وما أَقَرَّ به عليه لا يسقط بإضرابه، والعطف يقتضي المغايرة.

(وكذا) لو قال: له عليّ (درهمٌ ودرهمٌ)، أو درهمٌ ثم درهمٌ، (فلو كرّره)؛
 أي: الدرهم (ثلاثًا بالواو) كقوله: له عليّ درهمٌ ودرهمٌ ودرهمٌ، (أو كرّره ثلاثًا

(١) في «ف»: «أو درهم».

(٢) قوله: «أو درهم» سقط من «ح».

(٣) ما بين معكوفين سقط من «ق».

الْفَاءِ أَوْ (ثُمَّ)، أَوْ دِرْهَمٌ دِرْهَمٌ دِرْهَمٌ، وَنَوَى بِالثَّالِثِ تَأْكِيدَ الثَّانِي؛ لَمْ يُقْبَلْ فِي الْأُولَى وَقَبْلَ فِي الثَّانِيَةِ، وَ: لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ قَبْلَهُ دِرْهَمٌ وَبَعْدَهُ دِرْهَمٌ أَوْ هَذَا الدَّرْهَمُ بَلْ هَذَانِ الدَّرَهَمَانِ؛ لَزِمَتْهُ الثَّلَاثَةُ، وَلَهُ قَفِيزٌ حِنْطَةٍ بَلْ قَفِيزٌ شَعِيرٍ، أَوْ دِرْهَمٌ بَلْ دِينَارٌ، لَزِمَاهُ، وَلَهُ دِرْهَمٌ فِي دِينَارٍ، وَأَرَادَ الْعَطْفَ.....

(بالفاء) كقوله: له عليّ درهمٌ فدرهمٌ فدرهمٌ، (أو) كرّره ثلاثاً (بِثُمَّ) كقوله: له عليّ درهمٌ ثم درهمٌ ثم درهمٌ، (أو) قال: له عليّ (درهمٌ درهمٌ درهمٌ ونوى بـ) الدرهم (الثالث تأكيد) الدرهم (الثاني، لم يُقبل في) المسألة (الأولى) المذكور فيها حرفُ العطف؛ لأنّه يقتضي المغايرة، وكذلك لا يُعطف المؤكّد، (وقبل) منه قصدُ التأكيد (في) المسألة (الثانية)؛ أي: التي ليس فيها العاطف؛ لأنها قابلةٌ للتأكيد، وكذا إن أكّد الأول بالثاني والثالث، كما تقدّم في أنت طالق أنت طالق أنت طالق، لا تأكيد أولٍ بثالث؛ للفصل.

(و) إن قال: (له عليّ درهمٌ قبله درهمٌ وبعده درهمٌ، أو) قال: له عليّ (هذا الدرهم، بل هذان الدرهمان، لَزِمَتْهُ الثَّلَاثَةُ)؛ لأنّ الإضرابَ رجوعٌ عمّا أقرّ به لآدميٍّ، ولا يصحُّ، فيلزمه كلّ منهما.

(و) إن قال: (له) عليّ (قَفِيزٌ حِنْطَةٍ بَلْ قَفِيزٌ شَعِيرٍ)، لَزِمَاهُ، (أو) قال: له عليّ (درهمٌ بَلْ دِينَارٌ، لَزِمَاهُ)؛ لأنّ الأولَ لا يمكنُ أن يكونَ الثاني، ولا بعضه، فلزِمَاهُ، وكذا نظائرُه حيثُ كان المضروبُ عنه ليس المذكورَ بعده ولا بعضه، لزمه الجميعُ، بخلاف: له عليّ درهمٌ، بل درهمان، بل ثلاثة.

(و) إن قال: (له) عليّ (درهمٌ في دينارٍ وأراد العطف)؛ أي: درهمٌ ودينارٌ

أَوْ مَعْنَى (مَعَ) لَزِمَاهُ، وَإِلَّا فِدْرَهُمْ، وَإِنْ فَسَّرَهُ الْمُقَرَّرُ بِرَأْسِ مَالٍ سَلَّمَ
بَاقِي عِنْدَهُ فِي دِينَارٍ، وَكَذَّبَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ؛ حَلَفَ وَأَخَذَ الدَّرْهَمَ؛ وَإِنْ صَدَّقَهُ
لَمْ يَلْزِمَهُ شَيْءٌ، وَلَهُ دِرْهَمٌ فِي ثَوْبٍ، وَأَرَادَ الْعُطْفَ، أَوْ مَعْنَى (مَعَ)،
لَزِمَاهُ، وَإِنْ فَسَّرَهُ بِرَأْسِ مَالٍ سَلَّمَ، فَكَمَا مَرَّ،

ونحوه، (أو) أراد (معنى مع) كدرهم مع دينار، (لزماه) كما لو صرَّح بحرف
العطف أو بـ (مع)، (وإلا) يرد معنى العطف ولا مع، (ف) لا يلزمه إلا (درهم)؛
لأنه المقرَّر به فقط، وقوله: في دينار لا يحتمل الحساب.

(وإن فسَّره المقرَّر)؛ أي: قوله درهم في دينار (برأس مالٍ سَلَّمَ باقٍ عنده)
بأن قال: عقدت مع المقرَّر له على إسلام درهم باقٍ عنده (في دينار، وكذَّبَهُ المقرَّرُ
له، حلف) المقرَّر له على نفي ذلك، (وأخذ الدرهم) من المقرَّر؛ لأنه يفسِّر إقراره
بما يُبطله، فهو كرجوعه عنه، فلا يُقبل.

(وإن صدَّقه) المقرَّر له على أن الدرهم رأس مالٍ سَلَّمَ في دينار، بطل إقراره؛
لأنَّ سَلَّمَ أحد التَّقْدِينِ في الآخر لا يصحُّ، و(لم يلزمه شيء) للمقرَّر له؛ لتصديقه
على براءته.

(و) إن قال: (له) عليّ (درهم في ثوبٍ، وأراد العطف، أو) أراد (معنى مع)
كما سبق، (لزماه)؛ لما تقدَّم، (وإن فسَّره)؛ أي: إقراره المذكور (برأس مالٍ سَلَّمَ)
عقده مع المقرَّر له باقٍ عند المقرَّر في ثوبٍ (فكما مرَّ)؛ أي: فيحلف المقرَّر له، ويأخذ
الدرهم؛ لأنَّ المقرَّر وصل إقراره بما يسقطه^(١)، فلزمه الدرهم، وبطل ما وصل
به إقراره.

(١) في «ق»: «يسقط».

وَلَهُ دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ مَا لَمْ يَخَالَفْهُ عُرْفٌ فَيَلْزَمُهُ مُقْتَضَاهُ، أَوْ يُرَدِّ الْحِسَابَ، وَلَوْ^(١) جَاهِلًا بِهِ فَيَلْزَمُهُ عَشْرَةٌ، أَوْ يُرَدِّ الْجَمِيعَ فَيَلْزَمُهُ أَحَدَ عَشَرَ، وَ: لَهُ تَمَرٌّ فِي جِرَابٍ، أَوْ سَكِّينٌ فِي قِرَابٍ، أَوْ ثَوْبٌ فِي مَنَدِيلٍ، أَوْ عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ، أَوْ دَابَّةٌ عَلَيْهَا سَرْجٌ، أَوْ فَصٌّ فِي خَاتَمٍ، أَوْ جِرَابٌ فِيهِ تَمَرٌّ، أَوْ قِرَابٌ فِيهِ سَيْفٌ، أَوْ مَنَدِيلٌ فِيهِ ثَوْبٌ، أَوْ دَابَّةٌ مُسَرَّجَةٌ، . . .

(و) إِنْ قَالَ: (لَهُ) عَلَيَّ (دِرْهَمٌ فِي عَشْرَةٍ) وَأُطْلِقَ، (يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ)؛ لِإِقْرَارِهِ بِهِ، وَجَعَلَهُ الْعَشْرَةَ مُحَلًّا لَهُ، فَلَا يَلْزَمُهُ سِوَاهُ، (مَا لَمْ يُخَالَفْهُ عُرْفٌ) بِلَدِّ الْمُقَرَّرِ، (فَيَلْزَمُهُ مُقْتَضَاهُ)؛ أَي: عَرَفَ تِلْكَ الْبَلَدِ، (أَوْ) مَا لَمْ (يُرَدِّ الْحِسَابَ وَلَوْ جَاهِلًا بِهِ)؛ أَي: الْحِسَابِ، (فَيَلْزَمُهُ عَشْرَةٌ) دِرَاهِمٌ؛ لِأَنَّهَا حَاصِلُ الضَّرْبِ عِنْدَهُمْ، (أَوْ) مَا لَمْ (يُرَدِّ الْجَمِيعَ) بَأَن أَرَادَهُمَا مَعَ عَشْرَةٍ، (فَيَلْزَمُهُ أَحَدَ عَشَرَ) وَلَوْ حَاسِبًا؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْأَغْلَظِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْعَوَامِّ يَرِيدُونَ بِهَذَا اللَّفْظِ هَذَا الْمَعْنَى.

(و: لَهُ) عِنْدِي (تَمَرٌّ فِي جِرَابٍ، أَوْ): لَهُ عِنْدِي (سَكِّينٌ فِي قِرَابٍ، أَوْ) لَهُ عِنْدِي (ثَوْبٌ فِي مَنَدِيلٍ) بِكَسْرِ الْمِيمِ، (أَوْ) لَهُ عِنْدِي (عَبْدٌ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ، أَوْ) لَهُ عِنْدِي (دَابَّةٌ عَلَيْهَا سَرْجٌ، أَوْ) لَهُ عِنْدِي (فَصٌّ فِي خَاتَمٍ، أَوْ) لَهُ (جِرَابٌ فِيهِ تَمَرٌّ، أَوْ) لَهُ (قِرَابٌ فِيهِ سَيْفٌ، أَوْ) لَهُ (مَنَدِيلٌ فِيهِ ثَوْبٌ، أَوْ) لَهُ عِنْدِي (دَابَّةٌ مُسَرَّجَةٌ) = فَهُوَ مُقَرَّرٌ بِالْأَوَّلِ، صَحَّحَهُ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»^(٢)، وَمَا فِي «الْإِقْنَاعِ» مِنْ قَوْلِهِ: أَوْ فَرَسٌ مُسَرَّجٌ، إِلَى قَوْلِهِ: لَزِمَهُ مَا ذَكَرَهُ^(٣)، مَرْجُوحٌ، وَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ: خِلَافًا لَهُ.

(١) فِي «ح»: «أَوْ».

(٢) انْظُرْ: «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (١١ / ٤٦١).

(٣) انْظُرْ: «الْإِقْنَاعِ» لِلْحَجَاوِيِّ (٤ / ٥٦٦).

أَوْ سَرَجٌ عَلَى دَابَّةٍ، أَوْ عِمَامَةٌ عَلَى عَبْدٍ، أَوْ دَارٌ مَفْرُوشَةٌ، أَوْ زَيْتٌ فِي زِقٍّ وَنَحْوِهِ، لَيْسَ إِقْرَارًا بِالثَّانِي كَ: جَنِينٌ فِي جَارِيَةٍ، أَوْ دَابَّةٌ، وَكَدَابَّةٌ فِي بَيْتٍ^(١)، وَالْمِئَةُ الدَّرْهَمُ الَّتِي^(٢) فِي هَذَا الْكِيسِ، وَيَلْزَمَانِهِ إِنْ لَمْ يَكُونَا فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يُعْرِفِ الْمِئَةَ لَزِمَتْهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِيسِ شَيْءٌ، أَوْ.....

(أو) قال: له عندي (سَرَجٌ عَلَى دَابَّةٍ، أو) له عندي (عِمَامَةٌ عَلَى عَبْدٍ، أو) له عندي (دارٌ مفروشةٌ، أو) له عندي (زيتٌ في زِقٍّ ونحوه) كَتَكَّةٍ فِي سَرَاوِيلَ، فهو إقرارٌ بالأول، و(ليس إقراراً بالثاني)، وكذا كُلُّ مَقَرَّرٍ بِشَيْءٍ جَعَلَهُ ظَرْفًا أَوْ مَظْرُوفًا؛ لِأَنَّهُمَا شَيْئَانِ مُتَغَايِرَانِ، لَا يَتَنَاوَلُ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا الثَّانِي، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الظَرْفُ وَالْمَظْرُوفُ لَوَاحِدٍ، وَالْإِقْرَارُ إِنَّمَا يَثْبُتُ مَعَ التَّحْقِيقِ، لَا مَعَ الْإِحْتِمَالِ.

و(ك) قوله: [له]^(٣) عندي (جنينٌ في جارية، أو) له عندي جنينٌ في (دابةٍ)، و(و) قوله: له عندي (دابةٌ في بيتٍ)، فليس إقراراً بالثاني؛ لما تقدّم، و(و) كقوله: له عندي (المئة الدرهم التي في هذا الكيس) ليس إقراراً بالكيس. و(و) يلزمأنه؛ أي: الدابة والمئة درهم (إن لم يكونا)؛ أي: الدابة في البيت، والمئة درهم (فيه)؛ أي: الكيس.

(ولو لم يُعْرِفِ الْمُقَرَّرُ الْمِئَةَ) بَأَن قَالَ: لَهُ مِئَةُ دَرَاهِمٍ فِي هَذَا الْكِيسِ، (لَزِمَتْهُ مِئَةُ) (إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِيسِ شَيْءٌ، أَوْ) كَانَ فِي الْكِيسِ شَيْءٌ لَكِنَّهُ دُونَ الْمِئَةِ، لَزِمَهُ

(١) كذا في «ف» بزيادة: «المال».

(٢) في «ف»: «الذي».

(٣) زيادة من «شرح منتهى الإرادات» للبهوتي (٣/ ٦٤٦).

تَمَّتْهَا، وَلَهُ خَاتَمٌ فِيهِ فَصٌّ، أَوْ سَيْفٌ بِقِرَابِهِ، إِقْرَارٌ بِهِمَا، وَإِقْرَارُهُ بِشَجَرٍ
أَوْ شَجَرَةٍ لَيْسَ إِقْرَارًا بِأَرْضِهَا، فَلَا يَمْلِكُ غَرْسَ مَكَانِهَا لَوْ ذَهَبَتْ،
وَلَا أُجْرَةَ مَا بَقِيَتْ، وَبِأَمَةٍ لَيْسَ إِقْرَارًا بِحَمْلِهَا، وَلَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ أَوْ دِينَارٌ
يَلْزَمُهُ^(١) أَحَدُهُمَا،

(تَمَّتْهَا) كما لو عَرَفَهَا، (و) إِنْ قَالَ: (لَهُ) عِنْدِي (خَاتَمٌ فِيهِ فَصٌّ، أَوْ) قَالَ: لَهُ عِنْدِي
(سَيْفٌ بِقِرَابِهِ) بِكسر القاف، أَوْ سَيْفٌ بِقِرَابٍ، فَهُوَ (إِقْرَارٌ بِهِمَا)؛ لِأَنَّ الْفَصَّ جُزْءٌ
مِنَ الْخَاتَمِ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَالَ: لَهُ عِنْدِي ثَوْبٌ فِيهِ عِلْمٌ، وَالباءُ فِي قَوْلِهِ: بِقِرَابِهِ بَاءٌ
الْمُصَاحَبَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: سَيْفٌ بِقِرَابٍ، بِخِلَافِ تَمَرٍّ فِي جِرَابٍ وَنَحْوِهِ، فَإِنَّ الظَّرْفَ
غَيْرُ الْمَظْرُوفِ، وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِخَاتَمٍ وَأَطْلَقَ، ثُمَّ جَاءَهُ بِخَاتَمٍ فِيهِ فَصٌّ، وَقَالَ: مَا أَرَدْتُ
الْفَصَّ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْخَاتَمَ اسْمٌ لِلْجَمِيعِ.

(وَإِقْرَارُهُ)؛ أَي: الشَّخْصِ (بِشَجَرٍ أَوْ شَجَرَةٍ) يَشْمَلُ الْأَغْصَانَ، وَ(لَيْسَ إِقْرَارًا
بِأَرْضِهَا)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَا يَتَّبِعُ الْفَرْعَ، بِخِلَافِ إِقْرَارِهِ بِالْأَرْضِ، فَيَشْمَلُ غَرْسَهَا
وَبِنَاءَهَا، (فَلَا يَمْلِكُ) مَقَرُّهُ بِشَجَرَةٍ (غَرْسَ) أُخْرَى (مَكَانَهَا لَوْ ذَهَبَتْ)؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
مَالِكٍ لِلْأَرْضِ، (وَلَا أُجْرَةَ) عَلَى مَقَرِّهِ بِشَجَرٍ أَوْ شَجَرَةٍ (مَا بَقِيَتْ)، وَلَيْسَ لِرَبِّ
الْأَرْضِ قَلْعُهَا، وَثَمَرَتُهَا لِلْمُقَرَّرِ لَهُ، وَيَبِيعُ مِثْلَهُ، وَتَقَدَّمَ.

(و) إِقْرَارُهُ (بِأَمَةٍ) حَامِلٍ (لَيْسَ إِقْرَارًا بِحَمْلِهَا)؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَمُوَافِقٌ
لِلْأَصْلِ، وَدُخُولُهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ، وَمِثْلُهُ لَوْ أَقَرَّ بِفَرَسٍ أَوْ أَتَانٍ أَوْ نَاقَةٍ حَامِلٍ.

(و) إِنْ قَالَ: (لَهُ عَلَيَّ دِرْهَمٌ أَوْ دِينَارٌ)، أَوْ لَهُ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، أَوْ لَهُ عِنْدِي إِمَّا عَبْدٌ
وَإِمَّا ثَوْبٌ، (يَلْزَمُهُ أَحَدُهُمَا)؛ لِأَنَّ (أَوْ) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَإِمَّا بِمَعْنَاهَا،

(١) فِي «ف»: «وَيَلْزَمُهُ».

وَيُعَيِّنُهُ، وَلَوْ أَقَرَّ بِبُسْتَانٍ شَمِلَ الْأَشْجَارَ.

(وَيُعَيِّنُهُ)؛ أي: يلزمه تعيينه، ويُرجعُ إليه فيه كسائر المُجَمَلاتِ.

(ولو أَقَرَّ بِبُسْتَانٍ شَمِلَ الْأَشْجَارَ) والبناء والأرض؛ لأنه اسمٌ للجميع، إلا أن يمنع مانعٌ ككونِ الأرضِ أرضَ غيره.



خاتمة

تُقْبَلُ تَوْبَةُ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ، أَوْ يُعَايِنِ الْمَلِكَ، أَوْ مَا دَامَ مُكَلَّفًا،
ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِلْعُلَمَاءِ، فَحُجَّةُ الْأَوَّلِ: حَدِيثُ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ حَبَّانَ
وَالْحَاكِمِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ»، وَحُجَّةُ الثَّانِي:
حَدِيثُ ابْنِ مَاجَهَ عَنْ أَبِي مُوسَى:

(خاتمة الكتاب)

والله الموفق للصواب

(تُقْبَلُ تَوْبَةُ الْعَبْدِ) مِنْ سَائِرِ الذُّنُوبِ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى (مَا لَمْ
يُغْرِغْ، أَوْ) مَا لَمْ (يُعَايِنِ الْمَلِكَ، أَوْ مَا دَامَ مُكَلَّفًا، ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ لِلْعُلَمَاءِ) سَلَفًا
وَخَلَفًا.

(فَحُجَّةُ) الْقَائِلِينَ بِالْقَوْلِ (الْأَوَّلِ): حَدِيثُ أَحْمَدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَابْنِ حَبَّانَ
وَالْحَاكِمِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُغْرِغْ»^(١)؛ أَي: يَقْرُبُ مِنَ
الرَّهْءِ، يُقَالُ: غَرَّغَر: إِذَا جَادَ بِنَفْسِهِ.

(وَحُجَّةُ) الْقَائِلِينَ بِالْقَوْلِ (الثَّانِي): حَدِيثُ ابْنِ مَاجَهَ عَنْ أَبِي مُوسَى (الْأَشْعَرِيِّ):

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢/ ١٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٣٧)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٦٢٨)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٧٦٥٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه.

سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: مَتَى تَنْقَطِعُ مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: «إِذَا عَايَنَ»،
يَعْنِي: الْمَلِكَ، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ عَلِيٍّ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي
مُهِلَةٍ مِنَ التَّوْبَةِ مَا لَمْ يَأْتِهِ مَلَكُ الْمَوْتِ يَقْبِضُ رُوحَهُ، فَإِذَا نَزَلَ مَلَكُ
الْمَوْتِ، فَلَا تَوْبَةَ حِينْتِذَ»، وَأَمَّا التَّكْلِيفُ: فَوَاضِحٌ، وَهُوَ قَوِيٌّ.
قَالَ^(١) فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»: وَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ قَرِيبٌ بَعْضُهَا مِنْ
بَعْضٍ، وَالصَّوَابُ قَبُولُهَا مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا، وَإِلَّا فَلَا، انْتَهَى.

سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: مَتَى تَنْقَطِعُ مَعْرِفَةُ الْعَبْدِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: «إِذَا عَايَنَ»^(٢)؛ يَعْنِي:
إِذَا عَايَنَ (الْمَلِكَ) الْمُوَكَّلَ بِقَبْضِ رُوحِهِ.

(وحدِيثُ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا عَنْ عَلِيٍّ) بن أبي طالب: (لا يزال العبد في مهلةٍ
من التَّوْبَةِ ما لم يَأْتِهِ مَلَكُ الْمَوْتِ يَقْبِضُ^(٣) رُوحَهُ، فَإِذَا نَزَلَ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَلَا تَوْبَةَ
حِينْتِذَ)^(٤)، وظاهرُ هذا أنه بمجرد نزول الملك ينسُدُّ على المنزول به بابُ التَّوْبَةِ،
سواءً عَايَنَهُ أو لم يُعَايِنَهُ.

(وَأَمَّا التَّكْلِيفُ فَوَاضِحٌ، وَهُوَ قَوِيٌّ) جدًّا؛ إذ المدارُّ عليه.

(قَالَ فِي «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ»: وَالْأَقْوَالُ الثَّلَاثَةُ قَرِيبٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ،
وَالصَّوَابُ قَبُولُهَا)؛ أَي: التَّوْبَةِ (مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا، وَإِلَّا فَلَا، انْتَهَى)^(٥).

(١) فِي «ف»: «وَقَالَ».

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه (١٤٥٣).

(٣) فِي «ق»: «بِقَبْضِ».

(٤) أَوْرَدَهُ ابْنُ رَجَب فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص: ٣٣٧).

(٥) انْظُرْ: «تَصْحِيحِ الْفُرُوعِ» لِلْمُرْدَاوِيِّ (٤/ ٤٩٧).

وَيَتَّجِهْ: أَنَّ عِلْمَ مَا مَرَّ لَا يَنْضَبِطُ لَنَا، وَأَنَّ مَنْ تَابَ أَوْ أَسْلَمَ وَالرُّوحُ فِيهِ، فَهُوَ مَقْبُولٌ شَرْعاً وَإِنْ لَمْ يَنْفَعْهُ بَاطِناً، وَأَنَّ مَنْ ذُبِحَ أَوْ أُبَيِّنَتْ حَشَوَتُهُ لَا يَنْفَعُهُ وَلَا ظَاهِراً؛ لِقَوْلِهِمْ: هُوَ كَمَيِّتٌ؛ فَلَا حُكْمَ لِكَلَامِهِ، وَرَبَّمَا يُجْزَمُ بَعْدَ عَقْلِهِ فِي الْأُولَى، وَلَوْلَا إِخْبَارُ الصَّادِقِ الْعَلِيمِ أَنَّ إِيْمَانَ فِرْعَوْنَ إِنَّمَا كَانَ وَقْتَ إدْرَاكِ الْغَرَقِ.....

والحاصلُ أنَّ التَّوْبَةَ هِيَ الإِقْلَاعُ عَنِ الذَّنْبِ فِي الْحَالِ، وَالنَّدَمُ عَلَى فَعْلِهِ فِي الْمَاضِي، وَالْعَزْمُ عَلَى أَنْ لَا يُعَاوِدَ الذَّنْبَ، وَإِنْ كَانَ فِي حَقِّ آدَمِيٍّ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَمْرِ رَابِعٍ، وَهُوَ التَّحَلُّلُ مِنْهُ، وَلَهَا تَفَاصِيلُ أُخْرَى يَضِيقُ عَنْهَا هَذَا الْمَحَلُّ، فَهِيَ حَقِيقَةُ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَالذِّينُ كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي مُسَمَّاهَا، وَبِهَذَا اسْتَحَقَّ التَّائِبُ أَنْ يُسَمَّى حَبِيبَ اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَلَوْلَا أَنَّ التَّوْبَةَ اسْمٌ جَامِعٌ لَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَحَقَائِقِ الْإِيْمَانِ، لَمْ يَكُنِ الرَّبُّ يَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ ذَلِكَ الْفَرَحَ الْعَظِيمَ.

وَيَتَّجِهْ: أَنَّ عِلْمَ مَا مَرَّ مِنْ الْأَحَادِيثِ، (لَا يَنْضَبِطُ لَنَا)؛ لِقَصْرِ عَقْلِنَا عَنْ إدْرَاكِ حَقَائِقِهِ.

وَيَتَّجِهْ: (أَنَّ مَنْ تَابَ أَوْ أَسْلَمَ وَالرُّوحُ) بَاقِيَةٌ فِي بَدَنِهِ تَتَرَدَّدُ (فِيهِ فَهُوَ مَقْبُولٌ شَرْعاً)، فَيُغَسَّلُ وَيُكْفَنُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ، وَيُدْفَنُ فِي مَقَابِرِنَا (وَإِنْ لَمْ يَنْفَعْهُ) هَذَا الْإِسْلَامُ (بَاطِناً)؛ لِنَقْصِيرِهِ بِالتَّأْخِيرِ.

(و) يَتَّجِهْ: (أَنَّ مَنْ ذُبِحَ أَوْ أُبَيِّنَتْ حَشَوَتُهُ لَا يَنْفَعُهُ) نُطْقُهُ بِالتَّوْبَةِ، وَنَدَمُهُ عَلَى مَا فَرَطَ مِنْهُ بَاطِناً، (وَلَا ظَاهِراً؛ لِقَوْلِهِمْ)؛ أَي: الْأَصْحَابِ: (هُوَ كَمَيِّتٌ، فَلَا حُكْمَ لِكَلَامِهِ، وَرَبَّمَا يُجْزَمُ بَعْدَ عَقْلِهِ فِي الْأُولَى) وَهِيَ فِيمَا إِذَا ذُبِحَ. (وَلَوْلَا إِخْبَارُ الصَّادِقِ الْعَلِيمِ أَنَّ إِيْمَانَ فِرْعَوْنَ إِنَّمَا كَانَ وَقْتَ إدْرَاكِ الْغَرَقِ

وَنَزُولِ الْمَوْتِ بِهِ، لِحُكْمٍ شَرْعاً بِإِسْلَامِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَرَبَتْ نَفْسُهُ مِنَ الزُّهُوقِ، فَمَاتَ لَهُ مَيِّتٌ، أَنَّهُ يَرِثُهُ، وَإِنْ قَدَرَ الْكَافِرُ عَلَى النُّطْقِ فَأَسْلَمَ؛ فَإِنَّهُ مُسْلِمٌ يَرِثُهُ الْمُسْلِمُونَ مِنْ أَهْلِهِ، وَأَنَّهُ مَتَى شَخْصَ، وَلَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَوْتِ إِلَّا نَفْسٌ وَاحِدَةٌ فَمَاتَ مَنْ أَوْصَى لَهُ بِوَصِيَّةٍ؛ فَإِنَّهُ قَدْ اسْتَحَقَّهَا، وَمَنْ قَتَلَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ، أُقِيدَ بِهِ، قَالَ: وَعَنِ الشَّعْبِيِّ فَيَمَنْ قَتَلَ رَجُلًا قَدْ ذَهَبَتِ الرُّوحُ مِنْ بَعْضِ جَسَدِهِ قَالَ: يَضْمَنُهُ، انْتَهَى.

فَعَلَى هَذَا فَلَا يَسْعُنَا إِلَّا الْحُكْمُ شَرْعاً بِإِسْلَامٍ مَنْ أَقَرَّ عِنْدَ مَوْتِهِ بِشَهَادَةٍ أَنَّ.....

ونزول الموت به، لحكم شرعاً بإسلامه).

(ولهذا قال ابن حزم: اتفقوا؛ أي: العلماء (على أن من كربت)؛ أي: دنت (نفسه من الزُّهُوقِ فمات له ميتٌ أنه يرثه، وإن قدر الكافر على النطق فأسلم، فإنه مسلمٌ يرثه المسلمون من أهله، وأنه متى شَخَّصَ، ولم يبقَ بينه وبين الموت إلا نفسٌ واحدةٌ فمات من أوصى له بوصيةٍ، فإنه قد استحقَّها، ومن قتلَه في تلك الحال أُقِيدَ بِهِ).

(قال) ابن حزم: (وعن الشعبي فَيَمَنْ قَتَلَ رَجُلًا قَدْ ذَهَبَتِ^(١) الرُّوحُ مِنْ بَعْضِ جَسَدِهِ قَالَ^(٢): يَضْمَنُهُ، انْتَهَى) كلامُ ابن حزم^(٣).

فعلى هذا لا يسعنا إلا الحكم شرعاً بإسلام من أقرَّ عند موته بشهادة أن

(١) في «ق»: «ذهب».

(٢) في «ق»: «قال: هو».

(٣) انظر: «المحلى» لابن حزم (١٠ / ٥١٨).

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) غير مُكرَهٍ على إقراره بذلك، وهو اتجاه حسن^(١).

(١) أقول: ذكر العلامة الشيخ محمد السَّفاريني رحمه الله تعالى في كتابه «شرح منظومة الآداب» عند الكلام على التوبة فقال: تقبل التوبة ما لم يعاين التائب ملك الموت، وقيل: ما دام مُكَلَّفًا كذا في «الرعاية» و«الآداب»، وقيل: ما لم يغرغر؛ لأن الروح تفارق القلب قبل الغرغرة، فلا يبقى له نية ولا قصد صحيح، فإن جرح [جرحاً] موحياً صححت، والمراد مع ثبات عقله لصحة وصية عمر وعلي رضي الله تعالى عنهما، واعتبار كلامهما. وفي «الكافي»: تصح وصية من لم يعاين الموت، وإلا لم تصح، قال: لأنه لا قول له، والوصية قول.

قلت: بهذا ونحوه يظهر ما أفتيت به سنة أربع وأربعين ومئة وألف، وقد طبق الطاعون المملكة الشاميّة بل والمصريّة والروميّة وغيرها حتى لم يسلم منه إلا القليل، فرفع إلينا سؤال وهو: أنه يصدر من بعض المحتضرين كلمات غير مستقيمة بحيث لو صدرت من الصحيح قُضِيَ برده، فكيف تقول فيمن صدر منه ذلك في مثل هذه الحالة، أمرت هو أم لا؟ فأفتيت بأن المحتضر إذا وصل إلى حالة تمنع قبول التوبة من العاصي والإسلام من الكافر، فصدر منه كلمة تخرج عن دين الإسلام لم يخرج بها عن الإسلام، ولا يؤخذ بها؛ لأنه غير معتد بأقواله وأفعاله، ولو اعتدّ بأقواله لقبيل إسلامه مع تشوُّف الشارع إلى قبوله، ومن المُحال يكون الإنسان في حالة يؤخذ بها بالكفر، ولا يقبل منه فيها الإسلام مع تشوُّف الشارع إلى الإسلام وحرصه عليه، ولم أر من صرح بهذا غير أنه ظاهر لا غبار عليه، والله تعالى أعلم، انتهى.

قلت: الذي يفهم من كلام الأصحاب المتقدم وغيره أن مَنْ كان ثابت العقل تقبل توبته وإسلامه، وينفعه ذلك ظاهراً وباطناً وغيره، ويقبل ظاهراً وتجري عليه الأحكام من الغسل وغيره؛ لأنه أسلم فيما ظهر لنا، ولا ندري هل هو ثابت العقل أم لا؟ فيعمل بالأحوط، وأما باطناً فلا ينفعه ذلك؛ لأنه لا عبرة بكلامه في الحالة المذكورة؛ لعدم القصد، وقول الأصحاب: (كميت)؛ أي: من جهة عدم نفوذ العطايا والتبرّعات، لا مطلقاً كما ذكره =

اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا مِمَّنْ أَقَرَّ بِهَا مُخْلِصاً فِي حَيَاتِهِ وَعِنْدَ مَمَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ،
وَاجْعَلِ الْمَوْتَ لَنَا عَلَى بَالٍ، وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ عَلَى أَحْسَنِ حَالٍ، وَأَسْمِعْنَا
مِنْكَ، وَفَهَّمْنَا عَنْكَ، وَعَلَّمْنَا مِنْ عِلْمِكَ، وَحَقَّقْنَا بِنُورِ تَوْحِيدِكَ، . . .

(اللَّهُمَّ اجْعَلْنَا) وإخواننا المسلمين^(١) (مِمَّنْ أَقَرَّ بِهَا)؛ أي: الشهادة (مُخْلِصاً
في حياته، وعند مماته، وبعد وفاته) عند سؤال الملكين، (واجعل الموت لنا)
دائماً (على بالٍ)؛ لنكون متيقِّظين للتوبة، (وتوفَّنَا مسلمين على أحسن حالٍ) غير
مفتونين، (وأسمعنا منك، وفهَّمنا) الوارد (عنك)، وعَلَّمْنَا من عِلْمِكَ (فإنَّه لا علم
لنا إلا ما علَّمْتنا، إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ).

(وَحَقَّقْنَا بِنُورِ تَوْحِيدِكَ) الذي هو أول الدين وآخره، وظاهره وباطنه،
وإخلاص الدين كله لله، وتحقيق قول لا إله إلا الله؛ فإنَّ المسلمين وإن اشتركوا في
الإقرار بها فهم^(٢) متفاضلون في تحقيقها تفاضلاً لا ينضبط، حتى إن كثيراً منهم
يظنون أن التوحيد المفروض هو الإقرار والتصديق بأنَّ الله خالق كل شيء وربُّه،
ولا يميِّزون بين الإقرار بتوحيد الربوبية الذي أقرَّ به مشركو العرب، وبين توحيد
الإلهية الذي دعاهم إليه رسولُ الله ﷺ، ولا يجمعون بين التوحيد القولي والعملي،

= في موضعه، وإيمان فرعون إما كان بعد أن عاين وذهب عقله أو قبله، ومسألته مخصوصة،
وقد أطال العلماء فيها الكلام، فارجع إليه، ومذهب السادة الحنفية أن المحتضر إذا صدرت
منه ألفاظ تقتضي إرادة لا يحكم عليه بذلك، لأنه لا يدري هل هو ثابت العقل أم لا؟
والردة: هي إجراء الكفر باللسان، وشرطها العقل، كذا قرره العلائي في «شرح الدر
المختار»، انتهى مخلصاً. وقد آن لنا أن نقف لما حصل من القصد على ما سلف، لكن
لا بأس بذكر بقية ما اشتملت عليه الخاتمة من الفوائد، انتهى.

(١) في «ق»: «من المسلمين».

(٢) في «ق»: «فإنهم».

وَأَيَّدْنَا بِرُوحِ تَأْيِيدِكَ، وَاسْلُكْ بِنَا طَرِيقَ السُّنَّةِ، وَجَنِّبْنَا طَرِيقَ الْبِدْعَةِ، وَهَبْ لَنَا فُرْقَانًا نَفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وَهَبْ لَنَا الْإِخْلَاصَ الَّذِي لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُكَ، وَقَدِّسْنَا مِنْ أَوْصَافِ بَشَرِيَّاتِنَا، وَعَافِنَا مِنْ كُلِّ عِلَّةٍ، وَطَهِّرْنَا مِنْ كُلِّ دَسَسٍ، وَأَخْرِجْ حُبَّ الرَّئَاسَةِ مِنْ قُلُوبِنَا، وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا، وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا.....

فإنَّ المشركين ما كانوا يقولون: إِنَّ الْعَالَمَ خَلَقَهُ اثْنَانِ، وَلَا إِنَّ مَعَ اللَّهِ رَبًّا ينفردُ دُونَهُ بِخَلْقِ شَيْءٍ، بَلْ كَانُوا كَمَا قَالَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وَكَانُوا مَعَ إِقْرَارِهِمْ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْخَالِقُ وَحْدَهُ يَجْعَلُونَ مَعَهُ آلِهَةً أُخْرَى يَجْعَلُونَهُمْ شُفَعَاءَ لَهُمْ إِلَيْهِ، وَيَقُولُونَ إِنَّمَا نَعْبُدُهُمْ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى، فَالتَّوْحِيدُ وَالْإِشْرَاقُ يَكُونُ فِي الْقَلْبِ، وَيَكُونُ فِي أَعْمَالِ الْقَلْبِ.

ولهذا قال الجنيدُ: التَّوْحِيدُ قَوْلُ الْقَلْبِ، وَالتَّوَكُّلُ عَمَلُ الْقَلْبِ^(١)، أَرَادَ بِذَلِكَ التَّوْحِيدَ الَّذِي هُوَ التَّصْدِيقُ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا قَرَنَهُ بِالتَّوَكُّلِ جَعَلَهُ أَصْلَهُ، وَإِذَا أَفْرَدَ لَفْظَ التَّوْحِيدِ، فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ قَوْلَ الْقَلْبِ وَعَمَلَهُ، وَالتَّوَكُّلُ مِنْ تَمَامِ التَّوْحِيدِ.

(وَأَيَّدْنَا بِرُوحِ تَأْيِيدِكَ، وَاسْلُكْ بِنَا طَرِيقَ السُّنَّةِ، وَجَنِّبْنَا طَرِيقَ الْبِدْعَةِ)؛ إِذَا الْعَمَلُ الْقَلِيلُ فِي سُنَّةٍ خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ الْكَثِيرِ فِي بَدْعَةٍ، (وَهَبْ لَنَا فُرْقَانًا نَفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ)؛ لَنَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ فِي اتِّبَاعِ الْأَوَامِرِ، وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي، (وَهَبْ لَنَا الْإِخْلَاصَ الَّذِي لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ غَيْرُكَ، وَقَدِّسْنَا مِنْ أَوْصَافِ بَشَرِيَّاتِنَا، وَعَافِنَا مِنْ كُلِّ عِلَّةٍ) ظَاهِرَةٌ وَبَاطِنَةٌ، (وَطَهِّرْنَا مِنْ كُلِّ دَسَسٍ، وَأَخْرِجْ حُبَّ الرَّئَاسَةِ مِنْ قُلُوبِنَا) فَإِنَّهُ الدَّاءُ الْعُضَالُ، (وَلَا تَجْعَلِ الدُّنْيَا أَكْبَرَ هَمِّنَا، وَلَا مَبْلَغَ عِلْمِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا)

(١) انظر: «الرسالة القشيرية» (ص: ٤٧).

مَنْ لَا يَرْحَمُنَا، آمِينَ.

قَالَ مُؤَلِّفُهُ سَامَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَغَفَرَ لَهُ وَلَوْلَا دَيْهِ^(١) : قَدْ أَفْرَغْتُ فِي هَذَا الْجَمْعِ طَاقَتِي وَجَهْدِي، وَبَذَلْتُ فِيهِ فِكْرَتِي^(٢) وَقَصْدِي، وَلَمْ يَكُنْ فِي ظَنِّي أَنْ أَتَعَرَّضَ لِذَلِكَ؛ لِعِلْمِي بِالْعَجْزِ عَنِ الْخَوْضِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ، وَقَدْ أَكْثَرْتُ فِيهِ مِنَ التَّوْجِيهِ لِنَفْعِ الطَّالِبِ الْوَجِيهِ، فَمَا كَانَ مِنْ صَوَابٍ فَمِنْ اللَّهِ، أَوْ خَطَأٍ فَمَنِّي، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ الْعَفْوَ عَنِّي، وَهَذَا أَقْوَى مَا قَدَرَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ، فَمَنْ أَتَى بِخَيْرٍ مِنْهُ فَلْيُرْجَعْ إِلَيْهِ، فَفِي الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣) أُسْوَةٌ حَيْثُ قَالَ: هَذَا رَأْيِي، فَمَنْ جَاءَنَا بِخَيْرٍ..

بذنوبنا، (مَنْ لَا يَرْحَمُنَا، آمِينَ).

(قَالَ مُؤَلِّفُهُ) الشَّيْخُ مَرْعِيٌّ (سَامَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعَفَا عَنْهُ : قَدْ أَفْرَغْتُ فِي هَذَا الْجَمْعِ طَاقَتِي وَجَهْدِي، وَبَذَلْتُ فِيهِ فِكْرَتِي وَقَصْدِي، وَلَمْ يَكُنْ فِي ظَنِّي أَنْ أَتَعَرَّضَ لِذَلِكَ؛ لِعِلْمِي) مِنْ نَفْسِي (بِالْعَجْزِ عَنِ الْخَوْضِ فِي تِلْكَ الْمَسَالِكِ)، وَقَدْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا الْقَوْلَ هَضْمًا لِنَفْسِهِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ فُضَائِلُهُ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ تُذَكَّرَ.

(وَقَدْ أَكْثَرْتُ فِيهِ مِنَ التَّوْجِيهِ؛ لِنَفْعِ الطَّالِبِ الْوَجِيهِ، فَمَا كَانَ) فِي اتِّجَاهَاتِي (مِنْ صَوَابٍ فَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى، (أَوْ خَطَأٍ فَمَنِّي، وَأَسْأَلُهُ سُبْحَانَهُ الْعَفْوَ عَنِّي، وَهَذَا أَقْوَى مَا قَدَرَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ، فَمَنْ أَتَى بِخَيْرٍ مِنْهُ فَلْيُرْجَعْ إِلَيْهِ، فَمَنْ جَاءَنَا بِخَيْرٍ) الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أُسْوَةٌ حَيْثُ قَالَ: هَذَا رَأْيِي، فَمَنْ جَاءَنَا بِخَيْرٍ

(١) قوله: «وغفر له ولوالديه» سقط من «ح».

(٢) في «ف»: «فكري».

(٣) قوله: «رحمه الله» سقط من «ف».

مِنْهُ^(١) قَبْلَنَا، وَقَدْ فَرَعْتُ مِنْ تَسْوِيدِهِ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ عَقِبَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ثَانِي عَشْرِي^(٢) شَعْبَانَ، وَمِنْ تَبْيِضِهِ عَقِبَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِالْأَزْهَرِ ثَامِنَ عَشَرَ^(٣) رَمَضَانَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَأَلْفٍ، جَعَلَهُ اللَّهُ مُخْلِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ،

منه قبلنا)، انتهى .

(وقد فرغت من تسويده)؛ أي: تسويد هذا الجمع (بالجامع الأزهر) من مصر القاهرة، خلّصها الله من أيدي طائفة الفرنساوية الكافرة، فلقد^(٤) استولوا عليها قبل هذا العام، وصيّروها دار حرب بعد أن كانت تفتخر بها سائر بلاد الإسلام، وكان ذلك في سابع صفر الخير، سنة ثلاث عشرة ومئتين بعد الألف لا غير، وعادت مأوى لعبدة الصليب بعد أن كانت ملجأ لكل غريب، يقتطف منها ثمار دقائق العلوم، وينسلخ عنها وقد فاق أقرانه كالقمر على سائر النجوم، فخرجوا من جعلها من أنفع بلاد الإسلام^(٥) أن ينتزعها^(٦) من أيدي هؤلاء الكفرة اللئام.

عقب صلاة الجمعة ثاني عشري^(٧) شعبان، ومن تببيضه عقب صلاة الجمعة ثاني عشري رمضان سنة ست وعشرين وألف، جعله الله مخلصاً لوجهه الكريم،

(١) سقط من «ح» .

(٢) في «ف»: «ثاني عشر» .

(٣) في «ح»: «ثامن عشري» .

(٤) في «ق»: «فقد» .

(٥) في «ق»: «المسلمين» .

(٦) في «ق»: «ينزعها» .

(٧) في «ق»: «عشر»، وفي هامش «ج»: «نسخة: عشر» .

وَسَبَبًا لِلْفَوْزِ بِجَنَّاتٍ ^(١) النَّعِيمِ، وَرَزَقَ الطَّالِبَ بِهِ ^(٢) النَّفْعَ الْعَمِيمَ، إِنَّهُ
رَوْوْفٌ رَحِيمٌ، جَوَادٌ كَرِيمٌ، آمِينَ ^(٣).

وَسَبَبًا لِلْفَوْزِ بِجَنَّاتِ النَّعِيمِ، وَرَزَقَ الطَّالِبَ بِهِ النَّفْعَ الْعَمِيمَ، إِنَّهُ رَوْوْفٌ رَحِيمٌ،
جَوَادٌ كَرِيمٌ.



(١) في «ح»: «لجنت». .

(٢) سقط من «ف». .

(٣) كذا في «ح» بزيادة: «هذا آخر الكتاب». .

نصيحة

عَلَيْكَ أَيُّهَا الطَّالِبُ الْمُسْتَرَشِدُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِيثَارِ طَاعَتِهِ
وَرِضَاهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ سِرًّا وَجَهْرًا ، مَعَ صَفَاءِ الْقَلْبِ مِنْ كُلِّ كَدَرٍ ،
وَتَرْكِ حُبِّ الْعُلُوِّ وَالرَّئَاسَةِ ، وَكُلِّ وَصْفٍ مَذْمُومٍ ، وَفِعْلٍ مَلُومٍ ؛
كَغِلٍّ وَحَقْدٍ وَحَسَدٍ ، وَغَضَبٍ وَعُجْبٍ وَنَكِدٍ ، وَكِبَرٍ وَتِيهِ وَخِيَلَاءٍ ،
وَزَهْوٍ وَهَوَىٍّ وَرِيَاءٍ ، وَغَرَضٍ سُوءٍ ، وَقَصْدٍ رَدِيٍّ وَمَكْرٍ وَخَدِيعَةٍ ،
وَمُجَانَبَةِ كُلِّ مَكْرُوهِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ ، وَعُدَّةِ نَفْسِكَ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ ،
وَلَا تُهْمِلِ النَّظَرَ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ ، وَلَا تَفَخَّرْ بِأَعْمَالِكَ فَلَيْسَ إِلَيْكَ مِنْ
فَعْلِكَ^(١)

* (نصيحة : عليك أَيُّهَا الطالِبُ المسترشد بتقوى الله تعالى ، وإيثار طاعته
ورضاه على كل شيء سرًّا وجهراً مع صفاء القلب من كل كدر ، وترك حبِّ العلوِّ
والرئاسة ، وكلِّ وصفٍ مذمومٍ ، وفعلٍ ملومٍ ، كغِلٍّ وحقْدٍ وحسدٍ وغضبٍ وعُجْبٍ
ونَكِدٍ وكِبَرٍ وتِيهِ وخِيَلَاءٍ وزَهْوٍ وهَوَىٍّ ورياءٍ وغرضٍ سوءٍ وقصدٍ رديٍّ ومكرٍ
وخديعةٍ ، ومجانبة كلِّ مكروهٍ لله سبحانه وتعالى ، وعُدَّةِ نفسك من أصحاب القبور ،
ولا تهملِ النظرَ في عواقبِ الأمور ، ولا تفخرْ بأعمالِكَ ، فليس إليك من فعلِكَ

(١) في «ف» : «فليس لك من أعمالك» .

وَإِذَا جَلَسْتَ مَجْلِسَ ذِكْرٍ أَوْ غَيْرِهِ فَاجْلِسْ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وَتَلَقَّ النَّاسَ
بِالْبَشْرِ وَالِاسْتِشَارِ، وَحَادِثُهُمْ بِمَا يَنْفَعُ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَلَا تُجَالِسْ غَيْرَ
الْأَمْنَاءِ الْأَتْقِيَاءِ^(١) الْأَخْيَارِ، وَأَقْبِلْ عَلَى مَنْ يُقْبِلُ عَلَيْكَ، وَارْفَعْ مَنْزِلَةَ
مَنْ عَظَّمَ لَدَيْكَ، وَأَنْصِفْ حَيْثُ يَجِبُ الْإِنْصَافُ، وَاسْتَعْفِفْ حَيْثُ يَجِبُ
الِاسْتِعْفَافُ، وَلَا تُسْرِفْ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى^(٢) لَا يُحِبُّ الْإِسْرَافَ، وَإِنْ
رَأَيْتَ نَفْسَكَ مُقْبِلَةً عَلَى الْخَيْرِ فَاشْكُرْ، أَوْ مُدْبِرَةً عَنْهُ^(٣) فَارْجُرْ، أَوْ
ذُكِّرْتَ بِاللَّهِ فَادْكُرْ، وَإِنْ بُلِيتَ فَاصْبِرْ، أَوْ جَنَيْتَ

شيء، واندَمْ على ما فات من عَمْرِكَ في الصَّبَا والغَيِّ.

وَإِذَا جَلَسْتَ مَجْلِسَ ذِكْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَاجْلِسْ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وَتَلَقَّ^(٤) النَّاسَ
بِالْبَشْرِ وَالِاسْتِشَارِ، وَحَادِثُهُمْ بِمَا يَنْفَعُ مِنَ الْأَخْبَارِ، وَلَا تُجَالِسْ غَيْرَ الْأَمْنَاءِ
الْأَتْقِيَاءِ الْأَخْيَارِ، وَأَقْبِلْ عَلَى مَنْ يُقْبِلُ عَلَيْكَ، وَارْفَعْ مَنْزِلَةَ مَنْ عَظَّمَ لَدَيْكَ،
وَأَنْصِفْ حَيْثُ يَجِبُ الْإِنْصَافُ، وَاسْتَعْفِفْ حَيْثُ يَجِبُ الْاسْتِعْفَافُ، وَلَا تُسْرِفْ؛
فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُحِبُّ الْإِسْرَافَ، وَإِنْ رَأَيْتَ نَفْسَكَ مُقْبِلَةً عَلَى الْخَيْرِ، فَاشْكُرِ اللَّهَ
عَلَى ذَلِكَ، (أَوْ) رَأَيْتَهَا (مُدْبِرَةً عَنْهُ، فَارْجُرْ) هَا عَمَّا هُنَاكَ، (أَوْ) ذُكِّرْتَ بِاللَّهِ،
فَادْكُرْ) تَكُنْ مَعَ الذَّاكِرِينَ، (وَإِنْ بُلِيتَ فَاصْبِرْ) إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ، (أَوْ) جَنَيْتَ

(١) في «ف»: «من الأتقياء».

(٢) سقط من «ح».

(٣) سقط من «ح».

(٤) في «ج، ق»: «وتلقى»، ولعلَّ الصواب المثبت.

فَاسْتَغْفِرْ، أَوْ هَفَوْتَ فَاعْتَذِرْ، وَإِذَا قُمْتَ مِنْ مَجْلِسِكَ فَقُلْ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ^(١).

(ف) تَبَّ و(استغفر) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُسْتَغْفِرِينَ، (أو هَفَوْتَ فاعتذر) إلى ربِّكَ تكن من الفائزين.

(وإذا قمت من مجلسك، فقل: سبحانك اللهم وبحمدك، أستغفرُكَ وأتوبُ إليك)؛ لما روي: أَنَّ خاتمة المجلس: «سبحانك اللهم وبحمدك، أشهدُ أن لا إله إلا أنت، أستغفرُكَ وأتوبُ إليك»^(٢)، فَإِنْ كَانَ مَجْلِسَ رَحْمَةٍ كَانَتْ كَالطَّائِعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ مَجْلِسَ لَعْنٍ كَانَتْ كَفَّارَةً لَهُ.

وقد روي أيضاً أَنَّهَا تَقَالُ فِي آخِرِ الْوُضُوءِ بَعْدَ أَنْ يَقَالَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ»^(٣).

وهذا الذكرُ يَتَضَمَّنُ التَّوْحِيدَ وَالِاسْتِغْفَارَ، فَإِنَّ صَدْرَهُ الشَّهَادَتَانِ اللَّتَانِ هُمَا أَصْلَا الدِّينِ وَجَمَاعُهُ، فَإِنَّ جَمِيعَ الدِّينِ دَاخِلٌ فِي الشَّهَادَتَيْنِ؛ إِذْ مَضْمُونُهُمَا أَنْ لَا يُعْبَدَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ يُطَاعَ رَسُولُهُ، وَالدِّينُ كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي هَذَا فِي عِبَادَةِ اللَّهِ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

(١) جاء في خاتمة النسخة «ف»: «تَمَّ وَنُقِلَ ذَلِكَ مِنْ خَطِّ مُؤَلِّفِهِ حَفْظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعَ بِهِ وَبِعِلْمِهِ الْمُسْلِمِينَ فِي الدِّينِ وَالْدُنْيَا وَالْآخِرَةِ، آمِينَ، وَغَفَرَ اللَّهُ لِكَاتِبِهَا وَلِمَنْ كَتَبَتْ لَهُ وَالْمُسْلِمِينَ».

(٢) رواه الترمذي (٣٤٣٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي (٥٥)، من حديث عمر رضي الله عنه.

وهذا آخر ما يسر الله جمعه من كلام علمائنا، وأئمة المسلمين رضي الله عنهم أجمعين، فإنني معترف من نفسي بالعجز والتقصير، وبضاعتي مُزجاة في العلم والتحرير، ولكن هذا حسب الطاقة مع تشتت خاطر بالفتن والفاقة، فإن أكن مصيباً^(١) فمن الله تعالى وإنعامه عليّ، وألطافه الواصلة إليّ، وإن يكن غير ذلك، فهو منسوب إلى سوء فهمي، وقلة علمي، فإني أرجو من كرم من عثر على هذا الكتاب، وأطلع على ما حواه من خطأ وصواب تجاوز عن الخطأ، والعفو عن الزلل، وإصلاح ما فيه من الخلل، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم^{(٢)(٣)}.

(١) في «ق»: «محسناً».

(٢) جاء في خاتمة النسخة الخطية لكتاب: «منحة أولي الفتح في تجريد زوائد الغاية والشرح» للشيخ حسن الشطي ما نصه: «أقول: قد من الله سبحانه وتعالى عليّ بإكمال تبيض هذا الكتاب، جعله الله تعالى خالصاً من الرياء والإعجاب، وقد بذلت في المراجعات طاقتي، وأفرغت في ذلك فكري، نفع الله تعالى به المستفيد، وتفضل الله تعالى عليّ وعليه بالمزيد، وأسأله أن يغفر لي ولوالدي وأقاربي ومشايخي وإخواني المسلمين، وأن يعاملنا بعفوه وكرمه في الدنيا والآخرة فإنه أكرم الأكرمين، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، سبحانه ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ من تبييضه ثالث صفر الخير، عام ثلاث وستين ومئتين وألف».

(٣) جاء في خاتمة النسخة الخطية «ق»: «وكان الفراغ من فراغ كتابتها نهار الأربعاء بعد طلوع الشمس سلخ شهر محرم الحرام سنة ١٢٥٢ ألف ومئتين واثنين وخمسين على يد الفقير بكر الحجّاي الحنبلي، غفر الله ولوالديه، آمين».

.....

وكان الفراغُ من تبييضه بقلم جامعهِ نهارَ الاثنين خامس عشر شهر رمضان المبارك سنة سبع وعشرين ومئتين^(١).



(١) في «ج»: «سنة سبع وعشرين ومئتين».

الفهارس العامة

* فهرس الآيات القرآنية الكريمة .

* فهرس الأحاديث النبوية الشريفة .

* فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية الكريمة

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------|-----------|------------------------|
| سُورَةُ الْفَاتِحَةِ | | |
| ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ | ٢ | ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٣ |
| | | ٢٦٧ ، ٣٠٦ ، ٧ / ٣٦٩ |
| ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ | ٣ | ٢ / ٢٦٧ |
| ﴿مَلِكِ﴾ | ٤ | ٢ / ٢٨٣ |
| ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ | ٥ | ٢ / ٢٦٨ ، ٣٢٢ ، ٣ / ٩٨ |
| ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ | ٦ | ٢ / ٢٦٧ ، ٣ / ٩٨ |
| ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ | ٧ | ٢ / ٢٦٧ |
| ﴿أَنْعَمْتَ﴾ | ٧ | ٢ / ٤٣٦ ، ٣ / ٩٨ |
| ﴿الْمَغْضُوبِ﴾ | ٧ | ٣ / ٩٦ |
| ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ | ٧ | ٢ / ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٣ / ٩٦ |
| سُورَةُ الْبَقَرَةِ | | |
| ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ | ٩ | ٨ / ١٦٣ |
| ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ءَادَانِهِمْ﴾ | ١٩ | ٨ / ١٩١ |
| ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ | ٢٩ | ١٣ / ١٧١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿فَلَقَّيْنَاهُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ﴾ | ٣٧ | ٥٤٣ / ٢ |
| ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ﴾ | ٤٠ | ٣٣٨ ، ٧ / ٩ |
| ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ | ٤٣ | ١٨١ / ٤ |
| ﴿وَأَزْكُوا مَعَ الزَّكِيِّينَ﴾ | ٤٣ | ٥ / ٣ |
| ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ | ٤٥ | ٤٧٨ / ٣ |
| ﴿وَإِذْ يَخْبِتُكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ | ٤٩ | ٣١٤ / ٢ |
| ﴿وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ | ٥٠ | ٣١٤ / ٢ |
| ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾ | ٦٦ | ١٦٧ / ٨ |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ | ٦٧ | ٢١١ / ١٣ ، ١٩٤ / ٥ |
| ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ | ٩٨ | ٣٣٣ / ١٣ |
| ﴿وَمَا كَفَرُ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ | ١٠٢ | ١٦٠ / ١٣ |
| ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ | ١٠٢ | ١٥٩ / ١٣ |
| ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ | ١٠٢ | ١٦٠ / ١٣ |
| ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ | ١١٥ | ١٨٣ / ٢ |
| ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ | ١١٥ | ٢٠٦ / ٢ |
| ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ | ١٢٥ | ٧٩ / ٥ |
| ﴿وَوَضَّيْهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ﴾ | ١٣٢ | ١٦٩ / ٩ |
| ﴿يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الَّذِينَ فَلَا تَمُوتُونَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ | ١٣٢ | ١٧٧ / ٩ |
| ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ | ١٣٦ | ٢٧٨ / ٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------------------|
| ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ | ١٤٣ | ١٨ / ١٣ |
| ﴿لَنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ | ١٤٣ | ٢٠٥ / ١٠ |
| ﴿قَدْ رَأَى تَغَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا﴾ | ١٤٤ | ١٨٣ / ٢ |
| ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ سَطْرَهُ﴾ | ١٤٤ | ١٨١ ، ١٧٥ / ٢ |
| | | ١٤٩ / ٣ |
| ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ | ١٥٦ | ٢٩٣ / ١ |
| ﴿عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ | ١٥٧ | ١٩ / ١ |
| ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ | ١٥٨ | ٨٩ / ٥ |
| ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُّوا﴾ | ١٦٠ | ١٤٣ / ١٣ |
| ﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾ | ١٦٨ | ١٧١ / ١٣ |
| ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ | ١٧٢ | ٤٤ / ١١ |
| ﴿كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ | ١٧٢ | ٢٠١ / ١٣ |
| ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ | ١٧٣ | ١٨٧ / ١٣ |
| ﴿غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ | ١٧٣ | ١٨٧ / ١٣ |
| ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ | ١٧٧ | ٨٥ / ١٠ |
| ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾ | ١٧٨ | ٢٨٧ ، ٢٥٣ ، ٢٠٣ / ١٢ |
| ﴿وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ | ١٧٨ | ٢٤٢ / ١٢ |
| ﴿فَمَن عَفَى لَهُ مِن أَخِيهِ شَيْءٌ فَانْبِاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ | ١٧٨ | ٢٨٦ ، ٢٨٥ / ١٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------------|
| ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ | ١٧٨ | ٢٦٩ / ١٢ |
| ﴿وَلَكُمْ فِي الْفَصَاصِ حَيَوةٌ﴾ | ١٧٩ | ٢٦٣ ، ٢٢٠ / ١٢ |
| ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ | ١٨٠ | ١٧٠ ، ١٧١ ، ٣٢٤ / ١٣ |
| ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ | ١٨٣ | ٢٨٥ / ٤ |
| ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ | ١٨٤ | ٢٨٩ / ٤ ، ١٤٧ / ٣ |
| ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ | ١٨٤ | ٣٣١ ، ٢٩١ / ٤ ، ٣٩٠ / ١٣ |
| ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ | ١٨٤ | ٢٩٢ ، ٢٨٦ / ٤ |
| ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ | ١٨٥ | ٢٧٠ / ٤ |
| ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ | ١٨٥ | ١٤٩ / ١٤ |
| ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ | ١٨٥ | ٢٨٩ ، ٢٨٨ / ٤ |
| ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ﴾ | ١٨٥ | ٢٨٩ / ٣ |
| ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ | ١٨٦ | ٣٢٠ / ٣ |
| ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ | ١٨٧ | ٤٥ / ١٠ ، ٥٥٣ / ٤ |
| ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾ | ١٨٧ | ١١٥ / ١١ |
| ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ | ١٨٧ | ٣٠٦ / ٤ |
| ﴿فَتَرَاءَتُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ الْبَيْلِ﴾ | ١٨٧ | ٣٣٩ / ١٤ ، ٢٤٧ / ١١ |
| ﴿وَلَا تَبْشِرُوا بِهِ وَأَنْتُمْ عَلَىٰكُمْ فِي الْمَسْجِدِ﴾ | ١٨٧ | ٣٩٦ ، ٣٧٢ / ٤ ، ٤٧٠ / ١١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------------------------------------------------------------------------|
| ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ | ١٨٧ | ٤٦٩ / ١٢ |
| ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ﴾ | ١٨٨ | ٧ / ٨ |
| ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ | ١٨٩ | ٤٧٩ / ٤ ، ٣٤٢ / ٧ ، ٤٣٣ / ١١ ، ٢٩٧ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ | ١٩٠ | ٢٧٥ / ٥ |
| ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ | ١٩١ | ٣١٨ / ٢ |
| ﴿وَلَا تُقْبِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقْبِلُوكُمْ فِيهِ﴾ | ١٩١ | ٤٩٠ / ١٢ |
| ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا﴾ | ١٩٥ | ١٥٧ / ١ ، ١٩٨ / ٣ ، ٣٤٥ / ٤ ، ٤٤٧ / ٤ ، ٥٣٧ ، ١٣ / ٨٩ ، ١٧٢ ، ١٨٦ ، ١٤ / ٢٠٠ |
| ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ | ١٩٦ | ٤٢٣ / ٤ ، ٥٥٥ |
| ﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ | ١٩٦ | ١٧٢ / ٥ |
| ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ | ١٩٦ | ٢٥ / ٥ |
| ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ | ١٩٦ | ٤٨٩ / ٤ ، ٥١٥ ، ١٢٥ / ٥ |
| ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ | ١٩٦ | ٥١٦ / ٤ ، ٥٤٧ ، ٦ / ٥ |
| ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ﴾ | ١٩٦ | ٥١٦ / ٤ ، ٢٥ / ٥ |
| ﴿مَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ | ١٩٦ | ٤٩٠ / ٤ ، ٤٩٦ ، ١٠ ، ٩ / ٥ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------------|
| ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ | ١٩٦ | ١١ / ٥ |
| ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ | ١٩٦ | ٤٩٠ / ٤ |
| ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾ | ١٩٧ | ٤٧٩ / ٤ ، ٤٨٠ ، ١٠ / ٥ |
| ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ﴾ | ١٩٧ | ٥٥٣ / ٤ ، ٣٣٣ / ٩ |
| ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ | ١٩٨ | ٥٦٤ / ٤ |
| ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ | ١٩٨ | ١١١ / ٥ |
| ﴿فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ | ٢٠٠ | ٢١٩ / ٢ |
| ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ | ٢٠١ | ١٠٢ |
| ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ | ٢٠٢ | ٤١٦ / ١١ |
| ﴿فَمَنْ مَعْجَلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ﴾ | ٢٠٣ | ١٣٨ / ٥ |
| ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ | ٢١٦ | ٢٤٥ / ٥ |
| ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ | ٢١٧ | ١٥٥ / ١٣ |
| ﴿وَإِنْ تَحَالَطَوْهُمْ فَإِنْ خَوَّنُكُمْ﴾ | ٢٢٠ | ١٦ / ٧ |
| ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُوْمِنَ﴾ | ٢٢١ | ٣٣٥ / ١٠ |
| ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُوْمِنُوا﴾ | ٢٢١ | ٣٣٤ / ١٠ |
| ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ | ٢٢٢ | ٤١٢ / ١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------------------------------|
| ﴿فَاعْتَرِضُوا لِلنِّسَاءِ فِي الْمَحْجِضِ﴾ | ٢٢٢ | ١ / ٤١٥ ، ٤١٩ ، ١١ / ٦٣ |
| ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ | ٢٢٢ | ١١ / ٣٣٠ ، ٤٧٠ |
| ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ﴾ | ٢٢٢ | ١ / ٢٩٠ |
| ﴿نِسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَكَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ | ٢٢٣ | ١١ / ٥٨ ، ٦٣ |
| ﴿وَقَدِمُوا لِأَنفُسِكُمْ﴾ | ٢٢٣ | ١١ / ٧٥ |
| ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ | ٢٢٥ | ١٣ / ٢٨٢ |
| ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِن نِّسَائِهِمْ رُبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ | ٢٢٦ | ١١ / ٤٦٦ ، ٤٨٠ |
| ﴿رُبُّصَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ | ٢٢٦ | ١١ / ٤٨٢ |
| ﴿فَإِنْ قَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ | ٢٢٦ | ١١ / ٤٧٢ ، ٤٨٦ |
| ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ | ٢٢٨ | ١٢ / ٤١٧ ، ١٨ |
| ﴿وَلَا يَحِلُّ لهنَّ أَنْ يَكُنَّ مِمَّا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ | ٢٢٨ | ١١ / ٣٢٨ ، ٤٤٨ |
| ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ | ٢٢٨ | ١١ / ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ١٢ / ٤٤٥ ، ١١٩ |
| ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ٢٢٨ | ١١ / ٥١ ، ٥٢ |
| ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ | ٢٢٨ | ١١ / ٥٢ |
| ﴿الطَّلَاقُ سَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ | ٢٢٩ | ١١ / ١٢٤ ، ١٦٥ ، ٤٥٤ |
| ﴿فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ | ٢٢٩ | ١١ / ٤٤٠ ، ٤٨٦ ، ١٢ / ١٣٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفْقَهَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ٢٢٩ | ١١٥ / ١١ |
| ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ | ٢٢٩ | ١٢٩، ١٢٤ / ١١ |
| ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ | ٢٣٠ | ١٢٤ / ١١، ٣٣٤ / ١٠ |
| ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ | ٢٣٠ | ٤٥٦ / ١١ |
| ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ | ٢٣٠ | ٤١٥، ١٤٨ / ١٠ |
| | ٤٥٥ | |
| ﴿فَانْسِيْهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ | ٢٣١ | ٤٤٠، ٤٣٧ / ١١ |
| ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ | ٢٣٣ | ١٢ / ١٢، ١٣١ / ١١ |
| | | ١٥٦، ١٥٥، ٧٧ |
| | | ١٥٧ |
| ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ٢٣٣ | ١٤٤ / ١٢، ٢٩٠ / ٧ |
| | | ١٤٧ |
| ﴿بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ٢٣٣ | ٢٩١ / ٧ |
| ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ | ٢٣٣ | ١٣٩ / ١٠، ٢٩٠ / ٧ |
| | | ١٥٠، ١٤٧ / ١٢ |
| ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ | ٢٣٤ | ٩ / ١٢، ٤١٧ / ١ |
| ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ﴾ | ٢٣٥ | ١٨٣ / ١٠ |
| ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ | ٢٣٥ | ٣٢٨ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ | ٢٣٥ | ٣٣١ / ١٠ |

| رقم الآية | ج / ص | طرف الآية |
|-----------|--------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٣٦ | ٥١٨ / ١٠ ، ٤٤٦ | ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ﴾ |
| ٢٣٦ | ٥١٩ / ١٠ ، ٤٩٢ | ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ﴾ |
| ٥٢٣ | | |
| ٢٣٧ | ٥٠١ / ١٠ ، ٤٨١ | ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ |
| ٥٣٣ | ٤٧٠ / ١١ ، ٥٣٣ | |
| ٣٨ / ١٢ | | |
| ٢٣٧ | ٥٠٠ / ١٠ | ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ |
| ٢٣٧ | ٢٠ / ٤ | ﴿فَرِيضَتُ مَا فَرَضْتُمْ﴾ |
| ٢٣٧ | ٤٨٨ / ١٠ ، ٨٦ / ٩ | ﴿إِلَّا أَنْ يَتَّقُوا أَوْ يَعْثُورُوا أَوْ يَعْثُورُوا أَوْ يَعْثُورُوا أَوْ يَعْثُورُوا﴾ |
| ٢٣٧ | ٢٦٧ / ١٢ ، ٤٨٩ | ﴿وَأَنْ يَتَّقُوا أَوْ يَعْثُورُوا أَوْ يَعْثُورُوا﴾ |
| ٢٣٨ | ٣٤٩ / ١٣ ، ٣٧٠ / ٢ | ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ |
| ٢٣٩ | ٢٠٧ / ٣ | ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فِرْجًا لَا أَوْ رُكْبَانًا﴾ |
| ٢٤١ | ٥٢٤ / ١٠ | ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ |
| ٢٤٩ | ١٧١ / ١٣ | ﴿إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ |
| ٢٤٩ | ٣٣٨ / ١٣ | ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ |
| ٢٥٥ | ٣٥٠ / ١٣ | ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ |
| ٢٥٦ | ١٥٣ / ١٣ | ﴿لَا أَكْرَاهُ فِي الدِّينِ قَدَّ بَيْنَ الرُّسْدِ مِنَ الْغَيِّ﴾ |
| ٢٦١ | ٤٤٤ / ٢ | ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ |
| ٢٦٤ | ٢٦٣ / ٤ | ﴿لَا يُطْلُوا أَصْدَقَتَكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ |
| ٢٦٧ | ٨٣ / ٤ | ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ | ٢٦٧ | ١١٧ / ٤ ، ١٠٨ |
| ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ | ٢٦٧ | ١٧٦ / ٤ ، ٣٢٧ / ١ |
| ﴿إِنْ بُدُّوا أَلْصَدَقْتَ فَنِعْمَ هِيَ﴾ | ٢٧١ | ١٨٧ / ٤ |
| ﴿وَلِنْ تُخَفُّوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ | ٢٧١ | ٢٥٨ / ٤ |
| ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ | ٢٧٣ | ٢٤٠ / ٤ |
| ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ | ٢٧٥ | ٤٨٨ ، ٤٥١ / ٥ |
| | | ٣٢١ / ١٣ |
| ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ | ٢٧٥ | ١٨٨ ، ١٤١ / ٦ |
| ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ | ٢٧٦ | ٦٠ / ٤ |
| ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْفَرٍ فَنُظَرُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ | ٢٨٠ | ٣٦٢ / ٦ ، ٣٥٦ / ٥ |
| | | ٥٢٢ ، ٥١٩ ، ٤٨١ |
| ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ | ٢٨٢ | ٢١٩ / ٦ |
| ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ | ٢٨٢ | ٦٦ / ١٣ ، ٥٠٩ / ١١ |
| | | ١٧٩ ، ١٤٩ / ١٤ |
| | | ١٨١ |
| ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ | ٢٨٢ | ٢٢٤ / ١٤ |
| ﴿وَمَنْ رَضِيَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ | ٢٨٢ | ٥ / ١٤ |
| ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ | ٢٨٢ | ٢٤٠ / ١٤ |
| ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ | ٢٨٢ | ١٥٠ / ١٤ |
| ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ | ٢٨٢ | ١٥٦ ، ١٤٩ / ١٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ | ٢٨٢ | ١٥١ / ١٤ |
| ﴿وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَ مَقْبُوضَةً﴾ | ٢٨٣ | ٢٩٩ / ٦ |
| ﴿فَرِهَنَ مَقْبُوضَةً﴾ | ٢٨٣ | ٣٠٦ ، ٢٨٩ / ٦ |
| ﴿فَإِنْ آمَنَ بِعُضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمْنَتَهُ﴾ | ٢٨٣ | ١٥٦ / ١٤ ، ٢٣١ / ٨ |
| ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾ | ٢٨٣ | ٣٢٨ / ١١ |
| ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ فِي نَفْسِهِ أَثْمٌ قَلْبُهُ﴾ | ٢٨٣ | ١٥١ / ١٤ |
| ﴿لَا تَفْرِقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ | ٢٨٥ | ٤٤١ / ٥ |
| ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ | ٢٨٦ | ١٣٤ / ٣ ، ٢٥٠ / ٢ |
| | | ٤٠١ ، ٢٣ / ٥ |
| | | ٢٢ / ١١ ، ١٠٤ / ٨ |
| ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِطِّنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ | ٢٨٦ | ٣٢٥ / ٣ |
| سُورَةُ الْعَمَرَانِ | | |
| ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ | ١٤ | ٢٦ / ٩ |
| ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ | ١٩ | ١٢٧ / ١٣ ، ٥٠٥ / ٩ |
| ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ثَلَاثَةٌ أَيْمَاءُ إِلَّا مَرًّا﴾ | ٤١ | ٣٤٩ / ١٣ |
| ﴿وَمَا كُنْتُ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ | ٤٤ | ٤١٠ / ٨ |
| ﴿وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾ | ٥٠ | ٤٣٩ / ٥ |
| ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ | ٦٤ | ٢٧٨ / ٢ |
| ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا﴾ | ٧٢ | ٢٦٤ / ١١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------------------|
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ | ٧٧ | ١٢ / ٤٦٠ |
| ﴿قَالُوا أَفَرَرْنَا﴾ | ٨١ | ١٤ / ٢٩٨ |
| ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ | ٨٥ | ١٣ / ١٢٦ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ | ٩٠ | ١٣ / ١٤٣ |
| ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ﴾ | ٩٢ | ٤ / ٢٥٨ |
| ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حِلالًا لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ﴾ | ٩٣ | ١٣ / ٣٣٦ |
| ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ | ٩٦ | ١٣ / ٣٢٩ |
| ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ | ٩٧ | ١٢ / ٤٨٩ |
| ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ | ٩٧ | ٤ / ٤٢٢ ، ٨ / ٥٠٧ ، ٩ / ١٩ |
| ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ | ٩٧ | ٤ / ٤٢١ |
| ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ | ١٠٢ | ١٠ / ١٩٠ |
| ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ | ١١٠ | ١٠ / ٢٠٥ ، ١٣ / ١٨ |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ﴾ | ١١٨ | ١٣ / ٤٨٨ |
| ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَعْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ | ١١٨ | ٥ / ٤٢٣ |
| ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ | ١٣٥ | ٢ / ٥٠٧ |
| ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ | ١٤٤ | ٢ / ٣٥٠ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------------------|
| ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا﴾ | ١٤٧ | ٤٧٣ / ٢ |
| ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ | ١٥٩ | ٣٠٢ / ٥ ، ١٩٥ / ١٠ ، ٤٨٠ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ | ١٦٩ | ٣٦٠ / ٣ |
| ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ | ١٧٣ | ٣٠٢ / ١٣ |
| ﴿ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ | ١٨١ | ٢٢٢ / ١١ |
| ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ | ١٨٥ | ٤١٥ / ١١ |
| ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ﴾ | ١٩٠ | ٤١٢ / ١٣ |
| ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا﴾ | ٧٢ | ٢٦٤ / ١١ |

سُورَةُ النِّسَاءِ

| | | |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|-------------------------------|
| ﴿وَأَنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مَن ذَا الَّذِي يَدْفَعُ عَنَّا ذِكْرَ اللَّهِ﴾ | ١ | ١٩٠ / ١٠ |
| ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ | ٢ | ١٧٣ / ١ |
| ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنًا وَثَلَاثًا وَرُبْعًا﴾ | ٣ | ٣٢٨ ، ١٥٠ / ١٠ |
| ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعْلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ | ٣ | ٩٨ / ١١ |
| ﴿فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ | ٣ | ١٥٤ / ١٠ |
| ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ | ٣ | ٣٤٦ ، ٣٢٩ / ١٠ |
| ﴿وَأَنذَرُوا النِّسَاءَ صَدَقَتِهِنَّ خِلَّةً﴾ | ٤ | ٤٤٦ ، ١٤٩ / ١٠ |
| ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنَيْئًا طَرِيفًا﴾ | ٤ | ١٠٩ / ٩ ، ٤٨٩ / ١٠ ، ١١٦ / ١١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-----------------------------------------------|
| ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ | ٥ | ٤٧٣ / ٦ ، ٥٢٣ ، ٣١٦ / ١٤ |
| ﴿وَابْتُلُوا آلَ بَنِي مَرْثَةَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ | ٦ | ٤٦٣ / ٥ ، ٤٧٣ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٢٨ / ٧ ، ٣٩ |
| ﴿فَإِنْ ءَاثَمْتُمْ مِنْهُمْ رُسُودًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ | ٦ | ٥٢٦ / ٦ ، ٥٢٩ ، ٢٦ / ٧ |
| ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ | ٦ | ٢٤ / ٧ |
| ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ٦ | ٢٣ / ٧ |
| ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ | ٨ | ٧١ / ١٤ |
| ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ | ٨ | ٢٦٨ / ١٣ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ | ١٠ | ٣٣٨ / ١٣ |
| ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِمَتُ حَظُّ الْأُنثَيَيْنِ ^٤ ﴾ | ١١ | ٧ / ٩ ، ٨ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٦١ |
| ﴿لِلَّذِ كَرِمَتُ حَظُّ الْأُنثَيَيْنِ ^٤ ﴾ | ١١ | ٤٠ / ٩ |
| ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ | ١١ | ٣٤٥ / ٩ |
| ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ^٤ ﴾ | ١١ | ٣٤٤ / ٩ |
| ﴿وَلَا يُؤْتِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ | ١١ | ٧ / ٩ ، ٣٣٨ ، ٣٥٢ ، ٣٧٣ |
| ﴿فَإِنْ لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ^٤ ﴾ | ١١ | ٣٤٦ / ٩ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ | ١١ | ١٧٤ / ٧ |
| ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ | ١١ | ٣٥٣ ، ٣٤٦ / ٩ |
| ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ | ١١ | ٣٣٦ ، ٢٠٧ / ٩ |
| ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ بَنُونَ﴾ | | |
| ﴿وَلَكُمْ﴾ | ١٢ | ٣٤٤ ، ٣٣٨ ، ٣٣٧ / ٩ |
| ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ | ١٢ | ٣٤٤ / ٩ |
| ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ | ١٢ | ٣٤٤ / ٩ |
| ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرْتُ كَلَّةٌ أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾ | ١٢ | ٣٦٣ / ٩ |
| ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ | ١٢ | ٣٣٨ / ٩ |
| ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ | ١٢ | ٣٤٦ / ٩ |
| ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ عَيْرِ مُضَارَرٍ﴾ | ١٢ | ١٧٠ / ٩ |
| ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِّسَائِكُمْ﴾ | ١٥ | ١٥٤ / ١٤ |
| ﴿فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ﴾ | ١٥ | ٤٧٤ / ١٢ |
| ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِذَا دُومُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا﴾ | | |
| ﴿فَاعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ | ١٦ | ٨٥ / ١٣ |
| ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ | ١٩ | ١١٧ / ١١ |
| ﴿وَلَا تَعْصِلُوهُنَّ لَتَدْعُوْنَ بَعْضُ مَا أَتَيْنَهُنَّ﴾ | ١٩ | ١٦٧ / ١١ |
| ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ | ١٩ | ١١٧ / ١١ |
| ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ١٩ | ٨٥ ، ٥١ / ١١ |
| | | ١١١ / ١٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ | ١٩ | ٥٣ / ١١ |
| ﴿وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ | ٢١ | ٥٠٠ / ١٠ |
| ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ | ٢٢ | ٢٢٤ ، ١٤٩ / ١٠ |
| | | ٣٠٧ ، ٨١ / ١٢ |
| ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ | ٢٣ | ٢٩٧ / ١٠ |
| ﴿وَبَنَاتُكُمْ﴾ | ٢٣ | ٢٩٨ / ١٠ |
| ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ﴾ | ٢٣ | ٢٩٩ / ١٠ |
| ﴿وَعَمَلَتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾ | ٢٣ | ٢٩٩ / ١٠ |
| ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ﴾ | ٢٣ | ٢٩٩ / ١٠ |
| ﴿وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ | ٢٣ | ٢٩٩ / ١٠ |
| ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضْعَةِ﴾ | ٢٣ | ٢٩٤ / ٧ ، ٣٠١ / ١٠ |
| ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ | ٢٣ | ٧١ / ١٢ |
| | | ٣٠٢ ، ٤٣٥ ، ٨٣ / ١٢ |
| ﴿الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ | ٢٣ | ٣٠٥ / ١٠ |
| ﴿مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ | ٢٣ | ٣٠٥ / ١٠ |
| ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ | ٢٣ | ٣٠٥ / ١٠ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿وَحَلَّيْلُ آبَائِكُمْ﴾ | ٢٣ | ٣٠٢ / ١٠ |
| ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ | ٢٣ | ٣٠١ / ١٠ |
| ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ | ٢٣ | ٣١٩ ، ٣١٢ / ١٠ |
| ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ | ٢٤ | ٣٣١ / ١٠ ، ٢٨٦ / ٥ |
| ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ﴾ | ٢٤ | ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٤٤٦ |
| ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ | ٢٤ | ٤٥٣ / ١٠ |
| ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ | ٢٤ | ٤٤١ / ٧ |
| ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ | ٢٤ | ٥١٠ / ١٠ |
| ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ | ٢٥ | ٤٥٣ / ١٠ |
| ﴿فَعَلَيْنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ | ٢٥ | ٥٠٧ / ١٢ |
| ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ | ٢٥ | ٣٣٨ / ١٠ |
| ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ | | |
| ﴿بِالْبَطْلِ﴾ | ٢٩ | ٧ / ٨ |
| ﴿إِنْ جَنَّبُوا كِبَارَ مَا تُهَوَّنُ عَنْهُ نَكْفَرْ عَنْكُمْ | | |
| ﴿سَيِّئَاتِكُمْ﴾ | ٣١ | ٩٤ / ٣ |
| ﴿وَالَّذِينَ تَخَافُونَ سُوءَهُنَّ فَطُوهُنَّ﴾ | ٣٤ | ١٠٥ / ١١ |
| ﴿وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ﴾ | ٣٤ | ١٠٥ / ١١ |
| ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾ | ٣٤ | ١٠٦ / ١١ |
| ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ﴾ | ٣٥ | ١٠٩ / ١١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-----------------------------|
| ﴿إِنْ يُرِيدَ إِلَّا صَلَاحَ يُوفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ | ٣٥ | ١٠٩ / ١١ |
| ﴿وَالَّذِينَ أَحْسَنَآ وَبَذَى الْقُرْبَى﴾ | ٣٦ | ٢٥٩ / ٤ |
| ﴿وَالْجَارِ ذَى الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾ | ٣٦ | ٢٥٩ / ٤ |
| ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنُبِ﴾ | ٣٦ | ٥٢ / ١١ |
| ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ | ٤٣ | ١، ٢٩٩ / ٢، ١٢، ٣٢٠ / ١١ |
| ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ | ٤٣ | ٣١٧، ٢٩٤ / ١ |
| ﴿أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ﴾ | ٤٣ | ٤٦٩ / ٦، ٣٤٩ / ١ |
| ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايَةِ﴾ | ٤٣ | ٢٣٣ / ١ |
| ﴿أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ | ٤٣ | ٢٤٧ / ١ |
| ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ | ٤٣ | ٣٣٢، ٣٢٧ / ١، ٣٥١، ٣٤٣ |
| ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ | ٤٣ | ٣٧٥، ٣٦١ / ١ |
| ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾ | ٤٣ | ٣٦١ / ١ |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ | ٤٨ | ١١٨ / ١٣ |
| ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ | ٤٩ | ٣٠٥ / ١٣ |
| ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا﴾ | ٥٣ | ٣٠٥ / ١٣ |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ | ٥٨ | ٢٥٨، ٢٣٤، ٢٣١ / ٨ |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ | ٥٩ | ٢٦٢ / ٥ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|
| ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ | ٥٩ | ١٠٤ / ١٣، ٣٠٧ / ٥ |
| ﴿فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ | ٦٢ | ١٣٩ / ٧ |
| ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ | ٦٤ | ١٥٠ / ٥ |
| ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ | | |
| يَبْئَهُمْ﴾ | ٦٥ | ٤٣٦ / ١٣، ٣٢٦ / ٨ |
| ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْعَانُ﴾ | ٨٢ | ١٢٤ / ١٣ |
| ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِمَّا﴾ | ٨٥ | ٤٧٨ / ١٣ |
| ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَا﴾ | ٩٢ | ٤٤٥ / ١٢ |
| ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ | ٩٢ | ٥٠٩ / ١١ |
| | | ٤٤٦، ٢١٤ / ١٢ |
| ﴿وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ | ٩٢ | ٨٦ / ٩ |
| ﴿وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ | ٩٢ | ٣١٩، ٢١٤ / ١٢ |
| ﴿فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ | ٩٢ | ٢١٧ / ١٢ |
| ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ | ٩٢ | ٧ / ١٠ |
| ﴿وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ | ٩٢ | ٤٤٦، ٣٢٠ / ١٢ |
| ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ | ٩٢ | ٤٤٧ / ١٢ |
| ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ | ٩٥ | ٢٤٥ / ٥، ٤٤٤ / ٢ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِمِ أَنْفُسِهِمْ﴾ | ٩٧ | ٢٦٦ / ٥ |
| ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ﴾ | ٩٨ | ٢٦٧ / ٥ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ﴾ | ١٠١ | ١٥١ / ٣ |
| ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ | ١٠١ | ١٩١ / ٣، ١٥٢ / ٣ |
| ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ | ١٠٢ | ١٩٠ / ٣، ٥ / ٣ |
| ﴿وَلِيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ﴾ | ١٠٢ | ٢٠٦ / ٣ |
| ﴿وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ | ١٠٢ | ١٩٧ / ٣ |
| ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ﴾ | ١٠٢ | ٢٠٦ / ٣ |
| ﴿لِيَتَحَكَّمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ﴾ | ١٠٥ | ٥٤٠ / ١٣، ٤٥٨ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَكُنْ لِلخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ | ١٠٥ | ٦٥ / ٧ |
| ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ | ١١٠ | ١٩٤ / ١٤ |
| ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ﴾ | ١١٤ | ٤٠١ / ٤ |
| ﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾ | ١٢٨ | ٩٧ / ١١ |
| ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ | ١٢٩ | ٨٥ / ١١، ١٥٩ / ١٠ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ | ١٣٧ | ١٤٣ / ١٣ |
| ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ | ١٤١ | ٥٣٢ / ٥، ٣٨٧ / ٥ |
| | | ٥٢٨ / ٨، ٢٩٥ / ٦ |
| | | ٥١٧ / ١١، ٦٧ / ١٠ |
| | | ١٠٥ / ١٣ |
| ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ | ١٧٦ | ٣٦١ / ٩، ٣٣٨ / ٩ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| ﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ | ١٧٦ | ٣٦٣ ، ٣٦١ / ٩ |
| سُورَةُ التَّائِيَةِ | | |
| ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ | ١ | ١٢٥ / ٩ ، ٣٠٩ / ٥ |
| ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ | ١ | ١٧٩ / ١٣ |
| ﴿وَلَا أَتَيْنَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ | ٢ | ٣٢٧ / ١ |
| ﴿وَنَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ | ٢ | ٣١١ / ٩ ، ٣٩٨ / ٨ |
| ﴿وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَنِ﴾ | ٢ | ٤٢٧ / ٥ ، ١٤٩ / ٢ |
| | | ٥٢٩ ، ٥٣١ ، ٣١٨ / ٧ |
| | | ٢٢٥ / ١٣ |
| ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِيتَةُ وَالدَّمُ﴾ | ٣ | ١٧٢ / ١٣ |
| ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ | ٣ | ٢٠٥ / ١٣ |
| ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ | ٣ | ٢٩٨ / ١١ |
| ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ﴾ | ٣ | ١٨٧ / ١٣ |
| ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ | ٤ | ٢٢٩ / ١٣ |
| ﴿أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ | ٤ | ١٧١ / ١٣ |
| ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ﴾ | ٤ | ٢٤٦ / ١٣ |
| ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ | ٤ | ٢٤٩ / ١٣ |
| ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ | ٥ | ٢٠٨ / ١٣ ، ٩٦ / ١ |
| ﴿وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ﴾ | ٥ | ٢٢٤ / ١٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ | ٥ | ٣٣٢ / ١٠ |
| ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ | ٥ | ٤٢٦ ، ٣٣٥ / ١٠ |
| ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ | ٦ | ١٧٣ / ١ |
| ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ | ٦ | ٣٩٣ / ١٢ ، ١٧٣ / ١ |
| ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ | ٦ | ٢٠٢ / ١ |
| ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ | ٦ | ٢٠١ ، ١٧٤ / ١ |
| ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ^٤ ﴾ | ٦ | ٢٠٢ ، ١٧٤ / ١ |
| | | ٣٩٣ / ١٢ |
| ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا﴾ | ٦ | ٢٧٥ / ١ |
| ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ | ٦ | ٤٨٢ / ٤ |
| ﴿وَلَا تَرُدُّوا عَلَىٰ آذَانِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ | ٢١ | ١١٧ / ١٣ |
| ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ | ٢٥ | ٣٤٠ ، ٣٣٨ / ١٠ |
| ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ | ٣٣ | ٧٧ / ١٣ |
| ﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا﴾ | ٣٣ | ٧٩ / ١٣ |
| ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾ | ٣٣ | ٧١ / ١٣ |
| ﴿وَمِنْ خَلْفٍ﴾ | ٣٣ | ٨٢ / ١٣ |
| ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ^٥ ﴾ | ٣٣ | ٨٣ / ١٣ |
| ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ^٦ ﴾ | ٣٤ | ٨٤ ، ٧٧ / ١٣ |
| ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ^٦ ﴾ | ٣٤ | ٨٤ / ١٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------------------|
| ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ | ٣٥ | ٣ / ٣١٥ |
| ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ | ٣٨ | ٧ / ١٣ ، ٣٥ |
| ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾ | ٣٩ | ١٣ / ٨٥ |
| ﴿سَمْعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّحْتِ﴾ | ٤٢ | ٩ / ٦٩ |
| ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ | ٤٢ | ٥ / ٤١٣ ، ١٠ / ٤١٦ |
| ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ | ٤٢ | ٥ / ٤١٣ ، ١٠ / ٤١٦ |
| ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ الْنَّفِيسَ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ | ٤٥ | ١٢ / ٢٩٥ |
| ﴿النَّفْسَ الْنَّفِيسَ﴾ | ٤٥ | ٨ / ٤٩٤ |
| ﴿وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ | ٤٥ | ١٢ / ٣٠٠ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ |
| ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ | ٤٥ | ١٢ / ٢٨٥ |
| ﴿فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ | ٤٨ | ١٠ / ١٢٦ ، ١٣ / ٥١١ |
| ﴿لَا يَأْخُذْكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ | ٨٩ | ١٣ / ٢٦٥ |
| ﴿وَلَكِنْ يُؤْخِذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ | ٨٩ | ١٣ / ٢٨١ |
| ﴿فَكَفَّرْتُمُوهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ | ٨٩ | ١٣ / ٢٩٤ |
| ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ | ٨٩ | ١٢ / ١١٤ |
| ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾ | ٨٩ | ١١ / ٢٨٤ |
| ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾ | ٨٩ | ١٣ / ٢٧٩ |
| ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ﴾ | ٩٠ | ١٣ / ٥ |
| ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ | ٩٠ | ١ / ٣٩٦ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ | ٩٥ | ٣٢٠ / ١١ ، ٥٣٠ / ٤ |
| ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ﴾ | ٩٥ | ٨ / ٥ |
| ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ | ٩٥ | ٣٢ ، ٢٧ ، ١٦ / ٥ |
| ﴿يَجْزِيكُمْ بِهِ ذِوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ | ٩٥ | ٣١ / ٥ |
| ﴿هَذَا بِبَلْعِ الْكَعْبَةِ﴾ | ٩٥ | ٢٠ / ٥ |
| ﴿أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَارَةِ﴾ | ٩٦ | ٢٢٩ ، ١٨٢ / ١٣ |
| ﴿وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ | ٩٦ | ٥٣١ / ٤ |
| ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ﴾ | ١٠٣ | ٢٥٨ / ١٣ |
| ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ | ١٠٣ | ٢٦٠ / ١٣ |
| ﴿فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ﴾ | ١٠٤ | ٣٣٥ / ٣ |
| ﴿يَتَأَيَّمُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةً بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ | ١٠٦ | ١٨٣ ، ١٨٢ / ١٤ |
| ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾ | ١٠٦ | ٢٦٢ / ١٤ |
| ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾ | ١٠٦ | ٢٦٠ / ١٤ ، ٢٧٠ / ١٣ |
| ﴿فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَدْنَا أَحَقَّ مِنْ شَهِدَيْهِمَا﴾ | ١٠٧ | ٢٦٠ / ١٤ |
| ﴿ذَلِكَ أَدْفَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا﴾ | ١٠٨ | ١٧٧ / ١٤ |
| ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي﴾ | ١١٠ | ٢٦٨ / ١٣ |
| سُورَةُ الْأَنْعَامِ | | |
| ﴿وَأُوحِيَ إِلَى هَٰذَا الْقُرْآنِ لِأَتَذْكُرَكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ | ١٩ | ٢٧١ / ٢ |
| ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ﴾ | ٦٠ | ٢٤٦ / ١٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| ﴿وَجَهَتْ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ خَائِفَةً﴾ | ٧٩ | ١٩٥ / ٥ |
| ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ | ٨١ | ٥٤٣ / ١٢ |
| ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَهُ﴾ | ٩٠ | ٢٨٩ / ٧ |
| ﴿جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِيَهْتَدُوا بِهَا﴾ | ٩٧ | ١٩٣ / ٢ |
| ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِكَافِلٍ﴾ | ١٠٧ | ٣٩ / ٧ |
| ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ | ١٠٩ | ٢٦٠ / ١٤ ، ٢٧٠ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ | ١٢١ | ٢١٥ / ١٣ |
| ﴿يَمْعَشَرُ الْحَيْنَ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ﴾ | ١٣٠ | ٥٣ / ٣ |
| ﴿وَأَتَوْا حَقَّهُ، يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ | ١٤١ | ٣٨٢ ، ٨٣ ، ٣١ / ٤ |
| | | ٢٩٣ ، ٢٧٦ / ١١ |
| ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ | ١٤١ | ١٥٢ / ٢ |
| ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ﴾ | ١٤٥ | ١٧٨ / ١٣ |
| ﴿وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ | ١٤٦ | ٣٣٢ ، ٢٢٣ / ١٣ |
| ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُضِلَّهُمْ﴾ | ١٥١ | ١٦٩ / ٩ |
| ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ | ١٥٣ | ١٢٨ / ١٣ |
| ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ | ١٦٢ | ١٩٥ / ٥ |
| ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ | ١٦٤ | ٥٩ / ٧ ، ٤٨٥ / ٣ |
| سُورَةُ الْأَعْرَافِ | | |
| ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ | ١٢ | ١٨١ / ٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ | ١٢ | ٢٧ / ٢ |
| ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ﴾ | ٢٦ | ٣٣٨ ، ٧ / ٩ |
| ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ | ٣١ | ٤٧٢ / ١٣ ، ١٠١ / ٢ |
| ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ | ٤٠ | ٢٨١ / ١١ |
| ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ | ٤٤ | ٢٩٧ / ١٤ ، ٢٢٨ / ١٠ |
| ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا بِبَيْتِ يَدَي رَحْمَتِهِ﴾ | ٥٧ | ٣٢٨ / ٣ |
| ﴿أَتَأْتُونَ الْفَجْشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ | ٨٠ | ٤٩٨ / ١٢ |
| ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىءِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ﴾ | ٩٥ | ٣١٢ / ٣ |
| ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾ | ١٣٨ | ٣٦٥ / ٤ |
| ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ | ١٥٦ | ٣٤٦ / ٤ ، ٣٤٢ / ٣ |
| ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ | ١٥٧ | ١٨٢ / ١٣ |
| ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ | ١٥٧ | ١٨٢ ، ١٧٣ / ١٣ |
| ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ | ١٧١ | ٤٥٩ / ٣ |
| ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لِلَّهِ وَأَنْصِتُوا﴾ | ٢٠٤ | ٢٦٧ / ٣ ، ٥٤٤ / ٢ |
| ﴿بِالْقُدُورِ وَالْأَصَالِ﴾ | ٢٠٥ | ٥١٧ / ٢ |

سُورَةُ الْأَنْفَالِ

| | | |
|---------------------------------------------------------------------|----|---------|
| ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾ | ١ | ٣٢١ / ٥ |
| ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ | ١١ | ٤٣ / ١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------------------------|
| ﴿إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ | ١٥ | ٢٥٤ / ٥ |
| ﴿وَمَنْ يُولِهِمْ يُوسِذْ دُبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقَوْلٍ﴾ | ١٦ | ٢٩٣ / ١١ ، ٢٧١ / ٥ |
| ﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ﴾ | ١٦ | ٢٧١ / ٥ |
| ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ | ٢٤ | ٣٥٥ / ٤ |
| ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ | ٢٤ | ١٨١ / ٤ |
| ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ | ٢٥ | ٤١٥ ، ٣١٥ / ٣ |
| ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ | ٢٨ | ٤١٥ / ١١ |
| ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً | | |
| وَصَدِيَةً﴾ | ٣٥ | ٣٦٠ / ٢ |
| ﴿وَيَجْعَلِ الْحَيِّثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ | ٣٧ | ٥٠٧ / ٨ |
| ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ | ٣٨ | ١١ / ٤ ، ١٢ / ٢ ، ٨٤ / ٥ ، ٤٤٤ / ١٣ |
| | | ١٥٨ |
| ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، وَلِلرَّسُولِ﴾ | ٤١ | ٣٣٥ ، ٣٢١ / ٥ |
| | | ٢٤٠ ، ١٧٩ / ٩ |
| | | ٢٠٢ / ١٠ |
| ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ | ٤١ | ٣٣٢ / ٥ |
| ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ | ٤٢ | ٢١٦ / ١٠ |
| ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾ | ٤٥ | ٢٥٤ / ٥ |
| ﴿وَأَصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ | ٤٦ | ٤٧٨ / ٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿وَأَمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْصَبْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ | ٥٨ | ٣٨٩ / ٥ |
| ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ | ٦٠ | ٤٦٦ ، ٤٦١ / ٧ |
| ﴿وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ﴾ | ٦١ | ٣٨٣ / ٥ |
| ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ | ٦٥ | ٢٧١ / ٥ |
| ﴿أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ﴾ | ٦٦ | ٢٧٢ / ٥ |
| ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ | ٦٦ | ٢٧٠ / ٥ |
| ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ | ٦٩ | ٣٢١ / ٥ |
| ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ | ٧٣ | ٢٦١ / ١٠ ، ٤٠٧ / ٨ |
| ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ | ٧٥ | ٣٦٦ ، ٣٣٧ / ٩ |
| | | ٤٥١ ، ٤٤١ |

سُورَةُ التَّوْبَةِ

| | | |
|--------------------------------------------------------------------------------------|----|---------------------|
| ﴿بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ | ١ | ٣٨٣ / ٥ |
| ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ | ٥ | ٢٧٦ ، ٢٥٤ / ٥ |
| | | ٤٩٠ / ١٢ ، ٢٨٠ |
| ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ | ٦ | ٣٧٤ ، ٣٦٩ / ٥ |
| ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ | ٢٨ | ٣٨٦ / ٥ ، ١٥ / ٢ |
| | | ٤٢٩ |
| ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾ | ٢٨ | ٤٢٩ / ٥ |
| ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ | ٢٩ | ٤٤٥ ، ٣٩٣ ، ٢٦١ / ٥ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ | ٢٩ | ٤٤٠ ، ٤٠٥ / ٥ |
| ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ | ٣٤ | ١٢٧ ، ٨٣ / ٤ |
| ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ | ٣٦ | ٢٩٧ / ١١ ، ٢٤٧ / ٦ |
| | | ٣٨٧ / ١٣ |
| ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ أَقْلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ | ٣٨ | ٢٥٥ / ٥ |
| ﴿إِلَّا تَنْصِرُوا يَْعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ | ٣٩ | ٢٤٦ / ٥ |
| ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ | ٤٠ | ١٣٥ / ١٣ |
| ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ | ٤٧ | ٢٩٧ / ٥ |
| ﴿إِلَّا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ | ٤٩ | ٣١٨ / ٢ |
| ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ | ٦٠ | ٢١١ ، ١٦٥ ، ٨ / ٤ |
| ﴿وَالْمُعَلِّمِينَ عَلَيْهَا﴾ | ٦٠ | ٣٩ / ٧ ، ٢١٧ / ٤ |
| ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ | ٦٠ | ٢٣٨ ، ٢٢٥ / ٤ |
| ﴿وَالْفَرَمِينَ﴾ | ٦٠ | ٢٢٨ / ٤ |
| ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ | ٦٠ | ٢٣١ / ٤ |
| ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ | ٦٥ | ١٢٣ / ١٣ |
| ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ | ٧٥ | ٣٨١ ، ٣٨٠ / ١٣ |
| ﴿لَئِِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ | ٧٥ | ٣٨١ / ١٣ |
| ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَعَذُّوكَ لِلْخُرُوجِ﴾ | ٨٣ | ٢٩٧ / ٥ |
| ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِ﴾ | ٨٥ | ٤٩٣ ، ٤٥٥ / ٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------|-----------|-----------------------------|
| ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُقُونَ حَرَجٌ﴾ | ٩١ | ٢٥١ / ٥ |
| ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ | ٩١ | ٢٨٩ / ١٢ |
| ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ | ٩٢ | ٢٥١ / ٥ |
| ﴿وَأَجْدَرُ أَنْ لَا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ | ٩٧ | ٦٦ / ٣ |
| ﴿وَأَخْرُونَ أَعْرِفُوا يُدْنُوهُمْ خَاطُوا أَعْمَلًا صَالِحًا وَآخَرُ سَيِّئًا﴾ | ١٠٢ | ٢١٣ / ٢ |
| ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ | ١٠٣ | ١٨٨ ، ١٥١ ، ٣ / ١٩٠ ، ٤ / ٧ |
| ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ | ١٠٣ | ٨ / ٢ |
| ﴿وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ | ١٠٧ | ٢٧٥ / ١٣ |
| ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا﴾ | ١٠٨ | ١٢٥ / ١ |
| ﴿إِنَّهُمْ بِهِمْ رَاءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ | ١١٧ | ١٦ / ١ |
| ﴿وَمَا كَانُوا الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ | ١٢٢ | ٢٤٦ / ٥ |
| ﴿فَتَنَلُوا الَّذِينَ يَلُوكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾ | ١٢٣ | ٢٦٠ / ٥ |
| ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ | ١٢٨ | ٢٦٧ / ١٣ |
| سُورَةُ الْيُونُسِ | | |
| ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ | ١٠ | ٣٣٤ / ٢ |
| ﴿إِذَا كُنْتَ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَبَاقٍ﴾ | ٢٢ | ٤٨٩ / ١٠ |
| ﴿وَوَضَعُوا أَيْدِيَهُمْ أَوْحَاطَ بِهِمْ﴾ | ٢٢ | ١٣٣ / ٩ |
| ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ | ٣٢ | ٤٦٨ / ٧ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------|
| ﴿أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهْدِي﴾ | ٣٥ | ٥٤٣ / ١٢ |
| ﴿وَسْتَغْفِرُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَفِي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ | ٥٣ | ٢٦٦ / ١٣ |
| سُورَةُ الْهُودِ | | |
| ﴿وَأَنْ أَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ ثُمَّ تُؤْنُوا إِلَيْهِ﴾ | ٣ | ٣١٧ / ٣ |
| ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَضْحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ | ٣٤ | ٣٢٢ / ١١ |
| ﴿وَقَالَ أَرْكَبُوهَا﴾ | ٤١ | ٣٢٩ / ١٣ |
| ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ | ٧٨ | ٥٤٣ / ١٢ |
| ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ﴾ | ١١٤ | ٥١٣ / ١٢ |
| سُورَةُ الْيُونُسَ | | |
| ﴿قَالُوا يَا بَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقِ﴾ | ١٧ | ٤٨٥ / ٧ |
| ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ | ٢٥ | ٢٦٨ / ١٣ |
| ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ | ٣٢ | ٢٧٤ / ١٣ |
| ﴿أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ | ٤٢ | ٢٦٧ / ١٣ |
| ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ جُمْلٌ يَعْبِرُ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ | ٧٢ | ٣٦٩ ، ٣٥٧ / ٦ |
| | | ٣٣٣ / ٨ |
| ﴿يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ | ٧٨ | ٤٨٥ / ٣ |
| ﴿وَسَأَلَ الْقَرْيَةَ﴾ | ٨٢ | ٢٨٥ / ٩ |
| ﴿يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ﴾ | ٨٤ | ٣٤١ / ٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-----------------------------|
| ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ | ٨٥ | ٢٧٥ / ١٣ |
| ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بِنِيِّ وَحَزَنٍ إِلَى اللَّهِ﴾ | ٨٦ | ٥٥٣ / ٢ ، ٣٤١ / ٣ ، ٤٠٢ / ٤ |
| سُورَةُ الرَّحْمَنِ | | |
| ﴿يَالْقُدُّوْا وَالْأَصَالِ﴾ | ١٥ | ٥١٧ / ٢ |
| سُورَةُ الْإِنشَاءِ | | |
| ﴿يَجْرَعُهُمْ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ | ١٧ | ٢٢٢ / ١١ |
| ﴿تَوَفَّى أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ﴾ | ٢٥ | ٣٤٦ / ١٣ |
| ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ | ٣٤ | ٤٤ / ١٠ |
| ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ | ٣٩ | ٢٤٧ / ١٠ |
| سُورَةُ الْحَجِّ | | |
| ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ﴾ | ٤٥ | ٣٥٠ / ١٣ |
| ﴿أَدْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِنِينَ﴾ | ٤٦ | ٣٥٠ ، ٣٤٩ / ١٣ |
| ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ | ٧٢ | ٢٦٩ / ١٣ |
| ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ رَسُولًا مِنْ أَهْلِ آلِ لُوطٍ إِنَّا لَمَنْجُوهُمْ | ٥٨ - ٦٠ | ٣٠٩ / ١٤ |
| ﴿أَجْمَعِينَ﴾ | | |
| سُورَةُ الْحَالِ | | |
| ﴿فِيهِ تُسْمَوْنَ﴾ | ١٠ | ٤٤ / ٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|
| ﴿وَسْتَخْرِجُوهَا مِنْهُ حَبْلَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ | ١٤ | ٣٨٨ / ٨ |
| ﴿وَيَا نَجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ | ١٦ | ١٩٣ / ٢ |
| ﴿فَنَسُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ | ٤٣ | ٤١٢ / ١٣ |
| ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ | ٧٢ | ٥٦ / ٣ |
| ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا﴾ | ٨٠ | ٣٢٩ / ١٣ |
| ﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثْنَا مِائَةً وَفَتْحًا إِلَى حِينَ﴾ | ٨٠ | ١٤٠ / ٢ ، ١٠٠ / ١ |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ | ٩٠ | ٣١١ / ٩ |
| ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ | ٩١ | ٢٦٦ / ١٣ |
| ﴿كَأَلَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا﴾ | ٩٢ | ١٥٥ / ٥ |
| ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ | ٩٢ | ١٤١ / ٦ |
| ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ | | ٢ / ٢٦١ ، ٥٣٩ ، |
| | ٩٨ | ٥٩ / ١٠ |
| ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ | ١٠٦ | ١٥٢ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السِّينَةُ كُفَّارًا﴾ | ١١٦ | ١٨٢ / ٦ |
| ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ | ١٢٣ | ٥٠٥ / ٩ ، ١٥٦ / ١ |
| ﴿وَجَدِلْهُمْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ | ١٢٥ | ٢٤٧ / ٥ |
| ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ | ١٢٧ | ٣٤٠ / ٣ |

سُورَةُ الْاِنشِرَافِ

﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾

٤٣٠ / ٥

١

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------------------|
| ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لُتُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ | ٤ | ٤٣٥ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ | ١٥ | ١٠٢ / ٣ |
| ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ | ١٥ | ١٦٦ / ١٣ |
| ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾ | ١٩ | ٤٦٩ / ٢ |
| ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسِنًا﴾ | ٢٣ | ١٢ / ١٤٣ ، ٤٣٥ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾ | ٣٢ | ٤٩٨ / ١٢ |
| ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ | ٣٣ | ٢٧٤ ، ٢٠٣ / ١٢ |
| ﴿فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا﴾ | ٣٣ | ٢٤٣ / ١٢ |
| ﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾ | ٣٣ | ٢٧٠ / ١٢ |
| ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ | ٣٦ | ١٦١ / ١٤ |
| ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ | ٧٠ | ٢٦ / ٩ ، ٣٩٩ ، ٩٩ / ١ |
| ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ | ٧٣ | ٣١٨ / ٢ |
| ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ | ٧٥ | ٢٨٦ / ٩ |
| ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ﴾ | ٧٨ | ٣٨٠ / ١١ ، ٦٦ / ٢ |
| ﴿إِنْ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَتْ مَشْهُودًا﴾ | ٧٨ | ٥٤٢ / ٢ |
| ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ﴾ | ٨٨ | ١٢٤ / ١٣ ، ٢٠٦ / ١٠ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------------|
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَوْثُوا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ | ١٠٧ | ٥١٢ / ٢ |
| ﴿وَيَرْيُدُهُمْ خُشُوعًا﴾ | ١٠٩ | ٥١٧ / ٢ |
| ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾ | ١١٠ | ٢٦٧ / ١٣ |
| ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ | ١١١ | ٥٦ / ٢ |
| سُورَةُ الْكَهْفِ | | |
| ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ | ١٠ | ٣٠٤ / ١٣ |
| ﴿فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ﴾ | ١٩ | ٣٩ / ٧ |
| ﴿وَلَا تَقُولُوا لِنَا إِلَى فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ | ٢٣ | ٣٩٩ ، ٣٩٨ / ١٣ |
| ﴿وَلْيُتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ | ٢٥ | ٣٣٥ / ١٤ |
| ﴿الْعَالِ وَالْبَاسُورَ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ | ٤٦ | ٢٦ / ٩ |
| ﴿إِنَّا عَدَاءُ نَا﴾ | ٦٢ | ٣٥٠ / ١٣ |
| ﴿لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ | ٦٢ | ٣٤٠ / ٣ |
| ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ | ٦٣ | ٣٠٤ / ١٣ |
| ﴿قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِنْ مِمَّا عَلَّمْتَ رُسَدًا﴾ | ٦٦ | ٤٢ / ١٠ |
| ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ | ٧٧ | ٢٧٥ / ٧ |
| ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ | ٧٩ | ٢١٢ / ٤ |
| ﴿فَهَلْ يَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ | ٩٤ | ٤٢ / ١٠ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾ | ١١١ | ٣ / ٣٣٥ |
| سُورَةُ التَّيْمِيزِ | | |
| ﴿يُنَبِّئُنِي خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾ | ١٢ | ٣٤٧ / ٢ ، ١٣ / ٣٥٠ |
| ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ | ٥٨ | ٢ / ٥١٧ |
| ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ | ٦٥ | ١ / ١٣ |
| ﴿وَلِنْ مِنْكُمْ أُولَآءِهَا﴾ | ٧١ | ٣ / ٤٧٩ |
| ﴿وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۖ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا﴾ | ٩٠ - ٩١ | ١١ / ٣١٧ |
| ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ | ٢٠٦ | ٤ / ٢٦٩ |
| سُورَةُ الطَّهِّ | | |
| ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يُمْسِي﴾ | ٤٠ | ٢ / ٥٥٣ |
| ﴿مِنْهَا خَلَقْتَكُمْ فِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ﴾ | ٥٥ | ٣ / ٤٤٨ ، ٤٥٠ |
| ﴿يُخَلِّإِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُمْ تَسْعَى﴾ | ٦٦ | ٦ / ١٧٩ |
| سُورَةُ الْاَنْبِيَاءِ | | |
| ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ | ٢٢ | ١٤ / ٢٩٩ |
| ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ | ٣٧ | ٢ / ٥٥٣ |
| ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ | ٥٧ | ١٣ / ٢٧٢ |
| ﴿إِنِّي مَسْنِي الصُّرُورِ وَأَنْتَ أَزْكَمُ الرَّحِمِينَ﴾ | ٨٣ | ٣ / ٣٤١ |
| ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ يُحْيِي﴾ | ٩٠ | ١٠ / ٢٤٧ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| سُورَةُ الْحَاجِّ | | |
| ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ | ٢ | ٧١ / ١٢ |
| ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنا عَلَيْها الْماءَ أَهْرَجتْ وَرَبَّتْ﴾ | ٥ | ١٤١ / ٦ |
| ﴿يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ | ٧ | ٤١٦ / ١١ |
| ﴿يَفْعَلُ ما يَشاءُ﴾ | ١٨ | ٥١٧ / ٢ |
| ﴿يُحْلَوْنَ فِيها مِنْ أَساورٍ مِنْ ذَهَبٍ وَلؤلؤاً﴾ | ٢٣ | ٣٤٣ / ١٣ |
| ﴿وَأَذِنَ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ | ٢٧ | ٢٩ / ٢ |
| ﴿وَلْيُوفُوا نُذورَهُمْ﴾ | ٢٩ | ٣٧١ / ١٣ |
| ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ | ٢٩ | ١٥٨ ، ١٢٩ ، ٧٥ / ٥ |
| ﴿فَأَجْتَبِئُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ وَاجْتَبِئُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ | ٣٠ | ٢٥١ / ١٤ |
| ﴿وَمَنْ يُعْظِمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّها مِنْ تَقوى الْقُلُوبِ﴾ | ٣٢ | ١٨٥ / ٥ |
| ﴿ثُمَّ مَحَلُّها إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ | ٣٣ | ٢٢٤ ، ٢٠ / ٥ |
| ﴿لِيَذْكُرُوا اسمَ اللَّهِ على ما رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعامِ﴾ | ٣٤ | ١٨٦ / ٥ |
| ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْناها لَكُمْ مِنْ شَعِيرِ اللَّهِ﴾ | ٣٦ | ١٨٦ / ٥ |
| ﴿فَإِذا وَجَّتْ جُؤْها﴾ | ٣٦ | ١٩٤ / ٥ |
| ﴿فَكُلُوا مِنْها وَأَطْعَمُوا الْقانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ | ٣٦ | ٢٠٣ / ٥ |
| ﴿يَتَأْتِيها الَّذِينَ ءامَنُوا أَركَعُوا﴾ | ٧٧ | ٣٧٣ / ٢ |
| ﴿وَأَسْجُدُوا﴾ | ٧٧ | ٣٧٦ / ٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------------------------------|
| ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ | ٧٧ | ٤٤٤ / ٨ |
| ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ | ٧٧ | ٥١٧ / ٢ |
| ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ | ٧٨ | ٢١٥ / ٢ |
| سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ | | |
| ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ | ١ | ٣٨ / ٩ |
| ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ | ٢ | ٣٩١ ، ٢٥٨ / ٢ |
| ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ | ٥ | ١٢٩ / ١٠ |
| ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ | ٦ | ٣٥٣ / ٦ |
| ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ | ٦ | ٦٣ / ١٠ |
| ﴿رَبِّ أَنْزَلْنِي مِنْ لَدُنْكَ مُبَارَكًا وَأَنْتَ خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ | ٢٩ | ٢٩٣ / ١ |
| ﴿كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسَلْنَا كَذُوبَةٌ﴾ | ٤٤ | ٣١٦ / ١١ |
| ﴿وَأَوَّيَّهُمَا إِلَىٰ رَبِّوَةٍ﴾ | ٥٠ | ٣٠٤ / ١٣ |
| سُورَةُ الْبُورَةِ | | |
| ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ | ١ | ٣٣٣ / ٩ |
| ﴿وَلَا تَأْخُذْهُمْ بِهِمَا رَافَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ | ٢ | ٤٧٨ / ١٢ |
| ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ | ٢ | ٤٨٣ / ١٢ |
| ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ | ٣ | ٣٣١ / ١٠ |
| ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ | ٤ | ٥٤١ ، ٥٣٤ / ١١ ٥٥٥ / ١٢ ، ٥٤٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------------------------------|
| ﴿ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ | ٤ | ١٢ / ٥٢٦ ، ٥٢٧ |
| ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ | ٤ | ١٢ / ٥٣٢ |
| ﴿وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾ | ٤ | ١٤ / ١٩٣ |
| ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ | ٥ | ١٤ / ١٩٣ ، ١٩٤ |
| ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ﴾ | ٦ | ٨ / ٤٣٦ ، ١١ / ٥٣٤ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠ |
| ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ﴾ | ٦ | ١٣ / ٢٧٠ ، ١٤ / ١٨٢ |
| ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ | ٩ | ١١ / ٥٥٠ |
| ﴿لَوْ لَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ | ١٣ | ١٤ / ١٣ ، ٢٢١ |
| ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَافْزَعْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَاذِبُونَ﴾ | ١٣ | ١٢ / ٤٧٤ |
| ﴿مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ | ١٦ | ٢ / ٥٥٣ ، ٤ / ٤٠٢ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَنِيَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ | ٢٣ | ١٢ / ٥٣١ |
| ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ | ٢٧ | ٣ / ٥١٨ |
| ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ | ٣١ | ٢ / ١٠٦ |
| ﴿وَلَا يُبْدِيَنَّ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ | ٣١ | ١٠ / ١٦٥ ، ١٦٧ |
| ﴿أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ | ٣١ | ١٠ / ١٦٧ |
| ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ يَافِئَهُنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ | ٣١ | ١ / ١٤٥ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------------------------------------|
| ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمُ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ | ٣٢ | ٢٥٤ ، ٣١ / ٩ ، ١٠ / ١٥٠ ، ١٩١ ، ١٦٠ / ١٢ |
| ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ | ٣٢ | ٢٣٥ / ١٠ |
| ﴿وَلَيْسَتَعَفِيفَ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّىٰ يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ | ٣٣ | ١٥٢ / ١٠ |
| ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ | ٣٣ | ٧٣ ، ٧٢ ، ٩ / ١٠ |
| ﴿وَأَنزَلُوهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَيْنَاكُمْ﴾ | ٣٣ | ١٠٩ / ١٠ |
| ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ﴾ | ٣٦ | ٣٢٩ / ١٣ |
| ﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾ | ٥٨ | ٤٠٨ / ١ |
| ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَضِئُوا﴾ | ٥٩ | ١٧٢ / ١٠ ، ٥٢٦ / ٦ |
| ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ | ٦١ | ٢٥١ / ٥ |
| ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ﴾ | ٦١ | ١١٨ / ٩ |
| ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ | ٦٢ | ٢٦٢ / ٥ |
| ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ | ٦٢ | ٣٠٧ / ٥ |
| ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ | ٦٣ | ٢١٧ / ١٠ |
| سُورَةُ الْفِرْقَانِ | | |
| ﴿وَيَقُولُونَ حَبْرًا مَّجْجُورًا﴾ | ٢٢ | ٤٧٣ / ٦ |
| ﴿وَرَادَهُمْ نُفُورًا﴾ | ٦٠ | ٥١٧ / ٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------------------|
| ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ | ٦٨ | ٤٩٦ / ١٢ |
| سُورَةُ الشُّعَرَاءِ | | |
| ﴿يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ | ١٩٥ | ٢٧١ / ٢ |
| ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ | ٢٢٤ | ١٩٩ / ١٤ |
| سُورَةُ النَّازِعَاتِ | | |
| ﴿يُمُوسَى لَا تَخَفْ﴾ | ١٠ | ٣٥٠ / ١٣ |
| ﴿لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ﴾ | ١٨ | ٣٨٩ / ١١ |
| ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكًا﴾ | ١٩ | ٤٦٨ / ٩ |
| ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ | ٢٣ | ٢٦٧ / ١٣ |
| ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ | ٢٦ | ٥١٧ / ٢ |
| ﴿إِنِّي أَنفَىٰ إِلَٰكٍ كَبِيرٌ﴾ (١١) إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَنَ | ٣٠ - ٣١ | ٥٣ / ١٤ |
| سُورَةُ التَّحْوِيَّتِ | | |
| ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَجِرْهُ﴾ | ٢٦ | ٢٧٥ / ٧ |
| ﴿إِنِّي خَيْرٌ مِنْ اسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ | ٢٦ | ٢٦٨ / ١٣ |
| ﴿قَالَ إِنِّي أَنُفِذُكَ إِحْدَىٰ ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي﴾ | | |
| ﴿حَبِجٌ﴾ | ٢٧ | ٤٢ / ١٠ |
| ﴿إِنِّي أَنُفِذُكَ إِحْدَىٰ ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ | ٢٧ | ٤٦٥ ، ٤٥٠ ، ٢٢٤ / ١٠ |
| ﴿إِنَّكَ لَا يَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ | ٥٦ | ٤٧٠ / ٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------|
| ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ | ٦٨ | ٣٧٢ / ١٣ |
| ﴿فَنَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ﴾ | ٨١ | ٥٣٧ / ٧ |
| سُورَةُ الْعَنْكَبُوتِ | | |
| ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ | ١٤ | ٢٦٥ / ١١ |
| ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْأَلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مَنْ كُتِبَ وَلَا تَحْطُهُ، يَمِينُكَ﴾ | ٤٨ | ١٩٧ / ١٠ |
| ﴿وَلَا تَحْطُهُ، يَمِينُكَ﴾ | ٤٨ | ٢٥٦ / ٥ |
| ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفَلَكِ﴾ | ٦٥ | ٣٢٩ / ١٣ |
| سُورَةُ الشُّرُوحِ | | |
| ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا | | |
| إِلَيْهَا﴾ | ٢١ | ٥٦ / ٣ |
| ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ إِلَهِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ | ٣٠ | ١٦٣ / ٤ |
| ﴿وَمَاءً الْيَمِّ مَنْ زَكَوْفٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ | | |
| الْمُضْغِفُونَ﴾ | ٣٩ | ٢٨٦ / ٩ |
| سُورَةُ الْقَمَارَاتِ | | |
| ﴿وَإِنْ جَهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ | ١٥ | ١٠٧ / ١٣ |
| ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ | ١٥ | ١٤٣ / ١٢ |
| ﴿وَأَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ | ١٧ | ١٤ / ٢ |
| ﴿وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ | ١٧ | ١٣١ / ١٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|
| ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ﴾ | ١٨ | ٣٩٩ / ١٢ |
| ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مِّنْ خَلْقِ السَّمَنَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ | ٢٥ | ٣٥٥ / ١٤ |
| سُورَةُ السَّجْدَةِ | | |
| ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾ | ١٥ | ٥١٣ / ٢ |
| ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ | ١٥ | ٥١٧ / ٢ |
| ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ | ١٦ | ٤٩١ / ٢ |
| ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ | ١٨ | ٤٧٧ / ١٣ ، ٦٧ / ٣ |
| ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ | ٣٧ | ٢٩٧ / ٣ |
| سُورَةُ الْأَنْعَامِ | | |
| ﴿وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ الَّتِي تَظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أَمْهَاتِكُمْ﴾ | ٤ | ٤٩١ / ١١ |
| ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ﴾ | ٥ | ٥٧١ / ١١ ، ٧ / ٩ |
| ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ | ٥ | ٥٥٥ / ٩ |
| ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ | ٦ | ٢٠٨ ، ٢٠١ / ١٠ |
| | | ١٩٤ / ١٣ ، ٢٤٤ |
| ﴿وَأَرْوَاحُهُمْ أَمْهَاتُهُمْ﴾ | ٦ | ٢٠٩ / ١٠ |
| ﴿إِلَّا أَن تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَّعْرُوفًا﴾ | ٦ | ٢١١ / ٩ |
| ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ | ٢١ | ٥٠٩ / ٤ ، ٣١٨ / ٣ |
| | | ٧٠ / ٥ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلٌّ لَّا زَوْجَكَ إِن كُنتَ تُرِيدُكَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾ | ٢٨ | ١٩٥ / ١٠ |
| ﴿رَبِّسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكَ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ | ٣٠ | ٢١٠ / ١٠ |
| ﴿مَن يَأْتِ مِنْكَ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعِّفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ | ٣٠ | ٥٧ / ٥ |
| ﴿يُضَعِّفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ | ٣٠ | ٢٨٦ / ٩ |
| ﴿وَمَن يَقْتُلْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ | ٣١ | ٣٨٤ / ١١، ٥٧ / ٥ |
| ﴿فَلَمَّا قُضِيَ زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ | ٣٧ | ٢٢٤، ٢٠١ / ١٠ |
| ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ | ٤٠ | ١١٨ / ١٣، ٢٠٣ / ١٠ |
| ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ | ٤٣ | ١٥ / ١ |
| ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ | ٤٩ | ٨ / ١٢ |
| ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ | ٥٠ | ١٩٨ / ١٠ |
| ﴿إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ | ٥٠ | ٢٠٠ / ١٠ |
| ﴿وَبَنَاتِ عَمِكَ﴾ | ٥٠ | ٣٠٠ / ١٠ |
| ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ | ٥٠ | ٢٣٢، ٢٠٠ / ١٠ |
| | ٤٤٩ | |
| ﴿تُرْجَى مِنْ نِّسَاءٍ مِنْهُنَّ وَتُتَوَّى إِلَيْكَ مِنْ نِّسَاءٍ﴾ | ٥١ | ٢٠٠، ١٩٩ / ١٠ |
| ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾ | ٥٢ | ٢٠٠ / ١٠ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------|-----------|------------------|
| ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ | ٥٣ | ٤١ / ١١ |
| ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا﴾ | ٥٣ | ٣٥ / ١١ |
| ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ | ٥٣ | ٢١٠ ، ١٦٦ / ١٠ |
| ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ | ٥٣ | ٣١٠ ، ٢٠٨ / ١٠ |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ | ٥٦ | ٣١٦ / ٢ |
| ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ | ٥٦ | ٢٣ / ١ |
| ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ | ٧٠ | ١٩٠ / ١٠ |
| ﴿إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ | ٧٢ | ٦ / ١٤ ، ١٦١ / ١ |

سُورَةُ التَّيْنَةِ

| | | |
|---------------------------------------------------------|----|----------|
| ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ | ٣ | ٣١٦ / ١١ |
| ﴿وَقَدَّرَ فِي السَّيِّئِ﴾ | ١١ | ٢٧٢ / ٤ |
| ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ | ٢٨ | ٢١٤ / ١٠ |
| ﴿فَأُولَٰئِكَ لَهُمْ جَزَاءُ الضَّعِيفِ بِمَا عَمِلُوا﴾ | ٣٧ | ٢٨٦ / ٩ |
| ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ | ٣٩ | ٤٤٦ / ٤ |

سُورَةُ الْفُطُرِ

| | | |
|-------------------------------------------------------------------------|----|----------|
| ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّتَنَّى وَتِلْكَ وَرَبِّعٌ﴾ | ١ | ٣٢٨ / ١٠ |
| ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حَبِيَّةً﴾ | | |
| ﴿تَلْبَسُونَهَا﴾ | ١٢ | ٣٤٣ / ١٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------|-----------|----------|
| ﴿مَا يَكُونُ مِنْ قَطْمِيرٍ﴾ | ١٣ | ٣٠٤ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تُزْرُ وَازِرَةٌ وَزْرُ أُخْرَى﴾ | ١٨ | ٤٣٢ / ١٢ |

سُورَةُ التَّيْنَةِ

| | | |
|-----------------------------------------------------------------------------|---------|--------------------|
| ﴿يَسْ﴾ | ١ | ٥٠٠ ، ٣٤٩ / ٣ |
| ﴿بَلَّيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ بِمَا غَفَرْتُ لِي رَبِّي﴾ | ٢٦ - ٢٧ | ٣٥٠ / ٣ |
| ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ | ٣٩ | ٣٢٧ / ٣ ، ١٩٧ / ٢ |
| ﴿وَهُمْ مَائِدَعُونَ﴾ | ٥٧ | ١٠١ / ١٤ |
| ﴿أَلَمْ آعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَئِ آدَمُ﴾ | ٦٠ | ٢٦٨ / ١٣ |
| ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ | ٦٩ | ١٩٧ / ١٠ ، ٢٥٦ / ٥ |

سُورَةُ الصَّافَّاتِ

| | | |
|-----------------------------------------|-----|---------|
| ﴿فَالْتَلَيْتَ ذِكْرًا﴾ | ٣ | ٥٤٥ / ٢ |
| ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ | ١٥٣ | ٢٦ / ٩ |

سُورَةُ الصِّحْرِ

| | | |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|----|----------|
| ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ | ١ | ٢٧٤ / ١٣ |
| ﴿وَإِنْ كَذِبَآءٌ مِنْ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ | ٢٤ | ١٣٩ / ٧ |
| ﴿يَنْدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ | ٢٦ | ٤٣٦ / ١٣ |
| ﴿فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ | ٢٦ | ٤٥٢ / ١٣ |
| ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبْرَكًا لَعَلَّكَ تَلْذِذُهُ وَأَتَيْنَاهُ﴾ | ٢٩ | ٥٤٠ / ٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------------|
| سُورَةُ الْاِنْمَانِ | | |
| ﴿إِنَّمَا يُوفِ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ | ١٠ | ٣٤٠ / ٣ |
| ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ | ٤٧ | ٥٠ / ١١ |
| ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ | ٥٣ | ١٩٩ / ١٢ |
| ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ | ٥٣ | ٣١٩ / ٣ |
| ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾ | | ١٢ / ٢ ، ٢٥٢ / ١ |
| | ٦٥ | ٤٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٠٣ / ٤ |
| سُورَةُ الْاِنْفَالِ | | |
| ﴿ادْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ | ٤٦ | ٣١٤ / ٢ |
| ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ | ٦٠ | ١٨٨ / ٥ ، ٣٢٠ ، ٢٧٤ / ٣ |
| سُورَةُ الْاِنْفَالِ | | |
| ﴿كَتَبْنَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ | ٣ | ٢٧٤ / ٢ |
| ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ | ١٢ | ٤٣٥ / ١٣ |
| ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ | ٣٨ | ٥١٧ / ٢ |
| ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ | ٤٠ | ١٠٤ / ٩ |
| ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ | ٤٢ | ٢٠٦ / ١٠ |
| ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ | ٤٦ | ٤١٦ / ١١ |
| ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۖ الَّذِينَ لَا يَتُوبُونَ الزَّكَاةَ﴾ | ٦ - ٧ | ٨ / ٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| سُورَةُ الشُّورَى | | |
| ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ | ٤٠ | ٢٨٥ / ١٢ |
| ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ | ٤٣ | ٣٤ / ١٣ ، ١٥٩ / ٨ |
| ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ | ٥١ | ٣٤٦ / ١٣ ، ٣٦١ / ١١ |
| ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ | ٥٢ | ٤٧٠ / ٢ |
| سُورَةُ النُّجُوفِ | | |
| ﴿حَمْدٌ ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ | ١ - ٢ | ٣٥٠ / ١٣ |
| ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ | ٢٢ | ٤١٣ / ١٣ |
| ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ | ٨٦ | ١٥٦ ، ١٢ / ١٤ |
| ﴿سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ﴾ | ١٣ | ٢٩٣ / ١ |
| ﴿إِنِّي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ﴾ | ٢٦ | ٢٦٥ / ١١ |
| سُورَةُ الرَّحْمَةِ | | |
| ﴿حَمْدٌ ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَكَةٍ﴾ | ١ - ٣ | ٢٦٥ / ١٣ |
| ﴿فِيهَا يُفَرِّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ | ٤ | ٣٥٩ / ٤ |
| ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ | ٤٩ | ٤٩٣ / ٣ |
| سُورَةُ الْجَاثِيَةِ | | |
| ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ﴾ | ١٥ | ١٦ / ٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------|----------------------|
| سُورَةُ الْحَقِّ | | |
| ﴿وَحَمْلُهُ، وَفِصْلُهُ، ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ | ١٥ | ١٢ / ١٢ |
| سُورَةُ مُحَمَّدٍ | | |
| ﴿فَضْرَبَ الْقَافِ﴾ | ٤ | ٢٨١ / ٥ |
| ﴿فَإِنَّمَا مِنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءُ﴾ | ٤ | ٢٨١ / ٥ |
| ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ | ١٨ | ٦٥ / ٢ |
| ﴿وَلَا يُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ | ٣٣ | ٣٠٠ / ٤، ٣٠٣، ٢٢ / ٣ |
| | | ١٥ / ١١، ٤٩٨ |
| سُورَةُ التَّيْنِ | | |
| ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ | ٢٥ | ٢٤ / ٥ |
| ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٌ﴾ | ٢٥ | ٢٧٧ / ٥ |
| ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِذَا شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ﴾ | ٢٧ | ٣٠١ / ١٤ |
| ﴿مُخَلِّفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ | ٢٧ | ١٢١ / ٥ |
| ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ | ٢٩ | ٣٥٠ / ٢ |
| سُورَةُ الْحَجِّ | | |
| ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ | ٢ | ١٥١ / ٥، ٢١٦ / ١٠ |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ | ٤ | ٢١٦ / ١٠ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|
| ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ | ٦ | ٥٤٣ / ١٣ |
| ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ | ٦ | ٥ / ١٤ ، ٤٥٨ / ١٣ |
| ﴿وَأِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ | ٩ | ٤٢١ / ٦ |
| ﴿فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ | ٩ | ١٠٤ / ١٣ |
| ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَقَّ نَفْسٍ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ | ٩ | ١٠٤ ، ٩٥ / ١٣ |
| ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ | ١٢ | ٣٣٣ / ١٠ |
| ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ﴾ | ١٣ | ٦٣ / ٣ |
| ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا﴾ | ١٧ | ٣١٧ / ١١ |

سُورَةُ الذَّالِزَاتِ

| | | |
|-----------------------------------------------------------|----|---------|
| ﴿وَالْأَسْحَارُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ | ١٨ | ٥٠١ / ٢ |
| ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ | ٥٦ | ٤٩ / ٣ |

سُورَةُ الطُّورِ

| | | |
|-----------------------------------|----|--------|
| ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ | ١٦ | ١٩ / ٦ |
|-----------------------------------|----|--------|

سُورَةُ الْحَجَرِ

| | | |
|-----------------------------------------------------------------------------|-------|----------|
| ﴿وَالْتَجِمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ | ٢ - ١ | ٢٧٤ / ١٣ |
| ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَثِيرَ الْإِنْمِرِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ﴾ | ٣٢ | ١٨٥ / ١٤ |
| ﴿وَإِذْ أُنْمِرَ أُجَنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ | ٣٢ | ٣٦٦ / ١٢ |
| ﴿فَلَا تَزِرُكُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ | ٣٢ | ٧ / ٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|
| سُورَةُ الْقَمَرِ | | |
| ﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ﴾ | ٢٨ | ٧١ / ١٤ |
| سُورَةُ الْحَجَرِ | | |
| ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الْوُثُوءُ وَالْمَرْحَاتُ﴾ | ٢٢ | ٥٣ / ٣ |
| ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ | ٢٧ | ٢٦٨ / ١٣ |
| ﴿مُدَّاهِمَتَانِ﴾ | ٦٤ | ٢٣٩ / ٣ ، ٢٧٦ / ٢ |
| ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَنُخْلٌ وَرَمَانٌ﴾ | ٦٨ | ٣٣٣ / ١٣ |
| ﴿نَبِّزْكَ أَتَمُّ رَيْكَ﴾ | ٧٨ | ١١ / ١ |
| ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ إِئْسَ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ | ٥٦ | ٢٨٥ / ١ |
| سُورَةُ الْوَاقِعَةِ | | |
| ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ | ٧٤ | ٢٩٠ / ٢ ، ١٣ / ١ |
| ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ | ٧٩ | ٤١٥ ، ٢٦٠ / ١ |
| ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرَيْنِ ﴿٨٨﴾ فَرُوحٌ وَرِيحَانٌ﴾ | ٨٨ - ٨٩ | ٤٥٦ / ٣ |
| سُورَةُ الْحَاشِيَةِ | | |
| ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ | ٢٢ | ٤٨٠ / ٣ |
| سُورَةُ الْحَجَّالِ | | |
| ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ | ١ | ٤٩٢ / ١١ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------------|
| ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ | ٢ | ٤٩٨، ٤٩٦ / ١١ |
| ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ | ٢ | ٤٩١ / ١١ |
| ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ | ٢ | ٤٩١، ٤٦٥ / ١١ |
| ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ | ٣ | ٥٠٦ / ١١ |
| ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ | ٣ | ٥٠٢ / ١١ |
| ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ | ٣ | ٥٠٣، ٥٠٠ / ١١ |
| | | ٥١٣ |
| ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا﴾ | ٤ | ٥١٨، ٥٠٠ / ١١ |
| ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ | ٤ | ٥٢٢ / ١١ |
| ﴿فَاِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾ | ٤ | ٥٢٦ / ١١ |
| ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ | ٢٢ | ٤٢٢، ٢٧٨ / ٥ |
| سُورَةُ الْحَبَشَةِ | | |
| ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ نَزَعْتُمْهَا فَأَيْمَةٌ عَلَى أَصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ | ٥ | ٢٧٥ / ٥ |
| ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا | | |
| رِكَابٍ﴾ | ٦ | ٣٦١ / ٥ |
| ﴿مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ | ٧ | ٢٨ / ٩، ٣٦٢ / ٥ |
| ﴿وَالْفُقَرَاءِ﴾ | ٨ | ٣٦٣ / ٥ |
| ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ | ٩ | ٣٠ / ١١، ٢٦٠ / ٤ |
| | | ١٩٢ / ١٣، ٣٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|
| ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ | ١٠ | ٣٦٣ / ٥ |
| ﴿لَوْ أَنزَلْنَاهُ الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْنَاهُ خَسِيعًا مُّصَدَّرًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ | ٢١ | ١٢٤ / ١٣ |
| سُورَةُ الْمُتَحَنِّنَاتِ | | |
| ﴿يُخْرِجُونَ الرُّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ﴾ | ١ | ٣١٧ / ١١ |
| ﴿لَا يَنْهَكُكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقِيلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾ | ٨ | ٢١١ / ٩ |
| ﴿فَإِن عَلِمْتُمُوهُمْ مُّؤْمِنِينَ فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ | ١٠ | ٣٣٤ / ١٠ |
| ﴿فَلَا تَرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ | | ٣٨٠ ، ٣٨٥ / ٥ |
| | ١٠ | ١٠ / ١٤١ ، ٤٤٠ |
| ﴿لَاهُنَّ جُلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ | ١٠ | ٤٢١ / ١٠ |
| ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَرِ﴾ | ١٠ | ١٠ / ٣٣٥ ، ٤٤٠ |
| ﴿لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ | ١٣ | ٣٧٠ / ٣ |
| سُورَةُ الصَّفِّ | | |
| ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ | ٣ | ٤٠٠ / ١٣ |
| ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾ | ٤ | ٣٠٣ / ٥ |
| سُورَةُ الْحَجَّةَةِ | | |
| ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ | ٩ | ٣ / ٢٦٢ ، ٥٢٥ / ٥ |
| ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ | ٩ | ٢٣٦ / ٣ |
| ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ | ١٠ | ٤٠٧ / ٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------|------------------------------------------|
| سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ | | |
| ﴿لِيُخْرِجَ الْأَعْمَىٰ مِنَ الْأَدْلِ﴾ | ٨ | ٣٠٠ / ٥ |
| سُورَةُ التَّغَابُنِ | | |
| ﴿قُلْ بَلَّوْنِي لِنُبَيِّنَ﴾ | ٧ | ٢٦٦ / ١٣ |
| ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ | ١٦ | ١٠٤ / ٨ |
| سُورَةُ الطَّلَاقِ | | |
| ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ | ١ | ١٨٧ ، ١٦٥ / ١١ ، ١٩١ |
| ﴿لَا تَخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ | ١ | ٣١٦ / ١٤ ، ٥٠ / ١٢ |
| ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ | ٢ | ٤٤١ / ١١ |
| ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ | ٢ | ٥٠٩ / ١١ ، ٢٨٧ / ١٠ ، ١٨١ ، ١٤٩ ، ٥ / ١٤ |
| ﴿وَالَّتِي يَلِيسَ مِنَ الْمَجِصِّ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ | ٤ | ٢٠ / ١٢ ، ٤١٧ / ١ |
| ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ | ٤ | ٢٠ / ١٢ |
| ﴿وَأُولَئِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ | ٤ | ١٠ / ١٢ |
| ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ | ٤ | ١٩١ / ١١ |
| ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ﴾ | ٦ | ١٢٥ / ١٢ |
| ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَىٰ حَمَلٍ فَأَنْقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ | ٦ | ١١٩ / ١٢ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْحَمْنَ أَنْفُسَهُنَّ﴾ | ٦ | ٣٢١، ٢٩٦، ٢٧٥ / ٧ |
| | | ٤٤١، ١٢ / ١٤٧ |
| | | ١٥٧، ١٥٥ |
| ﴿وَإِنْ تَعَاَسَ رِئَاسَ تُمْ فَسْتَرْصِصْ لَهُ أُخْرَىٰ﴾ | ٦ | ١٥٦ / ١٢ |
| ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ | ٧ | ١٠٧، ١٠٥ / ١٢ |
| ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ | ٧ | ٢٧٢ / ٤ |
| سُورَةُ النِّجْمِ | | |
| ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ | ١ | ٢٨٨ / ١٣ |
| ﴿فَدَفِضْ لِّلَّهِ لَكُمُ حِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ | ٢ | ٣٠٠ / ١٣، ٢٨٤ / ١١ |
| ﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ | ٦ | ١٠٨ / ١١ |
| ﴿أَمْرَاتٍ فِرْعَوْنَ﴾ | ١١ | ٤١٥ / ١٠ |
| سُورَةُ الْمُلْكِ | | |
| ﴿بَرَكَ﴾ | ١ | ٣٥٠ / ٣ |
| ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ﴾ | ١٥ | ٢٣٢ / ١٣ |
| سُورَةُ الْقَلَمِ | | |
| ﴿وَلَا تَطْغَ كُلَّ حَلْفٍ مَّهِينٍ﴾ | ١٠ | ٢٨١ / ١٣ |
| ﴿إِنَّا بَلَوْنَهُمْ كَمَا بَلَوْنَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ | ١٧ | ٣٤ / ٤ |
| سُورَةُ الْحَاقَّةِ | | |
| ﴿فَأَهْلِكُوا بَرِيحٍ﴾ | ٦ | ٣٢٨ / ٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------|-----------|---------------------|
| سُورَةُ الْمَعَارِجِ | | |
| ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ | ٢٤ | ١٥١ ، ٣٥ ، ٨ / ٤ |
| سُورَةُ الْفُجِّ | | |
| ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ | ١ | ٣١١ / ٣ |
| ﴿أَسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ | ١٠ | ٣١٧ / ٣ |
| ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِي مِزَانِ نُورٍ﴾ | ١٦ | ٥٣ / ٣ |
| سُورَةُ الْحَاجِّ | | |
| ﴿وَأَنْ أَلْمَسَ سَجْدَ اللَّهِ﴾ | ١٨ | ٤٥١ / ٢ |
| سُورَةُ الْمُرْسَاتِ | | |
| ﴿قُرْآنُ الْبَيْتِ الْإِلَهِيِّ﴾ | ٢ | ٤٨٩ / ٢ |
| ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ | ٤ | ٥٤٣ ، ٥٤١ ، ٢٦٧ / ٢ |
| ﴿عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصَوْهُ﴾ | ٢٠ | ٤٧٢ / ٢ |
| ﴿وَأَخْرُوجُونَ يَصْرُفُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ | ٢٠ | ١٦٩ / ٧ |
| ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ﴾ | ٢٠ | ٢٧٨ / ٢ |
| سُورَةُ الْكَافِرَاتِ | | |
| ﴿وَيَا بَلَاءَ فَطَهِّرْ﴾ | ٤ | ١٥٤ / ٢ ، ٤٠٢ / ١ |
| | | ٣٥١ / ٣ |
| ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ﴾ | ٦ | ١٩٨ / ١٠ ، ٦٥ / ٩ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------|-----------|-------------------|
| ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ | ٢١ | ٢٣٩ / ٣ ، ٢٧٦ / ٢ |
| ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ | ٣٨ | ٢٨٩ / ٦ |
| ﴿مَا سَأَلَكَ عَنْ فِئَةِ سَفَرٍ﴾ | ٤٢ | ١٢ / ٢ |
| سُورَةُ الْقِيَمَةِ | | |
| ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ | ٨ | ٢٩٧ / ٣ |
| ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقْدِرٍ عَلَّ أَنْ يُخَيِّ الْمَوْتُ﴾ | ٤٠ | ٣٥٥ / ٢ |
| سُورَةُ الْاِنشَاءِ | | |
| ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ | ٦ | ١٩٨ / ١ |
| ﴿يُؤْتُونَ بِالنَّذْرِ﴾ | ٧ | ٣٧١ / ١٣ |
| ﴿وَيُطْعَمُونَ الْطَّعَامَ عَلَى حُدِّهِ مَسْكِينًا وَبَيْمًا وَأَسِيرًا﴾ | ٨ | ٢٥٦ / ٤ |
| سُورَةُ الْمُرْسَلَاتِ | | |
| ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا﴾ | ٢٥ | ٤٤٢ / ٣ |
| سُورَةُ النَّبَاِ | | |
| ﴿وَجَعَلْنَا آتِلَ لِبَاسًا﴾ | ١٠ | ٨٦ / ١١ |
| سُورَةُ الْعَنكَبِ | | |
| ﴿ثُمَّ أَمَانَهُ، فَاقْبَرَهُ﴾ | ٢١ | ٤٤٢ / ٣ |
| سُورَةُ الْمُطَفِّفَاتِ | | |
| ﴿وَتِلْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ | ١ | ١٣٠ / ٦ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------|-----------|-----------------------|
| سُورَةُ الْأَشْثَقْلَا | | |
| ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ | ٢١ | ٥١٧ / ٢ |
| سُورَةُ الْبُرُجِ | | |
| ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ | ١٠ | ٣١٨ / ٢ |
| سُورَةُ الطَّرِيقِ | | |
| ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ | ٤ | ٢٧٤ / ١٣ |
| ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ | ٧ | ٥٢٧ / ٦ |
| سُورَةُ الْأَعْلَى | | |
| ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ | ١ | ٢٩٠ / ٢ ، ١٣ ، ١١ / ١ |
| | | ٢٨٦ / ٣ |
| ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ نَزَّلَى﴾ | ١٤ | ١٦٣ / ٤ |
| سُورَةُ الْغَاشِيَةِ | | |
| ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ | ١ | ٢٨٦ / ٣ |
| سُورَةُ الْبَلَدِ | | |
| ﴿فَكُ رَقَبَةٌ﴾ | ١٣ | ٧ / ١٠ |
| ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمِ ذِي مَسْعَةِ﴾ | ١٤ | ٢٥٩ ، ٢٥٨ / ٤ |
| سُورَةُ الشَّمْسِ | | |
| ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَّهَا﴾ | ٩ | ٢٧٤ / ١٣ ، ٧ / ٤ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------|-----------|--------------------|
| سُورَةُ الشُّرُوحِ | | |
| ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ | ٥ | ٢٥٣ / ١١ |
| ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ | ٧ | ٤٨١ ، ٣٣٣ / ٢ |
| سُورَةُ التَّيْنِ | | |
| ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ | ٤ | ٢٧٤ / ١٣ |
| ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾ | ٨ | ٣٥٦ / ٢ |
| سُورَةُ الْعَلَقِ | | |
| ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ | ١ | ٤٨٤ / ٢ |
| سُورَةُ الْقَلَارِ | | |
| ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ | ٣ | ٣٥٧ / ٤ |
| سُورَةُ الْبَيِّنَاتِ | | |
| ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ | ٥ | ٢٩٥ / ٥ ، ٢١٠ / ٢ |
| سُورَةُ الزُّلُمِ | | |
| ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ | ٧ | ٣٨٤ / ١١ ، ٣٧٢ / ٧ |
| سُورَةُ الْعَلَاكِ | | |
| ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ | ٦ | ٢٧٤ / ١٣ |

| طرف الآية | رقم الآية | ج / ص |
|--------------------------------------|-----------|-------------------------------------------------------|
| ﴿الْهَيْكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ | ١ | ٥٠٠ / ٣ |
| ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ | ٧ | ١٩٤ / ١٣ ، ٥٠٤ / ٧ |
| ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخْرَجْ﴾ | ٢ | ٢١١ / ١٣ ، ١٨٣ / ٥ |
| ﴿قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ﴾ | ١ | ٤٥٦ ، ٤٥٥ / ٢ |
| ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ | ٤ | ٤١٥ / ١٠ |
| ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | ١ | ٤٥٦ ، ٣٣٢ ، ٢٧٧ / ٢ ، ٤٩٩ ، ٢٧٥ / ٣ ، ٥٤٦ ، ٥٠٠ |

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------|-----------------|--------------------|
| ابتاعي وأعتقي | عائشة | ٩٨ / ١٠ |
| ابتعنا كبشاً نضحني به | أبو سعيد الخدري | ٢٢٠ / ٥ |
| ابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك | طارق المحاربي | ١٤٩ / ١٢ |
| ابدأ بنفسك | جابر | ١٩٠ / ١٣ |
| ابدأ بنفسك ثم بمن تعول | جابر | ١٤٦ / ١٢ ، ١٦٨ / ٤ |
| ابدأ أن بميامنها | أم عطية | ٣٧٦ ، ٣٧٥ / ٣ |
| ابدئي بالرجل قبل المرأة | عائشة | ٣٨٧ / ١٠ |
| أبشروا يا هلال، فقد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً | ابن عباس | ٥٣٨ ، ٥٣٤ / ١١ |
| ابعتها قائمة مقيدة | ابن عمر | ١٩٤ / ٥ |
| أبغض الحلال إلى الله الطلاق | ابن عمر | ١٦٦ / ١١ |
| أبها صنم؟ | | ٢٢٥ / ٥ |
| أتانا رسول الله ﷺ فأخرجنا له ماءً في تور | عبدالله بن زيد | ٩٥ / ١ |
| أتانا رسول الله ﷺ ونحن في بادية، فصلّى في الصحراء | الفضل بن عباس | ٣٦٧ / ٢ |
| أتانا مُصدق رسول الله ﷺ | سويد بن غفلة | ٥٩ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------|------------------|--------------------|
| أتاني الليلة آتٍ من ربي ﷺ، فقال: صلّ في هذا الوادي المبارك | عمر | ٤٢٣ / ٤ |
| أتاني جبريل، فأمرني أن أمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم | السائب بن خلاد | ٥١٢ / ٤ |
| أتحب أن يلين قلبك، وتدرِكَ حاجتك؟ | أبو الدرداء | ٩ / ٧ |
| أتردّين عليه حديقته؟ | ابن عباس | ١١٦ / ١١ |
| أتريد أن ترّجعي إلى رفاعه | عائشة | ٤٥٥ / ١١، ٣٦٤ / ١٠ |
| أستترين الجدرَ بسترٍ فيه تصاوير؟! | عائشة | ٢٠ / ١١ |
| أشهد أني رسول الله؟ | ابن مسعود | ٣٧٤ / ٥ |
| أعجبون من ذلك؟! | ابن عباس | ١٣٨ / ٣ |
| اتّقوا الله في النساء؛ فإنهنّ عوانٍ عندكم | جابر بن عبد الله | ١٠٦ / ١٢ |
| اتّقوا الله واعدلوا في أولادكم | النعمان بن بشير | ١٠١ / ٩ |
| اتّقوا الملاعن الثلاثة | معاذ | ١١٩ / ١ |
| اتّقوا النار ولو بشقّ تمرّة | عدي بن حاتم | ٣٨٤ / ١٣ |
| اتقي الله ولا تخالفني زوجك | أنس | ٨١ / ١١ |
| أتمّا حجكم، ثم ارجعا | سعيد بن المسيب | ٥٥٧ / ٤ |
| أتى المشعر الحرام | جابر | ١١١ / ٥ |
| أتى النبي ﷺ عبد الله بن أبيّ بعد ما دفن | جابر | ٤٧٠ / ٣ |
| أثقل صلاة على المنافقين | أبو هريرة | ٥ / ٣ |
| الاثنان فما فوقهما جماعة | أبو موسى | ٨ / ٣ |
| إجارة زينب بنت رسول الله ﷺ | | ٣٧٠ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|----------------------------------------------------------------------|----------------------|--------------------|
| اجتنبوا السبع الموبقات | أبو هريرة | ٥٣١ / ١٢ ، ١٤١ / ٦ |
| أجِدْنِي مَغْمُومًا، أَجِدْنِي مَكْرُوبًا | الحسين | ٣٤١ ، ٣٤٠ / ٣ |
| آجرك الله | زرارة | ٤٨٧ / ٣ |
| أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار | عبيدالله بن أبي جعفر | ٤٠٧ / ١٣ |
| أجزأتك صلاتك | | ٣٧٢ / ١ |
| اجْعَلْ بَيْنَ أَذَانِكَ وَإِقَامَتِكَ قَدْرًا مَا يَفْرُغُ الْآكِلُ | جابر | ٤٨ / ٢ |
| اجعلن في الأخيرة كافرًا | أم عطية | ٣٧٩ / ٣ |
| اجعلوا آخرَ صلاتكم بالليل وترًا | ابن عمر | ٤٨٢ / ٢ |
| اجعلوا أثمتكم خياركم | ابن عمر | ٦٧ / ٣ |
| اجعلوها في ركوعكم | عقبة بن عامر | ٢٩٠ / ٢ |
| اجلس فقد آذيت | عبدالله بن بسر | ٢٦٣ / ٣ |
| أجيئوا هذه الدعوة إذا دُعيتُم إليها | ابن عمر | ١٠ / ١١ |
| أحابتنا هي | عائشة | ١٢٩ / ٥ |
| أحب العمل إلى الله أدومُه وإن قلَّ | عائشة | ٤٩٢ / ٢ |
| احبس أصلها، وسبل ثمرتها | عبدالله بن عمر | ٤٥١ / ٨ |
| احبسُه على الوادي حتى تمر به جنود الله | العباس | ٣٠١ / ٥ |
| احتجبي منه يا سودة | عائشة | ٤٢٥ / ٨ |
| احتجم النبي ﷺ وأعطى الحجام أجره | ابن عباس | ٣٧٤ / ٧ |
| احترسوا من الناس بسوء الظن | مطرف بن عبدالله | ٤٠٨ / ١٣ ، ٣٩١ / ٣ |
| إحداهن بالتراب | أبو هريرة | ٣٨٥ / ١ |
| إحرامُ الرجل في رأسه | ابن عمر | ٥١٩ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------|------------------|---------------------------------|
| أَحْسَنْتُمْ | المغيرة بن شعبة | ١٥ / ٣ |
| احفرُّوا ووسعُّوا وأحسنوا | هشام بن عامر | ٤٦٦ / ٣ |
| احفرُّوا، وأوسعُّوا، وأعمِّقوا | هشام بن عامر | ٤٤٦ / ٣ |
| احفظ عورتك إلا من زوجتك | معاوية بن حيدة | ١٧٠ / ١٠، ١٠٢ / ٢، ١٧٣، ٧٨ / ١١ |
| أَحَقُّ ما أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كَتَبَ اللهُ | ابن عباس | ٣٧٠ / ٧ |
| أُحِلَّ الذَّهَبُ وَالْحَرِيرُ لِلْإِنَاثِ مِنْ أُمَّتِي | أبو موسى الأشعري | ١٤٥ / ٤ |
| أُحِلَّ لَنَا مَيِّتَانِ | ابن عمر | ٢٠٥ / ١٣، ٤٠٢ / ١، ٣٣١، ٢٢٥ |
| أَخْلَقَهُ كُلَّهُ، أَوْ دَعَهُ كُلَّهُ | ابن عمر | ١٥١ / ١ |
| أَخْلَفِي رَأْسَهُ، وَتَصَدَّقِي بِوزْنِ شَعْرِهِ | أبو رافع | ٢٢٩ / ٥ |
| أَخْبَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ إِذَا دَخَلُوهَا | أبو هريرة | ٣٥٦ / ٤ |
| اخْتَتَنَ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَمَا | أبو هريرة | ١٥٦ / ١ |
| اخْتَرَا إِلَهُمَا شَتَّى | فيروز | ٤٣٤ / ١٠ |
| اختر منهنَّ أربعا | قيس بن الحارث | ٤٢٧ / ١٠ |
| اخْتَصِمَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرِيمِ نَخْلَةٍ | أبو سعيد | ٣٠٥ / ٨ |
| أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي الْبَيْعَةِ أَنْ لَا نَنْوَحَ | أم عطية | ٤٨٢ / ٣ |
| أَخَذَ ﷺ الْجَزِيَّةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ | بَجَالَةَ | ٢٦١ / ٥ |
| أَخَّرْتُ أُمَّ سَلَمَةَ الرَّكْعَتَيْنِ حِينَ طَافَتْ | أم سلمة | ٨٠ / ٥ |
| أَخْرِجْ إِلَى هَذَا فَعَلَّمَهُ الْإِسْتِثْنَانَ | رجل من بني عامر | ٥١٨ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|---------------------|-----------------------------|
| أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ | أبو عبيدة بن الجراح | ٤٣١ / ٥ |
| اخرجوا بنا إلى الذي جعله الله طهوراً | يزيد بن الهاد | ٣٢٣ / ٣ |
| أَخْرَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَهُنَّ اللَّهُ | ابن مسعود | ٢٤٦ / ٢ |
| أَخْطَأَ السَّنَةَ، لَوْ رَاوَحَ بَيْنَهُمَا كَانَ أَعْجَبَ | عبدالله بن مسعود | ٣٤٩ / ٢ |
| اخْفِضِي وَلَا تُنْهَكِي | الضحاك بن قيس | ١٥٦ / ١ |
| اختلاف أمتي رحمة | | ٤٢٢ / ١٣ |
| اخْلَعْ عَنْكَ هَذِهِ الْجَبَةَ | يعلى بن أمية | ١٧ / ٥ |
| إِخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ | أبو ذر | ١٦٢ / ١٢ |
| أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَتَمَّنَكَ | أبو هريرة | ٤٩ / ١٤، ٢٣١ / ٨ |
| ادْرَوْوا الحدود بالشُّبُهَاتِ | عائشة، وابن مسعود | ٥١٢ / ٧، ٤٧٠ / ١٢، ٥١٣ / ٣٥ |
| ادْرَوْوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ | عائشة | ٥١٧ / ١٢ |
| ادْعُوا اللَّهَ وَأَنْتُمْ مُوقِنُونَ بِالْإِجَابَةِ | أبو هريرة | ٣٣٦ / ٢ |
| ادْفِنُوا الْقَتْلَى فِي مَصَارِعِهِمْ | جابر | ٤٧٢ / ٣ |
| الْأُدْمُ اللَّحْمُ | أنس | ٣٣٥ / ١٣ |
| أَدُّوا الْفِطْرَةَ عَمَّنْ تَمُونُونَ | | ١٦٦ / ٤ |
| أَدُّوا صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَمَّنْ تَمُونُونَ | | ١٦٧ / ٤ |
| إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ | أبو سعيد | ٣١٨ / ١ |
| إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، فَلْيَسْتَبْرِزْ | عتبة بن عبدالله | ٧٧ / ١١ |
| إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ | سمرة | ١٩٧ / ١٣ |
| إِذَا أَتَى الرَّجُلُ الرَّجُلَ، فَهُمَا زَانِيَانِ | أبو موسى الأشعري | ٥٠٩ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------|--------------------|-------------------|
| إذا أتى قرؤك فلا تصلي | فاطمة بنت أبي حبيش | ١٨ / ١٢ |
| إذا أتيت حائط بستان، فناد يا صاحب البستان | أبو سعيد | ١٩٦ / ١٣ |
| إذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة | أبو أيوب | ١٢١ / ١ |
| إذا اجتمع داعيان أُجيبَ أقربُهما باباً | رجل من أصحاب | |
| | النبي ﷺ | ١٦ / ١١ |
| إذا اجتهد الحاكم، فأصاب، فله أجران | عمرو بن العاص | ٤٣٦ / ١٣ |
| إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة | ابن مسعود | ١٠٦ / ٦ |
| إذا اختلفت هذه الأشياء | عبادة | ١٤٥ / ٦ |
| إذا أدرك أحدكم ركعة من صلاة العصر | أبو هريرة | ٥٣٣ / ٢ |
| إذا أدت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك | أبو هريرة | ٥٠٥ / ٧ ، ٢٥٣ / ٤ |
| إذا أدنت فترسل | بلال | ٥٤ / ٢ |
| إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه | عائشة | ٩٢ / ١١ |
| إذا أرسلت كلبك المعلم | عدي بن حاتم | ٢٥١ / ١٣ |
| إذا أرسلت كلبك، وسميت | عدي بن حاتم | ٢٤٣ / ١٣ |
| إذا استهل المولود صارخاً ورث | أبو هريرة | ٤٦٨ / ٩ |
| إذا استيقظ أحدكم من نومه | أبو هريرة | ١٥٩ ، ٦٢ / ١ |
| إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة | أبو هريرة | ٧١ / ٢ |
| إذا أعطيتم الزكاة، فلا تنسوا ثوابها | أبو هريرة | ١٨٧ / ٤ |
| إذا أفصى أحدكم يده إلى ذكره | أبو هريرة | ٢٤٣ / ١ |
| إذا أقرض أحدكم، فأهدى إليه | أنس | ٢٨٤ / ٦ |
| إذا أقمتم الحد على السارق، فلا غرم عليه | عبد الرحمن بن عوف | ٧٤ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|----------------------------------------------|----------------|------------------|
| إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة | أبو هريرة | ٧٨ / ٥ ، ٢١ / ٣ |
| إذا أُقيمت الصلاة، أدير الشيطان وله حُصاصٌ | أبو هريرة | ٢١٥ / ٢ |
| إذا أُقيمت الصلاة، فلا تقوموا حتى تروني | أبو قتادة | ٢٤٢ / ٢ |
| إذا أكل أحدكم طعاماً، فلا يأكل من أعلى | | |
| الصفحة | ابن عباس | ٣٨ / ١١ |
| إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه | ابن عمر | ٤١ / ١١ |
| إذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله | عائشة | ٢٦ / ١١ |
| إذا التقى الختانان | عائشة | ٢٨٣ ، ١٥٦ / ١ |
| إذا التقى المسلمان فتصافحا، تناثرَت | حذيفة | ٥١١ / ٣ |
| إذا ألقى الله ﷻ في قلب امرئ خطبة امرأة | محمد بن مسلمة | ١٦٣ / ١٠ |
| إذا أمَّ الرجلُ القومَ فلا يقومَنَّ في مكانٍ | حذيفة | ١٢٤ / ٣ |
| إذا أمَّ الرجلُ القومَ وفيهم من هو خيرٌ | | ٦٤ / ٣ |
| إذا أمرتكم بأمرٍ فاتوا منه ما استطعتم | أبو هريرة | ٢٠٢ ، ١٣٦ / ١ |
| | | ٣٥٢ ، ٣٤٣ ، ٣٣٩ |
| | | ١١٥ / ٢ ، ٣٥٦ |
| | | ٢٨٨ ، ٢٧٣ ، ٢٥٦ |
| | | ١٤١ / ٣ ، ٣٠١ |
| | | ٤٥٥ / ٤ ، ١٤٩ |
| | | ١٠٤ / ٨ ، ٦٨ / ٥ |
| | | ٩٠ / ١١ |
| إذا أمسك الرجل وقتله الآخرُ | عبدالله بن عمر | ٢٣١ / ١٢ |
| إذا آمن الإمام فأمَّنوا | أبو هريرة | ٢٦٩ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------|-----------------|----------------|
| إذا انتعلَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمَنِ | أبو هريرة | ١١١ / ١ |
| إذا انصرفْتَ من صلاةِ المغربِ فقلْ: اللهمَّ أَجْرني | الحارث التيمي | ٣٣١ / ٢ |
| إذا أنفقتِ المرأةُ من طعامِ زوجها غيرَ مُفسِدةٍ، كانَ لها أَجرُها | عائشة | ٣٧ / ٧ |
| إذا انقطعَ شِسْعُ نَعْلِ أَحَدِكُمْ | أبو هريرة | ١٢٩ / ٢ |
| إذا باتتِ المرأةُ مهاجرةً فراشَ زوجها | أبو هريرة | ٥٢ / ١١ |
| إذا بال أَحَدُكُمْ فليتنتر | يزداد بن فساة | ١٢٢ / ١ |
| إذا بالَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَرْتَدِّ | أبو موسى | ١١٢ / ١ |
| إذا بايَعْتَ فقلْ: لا خِلافةَ | ابن عمر | ٥٩ / ٦ |
| إذا بعْتَ فكلْ | عثمان | ١٢٩ / ٦ |
| إذا بلغَ الماءُ قُلَّتَيْنِ | ابن عمر | ٧٢ ، ٦٦ / ١ |
| إذا بلغتِ الجاريةُ تسعَ سنين | عائشة | ٤٢٥ / ١ |
| إذا بلغتِ خَمْسًا ففيها شاةٌ | أنس | ٢٤٠ ، ٢٣٦ / ١٠ |
| إذا تبايَعْتُم بِالْعِينَةِ | ابن عمر | ٤٦ / ٤ |
| إذا تبعْتُم الجنازةَ فلا تجلسوا حتى | أبو سعيد | ٥٤١ / ٥ |
| إذا تشاءَ أَحَدُكُمْ في الصلاةِ، فليكْظَمْ | أبو سعيد | ٤٣٧ / ٣ |
| ما استطاعَ | أبو سعيد | ٣٥١ / ٢ |
| إذا تزَوَّجَ أَحَدُكُمْ امرأةً أو اشتَرى خادِمًا | عبدالله بن عمرو | ١٩٢ / ١٠ |
| إذا تزَوَّجَ العبدُ بغيرِ إذنِ سيدهِ فهو عاهرٌ | جابر | ٢٦١ / ١٠ |
| إذا تغوَّطَ أَحَدُكُمْ | جابر | ١٣٠ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------|--------------------|------------------|
| إذا تقاضى إليك رجلان | علي | ٣٦ / ١٤ |
| إذا توضأت، فتمضمض | لقيط بن صبرة | ١٩٢ / ١ |
| إذا توفيت المرأة، فأرادوا | أم سليم | ٣٧٣ / ٣ |
| إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب | جابر | ٢٧١ / ٣ |
| إذا جاء رجلٌ يعودُ مريضاً، فليقل | ابن عمرو | ٣٣٩ / ٣ |
| إذا جاءك من هذا المال شيء | عمر بن الخطاب | ٦٧ / ٩ |
| إذا جامع الرجل أهله فليصدقها | أنس | ٧٧ / ١١ |
| إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجدون | أبو هريرة | ٢٥ ، ٢٤ / ٣ |
| إذا حج الرجل عنه وعن والديه | زيد بن أرقم | ٤٦٣ / ٤ |
| إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم | مالك بن الحويرث | ٦١ ، ٣٩ ، ٣٣ / ٢ |
| إذا حلفت على يمين | عبد الرحمن بن سمرة | ٢٩٦ ، ٢٦٦ / ١٣ |
| إذا خرصتم فخذوا ودعوا التلث | سهل بن أبي حثمة | ١٠٣ / ٤ |
| إذا خطب أحدكم المرأة | جابر | ١٦٣ / ١٠ |
| إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس | أبو قتادة | ٢٤٠ / ٢ |
| إذا دخل العشر وأراد أحدكم أن يضحي | أم سلمة | ٢١١ / ٥ |
| إذا دخلتم على المريض، فنفسوا | أبو سعيد | ٣٣٨ / ٣ |
| إذا دعوت الله، فادع ببطون كفيك | ابن عباس | ٤٦٧ / ٢ |
| إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب | أبو هريرة، وجابر | ١٥ ، ١٣ / ١١ |
| إذا دعي أحدكم فليجب، فإن كان صائماً | | |
| فليدع، وإن كان مفطراً فليطعم | أبو هريرة | ١٥ / ١١ |
| إذا ذهب أحدكم إلى الغائط | عائشة، وجابر | ١٢٤ ، ١١٢ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------|-----------------|---------------|
| إذا رأيتمُ الهلالَ، فصومُوا، وإذا رأيتموه، فأفطروا | ابن عمر | ٣٨٣ / ١١ |
| إذا رأيتم ذلك فافزعوا إلى الصلاة | عائشة | ٣٠٣ / ٣ |
| إذا ركعَ أحدكم، فليقل: سبحان ربي العظيم | ابن مسعود | ٢٩٠ / ٢ |
| إذا رَمَيْتَ بِالْمِعْرَاضِ، فَخَرَقَ | عدي بن حاتم | ٢٤٠ / ١٣ |
| إذا رَمَيْتَ سَهْمَكَ، فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ | عدي بن حاتم | ٢٤١ / ١٣ |
| إذا رَمَيْتَ، فَسَمَّيْتَ، فَخَرَقْتَ، فَكُلْ | عدي بن حاتم | ٢٣٩ / ١٣ |
| إذا رميتم وحلقتهم | عائشة | ١٢٤ / ٥ |
| إذا زاد الرجلُ أو نقصَ، فليسجد سجدة | ابن مسعود | ٣٩٦ / ٢ |
| إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها | عبدالله بن زمعة | |
| | وأبو هريرة | ٤٧١، ١٦٥ / ١٢ |
| إذا سافرتُمَا فأذنا وأقيما | مالك بن الحويرث | ٣٤ / ٢ |
| إذا سجد أحدكم فليعتدل | جابر | ٣٤٠ / ٢ |
| إذا سجد أحدكم، فليبدأ بركبتيه، ولا يبرك | أبو هريرة | ٢٩٧ / ٢ |
| إذا سجدتُمَا، فضمَّا بعضَ اللحمِ إلى بعضٍ | زيد بن أبي حبيب | ٣٢٦ / ٢ |
| إذا سمعتم الإقامة، فامشوا وعليكم السكينة | أبو هريرة | ٢٣٧ / ٢ |
| إذا سمعتم المؤذن، فقولوا مثلما يقول | ابن عمر | ٦٢ / ٢ |
| إذا سَمَّيْتَ الْكَيْلَ فَكُلْ | | ١٢٩ / ٦ |
| إذا شك أحدكم في صلاته، فلم يدرككم صلي | أبو سعيد | ٤٢١ / ٢ |
| إذا شك أحدكم في صلاته، فليتحَرَّ الصواب | ابن مسعود | ٤٢٢ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------|-------------------|----------|
| إذا شهدَ اثنانِ فصومُوا وأفطِرُوا | عبد الرحمن بن زيد | |
| | بن الخطاب | |
| | أصحاب النبي ﷺ | ٢٨٢ / ٤ |
| إذا صَلَّى أحدُكم إلى شيءٍ يسترُه من الناسِ | أبو سعيد | ٣٥١ / ٢ |
| إذا صَلَّى أحدُكم بالناسِ فليُخَفِّفْ | أبو هريرة | ٤٥ / ٣ |
| إذا صَلَّى أحدُكم، فليبدأُ بتحميدِ ربه | فضالة بن عبيد | ٣٣٤ / ٢ |
| إذا صَلَّى أحدُكم، فليجعلْ تلقاءَ وجهه شيئاً | أبو هريرة | ٣٦٦ / ٢ |
| إذا صَلَّى أحدُكم، فليدنْ منها | سهل بن أبي حثمة | ٣٦٢ / ٢ |
| إذا صَلَّى أحدُكم، فليصلْ إلى ستره | أبو سعيد | ٣٦٢ / ٢ |
| إذا صَلَّى الجُبُّ بالقومِ أعادَ صلاته | البراء بن عازب | ٧٥ / ٣ |
| إذا صليْتُم على الميتِ، فأخلِصُوا | أبو هريرة | ٤١٢ / ٣ |
| إذا صمتَ من الشهرِ ثلاثةَ أيامٍ | أبو ذر | ٣٤٠ / ٤ |
| إذا صُمْتُم، فاستأْكُوا بالغداةِ | علي | ١٣٨ / ١ |
| إذا طلعَ الفجرُ، فلا صلاةَ إلا ركعتي الفجرِ | ابن عمر | ٥٢٧ / ٢ |
| إذا عاينَ | أبو موسى | ٣٥٠ / ١٤ |
| إذا عطسَ أحدُكم | أبو موسى | ٥١٤ / ٣ |
| إذا علا ماؤها ماءُ الرجلِ؛ أشبهَ الولدُ أخواله | عائشة | ٤٣٤ / ٨ |
| إذا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ، ولم | عدي بن حاتم | ٢٤٢ / ١٣ |
| إذا فرَغَ أحدُكم منَ التشهدِ الأخيرِ، فليتعوَّذْ باللهِ من أربعٍ | أبو هريرة | ٣١٩ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------|------------------|-----------------------------------------|
| إذا فسأ أحدكم في صلاته، فليصرف، فليتوضأ | علي بن طلق | ٢٣٠ / ٢ |
| إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده، فقولوا | أنس وأبو هريرة | ٣٨٥ ، ٢٩٥ / ٢ |
| إذا قال المؤذن: الله أكبر، فقال أحدكم | عمر | ٥٩ / ٢ |
| إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فلا يمسح الحصى | أبو ذر | ٣٤٢ / ٢ |
| إذا قام أحدكم في صلاته، فإنه يُناجي ربّه | أنس | ٣٦٠ / ٢ |
| إذا قام أحدكم في صلاته، فليسكرن أطرافه | أبو بكر | ٣٥٠ / ٢ |
| إذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائماً | المغيرة بن شعبة | ٤٠٧ / ٢ |
| إذا قام أحدكم من الليل، فليستفتح صلاته بركعتين خفيفتين | أبو هريرة | ٤٨٩ / ٢ |
| إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستتره مثل آخره الرّحل | أبو ذر | ٣٦٦ / ٢ |
| إذا قتلت المرأة عمداً، فلا تقتل حتى تضع ما في بطنها | جماعة من الصحابة | ٢٧١ / ١٢ |
| إذا قتلتم فأحسّنا القتل | شداد بن أوس | ٢٤ / ٢ ، ١٣٧ / ٨ ، ١٧٧ / ١٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ |
| إذا قعد بين شعبها الأربع | عائشة | ٢٨١ / ١ |
| إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة: أنصت | أبو هريرة | ٢٦٧ / ٣ |
| إذا قمت إلى الصلاة فكبر | أبو هريرة | ٣٧٤ ، ٢٤٧ / ٢ |
| إذا قمت إلى الصلاة، فاعدلوا صفوفكم | أبو سعيد | ٣٧٢ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|----------------------------------------------------|-----------------|-----------------|
| إذا كان أحدكم فقيراً، فليبدأ بنفسه | جابر | ١٤٥ / ١٢ |
| إذا كان أحدكم يصلّي، فلا يدعُ أحداً يمرُّ بين يديه | أبو سعيد الخدري | ٣٥٣ / ٢ |
| إذا كان الثوبُ واسعاً، فخالف بين طرفيه | جابر | ١١٧ / ٢ |
| إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قديمها | أم سلمة | ١٠٥ / ٢ |
| إذا كان الرجل بأرضٍ فحانت الصلاة | سلمان الفارسي | ٥٣ / ٣ |
| إذا كان الماء قُلْتين | ابن جريج | ٧٢ / ١ |
| إذا كان دم الحَيْضِ | فاطمة بنت حبيش | ٤٣٦ ، ٢٣٤ / ١ |
| إذا كان لإحدائكم مكاتبٌ فلتَحْتَجِبْ منه | | ١٧١ / ١٠ |
| إذا كان يومُ عرفةَ يومَ جمعةٍ | | ١٠٧ / ٥ |
| إذا كانت الدابةُ مرهونةً | أبو هريرة | ٣٤٠ / ٦ |
| إذا كنت حائضاً خُذي ماءً | عائشة | ٣١٠ / ١ |
| إذا لقيت عدوك من المشركين | بريدة | ٢٦١ / ٥ |
| إذا مات أحدكم فسوّيتم عليه التراب | أبو أمامة | ٤٥٦ / ٣ |
| إذا مات الإنسانُ انقطعَ عمله إلا من ثلاثة | أبو هريرة | ٤٤٢ / ٨ |
| إذا ماتت المرأةُ مع الرجالِ ليسَ بينها | واثلة | ٣٦٨ / ٣ |
| إذا مرزتم برياض الجنة فارتعوا | أبو هريرة | ٢٧٣ / ٣ |
| إذا مرّض العبدُ أو سافر | أبو موسى | ١٣٩ / ٣ ، ٧ / ٢ |
| إذا نابكم شيءٌ في صلاتكم، فلتسبح الرجال | سهل بن سعد | ٣٥٩ / ٢ |
| إذا نسي أحدكم، فليسجد سجدتين | ابن مسعود | ٤٣٣ ، ٣٩٤ / ٢ |
| إذا هم أحدكم بالأمر، فليركع ركعتين | جابر | ٥٠٥ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------|------------------|--------------------|
| إِذَا وَجَدْتَ سَهْمَكَ، وَلَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرَ غَيْرِهِ | عدي بن حاتم | ٢٤٢ / ١٣ |
| إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ غَلَّ | عمر | ٣٤٤ / ٥ |
| إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مَوْخِرَةِ الرَّحْلِ، فَلْيَصِلْ | طلحة بن عبيدالله | ٣٦٥ / ٢ |
| إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ، فَلَا يَقُومُ رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ | ابن عمر | ٣٥ / ١١ |
| إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ | أبو هريرة | ٣٩٩ / ١ |
| إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ | أبو هريرة | ٤٦ / ١١ ، ١٧٦ / ١٣ |
| إِذَا وَقَعَتِ اللَّقْمَةُ مِنْ يَدٍ أَحَدِكُمْ | جابر | ٣٠ / ١١ |
| إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ لِأَحَدِكُمْ | أبو هريرة | ٣٨٤ / ١ |
| إِذَا وَلِيَ أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ | أبو هريرة | ١٦٣ / ١٢ |
| أَذَاتُ زَوْجٍ أَنْتِ؟ | الحصين بن المحصن | ١٠٧ / ١١ |
| اذبح ولا حرج | عبدالله بن عمرو | ١٢٥ / ٥ |
| اذبحوا على اسمِهِ فقولوا | عائشة | ٢٣٣ / ٥ |
| إِذْنٌ عَصِيَتْ، وَبَانَتْ مِنْكَ أَمْرُتُكَ | ابن عمر | ١٩١ / ١١ |
| إِذْنٌ لَا تَلِجُ النَّارَ بِطَنُكَ | أم أيمن | ٢١١ / ١٠ |
| الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ | أبو هريرة | ١٧٤ / ١ |
| أَذْهَبَ الْبَأْسُ رَبِّ النَّاسِ | ابن عباس | ٣٣٩ / ٣ |
| أَذْهَبَ فَاقْتَلَهُ | عبدالله بن أنيس | ٢٠٨ / ٣ |
| أَذْهَبَ فَقَدْ أَحْرَزْتَ نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ | | ٢١١ / ١٠ |
| أَذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ | عائشة | ٣٤٤ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------|-----------------|----------|
| أذهبوا به إلى حائط بني فلان | أبو هريرة | ٢٨٦ / ١ |
| أذهبوا به فارجموه | أبو هريرة | ٥٢٢ / ١٢ |
| أذهبوا به فاقطعوه | أبو هريرة | ٤٧١ / ١٢ |
| أرأيت إذا منع الله الثمرة؟ | أنس | ٢٠٧ / ٦ |
| أرأيت إن جعلت لك ثلث ثمر الأنصار | الزهري | ٣٨٤ / ٥ |
| أرأيت لو تمضمضت من إناء وأنت صائم؟ | عمر | ٣١١ / ٤ |
| أرأيت لو كان على أمك دين، ففرضته عنها | ابن عباس | ٣٣٥ / ٤ |
| أربع لا تجوز في الأصاحي | البراء بن عازب | ١٩١ / ٥ |
| أربع من سنن المرسلين | أبو أيوب | ١٤٤ / ١ |
| أربعة شهداء وإلا حد في ظهرك | أنس | ٢٢١ / ١٤ |
| أرحم أمتي بأمتي أبو بكر | | ٣٣٥ / ٩ |
| أرحني أرحني، فقد قطعت | الفصل بن العباس | ٣٨١ / ٣ |
| أرسل رسول الله ﷺ بأم سلمة | عائشة | ١١٠ / ٥ |
| أرضعي سالماً خمس رضعات | سهلة بنت سهيل | ٧٨ / ١٢ |
| أرضيت من نفسك ومالك بنعلين | عامر بن ربيعة | ٤٤٧ / ١٠ |
| أرفع الناس درجة يوم القيامة إمام عادل | أبو سعيد | ٢٤٧ / ٣ |
| اركبها بالمعروف إذا ألجئت إليها | جابر بن عبدالله | ٢١٦ / ٥ |
| ارم ولا حرج | عطاء | ١٢٥ / ٥ |
| ارموا بني إسماعيل؛ فإن أباكم كان رامياً | سلمة بن الأكوع | ٧ / ٩ |
| ارموا واركبوا | عقبة بن عامر | ٤٦٥ / ٧ |
| أريت ما تلقى أمتي بعدي | أم حبيبة | ٢١٩ / ١٠ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------|---------------------|-------------------------------|
| استترُوا في الصلاة ولو بسهم | سمرة | ٣٦٥ / ٢ |
| استحلفَ النبي ﷺ رُكَّانَةَ بَنَ عَبْدِ يَزِيدَ فِي الْطَّلَاقِ | ركانة | ٢٦٠ / ١٤ |
| استعينُوا بِالرَّكَبِ | أبو هريرة | ٣٠٢ / ٢ |
| استغفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ التَّيْبَتَ | عثمان | ٤٥٥ / ٣ |
| استقرَضَ من يهوديٍّ شعيراً | عائشة | ٢٨٠ / ٦ |
| استقيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا | ثوبان | ٤٤٣ / ٢ |
| استنَّروا مَرَّتَيْنِ بِالْغَتَيْنِ | ابن عباس | ١٦٣ / ١ |
| أَسْتَدْعُ اللَّهَ دِينَكَ، وَأَمَانَتَكَ، وَخَوَاتِيمَ عَمَلِكَ | ابن عمر | ٤٩٥ / ٢ |
| استوصُوا بالنساء خيراً، فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ | جابر | ٥٢ / ١١ |
| الاستِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أَذِنَ لَكَ | أبو موسى | ٥١٨ / ٣ |
| أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنْ تَكُنْ | أبو هريرة | ٤٣٥ / ٣ |
| اسْعَوْا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ | حبيبة بنت أبي تجرة | ١٥٨ / ٥ |
| أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ | رافع بن خديج | ٨٠ / ٢ |
| أَسْفَلُ السَّرَةِ وَفَوْقَ الرِّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ | أبو أيوب الأنصاري | ١٠٤ / ٢ |
| اسْقِ يَا زَبِيرُ | عبدالله بن الزبير | ٣٢٥ / ٨ |
| أَسْقِي نَخْلَكَ؟ | أبو هريرة | ٣٠٤ / ٧ |
| الإِسْلَامُ يُجِبُّ مَا قَبْلَهُ | عمرو بن العاص | ٤٤٤ / ٥ ، ١١ / ٤ ، ٨٥ / ١٣ |
| الإِسْلَامُ يعلو ولا يُعلَى عليه | عائذ بن عمرو المزني | ١٢٠ / ٩ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------|------------------|------------------|
| أسلمتُ وعندي امرأتانِ أختانِ، فأمرني | فيروز | ٤٣٤ / ١٠ |
| اسمعُوا وأطيعُوا وإنِ استعملَ عليكمُ عبدٌ | أنس | ٢١٨ / ٤ |
| اشتدَّ غضبُ اللهِ على رجلٍ | أبو هريرة | ٢٣٦ / ٥ |
| اشترى من يهوديٍّ طعاماً | عائشة | ٢٨٩ / ٦ |
| اشترىها واشترطني لهمُ الولاءَ | عائشة | ٥٥٧ / ٩ |
| أشرك النبي ﷺ بين عمار وسعد وابن مسعود | ابن مسعود | ٢١٩ / ٧ |
| أشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له | عمر | ٣٦١ / ١٤ |
| الأصابعُ سواءٌ، والأسنانُ الثنيتُ والضرسُ سواءٌ | ابن عباس | ٣٩٢ / ١٢ |
| أصابنا مطرٌ في يومِ عيدٍ، فصلَّى بنا | أبو هريرة | ٢٨٢ / ٣ |
| اصْبُغْ نعلها في دمها | ابن عباس | ٢٠٩ / ٥ |
| أصبنا سبايا يومِ أوطاس | أبو سعيد الخُدري | ٢٨٦ / ٥ |
| أصحابي كالنجوم | عمر، وابن عباس | ١٢٦ / ١٣، ٢٨ / ٥ |
| أصليتَ معنا؟ فما منعَكَ أن تنبأَ علينا؟ | ابن عمر | ٣٥٨ / ٢ |
| اصنعوا كل شيءٍ إلا النكاح | أنس | ٤٢٠ / ١ |
| اصنعُوا لآلِ جعفرٍ طعاماً؛ فقد | عبدالله بن جعفر | ٤٨٩ / ٣ |
| اصنعوا ما بدا لكم | أبو سعيد الخدري | ٦٦ / ١١ |
| اضربُوا عليه بالغربالِ | عائشة | ٤٨ / ١١ |
| أطعمُ ستةَ مساكينَ | كعب بن عجرة | ٦ / ٥، ٣١٤ / ١ |
| أطعمهُ ناضحَكَ ورقيقَكَ | محيصة | ٣٧٥ / ٧ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------|---------------------|-------------------|
| اطلبوها في العشرِ الآخرِ في ثلاثِ بقينَ | أبو بكرة | ٣٥٩ / ٤ |
| أظهروا النكاحَ | عائشة | ٤٨ / ١١ |
| إعارةُ دلوها وإطراقَ فحلها | جابر بن عبدالله | ٥٠٩ ، ٥٠٧ / ٧ |
| أَعْتَقَ رَقَبَةً | أبو هريرة | ٣٠٤ / ١٣ |
| أَعْتَقَتْ سَفِينَةً وَاشْتَرَطَتْ خِدْمَتَهُ لَهُ ﷺ | سفينه | ١٠ / ١٠ |
| مَا عَاشَ | صفية | ٢٨٠ / ١٠ |
| أَعْتَقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَجَعَلَ عِتْقِي صَدَاقِي | ابن عباس | ١٣٦ ، ١٣١ / ١٠ |
| أَعْتَقَهَا وَلَدَهَا | عائشة | ٣٨٩ / ٤ ، ٤٥٢ / ١ |
| اعتكفت مع رسول الله ﷺ امرأة من أزواجه | عائشة | ١٥٦ / ٥ |
| اعتمرت عائشة في شهر مرتين | أبو هريرة | ٢٧٤ / ٣ |
| أَعْجَزُ النَّاسِ مَنْ عَجَزَ عَنِ الدَّعَاءِ | أبو بكر | ٨٥ / ١٣ |
| إِعْرَاضُهُ ﷺ عَنِ الْمَقْرِ بِالزَّنا | أبي بن كعب | ٣٨١ / ٨ |
| اعرف عَدَّتَهَا ووعاءها ووكاءها، واخلطها | زيد بن خالد | ٣٧٥ ، ٣٥٢ / ٨ |
| اعرف وكاءها وعفاصها، ثم عَرَّفْهَا سَنَةً | عبدالله بن عمر | ٤٤١ / ٧ |
| أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْجِفَ عَرَقُهُ | جابر بن عبدالله | ٢١٣ / ١٠ |
| أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ مِنْ قَبْلِي | عائشة | ٤٤٦ / ١٠ |
| أَعْظَمُ النِّسَاءِ بَرَكَةً أَيْسَرُهُنَّ | أبو سعيد بن المعلى | ٢٦٧ / ٢ |
| أَعْظَمُ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ | أبو مسعود | ١٦٦ / ١٢ |
| اعلم أبا مسعودٍ لَلَّهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ | المطلب بن أبي وداعة | ٤٥١ / ٣ |
| أُعْلِمُ قَبْرَ أَخِي حَتَّى أَذْفِنَ إِلَيْهِ | ابن عباس | ٢٠٠ / ٤ |
| أُعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً | | |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|----------------------------------------------------------------------|-------------------|-------------------|
| أَعْلَمُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ | ابن عباس | ٥٧ / ٧ ، ١٠ / ٤ |
| أَعْلَنُوا النِّكَاحَ | الزبير بن العوام | ٤٧ / ١١ |
| الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى | عمر | ٤٠٨ / ١٣ |
| أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ | أبو سعيد الخدري | ٢٦١ / ٢ |
| أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَةِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ | خولة بنت حكيم | ٤٧٠ / ٤ ، ٣١٤ / ٣ |
| أَغْسَلْنَهَا | أم عطية | ٢٩١ / ١ |
| اغسلنها ثلاثاً ، أو خمساً | أم عطية | ٣٧٦ / ٣ |
| اغسلنها وتراً | أم عطية | ٣٧٨ / ٣ |
| اغسلوه بماءٍ وسِدْرٍ ، وَكَفَّنُوهُ فِي | ابن عباس | ٣٨١ ، ٣٥٨ / ٣ |
| أَغْنُوهُمْ عَنِ الطَّلَبِ فِي هَذَا الْيَوْمِ | ابن عمر | ١٧٤ / ٤ |
| أَغْنُوهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ | ابن عمر | ١٧٣ / ٤ |
| أَفَاضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ | ابن عمر | ١٣٢ ، ١٣٠ / ٥ |
| أَفْتَانُ أَنْتَ يَا مَعَاذُ؟ | جابر | ٢٣١ / ٢ |
| أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ | أبو هريرة | ٥٠٦ ، ٥٠٣ / ٣ |
| أَفْضَلُ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّانِيَنِ بِالتَّسْلِيمِ | ابن عمر | ٤٦٣ / ٢ |
| أَفْضَلُ الْحَجِّ: الْعَجُّ ، وَالثَّجُّ | ابن عمر | ٥٤٣ / ٤ ، ٣٣٥ / ٢ |
| أَفْضَلُ الدَّعَاءِ يَوْمَ عَرَفَةَ | طلحة بن عبدالله | ١٠٣ / ٥ |
| أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جَهْدٌ مِنْ مَقْلٍ إِلَى فَقِيرٍ فِي السَّرِّ | أبو ذر | ٢٦٠ / ٤ |
| أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى الرَّحِمِ الْكَاشِحُ | أبو أيوب الأنصاري | ٢٥٩ / ٤ |
| أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ | أبو هريرة | ٤٨٦ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------|-----------------------|----------------------------|
| أفضل الصلاة بعد المكتوبة: جوف الليل | أبو هريرة | ٣٤٢ / ٤ |
| أفضل الصلاة صلاة داود | عبدالله بن عمرو | ٤٨٨ / ٢ |
| أفطر الحاجم والمحجوم | ثوبان | ٣٠٤ / ٤ |
| أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ في يوم غيم | أسماء | ٣١٤ / ٤ |
| افعل ذلك في صلاتك كلها | أبو هريرة | ٣٠٦ / ٢ |
| افعلوا، ولا حرج | ابن عباس | ١٢٦ / ٥ |
| أفعميا وان أنتما، ألسنما تبصيرانه؟ | أم سلمة | ١٧١ / ١٠ |
| أفلا كنتم آذنتموني | أبو هريرة | ٤٢٦ / ٣ |
| أفي شك أنت يا ابن الخطاب | جابر | ٤٦٢ / ٨ ، ٥٥٤ / ٢ |
| أقامها الله وأدامها | بعض أصحاب رسول الله ﷺ | ٥٩ / ٢ |
| أقبل الحديقة، وطلّقها طليقة | ابن عباس | ١٢٥ ، ١١٦ / ١١ |
| أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنّا | جابر | ٢٠٣ / ٣ |
| أفتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى | أبو هريرة | ٣٢٠ ، ٢١٤ / ١٢ ، ٤٤٠ ، ٣٦٧ |
| اقرأ القرآن في كل أسبوع، ولا تزيد على ذلك | عبدالله بن عمرو | ٥٤٧ / ٢ |
| اقرأ في ثلاث | عبدالله بن عمرو | ٥٤٧ / ٢ |
| أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد | أبو هريرة | ٥٠٠ / ٢ |
| اقرأوا القرآن، ولا تغلوا فيه، ولا تجفوا عنه | عبد الرحمن بن شبل | ٣٦٧ / ٧ |
| اقرأوا على موتاكم سورة يس | معقل بن يسار | ٣٤٩ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------|----------------------|--------------------|
| أَقْضُوا لِلَّهِ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ | عبدالله بن عباس | ٢٠٨ / ٩ |
| أَقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ | عائشة | ٤٢ / ١٣ |
| أَقْطَعُوهُ وَاحْشِمُوهُ | أبو هريرة | ٨٣ / ١٣، ٧٠ |
| أَقِمِّ عِنْدَنَا حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ | قبيصة بن المخارق | ٢٣٦ / ٤ |
| أَقِمِّ يَا قَبِيصَةُ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ | قبيصة بن المخارق | ٢٢٨ / ٤ |
| أَقِمْنَا بِمَكَّةَ عَشْرًا نَقْصِرُ الصَّلَاةَ | أنس | ١٧٠ / ٣ |
| أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ | عائشة | ١٥٤ / ١٤ |
| أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ | | |
| يَمْشِي وَأَنَا مَعَهُ | زيد بن ثابت | ٢٣٧ / ٢ |
| أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ | علي بن أبي طالب | ١٣٨ / ١٣، ٤٧١ / ١٢ |
| أَقِيمُوا الْيَهُودَ عَنْ أَخِيكُمْ | أبو صخر العقيلي | ١٤٧ / ١٣ |
| أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ | أبو سلمة | ١٣٠ / ٢ |
| أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلْهُ | أنس | ١٣ / ٢ |
| أَكْثَرُوا الصَّلَاةَ عَلَيَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ | أنس | ٢٦٠ / ٣ |
| أَكْثَرُوا مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ | أوس بن أوس | ٢٦٠ / ٣ |
| أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ هَازِمٍ | ابن عمر | ٣٣٥ / ٣ |
| أَكْرِمُوا الْخَبِزَ | عائشة | ٤٢ / ١١ |
| أَكْلُ تَمْرٍ خَيْرٌ هَكَذَا؟ | أبو سعيد، وأبو هريرة | ١٧٢ / ٦ |
| أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُبَارَى | سفينة | ١٨١ / ١٣ |
| أَكَلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنَ الذَّرَاعِ | | |
| الْمَسْمُومَةُ | | ١٧٢ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|---------------------------------|
| أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مَنْ دَرَجَةِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالصَّدَقَةِ؟ | أبو الدرداء | ٤٤٩ / ٢ |
| أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ؟ | عقبة بن عامر | ٣٦٠ / ١٠ |
| أَلَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَدَبَّعُوهُ | ميمونة | ٩٨ / ١ |
| إِلَّا الْإِذْخِرَ | ابن عباس | ٤٢ / ٥ |
| أَلَا إِنَّ الذَّكَاةَ فِي الْخَلْقِ وَاللَّيَّةِ | أبو هريرة | ٢١٠ / ١٣ |
| أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرِّمِّيَّ | عقبة بن عامر | ٢٠٠ / ١٢ ، ٤٦٦ / ٧ |
| أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا شِبْهُ الْعَمْدِ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ | عبدالله بن عمرو | ٢٠٣ / ١٢ |
| إِلَّا أَنْ يَقْهَرَهُ بَسُلْطَانٍ | جابر | ٦٨ / ٣ |
| أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأكْبَرِ الْكِبَائِرِ | أبو بكرة | ٢٥١ / ١٤ |
| إِلَّا أَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْحَائِضِ | ابن عباس | ١٤٣ / ٥ |
| أَلَا تَسْتَحْيُونَ، إِنْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ عَلَى | ثوبان | ٤٣٦ / ٣ |
| أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهَا | جابر بن سمرة | ٢٠٥ / ١٠ |
| أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا | أبو سعيد الخدري | ١٠٤ / ٣ |
| أَلَا كَسَوْتَهَا بَعْضَ أَهْلِكَ | عبدالله بن عمرو | ١٣٠ / ٢ |
| أَلَا كُلُّكُمْ مَنَاجٍ رَبِّهِ | | ٤٠٩ / ٤ |
| أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَمِيصَةً | سفيان | ٤٠٠ / ٣ |
| الْحَدُّوا لِي لِحْدًا، وَانصَبُوا | سعد بن أبي وقاص | ٤٤٥ / ٣ |
| الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا | عبدالله بن عباس | ٣٤٩ ، ٣٣٨ / ٩ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|--------------------|
| ألعنك بلعنة الله | أبو الدرداء | ٢ / ٣٢٢، ١٠ / ٢١٧ |
| ألق عنك شعر الكفر | كليب الحضرمي | ١ / ١٥٦، ٣١٢ |
| ألقها فإنها ملعونة، ولكن عليكم بالقسي العربية | علي | ٧ / ٤٧١ |
| ألك بيثة | وائل بن حجر | ١٣ / ٥٣٩، ١٤ / ٢٥٨ |
| ألم تروا إلى ما قال ربكم | أبو هريرة | ٣ / ٣٢٦ |
| ألم يقل الله: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤]؟ | أبو سعيد بن المعلّى | ٤ / ١٨١ |
| أله إخوة؟ ... كلهم أعطيت مثل ما أعطيته؟ ... فليس يصلح هذا، وإنني لا أشهد إلا على حق | جابر بن عبد الله | ٩ / ١٠٠ |
| إلى أقربهما منك باباً | عائشة | ٩ / ٦٧ |
| أليست إحداكن إذا حاضت لم تصل ولم تصم | أبو سعيد الخدري | ١ / ٤١٤ |
| أمّا السجود، فأكثرُوا فيه الدعاء | أبو هريرة | ٢ / ٣٢٢ |
| إمّا أن يعجلها، أو يدخرها له في الآخرة | أبو سعيد | ٢ / ٣٣٧ |
| أما أنا فلا أصلي عليه | جابر بن سمرة | ٣ / ٤٣٠ |
| أما بعد: فإنّ رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرج الصدقة | سمرة | ٤ / ١٥٠ |
| أما ترضين أن تكوني سيدة نساء أهل الجنة | عائشة | ١٠ / ٢١٠ |
| أما خالد فقد حبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله | | ٨ / ٤٥٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------|-----------------|----------|
| أَمَّا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ | جابر | ١٣٩ / ٢ |
| أَمَّا مَا ذَكَرْتَ أَنَّكَ بِأَرْضِ صَيْدٍ | أبو ثعلبة | ٢٣٠ / ١٣ |
| أَمَّا مَعَاوِيَةُ فَصَعْلُوكُ لَا مَالَ لَهُ | فاطمة بنت قيس | ١٨٦ / ١٠ |
| أَمَّا مِنْ حَائِطِ بَنِي فَلَانٍ: فَلَا | عبدالله بن سلام | |
| | وابن عباس | ٢٥٠ / ٦ |
| أَمَّا يَخْشَى أَحَدُكُمْ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ | | |
| الْإِمَامِ | أبو هريرة | ٣٦ / ٣ |
| الْإِمَامُ ضَامِنٌ، وَالْمُؤَدَّنُ مُؤْتَمَنٌ | أبو هريرة | ٢٩ / ٢ |
| أَمْثَالُ هَؤُلَاءِ فَارُمُوا | ابن عباس | ١١٥ / ٥ |
| أَمْرَأَتُكَ تَقُولُ: أَطْعِمْنِي | أبو هريرة | ١٣٤ / ١٢ |
| أَمْرُ أُمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةُ النَّحْرِ، فَرَمَتْ | عائشة | ١١٨ / ٥ |
| أَمَرَ ﷺ بِرَجْمِ الْيَهُودِيِّينَ الزَّانِئِينَ | ابن عمر | ٥٠٢ / ١٢ |
| أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ | ابن عباس | ١٤١ / ٥ |
| أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةٍ | ابن عباس | ٢٩٨ / ٢ |
| أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَتَعْلَمَ | زيد بن ثابت | ١٣ / ١٤ |
| أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَفْيِ الْمُخَنَّثِينَ | ابن عباس | ٣٣ / ١٣ |
| أَمَرَ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يَنْزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدَ | ابن عباس | ٣٨٤ / ٣ |
| أَمَرَ بِلَالٌ أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ | أنس | ٥٢ / ٢ |
| أَمَرَ بِمَنْبَرٍ فُوضَ لَهُ، وَوَعَدَ النَّاسَ | عائشة | ٤٥٢ / ٢ |
| أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ | جابر | ٢١٣ / ٦ |
| أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّوَرِ | عائشة | ٤٠٢ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------|-------------------|--------------------------------------------|
| أمر رسول الله ﷺ بصدقة الفطر عن الصغير والكبير | ابن عمر | ١٦٧ / ٤ |
| أمر رسول الله ﷺ بقتل خمس فواسق في الحرم | عائشة | ٥٤٤ / ٤ |
| أمرت أن أسجد على سبعة أعظم | ابن عباس | ٢٩٨ ، ١٢٧ / ٢ |
| أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا | ابن عمر | ٢٩٠ ، ٢٦١ / ٥ ، ٣٩٦ ، ١٣ / ١٤٧ ، ١٥١ |
| أمرت في الأوقاص بشيء؟ قال : لا | معاذ | ١٥ / ٤ |
| أمرنا النبي ﷺ باتباع الجنازة | البراء | ٤٣٦ ، ٤٤٠ / ٣ |
| أمرنا أن نأخذ الجذعة من الضأن | سويد بن غفلة | ٥٩ / ٤ |
| أمرنا أن نغسل الأنجاس سبعاً | ابن عمر | ٤٠٢ / ١ |
| أمرنا بإجابة الداعي | البراء | ١٤ / ١١ |
| أمرنا بغسل الأنجاس سبعاً | ابن عمر | ٣٨١ / ١ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نتكئ على اليسرى | سراقة بن مالك | ١١١ / ١ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نرد على الإمام | سمرة بن جندب | ٣٢٥ / ٢ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نستشرف العين | علي | ١٩٢ / ٥ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر | جابر | ٢٦ / ٥ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نغطي الإناء | أبو هريرة | ١٠٢ / ١ |
| أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب | أبو سعيد ، وعبادة | ٢٦٥ / ٢ |
| أمرنا رسول الله ﷺ بأكل الضبع | جابر | ١٧٤ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|----------|
| أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَتَعَةِ عَامَ الْفَتْحِ | سبرة | ٣٦٦ / ١٠ |
| أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمُضْمَضَةِ | أبو هريرة | ١٩٢ / ١ |
| أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ الْكِلَابِ | عبدالله بن مغفل | ٢٤٨ / ١٣ |
| أَمَرَنَا نَبِينَا رَسُولُ رَبِّنَا أَنْ نَقَاتِلَكُمْ | المغيرة بن شعبة | ٣٩٣ / ٥ |
| أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتُوبَ فِي الْفَجْرِ | بلال | ٥٥ / ٢ |
| أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُدْخِلَ امْرَأَةً عَلَى زَوْجِهَا قَبْلَ | عائشة | ٥٢٤ / ١٠ |
| أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ الْمَعُودَاتِ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ | عقبة بن عامر | ٣٣٢ / ٢ |
| أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقُومَ عَلَى بُدْنِهِ | علي | ٢٠٥ / ٥ |
| أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ بَعَثَنِي إِلَى الْيَمَنِ أَنْ لَا أَخُذَ مِنَ الْبَقَرِ | معاذ بن جبل | ٥٥ / ٤ |
| أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ آتِيَهُ بِمَدِيَّةٍ | ابن عمر | ١٥٦ / ٨ |
| أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قُلَاصِ الصَّدَقَةِ | ابن عمر | ١٦٣ / ٦ |
| أَمَرَهَا أَنْ تَعَجَلَ الْإِفَاضَةَ | أم سلمة | ١١٨ / ٥ |
| أَمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ | ابن عمر | ٢٣٦ / ١٠ |
| امْسَحُوا عَلَى الْخُفَيْنِ | بلال | ٢١٦ / ١ |
| امْسَحُوا عَلَى النَّصِيفِ وَالْمُوقِ | بلال | ٢١٣ / ١ |
| أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ هُوَ خَيْرُ لَكَ | كعب بن مالك | ٣٨٢ / ١٣ |
| أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلَا تُفْسِدُوهَا | جابر بن عبدالله | ٩٦ / ٩ |
| أُمَّاكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتَكَ وَأَخَاكَ | | ١٤٤ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|------------------|-------------------|
| أَمَّكَ، أَمَّكَ، أَبَاكَ | أبو هريرة | ١٦٨ / ٤ |
| امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ | جماعة من الصحابة | ٤٣ / ١٢ |
| امْكُثِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحْبِسُكَ | أُم حَبِيبَةَ | ٤٣٨ / ١ |
| أَمْنَاءُ النَّاسِ عَلَى صَلَاتِهِمْ وَسُحُورِهِمْ: | | |
| المؤذّنون | أبو محذورة | ٤٣ / ٢ |
| أَمِيرُ الْقَوْمِ أَقْطَعُهُمْ | | ٢٩٩ / ٥ |
| أَمِيرُكُمْ زَيْدٌ، فَإِنْ قُتِلَ فَجَعَفَرٌ | عبدالله بن عمر | ٤٤١ / ١٣، ٣١٥ / ٩ |
| أَنَّ أَبَا طَيْبَةَ حَجَّمَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَاهُ أَجْرَهُ | أنس | ١٧٢ / ١٢ |
| أَنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ خَتَنَ نَفْسَهُ | أبو هريرة | ١٥٨ / ١ |
| إِنَّ ابْنَكَ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ | | ٢٦٠ / ٥ |
| إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ | أبو بكر | ٢١١ / ١٠ |
| إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ | ابن عمر | ٢٣٥ / ٥ |
| إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ | أبو أمامة | ٢٣٩ / ٢ |
| إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ | عبدالله بن مسعود | ١٣ / ١٢ |
| إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يَوْفَى بِهَا مَا اسْتَحْلَلْتُمْ | | |
| بِهَا الْفُرُوجَ | عقبة بن عامر | ٥٩ / ١١ |
| إِنَّ أَحَقَّ مَا وَفِّتُمْ بِهِ مِنَ الشُّرُوطِ | عقبة بن عامر | ٣٥٢ / ١٠ |
| إِنَّ أَخَاكُمْ النِّجَاشِيَّ قَدْ مَاتَ | جابر | ٤٠٣ / ٣ |
| إِنَّ آخَرَ مَا عَهْدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ اتَّخَذَ | | |
| مُؤَذَّنًا لَا يَأْخُذُ | عثمان بن العاص | ٣٦٦ / ٧ |
| أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ نَفَسَتْ | عائشة | ٣٠٣ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|--------------------|
| إِنْ أَصْبَتْهُ قَبْلَ أَنْ نَقْسِمَهُ فَهُوَ لَكَ | ابن عباس | ٣٢٥ / ٥ |
| أَنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ | الحسن | ٢٨٥ / ٢ |
| إِنْ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَعْذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | عائشة | ١٤٢ / ٢ |
| إِنْ أَطِيبَ مَا أَكَلْتُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ | عائشة | ١٤٣ / ١٢ ، ١١٨ / ٩ |
| إِنَّ أَعْدَى النَّاسِ عَلَى اللَّهِ مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ | عبدالله بن عمرو | |
| | وأبو شريح | ٤٨٩ / ١٢ |
| إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِزَارَكَ جَلَسَتْ | سهل بن سعد | ٤٧٩ / ١٠ |
| إِنْ أَعْظَمَ النَّاسُ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا | أبو موسى | ١٣ / ٣ |
| إِنَّ أَعْمَالَ النَّاسِ تَعْرَضُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ | أسامة بن زيد | ٣٤٠ / ٤ |
| أَنَّ الْأَذْنَ عَلَى مَشْرِبَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | عمر | ٢٣٨ / ٥ |
| إِنَّ الْأَوْقَاصَ لَا صَدَقَةَ فِيهَا | يحيى بن الحكم | ٥٤ / ٤ |
| أَنَّ الْبِرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ كَانَا شَرِيكَيْنِ ، فَاشْتَرَا فِضَّةً بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ | | ١٣٩ / ٧ |
| إِنَّ الْحَرَامَ لَا يَحْرُمُ الْحَلَالَ | ابن عمر ، وعائشة | ٣٢٢ / ١٠ |
| إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ أَوْ الْمَرْأَةُ بَطَاعَةَ اللَّهِ سِتِّينَ سَنَةً | أبو هريرة | ١٧٠ / ٩ |
| أَنَّ السَّنَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَنْ يَكْبَرَ | أبو أمامة | ٤١٢ / ٣ |
| أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ مِنْ صَبِيحَتِهَا بِيضَاءَ لَا شُعَاعَ لَهَا | أبي بن كعب | ٣٦٠ / ٤ |
| إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنَ | المغيرة بن شعبة ، وعائشة | ٢٩٧ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------|---------------------|----------------|
| إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ | صفية | ٥٦ / ٣ |
| إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِ مُحَمَّدٍ | عبد المطلب بن ربيعة | ٢١٨ / ٤ |
| إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا | أبو رافع | ١٩٨ / ١٠ |
| إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ | عبد المطلب بن ربيعة | ٢٤٦ / ٤ |
| إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورُ الْمُسْلِمِ | أبو ذر | ٣٥٣ ، ٣٣٢ / ١ |
| إِنَّ الطَّيْرَ لَتَحْفُقُ بِأَجْنَحَتَيْهَا | محارب بن دثار | ٩ / ١٤ |
| أَنَّ الْعَبَّاسَ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ | ابن عمر | ١٣٧ / ٥ |
| إِنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعَجُّيلِ | علي | ٢٠٣ / ٤ |
| إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا | ابن عباس | ٤٧٢ ، ٤٢٨ / ٥ |
| إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَى كَنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ | واثلة بن الأسقع | ٢٩٢ / ١٠ |
| إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالِدَوَاءَ | أبو الدرداء | ٣٤٤ / ٣ |
| إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطِئِ | أبو هريرة | ٢٠١ / ١١ |
| إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ | أبو هريرة | ١٣٠ / ٩ |
| إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ | أبو هريرة | ٤٨٤ / ٥ |
| إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعِ مَا حَرَّمَ مِنَ النِّسْبِ | علي | ٣٠١ / ١٠ |
| إِنَّ اللَّهَ سَتَّيْرٌ، يُحِبُّ مِنْ عِبَادِهِ السَّتِيرَ | | ٤٨٦ / ١٢ |
| إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا | أبو أمامة | |
| وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ | وعمر بن خارجة | ١٨١ / ٩ |
| إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ | شداد بن أوس | ٢٢٠ ، ١٣٧ / ١٣ |
| إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ | | ٦٣ / ١١ |
| إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْ نَبِيًّا قَطُّ إِلَّا جَعَلَ ذُرِّيَّتَهُ | | |
| مِنْ صُلْبِهِ | | ٢١١ / ١٠ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------|------------------|------------------|
| إن الله لم يرضَ بحكمِ نبيٍّ ولا غيره في الصدقاتِ | زياد بن الحارث | ٢١١ / ٤ |
| إنَّ اللهَ لم يفرضِ الزكاةَ إلَّا ليطيبَ ما بقيَ من أموالكم | ابن عباس | ٢٥٣ / ٤ |
| إنَّ اللهَ ليرضى من العبد أن يأكلَ الأكلةَ | أنس | ٢٧ / ١١ |
| إنَّ اللهَ ليؤيدُ هذا الدينَ | أبو هريرة | ٢٦٠ / ٥ |
| إنَّ اللهَ منعَ الصُّلحَ في النساءِ | | ٣٨٥ / ٥ |
| إنَّ اللهَ نظيفٌ يحبُّ النظافةَ | سعد بن أبي وقاص | ١٣٩ / ٢ |
| إنَّ اللهَ هوَ الحَكَمُ | أبو شريح | ٤٦٦ / ١٣ |
| إنَّ اللهَ هوَ السلامُ، فإذا جلسَ أحدكمُ | ابن مسعود | ٣٠٩ / ٢ |
| إنَّ اللهَ هوَ المسعَّرُ القابضُ | أنس | ٥٤٦ / ٥ |
| إنَّ اللهَ وضعَ عن أمتي الخطأَ والنسيانَ | ابن عباس | ١٧٦ / ١١ |
| إنَّ اللهَ وملائكتهُ يصلُّونَ على الذين يصلُّونَ الصفَّ | عائشة | ١١٤ / ٣ |
| إنَّ اللهَ يباهي الملائكةَ بأهل عرفة | أبو هريرة | |
| | وعبدالله بن عمرو | ٥٦٥ / ٤ |
| إنَّ اللهَ يحبُّ العطاسَ، ويكرهُ التثاؤبَ | أبو هريرة | ٥١٧ / ٣ |
| إنَّ اللهَ يحبُّ الملحين في الدعاء | عائشة | ٣٢٢ / ٣، ٣٣٥ / ٢ |
| إنَّ اللهَ يُحبُّ أن يؤخذَ برُخصه | ابن عمر | ٢١١ / ١ |
| إنَّ اللهَ يُحدِّثُ من أمره ما شاءَ | ابن مسعود | ٣٤٩ / ١٣ |
| إنَّ اللهَ ينهاكم أن يحلفوا بأبائكم | ابن عمر | ٢٧٦ / ١٣ |
| إنَّ الماءَ طهورٌ لا يُنجسُه شيءٌ | أبو سعيد الخدري | ٦٧ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------|-------------------|----------|
| إن المرأة خُلِقَتْ من ضِلَعٍ أَعْوَجَ | أبو هريرة | ٥٢ / ١١ |
| إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ إِلَّا لثَلَاثَةٍ: رَجُلٍ أَصَابَتْهُ | قيصة بن المخارق | ٢٣٩ / ٤ |
| إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ | أبو هريرة | ٣٩٩ / ١ |
| إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ النَّاسُ | جابر | ٤٠٤ / ٤ |
| إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَصَافِحُ رُكْبَانَ الْحَجِّ | عائشة | ١٠١ / ٥ |
| إِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ | أم سلمة | ٣٥٢ / ٣ |
| أَنَّ الْمُؤَذَّنَ كَانَ يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ | عائشة | ٥٨ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سِبَاطَةَ | حذيفة | ١١٨ / ١ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ | أبو هريرة | ٤٧٩ / ١٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ | ابن عمر | ٤١٢ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ الْقَابِلَةِ وَحَدَّهَا | حذيفة | ٢٢٨ / ١٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ | ابن عباس | ٣٠٥ / ٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ خَيْرٍ | عبد الرحمن بن عوف | ٣٩٦ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْرَجَهَا إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ | أنس | ٧٨ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَدَفَهَا عَلَى حَقِيَّتِهِ | امرأة من غفار | ٢٠١ / ١٠ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ الْهَدْيَ | عائشة | ١٨٤ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْ أَبِي طَلْحَةَ فَرَساً | أنس | ٥٠٥ / ٧ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَانَ بِنَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ | الزهري | ٢٩٨ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَقْبَلَ الْحَجَرَ | ابن عمر | ٦٦ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَهُ وَقَبَلَ يَدَهُ | ابن عباس | ٦٧ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------|---------------|
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ، وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا | أنس | ٢٨٥ / ١٠، ٢٧٩ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ عُمَرٍ | عبدالله بن عمرو | ٩٤ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى الْفَرَسَ الْعَرَبِيَّ سَهْمَيْنِ | مكحول | ٣٣٧ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى خَيْرَ عَلَى الشَّطْرِ | جابر | ٢١٥ / ١ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَادَ فِي الْقَسَامَةِ فِي الطَّائِفِ | عامر الأحول | ٤٥٩ / ١٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقَرَّ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ | رجل من أصحاب النبي ﷺ | ٤٤٩ / ١٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ الْمَعَادِنَ الْقَبَلِيَّةَ | ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد | ١١٧ / ٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْعَقِيقَ | بلال بن الحارث | ٣١٢ / ٨، ٢٩٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِهِ فِي الْحَرَمِ | عائشة | ١٧٦ / ١٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ | عائشة | ١٥٤ / ٥ |
| إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَنَا أَنْ لَا نُوَصِّلَ صَلَاةً حَتَّى نَخْرُجَ | معاوية | ٤٦٠ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْنِ قَتْلَى أَحَدٍ | جابر | ٣٦١ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَخْرُصَ الْعَنْبَ زَبِيئاً | عتَّاب بن أسيد | ٩٨ / ٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ انْتَهَى إِلَى مَضِيْقٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ | يعلى بن مرة | ١٤٨ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ أُضْحِيَّةً | عروة بن الجعد | ١٠٤ / ٧ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَبَعَ جَنَازَةَ ابْنِ الدَّحْدَاحِ مَاشِياً | جابر بن سمرة | ٤٣٦ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|----------------|----------|
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ حَلَالاً | أبو رافع | ٥٤٨ / ٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ | ابن عباس | ٥٤٨ / ٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ | ميمونة | ٥٤٨ / ٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَشَهَّدَ ثُمَّ سَلَّمَ | عائشة | ٣٠١ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَجَّلَ مِنَ الْعَبَّاسِ صَدَقَةً سِتِّينَ | علي | ٢٠٣ / ٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، ثُمَّ لَبَّ جُبَّةً | سلمان | ٢٠٧ / ١ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ | عبدالله بن زيد | ١٦٦ / ١ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَاءَ وَبِلَالٌ فِي الْإِقَامَةِ فَقَعَدَ | ابن أبي ليلي | ٥٠ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَزَّاهُمْ ثَلَاثَةَ أَجْزَاءٍ | عمران بن حصين | ٧٥ / ١٤ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ تَحْرِيمَ الْحَلَالِ | ابن عباس | ٢٨٩ / ١٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ فِي رَدِّ الْأَبْقِ إِذَا جَاءَ بِهِ | ابن أبي مليكة | |
| | وعمر بن دينار | ٣٤٤ / ٨ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرَبِ وَالْعِشَاءِ | | ١٨٣ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ جَمِيعَ رَأْسِهِ | جابر | ١٢٢ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَقَ رَأْسَهُ | عبدالله بن زيد | ١٢٣ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَوَّلَ رِداءَهُ | جعفر بن محمد | ٣٢١ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ إِلَى بَدْرٍ | عائشة | ٢٩٨ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ عَائِشَةَ | عروة | ١٨٦ / ١٠ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ وَدَعَا اللَّهَ، وَحَوَّلَ | أبو هريرة | ٣٢١ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ بَرِيرَةَ | عائشة | ٣٨١ / ١٠ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ غُلَاماً بَيْنَ أَبِيهِ وَأُمِّهِ | أبو هريرة | ١٨٨ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------|-----------------|----------|
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ ارْتِفَاعَ الضُّحَى | جابر | ٦١ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ وَلَوَاءَهُ أَبْيَضُ | جابر | ٣٠١ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ يَحْتَرُّ مِنْ كَيْفِ شَاةٍ | عمرو بن أمية | ١٣٤ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَبَحَ يَوْمَ الْعِيدِ كَبْشَيْنِ | عائشة | ١٩٥ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبِكَ أَصَابِعُهُ فِي الصَّلَاةِ | كعب بن عجرة | ٣٤٣ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّيَ خَلْفَ الصَّفِّ | وابصة بن معبد | ١١٢ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ | أنس | ١٤٨ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ | أبو بكر | ٢١٧ / ١ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَشَّ عَلَى قَبْرِ ابْنِهِ | جعفر بن محمد | ٤٥٠ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ | جابر | ٤٥٠ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكَعَ فَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَأَنَّهُ قَابِضٌ | أبو حميد | ٢٨٧ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَمَى الْجُمُرَةَ | ابن عمر | ١٢٠ / ٥ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلَامِ | ابن مسعود | ٤٣٢ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ غَيْرَ مَفْتَرِشٍ | أبو حميد | ٣٠٣ / ٢ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُحِرَ حَتَّى إِنَّهُ لَيُحْتَلُّ إِلَيْهِ أَنَّهُ | عائشة | ١٥٩ / ١٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ | عمران بن موسى | ٤٤٧ / ٣ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ قَوْمٍ وَقَعَ عَلَيْهِمْ بَيْتٌ | إياس المزني | ٤٩٨ / ٩ |
| أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ لَهُ قَبْلُ وَذَكَرٌ | عبدالله بن عباس | ٤٨٥ / ٩ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------|--------------------|----------|
| أن النبي ﷺ صارع رُكَّانةً فصَّره | | ٤٦٦ / ٧ |
| أن النبي ﷺ صلاها - أي التراويح - بأصحابه، ثم تركها | عائشة | ٤٨٠ / ٢ |
| أن النبي ﷺ صلاها مرةً ثلاث ليالٍ متوالية | عائشة | ٤٨١ / ٢ |
| أنَّ النبي ﷺ صَلَّى إلى جدارٍ اتخذهُ قبلةً | عبدالله بن عمرو | ٢٥١ / ٢ |
| أن النبي ﷺ صلى به وبأمه، فأقامني | أنس | ١١١ / ٣ |
| أن النبي ﷺ صلى بهم، فسها، فسجد سجدتين | عمران بن حصين | ٤٣٣ / ٢ |
| أنَّ النبي ﷺ صَلَّى خلفَ أبي بكرٍ في مَرَضِهِ في ثوبٍ | عائشة | ٧٣ / ٣ |
| أنَّ النبي ﷺ صَلَّى في فضاءٍ ليسَ بينَ يديه شيءٌ | ابن عباس | ٣٦٢ / ٢ |
| أنَّ النبي ﷺ ضَرَبَ وَغَرَبَ | ابن عمر | ٥٠٦ / ١٢ |
| أنَّ النبي ﷺ طاف مضطجعاً | يعلى بن أمية | ٦٥ / ٥ |
| أنَّ النبي ﷺ عاد يهوديًا | أنس | ٤٢١ / ٥ |
| إن النبي ﷺ عادهُ لمرضٍ كانَ بعينه | زيد بن أرقم | ٣٣٧ / ٣ |
| أن النبي ﷺ عامَ الفتحِ صَلَّى ثمانِي ركعاتٍ | أم هانئ | ٥٠٣ / ٢ |
| أنَّ النبي ﷺ عَرَضَ على قَوْمِ اليمِينِ | أبو هريرة | ١٠٣ / ١٤ |
| أنَّ النبي ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين | ابن عباس | ٢٣٣ / ٥ |
| أنَّ النبي ﷺ علَّمه الأَذانَ تِسْعَ عَشْرَةَ كلمةً | أبو محذورة | ٥٣ / ٢ |
| أن النبي ﷺ غَلَسَ بالصَّبحِ | أبو مسعود الأنصاري | ٨٠ / ٢ |
| أن النبي ﷺ فَسَّرَ العذرَ بالخوفِ والمرضِ | ابن عباس | ١٣٣ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------|-----------------|-----------------------|
| أن النبي ﷺ قام في خسوف الشمس، فاقترأ | عائشة | ٣٠٠ / ٣ |
| أن النبي ﷺ قدم مكة صبيحة رابعة | جابر، وابن عباس | ١٧٠ / ٣ |
| أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بـ (الأعراف) | زيد بن ثابت | ٢٧٧ / ٢ |
| أن النبي ﷺ قرأ في ركعتي الفجر | أبو هريرة | ٤٥٦ / ٢ |
| أن النبي ﷺ قضى أن يجلس الخُصمان | ابن الزبير | ٥٢١ / ١٣ |
| أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية | علي بن أبي طالب | ٣٥٤ / ٣، ٢٠٨ / ٩، ٣٣٦ |
| أن النبي ﷺ قضى بالسلب للقاتل | عوف بن مالك | |
| | وخالد بن الوليد | ٣١١ / ٥ |
| أن النبي ﷺ قضى بأن عقل أهل الكتاب | عبدالله بن عمرو | ٣٥٨ / ١٢ |
| أن النبي ﷺ قضى على ابنته فاطمة | | ٦٨ / ١١ |
| أن النبي ﷺ قضى في شرب النخل من السيل | عبادة بن الصامت | ٣٢٥ / ٨ |
| أن النبي ﷺ قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما | عبادة بن الصامت | ٣٥٣ / ٩ |
| أن النبي ﷺ قطع في مجن | ابن عمر | ٤٣ / ١٣ |
| أن النبي ﷺ قطع يد سارق سرق ثرساً | ابن عمر | ٤٣ / ١٣ |
| أن النبي ﷺ قتل بعد الركوع | أبو هريرة، وأنس | ٤٦٦ / ٢ |
| أن النبي ﷺ قتل شهراً يدعو على حي | أنس | ٤٧٤ / ٢ |
| أن النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يُسرُّ به، خرَّ ساجداً | أبو بكر | ٥٢٤ / ٢ |
| أن النبي ﷺ كان إذا أراد البراز | جابر | ١١١ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------|-----------------|-----------------|
| أن النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة | ابن عمر | ١١٣ / ١ |
| أن النبي ﷺ كان إذا دعا، رفع يديه، ومسح بهما وجهه | يزيد بن سعيد | ٤٧٤ / ٢ |
| أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت | ابن جريج | ٦٢ / ٥، ٢٩٣ / ١ |
| أن النبي ﷺ كان إذا رفع رأسه، قال: سمع الله لمن حمده | ابن أبي أوفى | ٢٩٣ / ٢ |
| أن النبي ﷺ كان إذا قفل من غزو | ابن عمر | ١٥٣ / ٥ |
| أن النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زرع الشمس | معاذ | ١٧٩ / ٣ |
| أن النبي ﷺ كان لا يقنط في الفجر إلا إذا دعا لقوم | أبو هريرة | ٤٧٥ / ٢ |
| أن النبي ﷺ كان يقول: آمين، يمدُّ بها صوته | وائل بن حجر | ٢٦٩ / ٢ |
| أن النبي ﷺ كان يأخذ أظفاره | عبدالله بن عمرو | ١٥٠ / ١ |
| أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين مثقالاً نصف مثقال | ابن عمر، وعائشة | ١٢٨ / ٤ |
| أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم | عتّاب بن أسيد | ١٠١ / ٤ |
| إن النبي ﷺ كان يتحرى الصلاة عندها | سلمة بن الأكوع | ١٢٩ / ٣ |
| أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد | أنس | ٣١٣ / ١ |
| أن النبي ﷺ كان يجلس إذا رفع رأسه من السجود | مالك بن الحويرث | ٣٠٥ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------|----------|
| أن النبي ﷺ كان يُحِبُّ التَّيَّامُنَ | عائشة | ١٣٦ / ١ |
| أن النبي ﷺ كان يُحِبُّ الْفَالَ الْحَسَنَ | أبو هريرة | ٤٧٢ / ١٣ |
| أن النبي ﷺ كان يركع من قبل الجمعة | ابن عباس | ٢٥٦ / ٣ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ تُوَخَّرَ الْعِشَاءُ | أبو ברزة | ٧٧ / ٢ |
| إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْلُمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ | ابن مسعود | ٣٢٣ / ٢ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشْرُبُهُ إِلَى مَسَاءٍ ثَالِثَةٍ | ابن عباس | ١١ / ١٣ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَشِيرُ فِي الصَّلَاةِ | ابن عمر، وأنس | ٣٥٦ / ٢ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ وَمَا عَنْدهُمْ شَيْءٌ | عائشة | ١٥١ / ١٠ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا وَجِبَتْ | جابر | ٧٦ / ٢ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَشْرِينَ رَكْعَةً | ابن عباس | ٤٨٠ / ٢ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الْهَجْرَةِ | ابن مسعود | ١٥٤ / ٢ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي كَصَلَاةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ | أنس | ٢٩٠ / ٢ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ فِي عِنْدِ اسْتِلامِهِ | عبدالله بن السائب | ٦٧ / ٥ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ فِي عِيدِ ثِنْتِي عَشْرَةٍ | ابن عمرو | ٢٨٤ / ٣ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ أَنْ عَجِّلْ | ابن الحويرث الليثي | ٢٧٩ / ٣ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَثُرَ عَلَيْهِ النَّاسُ | ابن عباس | ٧٣ / ٥ |
| أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ | أبو هريرة، وابن مسعود، وعمر بن عبد العزيز | ١٥٥ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------|--------------|----------|
| أن النبي ﷺ لما فاتته صلاة الفجر | أبو هريرة | ٩٤ / ٢ |
| أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة | ابن عباس | ١٧٦ / ٢ |
| إن النبي ﷺ لم يمُتْ حتَّى كان كثيرٌ من صلاته، وهو جالسٌ | عائشة | ٥٠١ / ٢ |
| أنَّ النبي ﷺ لَمَّا دَنَا مِنَ الصَّفا | جابر | ٨٩ / ٥ |
| أنَّ النبي ﷺ لَمَّا فرغ من طوافه | أبو هريرة | ٨٧ / ٥ |
| أنَّ النبي ﷺ مسح برأسه | ابن عباس | ٢٠٠ / ١ |
| أنَّ النبي ﷺ مسح برأسه وصدغيه | الربيع | ١٩٣ / ١ |
| أن النبي ﷺ مسح على الجُورَينِ | المغيرة | ٢١٤ / ١ |
| أن النبي ﷺ مسح على الخُفَّينِ | بلال | ٢١٥ / ١ |
| أن النبي ﷺ مسح على خُفَّيه | المغيرة | ٢٢٨ / ١ |
| أن النبي ﷺ نحر بدنةً | جابر | ٢١١ / ١٣ |
| أنَّ النبي ﷺ نَحَرَ هَدْيَه في موضِعِه | ابن عمر | ٢٤ / ٥ |
| أنَّ النبي ﷺ نَكَحَ ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ | ابن عباس | ٢٠٠ / ١٠ |
| أن النبي ﷺ نهى أن يحتكرَ الطعامُ | أبو أمامة | ٥٤٧ / ٥ |
| أنَّ النبي ﷺ نهى أن تُقامَ الحدودُ في المساجِدِ | حكيم بن حزام | ٤٧٤ / ١٢ |
| أنَّ النبي ﷺ نهى أن توطأ القبور | جابر | ٤٦١ / ٣ |
| إن النبي ﷺ نهى أن يتزعفرَ الرجلُ | أنس | ١٣١ / ٢ |
| أنَّ النبي ﷺ نهى أن يضربَ المؤدَّبُ | ابن عمر | ١٧ / ٢ |
| أن النبي ﷺ نهى أن يلبسَ الحريرُ والديباغُ | حذيفة | ١٤٥ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------|-------------------------|---------------|
| أن النبي ﷺ نهى أن ينبذ التمر والزبيب | جابر | ١٣ / ١٣ |
| أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار | أبو سعيد | ٥٣١ / ٢ |
| أن النبي ﷺ نهى عن بيع الماء إلا ما حمل | | ٤٨٥ / ٥ |
| أن النبي ﷺ نهى عن ثمن السنور | جابر | ٤٦٧ / ٥ |
| أن النبي ﷺ نهى عن صوم يومين: يوم فطر | أبو هريرة | ٣٥٣ / ٤ |
| أن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والولدان | ابن عمر | ٢٨٢ / ٥ |
| أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن الحمر الأهلية | جابر | ١٧٢ / ١٣ |
| أن النبي ﷺ وأبا بكر استأجرا عبدالله بن أريقط | عائشة | ٣٥١ / ٣١٣ / ٧ |
| أن النبي ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة | ابن عباس | ٦٥ / ٥ |
| أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينحرون | عبد الرحمن بن سابط | ١٩٤ / ٥ |
| أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق | عائشة، وجابر | ٤٧٣ / ٤ |
| أن النبي ﷺ وقت لأهل مكة التنعيم | ابن سيرين | ١٥٥ / ٥ |
| أن النبي ﷺ نهى أن يغطي الرجل فاه | أبو هريرة | ١٢٦ / ٢ |
| أن النبي ﷺ نهى عن اشتمال الصماء | أبو هريرة، وأبو سعيد | ١٢٦ / ٢ |
| إن النهار ثنتا عشرة ساعة | جابر | ٢٥٨ / ٣ |
| إنَّ اليدين يسجدان كما يسجد | ابن عمر | ٣٠١ / ٢ |
| أن اليهود كانوا يتعاطسون عند النبي ﷺ | أبو موسى | ٤٢٢ / ٥ |
| أنَّ أمَّ سعدٍ ماتت والنبي ﷺ غائب، فلمَّا | سعيد بن المسيب | ٤٢٦ / ٣ |
| إنَّ أُمَّتِي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا | أبو هريرة | ١٦٦ / ١ |
| أنَّ امرأةً استكرهت على عهد رسول الله ﷺ | عبدالله بن وائل عن أبيه | ٥٢٢ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------|--------------|
| أن امرأة دخلت النار في هرة لها حبستها أن امرأة من أزواج رسول الله ﷺ اعتكفت معه | جابر، وأبو هريرة | ٤٦٦ / ٥ |
| أن امرأة - يقال لها: أم مروان - ارتدت | عائشة | ٢٩٦ / ١ |
| إن أموالكم وأعراضكم عليكم حرام | عائشة، وجابر | ١١٨ / ١٣ |
| الآن بردت جلده | ابن عباس | ٩٨ / ٨ |
| إن بعث من أخيك ثمرأ | جابر | ٥١٧ / ٦، ٣٧٢ |
| إن بلالاً يؤذن بليل | جابر | ٢١٣ / ٦ |
| أن تصدق وأنت صحيح شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى | ابن عمر | ٥٨ / ٢ |
| أن تعين قومك على الظلم | أبو هريرة | ١٧٢ / ٩ |
| أن جابرأ وجبارأ وقف أحدهما عن يمينه | واثلة بن الأسقع | ٢١٧ / ١٤ |
| إن جبريل أتاني، فأخبرني أن فيها قدراً | جابر | ١٠٥ / ٣ |
| أن ذريد بن الصمة قتل يوم حنين | أبو سعيد | ١٥٦ / ٢ |
| إن دماءكم وأموالكم حرام كحرمة يومكم هذا | أبو موسى | ٢٧٦ / ٥ |
| إن رجعت إلينا، فهي لك | جابر | ٧ / ٨ |
| أن رجلاً اشتكى حتى ضني | أم كلثوم بنت أبي سلمة | ٩٤ / ٩ |
| أن رجلاً اعترف عند النبي ﷺ، فأتي بسوط مكسور | أبو أمامة بن سهل عن بعض الصحابة | ٤٨٠ / ١٢ |
| | زيد بن أسلم | ٤٧٥ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|------------------|----------|
| أن رجلاً أوصى لرجلٍ بسهمٍ من ماله، فأعطاه النبيُّ السدسَ | عبدالله بن مسعود | ٢٩٢ / ٩ |
| أنَّ رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : إني وجدت امرأة | ابن مسعود | ٥١٣ / ١٢ |
| أنَّ رجلاً جاء مسلماً على عهدِ النبي ﷺ | ابن عباس | ٤٢١ / ١٠ |
| أنَّ رجلاً زنى بامرأة، فأمرَ به رسولُ الله ﷺ فجلدَ الحدَّ | جابر | ٥٠٥ / ١٢ |
| أنَّ رجلاً قتلَ نفسهُ بمشاقصَ فلم يصلِّ | جابر بن سمرة | ٤٢٩ / ٣ |
| أنَّ رجلاً قُتِلَ، فجعلَ النبي ﷺ دِيَّتَهُ اثني عشرَ ألفِ درهمٍ | ابن عباس | ٣٥٣ / ١٢ |
| أنَّ رجلاً من الأنصارِ أعتقَ ستةَ مملوكينَ في مرضه | عمران بن حصين | ٤٩ / ١٠ |
| أن رجلينِ اختصمَا إلى رسولِ الله ﷺ غرسَ أحدهما نخلاً | عروة بن الزبير | ١٩ / ٨ |
| أنَّ رجلينِ اختصمَا إلى رسولِ الله ﷺ في دار | أبو موسى | ١٠٨ / ١٤ |
| أنَّ رجلينِ ادَّعيا بغيراً | أبو موسى | ١١٤ / ١٤ |
| أن رسول الله ﷺ أتى مِنِّي | أنس | ١٢٢ / ٥ |
| أن رسول الله ﷺ أسهم يوم خيبر | ابن عمر | ٣٣٧ / ٥ |
| إن رسولَ الله ﷺ أقطعَ لنا وادياً باليمنِ فيه خلايا من نحلٍ | عمر | ١١٤ / ٤ |
| أنَّ رسولَ الله ﷺ أمرَ أن تُحدَّ الشِّفَارُ | ابن عمر | ٢٢٠ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------|----------------------|---------------|
| أن رسول الله ﷺ أمر بالوضوء | عبدالله بن أبي حنظلة | ١٤١ / ١ |
| أن رسول الله ﷺ أمر بلالاً أن يجعل أضعيه | سعد القرظي | ٤٦ / ٢ |
| أن رسول الله ﷺ حَجَرَ على مُعَاذٍ | كعب بن مالك | ٥٠٧ ، ٤٨٦ / ٦ |
| إن رسول الله ﷺ خالفهم | عمر | ١١٢ / ٥ |
| أن رسول الله ﷺ خرج حين بدا | عائشة | ٣١١ / ٣ |
| أن رسول الله ﷺ دخل الكنيسة | ابن مسعود | ١٤٦ / ١٣ |
| أن رسول الله ﷺ ذكر في أشراف الساعة | عبس الغفاري | ٥٣٨ / ٢ |
| أن رسول الله ﷺ زَوَّجَ أسماءَ بنتَ عُمَيْسٍ | | |
| أبا بكرٍ | سعيد بن أبي هلال | ١٥٥ / ١٠ |
| أن رسول الله ﷺ سَابَقَ بين الخيلِ الْمُضَمَّرَةِ | ابن عمر | ٤٦١ / ٧ |
| أن رسول الله ﷺ سجدَ غيرَ مفترشٍ | أبو حميد | ٢٩٨ / ٢ |
| أن رسول الله ﷺ سُئِلَ أنتوضأُ | البراء | ٢٥١ / ١ |
| أن رسول الله ﷺ علَّمَ رجلاً الصلاةَ | رفاعة بن رافع | ٢٧٢ / ٢ |
| أن رسول الله ﷺ قاءَ | أبو الدرداء | ٢٣٨ / ١ |
| أن رسول الله ﷺ قضى أن يعقلَ عن المرأةِ | | |
| عَصَبَتْهَا مَنْ كَانُوا | عبدالله بن عمرو | ٤٣٢ / ١٢ |
| أن رسول الله ﷺ قضى باليمينِ معَ الشاهدِ | ابن عباس | ٢٢٤ / ١٤ |
| أن رسول الله ﷺ كانَ إذا فرَغَ من تلبّيتهِ | خزيمة بن ثابت | ٥١٠ / ٤ |
| إن رسول الله ﷺ كانَ لا يتركُ في بيته شيئاً | | |
| من تصليبٍ | عائشة | ١٤٤ / ٢ |
| أن رسول الله ﷺ كانَ يحمله | عائشة | ٤٧ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------|-------------------|
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ | أنس، وقتادة | ٢٦٤ / ٢ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسْهِمُ لِلخَيْلِ | | ٣٣٨ / ٥ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْعِيدِ | ابن عباس | |
| | والفاكه بن سعد | ٣٠٢ / ١ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْخَذُ فِي زَمَانِهِ مِنْ قَرَبِ الْعَسَلِ | عبدالله بن عمرو | ١١٢ / ٤ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ النَّائِثَةَ وَالْمُسْتَمْعَةَ | أبو سعيد | ٤٨٢ / ٣ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَوَّلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ | أنس | ٩ / ١١ ، ١٦٤ / ١٠ |
| إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ | جابر | ٦٦ / ٥ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ | عبدالله بن زيد | ٢٠٠ / ١ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشُّعَارِ | ابن عمر، وأبو هريرة | ٣٥٧ / ١٠ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ فِي حِجَةِ الْوَدَاعِ | سبرة | ٣٦٦ / ١٠ |
| أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَّثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ | إبراهيم النخعي | ٣٥٤ / ٩ |
| أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ مَرَّتَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | أم سلمة | ٣٦٧ / ٢ |
| إِنَّ سَرَقًا قَاطَعُوا يَدَهُ | أبو هريرة | ٧١ / ١٣ |
| إِنَّ سَرَكًا أَنْ يَقْلِدَكَ اللَّهُ قَوْسًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا | عبادة بن الصامت | ٣٦٧ / ٧ |
| أَنَّ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ سَابَقَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | | ٤٦١ / ٧ |
| إِنَّ شَتًّا حَبَسَتْ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقَتْ بِهَا | عبدالله بن عمر | ٤٤٦ ، ٤٤١ / ٨ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------|---------------|
| إِنْ شَتُّمَّا أُعْطِيْتُكُمَا ، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِغَنِيِّ | رجلان من أصحاب النبي ﷺ | ٢٤٠ / ٤ |
| أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمِيَّةٍ شَهِدَ حَنِينًا مَعَ النَّبِيِّ | | ٢٩٨ / ٥ |
| أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تُقْبَلُ | عبدالله بن عمرو | ١٠٢ / ٣ |
| أَنَّ طَائِفَةً صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وُجَّاهَ | صالح بن خوات | ١٩٧ / ٣ |
| أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَجَوَارِيَ مَعَهَا كُنَّ يَلْعَبْنَ بِاللُّعْبِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَرَاهُنَّ | | ٤٦٤ / ٧ |
| أَنَّ عَبْدًا لَهُ أَبَقَ إِلَى الْعَدُوِّ | ابن عمر | ٣٢٥ / ٥ |
| أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ وَالزَّبِيرَ شَكِيَا | أنس | ١٤٩ / ٢ |
| إِنَّ عَطَبَ شَيْءٍ مِنْهَا | أبو قبيصة ذؤيب | ٢١٩ / ٥ |
| إِنَّ عَيْنَايَ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي | عائشة | ٢١٩ / ١٠ |
| إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ | عمران بن حصين | ٤٠٢ / ١١ |
| إِنَّ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُوَافِقُهَا | أبو هريرة | ٢٥٨ / ٣ |
| أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ | أنس | ٩٤ / ١ |
| إِنَّ قَرَبَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ | عائشة | ٣٨٣ / ١٠ |
| إِنْ كَانَ ذَلِكَ الطَّعَامُ طَعَامَهُ وَطَعَامَ أَهْلِهِ ، فَكُلْ مِنْهُ | أبي بن كعب | ٣٧١ ، ٣٦٧ / ٧ |
| إِنْ كَانَ مَائِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ | أبو هريرة | ٣٩١ / ١ |
| إِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ | رفاعة بن رافع | ٢٧٢ / ٢ |
| إِنْ كُنْتَ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً | مُعَيْقِب | ٣٤٢ / ٢ |
| أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ | عبدالله بن عكيم | ٩٧ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------|-------------------|----------|
| إِنَّ لَجْسِدَكَ عَلَيْكَ حَقًّا | عبدالله بن عمرو | ٧١ / ١١ |
| إِنَّ لَهُذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ | رافع بن خديج | ٢١٣ / ١٣ |
| أَنْ مَرِيَ غَلَامُكَ النِّجَارَ يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا | سهل بن سعد | ٢٤٢ / ٣ |
| أَنْ مَصْعَبًا قَتَلَ يَوْمَ أَحَدٍ | عبد الرحمن بن عوف | ٣٦٩ / ٣ |
| إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ | أبو شريح | ٤٧٧ / ٤ |
| إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى | أبو مسعود البصري | ٢٠١ / ١٤ |
| إِنَّ مِنَ الْجَفَاءِ أَنْ يَكْثُرَ الرَّجُلُ مَسَحَ جَبْهَتِهِ | أبو هريرة | ٣٤٦ / ٢ |
| إِنْ مِنَ الشَّعْرِ لِحَكَمًا | أبي بن كعب | ١٩٩ / ١٤ |
| أَنْ مُوسَى آجَرَ نَفْسَهُ ثَمَانِي سَنِينَ أَوْ عَشْرًا | عتبة بن الندر | ٢٧٥ / ٧ |
| عَلَى عَفَّةٍ فَرَجِهِ | عقبة بن عامر | ١٩٩ / ١٣ |
| إِنْ نَزَلْتُمْ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ | عقبة بن عامر | ١٩٩ / ١٣ |
| إِنْ هَذَا الْبَلَدَ حَرَّمَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ | ابن عباس | ٣٩ / ٥ |
| إِنَّ هَذَا عَاشُورَاءَ، لَمْ يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ | معاوية | ٣٤٢ / ٤ |
| إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ | معاوية بن الحكم | ١٩٧ / ١٠ |
| إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ | طخفة بن قيس | ٤١٠ |
| إِنْ هَذِهِ ضَجْعَةٌ يَبْغُضُهَا اللَّهُ | جعفر بن محمد | ٢٣٢ / ٥ |
| أَنْ يَبْعَثُوا إِلَى الْقَابِلَةِ بِرَجُلٍ | عن أبيه | ٢٣٢ / ٥ |
| أَنْ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا بِحَجَرٍ | أنس | ٢٠٣ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------|-------------------|------------------|
| أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ | أبو هريرة | ٢٠٨ / ١٢ |
| أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ | البراء بن عازب | ٢٣٧ / ٥ |
| أَنَا أَحَقُّ مَنْ وَفَى بِذِمَّتِهِ | | ٢٤٤ / ١٢ |
| أَنَا أَكْثَرُ الْأَنْبِيَاءِ تَابِعًا | أنس | ٢٠٤ / ١٠ |
| إِنَّا آلَ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ | الحسن بن علي | ٢٩ / ٩ |
| أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ، أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ | البراء بن عازب | ١٩٧ / ١٠ |
| أَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ | أبو سعيد الخدري | |
| | أبو هريرة | ٢٠٤ / ١٠ |
| أَنَا أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ | أبو هريرة | ١٩٩ / ١٠ |
| أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ | جدير البجلي | ٢٦٦ / ٥ |
| إِنَّا حَامِلُولُكَ عَلَى وَلَدِ النَّاقَةِ | أبو هريرة | ٤٠٣ ، ٤٠٠ / ١١ |
| أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ | أبو هريرة | ٢٠٣ / ١٠ |
| أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِ بِي | أبو هريرة | ٣٤١ / ٣ |
| إِنَّا كُنَّا لَنُؤْمَرُ بِالْعَتَقِ فِي الْكَسُوفِ | أسماء | ٢٩٨ / ٣ |
| إِنَّا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ | أبو رافع | ٢٤٧ / ٤ |
| إِنَّا لَا يَصْلَحُ فِي دِينِنَا الْغَدْرُ | خبيب بن عدي | ٣٨٦ ، ٣٨٠ / ٥ |
| إِنَّا لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ | الصعب بن جثامة | ٦٨ / ٩ ، ٥٣٦ / ٤ |
| إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ | عائشة | ٣٣٨ / ٩ |
| إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً | أبو بكر | ١٩٩ / ١٠ |
| إِنَّا نَخْطُبُ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ | عبدالله بن السائب | ٢٨٧ / ٣ |
| أَنَا وَأَتَقِيَاءُ أُمَّتِي بُرَاءٌ مِنَ التَّكْلِيفِ | | ٣٦ / ١١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| إِنَّا وَاللَّهِ! لَا نُؤَلِّي هَذَا الْعَمَلَ | أبو موسى | ٤٤٠ / ١٣ |
| أنا وكافلُ اليتيم في الجنة كهاتين | سهل بن سعد | ٣١١ / ٩ |
| أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي | عبدالله بن عمرو | ١٨٥ ، ١٨٠ / ١٢ |
| أَنْتِ أَحْوَجُ مِنْهُ | | ٥٥ / ١٠ |
| أَنْتِ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ | ابن عمرو، وجابر | ١٠ / ٧ ، ١٦٨ / ٤ ، ١٢٣ ، ١١٨ / ٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ٣٤٣ ، ٢٤٧ / ١٠ ، ١٢ / ١٥٠ ، ٥١٤ ، ٦٢ / ١٣ |
| أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ | عائشة | ٤٨٢ / ١٣ |
| انْتَمُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَذْهَبُهَا، أَوْ لَا تَسْتَهْلِكُهَا الصَّدَقَةُ | يوسف بن ماهك | ١٠ / ٤ |
| انتهى رسولُ الله ﷺ إلى قَبْرِ رَطْبٍ فَصَلَّى عَلَيْهِ | ابن عباس | ٤٢٦ / ٣ |
| أَنْشُدْكَ اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى | أبو صخر العقيلي | ١٤٧ / ١٣ |
| أَنْشُدْهُ اللَّهُ | أبو هريرة | ٨٧ / ١٣ |
| انْظُرْ إِلَيْهَا، فَإِنَّهُ آخَرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا | المغيرة بن شعبة | ١٦٢ / ١٠ |
| انْظُرْنَ إِخْوَانَكُنَّ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ | عائشة | ٧٧ / ١٢ |
| انْظُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ حَمَشَ السَّاقِينَ | | ٤٢٤ / ٨ |
| انْظُرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ الْعَيْنَيْنِ | ابن عباس | ٥٥٠ / ١١ |
| انْظُرِي يَا بِنْتَ قَيْسٍ | فاطمة بنت قيس | ١٢٥ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|
| أَنْعَتْ لِكَ الْكُرْشَفَ | حمئة | ٤٥٢ / ١ |
| أَنْفَجْنَا أَرْنبًا، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِبُوا | أنس | ١٨٠ / ١٣ |
| انْقَضَى شَعْرُكَ | عائشة | ٣١٠ / ١ |
| إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ | سعد بن أبي وقاص | ٤٨٧ / ٨ |
| إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَادْعُهُمْ | ابن عباس | ١١ / ٤ |
| إِنَّكَ كُنْتَ إِمَامَنَا، وَلَوْ سَجَدْتَ، سَجَدْنَا | | |
| مَعَكَ | عطاء | ٥١٤ / ٢ |
| إِنَّكَ لَوْ لَبَسْتَهَا، لَأَلْبَسَكَ اللَّهُ مَكَانَهَا ثَوْبًا مِنْ | | |
| نَارٍ | أبي بن كعب | ٣٦٧ / ٧ |
| إِنَّكَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ | أنس | ٢٦٧ / ٣ |
| أَنْكُتْهَا؟ | أبو هريرة | ٥٢٣ / ١٢ |
| انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | أبي بن كعب | ٣٠١ / ٣ |
| إِنَّكُمْ إِنْ شَهِدْتُمْ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ | يزيد بن عبدالله | ٣٣١ / ٥ |
| إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ | أبو الدرداء | ٢٣٥ / ٥ |
| إِنَّمَا أَقْضِي عَلَى مَا أَسْمَعُ | أم سلمة | ٥٢٥ / ١٣ |
| إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ | عمر | ١٥٩ ، ١٧٩ / ١ |
| | | ٣٦٣ ، ٢ / ٢١٠ ، |
| | | ٣ / ٢٣٧ ، ٣٦٢ ، |
| | | ٤١١ ، ٤ / ١٩٠ ، |
| | | ٤٨١ ، ٥ / ٧٦ ، |
| | | ١٢٩ ، ١٥٧ ، ١٨٨ ، |
| | | ٤٧٧ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|----------------------------------------------------------|-------------------|-----------------------------------------------------|
| إنما البيع عن تراضٍ | أبو سعيد الخدري | ٥٥١ / ٥ ، ٤٦٢ / ٥ ، ٥٢ / ٨ |
| إنما الجمعة على من سمع النداء | ابن عمرو | ٢١٩ / ٣ |
| إنما الشُّفْعَةُ فيما لَمْ يُتَسَمَّ | عبد الرحمن بن عوف | ٧١ / ١٤ |
| إنما الشهرُ تسعٌ وعشرون، فلا تصومُوا حَتَّى تروا الهلالَ | ابن عمر | ٢٧٢ / ٤ |
| إنما الطلاقُ لِمَنْ أَخَذَ بالساقِ | ابن عباس | ٣٨٢ / ١٠ ، ١٦٥ ، ١٢١ / ١١ ، ١٦٧ |
| إنما الولاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ | عائشة | ٣٣٧ / ٩ ، ٢٢٦ / ٤ ، ٥٧٢ ، ٣٦٦ ، ٤٣٣ / ١٢ ، ٢٥١ / ١٠ |
| إنما أنا بشرٌ مثلكُم تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ | أم سلمة | ٥٤١ / ١٣ |
| إنما أنا بشرٌ مثلكُم، أذكرُ كما تذكرونَ | ابن مسعود | ٣٩٩ / ٢ |
| إنما أنا بشرٌ، وإنكم تختصمون | أم سلمة | ٤٢ / ١٤ |
| إنما بَنُو هاشمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شيءٌ واحدٌ | جبير بن مطعم | ٣٦٣ / ٥ |
| إنما جعلَ الإمامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ | أنس | ٤٢٦ ، ٤٠٨ / ٢ ، ٣٥٨ ، ٥٢١ / ٣ ، ٣٥ ، ١٦٥ ، ٧٢ |
| إنما جُعِلَ رميُ الجمارِ | عائشة | ٩١ / ٥ |
| إنما ذلكَ عِرْقٌ | عائشة | ٤٣٥ / ١ |
| إنما ذلكَ في الأموال؛ أي: القضاء باليمين | ابن عباس | ٢٢٥ / ١٤ |
| مع الشاهد | | |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------|------------------|----------|
| إِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | | |
| مرتين مرتين | أبو عمر | ٥٢ / ٢ |
| إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِيَدِكَ | عمار | ٣٦١ / ١ |
| إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمَ وَيَعْضُدَ | جابر | ٢١٦ / ١ |
| إِنَّمَا مِثْلُ صَوْمِ يَوْمِ التَّطَوُّعِ مِثْلُ الرَّجُلِ | عائشة | ٣٥٤ / ٤ |
| إِنَّمَا مِثْلُ هَذَا مِثْلُ الَّذِي يَصَلِّي وَهُوَ مَكْتُوفٌ | ابن عباس | ٣٤٢ / ٢ |
| إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَكُونَ أَسْمَحَ | عائشة | ١٤٠ / ٥ |
| إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الثَّوبِ الْمَصْمَتِ مِنَ الْحَرِيرِ | ابن عباس | ١٤٧ / ٢ |
| إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ لِلدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ | عائشة | ٢٠٤ / ٥ |
| إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلُ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ | ابن عباس | ١٤٠ / ٥ |
| إِنَّمَا هِيَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ | معاوية بن الحكم | ٣٧٢ / ٢ |
| إِنَّمَا يُغَسَّلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى | لبابة بنت الحارث | ٣٨٨ / ١ |
| إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَحْثِيَ عَلَى رَأْسِكَ | أم سلمة | ٣٠٧ / ١ |
| أَنَّهُ ﷺ أَبَاحَ قَتْلَ الْغُرَابِ بِالْحَرَمِ | عائشة | ١٧٥ / ١٣ |
| أَنَّهُ ﷺ اتَّكَأَ عَلَى مَخْدَةٍ فِيهَا صُورَةٌ | عائشة | ١٤٢ / ٢ |
| أَنَّهُ ﷺ أَجَازَ شَهَادَةَ أَهْلِ الدِّمَةِ بَعْضَهُمْ | جابر | ١٨١ / ١٤ |
| أَنَّهُ ﷺ اضْطَجَعَ وَنَامَ حَتَّى نَفَخَ | ابن عباس | ٢٢٠ / ١٠ |
| أَنَّهُ ﷺ اغْتَسَلَ لِلْإِغْمَاءِ | عائشة | ٣٠٢ / ١ |
| أَنَّهُ ﷺ التَّحَفَ بِإِزَارِهِ فِي الصَّلَاةِ | وائل بن حجر | ٣٥٧ / ٢ |
| أَنَّهُ ﷺ أُمَّ ابْنِ عَبَّاسٍ وَهُوَ صَبِيٌّ | ابن عباس | ٨ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------|-------------------|---------------|
| أنه ﷺ أمّ عتبان بن مالك وأنساً في بيوتهما | عتبان بن مالك | ٦٥ / ٣ |
| أنه ﷺ أمر أصحابه حين حصروا | المسور بن مخزومة | ١٧٢ / ٥ |
| أنه ﷺ أمر بقتل الأسودين في الصلاة | أبو هريرة | ٣٥٦ / ٢ |
| أنه ﷺ أمر فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة | | |
| ابن زيد مولاه | | ٢٨٩ / ١٠ |
| أنه ﷺ برى من الصّالقة والحالقة والشّاقة | أبو موسى | ٤٨٢ / ٣ |
| أنه ﷺ توضعاً ثلاثاً | علي | ١٦٦ / ١ |
| أنه ﷺ جدّ بهم في السير | | ٢٩٩ / ٥ |
| أنه ﷺ صالح قريشاً | | ٣٨٣ ، ٢٥٤ / ٥ |
| أنه ﷺ صلى بمكة والناس يمرون | مطلب بن أبي وداعة | ٣٥٢ / ٢ |
| أنه ﷺ ضحى بكبشين أملحين | أنس | ١٩٤ ، ١٨٣ / ٥ |
| أنه ﷺ ضحى بكبشين موجوءين | عائشة | ١٩٠ / ٥ |
| أنه ﷺ طوله قريب قيامه وركوعه | البراء | ٣٧٥ / ٢ |
| أنه ﷺ عرف عام خير على كل عشرة | | ٣٠٠ / ٥ |
| أنه ﷺ فرّج أصابعه من وراء ركبتيه | أبو مسعود | ٢٨٦ / ٢ |
| أنه ﷺ قتل رجال بني قريظة حين | أبو سعيد الخدري | ٣٩٠ / ٥ |
| أنه ﷺ قد استأجر هو وأبو بكر | | ٣٠٤ / ٥ |
| أنه ﷺ قدّم عليه وفد أهل الطائف | | ٤٣٤ / ٥ |
| أنه ﷺ قدّم من غزو فقبّل فاطمة | عكرمة | ١٨٠ / ١٠ |
| أنه ﷺ قرأ في أذن مولود الإخلاص | | ٣٢ / ٢ |
| أنه ﷺ قرأ في المغرب ب (الأعراف) | عائشة | ٢٧٥ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------|-----------------|---------------|
| أنه ﷺ قسم الغنائم | أنس | ٣٢١ / ٥ |
| أنه ﷺ قسم النفل بين أهله متفاضلاً | عبادة بن الصامت | ٣٦٤ / ٥ |
| أنه ﷺ قسم نصف خير | سهل بن أبي حثمة | ٣٤٧ / ٥ |
| أنه ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ بَدَأَ بِالسَّوَاكِ | عائشة | ١٤٠ ، ١٣٧ / ١ |
| أنه ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ ، رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا | أبو هريرة | ٢٥٧ / ٢ |
| أنه ﷺ كَانَ يَأْتِيهِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا | ابن عمر | ١٥٣ / ٥ |
| أنه ﷺ كَانَ يَبَايِعُ الْحَرَّ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْجِهَادِ | | ٢٥١ / ٥ |
| أنه ﷺ كَانَ يُحِبُّ التِّيَامَنَ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ | عائشة | ٢٣٩ / ٢ |
| أنه ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ | وائل بن حجر | ٢٨٥ / ٢ |
| أنه ﷺ كَانَ يَسْتَاكُ عَرَضًا | بهز القشيري | ١٣٦ / ١ |
| أنه ﷺ كَانَ يَعْضُ رَاحِلَتَهُ وَيَصْلِي إِلَيْهَا | ابن عمر | ٣٤٤ / ٢ |
| أنه ﷺ كَانَ يَمْزَحُ وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا | أبو هريرة | ٤٠٠ / ١١ |
| أنه ﷺ كَانَتْ عِنْدَهُ وَدَائِعُ ، فَلَمَّا أَرَادَ الْهَجْرَةَ | عائشة | ٢٤٩ ، ٢٣١ / ٨ |
| أنه ﷺ كَرِهَ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُخْتَلَعَةِ | عطاء | ١٢٩ / ١١ |
| أنه ﷺ لَمَّا أَسْنَى وَأَخَذَهُ اللَّحْمَ | أم قيس بنت محصن | ٣٤٧ / ٢ |
| أنه ﷺ مَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ | أنس | ١٩٨ / ١ |
| أنه ﷺ مَن ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ | أبو هريرة | ٢٨١ / ٥ |
| أنه ﷺ نَصَبَ الْمَنْجَنِيْقَ عَلَى الطَّائِفِ | ثور بن يزيد | ٢٧٣ / ٥ |
| أنه ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّؤُوا مِنْ مَزَادَةٍ | عمران بن حصين | ٩٦ / ١ |
| أنه ﷺ وَضَعَ مَرْفَقَهُ الْأَيْمَنَ عَلَى فَخْذِهِ | وائل بن حجر | ٣٠٧ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------|--------------------|-----------|
| أنه ﷺ وكلُّ أبا رافعٍ في تزويجه ميمونة | | ٢٦٢ / ١٠ |
| أنه أسلم، فأمره النبي ﷺ أن يغتسل بماءٍ وسدرٍ | قيس بن عاصم | ٣١١ / ٢٨٧ |
| أنه أضحى النبي ﷺ | أنس | ١٨٧ / ٥ |
| أنه أفرغ على النبي ﷺ من وضوئه | المغيرة بن شعبة | ٢٠٧ / ١ |
| أنه باع النبي ﷺ جملاً | جابر بن عبدالله | ١١ / ٦ |
| أنه توضأ للناس كما رأى النبي ﷺ | معاوية | ٢٠١ / ١ |
| أنه خرص على امرأةٍ بوادي القرى حديقةً لها | أبو حميد الساعدي | ١٠١ / ٤ |
| أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله | زيد بن ثابت | ٣٠٣ / ١ |
| أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه مع التكبير | وائل بن حجر | ٢٥٦ / ٢ |
| أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ | عبدالله بن زيد | ١٦٤ / ١ |
| أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء | ابن عمر | ٥٦٢ / ٤ |
| أنه صلى على جنازة، ثم أدخله | زيد بن عبدالله | ٤٤٧ / ٣ |
| أنه عليه السلام زوج رجلاً لم يقدر على خاتم من حديدٍ | سهل بن سعد | ١٥١ / ١٠ |
| أنه عليه الصلاة والسلام ادّخر قوت أهله سنة | عمر | ٥٥٠ / ٥ |
| أنه عليه الصلاة والسلام أذن في أذن الحسن | أبو رافع | ٣٢ / ٢ |
| أنه عليه الصلاة والسلام جعل الاشتداد | أنس | ٤٩٨ / ٥ |
| أنه عليه الصلاة والسلام حمل جنازة سعد | شيوخ من بني الأشهل | ٤٣٤ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------|----------|
| أنه عليه الصلاة والسلام خرَّ ساجداً حينَ جاءه كتابُ عليٍّ من اليمنِ بإسلامِ هَمْدَانَ | البراء | ٥٢٥ / ٢ |
| أنه عليه الصلاة والسلام سجدَ لرؤيَّةِ زَمَنِ | | ٥٢٦ / ٢ |
| أنه عليه الصلاة والسلام صلى على فروة مدبوغه | ابن عباس | ١٥١ / ٣ |
| أنه عليه الصلاة والسلام قد صلى الوتر خمساً | أم سلمة | ٤٩٧ / ٢ |
| أنه عليه الصلاة والسلام كان يصليُّ بعدَ الوترِ ركعتين | أم سلمة | ٤٨٢ / ٢ |
| أنه عليه الصلاة والسلام كان يقعدُ في مصلاه | جابر بن سمرة | ٧٤ / ٢ |
| أنه عليه الصلاة والسلام كان ينزع ثيابه في أول المطر | أنس | ٣٢٣ / ٣ |
| أنه عليه الصلاة والسلام كان يوتر على الراحلة | ابن عمر | ٤٥٣ / ٢ |
| أنه عليه الصلاة والسلام كبر أربعاً | ابن عباس، وأبو هريرة، وجابر | ٤١٧ / ٣ |
| أنه عليه الصلاة والسلام لعن حاملها والمحمولة إليه | ابن عمر | ٣١٨ / ٧ |
| أنه عليه الصلاة والسلام لما هاجر إلى المدينة | | ٥٠٦ / ٥ |
| أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن أكل كل ذي ناب | أبو ثعلبة الخُشَني | ١٧٣ / ١٣ |
| أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن الثُّنْيا | جابر | ٥٠٢ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------|----------------------------|-------------------|
| أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع العربون | | ٢٣ / ٦ |
| أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن عسب الفحل | | ٣١٧ / ٧، ٢٩٩، ٢١٥ |
| أنه عليه الصلاة والسلام ودى الأنصاري | سهل بن أبي حثمة | ٤٣٥ / ١٢ |
| أنه قد سجد على يديه | | ٣٠٠ / ٢ |
| أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً | عكرمة عن بعض أزواج النبي ﷺ | ٤٢١ / ١ |
| أنه كان إذا صلى، استقبل القبلة | ابن عمر | ٣٠٧ / ٢ |
| أنه كان إذا عطس، غطى | أبو هريرة | ٥١٧ / ٣ |
| إنه كان يأمرني أن أتزر | عائشة | ٤٢١ / ١ |
| أنه كان يسجد على كور عمامته | ابن عمر | ٣٠٠ / ٢ |
| أنه كان يصلي أربعاً قبل العصر | علي | ٤٥٨ / ٢ |
| أنه كان يقول دبر كل صلاة حين يسلم: لا إله إلا الله | عبدالله بن الزبير | ٣٢٧ / ٢ |
| أنه كان يكتحل بالائمد | ابن عباس | ١٤٣ / ١ |
| أنه كان يلبس في العيدين أحسن ثيابه | ابن عمر | ٢٨٠ / ٣ |
| أنه كانت لهم غنم ترعى بسلع | كعب بن مالك | ٢٠٧ / ١٣ |
| أنه كبر على حمزة سبعا | الزبير بن العوام | ٤٢١ / ٣ |
| أنه لما كان في مرضه جعل يدور في نسائه | عائشة | ٩١ / ١١ |
| أنه لون أضحيته ﷺ | أنس | ١٨٦ / ٥ |
| إنه ليس بك هوان على أهلك | أم سلمة | ١٠٠ / ١١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------|-----------------|------------------|
| أنه مسح على الخُفَّينِ | الحسن | ٢١٢ / ١ |
| أنه مَضْمَضَ واستنشق ثلاثاً بثلاث | عبدالله بن زيد | ١٩١ / ١ |
| أنه نام حتَّى انتصفَ الليلُ أو قبله بقليلٍ | ابن عباس | ٤٨٨ / ٢ |
| أنه نزل من الجنة أشدَّ بياضاً | ابن عباس | ٦٦ / ٥ |
| إنه يأكلُ الهديةَ، ولا يأكلُ الصدقةَ | سلمان | ٢٤٩ / ٤ |
| إنه يعودُ كيومَ وَلَدَتْهُ أمُّه | أبو هريرة | ١٥٢ / ٥ |
| أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام | أم قيس بنت محصن | ٣٨٨ / ١ |
| إنها قد بلغت محلَّها | أم عطية | ٢٥٠ / ٤ |
| إنها لا تحلُّ لي، إنها ابنةُ أخي من الرضاة | ابن عباس | ٣٠٠ / ١٠ |
| إنها لرؤيا حقٌّ إن شاء الله | عبدالله بن زيد | ٣١ / ٢ |
| أنها لما دخلت على الجبار، توضأت | أبو هريرة | ٢١٠ / ١ |
| إنها لمشيةٌ يبغضها الله إلا في هذا الموطن | سماك بن خرشة | ١٣٣ / ٢ |
| إنها ليست بنجسٍ | أبو قتادة | ٤٠٨ / ١ |
| إنها ملعونةٌ | علي | ١٧٣ / ٢ |
| إنها يتيمةٌ، ولا تنكحُ إلا بإذنها | | ٢٤٠ / ١٠ |
| أنهرِ الدَّم بما شئت | عدي بن حاتم | ٢١١ / ١٣ |
| إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلامٍ | جبير بن مطعم | ٣٣١ / ٥، ٢٤٨ / ٤ |
| إنهما ليعذبَان، وما يعذبَانِ | ابن عباس | ١٥٣ / ٢ |
| إني أنزِجُ النساء، فمن رغب عن سُتِّي | | ١٥٠ / ١٠ |
| فليس مني | | |
| إني أحرمُ ما بين لابتي المدينة | سعد بن أبي وقاص | ٥٧ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------|-----------------------|--------------------|
| إني أذكركُ لكُ أمراً فلا عليك أن لا تعجلي | عائشة | ٢٢٨ / ١١ |
| إني أظُلُّ يطعمني ربي ويسقيني | أنس | ٣٥١ / ٤ |
| إني إنما فعلتُ ذلك لأتألفهم | أبو سعيد | ٢٢٣ / ٤ |
| إني خاطبٌ ومُخبرهم أنكم قد رَضِيتُم | عائشة | ٥٤٢ / ١٣ |
| إني دخلتُ الكعبةَ | عائشة | ١٤٧ / ٥ |
| إني رأيتُ رسولَ الله ﷺ يلبسُها | ابن عمر | ٣٤٢ / ١٣ |
| إني فئةٌ لكم | عمر | ٢٧١ / ٥ |
| إني قد أهديتُ إلى النجاشي حُلَّةً وأواقِيَّ | أم كلثوم بنت أبي سلمة | ٧٨ / ٩ |
| إني كنتُ أصلي ركعتين بعد الظهر، وإنه | أم سلمة | ٥٣٢ / ٢ |
| قدِمَ وفدُ بني تميمٍ | عائشة | ٩١ / ١١ |
| إني لا أستطيعُ أن أدورَ بينكُنَّ | عائشة | ٩١ / ١١ |
| إني لأحتسبُ على الله أن يكفرَّ السنة التي | أبو قتادة | ٣٤٤ ، ٣٤٢ / ٤ |
| قبله | أبو قتادة | ٤٧ / ٣ |
| إني لأقومُ في الصَّلَاةِ وأنا أريدُ أن أطوِّلَ | أبو قتادة | ٤٧ / ٣ |
| فيها | حفصة | ٩٣ / ٥ |
| إني لبَدْتُ رأسي | ابن عمر | ٢٠٢ / ١٠ ، ٣٥١ / ٤ |
| إني لستُ مثلكم، إني أُطعمُ وأسقى | ابن عمر | ٢٠٢ / ١٠ ، ٣٥١ / ٤ |
| إني نذرتُ أن أذبح بالأبواء | عائشة | ٢٢٥ / ٥ |
| أهدتُ هديَّين فأضلَّتهما | عائشة | ٢٢١ / ٥ |
| أهدى النبي ﷺ جملاً لأبي جهل | ابن عباس | ١٨٧ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------|------------------|-------------------|
| أَهْدِيَّةٌ أَوْ صَدَقَةٌ؟ | أبو هريرة | ٢١٧ / ١٠ |
| أَهْلِيَّ بِالْحَجِّ | عائشة | ٥٠٠ / ٤ |
| أَوْ صَاعاً مِنْ دَقِيقٍ | أبو سعيد | ١٧٦ / ٤ |
| أَوْ تَرَوْا قَبْلَ أَنْ تَصْبِحُوا | أبو سعيد | ٤٦١ / ٢ |
| أَوْ صَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثِ | أبو هريرة | ٥٠٢ / ٢ |
| أَوْفٍ بِنَذْرِكَ | عمر | ٣٦٧ / ٤ ، ٢٢٥ / ٥ |
| | | ٣٧١ / ١٣ |
| أَوْفٍ بِنَذْرِكَ | ابن عمرو | ٣٧٦ / ١٣ |
| أَوَّلُ جَدَةٍ أُطْعِمَتِ السَّدَسُ أُمُّ أَبٍ | عبدالله بن مسعود | ٣٧٥ / ٩ |
| أَوَّلُ مَا تَفْقِدُونَ مِنْ دِينِكُمُ الْأَمَانَةَ | أنس | ٢٣ / ٢ |
| أَوَّلَاهَنَّا بِالْتَرَابِ | أبو هريرة | ٣٨٥ / ١ |
| أَوَّلِمُ وَلَوْ بِشَاةٍ | أنس | ٨ / ١١ |
| أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ | ابن مسعود | ٢٦٠ / ٣ |
| الأولى لك | | ١٧٤ / ١٠ |
| أي بني! محدث | طارق الأشجعي | ٢٧٥ / ٢ |
| أيُّ يومٍ هذا؟ | سراء بنت نبهان | ١٣٨ / ٥ |
| إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ؛ فَإِنَّ الظَّنَّ | أبو هريرة | ٣٩١ / ٣ |
| إِيَّاكُمْ وَالْقُسَامَةَ | أبو سعيد | ٨٨ / ١٤ |
| إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ، فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلٍ | ابن مسعود | ٣٥٦ / ٣ |
| إِيَّاكُمْ وَهُوَ شَاتٍ اللَّيْلِ | عبدالله بن مسعود | ١٠٥ / ١ |
| أيام التشريق أيام أكل وشرب | نبيشة الهذلي | ٣٥٣ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------|-----------------------|----------|
| أيام منى ثلاثة | عبد الرحمن بن يعمر | |
| | الديلي | ١٣٨ / ٥ |
| آية ما بيننا وبين المنافقين | ابن عباس | ١٣١ / ٥ |
| اتُّدِمُوا بِالزَّيْتِ ، وَاذْهَبُوا | عمر | ٣٣٦ / ١٣ |
| اتَّوهُ فَصَلُّوا فِيهِ | ميمونة مولاة | |
| | رسول الله ﷺ | ٤١٥ / ٤ |
| اتَّهَتْ مُقْبِلَةً وَمُذْبِرَةً إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي الْفَرْجِ | ابن عباس | ٦٤ / ١١ |
| أَيَسِّرْكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِسُورَيْنِ مِنْ نَارٍ | عبد الله بن عمرو | ١٣٦ / ٤ |
| أَيْكُمْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ ، | | |
| فَلْيُوتِرْ ، ثُمَّ لِيَرْقُدْ | جابر | ٤٦١ / ٢ |
| أَيَلْعَبُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﷻ ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ ؟ ! | محمود بن لبيد | ١٩١ / ١١ |
| الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا | ابن عباس | ٢٣٦ / ١٠ |
| أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتُ عَلَى قَوْمٍ مِّنْ لِّسِ مِنْهُمْ | أبو هريرة | ٥٣٨ / ١٢ |
| أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٍ فَهِيَ لِلأَوَّلِ | سمرة ، وعقبة | ٢٧٣ / ١٠ |
| أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتُ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ | ثوبان | ١١٦ / ١١ |
| أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَسَّتْ فَرْجَهَا | عبد الله بن عمرو | ٢٤٦ / ١ |
| أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بَغِيرَ إِذْنٍ وَلِيِّهَا | عائشة | ٢٤٤ / ١٠ |
| أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً | أبو أمامة | ٧ / ١٠ |
| أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدَهُ أَوْ غَلَامَهُ | ابن مسعود | ٢١ / ١٠ |
| أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا | أبو بكر بن عبد الرحمن | ٤٩٣ / ٦ |
| أَيُّمَا شَجَرَةٍ ظَلَلْتُ عَلَى قَوْمٍ | مكحول | ٤٥١ / ٦ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------|-----------------------|------------------|
| أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ، فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى | ابن عباس | ٤٢٦ / ٤ |
| أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ | جابر | ٤٧٤ / ١٠ |
| أَيُّمَا عَبْدٍ نَكَحَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ، فَهُوَ عَاهَرٌ | جابر | ٨٧ / ١٠ |
| أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَتَمْتُهُ أَوْ سَبَّيْتُهُ | أبو هريرة | ٥٥٧ / ١٢ |
| الإيمان بالله، والجهاد في سبيله | أبو ذر | ٨ / ١٠ |
| الأئمة من قُرَيْشٍ | أنس بن مالك | ٩٨ / ١٣ ، ٦١ / ٣ |
| أين أنا غداً | عائشة | ٩١ / ١١ |
| أينقص الرُّطْبُ إذا بيس؟ | سعد بن أبي وقاص | ١٥١ / ٦ |
| بارك الله فيك يا غلام | محمد بن علي بن الحسين | ٥١٦ / ٣ |
| بارَكَ اللهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا | | |
| في خيرٍ | أبو هريرة | ١٩١ / ١٠ |
| بارك الله لك، أَوْلَمْ وَلَوْ بَشَاةٍ | أنس | ٤٤٧ ، ١٩٢ / ١٠ |
| باسم الله أُرْقِيكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُؤْذِيكَ | أبو سعيد | ٣٣٩ / ٣ |
| باسم الله، الله أكبر | جابر بن عبد الله | ٢١٦ / ١٣ |
| باسم الله، وعلى ملة رسول الله | ابن عمر | ٤٤٨ / ٣ |
| باعه النبي ﷺ بِخَمْسَةِ أَعْرَةِ | سُرْق | ٥١٨ / ٦ |
| البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا | ابن عمر | ٣٥ / ٦ |
| بحسب ابن آدم لقيمات يُقَمِّنَ صَلْبُهُ | المقدام بن معدى كرب | ٣٤ / ١١ |
| البذاذة من الإيمان | أبو أمامة | ١٣٨ / ٢ |
| البرُّ بالبرِّ مدَّين | عبادة | ١٤٥ / ٦ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------|------------------|------------|
| البزاق في المسجد خطيئة، وكفارتها دفنها | أنس | ٣٦١ / ٢ |
| البسوا من ثيابكم البيض | ابن عباس | ١٣٩ / ٢ |
| بعث النبي ﷺ قاضياً إلى اليمن | علي | ٤٣٨ / ١٣ |
| بعثني رسول الله ﷺ في حاجة، فجئت وهو يصلي | جابر | ١٨٨ / ٢ |
| بعثه الله على رأس أربعين سنة | أنس | ١٨٢ / ٢ |
| بعني جملك هذا | جابر بن عبد الله | ٦٦ / ٩ |
| بعنيه . . . هو لك يا عبد الله بن عمر | عبد الله بن عمر | ٧٤ / ٩ |
| البغايا اللواتي يُنكحن أنفسهن بغير بينة | ابن عباس | ٢٨٤ / ١٠ |
| بكروا لصلاة العصر | بريدة | ٨٧ / ٢ |
| بل أنا وأرأساه | عائشة | ٣٤١ / ٣ |
| بل عارية مضمونة | صفوان بن أمية | ٥٠٥ / ٧ |
| بلى، أفأخبرت أنك تأتية العام | المسور بن مخزومة | ٢٨٧ / ١٣ |
| بني الإسلام على خمس | ابن عمر | ٢٦٩، ٧ / ٤ |
| بُسَ البيت الحَمَامُ | أبو سعيد | ٣٢٩ / ١٣ |
| البيعان بالخيار ما لم يتفرقا | ابن عمر | |
| بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة | وحكيم بن حزام | ٣١ / ٦ |
| بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة | جابر | ٩ / ٢ |
| | جابر بن عبد الله | ٢٣ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|--------------------------------------------------------------------|---------------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| البينة على المدعي | ابن عمرو، وابن عباس | ٨٢ / ٨ ، ٢٥ / ١ ، ٥٥ / ١١ ، ٥٠١ / ٩ ، ٤٥٤ / ١٢ ، ٣٥ ، ٣١ ، ١٠ / ١٤ ، ١١٥ ، ١٠٩ ، ١٠٥ |
| البينة، أو حدٌ في ظَهركَ | ابن عباس | ٥٥٠ / ١١ |
| بينما رجلٌ يسوقُ بقرةً أرادَ أن يركبها | أبو هريرة | ١٧٥ / ١٢ |
| التائبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ | ابن مسعود | ١٤٥ ، ٨٥ / ١٣ ، ٢٠٣ / ١٤ |
| تبلغُ الحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ | أبو هريرة | ١٦٦ / ١ |
| تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُمَا ، وَكَانَ أَحَقُّهُمَا | البراء | ٥١١ / ٣ |
| تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ | أبو هريرة | ٣٠٧ / ١ |
| تَحْتُهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالماءِ | أسماء | ٣٨٢ / ١ |
| تَحَدَّثْنِ عِنْدَ إِحْدَاكُنَّ حَتَّى إِذَا أَرَدْتُنَّ النَوْمَ | مجاهد | ٤٥ / ١٢ |
| تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ | عائشة | ٣٥٩ / ٤ |
| تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ | سهل بن أبي حثمة | ٤٥٦ / ١٢ |
| التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ ، الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ | ابن عباس | ٣١٠ / ٢ |
| التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ، | | |
| الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ | عمر | ٣١٠ / ٢ |
| تَحْيِضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتًّا | حمنة بنت حبيش | ٤٣٧ ، ٤٢٩ / ١ |
| تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ ؛ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ | عائشة | ١٤٥ / ٤ |
| تَخَلَّلُوا مِنَ الطَّعَامِ | أبو أيوب الأنصاري | ٢٩ / ١١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------|-----------------------|----------------|
| تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا | فاطمة بنت أبي حبيش | ١٨ / ١٢ |
| تَرَأَى النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ | | |
| أَنْبَى رَأَيْتُهُ | ابن عمر | ٢٧٦ / ٤ |
| تَرَبُّ تَرَبُّ | أم سلمة | ٣٤١ / ٢ |
| تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ حُلَالَانِ بِسَرِّفٍ | ميمونة بنت الحارث | ٢٠١ / ١٠ |
| تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مَكَاثِرٌ بِكُمْ | | |
| الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | أنس | ١٥٧ / ١٠ |
| تَسْبَحُونَ، وَتَكْبِرُونَ، وَتَحْمَدُونَ دَبْرَ كُلِّ | | |
| صَلَاةٍ | أبو هريرة | ٣٢٩ / ٢ |
| تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ، فَإِذَا بَكَتْ أَوْ سَكَتَتْ | أبو هريرة | ٢٤١ / ١٠ |
| تُسْتَأْمَرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا | أبو هريرة | ٢٤١، ٢٣٩ / ١٠ |
| تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ قُمْنَا إِلَى الصَّلَاةِ | زيد بن ثابت | ٣٢٩ / ٤ |
| تَسَحَّرُوا فَإِنْ فِي السَّحُورِ بَرَكَةٌ | أنس | ٣٢٨ / ٤ |
| تَسَرَّوْهُوا وَاتَّزَرَّوْهُوا، وَخَالَفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ | أبو أمامة | ١٠٦ / ٢ |
| تَسَمَّوْا بِاسْمِي | أنس | ٢٣٦ / ٥، ٩ / ١ |
| تَعَاَفَوْا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ | عبدالله بن عمرو | ٨٥ / ١٣ |
| تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ | ابن عباس | ٤٥٠، ٤٢٤ / ٤ |
| تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوهَا | ابن مسعود، وأبو هريرة | ٣٣٤ / ٩ |
| تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ | ابن عباس | ١٠٧ / ١٣ |
| تَقْطَعُ الْيَدَ فِي رِبْعِ دِينَارٍ | عائشة | ٣٥ / ١٣ |
| التَّكْبِيرُ سَبْعٌ فِي الْأُولَى | عبدالله بن عمرو | ٢٨٤ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|--------------------------------------------|-----------------|--------------------|
| تلك أئكم يا بني ماء السماء | أبو هريرة | ٢٩٧ / ١٠ |
| تنحوا عن هذا المكان | عمرو بن أمية | ٣٤ / ٢ |
| تنزهوا من البول | أنس | ١٨٨ / ١٤ ، ١٥٣ / ٢ |
| تنفيله ﷺ في البداة الربع | حبیب بن مسلمة | ٣٣٠ / ٥ |
| تنكح المرأة لأربع | أبو هريرة | ١٥٦ / ١٠ |
| تهادوا تحابوا | عائشة | ٦٤ / ٩ |
| تهادوا؛ فإن الهدايا تذهب وحر الصدر | أبو هريرة | ٦٤ / ٩ |
| توبته إكذاب نفسه | عمر | ١٩٤ / ١٤ |
| توضأ النبي ﷺ مرة مرة | ابن عباس | ١٦٦ / ١ |
| توضأ رسول الله ﷺ، ومسح على الخفين | المغيرة بن شعبة | ٢١٥ / ١ |
| التي تسره إذا نظر إليها، وتطيعه إذا أمرها | أبو هريرة | ١٥٦ / ١٠ |
| ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن | عقبة بن عامر | ٥٢٨ / ٢ |
| ثلاث كتبت علي | ابن عباس | ٢٠٠ / ٥ ، ٤٥٣ / ٢ |
| ثلاث هزلهن جد | | ١٩٤ / ١٠ |
| ثلاث هن علي فرائض، ولكم تطوع | | ٢٢٨ / ١٠ |
| ثلاثه جدھن جد | أبو هريرة | ١٩٣ / ١٠ |
| ثلاثه لا تجاوز صلاتهم آذانهم | أبو أمامة | ٢٠٢ / ١١ ، ٢١٣ / ٥ |
| ثلاثه لا ترد | عبدالله بن عمر | ١٠١ / ٣ |
| ثلاثه لا تقبل لهم صلاة | جابر | ٦٥ / ٩ |
| | | ١١٦ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------|------------------|---------------|
| ثلاثة لا يقبلُ اللهُ منهم صلاةً، مَنْ تقدَّمَ قوماً | عبدالله بن عمرو | ٥٤٣ / ٨ |
| ثلاثة لا ينجو منهم أحد | إسماعيل بن أمية | ٢١٨ / ١٤ |
| ثلاثة لا ينظرُ اللهُ إليهم، ولا يزكِّيهم، ولهم عذابٌ | أبو هريرة | ٣٣٠ ، ٢٩٩ / ٨ |
| الثلثُ، والثلثُ كثيرٌ | سعد بن أبي وقاص | ١٨١ / ٩ |
| ثم أذن، ثم أقام فصلى الظهر | جابر | ٩٩ / ٥ |
| ثم أردفَ النبي ﷺ الفضلَ بنَ عباسٍ | ابن عباس | ١١٢ / ٥ |
| ثم ارفع حتى تعتدل قائماً | أبو هريرة | ٣٧٥ / ٢ |
| ثم ارفع حتى تطمئن جالساً | أبو هريرة | ٣٧٦ / ٢ |
| ثم انصرف إلى المنحر | جابر | ١٢١ / ٥ |
| ثم تأخذُ فِرْصَةً ممسكةً | عائشة | ٣١٢ / ١ |
| ثم تقدَّمَ إلى مقام إبراهيم | جابر | ٧٩ / ٥ |
| ثم ثنى رجله اليسرى وقعدَ عليها | أبو حميد | ٣٠٤ / ٢ |
| ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف | جابر | ١٠٠ / ٥ |
| ثم ليتخيرَ من المسألة ما شاء | ابن مسعود | ٣٢٠ / ٢ |
| ثم يتوضأ وضوءه للصلاة | عائشة | ٣٠٦ / ١ |
| ثم يدعو لنفسه بما بدا له | أبو هريرة | ٣٢٠ / ٢ |
| ثم يكبرُ حينَ يهوي ساجداً | أبو هريرة | ٣٠٤ / ٢ |
| ثوبٌ بالصلاة، فجعل رسول الله ﷺ يلتفتُ إلى الشعبِ | سهل ابن الحنظلية | ٣٣٨ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------|------------------|----------|
| الثيبُ تُعَرِّبُ عن نفسها، والبكرُ رضاها صَمْتُهَا | | ٢٤١ / ١٠ |
| جاء أعرابيُّ فبال في طائفةِ المسجد | أنس | ٣٩٠ / ١ |
| جاءَ رجلٌ إلى النبي ﷺ فقالَ: إني لا أستطيع أن آخذ | ابن أبي أوفى | ٣٧١ / ٢ |
| جاءَ رجلٌ والنبي ﷺ قائمٌ على المنبرِ | أنس | ٢٦٧ / ٣ |
| جاءني جبريلُ، فقال يا مُحَمَّدُ | أبو هريرة | ١٢٣ / ١ |
| الجارُ أحقُّ بشفعةِ جاره يُنْتَظَرُ بها إذا | جابر | ١٧١ / ٨ |
| الجارُ أحقُّ بصَقَبه | أبو رافع | ١٧٠ / ٨ |
| جارُ الدارِ أحقُّ بالدارِ | سمرة | ١٧١ / ٨ |
| الجالِبُ مرزوقٌ والمحتكرُ ملعون | عمر بن الخطاب | ٥٤٧ / ٥ |
| جعل النبي ﷺ حول المدينة اثني عشر ميلاً | أبو هريرة | ٦٠ / ٥ |
| جُعِلَتْ لي الأرضُ كُلُّها مسجداً إلا المقبرةَ | | |
| والحمَّامَ | أبو سعيد | ١٦٣ / ٢ |
| جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً | جابر | ٨ / ٣ |
| جلس رسول الله ﷺ بين الرجال والنساء | الحسن | ٧٨ / ١١ |
| جمَعَ النبي ﷺ بالمدينة من غيرِ خوفٍ ولا مطرٍ | ابن عباس | ١٨٣ / ٣ |
| الجمعةُ حقٌّ واجبٌ على كل مسلم | طارق بن شهاب | ٢١٧ / ٣ |
| الجمعة على من سمع النداء | ابن عمرو | ٢١٩ / ٣ |
| الجهادُ واجبٌ عليكم | أبو هريرة | ٢٦٠ / ٥ |
| جوفُ الليلِ الآخرِ، فصلٌ ما شئتَ | عمرو بن عَبَسَةَ | ٤٨٧ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------|--------------------|-------------------|
| حُبُّكَ إِيَّاهَا أَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ | أنس | ٢٧٧ / ٢ |
| حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة | جابر | ١١٦ / ٥ |
| حتى أتى بطنَ مُحَسَّرٍ | جابر | ١١٢ / ٥ |
| حتى إذا جاء عرفة | جابر | ٩٩ / ٥ |
| حتى تذوقني عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ | عائشة | ٥٠٦ / ١٠ |
| حتى يرمي جمرة العقبة | الفضل بن عباس | ١٢١ / ٥ |
| حتى يشهد ثلاثة من ذوي الحجى | قيصة | ٢٢٢ / ١٤ |
| حَجَّ النَّبِيِّ ﷺ حجة واحدة | أنس | ٤٢٣ / ٤ |
| الحجُّ جهادٌ كلُّ ضعيفٍ | أم سلمة | ٤٥٠ / ٢ |
| الحج عرفة | عبد الرحمن بن يعمر | ٤٩٦ ، ٤٧٩ / ٤ |
| | الديلي | ١٦٧ ، ١٥٨ / ٥ |
| حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ | أبو رزين | ٤٢٣ / ٤ |
| حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرُومَةٍ | ابن عباس | ٤٥٧ ، ٤٥٦ / ٤ |
| الحجُّ مرةً | ابن عباس | ١٧٠ / ٥ |
| الحجُّ يَكْفُرُ حتى التبعات | العباس بن مروان | ١٦٥ / ٥ |
| حججنا مع النبي ﷺ ومعنا النساءُ | | |
| والصبيانُ ، فلبينا عن الصبيانِ | جابر | ٤٣١ / ٤ |
| حججنا مع رسول الله ﷺ فأفطنا | عائشة | ١٢٩ / ٥ |
| حُجِّي عَنْهُ | ابن عباس | ٤٥٢ / ٤ |
| حُجِّي واشترطي | عائشة | ١٧٧ / ٥ ، ٤٨٥ / ٤ |
| حدُّ الساحر ضرباً | جندب | ١٦٠ ، ١٤٤ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|--------------------------------------------|-----------------------------|----------------|
| حذفُ السلام سنة | أبو هريرة | ٣٢٤ / ٢ |
| حرامٌ عليكم الحُمُرُ الأهليَّةُ | خالد بن الوليد | ١٨٠ ، ١٧٥ / ١٣ |
| الحربُ خدعةٌ | جابر بن عبدالله | ٣٠٩ ، ٣٠٢ / ٥ |
| حرسُ ليلةٍ في سبيلِ | عثمان | ٢٦٥ / ٥ |
| حرَمُ المدينةِ ما بينَ ثورٍ إلى عَيْرٍ | علي | ٦٠ / ٥ |
| حرَمَ سفكُ الدماءِ بمكة | | ٤٨٩ / ١٢ |
| الحَلِفُ مُنْفِقٌ لِلسُّلْعَةِ ، مُمَحِقٌ | أبو قتادة | ٢٧٨ / ١٣ |
| الحلال ما أحلَّ الله في كتابه | سلمان | ١٨ / ١٣ |
| حم لا يُنصرونَ | المهلب بن أبي صفرة | ٣٠١ / ٥ |
| الحمد لله الذي أحيانا بعدما أماتنا | حذيفة بن اليمان | ٤٩٣ / ٢ |
| الحمد لله الذي أحياني بعدما أماتني | حذيفة بن اليمان | ٤٩٥ / ٢ |
| الحَمْدُ لله الذي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَدَى | أنس | ١١٠ / ١ |
| الحمد لله الذي أنقذه من النار | أنس | ٤٢١ / ٥ |
| الحمد لله الذي بنعمته تَتِمُّ الصالحاتُ | عائشة | ٦٣ / ٥ |
| حمى النبي ﷺ النقيعَ لخيَلِ المسلمين | ابن عمر | ٣٢٤ / ٨ |
| خابَ قَوْمٌ وَلِيَ أمرهم امرأةٌ | أبو بكر | ٩٨ / ١٣ |
| الخالُ وارثٌ مَنْ لا وارثَ لَهُ | عمر بن الخطاب ، والمقدام | ٤٥٢ / ٩ |
| خُذِ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ | معاذ بن جبل | ١٠٣ ، ٦٣ / ٤ |
| خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً | معاذ بن جبل | ٤٠٤ ، ٤٠٢ / ٥ |
| خذه ؛ أي : للمال الذي أتى بلا مسألة | ابن عمر | ٢٥٤ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|-------------------------------------------------------------------|------------------------|--------------------------------------------------|
| خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ | جابر بن عبدالله | ٥ / ٦٥، ٧٨، ٩٠، ١١٦، ١٣٢، ١٣٤ |
| خُذُوا مَا عَلَيْهَا وَدَعُوهَا مَكَانَهَا مَلْعُونَةً | عمران | ١٢ / ١٧٥ |
| خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ | أبو سعيد الخدري | ٦ / ٤٨٢، ٥٠٩، ٥١٩، ٥٢٣ |
| خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تَطِيقُونَ | عائشة | ٢ / ٤٨٩ |
| خُذِي مَا يَكْفِيكَ | عائشة | ٩ / ١٢٥، ١٢ / ١٣٧، ١٤٧، ١٥٠، ١٤ / ٣٣ |
| خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ | عائشة | ٦ / ١٩ |
| الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ | عائشة | ٥ / ٣٢٨، ٦ / ٤٩، ٧٨، ١٢٥، ١٣٩، ٨ / ٩٣، ٢٠٩ |
| خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْإِسْتِسْقَاءِ مُتَذَلِّلاً مُتَوَاضِعاً | ابن عباس | ٣ / ٣١٣ |
| خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَسْقِي، فَتَوَجَّهَ | عبدالله بن زيد، وعائشة | ٣ / ٣٠٩ |
| خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدٍ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ | ابن عباس | ٣ / ٢٨٢ |
| خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَهْمٍ مَعَ تَمِيمٍ | ابن عباس | ١٤ / ١٨٣ |
| خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَامَ | عائشة | ٣ / ٢٩٨ |
| خَرَجْتُ لِأَخْبِرَكُمْ بِبَلِيلَةِ الْقَدْرِ | عبادة بن الصامت | ٣ / ٣١٢ |
| خَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ | ابن عباس | ٣ / ٣٠١ |
| خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ | ابن عباس | ٥ / ١٢٧ |
| خَطَبْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَمَامَةَ بَنَاتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ | رجل من بني سليم | ١٠ / ١٨٩ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------|------------------|--------------------------------|
| حفظت عن النبي ﷺ عشر ركعات | ابن عمر | ٤٥٥ / ٢ |
| خُلِقَ الماءُ طهوراً | أبو سعيد الخدري | ٤٣ / ١ |
| خمس تجب للمسلم على أخيه | أبو هريرة | ٣٣٦ / ٣ |
| خمس صلوات في اليوم واليلة | طلحة بن عبيدالله | ٤٥٢ / ٢ |
| خمس صلوات كتبهن الله على العباد | عبادة بن الصامت | ١٢٥ / ١٣ |
| خياركم خياركم لنسائهم | عبدالله بن عمرو | ٥٣ / ١١ |
| خير الناس أنفعهم للناس | جابر | ٢٣٣ / ١٣ |
| خير القرون قرني | ابن مسعود | ٢٠٥ / ١٠ |
| خير المال سكة مأبورة | سويد بن هيرة | ٣٥١ / ١٣ |
| خير الناس قرني | عمران بن حصين | ١٥٥ / ١٤ |
| خير رجالنا سلمة | سلمة بن الأكوع | ٣١٣ / ٥ |
| خير صفوف الرجال أولها | أبو هريرة | ٢٤٤ / ٢ |
| خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة | زيد بن ثابت | ١٨٢ / ٣ |
| خير فائدة أفادها المرء المسلم بعد إسلامه | يحيى بن جعدة | ١٥٦ / ١٠ |
| خيركم أحسنكم قضاء | أبو رافع | ٢٨٢ / ٦ |
| دخل الناس على النبي ﷺ أرسالاً يصلون عليه | ابن عباس | ٤٠٤ / ٣ |
| دخل النبي ﷺ وبلال وأسامة بن زيد | ابن عمر | ١٤٧ / ٥ |
| دخل رسول الله ﷺ البيت، وأسامة بن زيد، وبلال | ابن عمر | ١٧٦ / ٢ |
| دع ما يريئك | الحسن بن علي | ٢٣٨ / ١، ٤٢١ / ١١، ١٧٨ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------|------------------------|----------------|
| الدعاء لا يُردُّ بين الأذان والإقامة | أنس | ٦٢ / ٢ |
| دعائكم أخوكم، وتكلّف لكم، كل يوماً، | | |
| ثم صُم يوماً مكانه إن شئت | أبو سعيد الخدري | ١٤ / ١١ |
| دعها عنك | | ٩٦ / ١٢ |
| دعهم - أي الحبشة الذين يلعبون - يا عمر | أبو هريرة | ٤٦٥ / ٧ |
| دعهما فإنّها أيام عيد | عائشة | ٤٦٤ / ٧ |
| دَعُهُمَا؛ فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ | المغيرة | ٢١٧ / ١ |
| دعوة الصائم لا تُردّ | أبو هريرة | ٣١٢ / ٣ |
| دَعِيَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِكَ | عائشة | ٤٣٢ / ١ |
| دُعِيَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ | عمرو بن أمية | ١٦٨ / ١٤ |
| دفع رسول الله ﷺ من عرفة | أسامة بن زيد | ١٠٩ / ٥ |
| دفع رسول الله ﷺ وقد شقّ القصواء | جابر | ١٠٨ / ٥ |
| دفنُ الأنبياء حيث يموتون | ابن عباس | ٤٥٣ / ٣ |
| دُمُ عفراء أَرْكَى | مولاة أبي ورقة بن سعيد | ١٨٥ / ٥ |
| دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ | ابن عباس | ٣٩١ / ١٢ |
| دِيَةُ الْمَرْأَةِ نِصْفُ دِيَةِ الرَّجُلِ | عمرو بن حزم | ٣٥٧ / ١٢ |
| دِيَةُ الْمُعَاهِدِ نِصْفُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ | عبدالله بن عمرو | ٣٥٨ / ١٢ |
| دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى | ابن عباس | ٤١ ، ٢٧ / ٤ |
| الدينُ النصيحة | تميم الداري | ٥٣٧ ، ٣٠٧ / ٥ |
| | | ١٨٥ ، ١٦١ / ١٠ |
| ذبح ﷺ وأصحابه بالحديبية | ابن عمر | ١٧٢ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------|-----------------|---------------|
| ذبح عنهنَّ النبي ﷺ البقر | عائشة | ٢٠٧ / ٥ |
| ذبيحةُ المسلم حلالٌ وإن لم يُسمَّ | شداد بن سعد | ٢١٦ / ١٣ |
| ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمِّه | جابر | ٢١٨ / ١٣ |
| ذُكِرتِ الجدودُ عندَ رسولِ الله ﷺ وهو في الصلاةِ | أبو جحيفة | ٢٩٤ / ٢ |
| ذِمَّةُ المُسلمينَ واحدةٌ | علي | ٣٦٩ / ٥ |
| ذهبَ الظمأُ، وابتَلَّتِ العروقُ، ووجِبَ الأجرُ إن شاء اللهُ تعالى | ابن عمر | ٣٣٠ / ٤ |
| الذهبُ بالذهبِ، والفضةُ بالفضةِ | عبادة بن الصامت | |
| | وأبو سعيد | ١٤٢ / ٦ |
| الذهبُ بالذهبِ وزناً وبوزنٍ | أبو هريرة | ١٥٧ ، ١٤٤ / ٦ |
| ذهبَ حقُّك | عطاء | ٣٢٠ / ٦ |
| ذهبَ رسولُ الله ﷺ إلى بني عمرو بن عوفٍ ؛ ليصلحَ بينهم | سهل بن سعد | ٢٢٧ / ٢ |
| ذهبَ فرسٌ له فأخذها العدوُّ | ابن عمر | ٣٢٥ / ٥ |
| الذي يشربُ في آنيةِ الذهبِ | أم سلمة | ٩٢ / ١ |
| الراكبُ خلفَ الجنازةِ | المغيرة | ٤٣٦ / ٣ |
| رأيتُ أبي يُقلِّمُ أظفارهَ ويَدْفِنُها | مثل بنت بشرح | ١٤٩ / ١ |
| رأيتُ النبي ﷺ إذا استفتحَ الصلاةَ، رفعَ يديه | ابنُ عمرَ | ٢٨٥ / ٢ |
| رأيتُ النبي ﷺ بالَ وتوضَّأَ | جرير | ٢١٣ / ١ |
| رأيتُ النبي ﷺ حَامِلَ الحُسَيْنِ | أبو هريرة | ١٠٢ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------|-----------------|---------------|
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَا لَا أَحْصِي يَتَسَوَّكُ | عامر بن ربيعة | ١٣٨ / ١ |
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ | عمرو بن أمية | ٢١٥ / ١ |
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ يَمْشُونَ | ابن عمر | ٤٣٦ / ٣ |
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصَلِّي مَتْرَبَعًا | عائشة | ٤٩٩ / ٢ |
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَّى ظَهْرَهُ | وابصة بن معبد | ٢٨٦ / ٢ |
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَعْقِدُ الْآيَ | أنس | ٣٥٤ / ٢ |
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ | عمرو بن كعب | ١٩٢ / ١ |
| رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الْمُوقِينَ | بلال | ٢١٣ / ١ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَلَمَ الرُّكْنَ | ابن عباس | ٦٨ / ٥ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ | ابن عمر | ٢٥٧ / ٢ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَجَدَ، وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ | وائل بن حُجْرٍ | ٢٩٧ / ٢ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ | أبو رافع | ٢٣٠ / ٥ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حِينَ يَكْبُرُ | ابن عمر | ٢٥٦ / ٢ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ الْقَثَاءَ بِالرُّطْبِ | عبدالله بن جعفر | ٤٤ / ١١ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْمِي الْجَمْرَةَ ضَحَى | جابر | ١٣٢ ، ١١٩ / ٥ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ | عائشة | ١٠٧ / ٢ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ عُثْمَانَ | عائشة | ٣٥٦ / ٣ |
| رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَهْلُ مُلَبَّدًا | ابن عمر | ٥٢١ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------|------------------------|------------------|
| رأينا رسولَ الله ﷺ فقمنا تبعاً له | علي | ٤٣٧ / ٣ |
| رباطُ ليلةٍ في سبيلِ الله | سلمان الفارسي | ٢٦٣ / ٥ |
| ربع الكتابة | علي | ١٠٩ / ١٠ |
| رجُلُ العجماءِ جُبَّارٌ | أبو هريرة | ١٣٩ / ٨ |
| رجُلٌ بالَ الشَّيْطَانُ في أُذُنِهِ | ابن مسعود | ٥٥ / ٣ |
| رَحِمَ اللهُ أَخِي موسى أَجَرَ نَفْسَهُ بِطَعَامِ بَطْنِهِ، وَعِفَّةِ فَرْجِهِ | عبيدة بن حفص | ١٣٣ / ١١ |
| رَحِمَ اللهُ عَبْدًا يعلِّقُ في بَيْتِهِ سوطاً يُؤدِّبُ أهْلَهُ | جابر | ١٠٨ / ١١ |
| رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ في العصي والسوطِ والحبْلِ يلتقطه | جابر | ٣٥٥ / ٨ |
| رَخَّصَ رسولُ الله ﷺ لأمهاتِ المؤمنينَ شِبراً | ابن عمر | ١٣٣ / ٢ |
| رَخَّصَ رسولُ الله ﷺ لرعاء الإبل | أبو البَدَّاحِ بن عاصم | ١٣٧ / ٥ |
| رَخَّصَ رسولُ الله ﷺ له أن ينام إذا توضأ | عمر | ١٤٣ / ٢ |
| رَخَّصَ رسولُ الله ﷺ للجُنُبِ | عائشة | ٢٥ / ١١، ٣١٩ / ١ |
| رَخَّصَ في العرايا بأن تباعَ بخرصِها | أبو هريرة | ١٥٢ / ٦ |
| رَخَّصَ للرُّعاةِ في تركِ البيتوتة | عدي | ١١٠ / ٥ |
| رَخَّصَ للعباسِ في تركِ البيتوتة | ابن عمر | ١١٠ / ٥ |
| رَخَّصَ لَهُمْ أن يتبايعُوا العرايا | زيد | ١٥٣ / ٦ |
| رَدَّ رسولُ الله ﷺ على عثمانَ بنِ مظعونٍ التَّبْتُلَ | أنس | ١٥٠ / ١٠ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------|---------------------|------------------------------------|
| رَضَاهَا صُمَاتُهَا | عائشة | ٢٤١ / ١٠ |
| رفع القلم عن ثلاث | عائشة | ٢٥٠ / ٥ ، ٥٠٨ / ٣ ، ٥٤٤ ، ١٦٩ / ١١ |
| رفع القلم عن ثلاثة | علي ، وعائشة | ٢٦٩ / ١٤ |
| رمل النبي ﷺ في عمره كلها | ابن عباس | ٧٢ / ٥ |
| الريح من روح الله يأتي بالرحمة | أبو هريرة | ٣٢٧ / ٣ |
| الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ | ابن عمر ، وأنس | ٤٤٤ / ٤ |
| زادك الله حِرْصاً ولا تعد | أبو بكرة | ١١٣ / ٣ |
| زجر النبي ﷺ عن ثمن السنور | جابر | ٤٦٧ / ٥ |
| الزعيم غارم | أبو أمامة | ٣٧٢ ، ٣٥٧ / ٦ ، ٣٩٩ ، ٣٨٨ |
| زَوْجَ أبا طلحة أمَّ سليم على إسلامه | أنس | ٣٧٠ / ٧ |
| زَوَّجْتُهَا بما مَعَكَ من القرآن | سهل بن سعد | ٣٧٠ / ٧ ، ٤٥٣ ، ١٨٩ / ١٠ |
| زَوَّدَكَ اللهُ التَّقْوَى | أنس | ٤٩٥ / ٢ |
| زَيْنُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالْقُرْآنِ | البراء بن عازب | ٢٠٢ / ١٤ |
| زَيْنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ | البراء بن عازب | ٥٣٩ / ٢ |
| سَابَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ فَسَبَقْتُهُ | عائشة | ٤٦٢ / ٧ |
| السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ كَالْمَجَاهِدِ | أبو هريرة | ٤٤٨ / ٢ |
| سَأَلَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ النَّبِيَّ ﷺ الْإِسْتِسْقَاءَ | أنس | ٢٦٨ / ٣ |
| سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ لَا أَرْوِّجَ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعِيَ فِي الْجَنَّةِ | عبدالله بن أبي أوفى | ١٩٧ / ١٠ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------|------------------|-----------|
| سبحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا | ابن عمر | ٤٩٤ / ٢ |
| سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى | حذيفة | ١١ / ١ |
| سبحانَكَ اللهمَّ وبحمْدِكَ، أشْهَدُ أَنْ | أبو هريرة | ٣٦١ / ١٤ |
| سبحانَ الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله | ابن أبي أوفى | ٣٧١ / ٢ |
| سبعُ مواطنَ لا تجوزُ فيها الصلاةُ | ابن عمر | ١٦٥ / ٢ |
| سَتَرُ ما بَيْنَ الْجَنِّ وَعَوْرَاتِ بَنِي آدَمَ | علي | ١٠٨ / ١ |
| سَتُفْتَحُ لَكُمْ أَرْضُ الْعَجَمِ | ابن عمر | ٣٢٣ / ١ |
| سجدَ وَجْهِي للذي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ | علي بن أبي طالب | ٥٢٠ / ١٩٣ |
| سجدنا مع النبي ﷺ في (الانشقاق) | أبو هريرة | ٥١٨ / ٢ |
| سجدَها داوُدُ توبَةً، ونسجدُها شكراً | ابن عباس | ٥١٨ / ٢ |
| سفرُ العَبْدِ مع السيدةِ ضَيْعَةً | خولة بنت حكيم | ٤٦٧ / ٤ |
| السَّقَطُ يُصَلَّى عليه، ويدعى | المغيرة | ٤١٥ / ٣ |
| السلام عليكم يا أهل القبور | ابن عباس | ٤٩٥ / ٣ |
| السلام يقطع الهجران | أبو هريرة | ٥٠٧ / ٣ |
| السلطانُ وليُّ مَنْ لا وليَّ له | عائشة | ٤١٤ / ٨ |
| سَلُّوهُ الدَّعَاءَ؛ فَإِنْ دَعَاءُهُ كَدَعَاءٍ | عمر | ٣٣٩ / ٣ |
| سمَّاه رسول الله ﷺ فاسقاً | عروة | ١٧٥ / ١٣ |
| سمعتُ خطبة النبي ﷺ بمنى | أبو أمامة | ١٢٧ / ٥ |
| سمُّوا أنتم، وكُلُّوا | عائشة | ٢١٧ / ١٣ |
| السَّنةُ شاتانِ متكافئتانِ عن الغلامِ | عائشة | ٢٣١ / ٥ |
| السَّنةُ في الصلاةِ على الجنَّاةِ أَنْ يقرأَ | أبو أمامة بن سهل | ٤١٢ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------|--------------------|-------------------|
| سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ | عبد الرحمن بن عوف | ٣٥٩ / ١٢، ٣٩٦ / ٥ |
| السَّوَاكُ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ | عائشة | ١٣٧ / ١ |
| سورة الكهف تدعى في التوراة تدعى | | |
| الحائلة | ابن عباس | ٢٥٧ / ٣ |
| سَبْدٌ إِذَا مَكُمُ اللَّحْمُ | أبو الدرداء | ٣٣٥ / ١٣ |
| شاهدك أو يمينه | ابن مسعود | ١٠٧، ٢٩ / ١٤ |
| | وأشعث بن قيس | ١٤٩، ١١٣ |
| شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا | أبو هريرة | ١٧، ١٠ / ١١ |
| شرط ﷺ ذلك في صلح الحديبية | المسور بن مخزومة | ٣٨٦ / ٥ |
| شَعَلُونَا عَنِ الصَّلَاةِ الْوَسْطَى | علي | ٧٢ / ٢ |
| الشفعة فيما لم يقسم | جابر | ١٧٠ / ٨ |
| الشفعة كحلّ العقال | عمر | ١٧٧ / ٨ |
| الشفعة كنشطة العقال إن قيدت ثبتت، وإن | | |
| تُرِكَتْ | ابن عمر | ١٧٧ / ٨ |
| الشفق الحُمُرَة، فإذا غاب الشفق | ابن عمر | ٧٥ / ٢ |
| شهدت رسول الله ﷺ أكثر من مئة مرة في | | |
| المسجد وأصحابه يتذكرون الشعر | جابر بن سمرة | ٤١٠ / ٤ |
| شهدت مع النبي ﷺ العيد | عبد الله بن السائب | ٢٨٧ / ٣ |
| شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف | جابر | ١٩٣ / ٣ |
| شهدت مع رسول الله ﷺ نفل الربع | حبيب بن سلمة | ٣٠٦ / ٥ |
| الشهر هكذا، وهكذا، وهكذا | ابن عمر | ٢٤١ / ١١ |
| شهرًا عيد لا يتقصان: رمضان وذو الحجة | أبو بكر | ٢٧٩ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------|-----------------------|---------------------------|
| شهيد البحر مثل شهيد البر | أبو أمامة | ٢٥٧ / ٥ |
| صالح ﷺ قريشاً على ترك القتال | | ٢٦١ / ٥ |
| الصبر ضياء | أبو سعيد | ٣٤٠ / ٣ |
| صحبت النبي ﷺ فكان لا يزيد في السفر | ابن عمر | ١٥١ / ٣ |
| صدق أفلح، ائذني له | عائشة | ٧٣ / ١٢ |
| صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا | يعلى بن أمية | ١٥١ / ٣ |
| صدقتك على ذي القرابة صدقة وصله | سلمان بن عامر | ٢٤١ / ٤ |
| الصعيد الطيب طهور المسلم | أبو ذر | ٣٥٣ / ١ |
| الصعيد الطيب وضوء المسلم | أبو ذر | ٣٧٣ / ١ |
| صف الرجال ثم صف خلفهم الغلمان | أبو مالك الأشعري | ١١٨ / ٣ |
| صل الصلاة لوقتها | أبو ذر | ١٦ / ٣ ، ٥٣٢ / ٢ |
| صل قائماً | عمران بن حصين، وحذيفة | ٣٧٠ ، ١١٩ / ٢ ، ١٤١ / ٣ |
| صل ههنا | جابر | ٣٧٨ / ٤ |
| صلاة الأوابين حين ترمض الفصال | زيد بن أرقم | ٥٠٣ / ٢ |
| صلاة الجماعة تفضل | ابن عمر | ٤٥ / ١٠ ، ٦ / ٣ |
| صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم | ابن عمر | ٢١٦ / ١٠ |
| صلاة الليل مثنى مثنى | ابن عمر | ٤٦٢ ، ٤٠٠ / ٢ ، ٤٩٦ ، ٤٨١ |
| صلاة الليل والنهار مثنى مثنى | ابن عمر | ٤٩٨ ، ٤٩٦ / ٢ |
| صلاة النهار عجماء | الحسن البصري | ٢٤٨ / ٣ ، ٥٠٠ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------|---------------------------------------------|---------------------|
| الصلاة الوسطى: صلاة العصر | ابن مسعود، وسُمرة | ٧٣ / ٢ |
| الصلاة خير موضوع، استكثر أو أقل | أبو ذر | ٤٩٨ / ٢ |
| صلاة في المسجد الحرام | جابر بن عبدالله | ٥٢ / ٥ |
| صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه | أبو هريرة | ٣٧٨ / ٤ |
| الصلح جائز بين المسلمين | أبو هريرة | ٤٢٦ ، ٤٢١ / ٦ |
| صلُّوا أيها الناس في بيوتكم | زيد بن ثابت | ٨ / ٣ |
| صلُّوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل | أبو هريرة | ٤٥٤ / ٢ |
| صلُّوا على أطفالكم فإنهم صلوا على صاحبكم | أبو هريرة | ٤٠٣ / ٣ |
| | سلمة بن الأكوع، وأبو هريرة، وزيد بن خالد | ٤٢٩ ، ٤٠٣ ، ٣٥٤ / ٣ |
| صلُّوا في رحالكم | ابن عمر | ١٣٧ / ٣ |
| صلُّوا في مرايض الغنم، ولا تصلُّوا في مَبَارِكِ الإبل | البراء بن عازب | ١٦٤ / ٢ |
| صلوا كما رأيتموني أصلي | مالك بن الحويرث | ٢٦٤ ، ٩٠ / ٢ |
| | | ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ |
| | | ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ |
| | | ٢٤٠ ، ٢٣٦ / ٣ |
| | | ٤١٧ ، ٢٥١ |
| صلَّى الصبح بها حين تبيّن له الصبح | جابر | ١١١ / ٥ |
| صلَّى النبي ﷺ حاملاً أمانة | أبو قتادة | ١٥٥ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------|-----------------------|---------|
| صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاةَ الْخَوْفِ بِأَحَدَى الطَّائِفَتَيْنِ | ابن عمر | ٢٠٢ / ٢ |
| صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَامَ الْأَحْزَابِ | حبيب بن سباع | ٩١ / ٢ |
| صَلَّى بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ دَعَا بِبُذْنِهِ | ابن عباس | ٢٢٣ / ٥ |
| صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ خَطَبَنَا | أبو هريرة | ٣١٦ / ٣ |
| صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ خَلَفَهُ | جابر | ٢٥٤ / ٢ |
| صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْوُتْرَ خَمْسًا | أم سلمة | ٥٠٤ / ٢ |
| صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ | ابن عباس | ٣١١ / ٣ |
| صَلَّى سِتَّ رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ | جابر | ٣٠١ / ٣ |
| صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ، فَجَهَرَ | عائشة | ٢٩٩ / ٣ |
| صَلَّى فِي كُسُوفٍ، قَرَأَ ثُمَّ رَكَعَ | ابن عباس | ٣٠١ / ٣ |
| صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ الضُّحَى ثِمَانِي رَكَعَاتٍ | أم هانئ | ٤٩٧ / ٢ |
| صَلَّى أَمَّاكَ | أسماء بنت أبي بكر | ٢٥٦ / ٤ |
| صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ | أنس | ٢٦٢ / ٢ |
| صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَافْتَتَحَ الْبَقْرَةَ | حذيفة | ٣٥٥ / ٢ |
| صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ | حذيفة | ٢٩٠ / ٢ |
| صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ: بِسْمِ اللَّهِ | نُعَيْمُ الْمُجَمَّرِ | ٢٦٢ / ٢ |
| صُمُّ يَوْمًا وَأَفْطَرُ يَوْمًا، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ | ابن عمرو | ٣٣٩ / ٤ |
| صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْإِسْتِسْقَاءِ | ابن عباس | ٣١٦ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------|------------------|----------------------------|
| صنفان من أهل النار لم أرهما بعد | أبو هريرة | ١٣٦ / ٢ |
| الصوم يوم تصومون | أبو هريرة | ٣٤٦ / ٤ |
| صوم يوم التروية كفارة سنة | ابن عباس | ٣٤٧ / ٤ |
| صومكم يوم تصومون | أبو هريرة | ٣٤٦ / ٤ |
| صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته | أبو هريرة | ٢٧٠ / ٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٤ |
| ضالة المسلم حرق النار | الجارود | ٣٧٦ / ٨ |
| ضحى بكشين أملحين | أنس | ٢١١ / ١٣ |
| ضربة واحدة للوجه واليدين | عمار | ٣٧٥ / ١ |
| ضم الميت بالدينارين | سلمة بن الأكوع | ٣٦٨ / ٦ |
| طاف النبي ﷺ على بعير | ابن عباس | ٦٧ / ٥ ، ٧٠ |
| طاف النبي ﷺ من وراء الحجر | | ٧٦ / ٥ |
| طاف رسول الله ﷺ وطاف المسلمون | عائشة | ١٥٧ / ٥ |
| طفت مع عبدالله ، فلما جاء دبر الكعبة | عبدالله بن عمرو | ١٤٤ / ٥ |
| طلاق العبد اثنتان | عائشة | ٢٣٥ / ١١ |
| الطلاق لمن أخذ بالساق | ابن عباس | ٢٨٠ / ١٤ |
| طلقتني زوجي ثلاثاً ، فأذن لي رسول الله ﷺ | | |
| أن أعتد في أهلي | فاطمة بنت قيس | ٤٨ / ١٢ |
| الطهور شرط الإيمان | أبو مالك الأشعري | ٢٥٢ / ١ |
| الطواف بالبيت صلاة | ابن عباس | ٢٦٠ / ١ ، ٧١ / ٥ ، ٧٦ ، ٧٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------|-----------------|--------------------|
| طُوفِي عَلَى رَجُلَيْكَ سُبْعَيْنِ | معاوية بن خديج | ٣٩٧ / ١٣ |
| طَبِيت رَسُولَ اللَّهِ لِإِحْرَامِهِ حِينَ أَحْرَمَ | عائشة | ١٢٥ / ٥ |
| الطَّيْرَةُ شِرْكٌ | ابن مسعود | ١٨٨ / ١٤ |
| الظَّهْرُ يَرْكَبُ بِنَفْقَتِهِ | أبو هريرة | ٣٤٠ / ٦ |
| عَادِيُّ الْأَرْضِ اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ | طاوس | ٢٨٧ / ٨ |
| الْعَارِيَةُ مُؤَدَّةٌ، وَالْمَنْحَةُ مُرْدُودَةٌ، وَالذَّيْنُ | أبو أمامة | ٥٠٤ / ٧ |
| مَقْضِيٌّ | | |
| عَامِلَ النَّبِيِّ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَرْطٍ مَا يَخْرُجُ | | |
| مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ وَزَرْعٍ | ابن عمر | ٢٣٩ / ٧ |
| الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ | عبدالله بن عباس | ١٠٨ / ٩ |
| الْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ، وَالْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ | عائشة | ٢٨٤ / ٨ |
| الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ | أبو هريرة | ١٤٣ ، ١٣٨ / ٨ |
| الْعِدَّةُ عَطِيَّةٌ | الحسن | ٤٠٠ / ١٣ |
| الْعِرَافَةُ حَقٌّ | | ٤٠٩ ، ٣٠٠ / ٥ |
| الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ أَكْفَاءٌ | ابن عمر | ٢٩٣ / ١٠ |
| عَرَضَ عَلَيَّ قَوْمٌ تَقْرَضُ شِفَاهَهُمْ | أبو سعيد | ٢٤٦ / ٣ |
| عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ | ابن عمر | ٥٢٦ / ٦ |
| عَرِضْتُ عَلَيَّ أُمَّتِي الْبَارِحَةَ لَدَى هَذِهِ | | |
| الْحُجْرَةِ أَوَّلُهَا وَآخِرُهَا | حذيفة بن أسيد | ٢١٨ / ١٠ ، ٤٠٣ / ٤ |
| عَرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرِيطَةَ | عطية القرظي | ١٦٩ / ١٠ |
| الْعَرَفَاءُ فِي النَّارِ | | ٣٠٠ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| عَرَفَهَا سَنَةً | زيد بن خالد | ٣٧٥ / ٨ |
| العَسِيلَةُ هِيَ الْجَمَاعُ | عائشة | ٤٥٥ / ١١ |
| عَفَوْتُ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ عُفِيَ لَأَمْتِي عَمَّا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ | علي | ١٥١ / ٤ |
| عُفِيَ لَأَمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ | أبو ذر، وابن عباس وابن عمر | ٢١٣ / ١١ ١٧١ / ١، ١٦١ / ١، ٤٠٨ / ٢، ٣٧ / ٣، ٥٥٧ / ٤، ١٦ / ٥، ٣٨٧ / ١١، ٥١٩، ١٣ / ٧، ١٢٤، ٢١٧، ١٤ / ٢٦٩ |
| عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ | ابن عباس | ٢٢٦ / ٦ |
| عَقَلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ | عبدالله بن عمرو | ٣٥٨، ٣٥٧ / ١٢ |
| الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَضْلٌ | عبدالله بن عمرو | ٣٣٤ / ٩ |
| عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ الْوُتْرِ | الحسن بن علي | ٤٧١ / ٢ |
| عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشْهيدَ كَفَى بَيْنَ كَفْيِهِ | ابن مسعود | ٣٠٩ / ٢ |
| عَلَّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ ابْنَ سَبْعٍ | | ٢٢١ / ٩ |
| عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتُ | سمرة بن جندب | ٥٣٤ / ٧، ٤٧٩ / ٦، ٥٤٢، ٥٤١ |
| | | ٥٩، ١٥ / ٨ |
| عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعِ | ابن عباس | ١٥٦ / ١٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------|------------------|-----------------|
| على مكانكم، ويقول: الله أكبر | جابر | ٢٩١ / ٣ |
| عليك بالصَّعيد | عمران بن حصين | ٣٥٢ / ١ |
| عليك بالصوم؛ فإنه لا مثل له | أبو أمامة | ٤٥١ / ٢ |
| عليكم بالصلاة في بيوتكم | زيد بن ثابت | ٥٣ / ٢، ٤٥٩ / ٢ |
| عليكم بالقصد في جنازكم | أبو سعيد | ٤٣٥ / ٣ |
| عليكم بحصى الخذف | الفضل بن العباس | ١١٤ / ٥ |
| عليكم بسنتي وسنة الخلفاء | العرباض بن سارية | ٢٦٩ / ١ |
| عليكم بقيام الليل؛ فإنه دأب الصالحين | أبو أمامة | ٤٨٨ / ٢ |
| عليه كفارة يمين | زيد بن ثابت | ٢٩٠ / ١٣ |
| عليهنَّ جهادٌ لا قتال فيه | عائشة | ٢٥٠ / ٥ |
| العمَّة بمنزلة الأب إذا لم يكن بينهما أب | الزهري | ٤٥٤ / ٩ |
| العمرة إلى العمرة | أبو هريرة | ١٥٦ / ٥ |
| عُمرة في رمضان تعدل حجة | ابن عباس | ١٥٦ / ٥ |
| العمري ميراث لأهلها | جابر بن عبد الله | ٩٦ / ٩ |
| عملٌ قليلٌ في سنةٍ خيرٌ من العمل الكثير | | |
| في بدعة | الحسن | ٣٤٦ / ٢ |
| عن الغلام شاتان متكافئتان | أم كرز الكعبية | ٢٢٨ / ٥ |
| عن الغلام شاتان مثلان | أم كرز الكعبية | ٢٢٨ / ٥ |
| العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة | بُرَيْدة | ٢٣، ٩ / ٢ |
| العَيْنُ وكاء السَّه | علي ومعاوية | ٢٤٠ / ١ |
| العَيْنَانِ تَزْنِيَانِ، وَزَنَاهُمَا النُّظَرُ | أبو هريرة | ٥٤٥ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------|-------------------|
| عينان لا تمسهما النار | ابن عباس | ٢٦٥ / ٥ |
| غَدَوْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحْنِكَهُ | أنس | ٢٠٢ / ٤ |
| الْغَرَّةُ الْعَبْدُ أَوْ الْأُمَةُ | حَجَّاجُ الْأَسْلَمِيِّ | ٢٩٤ / ٧ |
| غَزَوْنَا مَعَ أَبِي بَكْرٍ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ | سلمة بن الأكوع | ٣٠١ / ٥ |
| غُسِّلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ | أبو سعيد الخدري | ٢٠١ / ٥ ، ٣٠٠ / ١ |
| غَسِّلُ الْقَدَمِينَ بِالْمَاءِ الْبَارِدِ بَعْدَ الْخُرُوجِ | أبو هريرة | ٣٢٥ / ١ |
| غُفْرَانَكَ | عائشة | ١٠٩ / ١ |
| الْغَلَامُ مُرْتَهَنٌ بِعَقِيْقَتِهِ | سمرة بن جندب | ٢٢٦ / ٥ |
| غَمٌّ عَلَيْنَا هَلَالُ شَوَالٍ | أبو عمير بن أنس عن | |
| | عمومة له | ٢٧٨ / ٣ |
| غَيَّرَ النَّبِيُّ ﷺ اسْمَ الْعَاصِ وَعَزِيزٍ | | ٢٣٩ / ٥ |
| غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي | عائشة | ٤١٤ / ١ |
| غَيْرُوهُمَا ، وَجَنَّبُوهُ السَّوَادَ | أبو بكر | ١٥٤ / ١ |
| فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ؛ فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ | الأحوص | ٢١٦ / ١١ |
| فَأَذَّ الْعَشُورَ | أبو سَيَّارَةَ الْمُتَعَيِّ | ١١٣ / ٤ |
| فَادَى أَهْلَ بَدْرِ بِمَالٍ | ابن عباس | ٢٨١ / ٥ |
| فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ | أنس | ٤٧ / ٤ |
| فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ ، فَلْيَقْلِبْ نَعْلَهُ | أبو سعيد | ١٢٩ / ٢ |
| فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ ، فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا | عائشة | ٢٩٨ / ٣ |
| فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، فَصَلُّوا | جابر | ٢٩٩ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------|-------------------|--------------------|
| فإذا ركعَ فاركعوا | أبو هريرة | ٣٣ / ٣ |
| فإذا زادَ الرجلُ أو نقصَ في صلاته، | | |
| فليسجدُ سجدينِ | ابن مسعود | ٣٩٥ / ٢ |
| فإذا فرغَ منَ القراءةِ سكتَ | سمرة | ٢٨٥ / ٢ |
| فإذا فرغتَ، فامسحْ بهما وجهكَ | ابن عباس | ٤٧٤ / ٢ |
| فإذا قالوها عَصَمُوا مِنِّي دماءهم | ابن عمر | ٢٨٣ / ٥ |
| فإذا كانَ أذانُ الفجرِ فقل | أبو محذورة | ٥٥ / ٢ |
| فإذا كانَ في الرابعةِ، أفضى بوركهِ اليسرى | | |
| إلى الأرضِ | أبو حميد | ٣١٣ / ٢ |
| فإذا كَبَّرَ الإمامُ وركعَ، فكبروا واركعوا | أبو موسى الأشعري | ٣٨٤ / ٢ |
| فإذا كبر فكبروا | أنس | ٢٥١ / ٢ |
| فإذا وَجَدَتِ الماءَ فَأَمْسَهُ جِلْدَكَ | أبو ذر | ٣٢٩ / ١ |
| فارق واحدةً منهنَّ | ابن عمر | ٣٢٨ / ١٠ |
| فاستدعاهم النبي ﷺ فجزأهم ثلاثةَ أجزاءٍ | عمران بن حصين | ١٣٠ / ٩ |
| فأشهدُ على هذا غيري | النعمان بن بشير | ١٠٤ / ٩ |
| فأطعم | سلمة بن صخر | ٥٢٣ / ١١ |
| فاطمةُ بَضْعَةُ مِنِّي | المسور بن مخزومة | ٢١٠ / ١٤، ٢١٠ / ١٠ |
| فأمرَ النبي ﷺ أَنْ يُغَطَّى رَأْسُهُ | عبد الرحمن بن عوف | ٣٩٦ / ٣ |
| فأمرَ النبي ﷺ بقطع يدها | ابن عمر | ٣٦ / ١٣ |
| فأمرَ بها النبي ﷺ فَرُجِمَتْ، وصلَّى عليها | عمران بن حصين | ٥٠٥ / ١٢ |
| فأمرَ رسولُ الله ﷺ بيده فَقُطِعَتْ | عائشة | ٤٠ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------|---------------------|-------------------|
| فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً | معاذ | ٥٧ / ٤ |
| فإن أحدٌ ترخصَ بقتالِ رسولِ الله ﷺ | أبو شريح العدوي | ٤٨٩ / ١٢ |
| فإن أحدكم إذا كان يعمد إلى الصلاة | أبو هريرة | ٢٣٧ / ٢ |
| فإن أكلَ، فلا تأكلُ | عدي بن حاتم | ٢٤٩ / ١٣ |
| فإن جاء صاحبها، فعرف عفاصها | زيد بن خالد | ٣٨١ / ٨ |
| فإن جاء طالبها يوماً من الدهر | | ٣٨٢ / ٨ |
| فإن جاءك أحدٌ يخبرك بعددها | | ٣٨٢ / ٨ |
| فإن خيرَ أحدهما صاحبه فتبأيعا | عبدالله بن عمر | ٣٥ / ٦ |
| فإن رسولَ الله ﷺ كان يأمرنا أن نخرجَ الصدقةَ ممَّا نعدُّه للبيعِ | سمرة | ١٥٠ / ٤ |
| فإن كان خوفٌ أشدَّ من ذلك | ابن عمر | ٢٠٧ / ٣ |
| فإن كانوا في الهجرة سواء | أبو مسعود | ٦٣ / ٣ |
| فإنَّ لك على ربك ما اشترطت | عائشة | ١٧٩ / ٥ ، ٤٨٥ / ٤ |
| فإن لم تُعرف فاستنفقها | زيد بن خالد | ٣٥٢ / ٨ |
| فإن لم يقرؤهُ فله أن يُعقبَهُم بمثلِ قرأه | المقدام بن معدي كرب | ١٩٩ / ١٣ |
| فإن لم يكن فيها ابنُ مَخاضٍ، ففيها ابنُ لَبُونِ ذَكَرٌ | أنس | ٤٨ / ٤ |
| فإنَّا أخذوها وشرَّ إبله أو ماله | معاوية بن حيدة | ١٨٤ / ٤ |
| فإنكم إذا قلتُموها، أصابت كلَّ عبدٍ صالحٍ | ابن مسعود | ٣٠٩ / ٢ |
| فاهدِ وامكُ حراماً | أبو موسى | ٥٠١ / ٤ |
| فأيكم أراد أن يواصلَ، فليواصلْ إلى السحرِ | أبو سعيد | ٣٥٢ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------|-----------------|---------------|
| فبدأ بالصفاء، فرقي عليه حتى رأى البيت | جابر بن عبدالله | ٨٧ / ٥ |
| فبعثه بأوقية | جابر بن عبدالله | ١١ / ٦ |
| فبلغ النبي ﷺ فرضي أمرهم | أنس | ٣١٤ / ٥ |
| فتبرئكم يهود بأيمان خمسين منهم | سهل بن أبي حثمة | |
| | ورافع بن خديج | ٤٦٣ / ١٢ |
| فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد | سهل بن سعد | ٤١٠ / ٤ |
| فتلت قلائد هدي رسول الله | عائشة | ٢٢٣ / ٥ |
| فجعلت إذا غفيت، يأخذ بشحمة أذني | ابن عباس | ٢٤١ / ١ |
| فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثاً | أبو هريرة | ٤٤٩ / ٣ |
| فحللت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش | قبيصة | ٢١٥ / ٤ |
| فدوننا من النبي ﷺ فقبلنا يده | ابن عمر | ٥١٣ / ٣ |
| فدى رجلين من أصحابه برجل | عمران بن حصين | ٢٨١ / ٥ |
| فدين الله أحق بالقضاء | ابن عباس | ٤٠ / ٤ |
| فذاك الذي وجب عليك، فإن تطوعت | أبي بن كعب | ٦٤ / ٤ |
| فبر من المجدوم فرارك من الأسد | أبو هريرة | ١٣١ ، ١٣٠ / ٣ |
| فرايت الماء يخرج من بين أصابعه | جابر | ٢١٥ / ١٠ |
| فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعاً من تمر | ابن عمر | ١٦٤ / ٤ |
| فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم | ابن عباس | ١٦٤ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------|-------------------|----------|
| فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعاً | ابن عمر | ١٦٥ / ٤ |
| فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ | جابر | ٣٥٣ / ١٢ |
| فَرَعَ رَبُّكَ مِنْ ثَلَاثٍ | عبدالله بن عمرو | ٤٢٠ / ٥ |
| فَصَلَ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ وَالْدَفْ فِي النِّكَاحِ | محمد بن حاطب | ٤٧ / ١١ |
| فَصَلَاهَا النَّبِيُّ ﷺ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً بَعْسَفَانِ | أبو عياش الزرقني | ١٩٤ / ٣ |
| فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بَكُمْ | أبو مسعود | ٣٠٣ / ٣ |
| فَضْلُ الثَّرِيدِ عَلَى الطَّعَامِ، كَفَضْلِ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ | أبو موسى الأشعري | ٤٦ / ١١ |
| فَضْلُ الْعَالَمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ | أبو أمامة | ٤٤٥ / ٢ |
| الْفِطْرُ يَوْمَ يَفْطِرُ النَّاسُ | عائشة | ٣٤٧ / ٤ |
| الْفِطْرُ يَوْمَ يَفْطِرُونَ، وَالْأَضْحَى يَوْمَ يَضْحَوْنَ | أبو هريرة، وعائشة | ٢٨٠ / ٤ |
| الْفِطْرَةُ خَمْسٌ | أبو هريرة | ١٤٧ / ١ |
| فِطْرُكُمْ يَوْمَ تُفْطِرُونَ | أبو هريرة | ١٨٠ / ٥ |
| فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ | العرباض بن سارية | ٢٧٩ / ٢ |
| فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَقَهُ | عائشة | ٥١٣ / ٣ |
| فَقَدْ وَقَفْتُ هَاهُنَا | علي | ١٠٠ / ٥ |
| فَقَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ | عائشة | ٢٤٧ / ١ |
| فَلَا تُعْطِه | أبو هريرة | ٨٧ / ١٣ |
| فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَتَمَّ وَنَمَّ | عبدالله بن عمرو | ٤٩٠ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------|----------------------|-------------------|
| فلما كان يوم التروية | جابر | ٩٧ / ٥ |
| فلها المهرُ بما استحلَّ من فرجها | عائشة | ٥٣٠ / ١٠ |
| فليُجلِّدْها، ولا يُرَّبَّ | أبو هريرة | ٥٠٧ / ١٢ |
| فليذْهَبْ بثلاثةِ أحجارٍ | ابن عباس | ١٢٨ / ١ |
| فليسوَّ بينهم في النظر والمجلس | أم سلمة | ٤٧٧ / ١٣ |
| فليُطْعِمَ ستينَ مسكيناً | خويلة بنت مالك | ٥٢٢ / ١١ |
| فليُمتَّ إن شاء يهودياً أو نصرانياً | أبو أمامة | ٤٢١ / ٤ |
| فليُناولْهُ في يدهِ أكلةً أو أُكْلَتَيْنِ | أبو هريرة | ٣٥٨ / ١٣ |
| فَمَا أدركْتُم فصلُوا، وما فاتَكُم فاقضُوا | أبو هريرة | ٢٩ / ٣، ٤٢٧ / ٢ |
| فما ظنُّكم؟ | بريدة | ٤٩٧ / ١٢ |
| فمُرُوها، فلتُختَمِرَ | عكرمة | ٣٩٨ / ١٣ |
| فمَنْ أخْفَرَ مُسْلِماً فعليه لعنة الله | علي | ٣٧٠ / ٥ |
| فمَنْ أرقَبَ شيئاً أو أعمَرَه، فهو لورثته | جابر بن عبدالله | ٩٩ / ٩ |
| فناء أمتي بالطعن والطاعونِ | ابن أبي موسى الأشعري | ١٣٥ / ٩ |
| فهلاً بكَراً تلاعِبُها وتلاعِبُكَ | جابر | ١٥٧ / ١٠ |
| فهلاً قبلَ أنْ تأتيَنِي به | صفوان بن أمية | ٤٤ / ١٣، ٤٧١ / ١٢ |
| فهي عليَّ ومثلها | أبو هريرة | ٢٠٣ / ٤ |
| فهي عليه ومثلها معها | أبو هريرة | ١٨٣ / ٤ |
| في الرِّقَّةِ رُبْعُ العُشرِ | أبو بكر الصديق | ١٣٦ / ٤ |
| في السنِّ خَمْسٌ من الإبلِ | عمرو بن حزم | ٣٩٢ / ١٢ |
| في الضالةِ المكتومةِ غرامُها ومثلها معها | طاوس، وعكرمة | ٣٦٠ / ٨ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------|-------------------|--------------|
| في الطَّبِي شاةٌ | جابر | ٢٩ / ٥ |
| في المَوَاضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ | عبدالله بن عمرو | ٤١٧ / ١٢ |
| في النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ | عمرو بن حزم | ٣٥٥ / ١٢ |
| في النفس مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ | | ٣١٩ / ١٢ |
| في بَيْضِ النَّعَامِ ثَمَنُهُ | أبو هريرة | ٥٣٩ / ٤ |
| في كُلِّ إِبِلٍ سَائِمَةٍ، في كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةً لُبُونٍ | عبدالله بن عمرو | ٤٣ / ٤ |
| في كُلِّ أَرْبَعِينَ شاةً شاةً | ابن عمر | ٣٥ / ٤ |
| فِيحْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَيَبْرُؤُونَ مِنْ دَمِهِ | | ٤٦٣ / ١٢ |
| فِيصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ | خويلة بنت مالك | ٥٠٦ / ١١ |
| فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ | ابن عمر | ١٠٨ ، ٣٥ / ٤ |
| فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ | ابن عمر | ٩٣ / ٤ |
| قَاءَ الشَّيْطَانُ كُلَّ شَيْءٍ أَكَلَهُ | أمية بن مَخْشِيٍّ | ٥٥ / ٣ |
| القائمتان والوسادة والعارضة | جابر | ٥٩ / ٥ |
| قَاتَلَهُمُ اللَّهُ، لَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمَا مَا اسْتَقْسَمَا | | |
| بِهَا قَطُّ | ابن عباس | ٢٠ / ١١ |
| قَاضِيَانِ فِي النَّارِ، وَقَاضٍ | بريدة | ٤٣٧ / ١٣ |
| قال الله تعالى: ابن آدم! اركع أربع ركعات | نعيم بن هَمَّار | ٥٠٣ / ٢ |
| قال الله تعالى: وعزتي وجلالي لا عذبتُ | | ٢٣٦ / ٥ |
| قال الله: قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي | أبو هريرة | ٢٦٢ / ٢ |
| قالَ يَهُودِيٌّ لِمَاحِبِهِ: اذْهَبْ بِنَا | صفوان بن عسال | ٥١٣ / ٣ |
| قَامَ ثُمَّ قَعَدَ | ابن عباس | ٤٣٧ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------|-----------------|----------|
| قام رسول الله ﷺ يُصَلِّي فُجِئْتُ فُقُمْتُ عَنْ | | |
| يساره | جابر | ١١٠ / ٣ |
| قُبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي | عائشة | ٨٦ / ١١ |
| قَبِلْتَكُمْ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا | | ٣٥٠ / ٣ |
| قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ | أبو هريرة | ٢٥٤ / ٢ |
| قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرْتَ يَا أُمَّ هَانِيءَ | أم هانئ | ٣٧٠ / ٥ |
| قَدْ حَلَلْتُ مِنْ حَجِّكَ | عائشة | ١٥٧ / ٥ |
| قَدْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ طَلَاقًا | عائشة | ٢٣١ / ١١ |
| قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَحْبِبُ الصَّلَاةَ مَعِيَ | أم حميد الساعدي | ٥٣ / ٥ |
| قَدْ نَهَيْتُكَ، فَعَصَيْتَنِي | عبدالله بن عمرو | ٣١٦ / ١٢ |
| قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى نَحْوَ بَيْتِ | | |
| الْمَقْدَسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا | البراء | ١٨٣ / ٢ |
| قَدِمَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ | | |
| فِي بَيْتِي | عائشة | ٥١٣ / ٣ |
| قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقَدَّمُوهَا | علي | ٩٨ / ١٣ |
| قَرَأُ الْأَمَةَ حِيضَتَانِ | عائشة | ١٨ / ١٢ |
| قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالنَّجْمِ، فَلَمْ يَسْجُدْ | | |
| فِيهَا | زيد بن ثابت | ٥١٢ / ٢ |
| قَسَمَ خَبِيرٌ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ سَهْمًا | سهل بن أبي حثمة | ٧٢ / ١٤ |
| قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ | أبو هريرة | ٢٦٢ / ٢ |
| قُصُّوا سَبَالَتِكُمْ | أبو أمامة | ١٤٦ / ١ |
| قَضَاءُ رَمَضَانَ: إِنْ شَاءَ فَرَّقَ، وَإِنْ شَاءَ | ابن عمر | ٣٣١ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------|-------------------|---------------|
| قضى النبي ﷺ أن الدية ميراث | عبدالله بن عمرو | ٢٦١ / ٩ |
| قضى النبي ﷺ بالدين قبل الوصية | علي | ١٤٦ / ٩ |
| قضى النبي ﷺ بالعمرى لمن وهبت له | جابر بن عبدالله | ٩٦ / ٩ |
| قضى النبي ﷺ بسلبه لمعاذ بن عمرو | عبد الرحمن بن عوف | ٣١٠ / ٥ |
| قضى النبي ﷺ بميراث المرأة التي قُتلت | أبو هريرة | ٥٧١ / ٩ |
| قضى النبي ﷺ في الموضحة بخمس من الإبل | مكحول | ٤١٦ / ١٢ |
| قضى رسول الله ﷺ بالدين قبل الوصية | علي | ٤٨ / ١٠ |
| قضى رسول الله ﷺ بالشفعة | جابر | ١٧٥ ، ١٦١ / ٨ |
| قضى رسول الله ﷺ في برّوع بنت واشق | | ٥١٨ / ١٠ |
| قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة | أبو هريرة | ٤٣١ / ١٢ |
| قضى في الجنين بغرة، وقضى بديّة المرأة على عاقبتها | المغيرة بن شعبة | ٢٠٣ / ١٢ |
| الْقُطْ لِي حَصَى | ابن عباس | ١١٣ / ٥ |
| قل: لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها | المسيب بن حزن | ١٥٠ / ١٣ |
| قل: والله الذي لا إله إلا هو | ابن عباس | ٢٥٨ / ١٤ |
| قلما كان رسول الله ﷺ يخرج في سفر | كعب بن عجرة | ٢٩٩ / ٥ |
| قلنا: يا رسول الله! قد علمنا | كعب بن عجرة | ٣١٤ / ٢ |
| قُمْ فَأَذِّنْ | أبو قتادة | ٤٤ / ٢ |
| قم فاركع ركعتين | جابر | ٢٧٢ / ٢ |
| قُمْ فَأَعْطِهِ | حنبل | ٤٧٨ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------|--------------------|----------|
| قُمْ مَعَ بِلَالٍ فَأَلْقِهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ أَنْدَى صَوْتًا مِنْكَ | عبدالله بن زيد | ٤٣ / ٢ |
| قَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا مُتَتَابِعًا | ابن عباس | ٤٧٨ / ٢ |
| الْقَهْقَهَةُ تَنْقُضُ الصَّلَاةَ، وَلَا تَنْقُضُ الْوُضُوءَ | جابر | ٤١٣ / ٢ |
| قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تَحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي | عائشة | ٣٦٠ / ٤ |
| قُومُوا لِأُصْلَى لَكُمْ | أنس | ١١٦ / ٣ |
| قُومُوا لِسَبْدِكُمْ | أبو سعيد | ٥١٣ / ٣ |
| كَالطَّيْرِ تَغْدُو حِمَا صَاً | عمر | ٢٣٢ / ١٣ |
| كَانَ ﷺ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ إِلَى مَكَّةَ | عائشة | ١٨٤ / ٥ |
| كَانَ ﷺ يَخْرُجُ رَأْسُهُ وَهُوَ مَعْتَكِفٌ | عائشة | ٣٩٢ / ١١ |
| كَانَ ﷺ يُسَبِّحُ عَلَى رَاِحِلَتِهِ قَبْلَ أَيِّ وُجْهَةٍ تَوَجَّهَ | ابن عمر | ٤٥٦ / ٢ |
| كَانَ ﷺ يَعْطِي أَقَارِبَهُ كُلَّهُمْ | | ٣٣٢ / ٥ |
| كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَأَى رَجُلًا لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ | ابن عمر | ٢٨٥ / ٢ |
| حَصْبُهُ | | |
| كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَصْلِي بِهَا الظَّهْرَ وَالْعَصْرَ | نافع | ١٤٠ / ٥ |
| كَانَ أَحَبَّ الشَّرَابِ إِلَيْهِ ﷺ الْبَارِدُ الْحُلُوُّ | عائشة | ٢٣ / ١ |
| كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكُهُ | جابر | ٢٥٣ / ١ |
| كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ، أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ | أنس | ١٦٤ / ١ |
| كَانَ إِذَا رَكَعَ لَوْ كَانَ قَدْحٌ مَاءٍ عَلَى ظَهْرِهِ | | |
| مَا تَحَرَّكَ | علي | ٢٨٦ / ٢ |
| كَانَ إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقْبَةِ | ابن عمر، وابن عباس | ١٢٠ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------|-----------------------------|---------|
| كَانَ إِذَا سَجَدَ، أَمَكَنَ أَنْفَهُ | أَبُو حُمَيْدٍ | ٣٠٢ / ٢ |
| كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ، أَخَذَهُ يَمِينَهُ فَقَالَ | أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ | ٢٤٣ / ٢ |
| كَانَ أَذَانُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَفْعًا | عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ | ٥٣ / ٢ |
| كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا | | |
| مِنْ | عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ | ١٨٥ / ٤ |
| كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُونَ | أَبُو هُرَيْرَةَ | ٢٥٨ / ٢ |
| كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَنْتَظِرُونَ | أَنْسٍ | ٢٤١ / ١ |
| كَانَ أَكْثَرُ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ | ابْنُ عَمْرٍو | ١٠٣ / ٥ |
| كَانَ الرَّجُلُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَضْحِي بِالشَّاةِ | أَبُو أَيُّوبَ | ١٨٨ / ٥ |
| كَانَ الرِّكْبَانُ يَمْرُونَ بِنَا وَنَحْنُ مُحْرَمَاتُ | عَائِشَةُ | ٥٦١ / ٤ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ | عَائِشَةُ | ٣١٨ / ١ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا اسْتَسْقَى، قَالَ | ابْنُ عَمْرٍو | ٣١٨ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَشَهَّدَ، قَالَ | ابْنُ مَسْعُودٍ | ٢٣٨ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا خَرَجَ إِلَى الْعِيدِ، خَالَفَ | جَابِرٌ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ | ٢٨١ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَكَعَ، لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ | عَائِشَةُ | ٢٨٦ / ٢ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمَنْبِرَ سَلَّمَ | جَابِرٌ | ٢٤٣ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتِي الْفَجْرِ | | |
| اضْطَجَعَ | عَائِشَةُ | ٤٥٤ / ٢ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا | | |
| بَوَاجِهِ | سَمُرَةٌ | ١٢٨ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------|-------------|--------------|
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمْدَهُ | البراء | ٣٦ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ | حذيفة | ١٣٩ / ١ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَهَضَ إِلَى الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ | أبو هريرة | ٣٠٦ / ٢ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَحْجُبُهُ | علي | ٢٩١ / ١ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَفْطِرَ | بريدة | ٢٧٩ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ الْإِنْسَانِ | عائشة | ٣٨٤ / ٤ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دَعَائِهِ | أنس | ٣١٧ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَرُقُدُ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ | عائشة | ١٤٠ / ١ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَغْدُو يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ | أنس | ٢٨٠ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَكُلُ طَهُورَهُ إِلَى أَحَدٍ | ابن عباس | ١٦٨ / ١ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ يَصْلُونَ | ابن عمر | ٢٨٣ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَفْتَتِحُونَ | أنس | ٢٦٣ / ٢ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ | كعب بن مالك | ٣٠ ، ٢٩ / ١١ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ | عائشة | ١٠٠ / ٤ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ | عائشة | ٥٣٤ / ٢ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْلِسُ إِذَا صَعِدَ الْمَنْبِرَ | ابن عمر | ٢٤٤ / ٣ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْتُمُ صَلَاتَهُ بِالتَّسْلِيمِ | عائشة | ٣٨١ / ٢ |
| كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى | أبو سعيد | ٢٧٩ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------|----------------------|---------|
| كان النبي ﷺ يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح | عائشة | ٤٥٤ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يدخل الخلاء | أنس | ١٢٤ / ١ |
| كان النبي ﷺ يسوي الصفوف | | ٣٠٣ / ٥ |
| كان النبي ﷺ يسير العنق | أسامة بن زيد | ١٠٨ / ٥ |
| كان النبي ﷺ يصلي الضحى حتى نقول: لا يدعها | أبو سعيد | ٥٠٢ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يصلي فيما بين أن تفرغ العشاء | عائشة | ٤٦٢ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يطول في الركعة الأولى | أبو قتادة | ٤٨ / ٣ |
| كان النبي ﷺ يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة | عائشة | ٢٦٢ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يفعله؛ أي: يصلي بعد الجمعة | ابن عمر | ٢٥٦ / ٣ |
| كان النبي ﷺ يقرأ ذلك، يعني (سبح) بالأولى، و(الكافرون) بالثانية | ابن عباس وأبي بن كعب | ٤٦٦ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة | ابن عمر | ٥١٢ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يقسم الغنائم بين أصحابه | جابر | ٧١ / ١٤ |
| كان النبي ﷺ يقول بين السجدين | ابن عباس | ٣٠٤ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه | أبو هريرة | ٢٩٢ / ٢ |
| كان النبي ﷺ يكبر في صلاة الفجر يوم عرفة | جابر | ٢٩٠ / ٣ |
| كان النبي ﷺ يلبي في حجته إذا لقي ركباً | جابر | ٥١١ / ٤ |
| كان بين النبي ﷺ وبين السترة ممر الشاة | سهل بن سعد | ٣٦٣ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------|
| كان جماعة الهدي الذي قدم به علي | جابر | ١٨٤ / ٥ |
| كان حسان <small>رضي الله عنه</small> يهجو أعداءه <small>رضي الله عنه</small> | عائشة | ٢٥٢ / ٥ |
| كَانَ خِضَابُنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ <small>ﷺ</small> الْوَرَسَ | أبو مالك الأشجعي | ١٥٤ / ١ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> أَجُودَ النَّاسِ | ابن عباس | ٢٥٨ / ٤ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرَبَ | أبو سعيد | ٢٧ / ١١ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ | أبو حميد الساعدي | ٢٥٩ ، ٢٤٧ / ٢ |
| وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا اعْتَكَفَ يَدْنِي رَأْسَهُ إِلَيَّ فَأَرْجُلُهُ | عائشة | ٣٩٤ / ٤ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ | عائشة | ٣٠٦ / ١ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا تَوَضَّأَ أَدَارَ الْمَاءَ | جابر | ١٧٣ / ١ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ نَزَعَ خَاتَمَهُ | أنس | ١١٣ / ١ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا سَجَدَ تَجَنَّحَ | عبدالله ابن بحنة | ٣٠٢ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا سَجَدَ، ضَمَّ أَصَابِعَهُ | وائل بن حجر | ٣٠٢ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ | عائشة | ٤٩٢ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> لَا يَدْعُ أَنْ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ | ابن عمر | ٦٩ / ٥ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ | ابن عمر | ١٤٠ / ٥ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> يَخْطُبُ خَطْبَتَيْنِ وَهُوَ قَائِمٌ | ابن عمر | ٢٣٦ / ٣ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> يَذْكُرُ اللَّهَ | عائشة | ٢٩٣ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------|-----------------|----------|
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَرْنِي بِرِدَائِهِ | عائشة | ١٧١ / ١٠ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي الظَّهْرَ بِالْهَاجِرَةِ | جابرٌ | ٧٠ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي الْهَجِيرَ | أبو برزة | ٧٠ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي عَلَى الْحَصِيرِ | المغيرة بن شعبة | ١٤٠ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي فِي حَجَرَةٍ أُمِّ سَلَمَةَ | أم سلمة | ٣٥٢ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْلِي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً | عائشة | ٢٦٣ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْلِي مِنَ اللَّيْلِ وَجِدَارُ الْحُجْرَةِ قَصِيرٌ | عائشة | ١٢٣ / ٣ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَمُ يُدِيرُ كُورَ الْعِمَامَةِ عَلَى رَأْسِهِ | ابن عمر | ١٣٩ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأَمِّ سُلَيْمٍ | أنس | ٢٩٧ / ٥ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْطِرُ عَلَى رَطْبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يَصْلِي | أنس | ٣٢٩ / ٤ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا | عائشة | ٦٦ / ٩ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ آيَاتٍ وَيَذْكُرُ | جابر | ٢٣٨ / ٣ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْتَفْتُ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَلَا يَلُوي عُنُقَهُ | ابن عباس | ٣٣٨ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يوترُ بِسَبْعٍ، أَوْ خَمْسٍ | أم سلمة | ٤٦٣ / ٢ |
| كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمُنَا، فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ | هلب | ٢٥٨ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------|-----------------|----------|
| كان رسولُ الله ﷺ، إذا رفعَ يديه في الدعاء، لم يحطَّهما | عمر | ٤٧٤ / ٢ |
| كانَ رسولُ الله ﷺ، يلبس قميصاً قصيرَ اليدين | ابن عباس | ١٣٤ / ٢ |
| كانَ صَدَاقُهُ لأزواجه اثنتي عشرة أوقية | عائشة | ٤٤٨ / ١٠ |
| كانَ فَصُّهُ مِنْهُ | أنس | ١٤١ / ٤ |
| كانَ فَصُّهُ حَبَشِيًّا | أنس | ١٤١ / ٤ |
| كانَ لبنتِ حمزةَ مولى أَعَتَقَتْهُ فماتَ | عبدالله بن شداد | ٣٦٥ / ٩ |
| كانَ لرسول الله ﷺ ناقة تسمى قصواء | | ٩٩ / ٥ |
| كانَ للنبي ﷺ قَدَحٌ مِنْ عَيْدَانٍ | رقية | ١١٥ / ١ |
| كانَ لنعلِ ﷺ قِبَالَانِ | أنس | ١٢٩ / ٢ |
| كانَ يَأْتِيهِ كل سبت راكباً وماشيًّا | ابن عمر | ١٥٣ / ٥ |
| كانَ يبعثُ هُدْبَهُ وهو بالمدينة | عائشة | ٢٢٢ / ٥ |
| كانَ يُحِبُّ التَّيْمَنَ في تَعْلِهِ وترجُلِهِ | عائشة | ١٤٢ / ١ |
| كانَ يُحِبُّ الطَّيِّبَ | أنس | ١٤٤ / ١ |
| كانَ يُحِبُّ الْفَالَ الحَسَنَ، وَيُنْهَى | أبو هريرة | ٤٧٢ / ١٣ |
| كانَ يخرجُ يَقْضِي حاجَتَهُ | بلال | ٢١٣ / ١ |
| كانَ يخرجُ يومَ الفطر والأضحى إلى المصلَّى | أبو سعيد | ٢٨١ / ٣ |
| كانَ يرانا نُصَلِّيهِما، فلمْ يَأْمُرْنا، ولمْ يَنْهَنا | أنس | ٤٥٨ / ٢ |
| كانَ يرمي الجمارَ إذا زالت الشمس | ابن عباس | ١٣٣ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------|-------------------|-------------|
| كَانَ يَسْلُمُ عَنْ يَمِينِهِ حَتَّى يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ | عمارة | ٣٢٣ / ٢ |
| كَانَ يَشِيرُ بِإصْبَعِهِ وَلَا يَحْرُكُهَا إِذَا دَعَا | عبدالله بن الزبير | ٣١١ / ٢ |
| كَانَ يَصَلِّي قَبْلَ الظَّهْرِ أَرْبَعًا | أبو أيوب | ٤٩٦ / ٢ |
| كَانَ يَصَلِّي لَيْلًا طَوِيلًا قَاعِدًا | عائشة | ٣٧٠ / ٢ |
| كَانَ يَضَعُ لِحْسانَ مَنْبَرًا يَقُومُ عَلَيْهِ | عائشة | ١٩٩ / ١٤ |
| كَانَ يَعْتَمُّ وَيَلْبَسُ بَرْدَهُ | جابر | ٢٨٠ / ٣ |
| كَانَ يُعْجِبُهُ دَفْنُ الدَّمِ | ابن جريج | ١٤٩ / ١ |
| كَانَ يَقْرَأُ (البقرة) فِي الرُّكْعَتَيْنِ | عائشة | ٢٧٧ / ٢ |
| كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ | سمرة | ٢٨٦ / ٣ |
| كَانَ يَمْسِكُ عَنِ التَّلْبِيَةِ فِي الْعَمْرَةِ | ابن عباس | ٩٢ / ٥ |
| كَانَ يَنْشُرُ أَصَابِعَهُ لِلتَّكْبِيرِ | أبو هريرة | ٢٥٧ / ٢ |
| كَانَ يَنْفُلُ الرَّبْعَ بَعْدَ الْخُمْسِ | حبيب بن سلمة | ٣٠٦ / ٥ |
| كَانَتْ تَدْعِي السَّوَابِثَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ | | ٤٨٣ / ٥ |
| كَانَتْ رَايَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سُودَاءَ | ابن عباس | ٣٠٠ / ٥ |
| كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ فِيذَهَبُ الذَّاهِبُ | أبو سعيد | ٤٨ / ٣ |
| كَانَتْ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ خَاصَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ | جابر | ٣٢١ / ٥ |
| كَانَتْ يَدُكُمْ قَمِيصَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الرِّصْغِ | أسماء بنت يزيد | ١٣٤ / ٢ |
| كَانُوا يَصَلُّونَ الْعَتَمَةَ فِيمَا بَيْنَ | عائشة | ٧٨ ، ٧٧ / ٢ |
| كَانُوا يَعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ | ابن عمر | ١٧٣ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------|------------------|--------------------|
| كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبَيْصِ الْمَسْكِ | عائشة | ١٨ / ٥ |
| كَبُرَ كَبْرُ | | ٣٢ / ١١ ، ٢٧٠ / ١٠ |
| كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ كِتَابًا إِلَى قَيْصَرَ وَلَمْ يَخْتِمْهُ | أنس | ٥٨ / ١٤ |
| كَخْ كَخْ؛ أَمَا شَعَرْتُ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ | أبو هريرة | ٢٤٦ / ٤ |
| كَرِهَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْلَ الْغَدَةِ | عبدالله | ١٨٥ / ١٣ |
| كَسَبَ الْحَجَّامُ خَيْثُ | رافع بن خديج | ٣٧٥ ، ٣١٩ / ٧ |
| | وأبو جحيفة | ٣٧٦ |
| كَسَرُ عَظْمِ الْمَيْتِ كَكَسْرِ عَظْمِ | عائشة ، وأم سلمة | ١٩٥ / ١٣ ، ٤٧٤ / ٣ |
| كَفَّ النَّبِيُّ ﷺ أَبَا حَذِيفَةَ بْنِ عَتْبَةَ | | ١٠٧ / ١٣ |
| كَفَّ عَنَّا جِشَاءُكَ | أبو هريرة | ٥١٧ / ٣ |
| كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ | عقبة بن عامر | ٣٧٥ ، ٢٩٣ / ١٣ |
| كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ | عقبة بن عامر | ٣٩٤ / ١٣ |
| كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ | عائشة | ٣٩٧ / ٣ |
| كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَعُولُ | عبدالله بن عمرو | ٣٥ / ٩ |
| كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ | عبدالله بن عمرو | ٤٤٥ ، ٢٦٠ / ٤ |
| كُلُّ الطَّلَاقِ جَائِزٌ، إِلَّا طَلَاقَ الْمُعْتَوَةِ | أبو هريرة | ١٦٩ ، ١٦٨ / ١١ |
| كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ | أبو هريرة | ٧ / ١ |
| كُلُّ ذِي نَابٍ حَرَامٌ | أبو هريرة | ١٧٣ / ١٣ |
| كُلُّ شَرَطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ | عائشة | ٣٥٢ / ١٠ |
| كُلُّ عَرَفَةٍ مَوْقِفٌ | جابر بن عبدالله | ١٠٠ / ٥ |
| كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ؛ فَإِنَّهُ لِي | أبو هريرة | ٤٥٠ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------|-----------------|----------------|
| كلُّ غلامٍ رهينةٌ بعقيقتهِ | سمرة بن جندب | ٢٢٩ / ٥ |
| كلُّ فجاجٍ مكةَ طريقٌ ومنَحَرٌ | جابر | ٢١ / ٥ |
| كلُّ قرضٍ جرٌّ منفعَةٌ | | ٢٨٤ / ٦ |
| كلُّ قُسْمٍ قُسْمٌ في الجاهليةِ، فهو على ما قُسِمَ | عبدالله بن عباس | ٥٠٦ / ٩ |
| كلُّ كلامٍ لا يُبدَأُ فيه بالحمدِ لله | أبو هريرة | ٢٣٨ / ٣، ٧ / ١ |
| كلُّ كلامٍ لا يُفتح | أبو هريرة | ٧ / ١ |
| كلُّ لَهوٍ يُلْهُو به الرجلُ فهو باطلٌ إِلَّا رَمِيَهُ بقوسِهِ | عقبة بن عامر | ٤٦٣ / ٧ |
| كل مسكر خمر | ابن عمر | ٦، ٥ / ١٣ |
| كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرِ | أبو هريرة | ٢٨٤ / ٥ |
| كلُّ ميتٍ يُخْتَمُ على عمله | فضالة بن عبيد | ٢٦٣ / ٥ |
| كَلَّمَ عليه الصلاة والسلامُ غرماءَ جابرٍ | جابر بن عبدالله | ٤٢٣ / ٦ |
| كُلُوا من جواربِها ودَعُوا ذُرْوَتَها | عبدالله بن بسر | ٣٨ / ١١ |
| الكلب الأسود شيطان | أبو ذر | ٣٦٧ / ٢ |
| كُنْ أزواجُ رسولِ اللهِ ﷺ لا يحتجِبْنَ من مكاتبٍ ما بقيَ عليه دينارٌ | أبو قلابة | ١١٠ / ١٠ |
| كُنْ نساءُ المؤمناتِ يشهدنَ مع رسولِ اللهِ ﷺ صلاةَ الفجر | عائشة | ٨٠ / ٢ |
| كُنْ المعتكفاتُ إذا حضنَ أمرَ رسولِ اللهِ ﷺ بإخراجهنَّ من المسجدِ | عائشة | ٣٨٩ / ٤ |
| كنا إذا سمعنا الإقامة تَوْضَّأنا | ابن عمر | ٤٧ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|
| كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلامٌ | بريدة | ٢٣٠ / ٥ |
| كنا لا نعدُّ الصُّفرة والكُدرة | أم عطية | ٤١ / ١٢ ، ٤٤٨ / ١ |
| كنا مع رسول الله ﷺ في سفرٍ في ليلةٍ مظلمةٍ | عامر بن ربيعة | ٢٠٦ / ٢ |
| كنا نجتمعُ مع النبي ﷺ | سلمة بن الأكوع | ٧١ / ٢ |
| كنا نحيضُ على عهد رسول الله ﷺ | عائشة | ٤١٤ / ١ |
| كنا نخرجُ زكاةَ الفطرِ إذ كانَ فينا رسولُ الله ﷺ صاعاً من طعامٍ | أبو سعيد الخدري | ١٧٤ / ٤ |
| كنا نخرجُ مع النبي ﷺ إلى مكةَ | عائشة | ١٨ / ٥ |
| كنا نخرجُ مع رسولِ الله ﷺ إلى مكةَ، فنضمُّدُ جباهنا بالمِسكِ | عائشة | ٤٨٤ / ٤ |
| كنا نشري الطعامَ من الرُّكبانِ | ابن عمر | ٥٠٠ / ٥ |
| كنا نصلِّي المغربَ مع النبي ﷺ | رافع بن خديج | ٧٦ / ٢ |
| كنا نصلِّي على عهدِ رسولِ الله ﷺ ركعتينِ بعدَ | أنس | ٤٥٨ / ٢ |
| كنا نصلِّي مع رسولِ الله ﷺ في شدةِ الحرِّ | أنس | ٢٩٩ / ٢ |
| كنا نضعُ اليدينِ قبلَ الركبتينِ، فأمرنا | سعد | ٢٩٧ / ٢ |
| كنا نكري أراضِيَ رسولِ الله | ابن عباس | ١٨٤ / ١٣ |
| كنا ننهي أن نضفَّ بين السَّواري على عهدِ رسولِ الله ﷺ | قُرة | ١٢٨ / ٣ |
| كنتُ أجاورُ هذا العشرَ يعني الأوسطَ ثمَّ بدا لي أن أجاورَ | أبو سعيد | ٣٦٦ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------|-------------|---------------|
| كنتُ إذا استأذنتُ على النبي ﷺ فإن كان في صلاةٍ سَبَّحَ | علي | ٣٥٩ / ٢ |
| كنتُ أطيّبُ رسولَ الله ﷺ لإحرامِهِ قبلَ أن يُحرِمَ | عائشة | ٤٨٣ / ٤ |
| كنتُ أعرفُ انقضاءَ صلاةِ رسولِ الله ﷺ بالتكبيرِ | ابن عباس | ٣٣٠ / ٢ |
| كنتُ أغتسلُ أنا والنبي ﷺ من إناءٍ | عائشة | ٣١٥ / ١ |
| كنتُ أقتلُ قلائدَ الغنمِ للنبي ﷺ | عائشة | ٢٢٣ / ٥ |
| كنتُ أقتلُ قلائدَ هديِ رسولِ الله ﷺ | عائشة | ٢١٢ / ٥ |
| كنتُ أنام بين يدي رسولِ الله ﷺ | عائشة | ٢٤٧ / ١ |
| كنتُ فيمنَ قدَّمَ النبي ﷺ في ضَعْفَةِ أهلهِ | ابن عباس | ١١٠ / ٥ |
| كنتُ مع النبي ﷺ، فجعلَ خالدًا على | أبو هريرة | ٣٠٣ / ٥ |
| كنتُ مملوكًا لأُمِّ سلمةَ، فقالتُ: أَعْتَقَكَ | سفينة | ٣٤ / ١٠ |
| كنتُ نهيتُكم عن ادِّخارِ لحومِ الأصاحي | بريدة | ٢٠٤ / ٥ |
| كنتُ نهيتُكم عن الأُشربةِ | بريدة | ١٤ / ١٣ |
| كنتُ نهيتُكم عن زيارةِ القبورِ فزوروها | بريدة | ٤٩٣ / ٣ |
| كوني ترابًا | ابن عمرو | ٣٥٧ / ٣ |
| كيف طلقتهَا؟ | ابن عباس | ٢٤٨ / ١١ |
| كيف يورثُهُ وهو لا يحلُّ لَهُ؟! | أبو الدرداء | ١٣٤ / ١٠ |
| لا أجلدُ إلَّا في اثنتين: رجلٍ قذفَ مُحَصَّنَةً | ابن مسعود | ٥٤٢ / ١٢ |
| لا أُحِلُّ المسجدَ لحائضٍ | عائشة | ٤١٥ ، ٢٩٤ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|----------------------------------------|------------------|-------------------|
| لا أعلم ما وراء جداري هذا | | ٢٢٠ / ١٠ |
| لا أقول إلا حقاً | أبو هريرة | ٤٠٤ / ١١ |
| لا إلا أن تطوع | طلحة بن عبيدالله | ٥٠٥ / ٧ |
| لا إله إلا الله وحده لا شريك له | عبدالله بن عمرو | |
| | وعبادة بن الصامت | ١٠٣ / ٥ ، ٤٩٤ / ٢ |
| لا إله إلا أنت، لا شريك لك، سبحانك، | | |
| أستغفرُكَ لذنبي | أبو ذر | ٤٩٥ / ٢ |
| لا أوتى برجل يقول: إنَّ كنانةَ ليست من | | |
| قريشٍ إلا جلدته | الأشعث بن قيس | ٥٤٢ / ١٢ |
| لا بأس أن تؤخذَ بسعرِ يومها | ابن عمر | ١٢٥ / ٦ |
| لا بأس أن تأخذها بسعرِ يومها | ابن عمر | ١٨٤ / ٦ |
| لا بأس، إنما ذلك من مرافق الناس | عائشة | ٢٨٠ / ٦ |
| لا بأسَ طهورٌ إن شاء | ابن عباس | ٣٤٠ / ٣ |
| لا بدَّ في النكاح من حضورِ أربعةٍ | عائشة | ٢٨٤ / ١٠ |
| لا تُباعَ رباعُها | عبدالله بن عمرو | ٤٨٣ / ٥ |
| لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسَّلام | أبو هريرة | ٤١٩ / ٥ |
| لا تبرزْ فخذك، ولا تنظرْ إلى فخذٍ | علي | ٣٧١ / ٣ ، ١٠٤ / ٢ |
| لا تبع ما ليسَ عندك | حكيم بن حزام | ٤٧٧ ، ٤٧٥ / ٥ |
| لا تُبنى كنيسةٌ في الإسلامِ | عمر | ٤٢٦ / ٥ |
| لا تبعوها غائباً منها بناجرٍ | أبو سعيد الخدري | ١٦٩ / ٦ |
| لا تتخذوا القبورَ مساجد | سمرة بن جندب | ١٦٢ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------|------------------|---------------|
| لا تَتَزَوَّجُ خَمْسًا: شَهْبَرَةً، وَهِيَ الزَّرْقَاءُ الْبَدِيَّةُ | زيد بن حارثة | ١٦٠ / ١٠ |
| لا تَتَنَقَّبَ الْمَرْأَةُ الْحَرَامَ، وَلَا تَلْبَسَ الْقَفَازِينَ | ابن عمر | ٥٦٣ / ٤ |
| لا تَتَنَقَّبَ الْمَرْأَةُ، وَلَا تَلْبَسَ الْقَفَازِينَ | ابن عمر | ٥٦١ / ٤ |
| لا تَجْتَمِعُ هَذِهِ الْأُمَةُ عَلَى ضَلَالَةٍ أَبَدًا | ابن عمر | ٢٠٥ / ١٠ |
| لا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُصِيبُ الْأَنْفُ | عكرمة | ٢٩٨ / ٢ |
| لا تَجْعَلُونِي كَقَدَحِ الرَّاكِبِ، يَمَلَأُ قَدْحُهُ ثُمَّ يَضَعُهُ | جابر | ٣٣٤ / ٢ |
| لا تَجْمَعُوا بَيْنَ اسْمِي وَكُنْيَتِي | أبو هريرة | ٢٤٠ / ٥ |
| لا تَجْمَعُوا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا | أبو هريرة | ٣١٢ / ١٠ |
| لا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ | أبو هريرة | ٢٠٥ / ١٤ |
| لا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ، وَلَا خَائِنَةٍ | ابن عمرو، وعائشة | ٢١٠، ١٨٤ / ١٤ |
| لا تَحِلُّ الْخَدِيعَةُ لِمُسْلِمٍ | ابن مسعود | ١٦٧ / ٨ |
| لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لَغْنِيٍّ إِلَّا لَخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ | أبو سعيد الخدري | ٢٤٩، ٢١٨ / ٤ |
| لا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِي، وَلَا لِأَهْلِ بَيْتِي | عمرو بن خارجة | ٢٩ / ٩ |
| لا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ | أبو هريرة | ٣٧٦ / ٨ |
| لا تحلفوا إلا بالله | أبو هريرة | ٢٧٦ / ١٣ |
| لا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صُلْحًا | ابن عباس | ٤٣٩ / ١٢ |
| لا تُحْطِطُوهُ | ابن عباس | ٥٢٧ / ٤ |
| لا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ | أبو هريرة | ١٠٣ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------|--------------------|-------------------|
| لا تَخْلَلُوا بَعْدَ الرِّيحَانِ وَلَا الرُّمَّانِ | قبيصة بن ذؤيب | ١٣٧ / ١ |
| لا تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَجُوزٌ | عائشة | ٤٠٠ / ١١ |
| لا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ جَرَسٌ | عائشة | ١٤٣ / ٢ |
| لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جنب | علي | ٣٥٢ / ٣ |
| لا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ أَوْ كَلْبٌ | أبو طلحة | ١٤٣ ، ١٤٢ / ٢ |
| لا تَدْخُلُوا عَلَى هَؤُلَاءِ الْمَعْدَّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ | ابن عمر | ١٧٣ / ٢ |
| لا تَدْعُ تَمْثَالًا إِلَّا طَمَسَتْهُ | علي | ٤٦٠ / ٣ |
| لا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَ الْيَهُودُ، فَتَسْتَحِلُّوا | أبو هريرة | ١٦٣ / ٨ |
| لا تَرُدُّوا الْهَدِيَّةَ | عبدالله بن مسعود | ٦٦ / ٩ |
| لا تُرْقِبُوا وَلَا تَعْمُرُوا؛ فَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا | جابر بن عبدالله | ٩٧ / ٩ |
| لا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ | ابن عباس | ١١٩ / ٥ |
| لا تَزُوجُوا الْحَمَقَاءَ؛ فَإِنْ صَحِبَتْهَا بَلَاءٌ | علي | ١٠١ / ١٢ |
| لا تُسَافِرْ امْرَأَةً إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ | ابن عباس | ٤٦٤ / ٤ |
| لا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضٍ | ابن عمر | ٢٧١ / ١٣ |
| لا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ؛ فَإِنَّكَ إِنْ | عبد الرحمن بن سمرة | ٤٤٠ / ١٣ |
| لا تَسْأَلَنَّ رَجُلًا فِيمَ ضَرَبَ امْرَأَتَهُ | عمر | ١٠٧ / ١١ |
| لا تَسْتَنْجُوا بِالرُّوثِ | عبدالله بن مسعود | ١٢٩ / ١ |
| لا تَشْتَرِهِ، وَلَا تُعْذِ فِي صَدَقَتِكَ | عمر | ٣١٨ / ٥ ، ١٧٩ / ٤ |
| لا تَشْتَمَلُوا اشْتِمَالَ الْيَهُودِ | عمر | ١٢٨ / ٢ |
| لا تَشُدُّ الرِّحَالَ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ | أبو هريرة | ٤٩٢ ، ١٥٣ / ٣ |
| | | ٣٩٦ ، ٣٧٧ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|
| لا تَشْرَبُوا فِي آتِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ | حذيفة | ٩١ / ١ |
| لا تَشْهَدُنِي عَلَى جَوْرٍ، إِنَّ لَبْنِيكَ عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ | النعمان بن بشير | ١٠٤ / ٩، ١٠١ / ٩ |
| لا تصحب الملائكة رفقةً فيها | أبو هريرة | ١٤٣ / ٢ |
| لا تصحبنا ناقةً عليها لعنة | أبو برزة | ١٧٦ / ١٢ |
| لا تصرُّوا الإبل والغنم | أبو هريرة | ٦٢ / ٦ |
| لا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا إِلَيْهَا | أبو مرثد الغنوي | ٤٦٠ / ٣، ١٧٠ / ٢ |
| لا تصوم المرأة زوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه | أبو هريرة | ٣٧٠ / ٤ |
| لا تصوموا يوم الجمعة إلاَّ وقبله يومٌ وبعده يومٌ | أبو هريرة | ٣٤٩ / ٤ |
| لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم | الصماء | ٣٤٩ / ٤ |
| لا تضرب ظعنيتك ضرب أمتك | لقيط | ١٦٤ / ١٢ |
| لا تُضَيِّفُوا أَحَدَ الْخَصْمَيْنِ إِلَّا | علي | ٤٧٨ / ١٣ |
| لا تُعْجِلُوا الْأَنْفُسَ أَنْ تَرْهَقَ | أبو هريرة | ٢٢٠ / ١٣ |
| لا تعذبوا عباد الله | أبو ذر | ١٧٤ / ١٢ |
| لا تُعْطِ فِي جِزَارَتِهَا مِنْهَا شَيْئاً | علي | ٢٠٥ / ٥ |
| لا تُعْمِرُوا وَلَا تُرْفُوا، فَمَنْ أَعْمَرَ عُمَرَى | جابر بن عبدالله | ٩٦ / ٩ |
| لا تَغْتَسِلُوا بِالْمَاءِ الَّذِي سُحِّنَ بِالشَّمْسِ | أنس | ٥٤ / ١ |
| لا تغسلوهم، فَإِنَّ كُلَّ جَرِحٍ | جابر بن عبدالله | ٣٦٠ / ٣ |
| لا تفضلوا بين الأنبياء | أبو هريرة | ٢٠٤ / ١٠ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------|----------------------|-----------------|
| لا تفعل، بع التمر بالدرهم | أبو سعيد، وأبو هريرة | ١٧٢ / ٦ |
| لا تفعل؛ فإنه يُورث البرص | عائشة | ٥٤ / ١ |
| لا تقتله، فإن قتلتَه، فإنه بمنزلة | المقداد | ١٤٩ / ١٣ |
| لا تقدّموا رمضان بصوم يوم أو يومين | أبو هريرة | ٣٥٠ / ٤ |
| لا تُقطع الأيدي في الغزاة | بشير بن أرطاة | ٤٩٢ / ١٢ |
| لا تُقطع اليد إلا في رُبْع دينار | عائشة | ٤٢ / ١٣ |
| لا تُقطع يد السارق فيما دون ثَمَنِ المِجَنِّ | عائشة | ٤٣ / ١٣ |
| لا تُع بين السجدين | الحارث بن علي | ٣٤٠ / ٢ |
| لا تُقعق أصابعك وأنت في الصلاة | علي | ٣٤٣ / ٢ |
| لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً | أبو هريرة | ١١٨ / ١٣ |
| لا تكثروا الكلام عند جماعة النساء | قبيصة بن ذؤيب | ٧٧ / ١١ |
| لا تكلفوا للضيف فتبغضوه | | ٣٦ / ١١ |
| لا تكون بعدك مهراً | | ٤٥٤ / ١٠ |
| لا تلبسوا الحرير؛ فإنه من لبسه في الدنيا | عمر | ١٤٤ / ٢ |
| لا تلبسوا من الثياب شيئاً مسّه الزعفران | ابن عمر | ١٨ / ٥ |
| لا تلعنّها فإنّها مأمورة | ابن عباس | ١٧٦ / ١٢ |
| لا تمسّوه بطيب | ابن عباس | ٥٢٧ / ٤ |
| لا تلقوا الجلب | أبو هريرة | ٥٦ / ٦ |
| لا تمنعوا إماء الله مساجد الله | ابن عمر | ٥٢ / ٥ ، ١١ / ٣ |
| لا تمنعوا فضل الماء | أبو هريرة | ٢٩٧ / ٨ |
| لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة | معاوية | ٢٦٥ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------|-----------------------|------------------------------|
| لا تنقطع الهجرة ما كان الجهاد | جنادة بن أبي أمية | ٢٦٥ / ٥ |
| لا تُنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تستأذن | أبو هريرة | ٢٣٥ / ١٠ |
| لا تُنكح المرأة على عمتها | أبو هريرة | ٣١٣ / ١٠ |
| لا توطأ حامل حتى تضع | أبو سعيد الخدري | ١٠ / ٤٢٦، ١٣٣ / ١١، ٣٣٦ / ١١ |
| | | ١٢ / ٥٤، ٦٥ |
| لا تؤمن امرأة رجلاً | جابر | ٩٤، ٦٧ / ٣ |
| لا جَلَبَ ولا جَبَ | عمران بن حصين | ٣٥٧ / ١٠، ٤٨٤ / ٧ |
| لا حتى تميز بينهما | فضالة بن عبيد | ١٥٧ / ٦ |
| لا حمى إلا في ثلاثة | بلال بن يحيى | ٤١٦ / ٤ |
| لا حمى إلا لله ولرسوله | الصَّعْبُ بن جَثَّامة | ٣٢٤، ٣٢٢ / ٨ |
| لا حمى في الأراك | أبيض بن حمال | ٢٩٥ / ٨ |
| لا ربا بين المسلم وأهل الحرب | مكحول | ١٨٩ / ٦ |
| لا رضاع إلا ما أنشَر العظم وأنبت اللحم | عبدالله بن مسعود | ٧٩ / ١٢ |
| لا زكاة في حجر | ابن عمرو | ١١٧ / ٤ |
| لا زكاة في مالٍ حتى يحول عليه الحول | ابن عمر | ٣٠ / ٤ |
| لا سبق إلا في نضلٍ أو خفٍّ أو حافرٍ | أبو هريرة | ٤٦٩ / ٧ |
| لا شفعة لنصرانيٍّ | أنس | ٢٢٧ / ٨ |
| لا صرورة في الإسلام | ابن عباس | ١٦٢ / ٥ |
| لا صغيرة مع إصرار، ولا كبيرة مع استغفار | ابن عباس | ١٨٧ / ١٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------|------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس | أبو سعيد | ٥٢٨ / ٥ |
| لا صلاة بعد صلاة العصر | أبو سعيد | ٥٢٩ / ٥ |
| لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد | جابر، وأبو هريرة | ٢٣٣ / ٩ |
| لا صلاة لفرد خلف الصف | علي بن شيبان | ١١٩ ، ١١٢ / ٣ |
| لا صلاة لمن لا وضوء له | أبو هريرة | ١٧٠ / ١ |
| لا صلاة لمن لم يضع أنفه | ابن عباس | ٢٩٨ / ٢ |
| لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب | عبادة بن الصامت | ٢ / ٣٧٣ ، ٣ / ٩٨ ، ٤١٨ |
| لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب | أبو سعيد | ٢٦٤ / ٢ |
| لا صمات يوم إلى الليل | علي | ٤٠٠ / ٤ |
| لا ضرر ولا ضرار | عبادة بن الصامت | ٣ / ١٢٩ ، ٤ / ١٨٢ ، ٢٦٠ ، ١٥١ |
| | وابن عباس | ٥ / ٢٠١ ، ٤٠٨ ، ٤٨٦ ، ٦ / ٤٥٧ ، ٤٦٧ ، ٧ / ٣٨١ ، ٨ / ٣٠٣ ، ٣١٧ ، ٩ / ١١١ ، ٢٦٢ ، ١١ / ٤٠ ، ٦٥ ، ١٢ / ١٥٥ |
| لا طاعة لمخلوق في معصية | علي | ٣ / ٣٤٥ ، ٤ / ٤٤١ ، ١٢ / ٢٢٧ |
| لا طلاق إلا فيما تملك | وعمران بن الحصين | ٨٨ / ٩ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------|----------------------------|---------------------------|
| لا طلاقَ قبلَ نكاحٍ | المسور | ٣٠٦ / ١١ |
| لا طلاقَ ولا عتاقَ ولا بيعَ فيما لا يملكُ | معاذ | ٣٢ / ١٠ |
| لا طلاقَ ولا عتاقَ لابنِ آدمَ فيما لا يملكُ | عبدالله بن عمرو | ٣٠٥ / ١١ |
| لا طيرةَ ولا عدوىَ | أبو هريرة | ١٣٠ / ٣ |
| لا عذرَ لمن أقرَّ | | ٢٤ / ١٤ |
| لا عقرَ في الإسلام | أنس | ٤٩١ / ٣ |
| لا غِرارَ في صلاةٍ ولا تسليمٍ | أبو هريرة | ٤٢٠ / ٢ |
| لا غيبةَ في فاسقٍ | معاوية بن حيدة | ١٩٠ / ١٤ |
| لا قطعَ في ثمرٍ ولا كثيرٍ | رافع بن خديج | ٦٠ / ١٣ |
| لا قودَ إلا بالسيفِ | النعمان بن بشير | ٢٧٦ / ١٢ |
| لا كفالةَ في حدٍّ | عبدالله بن عمرو | ٣٩٢ / ٦ |
| لا نبيَّ بعدي | أبو هريرة | ١١٨ / ١٣ |
| لا نذرَ إلا فيما ابتُغيَ بهِ | ابن عمرو | ٣٧١ / ١٣ |
| لا نذرَ في غضبٍ | عمران بن حصين | ٣٧٥ / ١٣ |
| لا نذرَ في معصيةٍ | عائشة | ٣٧٨ / ١٣ |
| لا نفلَ إلا بعدَ الخمسِ | معن بن يزيد | ٣١٥ / ٥ |
| لا نكاحَ إلا بوليٍّ | أبو موسى، وابن عباس، وجابر | ٢٥٦، ٢٤٤ / ١٠ ٢٨٦، ٢٨٠ |
| لا هجرةَ بعدَ الفتحِ | ابن عباس | ٢٦٦ / ٥، ٦٢ / ٣ |
| لا واللهِ ما رزقني اللهُ خيراً منها | عائشة | ٢١٠ / ١٠ |
| لا وترانَ في ليلةٍ | طلق بن علي | ٤٨٢ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------|-----------------|---------------------|
| لا وصية لوارث | أبو أمامة | ١٧٩ / ٩ |
| لا وصية لوارث إلا أن يُجيز الورثة | عبدالله بن عمرو | ١٨٢ / ٩ |
| لا وضوء إلا من حَدَث | أبو هريرة | ٢٣٤ / ١ |
| لا يأخذن أحدكم متاع أخيه لاعباً أو جاداً | يزيد بن السائب | ١٥ / ٨ |
| لا يأوي الضالة إلا ضالاً | منذر بن جرير | ٣٥٨ / ٨ |
| لا يُباع أصلها ولا توهب ولا تورث | عبدالله بن عمر | ٤١ / ٩ |
| لا يُباع المدبر ولا يشتري | ابن عمر | ٦١ / ١٠ |
| لا يبيع الرجل على بيع أخيه | ابن عمر | ٥٣٤ / ٥ |
| لا يبيع حاضر لباد | جابر | ٥٣٦ / ٥ |
| لا يُعَن ولا يُوهبن ولا يُورثن | ابن عمر | ١٣٦ / ١٠ |
| لا يبقى منهم أحد إلا أن يفدي أو يُضرب عنقه | ابن مسعود | ٢٨٤ / ٥ |
| لا يبولن أحدكم في الماء الدائم | أبو هريرة | ١١٥ / ١ |
| لا يبيع الرجل على بيع أخيه | ابن عمر | ٩٨ / ٧ |
| لا يُنم بعد احتلام | علي بن أبي طالب | ٣٣٢ / ٥ |
| لا يتمنى أحدكم الموت من ضر أصابه | أنس | ٣٤٢ / ٣ |
| لا يتوارث أهل ملتين شتى | عبدالله بن عمرو | ٥٠٨ ، ٥٠٥ / ٩ |
| لا يجتمع العشْر والخراج في أرض مسلم | ابن مسعود | ١٠٨ / ٤ |
| لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط | أبو بردة | ٢٧ / ١٣ |
| لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد | عبدالله بن زمعة | ١٦٤ / ١٢ ، ١٠٦ / ١١ |
| لا يُجمَع بين مُتفرّق | ابن عمر | ٧٣ ، ٦٦ ، ٦٥ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------|--------------------|-------------------|
| لا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ | أبو رمثة | ٤٣٢ / ١٢ |
| لا يجوزُ للمرأةِ عطيةٌ من مالها إلا بإذنِ زوجها | عبدالله بن عمرو | ٢٧ / ٧ |
| لا يحجُّ بعد العامِ مشرك | أبو هريرة | ١٥٤ / ١٣، ٧٦ / ٥ |
| لا يحرمُ من الرِّضَاعِ إلّا ما فتقَ الأمعاءُ | أم سلمة | ٧٧ / ١٢ |
| لا يحلُّ أن يحمل السلاحَ بمكة | جابر | ٥٢٥ / ٤ |
| لا يحلُّ دمُ امرئٍ مسلمٍ | ابن مسعود | ٢٠٣ / ١٠، ٢٨٢ / ٥ |
| لا يحلُّ سلفٌ وبيعٌ | ابن عمر | ١٤ / ٦ |
| لا يحلُّ لامرأةٍ أن تصومَ وزوجها شاهدٌ إلا بإذنه | أبو هريرة | ٥٩ / ١١ |
| لا يحلُّ لامرأةٍ تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن تُحدَّ | زينب بنت أبي سلمة | ٤١، ٤٠ / ١٢ |
| لا يحلُّ لامرأةٍ تؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن تسافرَ | أبو هريرة | ٤٦٤ / ٤ |
| لا يحلُّ لامرئٍ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ أن يستقي ماءه | رويفع بن ثابت | ٣٣٢ / ١٠ |
| لا يحلُّ لرجلٍ أن يعطيَ عطيةً أو يهبَ | ابن عمر، وابن عباس | ٦١ / ٩ |
| لا يحلُّ لرجلٍ أن ينكحَ امرأةً بطلاقٍ أخرى | ابن عمرو | ٤٦٠ / ١٠ |
| لا يحلُّ لمسلمٍ أن يهجرَ أخاه فوقَ ثلاثةِ أيامٍ | أنس | ١٠٦ / ١١ |
| لا يحلُّ مال امرئٍ مسلمٍ | أبو حرة الرقاشي | ٧٤ / ١٠، ٧ / ٨ |
| | عن عمه | ٤٩ / ١٤، ١٧٩ / ١٣ |
| لا يُختلَى خَلاها | أنس | ٥٨ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------|------------------|----------|
| لا يُخْتَلَى شوْكُها | أبو هريرة | ٤٢ / ٥ |
| لا يخطب الرجل على خُطْبَةِ أخيه حتى ينكح أو يترك | أبو هريرة | ١٨٥ / ١٠ |
| لا يخلون رجلٌ بامرأةٍ إلّا كان الشيطانُ ثالثَهما | ابن عباس | ١٧٠ / ١٠ |
| لا يدخلُ الجنّةَ صاحبُ مَكْسٍ | عقبة بن عامر | ٤٣٧ / ٥ |
| لا يدخلُ الجنّةَ مَنْ في قلبه مثقالُ | ابن مسعود | ٢٧ / ٢ |
| لا يدخلُ الجنّةَ مَنْ لا يَأْمَنُ جاره بوائقه | أبو هريرة | ٤٩٧ / ١٢ |
| لا يدخلُ أحدُكم الماءَ إلّا بمِئْزِرٍ | جابر | ٣١٦ / ١ |
| لا يرثُ الكافرُ المسلمَ، ولا المسلمُ الكافرُ | أسامة بن زيد | ٥٠٥ / ٩ |
| لا يرثُ المسلمُ النصرانيَّ إلّا أن يكونَ عبده | جابر بن عبد الله | ٥٠٥ / ٩ |
| لا يزالُ الناسُ بخيرٍ ما عَجَّلُوا الفطرَ | سهل بن سعد | ٣٢٨ / ٤ |
| لا يزيدك إلّا وهناً | عمران بن حصين | ٣٤٦ / ٣ |
| لا يستجابُ من قلبٍ غافلٍ | عبد الله بن عمرو | ٢٣٦ / ٢ |
| لا يَسْتَنْجِي أحدُكم بَدُونِ ثلاثةٍ | سلمان | ١٣٠ / ١ |
| لا يَسُمُّ الرجلُ على سومٍ أخيه | أبو هريرة | ٥٣٥ / ٥ |
| لا يصبرُ أحدٌ على لأوائها وشِدَّتِها | ابن عمر | ٥٠ / ٥ |
| لا يصليُّ أحدُكم إلّا وهو محتزِمٌ | أبو هريرة | ١٢٨ / ٢ |
| لا يصليُّ الرجلُ في الثوبِ الواحدِ | أبو هريرة | ١٠٨ / ٢ |
| لا يُصَلِّيَنَّ الإمامُ في مقامه الذي صلى فيه المكتوبة | المغيرة بن شعبة | ١٢٧ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|---------------------------------------------------------------|---------------------------|-----------------------------------|
| لا يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ إِذَا دَخَلَ مِرْفَقَهُ | أبو أمامة | ١٠٩ / ١ |
| لا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَيَتَطَهَّرُ | أبو سعيد | ٢٦٠ / ٣ |
| لا يَغْرِسُ مُسْلِمٌ غَرْسًا | أنس | ٢٣٠ / ١٣ |
| لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ | أبو هريرة | ٣١٨، ٢٥ / ٦ |
| | | ٣٢٥، ٣٣٥، ٣٤٠ |
| لا يَفُوتُ الْحَجُّ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ | جابر | ١٦٧ / ٥ |
| لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهُورٍ | ابن عمر | ٤٨٥ / ٤، ٢٥٩ / ١ |
| لا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخُمَارٍ | عائشة، ومعاوية بن حيدة | ٤١٨ / ١، ١٠١ / ٢، ١٠٤، ٥٢٧ / ٦ |
| | | ١٧٢ / ١٠ |
| لا يُقْتَلُ حُرٌّ بَعْدَ | ابن عباس | ٢٤٥ / ١٢ |
| لا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ | | ٢٤٤ / ١٢ |
| لا يُقْتَلُ وَالِدٌ بَوْلَدِهِ | عمر، وابن عباس | ٢٥٣ / ١٢ |
| لا يَقْرَأُ الْحَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ | ابن عمر | ٤١٥ / ١ |
| لا يَقْضِيَنَّ حَاكِمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانُ | أبو بكرة | ٤٨١ / ١٣ |
| لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ | أبو سعيد | ٣٦٧ / ٢ |
| لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرْنَسَ | ابن عمر | ٥٢١ / ٤ |
| لا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ | ابن عمر وعمر بن حزم | ٢٦٠ / ١ |
| لا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ | أبو هريرة | ١٢٩ / ٢ |
| لا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ | أبو هريرة | ٤٦٧، ٤٦١ / ٦ |
| لا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ | أبو هريرة | ٤٧٨ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------|-----------------------------|
| لا يَنْصَرَفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا | عبدالله بن زيد | ١ / ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ١١ / ٤٢١ |
| لا يَنْظُرُ اللهُ إِلَى رَجُلٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا | أبو هريرة ، وابن عباس | ١١ / ٦٣ |
| لا يَنْفَرُ صَيْدَهَا | أبو هريرة | ٤ / ٥٣٠ |
| لا يَنْكِحُ الْمُحْرَمَ وَلَا يُنْكَحُ | عثمان ، وابن عمر | ٤ / ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ١٠ / ٣٣٤ |
| لا يُوَافِقُهَا إِلَّا وَقَدْ أَتَاهَا مِنَ الشَّهْوَةِ مِثْلُ مَا نَالَهُ | عمر بن عبد العزيز | ١١ / ٧٦ |
| لا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا | أبو هريرة | ٢ / ٤٥ |
| لا يُؤْذَنُ لَكُمْ مَنْ يُدْغِمُ الْهَاءَ | أبو هريرة | ٢ / ٥٠ |
| لا يُؤْمَرُ رَجُلٌ قَوْمًا فَيُخَصَّ نَفْسُهُ بِالْذُّعَاءِ | ثوبان | ٢ / ٣٣٣ |
| لا يُؤْمَنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ | أنس | ١٠ / ٢٠٨ |
| لا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي بَيْتِهِ | أبو مسعود | ٣ / ١٤ |
| لا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ | أبو مسعود | ٣ / ٦٥ |
| لا يُؤْمَنُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ | أبو مسعود | ٣ / ٤٠٦ |
| لا تُصَلُّوا مَعَهُمْ ، وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهِمْ | أبو هريرة | ١٣ / ١١٤ |
| لا ، إِنَّمَا هُوَ بَضْعَةٌ مِنْكَ | طلقي | ١ / ٢٤٤ |
| لا ، حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ | عائشة | ١٠ / ٣٣٤ |
| لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ | عمر | ٥ / ٤٣١ |
| لَا أَمْرُهُمْ بِالسَّوَالِكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ | أبو هريرة | ١ / ١٤٠ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------|----------------------|------------------------------|
| لأنَّ آدَمَ جُمِعَ فِيهَا خَلْقُهُ | أبو هريرة | ٢١٣ / ٣ |
| لأنَّ أَطَاً عَلَى جَمْرَةٍ أَوْ سَيْفٍ أَحَبُّ | عقبة بن عامر | ٤٦٤ / ٣ |
| لأنَّ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرَقَ | أبو هريرة | ٤٦١ / ٣ |
| لأنَّ يَحْمِلَ أَحَدُكُمْ حَبْلًا، فَيَحْتَضِبُ | الزبير | ٣١٦ / ٨ |
| لأنَّ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِثْلَ عَامٍ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَمُرَّ | | ٣٦٣ / ٢ |
| لأنَّه حديث عهد بربه | أنس | ٣٢٣ / ٣ |
| لأنَّه ﷺ كَانَ يَصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ رَكَعَتَيْنِ | عائشة | ٢٢١ / ١٠ |
| لَيْكَ اللَّهُمَّ لَيْكَ، لَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْكَ | جابر | ٥٠٨ / ٤ |
| لَيْكَ عَمْرَةٌ وَحَجًّا | أنس | ٥١٠ ، ٤٢٣ / ٤ |
| لَتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ | | ١٢٩ ، ١٠٩ ، ١١٥ / ٢ ، ٦٨ / ٥ |
| لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ | كعب بن عجرة | ٦ / ٥ |
| لَعَلَّكَ قَبْلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ | ابن عباس | ٥٢٤ ، ٥٢٣ / ١٢ |
| لَعَنَ ﷺ مَنْ جَلَسَ وَسَطَ الْحَلَقَةِ | حذيفة | ٥١٩ / ٣ |
| لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا | ابن عمر | ٩ / ١٣ |
| لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ، يَسْرِقُ الْحَبْلَ، فَتُقَطَّعُ يَدُهُ | أبو هريرة | ٤٢ / ١٣ |
| لَعَنَ اللَّهُ الْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ | علي، وجابر | ٣٦٤ ، ٣٦٠ / ١٠ |
| لَعَنَ اللَّهُ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوِشَةَ | أبو جحيفة | ١٥٥ / ١ |
| لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ | | |
| شَحُومَهَا | جابر | ١٦٣ / ٨ |
| لَعَنَ اللَّهُ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ | ابن عباس، وأبو هريرة | ٤٩٣ ، ٤٦٤ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|------------------|----------|
| لعن الله من سب أصحابي | عطاء بن أبي رباح | ٢٥ / ١٣ |
| لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ | ابن عمر | ٤٨٢ / ١٣ |
| لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ | ابن عباس | ٤٦٦ / ٨ |
| لَعَنَ مَنْ ضَرَبَ أَوْ وَسَمَ الْوَجْهَ، وَنَهَى عَنْهُ | جابر | ١٧٦ / ١٢ |
| اللَّغْوُ فِي الْبَيْمَنِ كَلَامُ الرَّجُلِ | عائشة | ٢٨١ / ١٣ |
| لَفَرَضْتُ عَلَيْهِمُ السَّوَاكَ | ابن عباس | ١٣٩ / ١ |
| لَقَدْ اسْتَعَذْتُ بِمُعَاذٍ | عائشة | ١٩٦ / ١٠ |
| لَقَدْ أَمَدَّكُمْ اللَّهُ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ | خارجة بن حذافة | ٤٦١ / ٢ |
| لَقَدْ حَكَمَ بِحُكْمِ اللَّهِ | أبو سعيد الخدري | ٥٢٧ / ٦ |
| لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِهِ | | |
| الْمَاءَ وَهُوَ صَائِمٌ | بعض الصحابة | ٣١٢ / ٤ |
| لَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَخَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ | أم سلمة | ١٨٣ / ١٠ |
| لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ | أبو سعيد | ٣٤٨ / ٣ |
| لَكَ أَبَوَانِ؟ | عبدالله عمرو | ٢٦٨ / ٥ |
| لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ | | ٣٧٣ / ١ |
| لَكَ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ | عبدالله بن سعد | ٤٢٠ / ١ |
| لَكُمْ سِيْمًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَمِ | أبو هريرة | ٢٠٩ / ١ |
| لِلسَّائِلِ حَقٌّ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ | الحسين بن علي | ٢٥١ / ٤ |
| لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ | عائشة | ٢٢٥ / ١ |
| لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ | أبو هريرة | ١٥٩ / ١٢ |
| لِللَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا | أبو هريرة | ٩ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------|----------------|----------|
| لَمْ أَرِ النَّبِيَّ ﷺ يَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ | ابن عمر | ٦٩ / ٥ |
| لَمْ أُنْسَ، وَلَمْ تُقْصَرْ | أبو هريرة | ٤١٠ / ٢ |
| لَمْ تَحِلَّ الْغَنَائِمُ لِقَوْمِ سُودِ الرُّؤُوسِ | أبو هريرة | ٣٢١ / ٥ |
| لَمْ تَسْتَلِمْ هَذَيْنِ الرُّكْنَيْنِ وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَلِمُهُمَا؟ | ابن عباس | ٧٠ / ٥ |
| لَمْ يَرْخُصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يَصُمْنَ | عائشة | ٣٥٣ / ٤ |
| لَمْ يَزَلْ وَاقِفًا عِنْدَ الْمَشْعَرِ | جابر | ١١١ / ٥ |
| لَمْ يَزَلْ يَلْبِي حَتَّى رَمَى | الفضل بن عباس | ١٢١ / ٥ |
| لَمْ يُقْبَرْ نَبِيٌّ إِلَّا حَيْثُ قُبِضَ | أبو بكر | ٢٢٠ / ١٠ |
| لَمْ يَقْفُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَزَاةٍ قَطْ | | ٣٢٨ / ٥ |
| لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى شَيْءٍ مِنَ النَّوَافِلِ أَشَدَّ تَعَاهُدًا مِنْهُ | عائشة | ٤٥٤ / ٢ |
| لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجْمِ مَاعِزٍ | أبو سعيد | ٤٨٣ / ١٢ |
| لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ | البراء بن عازب | ٥٢٥ / ٤ |
| لَمَّا عَرَجَ بِي مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَهُمْ أَظْفَارٌ مِنْ نَحَاسٍ | أنس | ٣٢٥ / ٤ |
| لَمَّا فَتَحَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَقَامَ بِهَا تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا | ابن عباس | ١٧٤ / ٣ |
| لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا | أنس | ٣٠ / ٢ |
| لَنْ أَعُودَ إِلَى شُرْبِ الْعَسَلِ | عائشة | ٢٨٨ / ١٣ |
| لَنْ يُؤْمَنَ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ نَفْسِهِ | عمر | ٢٠٨ / ١٠ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------|----------------|------------------|
| اللهُ أعلمُ بما كانوا عاملينَ | ابن عباس | ١٦٥ / ١٣ |
| اللهُ أكبرُ، اللهمَّ أهلهُ علينا بالأمنِ والإيمانِ | ابن عمر | ٢٧٠ / ٤ |
| له سَلْبُهُ أَجْمَعُ | | ٣١٢ / ٥ |
| الله! ما أَرَدْتُ إِلَّا طَلْقَةً وَاحِدَةً | ركانة | ٢٧٣ / ١٣ |
| اللهم اجعلني من أوجهٍ من توجَّهَ | ابن عباس | ٢٦١ / ٣، ٢٣٨ / ٢ |
| اللهم اجعلها لقحاً لا عقيماً | سلمة بن الأكوع | ٣٢٨ / ٣ |
| اللهمَّ أحييني مسكيناً وأمتني مسكيناً | أنس | ٢١٢ / ٤ |
| اللهم أرشد الأئمة | أبو هريرة | ٣٢ / ٢ |
| اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ | البراء بن عازب | ١٠٣ / ١ |
| اللهمَّ اطْعِمْ مَنْ أَطْعَمَنِي، واسقِ مَنْ سَقَانِي | المقداد | ٣٣٤ / ٢ |
| اللهمَّ اغفرْ لحينا وميتنا | أبو هريرة | ٤١٣ / ٣ |
| اللهمَّ اغفرْ للحاجِّ | أبو هريرة | ١٥٤ / ٥ |
| اللهمَّ اغفرْ له وارحمهُ، وعافِه | عوف بن مالك | ٤١٣ / ٣ |
| اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ومنك السَّلَامُ | عائشة، وثوبان | ١٢٧ / ٣، ٣٢٧ / ٢ |
| اللهمَّ أَنْتَ ربي لا إلهَ إِلا أَنْتَ، خلقتني | شداد بن أوس | ٥٠١ / ٢ |
| اللهمَّ أَنْتَ عضدي ونصيري | أنس | ٢٩٦ / ٥ |
| اللهمَّ أنج الوليدَ، وعياشَ بنَ أبي ربيعةَ | أبو هريرة | ٣٢١ / ٢ |
| اللهم إنك ترى مكاني | ابن عباس | ١٠٣ / ٥ |
| اللهمَّ إِنِّي أَتَخَذُ عِنْدَكَ عَهْدًا لَنْ تُخْلِفَنِيهِ | أبو هريرة | ٥٥٧ / ١٢ |
| اللهم إني أستخيرك بعلمك | جابر | ٥٠٥ / ٢ |
| اللهمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ | علي | ٤٧٢ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------|-----------------|---------|
| اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ | أنس | ١٠٩ / ١ |
| اللَّهُمَّ أَهْلُهُ عَلَيْنَا بِالْأَمْنِ وَالْإِيمَانِ | طلحة بن عبدالله | ٢٧٠ / ٤ |
| اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا | صخر الغامدي | ٢٩٩ / ٥ |
| اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا | أبو هريرة | ٣ / ٩ |
| اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُ فِي صَفْقَةِ يَمِينِهِ | عروة بن الجعد | ٤٠ / ٧ |
| اللهم باسمك أموت وأحيا | حذيفة | ٤٩٣ / ٢ |
| اللهم رب هذه الأجساد البالية | ابن مسعود | ٤٩٥ / ٣ |
| اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ | صهيب | ٤٧٠ / ٤ |
| اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب | المطلب بن حنطب | ٣٢٠ / ٣ |
| اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى | عبدالله بن أوفى | ١٨٨ / ٤ |
| اللهم صيباً نافعاً | عائشة | ٣٢٤ / ٣ |
| اللَّهُمَّ طَهِّرْني بِالثلجِ والبردِ والماءِ الباردِ | ابن أبي أوفى | ٢٩٤ / ٢ |
| اللَّهُمَّ قِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَفَتْنَةَ الْقَبْرِ | أبو هريرة | ٤٥٨ / ٣ |
| اللهم كما وقفنا فيه | جابر | ١١١ / ٥ |
| اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي | أبو هريرة | ١٤٤ / ١ |
| اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنا أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ | أبو هريرة | ٤١٣ / ٣ |
| اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَتْ | المغيرة بن شعبة | ٣٢٨ / ٢ |
| اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ | أبو سعيد | ١٤١ / ٢ |
| اللَّهُمَّ لَكَ صَمْنًا، وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْنَا | أنس، وابن عباس | ٣٣٠ / ٤ |
| اللَّهُمَّ نَزَلَ بِكَ صَاحِبُنَا، وَخَلَّفَ الدُّنْيَا | ابن مسعود | ٤٥٥ / ٣ |
| اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ | أم سلمة | ٦٢ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------|-----------------|-----------------------|
| اللهم هذا قَسَمِي فيما أملكُ | عائشة | ٨٥ / ١١ ، ٢٠٧ / ١٠ |
| اللهم! إنهم أخرجوني من أحبِّ البقاعِ إليَّ | أبو هريرة | ٥١ / ٥ |
| اللَّهُمَّ رَبَّ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ | عائشة | ٤١٩ / ١٣ |
| لو استقبلتُ من أمري ما استدبرْتُ، | | |
| ما سَقْتُ الهَدْيَ | جابر بن عبدالله | ٤٨٧ / ٤ |
| لو أعطيتها لأخوالك كانَ أعظمَ لأجرِك | ميمونة | ٦٣ / ٩ |
| لو أَنَّ أحدكم حينَ يأتي أهله | ابن عباس | ٧٥ / ١١ |
| لو أَنَّ رجلاً أعطى امرأةً مِلءَ يَدِهِ طعاماً | جابر | ٤٤٩ / ١٠ |
| لو أُهدي إليَّ ذراعٌ أو كراعٌ لقبلْتُ | أبو هريرة | ٦٥ / ٩ |
| لو بُني هذا المسجدُ إلى صنعاءَ، كانَ | | |
| مسجدي | أبو هريرة | ٣٧٥ / ٤ |
| لو خشعَ قلبُ هذا، لخشعتْ جوارحُه | ابن عباس | ٣٤١ / ٢ |
| لو سترته بثوبك، لكان خيراً لك | نعيم بن هزال | ٢٥٦ / ١٤ |
| لو سمعته ما قتلته | | ٢٨١ / ٥ |
| لو صدق ما أفلح من رده | | ٢٥٢ / ٤ |
| لو كنتُ أمراً أحداً أن يسجدَ لأحدٍ | قيس بن سعد | ٥٢ / ١١ |
| لو كنتُ ثمَّ لأريتكم قبره عند الكَثيبِ | أبو هريرة | ٤٥٢ / ٣ |
| لو كنتَ قلتِ وأنت تملكُ أمرَك | عمران بن حصين | ١٤٩ / ١٣ |
| لو لم تفعلوا، لصلح حالُه | عائشة | ٤٨٣ / ١٣ |
| لو يُعطى النَّاسُ بدعواهم | ابن عباس | ٤١٣ / ٨ ، ٤٥٣ / ١٢ |
| | | ٢٥٥ ، ١٠٢ / ١٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------|-------------------------------|----------------------|
| لو يعلمَ المارُّ بينَ يدي المُصلِّي | أبو جهم | ١١٥ / ٣، ٣٦٤ / ٢ |
| لو يعلمُ النَّاسُ ما في النداءِ والصفِّ الأولِ | أبو هريرة | ٢٤٣، ٥١ / ٢ |
| لُؤا أخاكم | ابن مسعود | ١٤٦ / ١٣ |
| لولا أطفالٌ رَضَعُ، وعُبادٌ رَكَّعُ | أبو هريرة | ٣١٤ / ٣ |
| لولا الأيمانُ لكانَ لي ولها شأنٌ | | ٤٢٤ / ٨ |
| لولا السنة ما قدمتكَ | الحسين بن علي | ٤٠٧ / ٣ |
| لولا أَن أشقَّ على أُمَّتِي | أبو هريرة، زيد بن خالد الجهني | ١٨٨، ١٣٩ / ١، ٧٨ / ٢ |
| لولا أَن قومك حديثو عهدٍ بجاهليَّةٍ | عائشة | ٤٧ / ٩ |
| لِي الواجِدِ ظُلْمٌ | الشريد | ٤٨٠ / ٦ |
| لِي خَمْسَةُ أَسمَاءٍ | جبير بن مطعم | ٩ / ١ |
| ليتقِه الصائمُ | معبد بن هوزة | ٣٠٦ / ٤ |
| ليُراجِعْها، ثم يَمسِكْها حتى تطهَّرَ | ابن عمر | ١٨٨ / ١١ |
| ليس الغِنَى بكثرةِ العَرَضِ، وإنَّما الغِنَى | | |
| غِنَى النفسِ | أبو هريرة | ١٩٥ / ١٠ |
| ليس على الخائن والمختلس | جابر | ٣٧ / ١٣ |
| ليس على المستعيرِ غيرِ المُعَلِّ ضِمَانٌ | عبدالله بن عمرو | ٥٣٦ / ٧ |
| ليسَ على المُسلمِ في عِبَدِهِ وفَرَسِهِ صَدَقَةٌ | أبو هريرة | ١٠ / ٤ |
| ليس على المسلمين عُشُورٌ | عمير الثقفي | ٤٣٧ / ٥ |
| ليسَ على المعتكفِ صِيامٌ، إلَّا أَن يجعلَه | | |
| على نفسِه | ابن عباس | ٣٦٨ / ٤ |
| ليس على المنتهب قطع | جابر | ٣٦ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------|---------------------|------------------|
| ليسَ على النساءِ حَلَقٌ | ابن عباس | ١٢٣ / ٥ |
| ليسَ على مَنْ خَلَفَ الإمامَ سَهْرٌ | ابن عمر | ٤٢٥ / ٢ |
| ليس في أقل من عشرين مثقالاً | ابن عمرو | ١٢٨ / ٤ |
| ليسَ في الأوقاصِ صدقةٌ | | ١٥ / ٤ |
| ليسَ في الحُلِيِّ زكاةٌ | جابر | ١٣٦ / ٤ |
| ليس في الحبل والرقيق زكاة إلا زكاة الفطر | أبو هريرة | ١٠ / ٤ |
| ليسَ في المالِ حقٌّ سوى الزكاةِ | فاطمة بنت قيس | ٥٠٥ / ٧ |
| ليس في النومِ تفريطٌ | أبو قتادة | ٧٩ ، ١٩ / ٢ |
| ليسَ في مالِ المُكاتبِ زكاةٌ حتَّى يَعتقَ | جابر بن عبدالله | ١١ / ٤ |
| ليسَ فيما دونَ خمسِ أواقٍ صدقةٌ | أبو سعيد | ١٢٩ / ٤ |
| ليس فيما دونَ خمسِ دَوْدٍ صدقةٌ | أبو سعيد الخدري | ٤٦ / ٤ |
| ليسَ فيما دونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صدقةٌ | أبو سعيد الخدري | ٨٧ ، ٨٣ / ٤ |
| ليسَ لأحدٍ أنْ يُعطِيَ عَطِيَّةً وَيَرْجِعَ فيها | ابن عمر ، وابن عباس | ١٠٩ / ٩ |
| ليس لعِرْقٍ ظالمٍ حقٌّ | سعيد بن زيد | ١٧ / ٨ ، ٥٢١ / ٧ |
| | وعروة بن الزبير | ١٩ |
| ليسَ لقاتلٍ شيءٌ | عمر بن الخطاب | ٥٤٢ / ٩ |
| ليسَ لكِ عليه نفقةٌ ولا سُكنى | فاطمة بنت قيس | ١٢٥ / ١٢ |
| ليسَ مِنَ البرِّ الصَّيَامُ في السفرِ | جابر | ٢٨٨ / ٤ |
| ليسَ من أوليائكِ شاهدٌ ولا غائبٌ يَكُرُّهُ | | |
| ذلك | أم سلمة | ٢٤٨ / ١٠ |
| ليسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الخدودَ وشقَّ الجيوبَ | ابن مسعود | ٤٨٢ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------|--------------------|--------------------|
| لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ | أبو هريرة | ٥٣٩ / ٢ |
| لَيْسَتْ مِنْ عِزَائِمِ السَّجُودِ، وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا | ابن عباس | ٥١٨ / ٢ |
| لِيَصِلَ أَحَدُكُمْ نَشَاطَهُ، فَإِذَا كَسَلَ | أنس | ٤٨٩ / ٢ |
| لِيُطْلَقَهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا | ابن عمر | ٤٢٧ / ١ |
| لِيُعَسِّلَ مَوْتَاكُمْ الْمَأْمُونُونَ | ابن عمر | ٣٨٩ / ٣ |
| لَيْلَةُ الضَّيْفِ وَاجِبَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ | أبو كريمة | ١٩٩ / ١٣ |
| لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ | معاوية | ٣٦٠ / ٤ |
| لَيْلِهِ أَقْرَبُكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ | عائشة | ٣٦٤ / ٣ |
| لَيْلِيَّيْنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى | أبو مسعود | ١١٨ / ٣ |
| لِئِنْ بَقِيتُ إِلَى قَابِلٍ | ابن عباس | ٣٤٣ / ٤ |
| لِيُؤْذَنَ لَكُمْ خِيَارُكُمْ | ابن عباس | ٥٩ ، ٥١ / ٢ |
| لِيُؤْمَكُمُ أَقْرَبُكُمْ | عمرو بن سلمة | ٩٥ / ٣ |
| مَا أَبَيَّنَ مِنْ حَيٍّ، فَهُوَ كَمَيِّتَةٍ | أبو واقد، وابن عمر | ٢٤٥ / ١٣ |
| مَا أَتَاكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ | | |
| وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ | عمر بن الخطاب | ٣٧١ / ٧ |
| مَا إِخَالَكَ سَرَقَتْ | أبو أمية المخزومي | ١٥٤ / ١٤ ، ٦٧ / ١٣ |
| مَا إِخَالَكَ فَعَلَتْ | | ٥٢٥ / ١٢ |
| مَا أُخِذَ مِنْ غَيْرِ أَكْمَامِهِ وَاحْتِمِلَ، فَفِيهِ قِيمَتُهُ | ابن عمرو | ٥٠ / ١٣ |
| مَا أَدْرَكْتُمْ الصَّلَاةَ فَصَلُّوا | أبو هريرة | ٤٦٤ / ٢ |
| مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ كَأَذْنِهِ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ | أبو هريرة | ٥٣٩ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------|-----------------|--------------------------|
| ما أراكِ إلا حَرُمْتَ عليه | خويلة بنت مالك | ١١ / ١٧٠ ، ٤٩٢ |
| ما أراه - يعني النبي ﷺ - لم يستلم الرُّكنين | ابن عمر | ٦٩ / ٥ |
| ما أسكر كثيره فقليله حرام | جابر | ٦ / ١٣ |
| ما أَصْدَقَ رسولُ اللَّهِ ﷺ امرأةً من نساءِه | عمر | ١٠ / ٤٤٨ ، ٤٦٧ |
| ما أَطْعَمَ اللَّهُ لِنَبِيِّ طَعْمَةً إِلَّا جعلَهَا طَعْمَةً لمن بعده | | ٨ / ٣٢٢ |
| ما أَمَرْتُ بتشْيِيدِ المساجِدِ | ابن عباس | ٤ / ٤٠٥ |
| ما أنصفَ القارئُ المصلِّيَ | | ٤ / ٤٠٩ |
| ما أَنَهَرَ الدَّمَ | رافع بن خديج | ٥ / ١٩٤ ، ١٣ / ٢٠٩ ، ٢٣٩ |
| ما أوتي قومُ الجدَلِ إِلَّا ضلُّوا | | ٤ / ٣٩٨ |
| ما أولَمَ رسولُ اللَّهِ ﷺ على امرأةٍ من نساءِه | أنس | ١١ / ٨ |
| ما بالُ أحدِكُمْ يقومُ مستقبلَ ربه فيتنحَّعُ | | |
| أمامه | أبو هريرة | ١ / ٤٠٦ |
| ما بالُ أقوامٍ يرفعون أبصارَهم إلى السماءِ | | |
| في صلاتِهِمْ؟ | أنس | ٢ / ٣٣٩ |
| ما بالُ أقوامٍ يشترطون شروطاً ليست في كتابِ اللَّهِ | عائشة | ٩ / ٤٢ |
| ما بالُ العاملِ نَبَعْتُهُ | أبو حميد | ١٣ / ٤٨٣ |
| ما بال دعوى الجاهليَّةِ | جابر | ١٤ / ١٠١ |
| ما بينَ السَّريَّةِ والركبةِ عورة | عبدالله بن عمرو | ٢ / ١٠٤ |
| ما بينَ الغَرْضَيْنِ رَوْضَةٌ من رِياضِ الجَنَّةِ | أبو هريرة | ٧ / ٤٩٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------|------------------|-------------------|
| ما بين المشرق والمغرب قبلة | أبو هريرة | ١٩٠ / ٢ |
| ما بين لا يتيها حرام | أبو هريرة | ٦٠ / ٥ |
| ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر | عائشة | ٢٢١ / ١٠ |
| عندي قط | | |
| ما حق امرئ مسلم له شيء | عبدالله بن عمر | ١٧٠ / ٩ ، ٣٣٨ / ٣ |
| ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين | عبدالله بن عمر | ١٧٥ ، ١٧١ / ٩ |
| ما حملك على ذلك رحمك الله؟ | ابن عباس | ٥٠٣ ، ٥٠١ / ١١ |
| ما حملك على ما فعلت؟ | عبدالله بن عمرو | ١٩ / ١٠ |
| ماذا يا أم سلمة؟ | أم سلمة | ٤٢ / ١٢ |
| ما رأيت رجلاً أشبه صلاة برسول الله ﷺ | | |
| من فلان | أبو هريرة | ٢٧٤ / ٢ |
| ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي حتى يفطر | أنس | ٣٢٨ / ٤ |
| ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط | عائشة | ١٧٣ / ١٠ |
| ما رأيته من النبي ﷺ ولا رآه مني | عائشة | ١٧٣ / ١٠ |
| ما زال جبريل يوصيني بالجار | ابن عمر ، وعائشة | ٤٤٩ / ٦ ، ٢٥٩ / ٤ |
| ما زال رسول الله ﷺ يقنط في الفجر حتى | | |
| فارق الدنيا | أنس | ٤٧٥ / ٢ |
| ما ساء عمل قوم قط إلا زخرفوا مساجدهم | عمر بن الخطاب | ٥٥٣ / ٨ ، ٤٠٥ / ٤ |
| ما سمعت فكبري ، وما فاتك | عائشة | ٤٢٢ / ٣ |
| ما صدق نبي من الأنبياء ما صدقت | أنس | ٢٠٤ / ١٠ |
| ما صلى رسول الله ﷺ العشاء قط فدخل | | |
| علي | عائشة | ٤٥٨ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------|--------------------|
| ما عَدَلَ وَالِ اتَّجَرَ فِي رَعِيَّتِهِ | أبو الأسود المالكى، عن أبيه، عن حدّه | ٤٨٦ / ١٣ |
| ما عَفَا رَجُلٌ عَنْ مَظْلَمَةٍ إِلَّا زَادَهُ اللَّهُ بِهَا عِزًّا | أبو هريرة | ٢٨٥ / ١٢ |
| ما عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصَّبَاحِ | عائشة | ٤٩٠ / ٢ |
| ما عَلَى الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَدْعُو اللَّهَ بِدَعْوَةٍ إِلَّا آتَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا | عبادة | ٣٣٧ / ٢ |
| ما عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ | عائشة | ٢٠٢ / ٥ |
| ما فَعَلَ غُلَامُكَ؟ | علي | ٢٨٨ / ٥ |
| مَا قَطَعْتَ مِنَ الْحَيِّ مَيِّتَةً | أبو واقد، وابن عمر | ٢٤٥ / ١٣ |
| مَا كَانَ لَنَبِيِّ أَنْ يَلْبَسَ لِأَمَةِ الْحَرْبِ ثُمَّ يَنْزِعَهَا | جابر | ١٩٦ / ١٠ |
| مَا كَانَ لِي، وَلِبْنِي الْمَطْلَبِ، فَهُوَ لَكُمْ | عبدالله بن عمرو | ٨٠ / ٩ |
| مَا كُنْتُ أَرَى الْجُهْدَ يَبْلُغُ بِكَ مَا أَرَى | كعب بن عجرة | ٥١٦ / ٤ |
| مَا لَكَ لَعَلَّكَ نَفْسَتْ؟ | امرأة من غفار | ٣٧٦ / ١ |
| مَا لَمْ تَنْلُهُ أَخْخَفُ الْإِبِلِ | أبيض بن حمال | ٢٩٢ / ٨ |
| مَا مِنْ أَحَدٍ يَسْلُمُ عَلَيَّ عِنْدَ قَبْرِي | أبو هريرة | ٢١٩ / ١٠ ، ١٤٨ / ٥ |
| مَا مِنْ إِمَامٍ أَوْ وَالٍ | عمرو بن مرة | ٤٧٥ / ١٣ |
| مَا مِنْ أَيَّامِ الْعَمَلِ الصَّالِحِ | ابن عباس | ٣٤٣ / ٤ ، ٢٩٣ / ٣ |
| مَا مِنْ ثَلَاثَةٍ لَا يُؤَدُّنَ وَلَا تُقَامُ فِيهِمُ الصَّلَاةُ | أبو الدرداء | ٣٣ / ٢ |
| مَا مِنْ حَاكِمٍ يَحْكُمُ بَيْنَ النَّاسِ إِلَّا حُبَسَ | ابن مسعود | ٤٣٩ / ١٣ |
| مَا مِنْ رَجُلٍ يَذْنُبُ ذَنْبًا، ثُمَّ يَقُومُ فَيُطَهِّرُ | علي بن أبي طالب | ٥٠٧ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------|-----------------|----------|
| ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدّي منها حقّها إلا | أبو هريرة | ١٢٧ / ٤ |
| ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله | معاذ | ١٢٥ / ١٣ |
| ما من عبد يقول في صباح كل يوم | عثمان | ٤٩٣ / ٢ |
| ما من مسلم يقرض مسلماً | ابن مسعود | ٢٧٠ / ٦ |
| ما من مسلم يلبّي إلا لبّي ما عن يمينه وشماله | سهل بن سعد | ٥١١ / ٤ |
| ما من مسلم يموت، فيشهد له | أبو هريرة | ٤١٤ / ٣ |
| ما من مؤمن يعزّي أخاه | عمرو بن حزم | ٤٨٦ / ٣ |
| ما منكم من أحد يتوضأ | ابن عمر | ٢٠٣ / ١ |
| ما هذا السرف؟ | عبدالله بن عمرو | ٣١٦ / ١ |
| ما ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين | سعد بن أبي وقاص | ٢٥٦ / ٥ |
| ماء زمزم لما شرب له | جابر بن عبدالله | ١٣١ / ٥ |
| الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب | أبو أمامة | ٦٧ / ١ |
| مال الله سرق بعضه بعضاً | ابن عباس | ٦٣ / ١٣ |
| مباضة أهلِكَ صدقة | أبو ذر | ٧٣ / ١١ |
| المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا | ابن عمر | ٣٤ / ٦ |
| مثّلت لي الدنيا بالماء والطين | | ٢١٨ / ١٠ |
| المدينة حرم من كذا إلى كذا | أنس | ٥٨ / ٥ |
| المدينة خير من مكة | رافع بن خديج | ٥١ / ٥ |
| مرّ بالنبّي ﷺ رجُلٌ، فسَلَّم عليه | ابن عمر | ١١٦ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------|------------------------|---------------------|
| مرَّ على النبي ﷺ رجلٌ عليه ثوبانِ أحمرانِ | ابن عمر | ١٣١ / ٢ |
| مرَّ عليّ النبي ﷺ وأنا أدعو بأصابعي | سعد بن أبي وقاص | ٣١١ / ٢ |
| المرأة عورةٌ | ابن مسعود | ١٠٥ / ٢ |
| مرَّ حباباً بأمِّ هانئٍ | أم هانئ | ٢٠٦ / ١ |
| مُرْنِ أزواجكُنَّ أن يَتَّبِعُوا الحجارةَ الماءِ | عائشة | ٢٣٠ / ١ |
| مُرُهُ فليُراجِعْها | ابن عمر | ٤٣٧ ، ١٨٨ / ١١ |
| مُرْها فليَتَجَعَلَ تحتَها غلالةٌ | أسامة بن زيد | ١٣٥ / ٢ |
| مُرُوا أبا بكرٍ فليُصَلِّ بالناسِ | عائشة | ١٣٣ / ٣ |
| مُرُوا أبناءكم بالصلاةِ وهم أبناءُ سبعِ سنينَ | ابن عمرو | ١٧ / ٢ |
| مُرُوهُ فليستَظِلَّ ويتكلَّمُ وليَقْعُدْ، وليتِمَّ صومَهُ | ابن عباس | ٤٠٠ / ٤ |
| المستشارُ مؤتمَنٌ | أبو هريرة | ١٦١ / ١٠ |
| المستَغْزِرُ يثابُ من هَبْتِهِ | | ٦٥ / ٩ |
| المسلمُ أخو المسلمِ | عقبة بن عامر | ٦٣ / ٦ |
| المسلمُ لا يَنْجُسُ حيًّا | ابن عباس | ٣٩٩ / ١ |
| المسلمونَ تتكافأُ دماؤُهُم | علي، وابن عمرو | ٢٤٤ / ١٢ ، ٢٩١ / ١٠ |
| المسلمونَ شركاءُ في ثلاثٍ | | ٤٨٤ / ٥ |
| المسلمون على شروطهم | أبو هريرة | ٣٩٩ / ٦ ، ٣٠٩ / ٥ |
| | وعمر بن عوف | ٨٦ ، ٨٥ / ١٠ |
| | المزني | ٣٧٥ ، ٣٥٢ ، ٣٤٢ |
| | | ٨١ / ١٤ |
| المسلمون عند شروطهم | كثير بن عبدالله المزني | ٥٧٢ / ١١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------|-------------------|--------------------------------|
| مُصُّوا المَاءَ مَصًّا وَلَا تَعْبُوهُ عِبًّا | | ٣٠ / ١١ |
| المَصْمُضَةُ وَالاسْتِشْقَاقُ مِنَ الْوُضُوءِ | عائشة | ١٩٢ / ١ |
| مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ | أبو هريرة | ٤٧٧ ، ٤٠٥ / ٦ |
| المَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ | أبو هريرة | ١١٨ / ٤ |
| مِفْتَاحُ الصَّلَاةِ الطُّهُورُ | علي | ٢٤٧ / ٢ |
| المَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ | عبدالله بن عمرو | ٥٤٥ ، ١٠ / ٧٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ٧٦ |
| المَكَاتِبُ قِنْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دَرَاهِمٌ | عبدالله بن عمرو | ٥٠٨ / ١٢ |
| مَكَّةُ حَرَامٌ بَيْعُ رِبَاعِهَا | مجاهد | ٤٨٣ / ٥ |
| المَكْيَالُ مَكْيَالُ الْمَدِينَةِ | عبد الملك بن عمير | ١٦٠ / ٦ |
| مَلَكْتُكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ | سهل بن سعد | ٢٢٥ / ١٠ |
| مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ | ابن عمر | ١٢٠ / ٦ |
| مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ يُؤَبَّرَ | ابن عمر | ٢٠١ / ٦ |
| مَنْ ابْتَلَى بِالْقَضَاءِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ | أم سلمة | ٤٧٧ / ١٣ |
| مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ | عرفجة | ٩٥ / ١٣ |
| مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ | ابن مسعود | ٤٣٣ / ٣ |
| مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ | أبو هريرة | ٤٦٩ / ٥ |
| مَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ | النعمان بن بشير | ٩٦ / ١٢ |
| مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ | أبو هريرة | ١١٢ / ١ |
| مَنْ أَتَى حَائِضًا، أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا | أبو هريرة | ٦٣ / ١١ |
| مَنْ أَتَى عَرَاْفًا فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ | | ١٣٩ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------|--------------------|------------------|
| مَنْ أَجْلَبَ عَلَى الْخَيْلِ يَوْمَ الرِّهَانِ فَلَيْسَ مِنْنَا | ابن عباس | ٤٨٤ / ٧ |
| مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ، فَهِيَ لَهُ | جابر | ٣٠٠ / ٨ |
| مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ أَحَبَّ اللَّهُ | أبو موسى | ٣٤١ / ٣ |
| مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا | أبو هريرة | ٤٥٢ / ٨ |
| مَنْ احْتَجَمَ يَوْمَ السَّبْتِ | مكحول، والزهرى | ١٥١ / ١ |
| مَنْ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ | معمر بن عبد الله | ٥٤٧ / ٥ |
| مَنْ أَحْيَا أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ | عائشة | ٢٨٦ / ٨ |
| مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً، فَهِيَ لَهُ | جابر، وسعيد بن زيد | ٢٨٦، ٢٨٤ / ٨ |
| مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً مِنْ غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ | عمرو بن عوف | |
| | المزني | ٣١١، ٢٩١ / ٨ |
| مَنْ أَحْيَا لَيْلَتِي الْعِيدَيْنِ، وَلَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ | كُرْدُوس | ٥١١ / ٢ |
| مَنْ أُحِيلَ بِحَقِّهِ | أبو هريرة | ٤٠٥ / ٦ |
| مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ | | ٢٢٠ / ٧، ٣٤٠ / ٥ |
| مَنْ أَخْرَجَ أَدَىً مِنَ الْمَسْجِدِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ | أبو سعيد | ٤٠٣ / ٤ |
| مَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مُقْبُولَةٌ | ابن عباس | ١٧٢ / ٤ |
| مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ | أبو هريرة | ٤٧٤ / ٧، ١٧٤ / ٦ |
| مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ | أبو هريرة | ٢٣٣ / ٣ |
| مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْعَصْرِ | عائشة | ٨٥ / ٢ |
| مَنْ أَدْرَكَ عِرْفَاتِ بَلِيلٍ | ابن عمر | ١٠٦ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------|-------------------|--------------|
| مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ | أبو هريرة | ٢٧٤ / ٦ |
| مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ عِنْدَ إِنْسَانٍ أَفْلَسَ | أبو هريرة | ٤٩١ / ٦ |
| مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً | أبو هريرة | ٧٣ / ٢ |
| مَنْ أَدْرَكَ الْأَذَانَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ | عثمان | ٦٢ / ٢ |
| مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ مُحْتَسِبًا كُتِبَ | ابن عباس | ٣٠ / ٢ |
| مَنْ أَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ | أم سلمة | ٢٠٠ / ٥ |
| مَنْ اسْتَجْمَرَ فليوتر | أبو هريرة | ١٣١ / ١ |
| مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ عَلَى عَمَلٍ، فَمَا أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ | | |
| فَهُوَ غُلُولٌ | بريدة | ٢٢١ / ٤ |
| مَنْ اسْتَنْجَى مِنْ رِيحٍ | جابر | ١٣١ / ١ |
| مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ | ابن عباس | ٢٤١، ٢٢٠ / ٦ |
| | | ٢٥١ |
| مَنْ أَسْلَمَ عَلَى شَيْءٍ، فَهُوَ لَهُ | عروة، وابن أبي | ٤٠٣، ٣٢٣ / ٥ |
| | مليكة، وأبو هريرة | ٥٠٦ / ٩، ٤٣٦ |
| مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرُفُهُ فِي غَيْرِهِ | أبو سعيد الخدري | ٢٥٦، ٢٤٠ / ٦ |
| مَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ فَهُوَ بِالْخِيَارِ | | ٤٨٨ / ٥ |
| مَنْ اشْتَرَى مَصْرَافًا فَهُوَ بِالْخِيَارِ | أبو هريرة | ٦٤ / ٦ |
| مَنْ أَصَابَ مِنْهُ بُغْيَةٌ مِنْ ذِي حَاجَةٍ | ابن عمرو | ٦٠ / ١٣ |
| مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ | أبو هريرة | ٣٠٧ / ٥ |
| مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتٍ فَفَقَّزُوا عَيْنَهُ | أبو هريرة | ٩٣ / ١٣ |
| مَنْ أَطْلَعَ فِي بَيْتٍ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ | أبو هريرة | ٩٣ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------|-------------------|----------|
| مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً | أبو هريرة | ٧ / ١٠ |
| مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مَالٌ | ابن عمر | ٢٣ / ١٠ |
| مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةٌ الْعَدْلِ | ابن عمر | ٨٦ / ٨ |
| مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ | أبو هريرة | ٢٢ / ١٠ |
| مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ، فَالْمَالُ لِلْعَبْدِ | ابن عمر | ٢١ / ١٠ |
| مَنْ أُعْطِيَ عَطَاءً، فَوَجَدَ؛ فَلْيَجْزِ بِهِ | جابر بن عبد الله | ٦٦ / ٩ |
| مَنْ اغْبَرَّتْ قَدَمَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ | عبد الرحمن بن جبر | ٢٥٣ / ٥ |
| مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ | أبو هريرة | ١٨٤ / ٥ |
| مَنْ أَفْضَى بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ | أبو هريرة | ٢٤٥ / ١ |
| مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا | أبو هريرة | ١٣٦ / ٦ |
| مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ | معاذ الجهني | ٢٧ / ١١ |
| مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَصْلَانَا | | ٤٠٤ / ٤ |
| مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الشَّجَرَةَ الْحَبِيثَةَ | ابن عمر | ١٨٥ / ١٣ |
| مَنْ أَكَلَ هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَلَا يَقْرَبَنَّ | ابن عمر | ٢٠١ / ٥ |
| مَنْ السَّنَةِ إِذَا حَلَقَ أَنْ يَبْلُغَ الْعُظْمَيْنِ | عطاء | ١٢٢ / ٥ |
| مَنْ السَّنَةِ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا | علي | ٢٨٠ / ٣ |
| مَنْ السَّنَةِ وَضَعَ الْيَمِينَ عَلَى الشِّمَالِ | علي | ٢٥٨ / ٢ |
| مَنْ أَمَرَكُمْ مِنَ الْوَلَاةِ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلَا تُطِيعُوهُ | أبو سعيد الخدري | ٢٢٧ / ١٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------|---------------------|-------------------|
| مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِراً | بريدة | ٤٨٢ / ٦ |
| مَنْ أَنْفَقَ نَفَقَةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ كُتِبَتْ بِسَبْعِ مِائَةِ ضَعْفٍ | خريم بن فاتك | ٤٤٤ / ٢ |
| مَنْ أَوْدَعَ وَدِيعَةً، فَلَا ضِمَانَ عَلَيْهِ | عبدالله بن عمرو | ٢٣٤ / ٨ |
| مَنْ أَوْقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلِ مَنْ سَبَلَ الْمُسْلِمِينَ | النعمان بن بشير | ١٣٩ ، ١٢٠ / ٨ |
| مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ | ابن عمر | ٢١٧ ، ٤٨ / ٦ |
| | | ٢١ / ١٠ ، ٥٤٥ / ٩ |
| مَنْ بَدَأَ الْكَلَامَ قَبْلَ السَّلَامِ، فَلَا تُجِيبُوهُ | ابن عمر | ١٨٠ / ٨ |
| مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ | ابن عباس | ١٣٧ ، ١١٧ / ١٣ |
| | | ١٥٨ |
| مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَنْتَعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ | عثمان | ٤٠٣ / ٤ |
| مَنْ تَأَهَّلَ بَبَلَدٍ، فَلْيُصَلِّ صَلَاةَ | عثمان | ١٦٦ / ٣ |
| مَنْ تَرَكَ حَقًّا أَوْ مَالًا | أبو هريرة | ٣٠٧ / ٨ ، ٥١٥ / ٦ |
| مَنْ تَرَكَ حَقًّا فَلَوَرَّثَتْهُ | المقدام بن معدى كرب | ١٩٨ / ٩ |
| مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلَوَرَّثَتْهُ، وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِيٍّ | أبو هريرة | ٤٤١ / ٩ |
| مَنْ تَرَكَ نُسْكَأً، فَعَلَيْهِ دَمٌ | ابن عباس | ٤٧٨ / ٤ |
| مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا | ابن عمرو | ٣٠٢ / ١٠ |
| مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ | ابن عمر | ٣٤٦ ، ١٢٧ / ٢ |
| | | ٤١٨ / ٥ |
| مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ، وَهُوَ كَبِيرٌ يَشُقُّ عَلَيْهِ | عائشة | ٤٩١ / ٢ |
| مَنْ تَفَلَّحَ تَجَاءَ الْقُبْلَةِ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | حذيفة | ٣٦١ / ٢ |
| مَنْ تَمَنَّى الشَّهَادَةَ مِنْ قَلْبِهِ أَعْطَاهُ | سهل بن حنيف | ٣٤٣ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------|-----------------|-------------------|
| مَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ رَاحَ فَوَجَدَ النَّاسَ قَدْ صَلَّوْا | أبو هريرة | ١٣٩ / ٣ |
| مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ | سمرة بن جندب | ٣٠١ / ١ |
| مَنْ تَوَضَّأَ، فَفَرَّغَ مِنْ وُضُوئِهِ | أبو سعيد الخدري | ٢٠٤ / ١ |
| مَنْ جَاءَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى، فَكَانَ مَا | أبو هريرة | ٢٦١ / ٣ |
| مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ | ابن عمر | ٣٠٠ / ١ |
| مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ، لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ | ابن عمر | ١٣٣ / ٢ |
| مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا، فَقَدْ ذُبِحَ بَغَيْرِ | أبو هريرة | ٤٣٧ / ١٣ |
| مَنْ حَافِظَ عَلَى أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا | أم حبيبة | ٤٥٧ / ٢ |
| مَنْ حَجَّ فَرَارَ قَبْرِي بَعْدَ وَفَاتِي | ابن عمر | ٢٢٠ / ١٠، ١٤٨ / ٥ |
| مَنْ حَجَّ فَلَمْ يَرْفُثْ | أبو هريرة | ١٦٤ / ٥ |
| مَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ مَاشِيًا | ابن عباس | ١٦٦، ١٠١ / ٥ |
| مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ | أبو هريرة | ٣٩٧، ٣٢٧ / ٤ |
| ٥٦٥ | | |
| مَنْ حَكَمَ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَرَاضِيَا بِهِ | عبدالله بن جراد | ٤٦٧ / ١٣ |
| مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ، فَلَيْسَ مِنْهَا | بريدة | ٢٧٥ / ١٣ |
| مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنَبَرِي هَذَا بِيَمِينٍ آثِمَةٍ | جابر | ٢٦٣ / ١٤ |
| مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ بِمِلَّةٍ غَيْرِ | سالم بن الضحاك | ٢٨٩ / ١٣ |
| مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ، فَقَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ | ابن عمر | ٣٧٧ / ١١ |
| ٢٨٦، ٢٨٥ / ١٣ | | |
| مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ | أبو هريرة | ٣٧٨ / ١١ |
| ٢٨٥ / ١٣ | | |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------|-----------------|---------------------------------|
| مَنْ خَرَجَ عَلَى أَمَّتِي وَهُمْ جَمْعٌ | عرفجة | ١٣ / ١٠٠ |
| مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ | أنس | ٢ / ٤٥٠ |
| مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَالَ | أبو سعيد الخدري | ٢ / ٢٣٨ |
| مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السَّوَأُ | عائشة | ١ / ١٣٨ |
| مَنْ دَخَلَ الْمَقَابِرَ ثُمَّ قرَأَ (فاتحة الكتاب) | أبو هريرة | ٣ / ٥٠٠ |
| مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ | أبو هريرة | ٥ / ٣٧١ |
| من دخل على غير دعوة | ابن عمر | ١١ / ٢٣ |
| من دعا على من ظلمه ، فقد انتصر | عائشة | ٨ / ١٥٩ |
| مَنْ دَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَصَلِّيَ | أنس | ٥ / ١٩٨ |
| مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيَاءُ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ | أبو هريرة | ٤ / ٣٠٣ |
| من رَأَى ، رَأَى اللَّهَ بِهِ | جندب | ٢ / ١٣٨ |
| مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ | ابن عباس | ١٣ / ٩٥ |
| مَنْ زَارَ قَبْرَ وَالِدَيْهِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ | أبو بكر | ٣ / ٥٠٠ |
| مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شِفَاعَتِي | | ١٠ / ٢٢٠ |
| مَنْ ذَرَعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ | رافع بن خديج | ٨ / ١٧ |
| من سافر من دار إلى دار إقامة يوم الجمعة | ابن عمر | ٣ / ٢٢٤ |
| مَنْ سَأَلَ الْقَضَاءَ ، وَكَلَّ إِلَى نَفْسِهِ | أنس | ١٣ / ٤٤٠ |
| مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَتْ مَسْأَلَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ خُدُوشًا | ابن مسعود | ٤ / ٢١٥ |
| من سبَّ أصحابي فقد سبَّني | أنس | ١٣ / ٢٥ |
| من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلمٌ | أسمر بن مضر | ٨ / ٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣١٨ ، ٣١٦ ، ٣٠٧ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|----------------|-------------------|
| من سرق منه شيئاً فبلغ ثمن مجن | ابن عمرو | ٣٩ / ١٣ |
| مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ | أبو هريرة | ٣٧١ / ٨ ، ٤٠٩ / ٤ |
| من شاء أن يجمع فليجمع | زيد بن أرقم | ٢٥٤ / ٣ |
| مَنْ شَاءَ فَلْيَقْطَعْ | عبدالله بن قرط | ٢٠٩ ، ٢٠٣ / ٥ |
| مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَجْعَلَهَا | ابن عباس | ٤٩٨ / ٤ |
| مَنْ شَابَ شَيْبَةً فِي الْإِسْلَامِ | طارق بن حبيب | ١٥٣ / ١ |
| من شربه منكم فليشربه زيباً فرداً | أبو سعيد | ١٣ / ١٣ |
| مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَنْ دُعَائِي | أبو سعيد | ٢٧٤ / ٣ |
| من شهد صلاتنا هذه، ووقف معنا حتى ندفع | عروة بن مضرّس | ١٠٤ / ٥ |
| مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يَشْكُ فِيهِ، فَقَدْ عَصَى | أبا القاسم ﷺ | ٣٤٩ / ٤ |
| مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ | أبو هريرة | ٣٤٤ / ٤ |
| مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَصَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ | ثوبان | ٣٤١ / ٤ |
| مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرَبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ | أبو هريرة | ٤٥٨ / ٢ |
| من صلى صلاتنا | أنس بن مالك | ١٩٨ / ٥ |
| مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ صُفُوفٍ مِنَ النَّاسِ | مالك بن هبيرة | ١٥٤ ، ١٤٧ / ١٣ |
| مَنْ صَلَّى قَائِمًا، فَهُوَ أَفْضَلُ، وَمَنْ صَلَّى قَاعِدًا | عمران بن حصين | ٤٩٨ / ٢ |
| مَنْ صَمَتَ نَجَا | أبو بكر | ٤٠١ / ٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------|-----------------|----------------------------|
| من صُنِعَ إليه معروفٌ، فقالَ: جزاك اللهُ خيراً | أسامة بن زيد | ٦٦ / ٩ |
| مَنْ صنعَ أمراً على غير أمرنا | عائشة | ١١١ / ٢ |
| مَنْ طلبَ العلمَ لِيُباهِي بِهِ العلماءَ، أو لِيُمَارِي بِهِ السفهاءَ | ابن عمر | ٣٩٨ / ٤ |
| مَنْ ظَلَمَ شَبِراً مَنْ أَرْضِ، طَوَّقَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ | سعيد بن زيد | ٨ / ٨ |
| مَنْ عَرَفَ مَبْلَغَ شَيْءٍ، فَلَا يَبِغُهُ جُزْأً | | ٥٠٠ / ٥ |
| مَنْ عَزَى مَصَاباً | ابن مسعود | ٤٨٦ / ٣ |
| مَنْ عَشِقَ وَعَفَّ وَكْتَمَ فَمَاتَ | سويد بن سعيد | ٣٨٧ / ٣ |
| مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ | عائشة | ١١١ / ٢ ، ٤٩٤ / ٧ ، ٩٩ / ٨ |
| مَنْ غَسَلَ مَيْتاً فَلْيَغْتَسِلْ | أبو هريرة | ٣٠١ / ١ |
| مَنْ غَسَلَ مَيْتاً، وَأَدَى فِيهِ الْأَمَانَةَ | عائشة | ٣٨٩ / ٣ |
| مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا | أبو هريرة | ١٣٤ / ٢ |
| مَنْ فَاتَهُ عِرْفَاتُ فَقْدَ فَاتِهِ الْحَجَّ | ابن عباس | ١٦٩ / ٥ |
| مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبِراً | أبو ذر | ١٠٤ / ١٣ |
| مَنْ فَوَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا | أبو أيوب | ٢٨٨ / ٥ |
| مَنْ فَطَّرَ صَائِماً فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ | زيد بن خالد | ٣٣٠ / ٤ |
| مَنْ قَالَ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبّاً | رجل خدم النبي ﷺ | ٤٩٣ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------|------------------------|-------------------|
| من قالَ حينَ يَصبِحُ: اللَّهُمَّ ما أَصْبَحَ بي من نعمةٍ | عبدالله بن غنام | ٤٩٣ / ٢ |
| من قالَ في القرآنِ برأيه فأصابَ، فقد أخطأَ | جندب | ٥٥٢ / ٢ |
| من قالَ في القرآنِ برأيه، أو بما لا يَعْلَمُ | ابن عباس | ٥٥١ / ٢ |
| من قال: صه فقد لغا | علي | ٢٦٧ / ٣ |
| مَنْ قال: لا إلهَ إلا اللهُ، دَخَلَ الجَنَّةَ | جابر بن عبدالله | ١٤١ / ١٣ |
| مَنْ قال: هوَ بَرِيٌّ مِنَ الإسلامِ | بريدة | ٢٩٠ / ١٣ |
| مَنْ قامَ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له | أبو هريرة | ٣٥٧ / ٤ |
| مَنْ قامَ مع الإمامِ حتى ينصرفَ، حُسِبَ له قيامُ ليلةٍ | أبو ذر | ٤٨١ / ٢ |
| من قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق | أبو أيوب | ٢٦٤ / ٣ |
| مَنْ قُتِلَ دونَ دينه فهو شهيدٌ | سعيد بن زيد | ٣٦١ / ٣ |
| من قَتَلَ قَتِيلًا | أبو قتادة | |
| وَعَدَ اللهُ بنَ عباسٍ | وَعَدَ اللهُ بنَ عباسٍ | ٥٤٢ / ٩ ، ٣١١ / ٥ |
| مَنْ قُتِلَ له قَتِيلٌ فهو بخيرِ النَّظَرينِ | أبو شريح الكعبي | ٢٦٨ ، ٢٤٤ / ١٢ |
| | وأبو هريرة | ٢٨٧ ، ٢٧٤ |
| من قَتَلَ هذه؟ | ابن عباس | ٢٧٦ / ٥ |
| من قَدَّمَ شيئاً قبل شيءٍ فلا حرج | عطاء | ١٢٥ / ٥ |
| من قرأ إذا سلم الإمام يوم الجمعة | أنس | ٢٧٥ / ٣ |
| مَنْ قرأ السورة التي يُذَكَّرُ فيها آلُ عمران | ابن عباس | ٢٧٠ / ١ |
| مَنْ قرأ القرآنَ فأعربَه | عمر | ٥٩ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|--------------------|
| من قرأ القرآن وأُعْرِبَهُ | عمر | ٥٤٢ / ٢ |
| مَنْ قرأ آية الكرسي، . . . دبر كل صلاةٍ | أبو أمامة | ٣٣٢ / ٢ |
| من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة | أبو سعيد | ٢٥٧ / ٣ |
| مَنْ قَصَّ أظفاره مُخالفًا | | ١٤٨ / ١ |
| مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنَ الصَّبْحِ | أنس | ٥٠٥ / ٢ |
| من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله | معاذ | ٣٤٩ / ٣ |
| مَنْ كان حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ | ابن عمر | ٢٦٤ ، ٢٦٢ / ١٤ |
| مَنْ كانَ عِنْدَهُ جَارِيَةٌ فَعَلَّمَهَا وَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا | أبو موسى الأشعري | ٢٨٤ / ١٠ |
| مَنْ كانَ لَهُ امرأتانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا | | ٨٦ / ١١ ، ١٥٩ / ١٠ |
| من كانَ لَهُ ثوبانِ، فليأْتِزِرْ وَليرتِدِ | ابن عمر | ١١٧ / ٢ |
| مَنْ كانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَضَحَّ | أبو هريرة | ٢٠٢ / ٥ |
| مَنْ كانَ مَعَهُ هَدْيًا، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ | ابن عمر | ٩١ / ٥ ، ٤٩٩ / ٤ |
| من كانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فلا يركب دابة | رويفع بن ثابت | ٣١٦ / ٥ |
| من كانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فلا يسق ماءه | رويفع بن ثابت | ٥٤ / ١٢ |
| مَنْ كانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ من ذكورٍ | أبو هريرة | ٣٢٢ / ١ |
| مَنْ كانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فلا يجمع | | ٣٢٦ ، ٣١٨ / ١٠ |
| مَنْ كانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فلا يقعدُ على مائدةٍ يُدارُ عليها الخمرُ | ابن عمر | ١٩ / ١١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------|---------------------|---------------|
| مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ | أبو شريح الخزاعي | ٢٠٠ / ١٣ |
| مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا | أبو هريرة | ٥٦٦ / ٤ |
| مَنْ كُسِرَ أَوْ عَرِجَ | حجاج بن عمر | ١٧٧ / ٥ |
| مَنْ كَشَفَ عَنْ مُؤْمِنٍ كَرَبَةً | ابن عمر | ٢٦٩ / ٦ |
| مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شَهْرَةِ أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ | ابن عمر | ١٣٧ / ٢ |
| مَنْ لَطَمَ غَلَامَهُ فَكَفَّارَتُهُ عَتَقُهُ | ابن عمر | ١٦٦ / ١٢ |
| مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَا صِيَامَ لَهُ | حفصة | ٢٩٥ / ٤ |
| مَنْ لَمْ يُجِبْ، فَقَدْ عَصَى | ابن عمر، وأبو هريرة | ٤٨٧ / ١٣ |
| مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخَفَيْنِ | ابن عباس | ٥٢٢ / ٤ |
| مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ | أبو هريرة | ٣٢٦ / ٤ |
| مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ | أبو هريرة | ٢٧٤ / ٣ |
| مَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا | أبو هريرة وبريدة | ٤٥٣ / ٢ |
| مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ حِجَّةَ الْإِسْلَامِ | عبد الرحمن بن سابط | ٤٥١ ، ٤٢٤ / ٤ |
| مَنْ مَاتَ، وَلَمْ يَغْزُ | أبو هريرة | ٢٤٥ / ٥ |
| مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ | بسرة بنت صفوان | ٢٤٣ / ١ |
| مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ | أم حبيبة | ٢٤٦ / ١ |
| مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٍ | الحسن بن سمرة | ١٥ / ١٠ |
| مَنْ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ أَوْ فَضْلَ كُلِّهِ | عبد الله بن عمرو | ٢٩٧ / ٨ |
| مَنْ نَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ | عائشة | ١٠٤ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------|-----------------|-----------------------------------------------|
| من نامَ عنِ الوترِ أو نسيه، فليُصلِّه إذا أصبحَ | أبو سعيد الخدري | ٤٥٦ / ٢ |
| من نامَ عنِ حَزْبِهِ من الليلِ | عمر | ٤٩٢ / ٢ |
| من نامَ عن صلاةٍ أو نسيها | أنس، وأبو هريرة | ٥٣٢، ٩٣، ١٠ / ٢ |
| مَنْ نامَ ونِيئَهُ أن يَقومَ، كُتِبَ له ما نوى | أبو الدرداء | ٤٨٩ / ٢ |
| مَنْ نَذَرَ أن يَطيعَ اللهَ فليطعهُ | عائشة | ٣٦٦ / ٤، ٤٩١ / ٣، ٤٣٦، ١٦٢ / ٥، ٣٧١ / ١٣، ٢٠٢ |
| مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُطِقْهُ | ابن عباس | ٣٩١ / ١٣ |
| مَنْ نَسِيَ وهو صائمٌ فأكلَ أو شربَ | أبو هريرة | ٣٠٨ / ٤ |
| مَنْ نَكَحَ لَاعِبًا، أو طَلَّقَ لَاعِبًا | الحسن | ٢٢٨ / ١٠ |
| من وجدَ دابةً قد عَجَزَ عنها أهلُها فسيبوها | بعض الصحابة | ٣٥٦ / ٨ |
| من وجدَ متاعه عندَ رجلٍ، فهو أحقُّ به | سمرة | ٨٢ / ٨ |
| مَنْ وَجَدْتُمُوهُ على بهيمةٍ، فاقتُلوهُ | | ٥١٠ / ١٢ |
| مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلًا قَوْمِ لُوطٍ | ابن عباس | ٥٠٠ / ١٢ |
| مَنْ وُطِيَ أَمَتُهُ فولدتَ | ابن عباس | ١٣٥ / ١٠ |
| مَنْ وَقَعَ على بهيمةٍ، فاقتُلوهُ، واقتُلوا البهيمةَ | ابن عباس | ٥١٠ / ١٢ |
| من وقف بعرفة فقد تم حجه | عروة بن مضر | ٥٥٥ / ٤ |
| مَنْ وُلِدَ له مولودٌ | الحسن بن علي | ٢٣٠ / ٥، ٣٢ / ٢ |
| مَنْ وُلِيَ مِنْ أُمُورِ المُسْلِمِينَ شَيْئًا، فوَلَّى | ابن عباس | ٤٣٩ / ١٣ |
| مَنْ وُلِيَ يَتِيمًا له مالٌ فليَتَجَرَّ بهِ | ابن عمرو | ١١ / ٧ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------|
| مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا | أبو سعيد الخدري | ١٩ / ٢ |
| مَنْ يَسْمَعُ يَسْمَعُ اللَّهُ بِهِ | جندب العلقمي | ٦٤ / ٩ |
| مَنْ يَشْتَرِي بَثْرَ رُومَةٍ فَيَجْعَلُ فِيهَا دَلْوَهُ | عثمان | ٤٦٩ / ٨ |
| مَنْ يَشْتَرِيهِ مَنْ؟ | جابر | ٥٥ / ١٠ |
| مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَّغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي | عائشة | ٢٦٨ / ١٢ |
| مَنْعَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ نَزْعِ لَأَمَةِ الْحَرْبِ إِذَا لَبَسَهَا | جابر، ابن عباس | ٢٥٥ / ٥ |
| مَنْى كُلُّهَا مَنْحَرٌ | جابر | ٢١ / ٥ |
| مَوْتُ الْغَرِيبِ شَهَادَةٌ | ابن عباس | ٣٨٧ / ٣ |
| مَوَاتَانُ الْأَرْضِ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ | | ٢٨٩ / ٨ |
| الْمُؤَدَّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ | معاوية | ٣٠ / ٢ |
| مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟ | عائشة | ٢٩٨ / ٥ |
| الْمُؤْمِنُونَ عَلَى - أَوْ عِنْدَ - شُرُوطِهِمْ | أبو هريرة | ٣٧٩، ٣٠٩ / ٥ |
| | | ٨ / ٦، ٢٧٥، ٣٦٢، |
| | | ٧ / ٢١٨، ٤٩٥، |
| | | ٥٢٠، ١٠ / ٣٥٤، |
| | | ٥١٢، ١١ / ٥٧، |
| | | ٩٦ / ١٤ |
| الْمَيِّتُ يَبْعَثُ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي يَمُوتُ فِيهَا | أبو سعيد | ٣٥١ / ٣ |
| مِيرَاثُ الْوَلَاءِ لِلْكَبِيرِ مِنَ الذُّكُورِ | عبدالله بن عمرو | ٥٦٤ / ٩ |
| الْمِيرَاثُ لِلْعَصْبَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصْبَةٌ | | |
| فَلِلْمَوْلَى | الحسن | ٣٦٥ / ٩ |
| مِيرَاثُهُ لِابْنِ الْمَرْأَةِ | | ٥٥٩، ٣٦٥ / ٩ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------|----------------------|---------------|
| الناس شركاء في ثلاثٍ في الماء والكلاء والنار | ابن عباس | ٢٩٦ / ٨ |
| ناسٌ من أمتي عُرِضُوا عليَّ غزاةً | أم حرام | ٢٥٧ / ٥ |
| نَحَرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ في حَجَّةِ الوداعِ بقرَةً | عائشة | ٢١١ / ١٣ |
| نَحَرْنَا بِالْحَدِيثِيَّةِ مع النبي ﷺ | جابر | ١٨٨ / ٥ |
| نَحَرْنَا فِرْسًا على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، فأكلناه | أسماء | ٢١١ / ١٣، ١٠٨ |
| نحنُ بنو النضرِ بنِ كنانة | الأشعث بن قيس | ٨ / ٩ |
| نحنُ نعطيهِ من عندنا | علي | ٢٠٥ / ٥ |
| النَّدْرُ حَلْفَةٌ، وكَفَّارَتُهُ | ابن عباس | ٣٧٨ / ١٣ |
| النَّدْرُ لا يَأْتِي بِخَيْرٍ | ابن عمر | ٣٧٢ / ١٣ |
| النساءُ ناقصاتُ عقلٍ ودينٍ | ابن عمر | ٤٢٩ / ١ |
| نعم، إذا تَوْضَّأَ فَلْيَرْقُدْ | ابن عمر | ٣١٨ / ١ |
| نعم، إلا أن ترى فيه شيئاً، فتغسله | جابر بن سمرة | ١٥٤ / ١ |
| نعم، أنتَ الذي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ | عمرو بن عبسة | ٢٩٩ / ١٤ |
| نعم، بينَ المغربِ والعشاءِ | عُبَيْد مولى النبي ﷺ | ٤٥٥ / ٢ |
| نعم، حُجِّي عنها | ابن عباس | ٤٥٤ / ٤ |
| نعم، عليهنَّ جهادٌ لا قتالَ فيه: الحجُّ، والعمرة | عائشة | ٤٢٣ / ٤ |
| نعم، وازرُّه ولو بشوكَةٍ | سلمة بن الأكوع | ١٠٢ / ٢ |
| نعم، ولكِ أجرٌ | ابن عباس | ٤٢٦ / ٤ |
| نعم، ومن لم يسجُدْهُما، فلا يقرأهُما | عقبة بن عامر | ٥١٧ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------|-----------------|----------|
| نفسُ المؤمنِ معلقةٌ بدَيْنِه | أبو هريرة | ٣٧٢ / ٦ |
| نهانا عن اتباعِ الجنائزِ | أم عطية | ٤٣٨ / ٣ |
| نهانا رسول الله ﷺ أن نخلطَ بسراً بتمر | أبو سعيد | ١٣ / ١٣ |
| نهاني رسولُ الله ﷺ عن التَّخْتُمِ بالذهبِ | علي | ١٣٠ / ٢ |
| نهى ﷺ أن يسافرَ بالقرآنِ إلى أرضِ العدو | ابن عمر | ٢٦٤ / ١ |
| نهى ﷺ عن بيعِ المَجْر | | ٤٩٢ / ٥ |
| نهى ﷺ عن بيعٍ وشرطٍ | عبدالله بن عمرو | ١٣ / ٦ |
| نهى ﷺ عن بيعتين في بيعة | أبو هريرة | ٥١١ / ٥ |
| نهى ﷺ عن ذبح الحيوانِ لغيرِ مأكَلَةٍ | سعيد بن جبيرة | ٢٨ / ٨ |
| نهى ﷺ عن كسرِ سَكَّةِ المسلمينَ | عبدالله المزني | ١٨٠ / ٦ |
| نهى ﷺ عن الصلاةِ إلى النائمِ | ابن عباس | ٣٤٤ / ٢ |
| نهى النبي ﷺ أن تَخْلِقَ المَرْأَةُ رَأْسَهَا | عكرمة | ١٥٢ / ١ |
| نهى النبي ﷺ أن نتلقى الرُّكبانَ | ابن عباس | ٥٣٦ / ٥ |
| نهى النبي ﷺ أن يتوضَّأَ الرَّجُلُ بِفَضْلِ | الحكم بن عمرو | ٤٦ / ١ |
| نهى النبي ﷺ أن يجلسَ الرجلُ في الصلاةِ وهو معتمدٌ على يدهِ | ابن عمر | ٣٤٥ / ٢ |
| نهى النبي ﷺ أن يُسْتَقَادَ مِنَ الجَارِحِ حَتَّى | | |
| يبرأَ المَجْرُوحُ | جابر | ٣١٦ / ١٢ |
| نهى النبي ﷺ أن يُضَخَّى بأعْضَبِ الأذنِ | علي | ١٩٠ / ٥ |
| نهى النبي ﷺ أن يعتمدَ الرَّجُلُ على يديهِ | ابن عمر | ٣٠٥ / ٢ |
| نهى النبي ﷺ أن يَمْتَشِطَ أَحَدُنَا | أبو هريرة | ١١٥ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------|--------------------|-------------------|
| نهى النبي ﷺ عن أكلِ أُذُنِ القلب | | ١٨٥ / ١٣ |
| نهى النبي ﷺ عن أكلِ الجَلَاةِ وألبانِها | ابن عمر | ١٨٢ / ١٣ |
| نهى النبي ﷺ عن الحريرِ إلا موضعَ إصبعينِ | ابن عمر | ١٥١ / ٢ |
| نهى النبي ﷺ عن شُرْبِ لَبَنِ الجَلَاةِ | ابن عباس | ١٨٢ / ١٣ |
| نهى النبي ﷺ عن مباشرة الرجلِ الرجلَ في ثوبٍ واحدٍ | أبو سعيد الخدري | ١٨١ / ١٠ |
| نهى أن يُباعَ صوف على ظهر | ابن عباس | ٤٩٢ / ٥ |
| نهى أن يصليَ الرجلُ متخصراً | أبو هريرة | ٣٤٣ / ٢ |
| نهى أن يُقيمَ الرجلُ [الرجلَ] من | ابن عمر | ٢٦٤ / ٣ |
| نهى أن يَمْتَشِطَ أحدهم كلَّ يومٍ | رجل من الصحابة | ١٤٣ / ١ |
| نهى أن ينبذ التمر والزبيب | جابر | ١٣ / ١٣ |
| نهى رسولُ الله ﷺ أن تُزَوَّجَ المرأةُ على ذي قرابتها | عيسى بن طلحة | ٣١٥ / ١٠ |
| نهى رسولُ الله ﷺ أن يُبَالَ في الجُحْرِ | عبدالله بن سرجس | ١١٤ / ١ |
| نهى رسولُ الله ﷺ أن يُجَصَّصَ القبرُ | جابر | ٤٦٣ / ٣ |
| نهى رسولُ الله ﷺ أن يعزَلَ عن الحُرَّةِ إلا بإذنها | ابن عمر | ٦٤ / ١١ |
| نهى رسولُ الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب | أبو ثعلبة الخُشَني | ١٧٣ / ١٣ |
| نهى رسولُ الله ﷺ عن البيعِ والابتِباعِ، وعنِ تناشدِ الأشعارِ في المساجِدِ | عبدالله بن عمرو | ٥٢٤ / ٥ ، ٤٠٥ / ٤ |
| نهى رسولُ الله ﷺ عن المُجْتَمَةِ | أبو الدرداء | ٢٢٥ / ١٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------|------------------|---------------|
| نهى رسول الله ﷺ عن قَتْلِ أربعٍ مِنَ الدَّوَابِّ | ابن عباس | ١٧٦ / ١٣ |
| نهى رسول الله ﷺ عن كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ | ابن عباس | ١٧٤ / ١٣ |
| نهى رسول الله ﷺ عن مشاركة اليهوديِّ والنصرانيِّ | عطاء | ١٤١ / ٧ |
| نهى رسول الله ﷺ عن نَتْفِ الشَّيْبِ | عبدالله بن عمرو | ١٥٣ / ١ |
| نهى رسول الله ﷺ عن الشُّهْرَتَيْنِ | أبو هريرة | ١٣٧ / ٢ |
| نهى عليه الصلاة والسلام عن النهي | عبدالله بن يزيد | |
| | الأنصاري | ٤٥ / ١١ |
| نهى عن أكلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ | أبو ثعلبة | ١٧٣ / ١٣ |
| نهى عن التَّرجُلِ إِلَّا غَبًّا | عبدالله بن مغفل | ١٤٣ / ١ |
| نهى عن القبلة شائبًا | أبو هريرة | ٣٢٤ / ٤ |
| نهى عن المزابنة | ابن عمر | |
| | وسهل بن أبي حثمة | |
| | ورافع بن خديج | ١٥٣ ، ١٥٢ / ٦ |
| نهى عن الملامسة والمنازمة | أبو سعيد | ٤٩٦ / ٥ |
| نهى عن الوَحْدَةِ | ابن عمر | ١٠٤ / ١ |
| نهى عن بيع آبقٍ | أبو سعيد الخدري | ٤٨٧ / ٥ |
| نهى عن بيع الثَّمارِ حَتَّى يَدَوَّ صلاحُها | ابن عمر | ٢٠٥ / ٦ |
| نهى عن بيع الثَّمرةِ حَتَّى تَطْيَبَ | جابر | ٢١٦ / ٦ |
| نهى عن بيع الحصاة | أبو هريرة | ٤٩٦ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------|-----------------|------------------|
| نهى عن بيع الطعام قبل قبضه | ابن عمر | ٢٥٦ / ٦ |
| نهى عن بيع الغرر | أبو هريرة | ٤٨٩ ، ٤٨٧ / ٥ |
| نهى عن بيع الكالئ بالكالئ | | ١٦٣ / ٦ |
| نهى عن بيع المحاقلة | أنس | ١٥١ / ٦ |
| نهى عن بيع المضامين والملاقيح | أبو هريرة | ٤٩٣ / ٥ |
| نهى عن بيع النخل حتى تُزهي | ابن عمر | ٢٠٦ / ٦ |
| نهى عن بيعتين في بيعة | | ١٧ / ٦ ، ٥١١ / ٥ |
| نهى عن ربح ما لم يضمن | عبدالله بن عمرو | ٢٥٦ / ٦ |
| نهى عن ربح ما لم يُقبَضْ | عبدالله بن عمرو | ١١٩ / ٦ |
| نهى عن ركوب جلالة الإبل | ابن عمر | ١٨٢ / ١٣ |
| نهى عن صيام يوم عرفة بعرفة | أبو هريرة | ٣٤٧ / ٤ |
| نهى عن قتل النساء والصبيان | ابن عمر | ٢٧٥ / ٥ |
| إنما نُهي عن هذا في الفضاء | ابن عمر | ١٢١ / ١ |
| نُهي عن لبستين ، وهما اشتمال الصماء | أبو سعيد | ١٢٦ / ٢ |
| نُهي عن قتل المصلين | أبو هريرة | ١٤ / ٢ |
| نُهي عن زيارة القبور ، ولم يُعزَم علينا | أم عطية | ٤٩٣ / ٣ |
| نُهي عن التكلف والتعمق | ابن عمر | ٩٧ / ١ |
| نُهي ، أو أمرنا أن لا نزيد أهل الذمة | أنس | ٤٢١ / ٥ |
| هبطنا مع النبي ﷺ من ثنية إلى أخرى | عبدالله بن عمرو | ٣٦٨ / ٢ |
| هجر النبي ﷺ كعب بن مالك وأصحابه | كعب بن مالك | ٢٤٦ / ٥ |
| هجر النبي ﷺ نساءه ، فلم يدخل عليهن | أم سلمة | ١٠٦ / ١١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج/ص |
|----------------------------------------------------------------|------------------|--------------------|
| هَدَايَا الْأُمَرَاءِ غُلُولٌ | معاذ، وأبو حميد | ١٠ / ٢١٨، ١٣ / ٤٨٦ |
| هَدَايَا الْعَمَّالِ غُلُولٌ | أبو حميد | ٤ / ٢٢٥، ٥ / ٣٥٨ |
| هَذَا أَبُوكَ وَهَذِهِ أُمَّكَ فَخُذْ بِيَدَيْهِمَا شَتَّ | أبو هريرة | ١٢ / ١٨٨ |
| هَذَا الْوُضُوءُ، فَمَنْ زَادَ | عبدالله بن عمرو | ١ / ١٦٧ |
| هَذَا رِكْسٌ | عبدالله بن مسعود | ١ / ١٢٨ |
| هَذَا طَهُورٌ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ | علي | ١ / ١٦٢ |
| هَذَا قَبْرِ أَبِي رِغَالٍ | ابن عمرو | ٣ / ٤٧٤ |
| هَذَا وَضُوءٌ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ | ابن عمر | ١ / ١٧٥ |
| هَذَا وَضُوءٌ نَبِيِّكُمْ ﷺ | علي | ١ / ١٩١ |
| هَذَا وَضُوءِي وَوَضُوءُ الْأَنْبِيَاءِ | ابن عمر | ١ / ٢٠٩ |
| هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِكَ | ابن عباس | ٢ / ٦٧ |
| هَذَا يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ | ابن عمر | ٥ / ١٢٨ |
| هَذِهِ إِدَامٌ | يوسف بن عبدالله | |
| | ابن سلام | ١٣ / ٣٣٥ |
| هَذِهِ الْقِبْلَةُ | أسامة بن زيد | ٢ / ١٨٩ |
| هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ | أسامة | ٣ / ٤٨١ |
| هَذِهِ سُنَّةُ الْهَدْيِ | عائشة | ٥ / ٢٢١ |
| هَذِهِ عَنْكَ، وَحَجٌّ عَنْ شَبْرَمَةَ | ابن عباس | ٤ / ٤٥٧ |
| هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْكُمْ، أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ؟ | أبو قتادة | ٤ / ٥٣٢ |
| هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تَعْتَقُهَا؟ | أبو هريرة | ٤ / ٣١٦ |
| هَلْ تَسْمَعُ النِّدَاءَ؟ | أبو هريرة | ٣ / ٦، ٩ / ٢٣٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------|--------------------|----------------|
| هل علم أحد منكم أني صليتُ العصرَ | حبيب بن سباع | ٩٠ / ٢ |
| هل عليه دين؟ | سلمة بن الأكوع | ٣٧١ / ٦ |
| هل عندكم شيء؟ إني إذن صائمٌ | عائشة | ٢٩٩ / ٤ |
| هل لك من إيل؟ | أبو هريرة | ٥٣٩ / ١٢ |
| هل من شيء تُصدّقها؟ | سهل بن سعد | ٤٤٦ / ١٠ |
| هل نظرت إليها، فإن في عيون الأنصارِ | أبو هريرة | ٤٤٩ / ١٠ |
| هالاً تركتموه يتوب، فيتوب الله عليه؟! | | ٤٨٥ / ١٢ |
| هو اختلاسٌ يختلسه الشيطانُ من صلاةِ العبدِ | عائشة | ٣٣٧ / ٢ |
| هو أحق بالثمن | جابر | ٢١٥ / ٨ |
| هو الذي في عينه بياضٌ؟ | | ٤٠٣ / ١١ |
| هو الطهورُ مائةٌ | أبو هريرة | ٥٤ ، ٤٣ / ١ |
| | | ٤٣٣ ، ١٨٢ / ١٣ |
| هو ثلاثٌ | أبو هريرة | ٢٢٦ / ١١ |
| هو خبيثةٌ من الخبائثِ | أبو هريرة | ١٧٧ / ١٣ |
| هو صيد، وفي كبشٍ إذا صاده | جابر | ٢٩ / ٥ |
| هو لك يا عبدُ بن زمعة | عائشة | ٥٦٦ / ١١ |
| هو من البيتِ | عائشة | ٧٥ / ٥ |
| هي رخصةٌ من الله | حمزة بن عمرو | ٢٨٨ / ٤ |
| هي لك أو لأخيك أو للذئب | زيد بن خالد الجهني | ٣٦٧ ، ٣٥٢ / ٨ |
| هي من الجنة | رافع بن عمرو | ٢٦٢ / ١٤ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------------------|--------------------|----------|
| هنَّ أغلب | أم سلمة | ٣٥٢ / ٢ |
| وأبدله أهلاً خيراً من أهله | عوف بن مالك | ٤١٤ / ٣ |
| واتَّخِذْ مَوْذِنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا | عثمان بن أبي العاص | ٣٨ / ٢ |
| واجعلني نوراً | ابن عباس | ٢١٢ / ١٠ |
| وأحبُّ أن يعرض عملي وأنا صائم | أسامة بن زيد | ٣٤١ / ٤ |
| الوَاحِدُ شَيْطَانٌ | عبدالله بن عمرو | ١٠٤ / ١ |
| واخْضَرُوا إِذَا ذَبَحْتُمْ | ابن عباس | ١٩٦ / ٥ |
| وَأُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ | ابن عباس | ٢٨٠ / ١٣ |
| وإذا أردت بعبادك فتنة فاقبضني | ابن عباس | ٣٤٣ / ٣ |
| وإذا استَنْفَرْتُمْ فانفروا | ابن عباس | ٢٥٥ / ٥ |
| وإذا حاصرتَ أهلَ حصنٍ | بريدة | ٢٩٢ / ٥ |
| وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة | شداد بن أوس | ٢٢١ / ١٣ |
| وإذا ذهبْتَ فاغتسلي وصلِّي | فاطمة بنت حبيش | ٢٨٩ / ٢ |
| وإذا رفع رأسه استوى قائماً | أبو حميد | ٢٩٢ / ٢ |
| وإذا ركعتَ فضعْ راحتيكَ على ركبتيكَ | رفاعة | ٢٨٦ / ٢ |
| وإذا سجدَ، فاسجُدوا | أنس | ٥٢٢ / ٢ |
| وإذا سجدَ، فَرَجَّ بَيْنَ فَخْذَيْهِ | أبو حميد | ٣٠٣ / ٢ |
| وإذا مرض فعده | أبو هريرة | ٣٣٧ / ٣ |
| وأرجاها آخر ساعة من النهار | جابر | ٢٥٨ / ٣ |
| واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكرٍ رجلاً من | | |
| بني الدبيلِ هادياً خريّتا | عائشة | ٢٧٥ / ٧ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------|---------------------|------------------------|
| واضربوهم عليها لعشرٍ واعقدن بالأنامل؛ فإنهنَّ مسؤولاتٌ مستنطقاتٌ | بسيرة | ٥٥٩ / ١١ |
| وَاغْذِي أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا | أبو هريرة | ٣٢٩ / ٢ |
| والذي لا إله غيره، من ها هنا رمى والذي نفسي بيده، لأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا | وزيد بن خالد الجهني | ٥٠٦ / ٧، ٤٧١ / ١٢، ٥٠٢ |
| بكتابِ الله تعالى وَالسَّقَطُ يُصَلَّى عَلَيْهِ | عبدالله بن مسعود | ١٢٠ / ٧ |
| والصبر ضياء والطفلُ يُصَلَّى عَلَيْهِ | أبو هريرة | ٥٠٩ / ١٢ |
| والعبدُ راعٍ على مالٍ سيده والله إنك لخير أرض الله | المغيرة | ٣٨٨ / ٣ |
| والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه | أبو مالك الأشعري | ٤٧٨ / ٣ |
| والله لا تنصبه إلا على ظهري والله! ما صليتها | المغيرة | ٣٨٨ / ٣ |
| وأما الحلة فاشتبه على الناس أنها اشتريت وأمر بقبة من شعر، فضربت له بنمرة | عبدالله بن عمر | ٣١٢ / ٩ |
| وأمرني أن آخذ من كل ثلاثين من البقر وأن الجنة حق، وأن النار حق | عبدالله بن عدي | ٥٠ / ٥ |
| وأن تعطوا سهم النبي ﷺ والصفي | أبو هريرة | ٢٣٣ / ٨ |
| | عمر بن الخطاب | ٤٥٤ / ٦ |
| | جابر | ٢٨٠ / ١٣ |
| | عائشة | ٣٩٧ / ٣ |
| | جابر | ٥٢٠ / ٤ |
| | معاذ | ٥٦ / ٤ |
| | أبو أمامة | ٤٥٧ / ٣ |
| | ابن عباس | ٣٣١ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------|----------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| وإن شهد اثنين فصوموا وأفطروا | عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أصحاب النبي ﷺ | ٢٧٨ / ٤ |
| وإن قويت على أن تؤخري الظهر، وتعجلي | حمئة | ١٨١ / ٣ |
| وإن وجدت معه غيره فلا تأكل | عدي بن حاتم | ٢٤٤ / ١٣ |
| وأنت صحيح | أبو هريرة | ٢٥٨ / ٤ |
| وأنتم يهود عليكم خاصة | صفوان بن عسال | ٤١٣ / ٥ |
| وأنتك رضيت بالإسلام ديناً، وبالكعبة | أبو أمامة | ٤٥٧ / ٣ |
| وإنما لكل امرئ ما نوى | عمر بن الخطاب | ٣١٧، ١٩٠ / ١ ٣٠٠، ٢٠٦ / ٤ ١١٥، ٧٤ / ٥ ١٤٢، ١٦٨ ٣١ / ١١، ٢٦٧ / ٦ ٣١٥، ٣٣٠، ٥١٨ ٣٠٣، ٢٨٦ / ١٣ |
| وبالغ في الاستنشاق | لقيط بن صبرة | ١٦٢ / ١ |
| ويؤنهن خير لهن | ابن عمر | ١١ / ٢ |
| وتوضاً عند كل صلاة | عدي بن ثابت | ٤٥٣ / ١ |
| وتحليلها التسليم | علي | ٤١٧ / ٣، ٣٨١ / ٢ |
| الوتر حق؛ فمن أحب أن يوتر بخمس | | |
| فليفعل | أبو أيوب | ٤٥٣ / ٢ |
| الوتر ليس بحتم كهية الصلاة المكتوبة | علي | ٤٥٣ / ٢ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------|-----------------------|----------|
| الوترُ والتهجدُ وركعتا الفجرِ | | ١٩٤ / ١٠ |
| وتردُّ سراياهم على قعدتهم | | ٣٣٠ / ٥ |
| وتوضئي لكل صلاةٍ | فاطمة بنت حبيش | ٤٥٣ / ١ |
| وجب أجرُك، وردّها عليك الميراثُ | بريرة | ١٨٠ / ٤ |
| ووجد قتيلٌ بين قريتين، فأمر النبي ﷺ فذرعَ ما بينهما | أبو سعيد الخدري | ٤٥٢ / ١٢ |
| وجدتُ في مساوئ أعمالنا النخامة | أبو ذر | ٣٦١ / ٢ |
| وخلل بين الأصابعِ | لقيط بن صبرة | ١٦٥ / ١ |
| وذروة سنامه الجهادُ | معاذ بن جبل | ٤٤٤ / ٢ |
| ورثوه من أول ما يبول منه | | ٤٨٥ / ٩ |
| وركب رسولُ الله ﷺ إلى منى | جابر | ٩٨ / ٥ |
| وصف النبي ﷺ صحف إبراهيم | | ٣٩٦ / ٥ |
| وعلى أهل الذهب ألف دينار | عمرو بن حزم | ٣٥٣ / ١٢ |
| وعلى ملة رسول الله ﷺ | بكر بن عبدالله المزني | ٣٥٢ / ٣ |
| وفرّقوا بينهم في المضاجعِ | عبدالله بن عمرو | |
| | ابن العاص | ١٨١ / ١٠ |
| وفي البرِّ صدقةٌ | أبو ذر | ١٥١ / ٤ |
| وفي الجائفة ثلث الدية | عمرو بن حزم | ٤٢٢ / ١٢ |
| وفي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ، وفي الأنفِ إذا أُوعِبَ | عمرو بن حزم | ٣٨٥ / ١٢ |
| جدعاً الدِّيَّةُ | أبو هريرة | ١٢٢ / ٤ |
| وفي الركاز الخمس | | |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------|---------------------------|---------------|
| وفي السَّمْعِ الدِّيَّةُ | سعيد بن المسيب | ٣٩٨ / ١٢ |
| وفي الغنمِ في سائمتِها إذا كانتُ أربعينَ ففيها شاةٌ | أبو بكر الصديق | ٤٣ / ٤ |
| وفي المأمومة ثلثُ الدِّيَّةِ | عمرو بن حزم | ٤٢٠ / ١٢ |
| وفي الموضحة خمس من الإبل | عمرو بن حزم | ٤١٧ / ١٢ |
| وفي المنقلة خمسة عشر من الإبل | عمرو بن حزم | ٤٢٠ / ١٢ |
| وفي شأنه كُلُّه | عائشة | ١٦٠ / ١ |
| وقتُ العصرِ ما لم تصفرَّ الشمسُ | عبدالله بن عمرو | ٧٤ / ٢ |
| وقتُ الفجرِ ما لم تطلعِ الشمسُ | ابنُ عمرَ | ٧٩ / ٢ |
| وقتُ المغربِ ما لم يغبِ الشَّفَقُ | ابن عمرو | ٧٥ / ٢ |
| وَقَتَّ رسولُ الله ﷺ لأهلِ المدينةِ ذا الحليفةِ | ابن عباس | ٤٧٢ / ٤ |
| الوقتُ فيما بينَ هذينِ | ابن عباس | ٧٧ ، ٧٣ / ٢ |
| وَقَتَّ لنا في قصِّ الشَّاربِ | أنس | ١٥٠ / ١ |
| وقد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يمسحُ ظاهرَ خُفَّيه | علي | ٢٢٨ / ١ |
| وقضى رسولُ الله ﷺ أنْ لا شهادةَ لخصمٍ ولا ظنينٍ | طلحة بن عبدالله بن عوف | ٢١٦ / ١٤ |
| وقفت حائضاً بأمر النبي ﷺ | عائشة | ١٠٥ / ٥ |
| وكانَ لا يفعلُ ذلكَ في السجودِ | ابن عمرَ | ٣٩٧ / ٢ |
| وكانَ يتعاهدُ المَاقِنَ | أبو أمانة | ١٩٥ / ١ |
| وكذلكَ الأنبياءُ تنامُ أعينُهُم ، ولا تنامُ قلوبُهُم | أنس | ٢١٩ / ١٠ |
| وكفَّوهُ في ثوبَيْهِ | ابن عباس | ٤٠١ ، ٣٩١ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------|--------------------|
| وَكَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا رَافِعٍ فِي قَبُولِ نِكَاحِ مَيْمُونَةَ | أبو رافع | ٤٠ / ٧ |
| وَكَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرَو بْنَ أُمَيَّةَ الضَّمَّرِيِّ فِي تَزْوُجِ أُمِّ حَبِيبَةَ | محمد بن علي بن الحسين | ٤٠ / ٧ |
| وَكَلَّ أَبَا رَافِعٍ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ | أبو رافع | ١٢٧ / ٧ |
| وَكَلَّ أُنَيْسًا فِي إِقَامَةِ الْحَدِّ | أبو هريرة وزيد بن خالد الجهمي | ١٢٧ / ٧ |
| وَكَلَّ بِهِ يَعْنِي: الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ | أبو هريرة | ٧٠ / ٥ |
| وَكَلَّ عُرْوَةَ فِي شِرَاءِ الشَّاةِ | شبيب بن غرقدة | ١٢٧ / ٧ |
| وَكَلَّ عَمْرَو بْنَ أُمَيَّةَ فِي الْإِجَابِ | محمد بن علي بن الحسين | ١٢٧ / ٧ |
| وَكُلُّ مِمَّا وَقَعَ أَشْبَعَكَ اللَّهُ | رافع بن عمرو | ١٩٧ / ١٣ |
| وَكَيْفَ وَقَدْ زَعَمْتَ؟ | عقبة بن الحارث | ٢٠٣ / ١٤ ، ٩٦ / ١٢ |
| وَلَا أَفْعَلُهُ | جابر | ٣٤٣ / ٣ |
| وَلَا أَكْفَّ شَعْرًا وَلَا ثَوْبًا | ابن عباس | ٣٤١ ، ١٢٧ / ٢ |
| وَلَا الْحَلِيِّ | أم سلمة | ٤١ / ١٢ |
| وَلَا تَبِيعُوا لِحُومَ الْأَضَاحِيِّ | قتادة بن النعمان | ٢٠٦ / ٥ |
| وَلَا تَتَدَاوُوا بِالْحَرَامِ | | ٣٤٤ / ٣ |
| وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا | ابن عمر | ٥١٩ / ٤ |
| وَلَا تَزْدَدُ | ابن عباس | ١٢٩ / ١١ |
| وَلَا تَسْمِ غَلَامَكَ يَسَارًا | سمرة بن جندب | ٢٣٨ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------|------------------------|---------------------------------------------|
| ولا تعجلنَّ حتى تفرغَ منه | أنس | ١٣٤ / ٣ |
| ولا تعدُّبوا ولا تمثِّلوا | بريدة | ٢٧٩ / ٥ |
| ولا ثوباً مسَّه ورسَّ ولا زعفران | ابن عمر | ٥٢٧ / ٤ |
| ولا حظَّ فيها لغنيٍّ ولا قويٍّ مكتسبٍ | رجلان من أصحاب النبي ﷺ | ٢٥٠ / ٤ |
| ولا سبيلَ لكم عليه | جابر | ٥٢٣ / ٦ |
| ولا صلاةَ بعدَ صلاةِ الفجرِ حتى تطلُعَ الشمسُ | أبو سعيد | ٥٢٨ / ٢ |
| ولا يتنَفَّس أحدُكم في الإناء | أبو هريرة | ٤٠ / ١١ |
| ولا يجزي ولدٌ والده إلا أن يجده مملوكاً، فيعتقه | أبو هريرة | ١٥ / ١٠، ٢٩٤ / ٧ |
| ولا يُحشَّ حشيشُها | ابن عباس | ٤٢ / ٥ |
| ولا يُدْبَحُ ضحاياكم إلا طاهر | ابن عباس | ١٩٦ / ٥ |
| ولا يصلحُ أن تقطَعَ منها شجرةٌ | علي | ٥٩ / ٥ |
| ولا يعضدُ شجرُها | ابن عباس | ٤٢ / ٥ |
| الولاءُ كُلِّمةِ النسبِ لا يُباعُ ولا يُوهبُ | عبدالله بن عمر | ٥٥٦ / ٩ |
| الولاءُ لحمَةٌ كُلِّمةِ النسبِ | عبدالله بن عمر | ٣٦٥، ٣٣٧ / ٩، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٦٧، ٥٦٨ |
| الولاءُ لمن أعتقَ | عائشة | ٣٦٥، ٥٥٥ / ٩، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٦٨ |
| | | ١٠ / ٨٩، ١١ / ٥١٦ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------------------|---------------------------------------|
| الولد للفراش | عائشة | ٢٩٨ / ١٠ ، ٥٥٩ ، ٥٤٤ / ١١ ، ٥٧١ |
| وُلِدَ لِي غُلَامٌ ، فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ | أبو موسى | ٢٣٥ / ٥ |
| وُلِدْتُ مِنْ نِكَاحٍ لَا مِنْ سِفَاحٍ | ابن عباس ، وعائشة | ٤١٥ ، ١٤٨ / ١٠ |
| وَلَكِنْ الْيَمِينُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ | ابن عباس | ١٢٢ / ١٠ |
| وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَبَوْلٍ | صفوان بن عسال | ٢٣٣ / ١ |
| وَلَهْنٌ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكَسَوْتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ | جابر بن عبدالله | ١٢٧ / ١٢ |
| وَلِيَّ الْعَقْدَةِ الزَّوْجُ | ابن عمرو | ٤٨٨ / ١٠ |
| وَلِيصْتُ عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيُدْفَنُهَا | أبو هريرة | ٣٦١ / ٢ |
| وَلْيُحْرِمِ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَنَعْلَيْنِ | ابن عمر | ٤٨٤ / ٤ |
| وَلْيُخْرِجَنَّ تَفْلَاتٍ | أبو هريرة | ١١ / ٣ |
| وَلْيُعْتَزِلَنَّ الْخَيْضُ الْمَصْلَى | أم عطية | ٢٩٨ / ١ |
| الْوَلِيمَةُ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقٍّ ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ ، وَالثَّالِثُ رِيَاءٌ وَسَمْعَةٌ | أبو هريرة ، رجل من ثقيف | ١٢ / ١١ |
| وَلْيُؤْمَكُمَا أَكْبَرُكُمَا | مالك بن الحويرث | ٨ / ٣ |
| وَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا | أبو هريرة | ٣٠ / ٣ |
| وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ | ابن عباس | ٥٦٠ ، ٥٥٧ / ٤ |
| وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا | أبو هريرة | ٤٢٤ / ٤ |
| وَمَا فِي الْجَنَّةِ أَعَزَبُ | أبو هريرة | ٥٦ / ٣ |
| وَمَا يَدْرِيكَ أَنَّهَا رَقِيَّةٌ | أبو سعيد | ٣٣٩ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------|-----------------|------------------------------------|
| وما يدريكم أنها رقية | أبو سعيد | ٣٧٠ / ٧ |
| وما يُقَطَّعُ من البَهِيمَةِ وهي حَيَّةٌ | أبو واقد | ١٠١ / ١ |
| وَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، فَقَدْ اسْتَبْرَأَ | النعمان بن بشير | ٣٧٥ / ٥ |
| وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ | أبو بكر الصديق | ٥٢ / ٤ |
| وَمَنْ تَرَكَ دِينًا فَلِإِيٍّ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِلْوَارِثِ | أبو هريرة | ٤٤١ / ٩ |
| وَمَنْ حَمَلَهُ، فَلْيَتَوَضَّأْ | أبو هريرة | ١٨٧ / ١ |
| وَمَنْ عَلِمَ الرَّمِيَّ ثُمَّ تَرَكَهَ فِيهِ نِعْمَةً كَفَرَهَا | عقبة بن عامر | ٤٦٦ / ٧ |
| ومن مس الحصى فقد لغى | أبو هريرة | ٢٦٩ / ٣ |
| وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِيعْهُ | عائشة | ٣١٠ / ٣، ٢٢٢ / ٥، ٣٩٤، ٣٨٠ / ١٣ |
| وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ | عائشة | ٣٧٤ / ٤، ٤٤٦ / ٥، ٣٧٧ / ١٣ |
| وَمَنْ يَأْخُذْهُ بَغَيْرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ | أبو سعيد الخدري | ٢٤١ / ٤ |
| وَنُضِحَ بِسَاطٍ لَنَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ | أنس | ١٤٠ / ٢ |
| وَهَبْ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غُلَامَيْنِ | علي | ٢٨٨ / ٥ |
| وهو مجاور في المسجد | عائشة | ٣٦٦ / ٤ |
| وَيَسْتَمْتَعُ أَحَدُكُمْ بِحِلِّهِ مَا اسْتَطَاعَ | أبو أيوب | ٤٧٩ / ٤ |
| وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَهُنَّ وَلَمْ يَتَذَبَّرْهُنَّ | عائشة | ٤١٣ / ١٣ |
| يا أبا الحارث! أسلم تسلم | قتادة | ٤١٦ / ٥ |
| يا أبا عُمَيْر! ما فعل النُّعَيْر | أنس | ٥٩ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|----------------------------------------------|-----------------|----------|
| يا ابن آدم! جعلتُ لك نصيباً من مالك | عبدالله بن عمر | ١٧٨ / ٩ |
| يا أكثم! رأيت عمرو بن لحي يجر قصبه | أبي بن كعب | |
| | وأبو هريرة | ٢٦٠ / ١٣ |
| يا أنس! كتابُ الله القصاصُ | أنس | ٢٩٥ / ١٢ |
| يا أهل مكة؛ لا تقصروا في أقلّ من أربعة | ابن عباس | ١٥٤ / ٣ |
| يا أيّها الناس! إنّ منكم منفرينَ | عُقبة بن عامر | ٤٦ / ٣ |
| يا أيّها الناس! إنّما فعلتُ ذلك لتأتّموا بي | سهل بن سعد | ١٢٤ / ٣ |
| يا أيّها الناس! أفشوا السلامَ، وأطعموا | ابن عمرو | ٥٠٩ / ٣ |
| يا أيّها الناس! إنّ البرَّ ليس بإيجاف الخيل | ابن عباس | ١١٢ / ٥ |
| يا أيّها الناس! إنّ على أهل كلِّ بيتٍ | مخنف بن سليم | ٢٠١ / ٥ |
| يا أيّها الناس! إنّني كنتُ أذنت في الاستمتاع | سيرة | ٣٦٦ / ١٠ |
| يا أيّها الناس! قد فرضَ عليكم الحجُّ | | |
| فحجّوا | أبو هريرة | ٤٢٤ / ٤ |
| يا بريدة! إذا رفعتَ رأسك من الركوع، فقلْ | بريدة | ٢٩١ / ٢ |
| يا بلال! حدّثني بأرجى عملٍ عملته في | | |
| الإسلام | أبو هريرة | ٥٠٨ / ٢ |
| يا بلال، أذن في الناس فليصوموا غداً | ابن عباس | ٢٧٦ / ٤ |
| يا بني عبد مناف! لا تمنعوا أحداً طاف بهذا | | |
| البيتِ | جبير بن مطعم | ٥٣٢ / ٢ |
| يا رسول الله! أ رأيت إن جاء رجل يريد | | |
| أخذ مالي؟ | أبو هريرة | ٨٧ / ١٣ |
| يا رسول الله! أيُّ الناس أفضلُ | أبو سعيد الخدري | ٢٥٧ / ٥ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------|--------------------|----------|
| يا صاحب السبتيين ألتى سبتيتك | بشير بن الخصاصة | ٤٦١ / ٣ |
| يا عائش | عائشة | ٢٤١ / ٥ |
| يا عبادي! إني حرمت الظلم على نفسي | أبو ذر | ٥٤ / ٣ |
| يا عكراش! كل من موضع واحد، فإنه | عكراش بن ذؤيب | ٢٨ / ١١ |
| طعام واحد | عكراش بن ذؤيب | ٢٨ / ١١ |
| يا علي! لا تأكل من هذا وكل من هذا | أم المنذر | ٣٤٧ / ٣ |
| يا عمّاه! ألا أعطيك؟! ألا أمنحك؟! | ابن عباس | ٥١٠ / ٢ |
| يا عمر! ههنا تُسكب العبرات | ابن عمر | ٦٦ / ٥ |
| يا غلام! سمّ الله، وكلّ يمينك، وكلّ مما | عمر بن أبي سلمة | ٢٨ / ١١ |
| يليك | عمر بن أبي سلمة | ٢٨ / ١١ |
| يا فاطم | أبو هريرة | ٢٤١ / ٥ |
| يا محمد! هذا وقت الأنبياء من قبلك | ابن عباس | ٦٧ / ٢ |
| يا معشر الأنصار! ألم أجدكم ضالّاً | عبدالله بن زيد | ٢٦٣ / ٤ |
| فهداكم الله بي؟ | عبدالله بن زيد | ٢٦٣ / ٤ |
| يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة | ابن مسعود | ١٥٠ / ١٠ |
| فليتزوج | ابن مسعود | ١٥٠ / ١٠ |
| يا معشر النساء تصدّقن ولو من حليكن | زينب امرأة عبدالله | ٢٧ / ٧ |
| يأتي أحدكم بما يملك فيقول: هذه صدقة | جابر | ٢٦٠ / ٤ |
| يأتي معي من أمتي يوم القيامة مثل السيل | أبو هريرة | ٢٠٤ / ١٠ |
| والليل | أبو هريرة | ٢٠٤ / ١٠ |
| يأكلها أهلها رطباً | سهل بن أبي حثمة | ٢٠٩ / ٦ |
| يتصدّق بدينار أو نصف دينار | ابن عباس | ٤٢١ / ١ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------|-------------------------------|-----------------|
| يُجْزَى الْجَذْعُ مِنَ الضَّانِ | هلال | ١٨٧ / ٥ |
| يُجْزَى عَنْكَ الثُّلُثُ | الحسين بن السائب بن أبي لبابة | ٣٨٢ / ١٣ |
| يُجْزَى فِي الرِّضَاعِ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ | ابن عمر | ٢٢٨ / ١٤ |
| يُجْزَى فِي الْوَضوءِ الْمُدُّ | جابر | ٣١٥ / ١ |
| يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ | ابن عباس | ٣١٤، ٣٠٢ / ١٠ |
| | | ٧٨، ٧٤، ٧٢ / ١٢ |
| يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ | عائشة | ٧٢ / ١٢ |
| الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى | حكيم بن حزام | ٢٥٨ / ٤ |
| يَدُ اللَّهِ عَلَى الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَتَخَاوُنَا | عن أبي حيان عن أبيه | |
| | مرسلاً | ١٣٩ / ٧ |
| يَدَا يَدٍ | عبادة بن الصامت | |
| | وأبو سعيد | ١٦٦، ١٤٢ / ٦ |
| يَرِثُ وَيُورِثُ عَلَى قَدَرٍ مَا عَتَقَ مِنْهُ | عبدالله بن عباس | ٥٤٦ / ٩ |
| يُرْخِصِينَ شِبْرًا | أم سلمة | ١٣٣ / ٢ |
| يُسْأَلُ عَنْ دِيَارِ الْمُشْرِكِينَ يَبْتَغُونَ | الصعب بن جثامة | ٢٧٣ / ٥ |
| يَسْتَجَابُ الدَّعَاءُ عِنْدَ ثَلَاثَ | أبو أمامة | ٣٢٦ / ٣ |
| يَسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ | أبو هريرة | ٣٣٧ / ٢ |
| يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ | علي | ٣٩٣ / ٥ |
| يَسْلُمُ الرَّكَّابُ عَلَى الْمَاشِي | أبو هريرة | ٥١٠ / ٣ |
| يَسْلُمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ | أبو هريرة | ٥١٠ / ٣ |
| يَشْمَتُ الْعَاطِسُ ثَلَاثًا | سلمة بن الأكوع | ٥١٦ / ٣ |

| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------|------------------------|------------------|
| يُصَلِّي المَرِيضُ قَائِمًا | عليّ | ١٤٢ / ٣ |
| يَعْجَبُ رُبُّكَ مِنْ رَاعِي غَنَمٍ فِي رَأْسِ الشُّطْبَةِ | عقبة بن عامر | ٣٤ / ٢ |
| يَعِضُّ أَحَدُكُمْ يَدَ أَخِيهِ كَمَا يَعِضُّ الْفَحْلُ | عمران بن حصين | ٩٢ / ١٣ |
| يُعَقُّ عَنِ الْغَلَامِ | يزيد بن عبدالله المزني | ٢٢٩ / ٥ |
| يُغْتَسَلُ مِنْ أَرْبَعٍ | عائشة | ٣٠٥ / ١ |
| يَغْسِلُ ذَكَرَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ | علي | ٢٣٣ ، ١٣٢ / ١ |
| يُقَسِّمُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ | | ٤٥٥ / ١٢ |
| يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ ، | سهل بن أبي حثمة | ١٢ / ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، |
| فَيَدْفَعُ إِلَيْكُمْ بِرُمَّتِهِ | ورافع بن خديج | ٤٦٢ |
| يَقُولُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى : مَنْ شَغَلَهُ | | |
| الْقُرْآنُ | أبو سعيد | ٥٤٦ / ٢ |
| يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ | | |
| يُخْنُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ | أبو هريرة | ١٣٩ / ٧ |
| يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا | | |
| الصَّوْمَ | أبو هريرة | ٢٩٨ / ٤ |
| يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : مَا لِعَبْدِي الْمُؤْمِنِ جَزَاءٌ إِذَا | أبو هريرة | ٤٧٩ / ٣ |
| يَقُولُ اللَّهُ : مَنْ صَلَّى عَلَيْكَ ، صَلَّيْتُ عَلَيْهِ | عبد الرحمن بن عوف | ٥٢٤ / ٢ |
| يَقِيمُ أَخُو صُدَّاءِ | أبو الحارث الصدائي | ٤٧ / ٢ |
| يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ أُمَرَاءُ ظَلَمَةٌ | أبو هريرة | ١٥١ / ١٤ |
| يَمَلَأُ الْأَرْضَ عِلْمًا | ابن مسعود | ٤٢٨ / ١٣ |
| الْيَمِينِ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ | ابن عباس | ٢٠ / ١٤ |

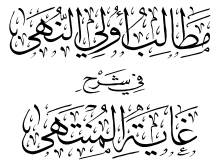
| طرف الحديث | الراوي | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------|--------------------|-------------------|
| يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا | أبو هريرة | ٤٨٧ / ٢ |
| يَهْدِيكُمْ اللَّهُ، وَيُصْلِحُ بِالْكُم | أبو موسى | ٤٢٢ / ٥ |
| يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ الْأَيَّامِ | رزين | ١٠٧ / ٥ |
| يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَأُكُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ | أبو مسعود | ١٠٢ ، ٦٢ ، ٥٩ / ٣ |
| يَوْمُ النَّحْرِ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ | ابن عمر | ٤٩٦ ، ٤٨٠ / ٤ |
| يَوْمُ عَرَفَةَ الْيَوْمِ الَّذِي يَعْرِفُ النَّاسُ | عبد العزيز بن خالد | ١٨٠ / ٥ |
| يَوْمُكُمْ أَقْرَأُكُمْ | عمرو بن سلمة | ١١٠ / ٢ |



فهرس الموضوعات

| الموضوع | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| * كلمة الإدارة | أ / ١ |
| * مقدمات التحقيق | ٥ / ١ |
| الفصل الأول: في التعريف بمذهب الإمام أحمد | ٩ / ١ |
| مدخلٌ إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى | ٩ / ١ |
| أصول الاستنباط والاجتهاد في المذهب | ١٠ / ١ |
| التَّرجيحُ والمُرجَّحاتُ في مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى | ١٣ / ١ |
| الفصل الثاني: التعريف بالأئمة الكرميِّ والرَّحبيانيِّ والشَّطِّيِّ | ١٥ / ١ |
| المطلب الأول: تَرْجَمَةُ الْعَلَامَةِ مَرْعِيِّ الْكَرْمِيِّ رحمه الله تعالى | ١٥ / ١ |
| المطلب الثاني: تَرْجَمَةُ الْعَلَامَةِ مُصْطَفَى السُّيُوطِيِّ الرَّحْبِيَّانِيِّ رحمه الله تعالى | ٢٢ / ١ |
| المطلب الثالث: تَرْجَمَةُ الْعَلَامَةِ حَسَنِ الشَّطِّيِّ رحمه الله تعالى | ٢٤ / ١ |
| الفصل الثالث: دراسة الكتاب | ٣١ / ١ |
| أصلُ الكتاب ومادَّته | ٣١ / ١ |
| «غاية المنتهى» | ٣٣ / ١ |
| مصادرُ المؤلِّفِ في الشرح | ٣٦ / ١ |
| الفصل الرابع: وصفُ النُّسخِ الخَطِيَّةِ المُعتمدة في التَّحقيق | ٤١ / ١ |
| المطلب الأول: «غاية المنتهى» | ٤١ / ١ |

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------|--------|
| النسخة الأولى | ١ / 41 |
| النسخة الثانية | ١ / 43 |
| المطبوع | ١ / 44 |
| المطلب الثاني: «مطالب أولي النهى» | ١ / 46 |
| النسخة الأولى (الأصل) | ١ / 46 |
| النسخة الثانية (الفرع) | ١ / 50 |
| النسخة الثالثة | ١ / 52 |
| النسخة الرابعة | ١ / 54 |
| المطبوع | ١ / 56 |
| المطلب الثالث: «منحة مُولي الفَتْح في تجريد زَوَائِد الغاية والشرح» | ١ / 56 |
| النسخة الأولى (الأصل بخط المؤلف) | ١ / 57 |
| النسخة الثانية (الفرع) | ١ / 59 |
| الفصل الخامس: بيان مَنْهَج التَّحْقِيقِ | ١ / 61 |
| صور المخطوطات | ١ / 65 |



* مقدمة المؤلف ١ / ٧

(١)



فصل: وَيَتَطَهَّرُ مريدُ الطَّهَارَةِ بما لَا يَنْجَسُ من الماء ١ / ٧٧

| الموضوع | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------|---------|
| * باب الآنية | ٩١ / ١ |
| * باب الاستنجاء | ١٠٧ / ١ |
| فصل : وَسُنَّ لِمُتَخِلٍّ إِذَا فَرَّغَ مِنْ حَاجَتِهِ | ١٢٢ / ١ |
| * باب السواك | ١٣٥ / ١ |
| فصل : سُنَّ بُدْءُهُ بِجَانِبِ أَيْمَنِ | ١٤٢ / ١ |
| فصل : وَسُنُّهُ وَضُوءٌ | ١٥٨ / ١ |
| * باب الوضوء | ١٦٩ / ١ |
| فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوَضُوءٍ | ١٧٨ / ١ |
| فصل : وَصِفَةُ وَضُوءٍ | ١٩١ / ١ |
| فصل : وَسُنَّ لِمَنْ فَرَّغَ مِنْ وَضُوءٍ وَغُسِّلَ | ٢٠٣ / ١ |
| * باب مسح الخفين | ٢١١ / ١ |
| فصل : وَيَمْسَحُ مُقِيمٌ مُطْلَقًا مُطِيعًا أَوْ عَاصِيًا | ٢٢٤ / ١ |
| فصل : وَمتى ظهرَ بعدَ حَدَثٍ، وَقَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةٍ | ٢٢٩ / ١ |
| * باب نواقض الوضوء | ٢٣٣ / ١ |
| فصل في مسائلَ من الشكِّ في الطَّهَارَةِ | ٢٥٤ / ١ |
| فصل : يَحْرُمُ بِحَدَثٍ أَكْبَرَ أَوْ أَصْغَرَ | ٢٥٩ / ١ |
| * باب الغسل | ٢٧٥ / ١ |
| فصل : يَحْرُمُ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ غُسْلٌ | ٢٩١ / ١ |
| فصل : وَالْأَغْسَالُ الْمَسْنُونَةُ سِتَّةَ عَشَرَ | ٣٠٠ / ١ |
| فصل : وَصِفَةُ غُسْلٍ كَامِلٍ | ٣٠٦ / ١ |

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : وَمَنْ نَوَى بَغْسِلٍ رَفَعَ الْحَدَثَيْنِ | ٣١٧ / ١ |
| فصل في مسائل من أحكام الحمام وآداب دخوله | ٣١٩ / ١ |
| * باب التيمم | ٣٢٧ / ١ |
| فصل : وفرائض تيمم خمسة | ٣٦١ / ١ |
| فصل في مبطلات التيمم | ٣٦٦ / ١ |
| * باب إزالة النجاسة الحكمية | ٣٨١ / ١ |
| فصل في ذكر النجاسات وما يُعْفَى عنه منها وما يتعلّق بذلك | ٣٩٦ / ١ |
| * باب الحيض | ٤١١ / ١ |
| فصل : وأقل سن حيض | ٤٢٥ / ١ |
| فصل : والمُبْتَدَأَةُ بدمٍ أو صُفْرَةٍ أو كُدْرَةٍ | ٤٣١ / ١ |
| فصل : وإن استحيضت من لها عادة جَلَسَتْهَا | ٤٣٨ / ١ |
| فصل : وإن تغيّرت عادة معتادة | ٤٤٤ / ١ |
| فصل : يلزّم مستحاضة وكلّ دائم حَدَثٍ | ٤٥١ / ١ |
| فصل : وحرّم وطء مستحاضة | ٤٥٨ / ١ |
| فصل في النفاس | ٤٦٠ / ١ |

(٢)

كِتَابُ الصَّلَاةِ

| | |
|----------------------------------|--------|
| فصل : وَمَنْ جَحَدَهَا | ٢٢ / ٢ |
| * باب الأذان | ٢٩ / ٢ |
| فصل : يقدّم بأذانٍ مع تشاح | ٥٠ / ٢ |

| الموضوع | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| * باب شروط الصلاة | ٦٥ / ٢ |
| فصل : يُدْرِكُ وَقْتُ بَتَكْبِيرَةِ إِحْرَامٍ | ٨٥ / ٢ |
| فصل : وَيَجِبُ عَلَى مَكْلَفٍ لَا مَانِعَ بِهِ قِضَاءُ مَكْتُوبَةٍ فَائِتَةٍ | ٩٠ / ٢ |
| * باب : سِتْرُ الْعَوْرَةِ | ١٠١ / ٢ |
| فصل : وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ أَوْ مَنْكِبَهُ فَقَطْ | ١١٧ / ٢ |
| فصل في جملة من أحكام اللباس في الصلاة وغيرها | ١٢٥ / ٢ |
| فصل : وَحَرْمٌ عَلَى ذَكَرٍ وَأُنْثَى لِبَسُ مَا فِيهِ صُورَةُ حَيَوَانٍ | ١٤٢ / ٢ |
| * باب اجتناب النجاسة | ١٥٣ / ٢ |
| فصل في بيان المواضع التي لا تصحُّ الصلاةُ فيها | ١٦٢ / ٢ |
| فصل : وَلَا يَصَحُّ فَرَضٌ فِي الْكَعْبَةِ | ١٧٤ / ٢ |
| * باب استقبال القبلة | ١٨١ / ٢ |
| فصل في بيان ما يجبُ استقباله | ١٨٨ / ٢ |
| فصل : وَلَا يَتَّبِعُ مُجْتَهِدٌ مُجْتَهِدًا خَالَفَهُ | ٢٠١ / ٢ |
| * باب النية | ٢٠٩ / ٢ |
| فصل : يُشْتَرَطُ لِصَلَاةٍ جَمَاعَةٍ نِيَّةُ كُلٍِّّ مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ | ٢٢٤ / ٢ |
| * باب صفة الصلاة | ٢٣٧ / ٢ |
| فصل : ثُمَّ يَقُولُ مُصَلِّ إِمَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ | ٢٤٧ / ٢ |
| فصل : ثُمَّ يَسْتَفْتَحُ نَدْبًا فَيَقُولُ | ٢٥٩ / ٢ |
| فصل : ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الْقِرَاءَةِ يَثْبُتُ قَائِمًا | ٢٨٥ / ٢ |
| فصل : ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنْ سَجُودِهِ مَكْبَرًا | ٣٠٤ / ٢ |

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : ثم يلتفتُ ندباً وهو جالسٌ | ٣٢٣ / ٢ |
| فصل فيما يكره في الصلاة وما يباح | ٣٣٧ / ٢ |
| فصل : تنقسم أفعال الصلاة وأقوالها إلى ثلاثة أقسام | ٣٧٠ / ٢ |
| فصل : والضرب الثاني من أقوال الصلاة وأفعالها : واجباتها | ٣٨٤ / ٢ |
| فصل : والثالث من أقوال الصلاة وأفعالها : سننها | ٣٨٧ / ٢ |
| * باب سجود السهو | ٣٩٣ / ٢ |
| فصل : ومن ترك ركناً غير تكبيرة إحرار سهواً | ٤١٥ / ٢ |
| فصل : ويبيّن على اليقين | ٤٢١ / ٢ |
| فصل : وسن سجود لكل سهو قبل سلام | ٤٣٠ / ٢ |
| * باب مبطلات الصلاة | ٤٣٥ / ٢ |
| * باب صلاة التطوع وما يتعلق بها | ٤٤٣ / ٢ |
| فصل : ووقت وتر | ٤٦١ / ٢ |
| فصل : ووقت التراويح | ٤٧٩ / ٢ |
| فصل : وصلاة الليل | ٤٨٦ / ٢ |
| فصل : وصلاة ليل ونهار مثنى | ٤٩٦ / ٢ |
| فصل : تسن صلاة الضحى | ٥٠٢ / ٢ |
| فصل : يسن بتأكّد سجود تلاوة عقبها | ٥١٢ / ٢ |
| فصل : أوقات النهي عن الصلاة خمسة | ٥٢٧ / ٢ |
| فصل في مسائل تتعلق بالقرآن | ٥٣٤ / ٢ |
| فصل : يسن تعلم التأويل | ٥٥١ / ٢ |

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------|---------|
| * باب صلاة الجماعة | ٥ / ٣ |
| فصل : ويمنع شروع في إقامة انعقاد نافلة وراتبة | ٢١ / ٣ |
| فصل : الأولى لمأموم شروع في فعل بعد إمام فوراً | ٣٣ / ٣ |
| فصل : يسن لإمام تخفيف مع إتمام | ٤٥ / ٣ |
| فصل : في مسائل من أحكام الجن | ٤٩ / ٣ |
| * باب الإمامة | ٥٩ / ٣ |
| فصل : لا تصح إمامة فاسق مطلقاً | ٦٧ / ٣ |
| فصل : تكره إمامة كثير لحن | ١٠٠ / ٣ |
| فصل : في أحكام موقف الإمام وموقف المأمومين على اختلاف أنواعهم وأحوالهم ... | ١٠٤ / ٣ |
| فصل : في الاقتداء | ١٢٢ / ٣ |
| فصل : في الأعذار المبيحة لترك الجمعة والجماعة | ١٣٣ / ٣ |
| * باب صلاة أهل الأعذار | ١٤١ / ٣ |
| فصل : في القصر | ١٥١ / ٣ |
| فصل : في حكم الجمع بين الصلاتين | ١٧٨ / ٣ |
| فصل : في صلاة الخوف | ١٩٠ / ٣ |
| فصل : وتصح جمعة بخوف حضراً | ٢٠٥ / ٣ |
| * باب صلاة الجمعة | ٢١٣ / ٣ |
| فصل : شروط صحة الجمعة | ٢٢٥ / ٣ |
| فصل : والجمعة ركعتان | ٢٤٨ / ٣ |
| فصل : ومن دخل والإمام يخطب بمسجد | ٢٧١ / ٣ |

| الموضوع | ج / ص |
|-------------------------------------------------------|---------|
| * باب أحكام صلاة العيد وما يتعلق بذلك | ٢٧٧ / ٣ |
| فصل : شروط صحة العيد | ٢٨٣ / ٣ |
| فصل : سنّ تكبير مطلق وإظهاره | ٢٨٩ / ٣ |
| * باب صلاة الكسوف | ٢٩٧ / ٣ |
| * باب صلاة الاستسقاء | ٣٠٩ / ٣ |
| فصل : ومن رأى سحاباً أو هبت ريح سأل الله خيره | ٣٢٧ / ٣ |
| (٣) | |
| كِتَابُ الْجَنَائِزِ | |
| فصل : وإذا احتضر سن تعاهد بلّ حلقه بماء أو شراب | ٣٤٨ / ٣ |
| فصل : غسل الميت المسلم فرض كفاية | ٣٥٨ / ٣ |
| فصل : إذا أخذ في غسله وجب ستر ما بين سرة وركبة | ٣٧١ / ٣ |
| فصل : الشهيد يجب بقاء دمه عليه | ٣٨٣ / ٣ |
| فصل : في الكفن | ٣٩١ / ٣ |
| فصل : في الصلاة على الميت | ٤٠٣ / ٣ |
| فصل : وكره لمن صلى إعادتها | ٤٢٥ / ٣ |
| فصل : وحملها فرض كفاية | ٤٣٢ / ٣ |
| فصل : في دفن الميت | ٤٤١ / ٣ |
| فصل : كره رفع قبر فوق شبر | ٤٦٠ / ٣ |
| فصل : إن مات حامل حرم شق بطنها | ٤٧٤ / ٣ |
| فصل : في أحكام المصاب | ٤٧٨ / ٣ |

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : سنّ لرجل زيارة قبر مسلم | ٤٩٢ / ٣ |
| فصل : السلام على الميت | ٥٠٢ / ٣ |
| فصل : تشميتُ عاطس مسلم حمد وإجابته فرضٌ | ٥١٤ / ٣ |
| (٤) | |
| كِتَابُ الزَّكَاةِ | |
| فصل | ٣٠ / ٤ |
| * باب زكاة السائمة | ٤٣ / ٤ |
| فصل في زكاة البقر | ٥٥ / ٤ |
| فصل في زكاة الغنم | ٥٨ / ٤ |
| فصل الخلطة في ماشية لها تأثير في الزكاة إيجاباً وإسقاطاً | ٦٤ / ٤ |
| فصل ولا أثر لتفرق أو خلطة مال لواحد غير سائمة بمحلّين بينهما مسافة قصر ... | ٧٣ / ٤ |
| * باب زكاة الخارج من الأرض والنحل | ٨٣ / ٤ |
| فصل يجب فيما يشرب بلا كلفة العشر | ٩٢ / ٤ |
| فصل الزكاة على مستعير ومستأجر | ١٠٦ / ٤ |
| فصل في العسل العشر | ١١٢ / ٤ |
| فصل في المعدن ربع العشر | ١١٦ / ٤ |
| فصل في الركاز الخمس | ١٢١ / ٤ |
| * باب زكاة الأثمان | ١٢٧ / ٤ |
| فصل يخرج عن جيد صحيح ورديء من نوعه ومن كل نوع بحصته | ١٣٢ / ٤ |
| فصل لا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال مباح أو إعاره | ١٣٥ / ٤ |

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل في التحلي | ١٤٠ / ٤ |
| * باب زكاة العروض | ١٤٩ / ٤ |
| فصل وإن اشترى صباغ ما يصبغ به ويبقى أثره فهو عرض تجارة يقوم عند حوله | ١٥٨ / ٤ |
| * باب زكاة الفطر | ١٦٣ / ٤ |
| فصل الواجب فيها صاعٌ بَرٌّ | ١٧٤ / ٤ |
| * باب إخراج الزكاة | ١٨١ / ٤ |
| فصل يشترط لإخراجها نيّة من مكلف | ١٩٠ / ٤ |
| فصل الأفضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده | ١٩٩ / ٤ |
| فصل يجوز تعجيل زكاة لحولين فقط لغير وليٍّ محجور عليه إذا كمل النصاب | ٢٠٣ / ٤ |
| * باب أهل الزكاة | ٢١١ / ٤ |
| فصل وإن سقط ما على غارم أو مكاتب أو فضل معهما أو مع غاز أو ابن سبيل شيء | |
| بعد حاجته ردّ الكل | ٢٣٧ / ٤ |
| فصل لا تجزئ زكاة لكافر غير مؤلّف | ٢٤٣ / ٤ |
| فصل من أبيح له أخذ شيء أبيح له سؤاله | ٢٥١ / ٤ |
| فصل صدقة التطوع تسن بفاضل عن كفاية دائمة | ٢٥٨ / ٤ |

(٥)

كتاب الصوم

| | |
|------------------------------------------------|---------|
| فصل يقبل في هلال رمضان خاصة خبر مكلف عدل | ٢٧٦ / ٤ |
| فصل يجب الصوم على كل مسلم عاقل بالغ قادر | ٢٨٥ / ٤ |
| فصل شرط لصحة صوم | ٢٩٥ / ٤ |

| الموضوع | ج / ص |
|------------------------------------------------------|---------|
| * باب ما يفسد الصوم ويوجب الكفارة | ٣٠٣ / ٤ |
| فصل فيما يوجب الكفارة | ٣١٥ / ٤ |
| * باب ما يكره ويسن بصوم وحكم القضاء | ٣٢٣ / ٤ |
| فصل سنّ للصائم كثرة قراءة | ٣٢٧ / ٤ |
| فصل سنّ فوراً تتابع قضاء رمضان | ٣٣١ / ٤ |
| * باب صوم التطوع وما يتعلق به | ٣٣٩ / ٤ |
| فصل من دخل في تطوع غير حجّ وعمره لم يجب إتمامه | ٣٥٣ / ٤ |
| فصل أفضل الشهور رمضان | ٣٥٥ / ٤ |

(٦)

كِتَابُ الْإِحْتِكَافِ

| | |
|--------------------------------------------------|---------|
| فصل وشرط مع ما مرّ نيّة | ٣٧٢ / ٤ |
| فصل يحرم خروج من لزمه تتابع مختاراً ذاكراً | ٣٨٣ / ٤ |
| فصل وإن خرج لما لا بدّ له منه | ٣٩٢ / ٤ |
| فصل سنّ لمعتكف ترك لبس رفيع ثياب | ٣٩٧ / ٤ |
| فصل في أحكام المساجد | ٤٠٢ / ٤ |

(٧)

كِتَابُ الْحَجِّ

| | |
|--------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل يصح الحج والعمره من صغير | ٤٢٩ / ٤ |
| فصل يصح الحج والعمره من قنّ | ٤٣٦ / ٤ |
| فصل لا يصحّ ممن لم يحجّ أو يعتمر عن نفسه حجّ أو عمره عن غيره | ٤٥٦ / ٤ |

| الموضوع | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل شرط لوجوب سعي لحجٍّ أو عمرة على أنثى محرم | ٤٦٣ / ٤ |
| * باب المواقيت | ٤٧١ / ٤ |
| فصل لا يحلُّ لملكف حرٍّ مسلم أراد مكة أو الحرم أو نسكاً تجاوزَ ميقات بلا | |
| إحرام | ٤٧٦ / ٤ |
| * باب الإحرام | ٤٨١ / ٤ |
| فصل يخيَّر مريد إحرام بين تمتُّع | ٤٨٧ / ٤ |
| فصل من أحرم وأطلق صحَّ وفاقاً وصرفه لما شاء بنيته | ٥٠١ / ٤ |
| فصل سنَّ عقب إحرامه تلبيةً | ٥٠٨ / ٤ |
| * باب محظورات الإحرام | ٥١٥ / ٤ |
| فصل المرأة إحرامها في وجهها | ٥٦١ / ٤ |
| * باب الفدية | ٥ / ٥ |
| فصل : ومن كرَّرَ محظوراً من جنسٍ غير قتلٍ صيدٍ | ١٤ / ٥ |
| فصل : وكلُّ هديٍّ أو إطعامٍ يتعلَّقُ بحرمٍ أو إحرامٍ | ٢٠ / ٥ |
| * باب جزاء الصيد | ٢٧ / ٥ |
| فصل : وإن أتلَفَ محرمٌ أو من بالحرمِ جزءاً من صيدٍ | ٣٤ / ٥ |
| * باب صيد الحرمين ونباتهما | ٣٩ / ٥ |
| فصل : ويحرَّمُ قلعُ شجره | ٤٢ / ٥ |
| فصل : وحدُّ حرمِ مكة | ٤٨ / ٥ |
| فصل : ويحرَّمُ صيدُ حرم المدينة | ٥٧ / ٥ |
| * باب دخول مكة | ٦١ / ٥ |

| الموضوع | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : ثم بعد فراغه من ركعتي الطواف يخرج للسعي | ٨٦ / ٥ |
| * باب صفة الحج | ٩٧ / ٥ |
| فصل : ثم يدفع بعد الغروب من عرفة لمزدلفة | ١٠٧ / ٥ |
| فصل : للحج تحللان | ١٢٦ / ٥ |
| فصل : ثم يرجع من أفاض إلى مكة بعد طوافه وسعيه | ١٣٢ / ٥ |
| فصل : فإذا أتى مكة لم يخرج منها حتى يودع البيت بالطواف | ١٤١ / ٥ |
| فصل : وسن زيارة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبه | ١٤٨ / ٥ |
| فصل في صفة العمرة | ١٥٤ / ٥ |
| فصل : أركان حج أربعة | ١٥٧ / ٥ |
| * باب الفوات والإحصار | ١٦٧ / ٥ |
| * باب الهدى والأضاحي والعقيقة | ١٨٣ / ٥ |
| فصل : وسن نحر إبل قائمة معقولة يدها اليسرى | ١٩٤ / ٥ |
| فصل : التضحية | ٢٠٠ / ٥ |
| فصل : الهدى يتعين بقوله : هذا هدي | ٢١٣ / ٥ |
| فصل : يجب هدي بنذر | ٢٢٢ / ٥ |
| فصل : العقيقة | ٢٢٦ / ٥ |
| فصل : سن تسمية مولود سابع ولادة وتحسين اسمه | ٢٣٥ / ٥ |
| (٨) | |
| كتاب الجهاد | |
| فصل : وأفضل متطوع به من العبادات الجهاد | ٢٥٦ / ٥ |

| الموضوع | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : ولا يَجِلُّ لجماعةٍ مسلمينَ بعد لقاءِ فراثٍ | ٢٧٠ / ٥ |
| فصل : ومن أَسَرَ منهم أسيراً وقدَرَ أن يَأْتِيَ به | ٢٧٩ / ٥ |
| فصل : وإذا حَصَرَ إمامٌ أو نائبُه حِصْناً لَزِمَهُ فِعْلُ الأصلحِ | ٢٨٩ / ٥ |
| * باب ما يلزم الإمام والجيش | ٢٩٥ / ٥ |
| فصل : ويلزِمُ الجيشَ الصبرُ معَ الأميرِ والنصحُ والطاعةُ | ٣٠٦ / ٥ |
| فصل : ويَحْرُمُ غزوُ بلا إذنِ الأميرِ | ٣١٣ / ٥ |
| * باب قسمة الغنيمة | ٣٢١ / ٥ |
| فصل : وتُمْلِكُ غنيمَةً باستيلاءٍ عليها ولو بدارٍ حربٍ نصّاً | ٣٢٧ / ٥ |
| فصل : ومن أسَقَطَ حقَّه من الغانمينَ | ٣٣٩ / ٥ |
| * باب : الأرضون المغنومة | ٣٤٧ / ٥ |
| * باب الفيء | ٣٦١ / ٥ |
| * باب الأمان | ٣٦٩ / ٥ |
| فصل : وإن أَسَرَ مسلمٌ فأُطْلِقَ بشرطٍ أن يُقِيمَ عندهم | ٣٧٩ / ٥ |
| * باب الهدنة | ٣٨٣ / ٥ |
| فصل : ويُوَخِّدُونَ بِجِنَايَتِهِمْ على مسلمٍ | ٣٨٨ / ٥ |
| * باب عقد الذمة | ٣٩٣ / ٥ |
| فصل : لا جَزِيَّةَ على صبيٍّ | ٤٠٠ / ٥ |
| * باب أحكام الذمة | ٤١١ / ٥ |
| فصل : ويَحْرُمُ قيامُ لهم | ٤١٩ / ٥ |

| الموضوع | ج / ص |
|--------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : وإن تهوّد نصرانيّ | ٤٣٨ / ٥ |
| فصل في نقض العهد وما يتعلّق به | ٤٣٩ / ٥ |
| (٩) | |
| كِتَابُ الْبَيْعِ | |
| فصل : وشروطه سبعة | ٤٦٢ / ٥ |
| فصل : ولا يصحّ بيع من صبرة أو ثوب أو قطيع كلّ قفيز | ٥١٤ / ٥ |
| فصل في تفريق الصفقة | ٥١٨ / ٥ |
| فصل : ولا يصحّ بيع ولا شراء في المسجد | ٥٢٤ / ٥ |
| فصل : ومن باع شيئاً بثمن نسيئة | ٥٣٩ / ٥ |
| فصل : يحرم التسعير | ٥٤٦ / ٥ |
| * باب الشروط في البيع | ٥ / ٦ |
| فصل : وفاسده - أي : الشرط الفاسد - ثلاثة أنواع | ١٦ / ٦ |
| فصل : ومن باع شيئاً بشرط البراءة من كلّ عيب | ٢٦ / ٦ |
| * باب الخيار | ٣١ / ٦ |
| فصل : وينقل ملك في ثمن إلى بائع | ٤٧ / ٦ |
| فصل : ويُخيّر مشتري في مبيع معيب قبل عقد | ٧٣ / ٦ |
| فصل : وخيار عيب متراخ | ٨٥ / ٦ |
| فصل : وإن اختلفا - أي : بائع ومشتري - عند من حدث العيب | ٨٩ / ٦ |
| فصل : وإن اختلفا - أي : البائعان - في صفة ثمن | ١١٢ / ٦ |
| فصل في التصرف في المبيع | ١١٩ / ٦ |

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------|---------|
| فصل في قبض المبيع | ١٢٩ / ٦ |
| فصل : وإقالة النادم مستحبة | ١٣٦ / ٦ |
| * باب الربا والصرف | ١٤١ / ٦ |
| فصل : ولا تصح المحاقلة | ١٥١ / ٦ |
| فصل : ويحرم ربا النسيئة | ١٦٢ / ٦ |
| فصل : والصرف بيعٌ نقدٌ بنقد | ١٦٦ / ٦ |
| فصل : ولكلٌّ من المتصارفين الشراء من الآخر من جنس | ١٧٢ / ٦ |
| فصل : ومما يدلُّ على بطلان الحيل وتحريمها | ١٧٥ / ٦ |
| فصل : ويتميز ثمنٌ عن مئمنٍ بباء البدلية | ١٨٣ / ٦ |
| * باب بيع الأصول والثمار | ١٩١ / ٦ |
| فصل : ومن باع نخلاً، أو رهن نخلاً، أو وهب نخلاً | ٢٠٠ / ٦ |
| فصل : ولا يصحُّ بيعُ ثمرةٍ قبلَ بدوِّ صلاحها | ٢٠٥ / ٦ |
| فصل : ويشملُّ بيعُ دابةٍ - كفرسٍ - عذاراً | ٢١٦ / ٦ |
| * باب السلم | ٢١٩ / ٦ |
| فصل : ولا يشترطُ في السلم ذكرُ مكانِ الوفاء | ٢٥٤ / ٦ |
| * باب القرض | ٢٦٩ / ٦ |
| فصل : ويتمُّ عقدُ قرضٍ بقبول | ٢٧٤ / ٦ |
| فصل : ويجوزُ شرطُ رهنٍ فيه | ٢٨٠ / ٦ |
| * باب الرهن | ٢٨٩ / ٦ |
| فصل : لمَّا كانتْ صحةُ الرهنِ تفتقرُ إلى شروطٍ ستة | ٢٩٩ / ٦ |

| الموضوع | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : ولا يلزم رهنٌ إلا في حقِّ راهنٍ | ٣٠٥ / ٦ |
| فصل : والرهنُ بيد مرتهنٍ أو من اتفقاً عليه أمانةً | ٣١٩ / ٦ |
| فصل : ويصحُّ جعلُ رهنٍ باتفاقهما | ٣٢٦ / ٦ |
| فصل : ويصحُّ شرطُ كلِّ ما يقتضيه العقدُ | ٣٣٤ / ٦ |
| فصل : وإن اختلفا - أي : الراهنُ والمرتهنُ - في أنه أقبضه | ٣٣٦ / ٦ |
| فصل : ولمرتهنٍ ركوبُ حيوانٍ مرهونٍ | ٣٤٠ / ٦ |
| فصل : وإن جنى رقيقُ رهنٍ على نفسٍ أو مالٍ | ٣٤٣ / ٦ |
| فصل : وإن وطئَ مرتهنٌ أمةً (مرهونةً ولا شبهةً) | ٣٥٣ / ٦ |
| * باب الضمان | ٣٥٧ / ٦ |
| فصل : وشرطُ لصحةِ ضمانٍ | ٣٦٨ / ٦ |
| فصل : وإن قضى الدَّينَ ضامنٌ، أو أحالَ ضامنٌ ربَّ دينٍ به | ٣٧٩ / ٦ |
| فصل في الكفالة | ٣٨٨ / ٦ |
| فصل : ومتى سلَّم كفيلٌ مكفولاً | ٣٩٦ / ٦ |
| * باب الحوالة | ٤٠٥ / ٦ |
| فصل : ولا يُشترطُ لصحةِ الحوالةِ رضاُ مُحالٍ عليه | ٤١١ / ٦ |
| * باب الصلح | ٤٢١ / ٦ |
| فصل في الصُّلحِ عمَّا ليسَ بمالٍ | ٤٣٩ / ٦ |
| فصل في حكم الجوار | ٤٤٩ / ٦ |
| فصل : وحرَّم على مالكٍ أن يُحدِّثَ بملكِهِ ما يضرُّ بجارِهِ | ٤٥٧ / ٦ |
| فصل : ويجوزُ لغيرِ مالكٍ جدارٍ استناداً إليه | ٤٦٥ / ٦ |

(١٠)

كتاب الحجر

- فصل : ويتعلق بحجر المُفلسِ أحكامٌ أربعةٌ ٤٨٧ / ٦
- فصل في الحجرِ لحظَّ نفسِ المَحْجُورِ عليه ٥٢٣ / ٦
- فصل : وولايةُ مملوكٍ لسيده ٥ / ٧
- فصل : ومَنْ فُكَّ حَجْرُهُ فسَفِه ١٧ / ٧
- فصل : ولوليٍّ محجورٍ غيرِ حاكمٍ وأمينه الأكلُ لحاجة ٢٣ / ٧
- فصل : ولوليٍّ مميزٍ وسيده أَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يَتَّجِر ٢٨ / ٧
- * باب الوكالة ٣٩ / ٧
- فصل : وتصحُّ في كلِّ حقٍّ آدمي ٥٣ / ٧
- فصل : وتصحُّ في بيعِ مالهِ كلِّه أو ما شاء منه ٦٠ / ٧
- فصل : في حكمِ عقدِ الوكالة ٧٦ / ٧
- فصل : في حكمِ عقودِ الوكيل ٨٩ / ٧
- فصل : وليسَ لوكيلٍ شراءٌ معيب ١٠٦ / ٧
- فصل : والوكيلُ أمينٌ لا يضمنُ مطلقاً ١١٨ / ٧
- فصل : ومَنْ عليه حقٌّ فادَّعى إنساناً أَنَّهُ وَكيل ١٢٩ / ٧

(١١)

كتاب الشركة

- فصل : فيما يملكُ الشريكُ فعله وما لا يملك ١٥٢ / ٧
- فصل : في أحكامِ الشروطِ في الشركة ١٦٢ / ٧

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------|---------|
| فصل : المضاربة | ١٦٩ / ٧ |
| فصل : وتصيح المضاربة مؤقتة | ١٨٢ / ٧ |
| فصل : وليس لعامل شراء من يعتق على رب المال | ١٨٦ / ٧ |
| فصل : وتنفسح مضاربة فيما تلف قبل عمل | ١٩٩ / ٧ |
| فصل : فيما يقبل قول العامل والمالك فيه | ٢٠٨ / ٧ |
| فصل : شركة الوجوه | ٢١٧ / ٧ |
| * باب المساقاة | ٢٣٣ / ٧ |
| فصل : وعلى عامل ما فيه نمو أو صلاح | ٢٥٣ / ٧ |
| فصل : وشروط في مزارعة : علم جنس بذر | ٢٦٢ / ٧ |
| * باب الإجارة | ٢٧٥ / ٧ |
| فصل : وشروطها ثلاثة | ٢٨٠ / ٧ |
| فصل : والإجارة ضربان | ٣٢٨ / ٧ |
| فصل : وإجارة العين صورتان | ٣٤١ / ٧ |
| فصل : الضرب الثاني : أن تكون على منفعة بذمة | ٣٦٢ / ٧ |
| فصل : وللمستأجر استيفاء نفع بمثله | ٣٧٦ / ٧ |
| فصل : وعلى مؤجر كل ما جرت به عادة أو عرف | ٣٨٧ / ٧ |
| فصل : والإجارة عقد لازم من الطرفين | ٣٩٤ / ٧ |
| فصل : وإن ظهر أو حدث بموجرة معينة عيب | ٤١٠ / ٧ |
| فصل : والأجير قسمان : خاص ومشارك | ٤٢٢ / ٧ |
| فصل : وتملك أجرة معينة في إجارة عين | ٤٤١ / ٧ |

| الموضوع | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : وإذا انقضت أو انفسخت بنحو تقايل | ٤٤٦ / ٧ |
| فصل : وإذا انقضت مدة إجارة | ٤٥٦ / ٧ |
| * باب المسابقة | ٤٦١ / ٧ |
| فصل : والمُسابقةُ جُعالةٌ، لا يُؤخذُ بعوضها رهنٌ ولا كفيلٌ | ٤٨١ / ٧ |
| فصلٌ في المناضلة | ٤٨٥ / ٧ |

(١٢)

كتابُ العِجَارَةِ

| | |
|--------------------------------------------------------|---------|
| فصل : ومن أُعيرَ أرضاً لغرسٍ أو بناء | ٥٢٠ / ٧ |
| فصل : ومُسْتَعِيرٌ في استيفاءِ نفعٍ كمُسْتَأْجِر | ٥٢٩ / ٧ |
| فصل : وإن اختلفا فقالَ : أجزتكَ، قال : بل أعزتني | ٥٤٥ / ٧ |

(١٣)

كتابُ الغَصْبِ

| | |
|--------------------------------------------------------------------------|--------|
| فصل : وعلى غاصبٍ ردُّ مَغْصُوبٍ قَدَرَ عليه | ١٤ / ٨ |
| فصل : وإن غَصَبَ ما خَاطَ به جَرَحٌ مُحْتَرَمٌ | ٢٥ / ٨ |
| فصل : ويلزمُ ردُّ مَغْصُوبٍ زادَ بزيادتهِ المَتَّصِلَةُ | ٣٣ / ٨ |
| فصل : ويَضْمَنُ غاصِبٌ نَقْصَ مَغْصُوبٍ | ٤٠ / ٨ |
| فصل : وإن خَلَطَ ما لَا يَتَمَيَّزُ؛ كزَيْتٍ ونَقْدٍ بِمِثْلِهِمَا | ٤٨ / ٨ |
| فصل : وَيَجِبُ بَوَاطُءُ غاصِبٍ عَالِمٍ تَحْرِيمُهُ حَدٌّ | ٥٦ / ٨ |
| فصل : وإن أُتْلِفَ، أو تَلَفَ مَغْصُوبٌ، ضَمِنَ مِثْلِيٌّ | ٨٣ / ٨ |
| فصل : وحرَّم تَصَرُّفُ غاصِبٍ في مَغْصُوبٍ | ٩٨ / ٨ |

| الموضوع | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل: فيما يُضْمَنُ بلا غَضَبٍ | ١١٢ / ٨ |
| فصل: في جنائيه البهائم | ١٣٦ / ٨ |
| فصل: وإنِ اصْطَدَمَتْ سَفِينَتَانِ، فغَرِقَتَا | ١٤٨ / ٨ |
| * باب الشفعة | ١٦١ / ٨ |
| فصل: وَتَصْرُفُ مُشْتَرٍ بَعْدَ طَلَبِ شَفِيعٍ بَاطِلٌ | ٢٠١ / ٨ |
| فصل: وَيَمْلِكُ الشَّقْصُ شَفِيعٌ مِلْيٌ | ٢١٤ / ٨ |
| فصل: وَتَجِبُ الشُّفْعَةُ فِيمَا ادَّعَى شِرَاءُهُ لِمَوْلِيهِ | ٢٢٣ / ٨ |
| * باب الوديعة | ٢٣١ / ٨ |
| فصل: وَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ عَادَةً | ٢٤٥ / ٨ |
| فصل: وَالْمُودَعُ أَمِينٌ يُصَدَّقُ بِبَيْمِنِهِ فِي رَدِّ لِمَالِكٍ | ٢٥٨ / ٨ |
| * باب إحياء الموات | ٢٨٣ / ٨ |
| فصل: وَإِحْيَاءُ أَرْضٍ بِحَوْزٍ بِحَائِطٍ مَنِيعٍ عَادَةً | ٣٠٠ / ٨ |
| فصل في مسائل من أحكام الانتفاع بالمياه غير المملوكة | ٣٢٥ / ٨ |
| * باب الجعالة | ٣٣٣ / ٨ |
| * باب اللقطة | ٣٥١ / ٨ |
| فصل: وَمَا أُبِيحَ التِّقَاطُ وَلَمْ يَمْلِكْ بِهِ ثَلَاثَةُ أَضْرِبٍ | ٣٦٦ / ٨ |
| فصل: وَيَحْرُمُ تَصْرُفُهُ فِيهَا حَتَّى يَعْرِفَ وَعَاءَهَا | ٣٧٩ / ٨ |
| فصل: وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مُلْتَقِطٍ غَنِيٍّ وَفَقِيرٍ | ٣٩١ / ٨ |
| * باب اللقيط | ٣٩٧ / ٨ |
| فصل: وَإِزْثُهُ وَدَيْتُهُ إِنْ قُتِلَ لَبِيتَ الْمَالِ | ٤١٣ / ٨ |

(١٤)

كتاب الوقف

- فصل : وشروطه ستّة ٤٥٠ / ٨
- فصل : ولا يُشترط ذكر الجهة ٤٧٩ / ٨
- فصل : والمُلك فيما وقفَ على نحو مسجد ٤٩٢ / ٨
- فصل : ويُرجع وجوباً لشرط واقف ٥٠٣ / ٨
- فصل : وإذا لم يشترط واقف ناظراً ٥٢٤ / ٨
- فصل : ووظيفة ناظر حفظ وقف ٥٣٨ / ٨
- فصل : ولو أجز ناظر الوقف بأنقص من أجرة مثله ٥٤٩ / ٨
- فصل : من وقف على ولده ٥ / ٩
- فصل : من وقف شيئاً على بنيه أو على بني فلان ٢٦ / ٩
- فصل : والوقف عقد لازم ٤١ / ٩
- * باب الهبة ٦١ / ٩
- فصل : وما صح بيعه من الأعيان، صحّت هبته ٨٩ / ٩
- فصل في حكم عطية الأولاد وحكم الرجوع فيها وغير ذلك ١٠٠ / ٩
- فصل : وحرّم ولا يصح رجوع واهب في هبته بعد قبض معتبر ١٠٨ / ٩
- فصل في تملك الأب مال ولده ١١٧ / ٩
- فصل في عطية المريض ١٢٧ / ٩
- فصل : ومن أعتق أو وهب قنّاً لغير وارثه في مرضه ١٤٩ / ٩
- فصل في إقرار المريض بالعتق ١٦١ / ٩

(١٥)

كتاب الوصية

- فصل : والإجازة؛ أي : إجازة الورثة لما زاد على الثلث ١٨٤ / ٩
- فصل في حكم قبول الوصية وردها وما يترتب على ذلك ، وغير ذلك ١٩٠ / ٩
- فصل في أحكام الرجوع في الوصية وما يحصل به الرجوع وغير ذلك ١٩٩ / ٩
- * باب الموصى له ٢١١ / ٩
- فصل : ومن وصى في أبواب البر ٢٢٥ / ٩
- فصل : ولا تصح الوصية لنحو كنيسة ٢٣٦ / ٩
- * باب الموصى به ٢٤٧ / ٩
- فصل : وتصح الوصية بمنفعة مفردة عن الرقبة بلا نزاع ٢٦٢ / ٩
- فصل : وتبطل وصية بمعين بتلفه ٢٧٤ / ٩
- * باب الوصية بالأنصاء والأجزاء ٢٨٣ / ٩
- فصل في الوصية بالأجزاء ٢٩١ / ٩
- فصل في الجمع بين الوصية بالأجزاء والأنصاء ٣٠١ / ٩
- * باب الموصى إليه ٣١١ / ٩
- فصل : ولا تصح الوصية إلا في تصرف معلوم ٣٢١ / ٩

(١٦)

كتاب الفروض

- * باب الفروض وذويها ٣٤٣ / ٩
- فصل : والسدس لسبعة ٣٥٢ / ٩

| الموضوع | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------|---------|
| * باب العصبات | ٣٥٩ / ٩ |
| * باب الحجب | ٣٧١ / ٩ |
| * باب الجد والإخوة | ٣٧٩ / ٩ |
| فصل: وولّد لأبٍ ذكراً كانَ أو أنثى كولدِ الأبوين في مقاسمة الجدِّ | ٣٨٧ / ٩ |
| * باب أصول المسائل | ٣٩٣ / ٩ |
| * باب تصحيح المسائل | ٤٠٣ / ٩ |
| * باب المناسخات | ٤١٧ / ٩ |
| * باب قسمة التركات | ٤٢٧ / ٩ |
| * باب الرد | ٤٤١ / ٩ |
| * باب ذوي الأرحام | ٤٥١ / ٩ |
| * باب ميراث الحمل | ٤٦٥ / ٩ |
| * باب ميراث المفقود | ٤٧٥ / ٩ |
| * باب ميراث الخنثى | ٤٨٥ / ٩ |
| * باب ميراث الغرقى | ٤٩٧ / ٩ |
| * باب ميراث أهل الممل | ٥٠٥ / ٩ |
| * باب ميراث المطلقة | ٥١٥ / ٩ |
| * باب الإقرار بمشارك في الميراث | ٥٢٥ / ٩ |
| فصل: إذا أقرَّ وارثٌ في مسألةٍ عولَ بمنْ يزيله | ٥٣٥ / ٩ |
| * باب ميراث القاتل | ٥٤١ / ٩ |
| * باب ميراث المعتق بعضه | ٥٤٥ / ٩ |

| الموضوع | ج / ص |
|-----------------------------------------------------|---------|
| فصل : ويردُّ على كلِّ ذي فرضٍ بعضُهُ حرٌّ | ٥٥٢ / ٩ |
| * باب الولاء | ٥٥٥ / ٩ |
| فصل : ولا يرثُ نساءٌ بولاءٍ إلَّا مَنْ أعتقنَ | ٥٦٤ / ٩ |
| فصل : في جرِّ الولاءِ ودوره | ٥٧١ / ٩ |

(١٧)

كِتَابُ الْعِتْقِ

| | |
|-----------------------------------------------------------|----------|
| فصل : ومن أعتق من قنٍّ جزءاً مشاعاً | ٢١ / ١٠ |
| فصل : ويصحُّ تعليق عتق بصفة | ٣٠ / ١٠ |
| فصل : كلُّ مملوك أو عبد لي، أو ممالكي أو رقيقي حرٌّ | ٤٤ / ١٠ |
| فصل : ومن أعتق في مرضه | ٤٧ / ١٠ |
| * باب التدبير | ٥٥ / ١٠ |
| * باب الكتابة | ٧١ / ١٠ |
| فصل : ويملك المكاتب كسبه ونفعه | ٨٣ / ١٠ |
| فصل : ويصحُّ شرط وطء مكاتبته | ٩٣ / ١٠ |
| فصل : ويصحُّ نقل الملك في المكاتب | ٩٧ / ١٠ |
| فصل : والكتابة عقد لازم لا يدخلها خيار | ١٠٤ / ١٠ |
| فصل : وتصحُّ كتابة عدد بعوض | ١١٢ / ١٠ |
| فصل : وإن اختلفا في كتابة فقول منكر | ١٢٠ / ١٠ |
| فصل : والفساد كعلى خمر أو خنزير أو مجهول | ١٢٣ / ١٠ |
| * باب أم الولد | ١٢٩ / ١٠ |

(١٨)

كِتَابُ النِّكَاحِ

| | |
|----------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : يباح ولا يسُنُّ لمن أراد خطبة امرأة وغلب على ظنه إجابته نظر ما يظهر غالباً | ١٦٢ / ١٠ |
| فصل : يحرم تصريح بخطبة معتدة إلا لزوج تحلُّ له | ١٨٣ / ١٠ |
| فصل في خصائص النبي ﷺ التي ذكرها أصحابنا | ١٩٣ / ١٠ |
| * باب أركان النكاح وشروطه | ٢٢٣ / ١٠ |
| فصل : وشروطه خمسة | ٢٣٢ / ١٠ |
| فصل : ووكيل كل ولي يقوم مقامه غائباً وحاضراً | ٢٦٢ / ١٠ |
| فصل : وإن استوى وليان فأكثر في درجة صحَّ التزويج من كل واحد | ٢٧٠ / ١٠ |
| فصل : ومن قال لأمته التي يحلُّ له نكاحها | ٢٧٧ / ١٠ |
| * باب : موانع النكاح، الضرب الأول | ٢٩٧ / ١٠ |
| فصل : الضرب الثاني من المحرّمات في النكاح | ٣١٢ / ١٠ |
| فصل : ومن ملك نحو أختين معاً | ٣١٩ / ١٠ |
| فصل : النوع الثاني من المحرّمات إلى أمد | ٣٣١ / ١٠ |
| * باب : الشروط في النكاح | ٣٤٩ / ١٠ |
| فصل : وإن شرطها مسلمة | ٣٧١ / ١٠ |
| فصل : ولمن عتقت كلُّها تحت رقيق كلِّه الفسخ إجماعاً | ٣٨١ / ١٠ |
| * باب : العيوب في النكاح | ٣٨٩ / ١٠ |
| فصل : ولا يثبت خيار في عيب زال بعد عقد | ٤٠٤ / ١٠ |

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وليس لولي صغير أو صغيرة | ٤١١ / ١٠ |
| * باب : نكاح الكفار وما يتعلّق به | ٤١٥ / ١٠ |
| فصل : وإن أسلم الزّوجان معاً | ٤٢١ / ١٠ |
| فصل : وإن أسلم كافرٌ وتحتّه أكثر من أربع نسوة بعقد أو لا | ٤٢٧ / ١٠ |
| فصل : وإن أسلم حرٌّ وتحتّه إماءٌ فأسلمنّ معه | ٤٣٦ / ١٠ |
| فصل : وإن أسلم عبد وتحتّه إماء فأسلمنّ معه | ٤٣٩ / ١٠ |
| فصل : وإن ارتدَّ أحد الزّوجين أو هما معاً قبل دخول | ٤٤٠ / ١٠ |

(١٩)

كِتَابُ الصَّدَاقِ

| | |
|--------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وشرط علم صداق | ٤٥٦ / ١٠ |
| فصل : وإن تزوّجها على خمر أو خنزير أو مال مغصوب تعلمه الزوجة | ٤٦٢ / ١٠ |
| فصل : ولأب تزويج بكر وثيب بدون صداق مثلها وإن كرهت | ٤٦٧ / ١٠ |
| فصل : وإن تزوّج عبد بجميع أنواعه بإذن سيّده صحَّ | ٤٧٣ / ١٠ |
| فصل : وتملك زوجة بعقد جميع المسمّى ولو مُبَهَمًا | ٤٧٨ / ١٠ |
| فصل : يسقط الصّدّاق كلّهُ بفرقة لعان | ٤٩٤ / ١٠ |
| فصل : وإذا اختلفا أو ورثتهما أو وليّاهما | ٥٠٦ / ١٠ |
| فصل : وهديّة زوج ليست من المهر | ٥١٣ / ١٠ |
| فصل في المفوضة | ٥١٧ / ١٠ |
| فصل : ولا مهر بفرقة قبل دخول في نكاح فاسد | ٥٢٧ / ١٠ |
| فصل : ولزوجة قبل دخول بها أو بعده مكرهة منع نفسها | ٥٣٤ / ١٠ |

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------|----------|
| * باب الوليمة وآداب الأكل والشرب، وما يتعلّق بذلك | ٥ / ١١ |
| فصل: يكره لأهل فضل وعلم إسراع الإجابة إلى الولايم غير الشرعية | ١٧ / ١١ |
| فصل: في آداب الأكل والشرب، وما يتعلّق بهما | ٢٥ / ١١ |
| فصل: يكره أكل من أعلى الصّحفة أو وسطها | ٣٨ / ١١ |
| فصل: يسنُّ إعلان نكاح | ٤٧ / ١١ |
| * باب عشرة النساء والقسم والنشوز، وما يتعلّق بها | ٥١ / ١١ |
| فصل: يحرم وطء في حيض إجماعاً | ٦٢ / ١١ |
| فصل: ويلزمه وطء في كلّ ثلث سنة مرّة إن قدر | ٦٩ / ١١ |
| فصل: وله منع كلّ منهنّ من خروج | ٨١ / ١١ |
| فصل: في القسم بين الزوجتين فأكثر | ٨٥ / ١١ |
| فصل: تسنُّ تسوية في وطء بين زوجاته | ٩٨ / ١١ |
| فصل: ومن تزوّج بكراً أقام عندها سبعاً ولو أمةً | ٩٩ / ١١ |
| فصل: النشوز معصيتها إياه فيما يجب عليها | ١٠٤ / ١١ |

(٢٠)

كتاب الخلع

| | |
|----------------------------------------------------------|----------|
| فصل: الخلع فسخ لا ينقص به عدد طلاق حيث وقع بصيغته | ١٢٣ / ١١ |
| فصل: لا يصحّ الخلع إلا بعوض | ١٢٩ / ١١ |
| فصل: يصحّ الخلع على ما لا يصحّ مهراً لجهالة أو غرر | ١٣٥ / ١١ |
| فصل: وطلاق على عوض كخلع في إبانة | ١٣٩ / ١١ |
| فصل: من سئل الخلع على شيء فطلق أو خلع | ١٤٤ / ١١ |
| فصل: إذا خالعه في مرض موتها | ١٥٢ / ١١ |

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : إذا قال : خالعتك بألف فأنكرته | ١٥٩ / ١١ |
| (٢١) | |
| كَيْبُ الطَّلَاقِ | |
| فصل : من صحَّ طلاقه صحَّ توكيله فيه وتوكله | ١٨١ / ١١ |
| * باب سنة الطلاق وبدعته | ١٨٧ / ١١ |
| فصل : أنت طالق أحسن طلاق أو أجمله | ١٩٧ / ١١ |
| * باب صريح الطلاق وكنايته | ٢٠١ / ١١ |
| فصل : كنيته نوعان : ظاهرة | ٢١٥ / ١١ |
| فصل : أمرك بيدك كناية ظاهرة | ٢٢٦ / ١١ |
| * باب ما يختلف به عدد الطلاق | ٢٣٥ / ١١ |
| فصل : وجزء طلقة كهي | ٢٥١ / ١١ |
| فصل : فيما تخالف المدخول بها غيرها | ٢٥٦ / ١١ |
| باب الاستثناء في الطلاق | ٢٦٣ / ١١ |
| * باب الطلاق في الماضي والمستقبل | ٢٧١ / ١١ |
| فصل : يستعمل نحو طلاق كظهار وعق استعمال القسم | ٢٧٩ / ١١ |
| فصل في الطلاق في زمن مستقبل | ٢٨٩ / ١١ |
| * باب تعليق الطلاق بالشروط | ٣٠٣ / ١١ |
| فصل : أدوات الشرط المستعملة غالباً في نحو طلاق وعناق ست | ٣٠٧ / ١١ |
| فصل : إن قال عامي أن قُمت فشرط | ٣١٧ / ١١ |
| فصل : في تعليقه بالحيض | ٣٢٥ / ١١ |

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------|----------|
| فصل : في تعليقه بالحمل والولادة | ٣٣٤ / ١١ |
| فصل : في تعليقه بالطلاق | ٣٤١ / ١١ |
| فصل : في تعليقه بالحلف | ٣٥٣ / ١١ |
| فصل : في تعليقه بالكلام | ٣٥٩ / ١١ |
| فصل : في تعليقه بالإذن والقربان | ٣٦٦ / ١١ |
| فصل : في تعليقه بالمشيئة | ٣٦٩ / ١١ |
| فصل : في مسائل متفرقة | ٣٨٢ / ١١ |
| * باب التأويل في الحلف | ٣٩٩ / ١١ |
| فصل : من حلف إنني أحبُّ الفتنة وأكره الحقَّ | ٤١٥ / ١١ |
| * باب الشك في الطلاق | ٤٢١ / ١١ |

(٢٢)

كِتَابُ الرِّجْعَةِ

| | |
|----------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : إن طَلَّقَهَا حُرًّا ثَلَاثًا أَوْ عَبْدَ ثَنَيْنِ | ٤٥٤ / ١١ |
|----------------------------------------------------------------|----------|

(٢٣)

كِتَابُ الْإِيْلَاءِ وَاحْكَامِ الْمَوْلَى

| | |
|------------------------------------------------------|----------|
| فصل : إن جعل غايته ما لا يوجد في أربعة أشهر | ٤٧٣ / ١١ |
| فصل : ويصحُّ من كافر وقنٍّ وغضبان وسكران ومريض | ٤٨٠ / ١١ |

(٢٤)

كِتَابُ الظُّلْمِ

| | |
|------------------------------------------|----------|
| فصل : يصحُّ من كلٍّ من يصحُّ طلاقه | ٤٩٧ / ١١ |
|------------------------------------------|----------|

| الموضوع | ج / ص |
|--------------------------------------------|----------|
| فصل في كفارة الظَّهَار وما بمعناها | ٥٠٥ / ١١ |
| فصل : إن لم يجد رقبة صام شهرين | ٥١٨ / ١١ |
| فصل : إن لم يستطع صوماً لكبير أو مرض | ٥٢٢ / ١١ |

(٢٥)

كِتَابُ اللَّعَانِ وَمَا يَلْحَقُ مِنَ النَّسَبِ

| | |
|------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : شروط اللعان ثلاثة | ٥٤١ / ١١ |
| فصل : يثبت بتمام تلاعنها أربعة أحكام | ٥٤٩ / ١١ |
| فصل : فيما يلحق من النسب وفيما لا يلحق به | ٥٥٨ / ١١ |
| فصل : من ثبت أو أقرَّ أنه وطئ أُمته في الفرج أو دونه | ٥٦٦ / ١١ |

(٢٦)

كِتَابُ الْعَادَاتِ

| | |
|-----------------------------------|---------|
| فصل : وإن وطئت معتدةً بشبهة | ٣٣ / ١٢ |
| فصل : يحرم إحداث فوق ثلاث | ٤٠ / ١٢ |
| * باب استبراء الإماء | ٥٣ / ١٢ |
| فصل : واستبراء حامل بوضع | ٦٥ / ١٢ |

(٢٧)

كِتَابُ الرِّضَاعِ

| | |
|-----------------------------------|---------|
| فصل : وللحرمة بالرضاع شرطان | ٧٧ / ١٢ |
|-----------------------------------|---------|

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| فصل : وَمَنْ تَزَوَّجَ ذَاتَ لَبَنِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا | ٨٣ / ١٢ |
| فصل : وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَفْسَدَتْ نِكَاحَ نَفْسِهَا بِرِضَاعٍ قَبْلَ الدُّخُولِ | ٩٠ / ١٢ |
| فصل : وَإِنْ شَكَّ فِي وَجُودِ رِضَاعِ بَنَى عَلَى الْيَقِينِ | ٩٥ / ١٢ |

(٢٨)

كِتَابُ النِّفَقَاتِ

| | |
|------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَالْوَاجِبُ عَلَى الزَّوْجِ دَفْعُ قَوْتِ | ١١٣ / ١٢ |
| فصل : وَمُطَلَقَةٌ رَجْعِيَّةٌ كَزَوْجَةٍ فِي نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ وَسَكْنَى | ١١٩ / ١٢ |
| فصل : وَمَتَى تَسَلَّمَ زَوْجٌ مَنِ يَلْزِمُهُ تَسَلُّمُهَا | ١٢٦ / ١٢ |
| فصل : وَمَتَى أَعْسَرَ زَوْجٌ بِنَفَقَةٍ مَعْسِرٍ | ١٣٤ / ١٢ |
| * باب نفقة الأقارب والمماليك | ١٤٣ / ١٢ |
| فصل : وَيَجِبُ إِعْفَافٌ مَنِ تَجِبُ لَهُ النِّفَقَةُ | ١٥١ / ١٢ |
| فصل : وَتَلْزِمُهُ نَفَقَةٌ وَكِسْوَةٌ وَسُكْنَى عُرْفًا | ١٥٨ / ١٢ |
| فصل : وَعَلَى مَالِكٍ بِهَيْمَةٍ إِطْعَامُهَا | ١٧٤ / ١٢ |
| * باب الحضانة | ١٧٩ / ١٢ |
| فصل : وَإِنْ بَلَغَ صَبِيٌّ سَبْعَ سِنِينَ عَاقِلًا خَيْرٌ بَيْنَ أَبَوَيْهِ | ١٨٨ / ١٢ |

(٢٩)

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

| | |
|-------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَشِبْهُ الْعَمْدِ، وَيُسَمَّى : خَطَأَ الْعَمْدِ، وَعَمْدَ الْخَطَأِ | ٢١٤ / ١٢ |
| فصل : وَالْخَطَأُ ضَرْبَانِ | ٢١٥ / ١٢ |
| فصل : وَيُقْتَلُ الْعَدَدُ بِوَاحِدٍ إِنْ صَلَحَ فِعْلٌ كُلٌّ لِلْقَتْلِ بِهِ | ٢٢٠ / ١٢ |

| الموضوع | ج / ص |
|-------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَمَنْ أَمْسَكَ إِنْسَانًا لَّا خَرَّ لِيَقْتُلْهُ | ٢٣٠ / ١٢ |
| * باب شروط القصاص | ٢٣٧ / ١٢ |
| فصل : الرَّابِعُ : كَوْنُ مَقْتُولٍ لَيْسَ بِوَلَدٍ | ٢٥٢ / ١٢ |
| * باب استيفاء القصاص | ٢٦٣ / ١٢ |
| فصل : ويحرمُ استيفاءُ قَوْدِ بِلَا حَضْرَةِ سُلْطَانٍ أَوْ نَائِبِهِ | ٢٧٣ / ١٢ |
| فصل : وَمَنْ قَتَلَ أَوْ قَطَعَ عَدَدًا فِي وَقْتٍ | ٢٨١ / ١٢ |
| * باب العفو عن القصاص | ٢٨٥ / ١٢ |
| * باب ما يوجب القصاص فيما دون النفس | ٢٩٥ / ١٢ |
| فصل : وَمَنْ أَذْهَبَ بَعْضَ لِسَانٍ | ٣٠٦ / ١٢ |
| فصل : النوع الثاني ممَّا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فيما دون النَّفْسِ : الجروح | ٣١٠ / ١٢ |

(٣٠)

كِتَابُ الدِّيَاتِ

| | |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَإِنْ تَجَادَبَ حُرَّانِ مُكَلَّفَانِ نَحْوَ حَبَلٍ فَانْقَطَعَ فَسَقَطَا | ٣٢٨ / ١٢ |
| فصل : وَمَنْ أَتْلَفَ نَفْسَهُ أَوْ طَرَفَهُ خَطَأً فَهَدَرٌ كَعَمْدٍ | ٣٣٧ / ١٢ |
| فصل : وَمَنْ أَذْبَ وَلَدَهُ أَوْ زَوْجَتَهُ فِي نُسُوزٍ وَلَمْ يُسْرِفْ، لَمْ يَضْمَنْ | ٣٤٥ / ١٢ |
| * باب مقادير ديات النفس | ٣٥٣ / ١٢ |
| فصل : وَدِيَّةُ قَتْلِ قِيَمَتُهُ | ٣٦٣ / ١٢ |
| فصل : وَدِيَّةُ جَنِينٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ | ٣٦٦ / ١٢ |
| فصل : وَإِنْ جَنَى قَتْلٌ | ٣٧٧ / ١٢ |
| * باب دية الأعضاء ومنافعها | ٣٨٥ / ١٢ |

| الموضوع | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل في دية المنافع | ٣٩٨ / ١٢ |
| فصل : وَفِي كُلِّ مِنَ الشُّعُورِ الْأَرْبَعَةِ الدِّيَةُ | ٤٠٩ / ١٢ |
| * باب الشجاج وكسر العظام | ٤١٥ / ١٢ |
| فصل : وفي الجائفة ثلث دية | ٤٢٢ / ١٢ |
| فصل : وَفِي كَسْرِ ضِلَعٍ جُبِرَ مُسْتَقِيماً بَعِيرٌ | ٤٢٦ / ١٢ |
| * باب العاقلة وما تحمله | ٤٣١ / ١٢ |
| فصل : ولا تحمِلُ العاقلةُ عَمْدًا | ٤٣٨ / ١٢ |
| * باب كفارة القتل | ٤٤٥ / ١٢ |
| * باب القسامة | ٤٤٩ / ١٢ |
| فصل : وَيُبْدَأُ فِيهَا بِأَيِّمَانِ ذُكُورٍ عَصَبَتِهِ الْوَارِثِينَ | ٤٥٩ / ١٢ |
| (٣١) | |
| كِتَابُ الْحُدُودِ | |
| فصل : وَإِنْ اجْتَمَعَتْ حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ | ٤٨٦ / ١٢ |
| فصل : وَمَنْ قَتَلَ أَوْ قَطَعَ طَرْفًا أَوْ أَتَى حَدًّا | ٤٨٩ / ١٢ |
| * باب حد الزنا | ٤٩٥ / ١٢ |
| فصل : وَشُرُوطُ حَدِّ زِنَا ثَلَاثَةٌ | ٥١٢ / ١٢ |
| * باب القذف | ٥٣١ / ١٢ |
| فصل : وَيَحْرُمُ الْقَذْفُ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ | ٥٣٧ / ١٢ |
| فصل : وَلِلْقَذْفِ صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ | ٥٤٠ / ١٢ |
| فصل : وَكِنَايَتُهُ ؛ أَيِ : الْقَذْفِ وَالتَّعْرِضُ بِهِ | ٥٤٥ / ١٢ |

| الموضوع | ج / ص |
|------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَمَنْ قَذَفَ أَهْلَ بَلَدَةٍ عَزَّرَ | ٥٥١ / ١٢ |
| * باب حد المسكر | ٥ / ١٣ |
| * باب التعزير | ٢١ / ١٣ |
| * باب القطع في السرقة | ٣٥ / ١٣ |
| فصل : وإذا وجب القطعُ قُطِعَتْ يَدُهُ اليمنى | ٦٩ / ١٣ |
| * باب حد قَطَاعِ الطَّرِيقِ | ٧٧ / ١٣ |
| فصل : وَمَنْ أُرِيدَتْ نَفْسُهُ أَوْ حُرْمَتُهُ أَوْ مَالُهُ | ٨٦ / ١٣ |
| * باب قتال أهل البغي | ٩٥ / ١٣ |
| فصل : وَتَلَزَمَهُ مُرَاسَلَةُ بُعَاةٍ، وَإِزَالَةُ شُبُهَيْهِمْ | ١٠٤ / ١٣ |
| فصل : وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ | ١١١ / ١٣ |
| * باب حكم المرتد | ١١٧ / ١٣ |
| فصل : فَمَنْ ارْتَدَّ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا | ١٣٦ / ١٣ |
| فصل : وَتَوْبَةُ مُرْتَدٍّ، وَكُلُّ كَافِرٍ : إِيْتَانُهُ بِالشَّهَادَتَيْنِ | ١٤٦ / ١٣ |
| فصل : وَمَنْ ارْتَدَّ لَمْ يَزَلْ مَلِكُهُ عَنْ مَالِهِ | ١٥٥ / ١٣ |
| فصل : السَّحَرُ وما يتعلق به | ١٥٩ / ١٣ |

(٣٢)

كِتَابُ الْأَطْعَمَةِ

| | |
|-----------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَيُبَاحُ مَا عَدَا هَذَا؛ كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَالْخَيْلِ | ١٧٩ / ١٣ |
| فصل : وَمَنْ اضْطُرَّ؛ بِأَنْ خَافَ تَلَفًا، أَكَلَ وَجُوبًا | ١٨٦ / ١٣ |
| فصل : وَمَنْ مَرَّ بِثَمَرَةٍ بُسْتَانٍ، وَلَا حَائِطَ عَلَيْهِ | ١٩٥ / ١٣ |

(٣٣)

كِتَابُ الذَّكَاةِ

فصل: وَذَكَاةُ جَنَيْنٍ مُّبَاحٍ خَرَجَ مَيْتاً أَوْ مُتَحَرِّكاً ٢١٨ / ١٣

(٣٤)

كِتَابُ الصَّيْدِ

فصل: فَمَنْ أَذْرَكَ صَيْدًا مَجْرُوحًا مُتَحَرِّكاً فَوْقَ حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ٢٣٤ / ١٣

(٣٥)

كِتَابُ الْيَمِينِ

فصل: وَحُرُوفُ الْقَسَمِ ثَلَاثَةٌ ٢٧١ / ١٣

فصل: وَلَوْجُوبِ الْكَفَّارَةِ بِالْيَمِينِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ ٢٨١ / ١٣

فصل: مَنْ حَرَّمَ حَلَالًا سِوَى زَوْجَتِهِ ٢٨٨ / ١٣

فصل في كفارة اليمين ٢٩٤ / ١٣

* باب جامع الأيمان ٣٠١ / ١٣

فصل: فَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْحَالِفُ شَيْئًا، رَجَعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ ٣٠٥ / ١٣

فصل: وَالْعِبْرَةُ فِي الْيَمِينِ بِخُصُوصِ السَّبَبِ ٣٠٩ / ١٣

فصل: فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ، وَهُوَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ السَّبَبِ وَالنِّيَّةِ ٣١٨ / ١٣

فصل: فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ؛ أَيْ: مَا تَقَدَّمَ مِنَ النِّيَّةِ وَالسَّبَبِ وَالتَّعْيِينِ ٣٢٠ / ١٣

فصل: وَالْعُرْفِيُّ: مَا اشْتَهَرَ مَجَازُهُ حَتَّى غَلَبَ عَلَى حَقِيقَتِهِ ٣٢٦ / ١٣

فصل: وَاللُّغَوِيُّ: مَا لَمْ يَغْلِبْ مَجَازُهُ ٣٣١ / ١٣

فصل: وَإِنْ حَلَفَ: لَا يَلْبَسُ مِنْ غَزَلِهَا وَعَلَيْهِ مِنْهُ ٣٥٣ / ١٣

| الموضوع | ج / ص |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل: وَمَنْ حَلَفَ: لَيُشْرَبَنَّ هَذَا الْمَاءَ | ٣٦٠ / ١٣ |
| * باب النَّذْرِ | ٣٧١ / ١٣ |
| فصل: وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ مُعَيَّنَةٍ | ٣٨٥ / ١٣ |
| (٣٦) | |
| كِتَابُ الْقَضَاءِ وَالْفِتْيَا | |
| فصل: وَيَصِحُّ فِتْوَى عَبْدٍ، وَامْرَأَةٍ، وَقَرِيبٍ، وَأُمِّيٍّ، وَأَخْرَسٍ | ٤١١ / ١٣ |
| فصل: وَلِلْمُفْتِي تَخْيِيرٌ مَنِ اسْتَفْتَاهُ بَيْنَ قَوْلِهِ وَقَوْلِ مُخَالِفِهِ | ٤٢٠ / ١٣ |
| فصل: وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَفْتَى خَطَأً أَنْ يَكْتُبَ | ٤٢٩ / ١٣ |
| فصل: وَالْقَضَاءُ هُوَ تَبْيِينُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ وَالْإِلْزَامُ بِهِ | ٤٣٥ / ١٣ |
| فصل: وَتَفِيدُ وَلَايَةُ حُكْمٍ عَامَّةٍ النَّظَرَ فِي أَشْيَاءَ وَالْإِلْزَامَ بِهَا | ٤٤٥ / ١٣ |
| فصل: وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُؤَلِّيَ الْقَاضِيَّ عُمُومَ النَّظَرِ فِي عُمُومِ الْعَمَلِ | ٤٤٩ / ١٣ |
| فصل: يُشْتَرَطُ كَوْنُ قَاضٍ مُتَّصِفًا بِعَشْرِ صِفَاتٍ | ٤٥٧ / ١٣ |
| فصل: وَإِنْ حَكَمَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ بَيْنَهُمَا شَخْصاً صَالِحاً لِلْقَضَاءِ | ٤٦٦ / ١٣ |
| * باب أدب القاضي | ٤٦٩ / ١٣ |
| فصل: وَسُنُّ لِقَاضٍ أَنْ يُحْضِرَ مَجْلِسَهُ فَقَهَاءَ الْمَذَاهِبِ | ٤٧٩ / ١٣ |
| فصل: وَيُسْنُّ لِقَاضٍ أَنْ يَبْدَأَ بِالنَّظَرِ فِي أَمْرِ الْمَحْجُوسِينَ | ٤٩٢ / ١٣ |
| فصل: وَتَنْفِيدُ الْحُكْمِ يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ بِصَحَّةِ الْحُكْمِ الْمُنفَّذِ | ٤٩٩ / ١٣ |
| فصل: وَمَنْ لَمْ يُعْرِفْ خَصْمَهُ، وَأَنْكَرَهُ، نُودِيَ بِذَلِكَ | ٥٠٨ / ١٣ |
| فصل: وَمَنِ اسْتَعْدَاهُ عَلَى خَصْمٍ بِالْبَلَدِ بِمَا تَتَّبَعُهُ الْهِمَّةُ | ٥١٤ / ١٣ |
| * باب طريق الحكم وصفته | ٥٢١ / ١٣ |

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَتَصِحُّ الدَّعْوَى بِالْقَلِيلِ | ٥٢٥ / ١٣ |
| فصل : وَإِذَا حَزَرَ الْمُدَّعِي دَعْوَاهُ؛ فَلِلْحَاكِمِ سُؤَالُ خَصْمِهِ | ٥٣٤ / ١٣ |
| فصل : وَيُعْتَبَرُ فِي الْبَيِّنَةِ الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا | ٥ / ١٤ |
| فصل : وَإِنْ قَالَ الْمُدَّعِي : مَا لِي بَيِّنَةٌ | ١٥ / ١٤ |
| فصل : وَإِنْ قَالَ مُدَّعَى عَلَيْهِ بَعَيْنٌ | ٢٩ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ ادَّعَى عَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ مَسَافَةً قَصُرَ | ٣٣ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْحَاكِمَ حَكَمَ لَهُ بِحَقٍّ | ٤٠ / ١٤ |
| فصل : وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لَا يُزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بَاطِنًا | ٤٢ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ غَضِبَهُ إِنْسَانٌ مَالًا جَهْرًا | ٤٩ / ١٤ |
| * باب حكم كتاب القاضي إلى القاضي | ٥٣ / ١٤ |
| فصل : وَإِذَا حَكَمَ عَلَيْهِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ | ٦٢ / ١٤ |
| * باب القسمة | ٧١ / ١٤ |
| فصل : وَتُعَدَّلُ سِهَامُ بِالْأَجْزَاءِ إِنْ تَسَاوَتْ | ٩٠ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ ادَّعَى مِنَ الشُّرَكَاءِ غَلْطًا أَوْ حِيْفًا | ٩٤ / ١٤ |
| * باب الدعاوي والبيّنات | ١٠١ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ بَيَّدهُ عَبْدٌ ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَاهُ | ١٢٧ / ١٤ |
| * باب تعارض البيّنات | ١٣٣ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ مَاتَ عَنْ ابْنَيْنِ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ | ١٤٠ / ١٤ |

(٣٧)

كِتَابُ الشَّهَادَاتِ

| | |
|---------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَمَنْ شَهِدَ بِعَقْدٍ اعْتَبِرَ ذِكْرُ شُرُوطِهِ | ١٦٣ / ١٤ |
|---------------------------------------------------------------|----------|

| الموضوع | ج / ص |
|----------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَإِنْ شَهِدَا أَنَّهُ طَلَّقَ أَوْ أَعْتَقَ أَوْ أَبْطَلَ مِنْ وَصَايَاهُ | ١٦٩ / ١٤ |
| * باب شروط من تقبل شهادته | ١٧٩ / ١٤ |
| فصل : وَمَتَى وَجِدَ الشَّرْطُ ؛ بِأَنْ بَلَغَ صَغِيرٌ، أَوْ عَقَلَ مُجْنُونٌ | ٢٠٣ / ١٤ |
| * باب موانع الشهادة | ٢٠٩ / ١٤ |
| * باب أقسام المشهود به | ٢٢١ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ ادَّعَتْ إِقْرَارَ زَوْجِهَا بِأُخُوَّةٍ رَضَاعٍ | ٢٢٨ / ١٤ |
| * باب الشهادة على الشهادة والرجوع عنها وأدائها | ٢٣٣ / ١٤ |
| فصل : وَلَا يَجِبُ عَلَى شَاهِدٍ فِرْعَ تَعْدِيلُ شَاهِدٍ أَصْلٍ | ٢٣٧ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ زَادَ فِي شَهَادَتِهِ أَوْ نَقَصَ لَا بَعْدَ حُكْمٍ | ٢٤٠ / ١٤ |
| فصل في أداء الشهادة | ٢٥٣ / ١٤ |
| * باب اليمين في الدعاوي | ٢٥٥ / ١٤ |
| فصل : وَتَجْزِيُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ | ٢٦٠ / ١٤ |

(٣٨)

كِتَابُ الْإِقْرَارِ

| | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَإِنْ أَقْرَقْنِ وَلَوْ أَبَقَا بِحَدٍّ أَوْ قَوْدٍ أَوْ طَلَاقٍ وَنَحْوِهِ صَحَّ | ٢٧٩ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ تَزَوَّجَ مَنْ جُهِلَ نَسَبُهَا فَأَقْرَتْ بِرَقٍّ | ٢٨٦ / ١٤ |
| * باب ما يحصل به الإقرار وما يغيره | ٢٩٧ / ١٤ |
| فصل فيما إذا وصل بإقراره ما يغيره | ٣٠٣ / ١٤ |
| فصل : وَيَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ النَّصْفِ فَأَقْلَّ | ٣٠٦ / ١٤ |
| فصل : إِذَا قَالَ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ مُؤَجَّلَةٌ إِلَى كَذَا | ٣١٠ / ١٤ |

| الموضوع | ج / ص |
|---------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| فصل : وَمَنْ قَالَ : غَصَبْتُ هَذَا الْعَبْدَ مِنْ زَيْدٍ | ٣٢٠ / ١٤ |
| فصل : وَمَنْ قَالَ بِمَرَضٍ مَوْتِهِ : هَذَا الْأَلْفُ لِقِطَةٍ فَتَصَدَّقُوا بِهِ | ٣٢٤ / ١٤ |
| * باب الإقرار بالمجمل | ٣٢٩ / ١٤ |
| فصل : مَنْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ مَا بَيْنَ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةٍ ، لَزِمَهُ ثَمَانِيَةٌ | ٣٣٩ / ١٤ |
| * خاتمة | ٣٤٩ / ١٤ |
| * نصيحة | ٣٥٩ / ١٤ |

الفهارس العامة

| | |
|-----------------------------------------------|----------|
| * فهرس الآيات القرآنية الكريمة | ٣٦٧ / ١٤ |
| * فهرس الأحاديث النبوية الشريفة | ٤٢٧ / ١٤ |
| * فهرس الموضوعات | ٥٩٥ / ١٤ |
| * نبذة تعريفية - الإدارة العامة للأوقاف | ٦٣٥ / ١٤ |



نُبذة تعريفية الإدارة العامة للأوقاف

الوقف علامة فارقة في مسيرة الحضارة الإسلامية، وقد أثبت دوره ومكانته في مجالات التعليم والصحة والعمل الثقافي والاجتماعي بمختلف أشكاله، وما زالت المساجد والمدارس والمعاهد والمستشفيات تقف شاهدة على عظمة وأهمية الوقف عبر تاريخنا المجيد.

وفي هذا السياق من العطاء والتواصل الإنساني تهدف الإدارة العامة للأوقاف إلى إدارة الأموال الوقفية واستثمارها على أسس اقتصادية، وفق ضوابط شرعية بما يكفل نماءها وتحقيق شروط الواقفين، وتعد الأوقاف إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني سواء من ناحية النشأة والقدم أو الاختصاصات المناطة بها.

وانطلاقاً من النهضة الوقفية المعاصرة تمّ توسيع نطاق الوقف وتنويع مصارفه من خلال إنشاء المصارف الوقفية الستة المشتملة على مختلف نواحي الحياة الثقافية والتربوية والصحية والاجتماعية . . . إلخ، وذلك تشجيعاً لأهل الخير وإرشاداً لهم لوقف أموالهم على المشاريع الخيرية التنموية، وتنظيماً لقنوات الصرف والإنفاق والمساهمة في بناء المجتمع الإسلامي الحضاري.

والمصارف الوقفية الستة هي :

- ١ - المصرف الوقفي للبر والتقوى .
- ٢ - المصرف الوقفي لخدمة القرآن والسنة .
- ٣ - المصرف الوقفي لرعاية المساجد .
- ٤ - المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية .

٥ - المصرف الوقفي لرعاية الأسرة والطفولة .

٦ - المصرف الوقفي للرعاية الصحية .

وانطلاقاً من الإيمان العميق بدور العلم الشرعي والثقافة الإسلامية بشكل خاص، والعلوم التطبيقية بشكل عام في تقدم الأمة وتطورها، جاء إنشاء «المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية» ليكون رافداً غنياً للعطاء الثقافي والعلمي، لما كان للوقف من دور تاريخي مهم في تنشيط الحركة العلمية والثقافية، وذلك بإقامة المدارس، والمكتبات والمعاهد وغيرها، ليصنع بذلك حضارة أفادت منها الإنسانية جمعاء .

من أهداف المصرف الوقفي للتنمية العلمية والثقافية :

- تشجيع ودعم إقامة الأنشطة والفعاليات العلمية والثقافية .

- البحث على الاهتمام بالتعليم، وبيان دوره في رقي الإنسان ونمو المجتمعات .

- نشر العلم الشرعي والثقافة الإسلامية على أوسع نطاق، والارتقاء بمستوى العاملين في هذا المجال .

من وسائله :

- دعم إقامة المؤتمرات والندوات وحلقات الحوار والمهرجانات والمعارض والمراكز الثقافية الدائمة والموسمية .

- دعم وإنشاء المكتبات العامة، وطباعة الكتب والدراسات .

- دعم تنظيم الدورات التدريبية التأهيلية لتنمية المهارات والقدرات في مختلف المجالات العلمية والثقافية .